

كتاب العلل

تأليف

الحافظ أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم

محمد بن إدريس الحنظلي الرازي

(٢٤٠-٣٢٧هـ)

تحقيق

فريق من الباحثين

بإشراف وعناية

د/ سعد بن عبد الله الحميد

و

د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي

المجلد الثاني


بسم الله الرحمن الرحيم

كِتَابُ العِلَلِ

ⓒ خالد بن عبدالرحمن الجريسي، ١٤٢٦هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

ابن أبي حاتم، عبدالرحمن محمد

كتاب العلل./ عبدالرحمن محمد ابن أبي حاتم؛ خالد بن عبدالرحمن الجريسي.- الرياض، ١٤٢٦هـ

٦٣٢ ص؛ ١٧×٢٤ سم

ردمك: ٢ - ٣٨٧ - ٤٧ - ٩٩٦٠ (مجموعة)

٩ - ٣٨٩ - ٤٧ - ٩٩٦٠ (ج ٢)

١- الحديث - علل أ- الجريسي، خالد بن عبدالرحمن (محقق)

ب- العنوان

ديوي ٢٣١,٣ ١٤٢٦/٦١٧

رقم الإيداع : ١٤٢٦/٦١٧

ردمك: ٢ - ٣٨٧ - ٤٧ - ٩٩٦٠ (مجموعة)

٩ - ٣٨٩ - ٤٧ - ٩٩٦٠ (ج ٢)

الطبعة الأولى

محرم ١٤٢٧هـ

(شباط) فبراير ٢٠٠٦م

بسم الله الرَّحمٰن الرَّحيم
وصلَّى الله على سيِّدنا محمَّد وآلِهِ وصَحْبِهِ وسلَّم

١٧٢ - أنا أبو محمد عبدُالرحمٰن بن أبي حاتِم رَحِمَهُ اللهُ ؛ قال[١]: سُئِل[٢] أبو زرعة عن حديثٍ رواه العَبَّاسُ بن الوليد[٣] النَّرْسي[٤]، عن يَحْيى بن مَيْمون بن[٥] عَطاء، عن ابن جُرَيج، عن عطاء، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ : أنه توضَّأ مَرَّةً مرَّة، ثم قال رسولُ الله ﷺ[٦]:((هَذَا وُضُوءُنَا مَعْشَرَ الأَنْبِيَاءِ، فَمَنْ زَادَ عَلَى ذَلِكَ، فَقَدْ أَسَاءَ وَأَرْبَى)) ؟

فقال أبو زرعة: ليس لهذا الحديثِ أصلٌ. وامْتَنَع من قِراءَتِه، ولم يَقْرأْ[٧] علينا .

---

(١) من قوله:« بسم الله الرحمن الرحيم. . . » إلى هنا ليس في (ت) و(ش) و(ك). ومكانه في (ف):«بسم الله الرحمن الرحيم. وصلَّى الله على سيِّدنا محمَّد وآلِهِ وصَحبِه. الجُزْءُ الثَّاني من عِلَلِ الحديث، يشتملُ على عِلَلِ أحاديثَ رُوِيَتْ في الطَّهارة والصَّلاة. أخبرنا أبو أحمدَ الحسينُ بن عليِّ بنِ محمدِ بنِ يحيى النَّيْسَابوريُّ، قِراءةً عليه سنةَ تِسعٍ وسِتِّين وثلاثِ مِئَة؛ قال: نا أبو محمد عبدالرحمن ابن أبي حاتم رَحِمَهُ اللهُ قال».

(٢) نقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٢٢٦)، ومغلطاي في "شرح ابن ماجه"(١/ ٢٩٤)، وتقدمت هذه المسألة برقم (١٤٦)؛ ولذا قال ابن عبدالهادي عقب نقله لهذا النص :« وهذا الحديث هو أول الجزء الثاني من العلل، وقد تقدم ذكره بأطول من هذا اللفظ، وراويه يحيى بن ميمون ساقط ، والله أعلم »، وانظر المسألة رقم (١٠٠).

(٣) في (ش): « بن أبي الوليد ».

(٤) في (أ): « الترسي ».

(٥) في (ف):« عن » بدل :« بن ».

(٦) قوله :« ثم قال رسول الله ﷺ » مكانه في جميع النسخ: « ثم قال: قال رسول الله ﷺ ». وفي "شرح العلل" : « ثم قال » فقط.

(٧) في "شرح العلل" : « يقرأه ».

١٧٣- وسألتُ[1] أبي عن حديثٍ حدَّثنا[2] محمَّدُ بنُ عَوْف الحِمْصِيُّ، عن أبي تَقِيٍّ عبدالحميد بن إبراهيم، عن عبدالله بن سالم، عن الزُّبَيدي[3]، عن الزُّهري، عن عَبَّاد بن زياد، عن عُرْوَة بن المغيرة ابن شُعْبَة؛ أنَّ[4] محمد بن إسماعيل أخبره[5]، عن حمزة بن المغيرة ابن شُعْبَة؛ أنهما سَمِعا المغيرة بن شُعْبَة[6]؛ أنه سارَ مع رسولِ الله ﷺ في غزوة تَبُوكَ؛ أنَّ رسولَ الله ﷺ[7] تبرَّزَ وتوضَّأَ ومَسَحَ على[8] خُفَّيه... وذكَرَ الحديثَ؟

---

(١) نقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٢٢٧)، ومغلطاي في "شرح ابن ماجه" (٢/ ٦٠٥)، وانظر المسالة رقم (٦٥) و(١٨٢).

(٢) أي: « حدثناه » أو « حدثنا به »، بتقدير الضمير الرابط بين جملة النعت والمنعوت؛ كقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَّا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا﴾ [البَقَرَة: ٤٨] أي: فيه. انظر: "أوضح المسالك" (٣/ ٢٧٥).

(٣) في (ت) و(ك): « الزبيري ». والزُّبيدي هذا هو: محمد بن الوليد.

(٤) علق ابن عبدالهادي في "شرح العلل" على هذا الموضع بقوله: « الصواب أن يقال: وعن الزهري؛ أن إسماعيل بن محمد أخبره ». وانظر التعليق الآتي.

(٥) كذا في جميع النسخ - عدا (ف) ففيها سقط كما سيأتي - وقد نقل ابن عبدالهادي هذا النص في "شرح العلل"، ثم نبَّه على هذا الإشكال بقوله: وقوله: «عن عروة بن المغيرة بن شعبة؛ أن محمد بن إسماعيل أخبره»: فيه وهم فاحش غير ما ذكره أبو حاتم من التقديم والتأخير؛ وهو: أن عروة بن المغيرة لم يروه عن إسماعيل بن محمد، والراوي عن إسماعيل بن محمد هو الزهري، لكن هذا الغلط من النسخة بلا شك، والله أعلم .اهـ.

(٦) من قوله: « أن محمد بن إسماعيل... » إلى هنا، سقط من (ف)؛ بسبب انتقال بصر الناسخ.

(٧) كذا في جميع النسخ و"شرح العلل"! ولعل صواب العبارة: « وأن رسول الله ﷺ ».

(٨) قوله: « على » ليس في (ت) و(ك).

فقال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: إسماعيلُ بن محمد بن سعد، بدَلَ محمد بن إسماعيل[١].

١٧٤ - وسألتُ[٢] أبي عن حديثٍ حدَّثنا به محمد بن عَوْف، عن علي بن عَيَّاش، عن شُعَيْب بن أبي حمزة، عن محمد بن المُنكَدِر، عن جابر؛ قال: كان آخِرَ الأمرِ من رسول الله ﷺ تَرْكُ الوُضُوء مما مَسَّتِ النَّارُ؟

فقال أبي: هذا حديثٌ مُضطَرِبُ المتن؛ إنما هو: أنَّ النبيَّ ﷺ أكل كَتِفًا، ثم صلَّى ولم يَتَوَضَّ[٣]؛ كذا رواه الثقاتُ عن ابن المُنكَدِر،

---

(١) قال ابن عبدالهادي في "شرح العلل": « ولم يرو أحد من أئمة الكتب الستة حديث الزُّبَيدي عن الزهري في هذا الباب، ولم أره في "سنن الدارقطني"، ولا "السنن الكبير" للبيهقي، وليس عندي من "معجم الطبراني" شيء في هذا الموضع فأكشفه منه، والله أعلم ». اهـ.
وقال البخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ٣٧١): « وقال بعضهم: عن الزهري، عن محمد بن إسماعيل، عن ابن المغيرة بن شعبة، عن أبيه، عن النبي ﷺ، في المسح. قال أبو عبدالله: وهو وهم، والصحيح: إسماعيل بن محمد ».
وأصل حديث المغيرة - من غير رواية الزبيدي - أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٨٢)، ومسلم(٢٧٤)، وانظر المسألة رقم(٨) و(٦٥) و(٨٢) و(١٦٠)، و(١٨٢).
وذكر الدارقطني في "العلل" (٧/ ١٠٣) الخلاف في هذا الحديث ومما قاله: « قد روى هذا الحديث يونس بن يزيد الأيلي وعمرو بن الحارث وابن جريج وابن إسحاق وصالح بن أبي أخضر، عن الزهري، عن عباد بن زياد، عن عروة بن المغيرة، عن أبيه، وهو الصَّحيح عن الزهري ».

(٢) تقدمت هذه المسألة برقم (١٦٨).

(٣) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: « ولم يتوضَّأْ »، وقد وجَّهنا صحة ما وقع في النسخ هنا في التعليق على مثله في المسألة رقم (١٦٨).

ويمكن أن يكون شُعَيْبُ بن أبي حمزة حدَّث من حِفظِه؛ فوَهِمَ فيه .

١٧٥ - وسمعتُ[١] محمد بن عَوْف الحِمصي الطَّائي، وحدَّثنا عن موسى بن أيُّوب النَّصِيبي، عن يوسف بن شُعَيب الخَوْلاني - وكان يسكُنُ اللَّاذِقِيَّة[٢]- عن الأوزاعي[٣]، عن حَسَّانَ بنِ عَطِيَّة، عن جابر بن عبدالله، عن أبي بكر الصِّدِّيق: أنه أكلَ مع النبي ﷺ لَحْمًا، ثم صلَّى ولم يتوضَّ[٤] .

فسمعتُ محمد بن عَوْف يقول: هذا خطأٌ؛ إنما يَرويه الناس: عن عطاء[٥]، عن جابر، عن أبي بكر، موقوفٌ[٦] .

---

(١) نقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٢٣١)، ومغلطاي في "شرح ابن ماجه" (٢/ ٤٦٨)، وابن حجر في "إتحاف المهرة" (٨/ ١٩٧).

(٢) قال ياقوت الحموي في "معجم البلدان" (٥/ ٥):« اللاذقية . . . : مدينةٌ في ساحل بحر الشام، تُعَدُّ من أعمال حِمْص، وهي غربي جبلة؛ بينهما سِتَّةُ فراسخ، وهي الآن من أعمال حلب».

(٣) هو: عبدالرحمٰن بن عمرو .

(٤) كذا في جميع النسخ، وانظر تخريجها اللغوي في التعليق على المسألة رقم (١٦٨). وأما الحديث، فقد قال ابن عبدالهادي في "شرح العلل":« ولم يرو هذا الحديث أحد من أصحاب الكتب الستة، ولم أره في "المعجم الكبير" للطبراني، ولا "سنن الدارقطني"، ولا "السنن الكبير" للبيهقي ».اهـ. وانظر التعليق آخر المسألة.

(٥) هو : ابن أبي رباح . وروايته أخرجها عبدالرزاق في "مصنفه" (٦٤٧ و٦٦٤) من طريق ابن جريج ويحيى بن ربيعة، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٦٧) من طريق رباح بن أبي معروف، ثلاثتهم عن عطاء، به . ورواه الطحاوي (١/ ٦٧) من طرق عن جابر، عن أبي بكر، به موقوفًا .

(٦) كذا في جميع النسخ، وهو منصوبٌ على الحال، وحذفت منه ألف تنوين النصب على لغة ربيعة؛ وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤). =

١٧٦ - وسمعتُ[١] أبي ورأى في كتابي حديثً[٢] كتبتُهُ عن محمد بن عَوْف، عن أبي خَيْثَمَة مُصْعَب بن سعيد[٣]، عن المغيرة بن

= وقد ذكر الدارقطني في "العلل" (١/ ٢٢٢ رقم٢٧) الاختلاف في هذا الحديث، وقال: « ولا يثبت هذا؛ لأن الراوي له عن الأوزاعي ضعيف، وحسان بن عطية لم يدرك جابرًا ». وقال:« والصواب قول من قال: جابر عن أبي بكر؛ من فعله ».

(١) نقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٢٣٥-٢٣٦)، وابن الملقن في "البدر المنير" (١/ ٣١٤)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (١/ ١٦٦)، و"إتحاف المهرة" (٨/ ١٩٦-١٩٧).

(٢) كذا في جميع النسخ، بلا ألف، وهو منصوب على المفعوليَّة لـ« رأى »، والجادَّة: « حديثًا »؛ لكنَّه جاء هنا بحذف ألف تنوين المنصوب على لغةِ ربيعة، انظر المسألة رقم (٣٤).

(٣) روايته أخرجها العقيلي في "الضعفاء" (٤/ ١٨٢) من طريق أحمد بن محمد الأنطاكي، وابن عدي في "الكامل" (٦/ ٣٥٩) من طريق عمر بن الحسين، والدارقطني في "سننه"(١/ ١٠٩) من طريق عبدالكريم بن الهيثم، ثلاثتهم عن مصعب بن سعيد، به.

قال العقيلي في ترجمة المغيرة:« ولا يتابعه إلا من هو نحوه ».

وقال ابن عدي:« ولا أعلم رواه عن الوازع بهذا الإسناد غير مغيرة هذا».

وقال الدارقطني:« الوازع بن نافع ضعيف الحديث ».

ورواه الدارقطني في "الأفراد" (١٢/ ب/ أطراف الغرائب) وقال:« غريب من حديث سالم بن عبدالله بن عمر، عن أبيه، عن جدِّه، عن أبي بكر، تفرد به الوازع ابن نافع عنه، وتفرد به المغيرة بن سقلاب، عن الوازع ».

ورواه الطبراني في "الأوسط" (٢٢١٩)، و"الصغير" (٢٧) من طريق أحمد بن عبدالوهاب التميمي، عن مصعب بن سعيد، به إلا أنه لم يذكر « عمر ».

قال الطبراني في "الصغير" :« لا يُروى عن أبي بكر الصديق إلا بهذا الإسناد، تفرد به المغيرة بن سقلاب ».

ورواه أبو عوانة في "صحيحه" (١/ ٢٥٣)، والدارقطني في "سننه" (١/ ١٠٩) من طريق أبي فروة يزيد بن سنان الرهاوي، وابن شاهين في "الناسخ والمنسوخ" (١٢٨) من طريق الحارث بن بهرام، كلاهما عن المغيرة بن سقلاب، به .

سِقْلابٍ[١] الحَرَّاني، عن الوازع بن نافع، عن سالم بن عبدالله، عن ابن عمر، عن عمر، عن أبي بكر الصِّدِّيق؛ قال: كنتُ جالسًا عند النبي ﷺ، فجاء رجلٌ قد توضَّأ وفي قدمِهِ مَوْضِعٌ لم يُصِبْهُ الماءُ، فقال له[٢] النبي ﷺ: «اذْهَبْ فَأَتِمَّ وُضُوءَكَ[٣]»، ففعل.

فقال أبي: هذا حديثٌ باطل بهذا الإسناد، ووازعُ بن نافع ضعيفُ الحديث.

١٧٧ - وسألتُ[٤] أبي عن حديثٍ رواه محمد[٥] بن سابِق[٦]، عن إبراهيم بن طَهْمان، عن منصور[٧]، عن الحَكَم[٨]، عن سعد بن عُبَيدة، عن البراء؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**إِذَا أَخَذْتَ مَضْجَعَكَ، فَتَوَضَّأْ وُضُوءَكَ لِلصَّلاةِ**»؟

---

(١) كذا في جميع النسخ ومصادر ترجمته: « سقلاب » بالسين المهملة، ووقع في "إتحاف المهرة": « صقلاب » بالصاد المهملة.

(٢) قوله: « له » ليس في (ت) و(ك).

(٣) قوله: « وضوءك » سقط من (ف).

(٤) نقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل"(ص٢٣٨)، وابن حجر في "النكت الظراف" (٢/ ١٧)، و"فتح الباري" (١١/ ١٠٩)، وستأتي هذه المسألة برقم (٢٠٦٢)، وانظر المسألة رقم (١٩٩٦) و(٢٠٥٧).

(٥) قوله: « رواه محمد » سقط من (أ) و(ش)، وفي موضعه في (ش) علامة لَحَق، ولم يظهر شيء في التصوير.

(٦) روايته أخرجها النسائي في "السنن الكبرى" (١٠٦١٧)، والروياني في "مسنده" (٣٩٧)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (١١٣٧).

(٧) هو: ابن المعتمر.

(٨) هو: ابن عُتَيبة.

قال أبي: هذا خطأٌ؛ ليس فيه الحَكَمُ؛ إنما هو: منصور[١]، عن سعد بن عُبَيدة نفسِهِ، عن البراء، عن النبيِّ ﷺ[٢].

١٧٨- وسُئِلَ[٣] أبو زرعة عن حديثٍ رواه أبو نُعَيم، عن شَيْبان النَّحْوي، عن يحيى بن أبي كثير، عن سالم مولى دَوْس؛ أنه سمع أبا هريرة؛ أنه سمع عائِشَة تقول لعبدالرحمٰن بن أبي بكر: أَسْبِغِ الوُضُوءَ؛ فإنِّي سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «**وَيْلٌ لِلأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ**».

ورواه الأوزاعيُّ، وحسينٌ المعلِّمُ، عن يحيى بن أبي كثير، عن سالم الدَّوْسي؛ قال: دخلتُ مع عبدالرحمٰن بن أبي بكر على عائِشَة، فدعا بِوَضُوء، فقالَ[٤]: يا عبدالرحمٰن! أسبغِ الوُضُوءَ؛ فإني سمعتُ

---

(١) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٢٤٧)، ومسلم (٢٧١٠) من هذا الوجه الذي رجحه أبو حاتم.

(٢) قال ابن حجر في "فتح الباري" (١١/ ١٠٩)- بعد أن ذكر قول أبي حاتم هذا -: « قلت: فهو من المزيد في متصل الأسانيد ».

(٣) تقدمت هذه المسألة برقم (١٤٨)، ونقلها ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٢٣٩) بتمامها، ونقل بعضها مغلطاي في "شرح ابن ماجه" (١/ ٣٤٨)، وانظر المسألة (١٩٤).

(٤) كذا في جميع النسخ: «فقال»، وتقدَّم في المسألة رقم (١٤٨) بلفظ: «فقالت» وهو الجادَّة؛ لأن القائلة هي عائشة ﵂، ولم يتضح في مصوَّرة "شرح العلل" (٥٤/ أ)، لكنَّ مجيء فعل القول هنا مذكَّرًا مع كون فاعله ضمير المؤنَّث - جائزٌ على ثلاثة أوجه:
الأوَّل: أنَّه من باب تأثير المجاورة؛ فقد ذُكِّرَ المؤنَّثُ لمجاورة المذكَّر قبله في قوله: «دعا بوضوء»، وانظر في تأثير المجاورة المسألة رقم (٥٤- الوجه الثالث).
والثاني: أن الضمير في «قال» يرجع إلى الراوي، وهذا من الحمل على المعنى بتذكير المؤنث. انظر التعليق على المسألة رقم (٢٧٠).
والثالث: أنَّه جارٍ على ما ذهب إليه ابن كَيْسَان: أنَّ الفعل إذا كان مسندًا إلى ضمير المؤنَّث لا يجب إلحاقه علامة التأنيث، فيجوز أن يقال: هندٌ ذَهَبَ، والشمسُ =

رسولَ الله ﷺ يقول: « وَيْلٌ لِلأعْقَابِ مِنَ النَّارِ »، وليس في إسنادِهما ذكرُ أبي هريرة ؟

فقال أبو زرعة: وَهِمَ شَيْبان[1]، والصَّحيحُ حديثُ الأوزاعيِّ وحسينٍ المعلِّم .

قال أبو محمد[2]: قيل[3] لأبي زرعة: فإنَّ عمر بن يونس اليَمَامي

= طَلَعَ، ووافقه الجوهري إذا كان الضمير يعود إلى مؤنَّثٍ غيرِ حقيقيٍّ، واحتج ابن كيسان بقول عامر بن جُوَيْن الطائي [من المتقارب]:

فــلا مُـــزْنَــــةٌ وَدَقَــــتْ وَدْقَــهَـــا ولا أَرْضَ أَبْـــقَـــلَ إِبْـــقَـــالَــهَـــا

وقال: « وليس بضرورة؛ لتمكُّنِه من أن يقول: « أَبْقَلَتِ ٱبْقَالَهَا » بالنقل، أي: بنقل كسرة « إِبْقَالَهَا » إلى التاء الساكنة، وقال السيوطي في "همع الهوامع" (٣/ ٣٣٣): «وقال ابن كَيْسَان: يقاس عليه [أي: على هذا البيت]؛ لأنَّ سيبويه حكى: قال فلانةُ». اهـ. يعني أنه لا فَرْقَ بين الإسناد إلى المضمر والمظهر.

ومن شواهد هذا أيضًا قولُ الشَّنْفَرَىٰ في قصيدته "لاميَّة العرب" [من الطويل]:

فَـلَـمْ يَـكُ إلا نَـبْـأَةٌ ثُـمَّ هَـوَّمَـتْ فقلنا: قَطَاةٌ رِيعَ أَمْ رِيعَ أَجْدَلُ ؟

وقولُ الأعشى [من المتقارب]:

فــإِمَّــا تَــرَيْــنِــي ولِــي لِــمَّــةٌ فــإِنَّ الــحــوادثَ أَوْدَىٰ بِــهَــا

والجادة: قَطَاةٌ رِيعَتْ، فإنَّ الحوادثَ أَوْدَىٰ بها.

انظر: "كتاب سيبويه" (٢/ ٤٥-٤٦)، و"الخصائص" (٢/ ٤١١-٤١٢)، و"مغني اللبيب" (ص٦٢٠)، و"أوضح المسالك" (٢/ ٩٧-١٠٠ مع حاشية محيى الدين)، و"خزانة الأدب" (١/ ٦٣-٦٧ الشاهد رقم٢)، و(١١/ ٣٦٨ الشاهد رقم ٩٣٦)، و"روح المعاني" (١/ ٢٩٠)، و"إعراب القرآن" للنحاس (٣/ ٧٥)، و"شرح فتح القدير" (١/ ٢٧٤).

(١) كذا نسب أبو زرعة الوهم هنا إلى شيبان، ونسبه في المسألة (١٤٨) إلى أبي نعيم، وهو الأقرب إلى الصواب كما سبق بيانه هناك .

(٢) قوله: «قال أبومحمد» من (ف) فقط . (٣) في (أ) و(ش): « وقيل ».

روى عن عِكْرِمة بن عمَّار، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سَلَمة بن عبدالرحمٰن؛ قال: حدثني أبو سالم مولى المَهْرِيِّين[١]، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ ؟

فقال أبو زرعة: هكذا روى عمر[٢] بن يونس! والصَّحيحُ كما رواه الأوزاعيُّ وحسينٌ المعلِّمُ .

١٧٩- وسألتُ[٣] أبي عن حديثٍ رواه محمد بن كَثِير المِصِّيصي، عن الأوزاعيِّ[٤]، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سَلَمة[٥]، عن عمرو بن أُميَّة الضَّمْري؛ قال: رأيتُ النبي ﷺ يَمْسَحُ[٦] على الخُفَّين والعِمامَة ؟

---

(١) انظر التعريف به في التعليق على المسألة رقم (١٤٨)، وانظر الكلام على أنه سالم أو أبو سالم في التعليق على المسألة (١٩٤).

(٢) في (ك): « عمرو ».

(٣) نقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٢٤٣)، ونقل بعضه مغلطاي في "شرح ابن ماجه" (٢/ ٦٧٦)، وابن حجر في "النكت الظراف" (٨/ ١٣٩)، و"فتح الباري" (١/ ٣٠٨).

(٤) روايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (٥٦٢) من طريق الوليد بن مسلم، ومحمد بن مصعب، كلاهما عن الأوزاعي، به. ورواه عبدالرزاق في "المصنف" (٧٤٦) من طريق معمر، عن يحيى، به. ومن طريق عبدالرزاق رواه أحمد في "مسنده" (٤/ ١٧٩ رقم١٧٦١٥)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٢٧١).
وانظر "أطراف الغرائب" (٢٤٠/أ)، و"النكت الظراف" لابن حجر (١٠٧٠٧).

(٥) قوله: « عن أبي سلمة » مكرر في (ك).

(٦) في (ك): « مسح ».

فقال أبي: إنما هو: أبو سَلَمة[١]، عن جعفر بن عمرو بن أُميَّة، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ .

١٨٠- **وسألتُ**[٢] **أبي** عن حديثٍ رواه بَقِيَّة[٣]، عن أبي سُفْيان الأَنْمارِي، عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن سعيد بن المسيّب[٤]، عن عثمان، عن النبيِّ ﷺ: أنه[٥] توضَّأَ وخلَّل لِحْيَتَهُ ؟

فقال: هذا حديثٌ موضوعٌ، وأبو سُفْيان الأنماريُّ مجهولٌ[٦].

١٨١ - **وسألتُ**[٧] **أبي** عن حديثٍ رواه مُطَّلب بن زياد[٨]، عن

(١) في (ت): «أبو مسلمة». وروايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٢٠٤ و٢٠٥).

(٢) نقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٢٤٤)، ومغلطاي في "شرح ابن ماجه" (١/ ٣١٩-٣٢٠)، وابن حجر في "لسان الميزان" (٧/ ٥٥)، و"النكت الظراف" (٧/ ٢٥٦).

(٣) هو: ابن الوليد .

(٤) روايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٦٢٥٣)، و"مسند الشاميين" (٢٤٠٢)، وأبو نعيم في "الحلية" (٥/ ٢٠٦) من طريق شعيب بن رزيق، عن عطاء الخراساني، عنه به. قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن عطاء الخراساني إلا شعيب بن رزيق ». وقال أبو نعيم : « غريب من حديث عطاء تفرد به شعيب ».

(٥) قوله: « أنه » ليس في (ت) و(ك).

(٦) بهامش نسخة (أ) علق محمد بن العطار على هذا الموضع، بقوله: « وقد صحَّحه الترمذي من غير هذا الوجه عن عثمان » وانظر: "جامع الترمذي" (٣١).

(٧) نقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٢٤٦)، ثم قال: « ولم يخرج هذا الحديث من هذا الوجه أحد من أئمة الكتب الستة، وكعب هذا هو المدني، روى له ابن ماجه والترمذي، وهو غير مشهور، قال الترمذي: ليس بمعروف، لا نعلم أحدًا روى عنه غير ليث »، ثم نقل كلام أبي حاتم الآتي نقله من "الجرح والتعديل" .

(٨) روايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (١٩٧٥). وقال: « لم يرو هذا الحديث =

ليثٍ[١]، عن طاوس[٢]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ أنه قال: « أَنْتُمُ الغُرُّ المُحَجَّلُونَ مِنْ آثَارِ الطُّهُورِ؛ فَمَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ فَلْيَفْعَلْ »؟

قال أبي: إنما هو: ليثٌ[٣]، عن كعب[٤]، عن[٥] أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ.

١٨٢ - وسمعتُ[٦] أبي وذكَرَ الحديثَ الذي رواه مالك بن أنس[٧]، عن ابن شِهاب، عن عبَّاد بن زياد - مِنْ وَلَدِ المغيرة بن شُعْبَة - عن المغيرة بن شُعْبَة: أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ ذهب لحاجَتِه[٨] في

= عن طاوس إلا ليث، تفرد به المطلب بن زياد ».

(١) هو: ابن أبي سُلَيم. وقوله: «بن زياد عن ليث» تكرر في (أ).

(٢) هو: ابن كيسان.

(٣) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٢/ ٣٦٢ رقم ٨٧٤١)، وابن الأعرابي في "معجمه" (٤٧٩).

(٤) هو: المديني، ذكره ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٧/ ١٦١ رقم٩٠٨)، وقال: « سئل أبي عن كعب الذي روى عن أبي هريرة؟ فقال: هو رجل وقع إلى الكوفة، روى عنه ليث بن أبي سُلَيم، لا يعرف، مجهول، لا أعلم روى عنه غير ليث وأبو عوانة حديثًا واحدًا ».

(٥) في (ش): « بن » بدل: « عن ».

(٦) نقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٢٤٧)، ومغلطاي في "شرح ابن ماجه" (٢/ ٦٠٥)، وانظر المسألة رقم (٦٥) و(١٧٣).

(٧) في "الموطأ" (١/ ٣٥ رقم٧١)، ومن طريقه أخرجه الشافعي في "مسنده" (١٢٥)، وأحمد في "مسنده" (٤/ ٢٤٧ رقم ١٨١٦٠)، ومسلم في "التمييز" (ص ٢١٩)، والنسائي في "سننه" (٧٩)، وعبدالله بن أحمد في "زوائد المسند" (٤/ ٢٤٧ رقم١٨١٦١)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (١١/ ١٢١).

(٨) في (أ) و(ش): « لحاجة ».

غزوة تَبوك . قال المغيرة: فذهبتُ معي بماء، فجاءَ رسولُ[1] الله ﷺ، فسَكَبْتُ عليه، فغسَلَ وجهَهُ ويَدَيْهِ، ومسَحَ برأسِهِ، ومسَحَ على الخُفَّيْنِ.

فسمعتُ أبي يقول: وَهِمَ مالكٌ في هذا الحديث؛ في نَسَبِ عبَّاد ابن زياد، وليس هو من وَلَدِ المغيرة، ويقال له: عبَّادُ بنُ زياد بن أبي سُفْيان، وإنما هو: عبَّاد بن زياد، عن عُرْوَة وحمزة ابني[2] المغيرة بن شُعْبَة، عن المغيرة بن شُعْبَة، عن النبيِّ ﷺ[3].

(١) في (ك): « لرسول ». (٢) في (ت) و(ك): « بن ».

(٣) قال أبو حاتم أيضًا في "الجرح والتعديل" (٦/ ٨٠ رقم ٤٠٩):« قال مالك: هو من ولد المغيرة بن شعبة، ووهم مالك في نسب عبَّاد، وليس من ولد المغيرة، ويقال: إنه من ولد زياد بن أبي سفيان ».
وقال مصعب الزبيري:« وأخطأ فيه مالك خطأ قبيحًا »؛ أخرجه عنه: عبدالله بن أحمد في "زوائده على المسند" (٤/ ٢٤٧ رقم١٨١٦١)، ومن طريق عبدالله أخرجه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٦/ ٢٢٨)، ثم فسَّره ابن عساكر فقال:«يعني في قوله: "وهو من ولد المغيرة"، وصوابه: عبَّاد بن زياد، عن رجل من ولد المغيرة، وهو عروة، والله أعلم ».
ونقل المزي في "تهذيب الكمال"(١٤/ ١٢٠) قول مصعب، مع تفسير ابن عساكر له - باختلاف يسير - وجعله أجمعه عن مصعب، وكذا صنع ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٢٤٧-٢٤٨)، والظاهر أنه أخذه عن شيخه المزي .
وأخرج مسلم هذا الحديث في "التمييز"(ص٢١٩) من طريق مالك، ثم أخرجه من طريق أبي أويس؛ أخبرني ابن شهاب؛ أن عباد بن زياد بن أبي سفيان أخبره. . . فذكره، ثم قال مسلم :« فالوهم من مالك في قوله: "عباد بن زياد من ولد المغيرة"، وإنما هو عباد بن زياد بن أبي سفيان كما فسَّره أبو أويس في روايته ».
وقال الدارقطني في الأحاديث التي خولف فيها مالك:« روى مالك في "الموطأ" عن الزهري، عن عباد بن زياد من ولد المغيرة بن شعبة، عن المغيرة بن شعبة: =

١٨٣ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ حدَّثنا به إسحاقُ بن إبراهيم البَغَوي[٢]، عن داود بن عبدالحميد، عن يونس بن خَبَّاب، عن

= أن رسول الله ﷺ ذهب لحاجته في غزوة تبوك ... »، فذكر قصة وضوئه والمسح على الخُفَّين.
خالفه صالح بن كيسان، ومعمر، وابن جريج، ويونس، وعمرو بن الحارث، وعقيل بن خالد، وعبدالرحمٰن بن خالد بن مسافر، وغيرُهم؛ فرَوَوه عن الزهري، عن عباد بن زياد، عن عروة بن المغيرة بن شعبة، عن أبيه، فزادوا على مالك في الإسناد: عروة بن المغيرة. وبعضهم قال: عن ابن شهاب، عن عباد بن زياد، عن عروة وحمزة ابني المغيرة، عن أبيهما؛ قال ذلك عقيل وعبدالرحمٰن بن خالد ويونس بن يزيد من رواية الليث عنه، ولم ينسُب أحد منهم عبادًا إلى المغيرة بن شعبة، وهو عباد بن زياد بن أبي سفيان؛ قال ذلك مصعب الزبيري، وقاله عليُّ بن المديني ويحيى بن معين وغيرهم. ووهم مالك رحمه الله في إسناده في موضعين:
أحدهما: قوله عبَّاد بن زياد من ولد المغيرة بن شعبة.
والآخر: إسقاطه من الإسناد عروة وحمزة ابني المغيرة، والله أعلم ». نقل هذا النص عن الدارقطني ابنُ عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٢٤٨)، ومغلطاي في "شرح ابن ماجه" (٢/ ٦٠٥).
وقال الدارقطني أيضًا في "العلل" (٧/ ١٠٦): « يرويه الزهري، واختُلِف عنه؛ فرواه مالك، عن الزهري، عن عباد بن زياد - رجل من ولد المغيرة -، عن المغيرة، ووهم فيه رحمه الله ... وروى هذا الحديث إسحاق بن راهويه، عن روح بن عبادة، عن مالك، عن الزهري، عن عباد بن زياد، عن رجل من ولد المغيرة، عن المغيرة، فإن كان روح حفظه عن مالك هكذا؛ فقد أتىٰ بالصَّواب عن الزهري ». اهـ.
وقال ابن عبدالبر في "التمهيد" (١١/ ١٢٠): « هكذا قال مالك في هذا الحديث: "عن عباد بن زياد، وهو من ولد المغيرة بن شعبة "، لم يختلف رواة "الموطأ" عنه في ذلك، وهو وهم وغلط منه، ولم يتابعه أحد من رواة ابن شهاب ولا غيرهم عليه، وليس هو من ولد المغيرة بن شعبة عند جميعهم ». اهـ.

(١) نقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٢٥٠-٢٥١)، ونقل بعضه ابن حجر في "النكت الظراف" (١١٨٥٢)، وانظر المسألة الآتية برقم (٢٦٩٥).
(٢) روايته أخرجها السهمي في "تاريخ جرجان" (١٨٩) مختصرًا بلفظ: خرج =

طاوس، عن ابن عباس؛ قال: خرجَ رسول الله ﷺ، فأمعَنَ في السَّيْرِ، فلم يَرَ شيئًا يَسْتُرُهُ، فدعا عبدَالله فقال: «**انْطَلِقْ إِلَى تَيْنِكَ الأَشَاءَتَيْنِ** - يعني: **النَّخْلَتَيْنِ**- **فَقُلْ لَهُمَا: إِنَّ رسولَ الله ﷺ يَأْمُرُكُمَا أَنْ تَنْقَلِعَا**[١] **بِأُصُولِكُمَا وَعُرُوقِكُمَا حَتَّى تَسْتُرَاهُ**»، فأتاهُما، فقال لهما، ففعَلَتا[٢]، فقضى رسولُ الله ﷺ الحاجَةَ، ثم رجَع، فقال لعبد الله: «**انْطَلِقْ إِلَيْهِما فَقُلْ لَهُما: إِنَّ رَسُولَ الله ﷺ يَأْمُرُكُمَا أَنْ تَرْجِعَا إِلَى مَكَانِكُمَا**[٣]»، ففعَلَا[٤]؟

فسمعتُ أبي يقول: هذا حديثٌ مُنكَرٌ بهذا الإسناد؛ إنما روى[٥] يونسُ بنُ خَبَّاب، واختُلِفَ عليه:

= رسول الله ﷺ يريد الحاجة، فأمعن في المشي، فقضى رسول الله ﷺ الحاجة ثم رجع .

(١) في (ك): « تتعلقا ».

(٢) في (ك): « فتعلقا »، وفي (ف):« ففلعتا ».

(٣) في (ف):« أماكنكما ».

(٤) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: « ففعَلَتَا »، أي: الأشاءتان - وقد سبق مثله في هذا الحديث - لكنْ يخرَّج ما في النسخ على وجهَيْن:
الأول: أنَّه ذكَّر الفاعل في « فَعَلَا » وإنْ كان ضميرًا يعود إلى اسم مؤنَّث، جَرْيًا على مثل قولهم: « ولا أرضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا »، والجادة: أَبْقَلَتْ، وقد تقدَّم التعليق على ذلك في المسألة رقم (١٧٨).
والوجه الثاني: الحمل على المعنى بتذكير المؤنَّث، حَمَلَ « الأشاءتين » على معنى « المذكورَيْن »، أو نحو ذلك. وانظر في الحمل على المعنى التعليق على المسألة رقم (٢٧٠). وجاء في بعض مصادر التخريج بلفظ: « فرجعتا » بدل « ففعلتا ».

(٥) أي: رواه.

فروى المسعودي[١]، عن يونس بن خَبَّاب، عن ابن يعلى[٢] بن مُرَّة، عن أبيه[٣]، عن النبيِّ ﷺ.

وروى عبدالله بن عثمان[٤]، عن يونس بن خَبَّاب، عن يعلى بن مُرَّة، عن النبيِّ ﷺ[٥].

ومنهم من يروي عن يونس بن خَبَّاب، عن المِنْهال بن عمرو[٦]، عن ابن يعلى، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ[٧].

---

(١) هو: عبدالرحمٰن بن عبدالله. وروايته أخرجها التيمي الأصبهاني في "دلائل النبوة" (٢٤٠). ورواه ابن السني في "عمل اليوم والليلة" (٦٣٣) من طريق المسعودي، به مختصرًا.

(٢) قوله: «عن ابن يعلى» في (ش): «عن خيثم بن يعلى»، وكذا في (أ)، إلا أن قوله: «خيثم» ملحق في الهامش، وهو خطأ بلا شك؛ فليس هناك راو اسمه: خيثم - أو خثيم - بن يعلى، وستأتي رواية المسعودي هذه عند المصنف في المسألة رقم (٢٦٩٥) كما هنا ليس فيها «خيثم»، وكذا في مصادر التخريج، والظاهر أن سبب هذا اللبس رواية عبدالله بن عثمان بن خُثَيم - بتقديم الثاء - الآتية، وهي ساقطة من (أ) و(ت) و(ش) و(ك). والله أعلم.

(٣) قوله: «عن أبيه» سقط من (أ) و(ش).

(٤) هو: ابن خُثَيم، وروايته هذه أخرجها ابن ماجه في "سننه" (٣٣٣)، وانظر "النكت الظراف" (١١٨٥٢).

(٥) من قوله: «وروى عبدالله بن عثمان...» إلى هنا، من (ف) فقط، وسقط من بقيَّة النسخ؛ بسبب انتقال بصر الناسخ.

(٦) في (أ) و(ش): «المنهال، عن عمرو». والحديث أخرجه أحمد في "مسنده" (٤/ ١٧٢ رقم ١٧٥٦٤)، وابن ماجه في "سننه" (٣٣٩) من طريق الأعمش، عن المنهال بن عمرو، به.

(٧) ذكر ابن عبدالهادي في "شرح العلل" رواية ابن ماجه (٣٣٣) التي تقدم ذكرها، ثم ذكر نص هذه المسألة، ثم قال: «ولم يرو أحد من أصحاب الكتب الستة =

١٨٤ - وسألتُ[١] **أبي** عن حديثٍ رواه أبو بكر الحَنَفي[٢]، عن سُفْيان[٣]، عن هشام[٤]، عن أبيه، عن أخيه: أنه رأى إبراهيم النَّخَعي[٥] بال[٦]، وتوضَّأَ[٧]، ومسَحَ على الجَوْرَبَيْنِ ؟

فسمعتُ أبي يقول: إنما هو: سُفْيان، عن الحَسَن بن عمرو، عن أخيه فُضَيل بن عمرو[٨]، عن إبراهيم[٩].

١٨٥ - وسألتُ[١٠] **أبي** عن حديثٍ حدَّثنا به أحمدُ بن عِصَام

= حديث داود بن عبدالحميد، عن يونس بن خبَّاب، وكذلك لم يرو أحد منهم شيئًا مما ذكره غير ابن ماجه؛ فإنه روى حديث يونس، عن يعلى كما تقدم ».اهـ.

(١) نقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٢٥٢).

(٢) هو: عبدالكبير بن عبدالمجيد.

(٣) هو: الثوري. ولم نقف على روايته من هذا الوجه، والأثر أخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (٧٧٥) من طريق الثوري، عن هشام، عن أخيه، عن إبراهيم النخعي، به. كذا بإسقاط: « عن أبيه ».

(٤) هو: ابن عائذ بن نصيب .

(٥) هو: إبراهيم بن يزيد.

(٦) قوله: « بال » سقط من (ت) و(ك)، وفي (ف): « قال ».

(٧) في "شرح العلل": « فتوضأ ».

(٨) قوله: « عن أخيه فضيل بن عمرو » مكرر في (ف).

(٩) الأثر رواه عبدالرزاق في "المصنف" (٨١٠) عن الثوري، عن الأعمش، عن فضيل ابن عمرو، عن إبراهيم، به .
ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٩٦٨) عن هشيم قال: أخبرنا مغيرة والأعمش، عن فضيل بن عمرو، عن إبراهيم، به .

(١٠) نقل هذا النص مغلطاي في "شرح ابن ماجه" (٣/ ٨٣٣)، وابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٢٥٣)، وقال: « وهذا الأثر غير مُخَرَّج في "السنن" ».

الأنصاري، عن أبي بكر الحَنَفي[١]، عن سُفْيان[٢]، عن حُكَيم بن سعد، عن عمران بن ظَبْيان، عن سَلْمان[٣]؛ أنه قال: من وَجَدَ في بَطنِه رِزًّا[٤] مِنْ بَوْلٍ، أو غائِط، فلْيَنصَرِفْ غيرَ متكلِّمٍ، ولا داعِي[٥]؟

فسمعتُ أبي يقول: هذا إسنادٌ[٦] مقلوبٌ؛ إنما هو: سُفْيان[٧]، عن عمران بن ظَبْيان، عن حُكَيم بن سعد، عن سَلْمان .

---

(١) هو: عبدالكبير بن عبدالمجيد.

(٢) هو: الثوري .

(٣) أي: الفارسي .

(٤) في "شرح العلل": « زرا »، وتقدم تفسير الرِّزِّ في المسألة رقم (٥٩).

(٥) كذا في جميع النسخ: « ولا داعِي »، وكان الأفصح فيه: حَذْفَ الياء: «ولا داعٍ»، لكنَّ إثبات ياء المنقوص المنوَّن المجرور والمرفوع لغةٌ صحيحةٌ فصيحة؛ انظر الكلام عليها في المسألة رقم (١٤٦).
وقوله: « فلينصرفْ غَيْرَ متكلِّم ولا داعِي » جاء مكانه في رواية عبدالرزاق: «فليتوضَّأ غير متكلِّم ولا باغٍ [وفي نسخة: ولا راغٍ] - يعني: عمل عملاً - ثم ليعدْ إلى الآية التي كان يقرأ »، وفي رواية ابن أبي شيبة: « فلينصرفْ غير داعٍ لصنعه، فليتوضَّأ، ثم ليعدْ في آيته التي كان يقرأ »، وفي رواية ابن المنذر: «فلينصرف غير راعٍ لصنيعته، ثم ليتوضأ، وليعد إلى بقيَّة صلاته ».
ولعل الصواب في المعنى: « غير راعٍ لصنعِهِ أو لصنيعته »، أي: غير مراعٍ لما صنَعَ من انصرافه من صلاته وتوضُّئه، فليستأنف صلاته متمًّا ما بقي منها، إذا صحَّ ذلك فما في النسخ ومصادر التخريج: خطأ وتصحيف من النساخ أو الطَّبَّاعين، والله أعلم!.

(٦) في (أ) و(ش): « الإسناد ».

(٧) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٣٦٠٨)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٥٩٠٢)، وابن المنذر في "الأوسط" (١/ ١٧٠).

١٨٦ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه زيد بن أبي الزَّرْقاء[٢]، عن سُفْيان الثوري، عن أبي مِسْكين[٣]، عن [هُزَيْل][٤] بن شُرَحْبِيل، عن عبدالله بن مسعود؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «لِيَنْهَكَنَّ أَحَدُكُمْ أَصَابِعَهُ قَبْلَ أَنْ تَنْهَكَهُ[٥] النَّارُ»[٦]؟

فسمعتُ[٧] أبي يقول: رَفْعُه مُنكَر[٨].

---

(١) نقل هذا النص بتمامه ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٢٥٥)، ومغلطاي في "شرح ابن ماجه" (١/ ٣٤٦). ونقل قول أبي حاتم فقط ابن دقيق العيد في "الإمام" (١/ ٥٢٣)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (١/ ١٦٥).

(٢) روايته أخرجها النسائي في "الإغراب" (١٩٨).
ورواه الطبراني في "الأوسط" (٧٦٧٤) من طريق شيبان بن فروخ، عن أبي عوانة، عن أبي مسكين، به. قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن أبي عوانة إلا شيبان».

(٣) هو: الحُرُّ بن مسكين .

(٤) في جميع النسخ: « هذيل » بالذال المعجمة، والتصويب من "شرح العلل"، و"التاريخ الكبير" (٨/ ٢٤٥ رقم٢٨٧٧)، وانظر المسألة رقم (٢٨٤) و(٢٢١٩) و(٢٧٥٠).

(٥) المثبت من (ف)، وفي بقيَّة النسخ: « قبل تَنْهَكه » بحذف «أنْ»، وهذا جائزٌ في العربية، وفاشٍ في لغة الإمام الشافعي ﵀، ويُضْبَطُ الفعل بالنصب والرفع. انظر التعليق على ذلك في المسألة رقم (١٠٢٤).

(٦) أي: لِيُقْبِلْ على غَسلِها إقبالاً شديدًا، ويُبالغْ في غَسْلِ ما بينَ أصابعِه في الوُضُوء مبالغةً؛ حتى يُنعِمَ تنظيفَها، أو لَتُبالِغَنَّ النارُ في إحراقِه. انظر "لسان العرب" (١٠/ ٥٠٠).

(٧) في (أ) و(ت) و(ش): « وسمعت »، وفي (ك): « سمعت ».

(٨) الحديث رواه عبدالرزاق في "المصنف" (٦٨) عن الثوري، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٨٦) عن أبي الأحوص، والطبراني في "الكبير" (٩/ ٢٤٦ رقم ٩٢١٢) من طريق زائدة، ثلاثتهم عن أبي مسكين، عن هزيل، عن ابن مسعود، به موقوفًا. ومن طريق عبدالرزاق رواه الطبراني (٩/ ٢٤٦ رقم ٩٢١١).

١٨٧ - وسُئِلَ[1] أبو زرعة عن حديثٍ رواه الحَسَن بن حمَّاد الضَّبِّي[2]، عن يحيى بن اليَمَان[3]، عن مَعْمَر، عن الزُّهْري، عن سعيد بن المسيّب، [عن عثمان][4] بن عفَّان، عن النبيِّ ﷺ: أنه توضَّأ ثلاثًا ثلاثًا؟

فقال[5] أبو زرعة: وَهِمَ فيه[6] يحيى بنُ يَمَان؛ ورواه هشام بن

قال الدارقطني في "العلل" (٥/ ٢٨٢): « يرويه أبو مسكين الأودي- واسمه: الحر - عن هزيل، عن عبد الله، واختلف عنه؛ فرفعه زيد بن أبي الزرقاء، عن الثوري إلى النبي ﷺ، وتابعه أبو عوانة من رواية شيبان بن فروخ عنه، فرفعه أيضًا. ورواه أصحاب الثوري، وأصحاب أبي عوانة، عنهما موقوفًا . وكذلك رواه زائدة وزهير وأبو الأحوص، عن أبي مسكين موقوفًا، وهو الصواب ».اهـ.
وذكر ابن حجر في "التلخيص الحبير" (١/ ١٦٥) رواية زيد بن أبي الزرقاء، عن الثوري ، به مرفوعًا، ثم قال:« وهو في "جامع الثوري" موقوف ».
وانظر "العلل" للإمام أحمد (٢/ ١١٧).

(١) نقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٢٥٧-٢٥٨)، ثم قال: «وحديث يحيى بن اليمان هذا غير مُخَرَّج في شيء من "السنن"، ويحيى كثيرُ الوهم والغلط، والله أعلم »، وانظر المسألة رقم (١٦٤) و(٢٠٤٤).

(٢) في (ف): « الطبي ».

(٣) في جميع النسخ:«التمار» بدل:« اليمان »، عدا (ش)، فهي أقرب إلى « اليمان»، وأثبتها ابن عبدالهادي: "اليمان"، وقال في الهامش:« كان فيه : " التمار"، وهو وَهَمٌ »، وسيأتي على الصواب. وروايته أخرجها البزار في "مسنده" (٢/ ٣٣).

(٤) في (أ) و(ت) و(ش) و(ف):« وعثمان » بدل:« عن عثمان »، والمثبت من (ك) وهي منسوخة من (ت)! وعلى الصواب أثبتها ابن عبدالهادي في "شرح العلل"، وقال في الهامش:« كان فيه : " وعثمان "، وهو غلط ».

(٥) في (ت) و(ك) و"شرح العلل" : « قال ».

(٦) في (ش): « وهو » بدل:« وهم فيه ».

يوسف، ومحمد بن ثَوْر، وعبد الرزَّاق[١]، عن مَعْمَر، عن الزُّهْري، عن عطاء بن يزيد، عن حُمْران، عن عثمان، عن النبيِّ ﷺ[٢].

١٨٨ - **وسألتُ[٣] أبي** عن حديثٍ رواه أبو داود الطَّيَالسي[٤]، عن شُعْبَة، عن منصور[٥]، عن سَدُوس، عن البراء بن قَيْس، عن حُذَيفة؛ أنه قال: ما أُبالي مَسِسْتُ ذَكَري أو أَنْفِي؟

فسمعتُ أبي يقول: هذا خطأٌ؛ إنما هو: منصور، عن إياد بن[٦] لَقِيطٍ السَّدُوسي، عن البَرَاء بن قَيْس، عن حُذَيفة.

قلتُ لأبي: الخطأُ مِمَّن هو؟

---

(١) روايته أخرجها في "المصنف" (١٣٩). ومن طريقه أخرجه أحمد في "مسنده" (١/ ٥٩ رقم ٤٢١)، وأبو داود في "سننه" (١٠٦).
ورواه البخاري في "صحيحه" (١٩٣٤) من طريق عبدالله بن المبارك، والبزار في "مسنده" (٤٢٩) من طريق عبدالأعلى بن عبدالأعلى ، كلاهما عن معمر، به .

(٢) ذكر الدارقطني في "العلل" (٣/ ٢١) الاختلاف في هذا الحديث، ومما قاله: «وروى هذا الحديث يحيى بن يمان، عن معمر، عن الزهري، فوَهِم فيه؛ فرواه عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن عثمان، والصواب: حديث عطاء بن يزيد، وحديث عروة، عن عثمان ».

(٣) نقل هذا النص بتمامه ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٢٥٩)، ونقل بعضه ابن حجر في "إتحاف المهرة" (٤/ ٢١٩).

(٤) ومن طريق الطيالسي أخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٧٨).
ورواه الإمام أحمد في "العلل" (٥٤٨٩) من طريق محمد بن أبي عدي، عن شعبة، به .

(٥) هو: ابن المعتمر .

(٦) قوله: « بن» سقط من (ت) و(ك).

قال: لا أدري؛ مِنْ أبي داود، أو من شُعْبَة[١] .

قال أبو محمد[٢]: قلت[٣]: رواه[٤] أبو عَوَانة[٥]، عن منصور، عن إِيَاد بن لَقيط[٦]، عن البراء بن قَيْس، عن حُذَيفة.

وكذلك رواه سُفْيان[٧]، ومِسْعَر[٨]، عن إياد[٩] بن لَقيط نفسِه[١٠]، عن البراء بن قَيْس، عن حُذَيفة[١١].

١٨٩ - وسألتُ[١٢] أبي عن حديثٍ رواه الحُسَين بن حفص الأَصْبَهَاني، عن سُفْيَان، عن أيُّوب بن موسى، عن سعيد المَقْبُرِي،

---

(١) قال عبدالله بن أحمد في "العلل" (٥٤٩٠): «سألت أبي عن هذا الحديث؟ فقال: أخطأ فيه شعبة على منصور؛ إنما هو منصور، عن إياد بن لقيط السدوسي، فأخطأ فقال: سدوس».

(٢) قوله: «قال أبو محمد» من (ف) فقط.

(٣) في (أ) و(ش): «وقلت».

(٤) في (ت) و(ك): «ورواه».

(٥) هو: وضَّاح بن عبدالله .

(٦) في (ف): «إياد بن لقيط نفسه».

(٧) هو: الثوري . وروايته أخرجها مسدَّد في "مسنده" - كما في "المطالب العالية" (٢/ ٣٩٨ رقم ١٣٩) - والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٧٨)، وابن المنذر في "الأوسط" (١/ ٢٠١).

(٨) هو: ابن كِدَام . وروايته أخرجها ابن قتيبة في "غريب الحديث" (١/ ١٥٨).

(٩) في (ش): «أبان» بدل: «إياد».

(١٠) قوله: «نفسه» ليس في (ف).

(١١) من قوله: «وكذلك رواه سفيان...» إلى هنا سقط من (ت) و(ك)؛ بسبب انتقال بصر الناسخ، وزاد في (أ) و(ش) قوله: «قلت: ورواه أبو عوانة، عن منصور، عن إياد بن لقيط، عن البراء بن قيس، عن حذيفة»، وهذا تكرار لما سبق .

(١٢) نقل هذا النص ابن دقيق العيد في "الإمام" (٣/ ١١٠)، وابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٢٦٣)، ومغلطاي في "شرح ابن ماجه" (٣/ ٧٨٨).

عن أبي رافع[(١)]، عن أم سَلَمة[(٢)]؛ قالَتْ: قلتُ[(٣)]: يا رسول الله، إني امرأةٌ أَشُدُّ ضَفْرَ رأسي[(٤)]، أفأَنقُضُهُ[(٥)] من الجَنَابَة؟ قال: «**لا؛ إِنَّما يَكْفِيكِ ثَلَاثُ حَثَيَاتٍ[(٦)]، ثُمَّ صُبِّي عَلَيْكِ المَاءَ، فَتَطْهُرِينَ[(٧)]**»؟

---

(١) قال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٥/ ٥٣ رقم٢٤٧): «عبدالله بن رافع، أبو رافع مولى أم سلمة، ويقال: عبدالله بن أبي رافع، وسئل أبو زرعة عن ذلك؟ فقال: الصحيح: ابن رافع».

(٢) في (ت): «أم مسلمة».

(٣) قوله: «قلت» ليس في (ف).

(٤) قولها: «أشد ضَفْر رأسي» معناه: أنها تُحْكِمُ فَتْلَ شعرها، وتُدْخِلُ بعضه في بعض، وتعمله ضفائر، وهو من الضفر؛ وهو النسج. "مشارق الأنوار" (٢/ ٦١)، و"شرح النووي على صحيح مسلم" (٤/ ١١)، و"النهاية" (٣/ ٩٢).

(٥) في (ش): «فأنقضه».

(٦) في المطبوع من "شرح العلل": «حفنات»، وفي موضعها طمس بمخطوط الشرح (٥٩/ ب).

(٧) في (أ) و(ت) و(ش) و(ك): «فتطهري». والمثبت من (ف)، والفعل فيها مرفوع، والفاء للاستئناف، والمعنى: فإذا أنت قد طَهُرْتِ، وقد جاء هذا اللفظ عند أبي داود في "سننه" (٢٥١)، والترمذي في "جامعه" (١٠٥)، وابن ماجه في "سننه" (٦٠٣)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢٤٦): «... فتطهرين، أو قال: فإذا أنتِ قد طَهُرْتِ».

وأما: «فتطهري»، فَيَحْتملُ أن يكون فِعْلَ أمر «فتطهَّري»، ولا إشكال فيه، ويحتمل أن يكون مضارعًا «فَتَطْهُرِي»، وفي حذف نونه تخريجان:

الأوَّل: أن الفعل مرفوع، والأصل: «فَتَطْهُرِينَ»، وحذفت النون تخفيفًا، بلا ناصب، ولا جازم، ولا نون توكيد، ولا نون وقاية. وسيأتي التعليق على ذلك وبيان صحَّته عربيَّةً في المسألة رقم (١٠١٥).

والثاني: أنَّ الفعل منصوب بعد فاء السببيَّة المسبوقة بأمر، كأنَّه قال: «ثم صبِّي عليك الماء لِتَطْهُرِي». والمضارع ينصب بعد فاء السببيَّة بـ«أنْ» مضمرة وجوبًا إذا سبقت الفاء بنفي محض، أو بطلب محض كالأمر والنهي والدعاء والاستفهام والعرض والتحضيض والتمنِّي والترجِّي. =

فسمعتُ أبي يقول: هذا خطأٌ[(١)]؛ إنما هو: سعيد المَقْبُرِي، عن عبدالله بن رافع - مولى أم سَلَمة - عن أم سَلَمة[(٢)]، عن النبيِّ ﷺ[(٣)].

١٩٠ - وسمعتُ[(٤)] أبي ورأى في كتابي: عن الحُسَين بن حفص، عن سُفْيان، عن منصور[(٥)]، عن عِمْران الجُعْفي، عن النَّخَعي[(٦)]: أنَّ سعد بن مالك[(٧)] قال: لِمَ تُلْحِقُون بِدِينِكُمْ ما ليسَ منه؟! يرى أحدُكُم أنَّ حقًّا عليه إذا بال أن يَغْسِلَ ذَكَرَه ؟![(٨)].

= وانظر الكلام على النصب بعد فاء السببية في: "شرح شذور الذهب" (ص٣٢٢-٣٢٣)، و"شرح ابن عقيل" (٢/ ٣٢١- ٣٢٤)، وبقية شروح الألفية.

(١) قال ابن عبدالهادي في "شرح العلل": « وفي قول أبي حاتم: "هذا خطأ" نظر؛ فإن عبدالله بن رافع مولى أم سلمة : كنيته: أبو رافع، فبعضهم ذكره باسمه، وبعضهم بكنيته، وقد ذكر ابن أبي حاتم في كتابه [يعني: "الجرح والتعديل" كما تقدم]: أن كنيته: أبو رافع، وأن بعضهم قال فيه: عبدالله بن أبي رافع، والصحيح: ابن رافع، قاله أبو زرعة ».

(٢) قوله: « عن أم سلمة » ليس في (ف).

(٣) الحديث رواه مسلم في "صحيحه" (٣٣٠) من طريق ابن عيينة والثوري، كلاهما عن أيوب بن موسى، عن سعيد المقبري، عن عبدالله بن رافع، عن أم سلمة، به.

(٤) في (ت) و(ك): « سمعت» بلا واو. وقد نقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل"(ص٢٦٤)، ثم نقل كلامًا من ترجمَتَي عمران الخياط وعمران بن مسلم من "الجرح والتعديل"(٦/ ٣٠٤ و٣٠٧ رقم١٦٨٩ و١٧١١)، ثم قال:« وهذا الأثر الذي ذكره في "العلل" منقطع؛ فإن النخعي لم يدرك سعدًا، والله أعلم ».

(٥) هو: ابن المعتمر .

(٦) هو: إبراهيم بن يزيد.

(٧) هو: ابن أبي وقاص .

(٨) الأثر رواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٥٨٦) من طريق الأعمش، عن إبراهيم أو مالك بن الحارث قال: مرَّ سعد برجل يغسل مباله، فقال: لم تخلطوا في دينكم ما ليس منه؟! =

فسمعتُ أبي يقول: ليس هذا عِمْرانَ الجُعْفيَّ؛ إنما هو عمرانُ الخَيَّاط، وعمرانُ الجُعْفي هو: عمرانُ بن مسلم، صاحِبُ سُوَيد بن غَفَلَة[١].

١٩١ - وسألتُ[٢] أبي عن حديثٍ رواه عبدُالرحمن بن عبدالحميد ابن سالم المَهْرِي - خالُ أبي طاهِر أحمد بن عمرو بن السَّرْح - عن عُقَيل[٣]، عن الزُّهْري، عن سالم، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «تَوَضَّؤُوا مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ»؟

فقال أبي: هو خطأٌ.

ولم يبيِّنِ الصَّوابَ ما هو؟ وما عِلَّةُ ذلك؟

والذي عندي: أنَّ الصَّحيح: ما رواه مَعْمَر[٤]، عن الزُّهْري، عن سالم، عن أبيه، موقوفٌ[٥].

= ورواه ابن المنذر في "الأوسط" (١/ ٣٤٧)، من طريق أبي نُعَيْم، عن أبي عاصم، عن عامر، قال: مَرَّ سعد بن مالك... الأثَرَ.

(١) في (ك): « علقمة » بدل: « غفلة ».

(٢) نقل هذا النص ابن دقيق العيد في "الإمام" (٢/ ٣٩٦-٣٩٧)، وابن عبدالهادي في "شرح العلل " (ص٢٦٧-٢٦٨)، ومغلطاي في "شرح ابن ماجه" (٢/ ٤٥٥).

(٣) هو: ابن خالد.

(٤) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف (٦٧١ و٦٧٣)، ومن طريقه ابن المنذر في "الأوسط" (١/ ٢١٤).

(٥) كذا في جميع النسخ، و"شرح العلل" المخطوط (٦١/أ)، وهو حالٌ منصوب، والجادَّة كتابته بألف تنوين النصب، لكنَّ حَذْفَهَا هنا جارٍ على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

ورواه شُعَيب بن أبي حمزة، وعبدالرحمٰن بن إسحاق، وابن أبي ذِئْب[1]، عن الزُّهْري، عن عمر بن عبدالعزيز، عن عبدالله[2] بن إبراهيم بن قارِظ، عن أبيه[3]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ .

١٩٢ - وسألتُ[4] أبي عن حديثٍ رواه يحيى بن أيُّوب، واختُلِف في الرواية على يحيى بن أيُّوب:

فروى عبدالله بن وَهْب، عن يحيى بن أيُّوب، عن يعقوب بن إبراهيم بن عبدالله بن حُنَين، عن محمد بن ثابِت بن شُرَحْبِيل، عن

---

(١) هو: محمد بن عبدالرحمٰن . ولم نجد روايته على هذا الوجه، والحديث أخرجه مسلم في "صحيحه"(٣٥٢) من طريق عُقَيل بن خالد، عن ابن شهاب الزُّهري؛ أخبرني عمر بن عبدالعزيز؛ أن عبدالله بن إبراهيم بن قارظ أخبره: أنه وجد أبا هريرة يتوضَّأ على المسجد، فقال: إنما أتوضَّأ من أَثْوارِ أَقِطٍ أكلتها؛ لأني سمعت رسول الله يقول:« توضَّؤوا مما مسَّتِ النار ».

(٢) في (أ) و(ش): « عن عبدالرحمٰن ».

(٣) كذا في جميع النسخ و"الإمام" لابن دقيق العيد، وكذا نقله ابن عبدالهادي - بعد أن أخرج الحديث من "صحيح مسلم" وغيره - ثم قال عقبه:« وقوله في حديث أبي هريرة: "عن عبدالله بن إبراهيم بن قارظ، عن أبيه"؛ فيه زيادة: " أبيه"، على ما تقدم، والله أعلم ». وذكر الدارقطني في "العلل" (٨/ ٣٠٠) الاختلاف على الزهري في هذا الحديث، ولم يذكر:«عن أبيه » في شيء من الطرق، والله أعلم، وانظر "مسند عمر بن عبدالعزيز" للباغندي (ص ٧٥ فما بعدها)، و"مرويات الزهري المعلة" للدكتور عبدالله دمفو (٤/ ٢١٩٠ فما بعدها).

(٤) نقل الحافظ ابن حجر في "إتحاف المهرة"(٤/ ٣٦٤ رقم٤٣٧٧) بعض هذا النص، ونقله ابن عبدالهادي في"شرح العلل"(٦٢/أ) - وهو في المطبوع منه (ص٢٧٣) - ووقع فيه خرم ذهب بكثير من الكلمات، ثم سقط نحو ورقة ذهب معها من قول المصنف: «من بني عبدالدار» إلى آخر المسألة، وكذا أول النص الآتي مع تخريجه الذي يقدِّمه المصنف على النص في غالب شرحه.

عبدالله بن يزيد، عن أبي أيُّوبَ الأنصاري: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ، فَلَا يَدْخُلِ الحَمَّامَ إِلَّا بِمِئْزَرٍ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَاليَوْمِ الآخِرِ مِنْ نِسَائِكُمْ، فَلَا تَدْخُلَنَّ(١) الحَمَّامَ».

وروى اللَّيْثُ بن سعد(٢)، وعمرُو بن الرَّبيع بن طارق(٣)، كلاهُما

---

(١) كذا في (ت) و(ف): « فلا تدخلن »، ومثله في (ش) غير أن أول حروفها لم ينقط، وفي (أ) و"شرح العلل": «فلا يدخلن»، وفي (ك): «فلا تدخل». وكل هذا جائز وصحيحٌ في العربية، ووارِدٌ في روايات الحديث في مصادر التخريج وفي غيرها:
أمَّا من جهة العربية: فقوله: « فلا تدخل » يَحْتَمِلُ أن تكون نهيًا «فلا تدخُلِ الحمام»، ويَحْتمل أن يَكون خبرًا في معنى النهي، وهو أبلغ « فلا تدخُلُ الحمامَ»، والمراد في الاحتمالين جميعًا: « لا تدخل المرأة أو النساء »؛ حملاً لـ« مَنْ» على المعنى - دون اللفظ - وهو هنا مفردٌ مؤنَّث أو جمع مؤنَّث.
و«**فلا تدخلن**»: يَحْتمل التوكيدَ «فلا تدخُلَنَّ»، أي: المرأةُ أو النساءُ، ويَحْتمل عدم التوكيد «فلا تَدْخُلْنَ»، أي: النساءُ؛ حملاً لـ«مَنْ» في الاحتمالين أيضًا على معناها.
وقولُهُ: «**فلا يدخلن**»: يَحْتمل أيضًا التوكيد « فلا يدخُلَنَّ »، أي: هو، والضمير عائد إلى « مَنْ » باعتبار لفظها وهو مفرد مذكَّر، ويَحْتمل عدم التوكيد « فلا يدخُلْنَ »، أي: النساءُ، والضمير الذي هو نون النسوة يعود إلى « مَنْ » باعتبار معناها، وهو هنا جمع مؤنَّث.
وانظر في عود الضمير على «من» على اعتبار المعنى أو اللفظ: "شرح التسهيل" (١/ ١٩٦)، و"شرح ابن الناظم" (ص٥٨)، و"ارتشاف الضَّرَب" (٢/ ١٠٢٤- ١٠٢٩).
وانظر في مجيء « لا » نافيةً بمعنى النهي: التعليق على المسألة رقم (٣٣١).

(٢) لم نقف على روايته على هذا الوجه. والحديث أخرجه الطبراني في "الكبير" (٤/ ١٢٤ رقم ٣٨٧٣)، وفي "الأوسط" (٨٦٥٨)، والحاكم في "المستدرك" (٤/ ٢٨٩). من طريق الليث بن سعد، عن يحيى بن أيوب، عن يعقوب بن إبراهيم، عن عبدالرحمن بن جُبَيْر، عن محمد بن ثابت، عن **عبدالله بن يزيد الخطمي**، عن أبي أيوب، به. وليس في "مستدرك الحاكم": « عن يحيى بن أيوب ». قال الطبراني: «لا يُروى هذا الحديث عن أبي أيوب إلا بهذا الإسناد، تفرَّد به الليث ».

(٣) روايته أخرجها ابن معين من رواية أحمد بن الحسن الصوفي، وأبي بكر =

عن يحيى بن أيُّوب، عن يعقوب بن إبراهيم بن عبدالله بن حُنَين، عن محمد بن ثابت بن شُرَحْبِيل، عن عبدالله بن سُوَيد الخَطْمي، عن أبي أيُّوبَ، عن النبيِّ ﷺ؛ غَيْرَ أنَّ اللَّيْثَ زاد في الإسناد رجلاً ؛ روى اللَّيْثُ عن يحيى بن أيُّوب، عن يعقوب بن إبراهيم، عن عبدالرحمٰن ابن جُبَير، عن محمد بن ثابِت بن شُرَحْبِيلَ القُرَشي - من بني عبد الدَّار[١] - أنَّ عبدالله بن سُوَيد الخَطْمِيَّ أخبره، عن أبي أيُّوبَ، عن رسول الله ﷺ ؟

فسمعتُ أبي يقول: عبدالله بن سُوَيد أشبَهُ .

قال أبومحمد[٢]: والذي عِندي - والله أعلم -: أن الأصحَّ على[٣] ما رواه ابن وَهْب، عن يحيى بن أيُّوب، عن يعقوب، عن محمد بن ثابِت، عن عبدالله بن يزيد الخَطْمي، عن أبي أيُّوبَ .

= المروزي كما في "شرح العلل" لابن عبدالهادي (ص ٢٦٩ و٢٧٢).
ومن طريق ابن معين رواه ابن حبان في "صحيحه" (٥٥٩٧)، والبيهقي في "الشعب" (٧٣٧٩)، وفي "السنن الكبرى" (٧/ ٣٠٩)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١/ ١٨٩- ١٩٠). ووقع في "السنن الكبرى" :«عبدالله بن يزيد الخطمي».
وعند ابن عساكر: « محمد بن إبراهيم » بدل « يعقوب بن إبراهيم ».
ورواه أبو يعلى في "مسنده" - كما في "المطالب العالية" (١٨٠) - عن أبي بكر ابن زنجويه، عن عمرو بن الربيع ، به.

(١) قوله: « من بني عبد الدار » كذا وقع هنا ومثله في "مستدرك الحاكم"، وجاء مكانه في "المعجم الأوسط" للطبراني: « مولى عبدالله »، ولعلَّ إحداهما مصحَّفةٌ عن الأخرى!.

(٢) في(أ) و(ش): « قلت » بدل: « قال أبو محمد ».

(٣) قوله: « على » ليس في (ك).

١٩٣ - وسمعتُ[(١)] **أبا زرعة** وانتهى في القراءة إلى حديثٍ حدَّثنا به عن[(٢)] عُبَيد بن يَعِيش، عن يونس بن بُكَير، عن محمد بن إسحاق، عن عبدالله بن أبي بكر، عن أنس بن مالك؛ قال: شَرِبَ رسولُ الله ﷺ لَبَنًا، ثم قال: **((هَاتُوا مَاءً))**، فَمَضْمَضَ، وقال: **((إِنَّ لَهُ دَسَمًا))**.

فسمعتُ أبا زرعة - وأملى علينا - فقال: هذا وَهَمٌ؛ إنما هو ما حدَّثنا ابنُ أبي شَيبة[(٣)]؛ قال: حدَّثنا ابنُ عُيَينة[(٤)]، عن عبدالله بن أبي بكر، عن الزُّهْري، عن عُبَيدالله بن عبدالله، عن النبيِّ ﷺ، بنَحْوِه، مُرسَلٌ[(٥)].

---

(١) نقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (١٠٢/ب) - وهو في المطبوع منه (ص٣٨٩) -، لكن سقط منه من أول النص إلى قوله: « عن محمد بن إسحاق » بسبب فقد الورقة التي فيها هذا الجزء منه، ونقله مغلطاي في "شرح ابن ماجه" (٢/٤٨٩-٤٩٠).

(٢) قوله: « عن » سقط من (ش).

(٣) هو: عبدالله بن محمد، وأخرج هذا الحديث في "مصنفه" (٦٢٨). وأخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (٦٨٣) عن معمر، عن الزهري، عن عُبَيدالله بن عبدالله ابن عتبة، عن النبي ﷺ، مُرسَلاً.

(٤) هو: سفيان.

(٥) كذا بحذف ألف تنوين المنصوب جريًا على لغة ربيعة، والجادَّة: مرسلاً. وانظر التعليق على هذه اللغة في المسألة رقم (٣٤).

هذا؛ وأمَّا ما رجَّحه أبو زرعة في هذا الحديث - وهو رواية من رواه عن عبدالله بن أبي بكر، عن الزهري، عن عُبَيدالله بن عبدالله مرسلاً - فلا يعني هذا تصحيحه لرواية من روى الحديث عن الزهري، عن عُبَيدالله مرسلاً، وإنما خطَّأ من رواه عن عبدالله بن أبي بكر، عن أنس، وإلا فالحديث أخرجه البخاري في "صحيحه" (٢١١ و٥٦٠٩) من طريق عُقيل بن خالد والأوزاعي، كلاهما عن الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ. ثم قال البخاري: « تابعه - يعني عُقيلَ بن خالد - يونسُ وصالحُ بن كيسان، عن الزهري ». =

١٩٤ - وسألتُ[١] **أبي** عن حديثٍ رواه خَلَفُ بن الوليد[٢]، عن أيُّوب بن عُتْبَة، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سَلَمة، عن مُعَيْقِيبٍ؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: **«وَيْلٌ لِلأعْقَابِ مِنَ النَّارِ»**[٣]؟

فقال أبي: إنما هو: عن[٤] يحيى، عن سالم سَبَلان، عن عائِشَة.

ومنهم من يقول: يحيى، عن أبي سَلَمة، عن سالم سَبَلان[٥]، عن عائِشَة[٦].

ومنهم من يقول: يحيى[٧]، عن أبي سَلَمة[٨]، عن سالم سَبَلان،

= وأخرجه مسلم في "صحيحه" (٣٥٨) من طريق عُقيل بن خالد، وعمرو بن الحارث، والأوزاعي، ويونس بن يزيد، كلهم عن الزهري، به، متصلاً، كما رواه البخاري.

(١) نقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٣٩١)، ومغلطاي في "شرح ابن ماجه" (١/ ٣٥٢)، وانظر المسألة رقم (١٤٨) و(١٧٨).

(٢) روايته أخرجها أحمد (٣/ ٤٢٦ رقم ١٥٥١٠)، والطبري في "تفسيره" (١١٥١٩). ورواه الطبراني في "الكبير" (٢٠/ ٣٥٠ رقم ٨٢٢) من طريق أسد بن موسى وعبدالله بن رجاء، كلاهما عن أيوب بن عتبة، به.

(٣) نقل الترمذي في "العلل الكبير" (ص٣٥) عن البخاري قوله: « وحديث أبي سلمة، عن معيقيب ليس بشيء، كان أيوب لا يُعرَف صحيح حديثه من سقيمه، فلا أحدِّث عنه، وضعَّف أيوبَ بن عتبة جدًّا ».

(٤) قوله: « عن » ليس في (ش)، و"شرح العلل".

(٥) في (ف): « سيلان » بالمثناة التحتية، ولم تنقط في(ت)، وانظر التعريف بسالم في التعليق على المسألة رقم (١٤٨).

(٦) من قوله: « ومنهم من يقول ... » إلى هنا، سقط من (ك)؛ بسبب انتقال بصر الناسخ.

(٧) قوله: « يحيى » ليس في (ف).

(٨) في (ك): « يحيى بن أبي سلمة » بدل: « يحيى، عن أبي سلمة ».

عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ [١].

١٩٥ - وسألتُ[٢] أبي عن حديثٍ رواه الحَسَن بن الرَّبيع[٣]، عن أبي[٤] شِهاب[٥]، عن عاصِم[٦]، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ؛ في المَسْح على الخُفَّين ؟

---

(١) كذا وقعت عبارة أبي حاتم في النسخ - غير (ك) ففيها فرق أُشيرَ إليه آنفًا - وكذا نقله ابن عبدالهادي في الموضع السابق من "شرح العلل"! فإما أن يكون قوله: «ومنهم من يقول: يحيى، عن أبي سلمة، عن سالم سبلان، عن عائشة » تكرارًا ينبغي حذفه كما وقع في النسخة (ك). أو يكون في أحد الموضعين: « عن أبي سالم سبلان »، فسقط قوله: « أبي »، وهي رواية تقدم ذكرها في المسألتين رقم (١٤٨) و(١٧٨). ولا نظنه يعني أن إحدى الروايتين مرفوعة، والأخرى موقوفة؛ لأنه لم يُشِر إلى هذا الخلاف في المسألتين رقم (١٤٨) و(١٧٨)، ولم يذكره أحد ممن تكلم على هذا الحديث، ولم نجده مرويًّا موقوفًا من هذا الطريق، والله أعلم.
وسئل الدارقطني في "العلل"(٥/ ٧٩/ أ-٨٠/ ب) عن هذا الحديث ؟ فقال: «يرويه يحيى بن أبي كثير، واختلف عنه: فرواه عكرمة بن عمار، عن يحيى، عن أبي سَلَمة، عن سالم، عن عائِشَة، ووَهِم فيه عكرمة ، وخالفه حرب بن شداد ، وعقيل ابن خالد، وحسين المعلِّم، والأوزاعي، وشيبان؛ فرَوَوه عن يحيى بن أبي كثير؛ قال : حدثني سالم الدَّوسي، عن عائشة، وهو الصحيح »، ثم ذكر رواية من رواه عن شيبان أيضًا، عن يحيى ، عن سالم ، عن أبي هريرة، عن عائشة، ثم قال: «ولا يصح فيه أبو هريرة، ولا قول عكرمة: " عن أبي سلمة" . ورواه نُعيم المُجْمِر، وبُكير بن الأشج، وعمران بن بشير، عن سالم سَبَلان ، عن عائشة مثل هذا ».اهـ.

(٢) نقل هذا النص ابن عبدالهادي في "شرح العلل" (ص٣٩٣)، ومغلطاي في "شرح ابن ماجه" (٢/ ٦١٦).

(٣) روايته أخرجها البيهقي في "السنن" (١/ ٢٨٩)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١٢/ ١٤١).

(٤) في (ف): « بن ».

(٥) هو: عبد ربه بن نافع الحَنَّاط .

(٦) هو: ابن سليمان الأحول .

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: عاصِم[(١)]، عن راشِد بن نَجيح؛ قال: رأيتُ أَنَسَ[(٢)] مَسَحَ على الخُفَّين؛ فِعْلَهُ[(٣)].

❁ ❁ ❁ ❁ ❁

---

(١) روايته أخرجها البيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٢٨٥).

(٢) كذا في جميع النسخ: « رأيت أنس » بدون ألف التنوين بعد السين، والجادَّة: «أنسًا»، بالألف - كما في "شرح العلل" المطبوع والمخطوط - لكنها حذفت هنا على لغة ربيعة. انظر تتمة الكلام عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٣) في (ك): « فغسله » بدل: «فعله»، وقوله: « فِعْلَهُ » منصوبٌ على نزع الخافض، والتقدير: مِنْ فِعْلِهِ، حُذِفَ الخافضُ وهو حرف الجر « من »، فانتصَبَ ما بعده. وقد تقدَّم التعليق على ذلك في المسألة رقم (١٢).

هذا؛ وقد نقل مغلطاي في الموضع السابق عن الميموني قوله: « قلت لأبي عبدالله - يعني: أحمد بن حنبل -: حدثوني عن الحسن بن الربيع، عن أبي شهاب [الحنَّاط]، عن عاصم الأحول، عن أنس؛ قال: مسحَ رسولُ الله ﷺ على الخُفَّين ؟ فقال: ليس بصحيح؛ إنما هو: عن أنس؛ أنه كان يمسح... وقال: هو عن عاصم، عن أنس موقوفًا. قلت: يُخاف أن يكون من الحسن بن الربيع ؟ قال: نعم. قلت: [أبو] شهاب؟ قال: ثبت ، وليس هذا من [أبي] شهاب ». اهـ.

وقال الدارقطني في "العلل"(٤/ ١٩/ أ): « اختُلِف فيه على عاصم؛ فرواه أبو شهاب الحنَّاط، عن عاصم، عن أنس: أن النبي ﷺ مسح على المُوقَين والخِمار؛ قاله الحسن بن الربيع عنه . ورواه إسماعيل بن نصر، عن عمران القطَّان، عن عاصم الأحول، عن أنس: أن النبي ﷺ مسح على الجَورَبَين، وكلاهما وَهَمٌ، والصَّحيح: عن عاصم: ما رواه علي بن مسهر، وثابت بن يزيد، وزهير، وطلحة ابن سنان، عن عاصم، عن أنس موقوفًا: أنَّ أنسَ مسَحَ على خُفَّيه ».اهـ.

بَابُ عِلَلِ أَخْبَارٍ رُوِيَتْ فِي الصَّلَاةِ

١٩٦ - قال[١] أبو محمد[٢]: سمعتُ أبي يقول: كتبتُ عن ثابت ابن موسى[٣]، عن شَريك[٤]، عن الأعمش، عن أبي سُفْيان[٥]، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ قال: **«مَنْ صَلَّى بِاللَّيْلِ، حَسُنَ وَجْهُهُ بِالنَّهَارِ»**.

قال أبي: فذكَرْتُه[٦] لابن نُمَير[٧]؟ فقال: الشَّيخُ لا بأسَ به، والحديثُ مُنكَرٌ[٨].

---

(١) ذكر ابن أبي حاتم هذه المسألة في "الجرح والتعديل" (١/ ٣٢٧)، ونقل هذا النص الأبناسي في "الشذا الفياح" (ص٢٢٦)، وابن حجر في "النكت الظراف" (٢/ ٢٠١)، والصنعاني في "توضيح الأفكار" (٢/ ٨٩)، ونقل الزيلعي في "تخريج الكشاف" (٣/ ٣١٩) قول أبي حاتم: « هذا حديث موضوع ».

(٢) قوله: « قال أبو محمد » ليس في (ف).

(٣) روايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (١٣٣٣)، وابن أبي الدنيا في "التهجد" (٣٨٤)، والعقيلي في "الضعفاء" (١/ ١٧٦)، وابن عدي في "الكامل" (٢/ ٩٩)، والبيهقي في "الشعب" (٢٨٣٠)، وابن الجوزي في "الموضوعات" (٩٨٦).

(٤) هو: ابن عبدالله النخعي.

(٥) هو: طلحة بن نافع.

(٦) في (ت) و(ك): « فذكرت ».

(٧) هو: محمد بن عبدالله.

(٨) روى البيهقي في "شعب الإيمان" (٦/ ٣٤٠) عن أبي الأصبغ محمد بن عبدالرحمٰن ابن كامل؛ قال: قلت لمحمد بن عبدالله بن نُمَير: ما تقول في ثابت بن موسى؟ قال: شيخ له فضل، وإسلام، ودين، وصلاح، وعبادة. قلت: ما تقول في حديث جابر عن النبي ﷺ: « من كَثُرت صلاتُه... »؟ قال: غلط من الشيخ، وأما غير ذلك فلا يتوهَّم عليه.

قال أبي: الحديثُ موضوع[١].

١٩٧ - وسألتُ[٢] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه يوسف بن عَدِيٍّ[٣]، عن عَثَّام[٤]، عن هشام بن عُرْوَة، عن أبيه، عن عائِشَة: أنَّ النبيَّ ﷺ كان إذا تَعارَّ[٥] مِنَ الليل، قال: «لَا إِلَٰهَ إِلَّا اللهُ الوَاحِدُ القَهَّارُ، رَبُّ السَّمَٰوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا العَزِيزُ الغَفَّارُ»؟

قالا: هذا خطأٌ؛ إنما هو: هشامُ بنُ عُرْوَة، عن أبيه: أنه كانَ

(١) نقل البرذعي في "سؤالاته" (٥٠٣) عن أبي زرعة قوله: «حديث باطل». وقال العقيلي في "الضعفاء" (١/ ١٧٦): «باطل ليس له أصل». وقال ابن عدي في "الكامل" (٢/ ٩٩): «حديث منكر، لا يعرف إلا به، وسرقه منه جماعة من الضعفاء».
قال ابن الجوزي: « هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ ». وانظر "الكامل" لابن عدي (٢/ ٣٤١)، و(٥/ ٣٢٢)، و(٦/ ٣٠٣ و٣٤٧)، و"المجروحين" لابن حبان (٢/ ١٤٢)، و"المؤتلف والمختلف" للدارقطني (٣/ ١٧١٨).

(٢) نقل هذا النص ابن حجر في "النكت الظراف" (١٢/ ١٨٢) و"إتحاف المهرة" (٢٢٣٢٠) و"نتائج الأفكار" (٣/ ١٠٣) بتصرف، وستأتي هذه المسألة برقم (١٩٨٧)، و(٢٠٥٤).

(٣) روايته أخرجها النسائي في الكبرى" (١٠٧٠٠)، والمروزي في "قيام الليل" (ص ٤٧/ مختصره)، وابن حبان في "صحيحه" (٥٥٣٠)، وابن السني في "عمل اليوم والليلة" (٧٥٧)، والطبراني في "الدعاء" (٧٦٤)، وابن منده في "التوحيد" (٣٠٧)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٥٤٠)، والسهمي في "تاريخ جرجان" (ص ١٤٣-١٤٤)، والبيهقي في "الدعوات الكبير" (٣٧٢)، وتمام في "فوائده" (١٥٧٨/ الروض البسام).

(٤) في (ك): «غنام»، وعَثَّام هذا هو: ابن علي.

(٥) أي: هبَّ من نَومِه واستَيقَظ. "النهاية" (١/ ١٩٠).

يقولُ هذا؛ رواه جريرٌ[١] هكذا.

وقال أبو زرعة: حدَّثنا يوسفُ بنُ عَدِيٍّ هذا الحديثَ؛ وهو مُنكَرٌ.

١٩٨ - وسألتُ[٢] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه ابنُ عُيَينة[٣]، عن الأعمش، عن عُمَارَة[٤]، عن أبي مَعْمَر[٥]، عن خَبَّاب؛ قال: شَكَونا إلى النبيِّ ﷺ الرَّمْضَاءَ، فلم يُشْكِنَا[٦]؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ أخطأ[٧] فيه ابنُ عُيَينة، ليسَ لهذا أصلٌ،

---

(١) هو: ابن عبدالحميد.

(٢) ستأتي هذه المسألة برقم (٣٧٥)، ونقلها بتمامها ابن الملقن في "البدر المنير" (٣/ ٧٠/ مخطوط)، ونقلها بتصرف ابن حجر في "إتحاف المهرة" (٤/ ٤١٢)، و"التلخيص الحبير" (١/ ٤٥٤)، وانظر المسألة رقم (٢٥٥).

(٣) هو: سفيان، وروايته أخرجها ابن حبان في "صحيحه" (١٤٨٠)، والطبراني في "الكبير" (٤/ ٧٤ رقم ٣٦٨٦)، والدارقطني في "الأفراد" (١٣٢/ أ/ أطراف الغرائب). وجاء فيه: « قال ابن صاعد: لم يروه بهذا الإسناد غير ابن عيينة. قال الدارقطني: غريب من حديث الأعمش، عن عمارة بن عمير، عن أبي معمر عبدالله ابن سخبرة، عنه، تفرد به سفيان بن عيينة، وهو غريب من حديث سفيان، وغيره يرويه عن الأعمش، عن أبي إسحاق، عن حارثة بن مضرب، عن خباب ».اهـ.

(٤) هو: ابن عُمَير.

(٥) هو: عبدالله بن سَخْبَرَة.

(٦) قوله: « فلم يُشْكِنَا » أي: لم يُعْتِبنا مِنْ شكوانا، ولم يُزِلْ شكايتنا، وهو من الفعل الرباعي « أَشْكَاه »، فالهمزة فيه للسَّلْب والإزالة؛ مثل: أعربتُهُ، إذا أزلْتَ عَرَبَهُ، وهو فسادُهُ. انظر: "الصحاح" (٦/ ٢٣٩٤)، و"المصباح المنير" (١/ ٣٢١، وفيه الاستشهاد بهذا الحديث).

(٧) قوله: « أخطأ » سقط من (ف).

ما نَدري كيفَ أخطأَ؟! وما أراد؟!

وقال أبو زرعة: إنما أرادَ ابنُ عُيَينة[(١)]: حديثَ الأعمش، عن عُمَارَة، عن أبي مَعْمَر، عن خَبَّاب؛ أنه قيل له: كيف كُنْتُم تَعْرِفُونَ قراءةَ النبيِّ ﷺ؟ قال: باضْطِرابِ لِحْيَتِهِ.

قلتُ لأبي زرعة: عندَه الحَدِيثَينِ جميعًا[(٢)]؟

قال: أحدُهما، والآخَرُ خطأٌ.

١٩٩ - وسمعتُ أبا زرعة يقولُ في حديث أبي غَطَفان[(٣)]؛ يعني: حديثَ أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ: «**مَنْ أَشَارَ فِي صَلَاتِهِ إِشَارَةً تُفْهَمُ عَنْهُ، فَلْيُعِدْ لَهَا[(٤)]**».

---

(١) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٧٦١). ورواه أيضًا (٧٤٦ و٧٦٠ و٧٧٧) من طرق عن الأعمش، به.

(٢) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: «عنده الحديثان جميعًا». وهكذا جاءتْ عند ابن الملقِّن على الجادَّة، لكنه معروفٌ بالتصرُّفِ في النقل. لكنَّ ما في النسخ له وجهان من الضبط صحيحان، تقدما في التعليق على المسألة رقم (٧٥٩).

(٣) قيل: هو المُرِّي، واسمه: سعد بن طريف، أو ابن مالك، وإلى هذا ذهب المِزِّي في "تهذيب الكمال" (٣٤/ ١٧٧)، وقيل: هو رجل آخر مجهول؛ وإلى هذا مال ابن رجب في "فتح الباري" (٦/ ٥٣١).
روايته أخرجها إسحاق بن راهويه في "مسنده" (١/ ٤٦٦ رقم ٥٤٣)، وأبو داود في "سننه" (٩٤٤)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٤٥٣)، والدارقطني في "سننه" (٢/ ٨٣)، وابن الجوزي في "العلل المتناهية" (١/ ٤٢٧ رقم ٧٢٦).

(٤) قوله: « فليعد لها » كذا وقع هنا في جميع النسخ، وفي "مسند إسحاق بن راهويه": « فليعد لها الصلاة »، وعند أبي داود: « فليعد لها يعني الصلاة »، =

قال[١]: ليسَ في شيءٍ من الأحاديثِ هذا الكَلامُ، وليس عندي بِذاك[٢] الصَّحيحِ؛ إنما رواه ابنُ إسحاق[٣].

قلتُ[٤]: **وقال**[٥] **أبو زرعة**: واحتَمَلَ أن يكونَ أرادَ إشارَتَهُ في غيرِ جِنس الصَّلاة[٦].

= وعند الطحاوي والدارقطني: « فليعدها »؛ ففي قوله هنا: « فليعد لها »: يكونُ المفعولُ به- وهو الصلاة أو ضميرها - محذوفًا؛ للعلم به، ويكونُ الضمير في قوله: « لها » عائدًا على « الإشارة »، أي: فليعد الصلاة للإشارة، أي: بسبب الإشارة، وانظر في حذف المفعول به: التعليق على المسألة رقم (٢٤).

(١) في (ت) و(ك): « وقال ».

(٢) في (ك): « كذلك ».

(٣) نقل ابن رجب في "فتح الباري" (٦/ ٥٣٠) قول أبي زرعة هذا .

(٤) قوله: « قلت » سقط من (ت) و(ف) و(ك).

(٥) في (ت) و(ك): « قال » بلا واو.

(٦) قال ابن رجب في "فتح الباري" (١/ ٥٣٠-٥٣١): « وقال أحمد - في رواية ابن هانئ -: " لا يثبت هذا الحديث. إسناده ليس بشيء " وقال - في رواية غيره -: "لا أعلم رواه غير ابن إسحاق. . . »، وقال الأثرم: "ليس بقوي الإسناد". اهـ.
وقال أبو داود : " هذا الحديث وَهَمٌ " .
وقال الدارقطني: « قال لنا ابن أبي داود: أبو غَطَفان هذا رجل مجهول، وآخِر الحديث زيادة في الحديث، ولعله من قول ابن إسحاق، والصَّحيح عن النبي ﷺ أنه كان يشير في الصَّلاة، رواه أنس وجابر وغيرهما عن النبي ﷺ ».
وقال ابن الجوزي: «هذا الحديث لا يصح عن رسول الله ﷺ. وابن إسحاق مجروح، وأبو غطفان مجهول». وقال البيهقي في "المعرفة"(٣/ ١٧٩): «لا يصح».
وقال ابن القيم في "زاد المعاد"(١/ ٢٥٩): « حديث باطل ».
وقال الألباني في "الضعيفة" (١١٠٤): « منكر ».
وانظر "تنقيح التحقيق" لابن عبدالهادي (١/ ٤٣٢).

٢٠٠ - وسألتُ أبي عن حديثِ سَهْلِ[(١)] بنِ سعد في صَلاةِ رسول الله ﷺ: أنه ركَعَ على المِنْبَرِ، ثم رَجع القَهْقَرَى[(٢)] ؟

وحديثِ أبي سعيد[(٣)]، عن النبيِّ ﷺ: **«لا يُصَلِّي[(٤)] الإِمَامُ عَلَى أَشْرَفَ مِمَّا عَلَيْهِ أَصْحَابُهُ»** ؟

وحديثِ أبي مسعود[(٥)]: صلَّى حذيفةُ بالمَدَائِنِ [على دُكَّانٍ][(٦)] مُرْتَفِعٍ، فأَخَذَ بِثَوْبِهِ فجَذَبهُ، وقال: أَمَا عَلِمْتَ أنه نُهِيَ عن ذلك ؟

فقال أبي[(٧)]: حديثُ سَهْلٍ[(٨)] صحيحٌ. وحديثُ أبي طُوَالَةَ[(٩)] من

---

(١) في (ت) و(ك): « سهيل ».

(٢) رواه البخاري في "صحيحه" (٣٧٧)، ومسلم في "صحيحه" (٥٤٤).

(٣) يأتي تخريجه لاحقًا .

(٤) الفعل هنا مرفوعٌ، و « لا » نافية لفظًا، جاءت لمعنى النهي، انظر التعليق على المسألة رقم (٣٣١). ويمكن أن تكون ناهية لفظًا ومعنًى، ويكون الفعل « يصلي » هنا مجزومًا، ولإثبات الياء فيه وجهان، ذكرناهما في التعليق على المسألة رقم (٢٢٨).

(٥) هو: عقبة بن عمرو الأنصاري البدري.
والحديث رواه أبو داود في "سننه" (٥٩٧)، وابن الجارود في "المنتقى" (٣١٣)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٥٢٣)، وابن حبان في "صحيحه" (٢١٤٣)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣/١٠٨-١٠٩).

(٦) في جميع النسخ:«يصلي وكان» بدل:«على دكان». والتصويب من مصادر التخريج السابقة . والدُّكَّان: الدَّكَّةُ المبنِيَّة للجُلوس عليها. "النهاية" (٢/١٢٨).

(٧) في (ت) و(ك): « لي » بدل: « أبي ».

(٨) في (ت) و(ك): « سهيل ».

(٩) يعني: حديث أبي سعيد، وقد أخرجه البيهقي في "سننه" (٣/١٠٩) من طريق اللَّيث بن سعد، عن زيد بن جَبيرَة، عن أبي طُوالة - واسمه: عبدالله بن =

رواية زيد بن جَبِيرَة: ضعيفٌ. وحديثُ أبي مسعود ليس كُلُّ أحدٍ يُوَصِّلُهُ(*)، وقد وَصَّلَهُ(*) زيادٌ البَكَّائيُّ[١]، ومِنْ رواية زيد بن أبي أُنَيْسة[٢]، عن عَدِيٍّ بن ثابت، عن رَجُلٍ من بني تَمِيم، عن أبي مسعود[٣]، مرفوع، وهو صالحٌ .

٢٠١ - وسألتُ[٤] أبي عن حديثِ العباسِ بنِ عبدالمُطَّلب[٥]، عن

= عبدالرحمٰن -، عن أبي سعيد الخدري ﷺ: أن حذيفة بن اليمان أمَّهم بالمدائن على دُكَّان، فجبَذَه سلمان، ثم قال له: ما أدري أطالَ بك العهدُ أم نسيت؟! أما سمعت رسول الله ﷺ يقول: « لا يصلِّي الإمامُ على نَشَزٍ ممَّا عليه أصحابُه »؟
قال البيهقي عقبه: « كذا قال: سلمان، بدل: أبي مسعود ».
وقال النووي في "تهذيب الأسماء واللغات"(٢/ ٥٩٤): « هكذا هو في "المهذب": « فجذبه سلمان »، وكذا رواه البيهقي في "السنن الكبرى" بإسناد ضعيف جدًّا، والصحيح المشهور: فجذبه أبو مسعود، وهو أبو مسعود الأنصاري البدري، هكذا رواه الشافعي، وأبو داود، والبيهقي، ومن لا يُحصى من أئمة الحديث ومصنِّفيهم، ولا خلاف فيه ».اهـ.

(*) كذا وقع الفعل هنا؛ وانظر التعليق على ذلك في المسألة رقم (١٦٣).

(١) روايته أخرجها الدارقطني في "سننه" (٢/ ٨٨)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ١٠٨-١٠٩)، كلاهما من طريق محمد بن غالب، عن زكريا بن يحيى الواسطي، عن زياد بن عبدالله البكَّائي، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن هَمَّام، عن أبي مسعود، به.

(٢) في (ت) و(ك): « زيد بن أبي اللَّيث ».

(٣) أخرج أبو داود في "سننه" (٥٩٨) - ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ١٠٩) - من طريق ابن جريج؛ أخبرني أبو خالد، عن عدي بن ثابت الأنصاري؛ قال: حدثني رجل: أنه كان مع عمار بن ياسر بالمدائن . . . فذكر الحديث، وليس فيه ذكر لأبي مسعود، وإنما الذي صلَّى هو عمار، والذي جذبه هو حذيفة.

(٤) نقل ابن حجر في "إتحاف المهرة" (٦/ ٤٧٩) قول أبي حاتم هذا .

(٥) الحديث أخرجه الشافعي في "الأم" (١/ ١١٣-١١٤)، وأحمد في "مسنده" =

النبيِّ ﷺ: «يَسْجُدُ العَبْدُ عَلَى سَبْعَةِ آرَابٍ[(١)]: وَجْهُهُ، وَرُكْبَتَاهُ، وَقَدَمَاهُ»، ولم يذكرِ الأَنْفَ[(٢)]؟

قال أبي: هو صَحيحٌ.

٢٠٢ - وسألتُ أبي عن حديثِ ابنِ عمر[(٣)]، عن النبيِّ ﷺ: أنه كان يصلِّي على راحِلَتِهِ تطوُّعًا، فقال: فيها نزلَتْ: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾[(٤)]؟

وحديثِ أبي الربيع السَّمَّان[(٥)] الذي رواه عن عامر بن ربيعة: كنَّا

= (١/ ٢٠٦ و٢٠٨ رقم ١٧٦٤ و١٧٦٥ و١٧٦٩ و١٧٨٠)، ومسلم في "صحيحه" (١٤٩١)، وأبو داود في "سننه" (٨٩١)، والترمذي في "جامعه" (٢٧٢)، وابن ماجه في "سننه" (٨٨٥)، والبزار في "مسنده" (١٣١٩)، والنسائي في "سننه" (١٠٩٩)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٦٣١)، وأبو يعلى في "مسنده" (٦٦٩٣)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٢٥٦)، وابن حبان في "صحيحه" (١٩٢١ و١٩٢٢). ومن طريق الشافعي رواه البيهقي في "المعرفة" (٣/ ٢٠).
قال الترمذي: «حديث العباس حسن صحيح».

(١) في (أ) و(ف): «آراف» بالفاء.
والآراب: الأعضاء، واحدها: إِرْب. انظر "لسان العرب" (١/ ٢٠٩).

(٢) ولم يذكر هنا «وكفاه»، وهي مذكورة في مصادر التخريج، وحتى تكون الآراب سبعة.

(٣) الحديث أخرجه مسلم في "صحيحه" (٧٠٠).

(٤) الآية (١١٥) من سورة البقرة.

(٥) هو: أشعث بن سعيد. وروايته أخرجها الترمذي في "جامعه" (٣٤٥ و٢٩٥٧)، والعقيلي في "الضعفاء" (١/ ٣١)، والطبراني في "الأوسط" (٤٦٠)، والدارقطني في "السنن" (١/ ٢٧٢) من طريقه، عن عاصم بن عبيدالله، عن عبدالله بن عامر، عن أبيه، به. =

مع رسول الله ﷺ[(١)] في ليلةٍ سوداءَ مُظلِمَةٍ، فلم نَعْرِفِ[(٢)] القِبْلَةَ . . .؟

قال: إنَّ[(٣)] حديث ابن عمر أَصَحُّ من حديث أبي الربيع السَّمَّان.

٢٠٣ - وسألتُ[(٤)] أبي عن حديثِ أبي بَرْزَة[(٥)]، وعبدِالله[(٦)] بنِ مسعود، عن النبيِّ ﷺ: أنه نهى عن السَّمَرِ والحديثِ بعد العِشَاء؟

وحديثِ أوسِ بنِ حُذَيفة[(٧)]: كان رسولُ الله ﷺ يأتينا بعد العِشَاءِ

= قال الترمذي: « هذا حديث ليس إسناده بذاك، لا نعرفه إلا من حديث أشعث السَّمَّان، وأشعث بن سعيد أبو الربيع يُضَعَّف في الحديث ».
وقال العقيلي في ترجمة أشعث: « وله غير حديث من هذا النحو لا يتابع على شيء منها . . . وأما حديث عامر بن ربيعة فليس يروى من وجه يثبت متنه ».
وقال الطبراني: « لم يَرْوِ هذا الحديث عن عاصم بن عبيدالله إلا أبو الربيع السمان».
وقال ابن القطان في "بيان الوهم" (٣/ ٣٥٨): « وموضع العلة منه: عاصم بن عبيدالله؛ فإنه مضطرب الحديث، تنكر عليه أحاديث، وأشعث السَّمَّان سيئ الحفظ، يروي المنكرات عن الثقات، وقال فيه عمرو بن علي: متروك ».

(١) في (أ) و(ش) و(ف): « مع النبي ﷺ».
(٢) في (ت) و(ك): « تعرف » بالتاء المثناة الفوقية.
(٣) قوله: « إن » ليس في (ك).
(٤) نقل ابن رجب في "فتح الباري" (٣/ ٣٨٩) قول أبي حاتم هذا . وانظر المسألة الآتية برقم (٢٣٥).
(٥) هو: نَضْلَة بن عبيد الأسلمي، وحديثه أخرجه البخاري في "صحيحه" (٥٤١ و٥٤٧ و٥٦٨ و٥٩٩ و٧٧١)، ومسلم في "صحيحه" (٦٤٧).
(٦) في (ف): « وعبيدالله ». وحديث ابن مسعود أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٦٦٧٧)، وأحمد في "مسنده" (١/ ٣٨٩ رقم ٣٦٨٦)، وابن ماجه في "سننه" (٧٠٣)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٣٤٠)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٣٣٠)، وابن حبان في "صحيحه" (٢٠٣١).
(٧) الحديث رواه الطيالسي في "مسنده" (١٢٠٤)، وابن سعد في "الطبقات الكبرى" (٥/ ٥١٠)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٨٥٨٣)، وأحمد في "مسنده" =

يحدِّثنا، وكان أكثرُ حديثِه تَشَكِّيَهُ[١] قريشٌ[٢]؟

قال أبي: حديثُ أبي بَرْزَة أصحُّ مِنْ حديثِ أوسِ بنِ حُذَيفة.

٢٠٤ - وسمعتُ أبي يقول: حديثُ أبي ذَرٍّ[٣] عن النبيِّ ﷺ: «يَقْطَعُ الصَّلَاةَ: الكَلْبُ[٤] الأَسْوَدُ البَهِيمُ»: أَصَحُّ من حديث أبي سعيد[٥]: **«لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ شَيْءٌ».**

= (٤/ ٩ و٣٤٣ رقم ١٦١٦٦ و١٩٠٢١)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٢/ ١٦)، وابن شبة في "أخبار المدينة" (٢/ ٥٠٨- ٥٠٩)، وأبو داود في "سننه" (١٣٩٣)، وابن ماجه في "سننه" (١٣٤٥)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١٥٢٣ و١٥٧٨)، والطحاوي في "شرح المشكل" (١٣٧١-١٣٧٣)، والطبراني في "الكبير" (١/ ٢٢٠-٢٢١ رقم ٥٩٩ و٦٠٠)، والخطيب في "الموضح" (١/ ٣٢٨). ونقل ابن عبدالبر في "الاستيعاب" (٦٢) عن ابن معين قوله: « إسناد هذا الحديث صالح، وحديثه عن النبي في تحزيب القرآن حديث ليس بالقائم ».

(١) في (ك): « تشتكيه »، وهو خبر « كان » منصوبٌ.

(٢) كذا في النسخ، و«قريش»، وهو مفعولٌ به للمصدر المضاف للفاعل: «تَشَكِّيه»، وقد ذكر النحويُّون أنَّ «قريشًا» اسمٌ يجوز صَرْفُهُ على أنه مذكَّر (عَلَمٌ للحَيِّ)، ويجوز مَنْعُهُ من الصرف على أنه مؤنَّث (عَلَمٌ للقبيلة)، والأفصح فيه الصرف. وما وقع هنا يمكن قراءته على الوجهين، وعلى القول بصرفه كانت الجادَّةُ أنْ يقال: « قريشًا » لكن حُذِفَتْ منه ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد علَّقنا عليها في المسألة رقم (٣٤). وانظر: "الكتاب" (٣/ ٢٥٠)، و"البحر المحيط" (٨/ ٥١٥)، و"تحرير التنبيه" (ص٢٥١)، و"همع الهوامع" (١/ ١٢٤- ١٢٥).

(٣) يعني حديثه الذي أخرجه مسلم في "صحيحه" (٥١٠).

(٤) في (ف): « والكلب ».

(٥) يعني حديثه الذي أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٨٨٣)، وأبو داود في "سننه" (٧١٩)، والدارقطني في "سننه" (١/ ٣٦٨)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٢٧٨)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٤/ ١٩٠).

٢٠٥ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه داودُ بنُ قيس[٢]، عن نُعَيمٍ المُجْمِرِ، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ أنه قِيلَ له: قد عَرَفْنَا السَّلامَ عليك، فكيف الصَّلاةُ عليك؟

ورواه مالك[٣]، عن نُعَيم المُجْمِر، عن محمد بن عبدالله بن زيد، عن أبي مسعود، عن النبيِّ ﷺ؟

قال أبي: حديثُ مالكٍ أصحُّ، وحديثُ داودَ خطأٌ.

قيل لأبي: إنَّ موسى بن إسماعيل أبا[٤] سَلَمة[٥] قد روى عن حِبَّانَ بنِ يَسَار؛ قال: حدَّثنا أبو مُطَرِّفٍ عُبَيْدُالله بنُ طَلْحةَ بنِ كَرِيز؛ قال: حدَّثني محمد بن عليٍّ الهاشمي - يعني: أبا جعفر - عن المُجْمِر، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ.

فقلت لأبي: قد تابعَ هذا داودَ بنَ قيس؟

---

(١) نقل بعض هذا النص ابن حجر في "النكت الظراف" (١٠/ ٣٨٤). وفي هامش النسخة (أ) عنون لهذه المسألة بخط مغاير بما نصه: «السلام على النبي وآله».

(٢) روايته أخرجها النسائي في "الكبرى" (٩٨٧٥)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٢٢٤٠). وذكرها البخاري في "التاريخ الكبير" (٣/ ٨٧)، والعقيلي في "الضعفاء" (١/ ٣١٩) تعليقًا.

(٣) روايته في "الموطأ" (١/ ١٦٥). ومن طريقه مسلم في "صحيحه" (٤٠٥).

(٤) في (ك): «أنا»، ويشبه أن تكون كذلك في (ت).

(٥) روايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٩٨٢)، ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ١٥١). وذكرها البخاري في "التاريخ الكبير" (٣/ ٨٧)، والعقيلي في "الضعفاء" (١/ ٣١٨) تعليقًا.

قال: مالكٌ أحفَظُ، والحديثُ حديثُ مالك[(١)].

٢٠٦ - وسألتُ[(٢)] **أبي** عن حديثٍ رواه ثابت بن عُبَيد[(٣)]، عن القاسم[(٤)]، عن عائِشَة: أنَّ النبيَّ ﷺ قال لها: «**نَاوِلِينِي الخُمْرَةَ**[(٥)]»، قلتُ: إني حائِض؛ قال: «**إِنَّ حَيْضَكِ**[(٦)] **لَيْسَ فِي يَدِكِ**».

ورواه عبدُاللهِ البَهِيُّ[(٧)]، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ نحوَهُ؟

---

(١) ذكر البخاري رواية داود بن قيس وموسى بن إسماعيل، ثم ذكر رواية مالك وقال: «وهذا أصح». وقال العقيلي: «وحديث مالك أولى».
وقال الدارقطني في "العلل" (٦/ ١٨٩) عن هذا الحديث: «يرويه محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي، عن محمد بن عبدالله بن زيد، عن أبي مسعود، حدث به عنه محمد بن إسحاق. ورواه نعيم المُجمِر، عن محمد بن عبدالله بن زيد أيضًا، واختُلِف عن نعيم: فرواه مالك بن أنس، عن نعيم، عن محمد، عن أبي مسعود، حدث به عنه كذلك القَعْنَبي ومَعْن وأصحاب "الموطأ". ورواه حماد بن مَسْعَدة، عن مالك، عن نعيم، فقال: عن محمد بن زيد، عن أبيه، ووهم فيه. ورواه داود ابن قيس الفرَّاء، عن نعيم بن عبدالله المُجمِر، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، خالف فيه مالكًا، وحديث مالك أولى بالصَّواب».

(٢) نقل هذا النص مغلطاي في "شرح ابن ماجه" (٣/ ٨٧٥)، ونقل بعضه ابن حجر في "التهذيب" (٢/ ٤٦٢).

(٣) روايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (٢٩٨).

(٤) هو: ابن محمد.

(٥) قال في "النهاية" (٢/ ٧٧): «الخُمْرَة: هي مِقدارُ ما يَضَعُ الرجُلُ عليه وَجْهَهُ في سُجودِهِ من حَصِيرٍ أو نَسيجةِ خُوصٍ ونحوه من النَّبات، ولا تكون خُمرةً إلا في هذا المِقدار. وسُمِّيت خُمرةً؛ لأنّ خُيوطَها مَستورةٌ بِسَعَفِها».

(٦) في (ف): «حيضتك».

(٧) روايته أخرجها ابن سعد في "الطبقات" (١/ ٤٦٩)، وإسحاق بن راهويه في "مسنده" (١٦٠٧)، وأحمد في "مسنده" (٦/ ١٠٦ و١١٠ رقم ٢٤٧٤٧ و٢٤٧٩٤)، وابن ماجه في "سننه" (٦٣٢)، وابن حبان في "صحيحه" (١٣٥٦). =

فقال أبي: حديثُ ثابتٍ، عن القاسم، عن عائِشَة: أحبُّ إليَّ؛ وذلك أنَّ البَهِيَّ يُدخِلُ بينه وبين عائِشَة عُرْوَة، وربما قال: حَدَّثَنِي عائِشَةُ[1]، ونَفْسُ البَهِيِّ لا يُحتَجُّ بحديثِه، وهو مُضطَرِبُ الحديث[2].

٢٠٧ - وسألتُ[3] أبي عن حديثٍ رواه هشام بن إسماعيل[4]، عن محمد بن شُعَيب بن شابور، عن عبدالله بن العلاء بن زَبْر، عن سالم[5]، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ: أنه صلَّى فتَرَك آيةً، فلمَّا انصَرَفَ قال[6]: «**أَفِيكُمْ أُبَيٌّ ؟**»... فذكَرَ[7] الحديثَ ؟

= ورواه إسحاق (١٧١٧)، وأحمد (٦/ ١١١ رقم ٢٤٨٠٧) من طريق البهي، عن ابن عمر، عن عائشة، به .

(١) كذا في جميع النسخ، بتذكير الفعلِ مع الفاعل المؤنَّث، وهو جائز في العربية؛ لأنَّ الفعلَ فُصِلَ عن فاعلِهِ المؤنَّث بفاصل، وهو هنا ضمير المفعول به، فجاز فيه التذكير والتأنيث، لكنَّ التأنيث في كلام العرب هو الراجح والأكثر، ومما يشهد لما في النسخ قولُهُ تعالى: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ﴾ [المُمتَحنَة: ١٢].
انظر: "شرح ابن عقيل" (١/ ٤٣٣)، و"أوضح المسالك" (٢/ ١٠٠- ١٠٢)، و"شرح شذور الذهب" لابن هشام (ص٢٠٠- ٢٠٢).

(٢) ذكر الدارقطني في "العلل" (٥/ ٥٥/ ب) الاختلاف في هذا الحديث، وصوَّب حديث ثابت بن عبيد، عن القاسم، عن عائشة .

(٣) نقل هذا النص ابن حجر في "إتحاف المهرة" (٨/ ٣٤١)، و"النكت الظراف" (٥/ ٣٥٧).

(٤) روايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٩٠٤/عوامة) باب الفتح على الإمام في الصلاة، وتمَّام في "فوائده" (٣١١/ الروض البسَّام).

(٥) هو: ابن عبدالله بن عمر .

(٦) في (أ) و(ف): « فقال ».

(٧) في (ك): « وذكر ».

قال أبي: هذا وَهَمٌ؛ دخل لهشام بن إسماعيل حديثٌ في حديث، نَظَرْتُ في بعض أصناف محمد بن شُعَيب، فوجَدتُّ هذا الحديثَ رواه محمد بن شُعَيب، عن محمد بن يزيد البصري، عن هشام بن عُرْوَة، عن أبيه: أنَّ النبيَّ ﷺ صلَّى فترَك آيةً. . . هكذا مُرسَلٌ[١]، ورأيتُ بِجَنْبِهِ حديثَ عبدالله بن العلاء[٢]، عن سالم، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ: أنه[٣] سُئِل عن صَلاة الليل؟ فقال: «مَثْنَى مَثْنَى، **فَإِذَا خَشِيتَ الصُّبْحَ**. . .»، فعَلِمْتُ أنه قد[٤] سَقَطَ على هشام بن إسماعيل مَتْنُ حديثِ عبدالله بن العلاء، وبَقِيَ إسنادُهُ، وسَقَطَ إسنادُ حديثِ[٥] محمد ابن يزيد البصري، فصار مَتْنُ حديثِ محمد بن يزيد البصري بإسناد حديث عبدالله بن العلاء بن زَبْر[٦]، وهذا حديثٌ مشهورٌ يرويه[٧] الناسُ عن هشام بن عُرْوَة.

---

(١) كذا، وجادَّتُهُ: «مرسلاً»؛ لأنَّه حالٌ منصوبٌ منوَّن، فكان حقُّه أن يكتب بألف تنوين النصب، لكنها حذفت هنا على لغة ربيعة. انظر المسألة رقم (٣٤).

(٢) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٢/ ١٣٣ رقم ٦١٧٠)، والطبراني في "مسند الشاميين" (٧٧٠)، وفي "الأوسط" (٤٦٧٤).
ورواه البخاري في "صحيحه" (١١٣٧)، ومسلم في "صحيحه" (٧٤٩) من طريق الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، به.

(٣) من قوله: «صلَّى فترك آية فلما انصرف. . .» إلى هنا، مكرر في (ك)، وأشار الناسخ إلى حذفه.

(٤) قوله: «قد» ليس في (ت) و(ك).

(٥) قوله: «حديث» ليس في (ف).

(٦) في (ت): «زبد»، وفي (ك): «زمير».

(٧) في (ك): «ترويه».

فلمَّا قَدِمتُ السَّفْرةَ الثانية، رأيتُ هشام بن عمَّار[١] يحدِّث به عن محمد بن شُعَيب، فظننتُ أنَّ بعض البَغْدَاديِّين أدخَلُوه عليه، فقلت له: يا أبا الوليد، ليس هذا من حديثِك!! فقال: أنت كَتَبْتَ حديثي كُلَّه؟! فقلتُ: أمَّا حديثُ محمد بن شُعَيب، فإني قَدِمْتُ عليكَ[٢] سَنَةَ بِضْعَةَ عَشَرَ[٣]، فسأَلْتَني أنْ أُخْرِجَ لك مُسْنَدَ[٤] محمد بن شُعَيب، فأخرَجْتَ إليَّ حديث محمد بن شُعَيب، فكتبتُ لك مُسْنَدَهُ. فقال: نَعَمْ هي عندي بخطِّك[٥]، قد أعلَمْتُ الناسَ أنَّ هذا بخطِّ أبي حاتِم. فسَكَتُّ[٦].

٢٠٨ - قال أبو محمد[٧]: وكان[٨] في كتاب أبي[٩] زرعة: عن

---

(١) روايته أخرجها ابن حبان في "صحيحه" (٢٢٤٢)، والطبراني في "الكبير" (١٢/ ٢٤١ رقم ١٣٢١٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ٢١٢).
قال الحافظ ابن حجر في "النكت الظراف" (٥/ ٣٥٧) بعد أن نقل قول أبي حاتم: « وقد خَفَتْ هذه العلة على ابن حبان؛ فأخرج هذا الحديث في صحيحه ».

(٢) في (ش): « عليه ».

(٣) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: « سنة بِضْعَ عَشْرَةَ »؛ للمخالفة بين العدد والمعدود تذكيرًا وتأنيثًا؛ لكن ما وقع في النسخ صحيحٌ في العربية؛ لتقدُّم المعدود، وقد وضَّحنا ذلك في التعليق على المسألة رقم (٧١٣).

(٤) في (أ) و(ش) و(ف): « سند ».

(٥) في (أ) و(ش): « بخط ».

(٦) في (ت) و(ك): « فسكنت ».

(٧) قوله: « قال أبو محمد » من (ت) و(ك) فقط، وفي (ف): « وقال أيضًا ». وفي هامش النسخة (أ) عنون لهذه المسألة بخط مغاير بما نصه: « الصلاة بعد المغرب».

(٨) في (ت) و(ك): « كان » بلا واو.

(٩) في (ك): « أبو ».

سُلَيمان بن شُرَحبيل[١]، عن محمد بن غَزْوان، عن الوَضِين بن عطاء، عن سالم[٢]، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ؛ قال: «**مَنْ صَلَّى بَعْدَ المَغْرِبِ سِتًّا، غُفِرَ لَهُ بِهَا**».

فقال أبو زرعة: اضْرِبوا على هذا الحديث؛ فإنه شِبهُ موضوعٍ[٣].

قال أبو زرعة: ومحمد بن غَزْوان الدِّمَشْقي مُنكَرُ الحديث.

٢٠٩ - وسألتُ أبا زرعة[٤] عن حديثٍ رواه عبدالله العُمَري[٥]،

---

(١) هو: سليمان بن عبدالرحمٰن بن ابنة شرحبيل، وانظر التعليق على المسألة رقم (١١٨٦). وروايته أخرجها المروزي في "قيام الليل" (ص٣٧/ مختصره)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٥/ ٧٤).

(٢) هو: ابن عبدالله بن عمر.

(٣) نقل الحافظ في "اللسان" (٦/ ٤٤٨) قول أبي زرعة: « هذا شبه موضوع ». وقال الشيخ الألباني في "الضعيفة" (٤٦٨): « ضعيف جدًّا ».

(٤) في (أ) و(ش): « أبي زرعة ». وستأتي هذه المسألة برقم (٣٥٢)، وانظر المسألة رقم (٤٢٤)

(٥) هو: عبدالله بن عمر. وروايته أخرجها الشافعي في "مسنده" (ص٣٩٩)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٣٦٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ٢٥٣)، و"دلائل النبوة" (٣/ ٣٧٨).

ورواه ابن البختري في "الجزء الحادي عشر من فوائده" (ص ٣٧١/ مجموع فيه مصنفات ابن البختري)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٢٥١١) من طريق يزيد بن رومان، عن صالح بن خوات، عن أبيه، به.

قال أبو نعيم: « حدَّث به الأوزاعي، عن مالك، عن يزيد بن رومان، عن عن صالح ابن خوات قال: حدثني من صلى مع النبي ﷺ .. فذكره، ورواه القاسم بن محمد، عن صالح بن خوَّات، رواه عن القاسم: عبيدالله بن عمر ويحيى بن سعيد وعبدالرحمٰن بن القاسم، على اختلاف بينهم فيه؛ فرواه العُمري، عن أخيه عُبَيدالله، عن القاسم، عن صالح بن خَوَّات، عن أبيه، مجوَّدًا، ورواه المعتمر، =

عن أخيه عُبَيدالله[١]، عن القاسم بن محمد، عن صالح بن خَوَّات، عن أبيه[٢]، عن النبيِّ ﷺ؛ في صَلَاةِ الخَوْف ؟

قال: هذا خطأٌ؛ إنما: صالح بن خَوَّات[٣]، عن سهل بن أبي حَثْمَة، عن النبيِّ ﷺ .

قلتُ: الوَهَمُ مِمَّن هو ؟

قال: من العُمَري .

٢١٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه سعيد بن بَشِير، عن قتادة، عن عبدالله بن الصَّامِت، عن أُبَيِّ بن كعب: كنَّا نُؤْمَرُ أنْ نُخْرِجَ مِنَ الصَّفِّ الأوَّلِ مَنْ لا نَعْرِفُ ؟

قال أبي: ما أدري ما هذا الإسناد! إنما[٤] يروي أبو جَمْرَة[٥]

= عن عُبيدالله، عن القاسم، عن صالح بن خَوَّات، عن رجل، ورواه عبدة بن سليمان، عن عُبيدالله، عن القاسم، عن صالح بن خَوَّات، موقوفًا، ورواه عبدالرحمٰن ابن القاسم، عن أبيه موقوفًا ومرفوعًا، ووراه يحيى بن سعيد، عن القاسم، عن صالح ابن خَوَّات، عن سهل بن أبي حثمة ». وانظر "التمهيد" (٢٣/ ٣٢).

(١) في (ك): « عبدالله ». (٢) هو: خوَّات بن جبير .

(٣) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٤١٢٩)، ومسلم في "صحيحه" (٨٤١).

(٤) في (ك): « وإنما ».

(٥) في (أ) و(ف): « أبو حمزة ». ولم نقف على روايته من هذا الوجه، والحديث رواه الطيالسي في "مسنده" (٥٥٧)، وأحمد في "مسنده" (٥/ ١٤٠ رقم ٢١٢٦٤)، وعبد بن حميد في "مسنده" (١٧٧/ المنتخب)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١٨٥٠)، والبغوي في "الجعديات" (١٢٩١)، والطحاوي في "شرح المعاني" (١/ ٢٢٦)، و"شرح المشكل" (٥٨٣٣)، وأبو نعيم في "الحلية" =

نَصْرُ بن عِمْران[١]، عن إياس بن قتادة؛ أنه قال: دَخَلْتُ المَسجِدَ. . . فذكر الحديثَ عن أُبَيٍّ بن كعب: كنَّا نُؤْمَر . . . .

قال أبي: ولا أعلمُ سمع قتادةُ مِنْ عبدالله بن الصَّامِت؛ إنما يروي قتادة، عن سعيد بن أبي الحَسَن، عن حُمَيد بن هلال، عن عبدالله بن الصَّامِت .

٢١١ - أخبرنا أبو محمد[٢]؛ قال[٣]: حدَّثنا[٤] أبي؛ قال: حدَّثنا سُنَيد بن داود[٥]؛ قال: حدَّثنا حَجَّاج[٦]، عن ابن جُرَيج[٧]، عن زياد ابن سعد، عن ابن شهاب الزُّهْري، عن بُسْرِ[٨] بن سعيد، عن زينبَ

= (١/ ٢٥٢)، و(٣/ ١١٠)، والضياء في "المختارة" (٤/ ٣٠ و٣١) من طريق أبي جمرة، عن إياس بن قتادة، عن قيس بن عُبَاد، عن أبي بن كعب، به كذا بزيادة: « قيس بن عُبَاد ».

(١) في (أ): « نصر بن ابن عمران ».

(٢) نقل هذا النص بتصرف ابن حجر في "النكت الظراف" (١١/ ٣٢٨).

(٣) قوله : « أخبرنا أبو محمد قال » من (ت) و(ك) فقط.

(٤) في (أ) و(ش) و(ف): « وحدَّثنا » بالواو .

(٥) « سنيد » لقبه، واسمه: حسين. وروايته أخرجها الدارقطني في "الأفراد" (٣٢٦/ أ/ أطراف الغرائب). ورواه النسائي في "سننه" (٥١٣٤) عن يوسف بن سعيد قال: بلغني عن حجاج، به .
ورواه الدارقطني في "العلل" (٩/ ٨٦) من طريق الهيثم بن خالد، عن حجاج، به .
ورواه مسلم في "صحيحه" (٤٤٣) من طريق مخرمة بن بكير، عن أبيه، عن بسر بن سعيد، عن زينب الثقفية، به .

(٦) هو: ابن محمد المِصِّيصي .

(٧) هو: عبدالملك بن عبدالعزيز .

(٨) في (ش) و(ك): « بشر ».

الثَّقَفِيَّةِ: أنَّ رسول الله ﷺ قال: «**إِذَا شَهِدَتْ إِحْدَاكُنَّ العِشَاءَ، فَلَا تَمَسَّ طِيبًا**».

وقال[١] **أبي**: لم يَروِ هذا الحديثَ عن ابن شِهاب سوى زيادِ بنِ سعد، ولا روى عن زياد بن سعد غَيْرُ ابنِ جُرَيج، ولا عن ابن جُرَيج إلا حَجَّاجٌ، ولا عن حجَّاج إلا سُنَيْدٌ[٢]، غيرَ أنَّ أبا زرعة حدَّثني بعَوْرَتِه؛ أخبرني أنه ذَكَرَ هذا الحديثَ ليحيى بن مَعِينٍ، فقال: رأيتُ هذا الحديثَ في كتاب حجَّاج، عن ابن جُرَيج، عن زياد، عن بُسْر[*]؛ ليس فيه الزُّهْري.

قال أبو محمد[٣]: وقرأ علينا أبو زرعة هذا الحديثَ عن سُنَيد هكذا، فأملى علينا أبو زرعة وقال: أَخبَرْتُ بهذا الحديثِ يحيى بنَ معين، فقال: كتَبْتُهُ من كتاب حجَّاج، عن ابن جُرَيج، عن زياد بن سعد، عن بُسْرِ[*] بن سعيد، عن زينبَ الثَّقَفِيَّةِ، عن النبيِّ ﷺ؛ ليس فيه الزُّهْري.

---

(١) في (ت) و(ك): « قال » بلا واو.

(٢) تقدم أن الدارقطني رواه من طريق الهيثم بن خالد، عن حجاج، به . وقال الدارقطني في "الأفراد" : « غريب من حديث الزهري، عن بُسر بن سعيد، عنها، وغريب من حديث زياد بن سعد، عن الزهري، تفرد به ابن جريج، عنه، ولم يروه عنه غير الحجاج بن محمد، وهو غريب عن الحجاج لم يروه عنه بهذا الإسناد غير سُنَيد بن داود والهيثم بن خالد ». اهـ.
وقال النسائي : « وهذا غير محفوظ من حديث الزهري ».

(*) في (ش) و(ك): « بشر ».

(٣) قوله: « قال أبو محمد » ليس في (ف).

٢١٢ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه عليُّ بن قادِم[٢]، عن الثوري[٣]، عن يحيى بن سعيد، عن عمرو بن شُعَيب، عن أبيه[٤]، عن جَدِّه، عن النبيِّ ﷺ: أنه كان إذا اسْتَسقى قال: «اللَّهُمَّ، اسْقِ عِبَادَكَ وَبِلَادَكَ...»، الحديثَ؟

قال أبو محمد[٥]: قال[٦] أبي: حدَّثنا سهلُ بن صالح الأَنْطاكِي - وكان ثِقَةً - عن[٧] عليِّ بن قادِم ... هذا الحديثَ.

---

(١) انظر المسألة الآتية برقم (٢٠٧٦).

(٢) روايته أخرجها أبو داود في "سننه"(١١٧٦) من طريق سهل بن صالح، وابن عدي في "الكامل" (٤/ ٣١٩) من طريق عبدالرحمٰن بن محمد بن منصور الملقَّب كربزان، والرافعي في "التدوين" (٣/ ١٩٠) من طريق عبدالله بن محمد بن منصور، ثلاثتهم عن علي بن قادم، به.
ومن طريق أبي داود رواه البيهقي في "الدعوات الكبير" (٢/ ٢٦٦). ورواه العقيلي - كما في "التمهيد" (٢٣/ ٤٣٢)- من طريق حفص بن غياث، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ٣٥٦) من طريق عبدالرحيم بن سليمان الأشل، كلاهما عن يحيى بن سعيد، به.
قال ابن عدي: «وهذا الحديث عن الثوري لا أعلم يرويه إلا علي بن قادم، وعنه كربزان هذا، وقد روى هذا الحديث عن عمرو بن شعيب جماعةٌ فقالوا: عن عمرو ابن شعيب: كان النبي ﷺ إذا استسقى...، ولم يذكروا في الإسناد أباه ولا جده».

(٣) هو: سفيان.

(٤) قوله: «عن أبيه» سقط من (ف).

(٥) قوله: «قال أبو محمد» من(أ) و(ش) فقط.

(٦) في (ف): «فقال».

(٧) قوله: «عن» مكرر في (ك).

قلتُ لأبي: فهذا أَصَحُّ أو حديثُ ابن الدَّرَاوَردي[١]، عن يحيى ابن سعيد؛ أنَّ عمرو بن شُعَيب أخبره؛ أنه بلغَه عن النبيِّ ﷺ ؟

قال أبي: يَرْوونه عن عمرو بن شُعَيب[٢]، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ مُرسَلاً، وقَلَّ من يقول: عن جَدِّه .

قلتُ: فأَيُّهما[٣] أَصَحُّ؟

قال: عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ مُرسَلاً .

٢١٣ - وسألتُ[٤] أبي عن حديثٍ رواه ابنُ المبارك[٥]، عن ابن

---

(١) هو: عبدالعزيز بن محمد، ولم نجد روايته، لكنه توبع؛ فالحديث أخرجه الإمام مالك في "الموطأ" (١/ ١٩٠) عن يحيى بن سعيد مثل رواية الدراوردي.
ومن طريق مالك رواه أبو داود في "سننه" (١١٧٦)، وفي "المراسيل" (٦٩).
ورواه عبدالرزاق في "المصنف" (٤٩١٢) من طريق ابن التيمي، وابن شبة في "تاريخ المدينة" (١/ ١٤٤) من طريق عبدالوهاب بن عبدالمجيد، كلاهما عن يحيى ابن سعيد، به، كسابقه. قال ابن عبدالبر: « هكذا رواه مالك، عن يحيى، عن عمرو ابن شعيب، مرسلاً، وتابعه جماعة على إرساله منهم: المعتمر بن سليمان وعبدالعزيز بن مسلم القسملي، فرووه عن يحيى بن سعيد، عن عمرو بن شعيب، مرسلاً. ورواه جماعة عن يحيى بن سعيد، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، مسندًا، منهم: حفص بن غياث، والثوري، وعبدالرحيم بن سليمان، وسلام أبو المنذر ».

(٢) من قوله: « أن عمرو بن شعيب أخبره . . . » إلى هنا، ملحق بهامش (ت)، ولم يظهر بعضه في التصوير .

(٣) في (ش): « أيهما ».

(٤) ستأتي هذه المسألة برقم (١٠٢٩) و(١٠٩٢). وفي هامش النسخة (أ) عنون لهذه المسألة بخط مغاير بما نصه: « الصلاة إلى القبور ».

(٥) هو: عبدالله. وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ١٣٥ رقم ١٧٢١٦)، ومسلم في "صحيحه" (٩٧٢)، والترمذي في "جامعه" (١٠٥٠)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٧٩٤)، وابن حبان (٢٣٢٠ و٢٣٢٤).

جابر[(١)]، عن بُسْر[(٢)] بن عُبَيدالله[(٣)]، عن أبي إدريس[(٤)]، عن واثِلَة[(٥)]، عن أبي مَرْثَد[(٦)]، عن النبيِّ ﷺ قال: **«لَا تُصَلُّوا إِلَى القُبُورِ، وَلَا تَجْلِسُوا عَلَيْهَا»** ؟

قال أبي: يَرَوْنَ أنَّ ابنَ المبارك وَهِمَ في هذا الحديث؛ أدخلَ أبا إدريس الخَوْلانيَّ بين بُسْر[(*)] بن عُبَيدالله[(٧)] وبين واثِلَة .

ورواه عيسى بنُ يونس[(٨)]، وصَدَقةُ بنُ خالد[(٩)]، والوليدُ بنُ مسلم[(١٠)]، عن ابن جابر، عن بُسْر[(١١)] بن عُبَيدالله؛ قال: سمعتُ واثِلَةَ يحدِّث عن أبي مَرْثَد الغَنَوي، عن النبيِّ ﷺ .

قال أبي: بُسْرٌ[(*)] قد سَمِعَ من واثِلَة، وكثيرًا ما يحدِّث بُسْرٌ عن أبي إدريس؛ فغَلِطَ ابنُ المبارك، فظنَّ أنَّ هذا ممَّا روى[(١٢)] عن أبي إدريس، عن واثِلَة، وقد سمعَ هذا الحديثَ بُسْرٌ[(*)] مِنْ واثِلَةَ نفسِه؛

---

(١) هو: عبدالرحمٰن بن يزيد بن جابر.
(٢) في (ش): « بشر » بالمعجمة .
(٣) قوله: «عبيدالله» في (ك): «عبيد» فقط .
(٤) هو: عائذالله بن عبدالله .
(٥) هو: ابن الأسقَع.
(٦) هو: كَنَّاز بن الحُصَين الغَنَوي.
(*) في (ش): « بشر » بالمعجمة .
(٧) في (ك): « عبدالله ».
(٨) روايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٣٢٢٩).
(٩) روايته أخرجها ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١/ ٢٤٢ رقم ٣١٦)، والطبراني في "المعجم الكبير" (١٩/ ١٩٣ رقم ٤٣٣)، وفي "مسند الشاميين" (٥٨٠)، والحاكم في "المستدرك" (٣/ ٢٢١).
(١٠) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ١٣٥ رقم ١٧٢١٥)، ومسلم في "صحيحه" (٩٧٢)، والترمذي في "جامعه" (١٠٥١)، والنسائي في "سننه" (٧٦٠).
(١١) في (ش) و(ك): « بشر» بالمعجمة.
(١٢) أي: مما رواه بُسْر بن عبدالله .

لأنَّ أهلَ الشَّام أعرفُ بحديثِهم[١].

٢١٤ - وسألتُ[٢] أبي عن حديثٍ رواه الفُضَيل بن سُلَيمان، عن محمد بن زيد بن مُهاجِر بن قُنْفُذ، عن محمد بن إبراهيم؛ قال: سمعتُ معاوية، عن النبيِّ ﷺ: «إِذَا قَالَ الرَّجُلُ كَمَا يَقُولُ المُؤَذِّنُ...»؟

قال أبي: فيه تَرْكُ رجلٍ؛ محمدُ بنُ إبراهيمَ التَّيْميُّ لم يسمَعْ من معاوية [٣].

(١) نقل ابن رجب في "فتح الباري" (٢/٣٩٨) عن الإمام أحمد قوله في حديث أبي مرثد: « إسناد جيد ». وروى ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١٠/١٦١) من طريق الأثرم قال: « سمعت أحمد بن محمد بن حنبل وذكر حديث أبي مرثد الغنوي، عن النبي ﷺ: " لا تصلوا إلى القبور... " فقال: إسناد جيد. قلت له: ابن المبارك يُدخل فيه "أبا إدريس". فقال: نعم. وقال غيره: عن بسر بن عبيد الله قال: سمعت واثلة، فقال الهيثم بن خارجة: ما صنع ابن المبارك شيئًا، هذا صدقة والوليد وذكر ثالثًا [رووه] عن بسر بن عبيد الله، ليس فيه أبا إدريس ».اهـ. وما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، وكلام أبي حاتم يدل عليها.
وقال الترمذي في "العلل الكبير"(ص١٥١): « سألت محمدًا -يعني البخاري- عن هذا الحديث؟ فقال: حديث الوليد بن مسلم أصح، وهكذا روى غير واحد عن عبدالرحمٰن بن يزيد بن جابر، عن بسر بن عبيدالله، عن واثلة بن الأسقع .
قال محمد: وبسر بن عبيدالله سمع من واثلة، وحديث ابن المبارك خطأ؛ إذ زاد فيه: عن أبي إدريس الخولاني ».اهـ. وقال الدارقطني في "العلل" (٧/٤٤): «والمحفوظ ما قاله الوليد ومن تابعه عن ابن جابر، لم يذكر أبا إدريس فيه ».
(٢) نقل بعض هذا النص مغلطاي في "شرح ابن ماجه" (٤/١١٥٣).
(٣) الرجل الذي لم يذكر بينهما هو عيسى بن طلحة كما بينتْه رواية البخاري في "صحيحه" (٦١٢) وأحمد في "مسنده" (٤/٩١ رقم١٦٨٢٨) وغيرهما .

٢١٥ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه عبدالله بن الأَجْلَح[٢]، عن عاصِم[٣]، عن أنس: أنَّ النبيَّ ﷺ صلَّى في ثَوْبٍ واحِدٍ؟

فقال أبي: الصَّحيحُ عن أنس موقوفً[٤]؛ رواه فُضَيل بن سُلَيمان، عن عاصِم، عن أنس، موقوفً[*]، ورواه غيرُ واحدٍ عن عاصِم، عن أنس موقوفً[*][٥].

---

(١) في هامش النسخة (أ) عنون لهذه المسألة بخط مغاير بما نصه« الثوب الواحد».

(٢) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣١٦٧)، وأبو الشيخ في "طبقات أصبهان" (٤/ ١٩٢)، والدارقطني في "الأفراد" (٢/ ١٣٢/أ/أطراف الغرائب).
ومن طريق ابن أبي شيبة رواه وأبو يعلى في "مسنده" (٤٠٣٠)، والضياء في "المختارة" (٦/ ٢٩٢). ومن طريق أبي الشيخ رواه أبو نعيم في "تاريخ أصبهان" (١/ ٣٥٥).
قال الدارقطني بعد أن ذكر حديثًا آخر للأجلح :« تفرد بهما الأجلح، عن عاصم، عن أنس ».

(٣) هو: ابن سليمان الأحول .

(٤) قوله:« موقوف » يجوز فيه النصب والرفع. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

(*) كذا في النسخ، هو منصوبٌ على الحال، لكن حذفتْ منه ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٥) الحديث رواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣١٧٢) عن ابن فُضيل، عن عاصم قال: سُئل أنس عن الصلاة في الثوب ؟ قال: يتوشح به .
وقال الدارقطني في "العلل" (٤/١٨/ب): « يرويه عبدالله بن الأجلح، عن عاصم، عن أنس مرفوعًا ، وتابعه عليُّ بن الحسن الشامي - وكان ضعيفًا -، فرواه عن الثوري، عن عاصم، عن أنس، مرفوعًا، وخالفه عليُّ بن مسهر، وثابت بن يزيد أبو زيد ، فروياه عن عاصم موقوفًا ، وهو الصواب ». اهـ. كذا عنده: «الشامي » بالمعجمة، وضبطه ابن ماكولا في "الإكمال" (٤/ ٥٥٧):« السامي» بالسين المهملة.

٢١٦- وسألتُ[(١)] **أبي عن حديثٍ رواه عبدالرحمٰن بن إسحاق**[(٢)]**، عن الزُّهْري، عن سعيد**[(٣)]**، عن أبي هريرة؛ قال النبيُّ ﷺ: «إِذَا قَالَ المُؤَذِّنُ، فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ»؟**

فقال: رواه جماعةٌ - مالكٌ[(٤)] وغيره[(٥)]، عن الزُّهْري - عن عطاء ابن يزيد، عن أبي سعيد، عن النبيِّ ﷺ؛ وهو أشبَهُ[(٦)] .

---

(١) نقل بعض هذا النص ابن حجر في "النكت الظراف" (١٠/ ٢٨).

(٢) روايته أخرجها العقيلي في "الضعفاء" (٢/ ٣٢٢)، والنسائي في "الكبرى" (٩٨٦١)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ١٤٤)، وابن عدي في "الكامل" (٤/ ٣٠٢).

(٣) هو: ابن المسيّب .

(٤) روايته أخرجها في "الموطأ"(١/ ٦٧ رقم١٤٨)، ومن طريقه أخرجه البخاري في "صحيحه" (٦١١)، ومسلم في "صحيحه" (٣٨٣).

(٥) رواه الطيالسي في "مسنده" (٢٣٢٨)، وأحمد في "مسنده" (٣/ ٩٠ رقم ١١٨٦٠)، والدارمي في "مسنده" (١٢٣٧)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٤١١)، والطحاوي في"شرح معاني الآثار"(١/ ١٤٣) من طريق يونس بن يزيد الأيلي، عن الزهري، به.

(٦) قال الترمذي في "جامعه" (٢٠٨) :« حديث أبي سعيد حديث حسن صحيح ، وهكذا روى معمر وغير واحد عن الزهري؛ مثل حديث مالك، وروى عبدالرحمٰن ابن إسحاق، عن الزهري هذا الحديث: عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، ورواية مالك أصح ».اهـ.
وقال العقيلي:« وأصحاب الزهري يقولون: عن الزهري، عن عطاء بن يزيد، عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ، وهذه الرواية أولى ».
وقال النسائي: « الصواب حديث مالك، وحديث عبدالرحمٰن بن إسحاق خطأ ».
وكذا صحّح الدارقطني في "العلل" (١٣٤٤ و٢٢٧٥) حديث مالك ومن تابعه .
وقال ابن عدي: « هكذا رواه عبدالرحمٰن بن إسحاق، عن الزهري، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة، ولم يضبط إسناده، ورواه أصحاب الزهري، عن الزهري، عن عطاء بن يزيد، عن أبي سعيد الخدري ».

٢١٧ - وسمعتُ[1] أبي وذكَرَ سُهَيْلَ بنَ أبي صالح، وعَبَّادَ بن أبي[2] صالح، فقال: هما أَخَوَان، ولا أعلَمُ لهما أَخً[3]، إلا ما رواه حَيْوَة بن شُرَيح[4]، عن نافع بن سُلَيمان، عن محمد بن أبي صالح، عن أبيه، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ؛ قال[5]: **«الإِمَامُ ضَامِنٌ، وَالمُؤَذِّنُ مُؤْتَمَنٌ، اللَّهُمَّ، أَرْشِدِ الأَئِمَّةَ ، واغْفِر لِلْمُؤَذِّنِينَ»** .

---

(١) روى هذا النص الخطيب في "موضح أوهام الجمع والتفريق" (١/ ٢٦٩) من طريق ابن أبي حاتم، ونقل بعضه ابن حجر في "التهذيب" (٣/ ٥٥٩)، و"النكت الظراف" (٩/ ٣٧٢).

(٢) في (ك): « وعاد أبي » بدل :« وعباد بن أبي ».

(٣) كذا في جميع النسخ بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة (٣٤)، وقد ورد على الجادَّة « أخًا » في مطبوعة "الموضح"، و"التهذيب".
وقولُ أبي حاتم«: هما أخوان، ولا أعلم لهما أخً» يخالفُهُ ما جاء في "الجرح والتعديل" (٤/ ٤٠٠-٤٠١) أنَّ أبا حاتم كان يعرفُ ثالثًا لهما هو صالح بن أبي صالح، ولذا ذكَرَ الخطيب في "الموضح" (١/ ٢٦٩-٢٧٠) كلام أبي حاتم الذي في "العلل"، ثم تعقَّبه بقوله:«أغفَلَ أبو حاتم ذِكْرَ صالح بن أبي صالح؛ فإنه أخوهما بغير شكٍّ، فأمَّا محمد ففيه نظر ». وانظر في أخوَّة محمد بن أبي صالح: تعليق العلَّامة المعلِّمي على "الموضح" للخطيب.

(٤) روايته أخرجها إسحاق بن راهويه في "مسنده" (٢/ ٥٤١ رقم١١٢٤)، وأحمد في "مسنده" (٦/ ٦٥ رقم ٢٤٣٦٣)، البخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ٧٨)، والترمذي في "العلل الكبير" (٩٢)، العقيلي في "الضعفاء" (٤/ ٤٣٥)، وأبو يعلى في "مسنده" (٤٥٦٢)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٢١٩٥)، وابن حبان في "صحيحه" (١٦٧١)، والخطيب في "الموضح" (١/ ٢٦٩).

(٥) في "الموضح" :« أن » بدل :« قال ».

والأعمشُ[١] يروي هذا الحديثَ عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ .

---

(١) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف (١٨٣٨)، وأحمد في "مسنده" (٢/ ٢٨٤ رقم٧٨١٨)، والترمذي في "جامعه" (٢٠٧)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٥٢٨)، والبغوي في "الجعديات"(٢١١٨)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٢١٨٦-٢١٩٢). ورواه أحمد (٢/ ٣٨٢ رقم ٨٩٧٠)، وأبو داود في "سننه" (٥١٨)، وابن خزيمة (١٥٢٩) من طريق ابن نمير، عن الأعمش، عن أبي صالح - ولا أراني إلا قد سمعته -، عن أبي هريرة.
ورواه أحمد (٢/ ٢٣٢ رقم ٧١٦٩)، وأبو داود (٥١٧) من طريق محمد بن فضيل، عن الأعمش، عن رجل، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، به.
ورواه الترمذي في "العلل الكبير" (٩١)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٢١٩٣) من طريق شجاع ابن الوليد، عن الأعمش قال: حُدِّثت عن أبي صالح، عن أبي هريرة، به .
وأخرج ابن أبي حاتم في مقدمة "الجرح والتعديل"(١/ ٨٢) بسند صحيح عن يحيى ابن سعيد القطان ؛ قال: قال سفيان - يعني الثوري -: حديث الأعمش، عن أبي صالح -« الإمام ضامن » لا أراه سمعه من أبي صالح .اهـ.
وذكر عباس الدوري في "تاريخه" (٢٤٣٠) عن ابن معين أنه قال: قال سفيان الثوري : لم يسمع الأعمش هذا الحديث من أبي صالح:« الإمام ضامن ». اهـ.
وذكر أبوداود في "مسائل الإمام أحمد"(١٨٧١) أنه سأل الإمام أحمد عن هذا الحديث ؟ فقال:«حدَّث به سهيل، عن الأعمش، ورواه ابن فضيل، عن الأعمش، عن رجل، ما أرى لهذا الحديث أصل . ثنا الحسن بن علي؛ قال: ثنا ابن نمير، عن الأعمش؛ قال: نُبِّئت عن أبي صالح، ولا أُراني إلا قد سمعته منه ، عن أبي هريرة . . .»، وذكر الحديث .
وقال الترمذي في "العلل الكبير":« سمعت محمد بن إسماعيل يقول : حديث أبي صالح عن عائشة أصح من حديث أبي هريرة في هذا الباب »، ثم قال الترمذي : «وذُكر عن علي بن المديني قال: لا يصح حديث عائشة، ولا حديث أبي هريرة، وكأنه رأى أصح شيء في هذا الباب: عن الحسن، عن النبي ﷺ مرسلاً ». =

. . . .

= وقال الدارقطني في "العلل" (٥/ ٩٤/ب): « يرويه محمد بن أبي صالح السمان، عن أبيه، عن عائشة، وخالفه الأعمش وسهيل بن أبي صالح على اختلاف عليهما إلا أنهما أسنداه عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ ، وهو الصواب، وكذلك قال موسى بن داود، عن زهير، عن أبي إسحاق، عن أبي صالح، عن أبي هريرة». اهـ.
وسئل الدارقطني في "العلل" (١٩٦٨) عن هذا الحديث ؟ فأطال في ذكر الاختلاف فيه ، ومن ذلك قوله : « وقال أبو بدر شجاع بن الوليد: عن الأعمش؛ قال: حُدِّثت عن أبي صالح، عن أبي هريرة، فأفسد الحديث، وقال ابن فضيل: عن الأعمش، عن رجل، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، وقال ابن نمير: عن الأعمش؛ حُدِّثت عن أبي صالح، ولا أُراني إلا قد سمعته، وقال إبراهيم بن حميد الرؤاسي: عن الأعمش، عن رجل، عن أبي صالح، عن أبي هريرة. قال الأعمش: وقد سمعته من أبي صالح. وقال هشيم: عن الأعمش، ثنا أبو صالح، عن أبي هريرة . . . ورواه نافع بن سليمان، عن محمد بن أبي صالح السَّمان، عن أبيه، عن عائشة، وقد اضطرب الحديث عن أبي صالح، وزعم علي بن المديني أن حديث يونس ، عن الحسن - مرسلاً - عن النبي ﷺ بذلك: أحبُّها إليه، وأحسنها إسنادًا ». اهـ. وسأل البرقاني (٤٦٦) الدارقطني عن حديث نافع بن سليمان، عن محمد بن أبي صالح ، عن أبيه، عن عائشة: « الإمام ضامن » ؟ قال: محمد هذا مجهول، وقيل: هو أخو سهيل، يُترك هذا الحديث . اهـ.
واختلفت أقوال الأئمة في أي الطريقين أصح:
فذهب أبو حاتم هنا ، وأبو زرعة فيما نقل عنه الترمذي، والعقيلي فيما نقل عنه ابن حجر في "التلخيص الحبير" (١/ ٣٧١)، وابن خزيمة في "صحيحه" ، والدارقطني في "العلل" - إلى أن رواية أبي صالح، عن أبي هريرة، أصح .
وذهب البخاري - فيما نقل عنه الترمذي - إلى أن رواية أبي صالح، عن عائشة أصح . ونقل أبو داود في "مسائله عن الإمام أحمد" (١٨٧١) عن الإمام أحمد قوله في رواية الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة: « ما أرى لهذا الحديث أصل».
وذهب ابن المديني - فيما نقل عنه الترمذي - إلى أنه لا تصح رواية عائشة ولا أبي هريرة. قال الترمذي: « وكأنه رأى أصح شيء في هذا الباب: عن الحسن، عن النبي ﷺ مرسلاً ». =

[قلتُ][1]: فأيُّهما أصَحُّ؟

قال: حديثُ الأعمشِ[2]. ونافعُ بنُ سُلَيمان ليس بِقَويٍّ [3].

قلتُ: فمحمدُ بن أبي صالح هو أخو سُهَيل وعَبَّاد؟

قال: كذا يَرْوونه[4].

٢١٨ - وسألتُ[5] أبي عن حديثٍ رواه يزيد بن سنان الرُّهَاوي، عن يحيى بن أبي كثير، عن ابن شهاب الزُّهْري، عن عَبَّاد بن أوس، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: «**تَفْضُلُ صَلَاةُ الرَّجُلِ فِي الجَمِيعِ . . .**»؟

قال أبي: يرويه[6] معاويةُ بنُ سَلَّام[7]، عن يحيى بن أبي كَثِير،

= وذهب ابن حبان في "صحيحه" (١٦٧١) إلى أن كلتا الروايتين صحيح، وأن أبا صالح سمعه من عائشة وأبي هريرة، فحدث به مرة هكذا ، ومرة هكذا .
وانظر "الكامل" لابن عدي (٦/ ٢٣٥/ ترجمة محمد بن أبي صالح)، وتعليق الشيخ عبدالرحمٰن المعلمي على "الموضح" للخطيب (١/ ٢٧٠-٢٧١) فإنه مهم .

(١) ما بين المعقوفين سقط من جميع النسخ، واستدركناه من "الموضح" .

(٢) في "الموضح" : « قال: حديث الأعمش الصحيح ».

(٣) انتهت هنا رواية الخطيب لهذا النص، وعنده: « ليس بالقوي ».

(٤) في (ش): « يرويه » دون نقط.

(٥) ستأتي هذه المسألة برقم (٤٤٠).

(٦) في (ف): « يرونه ».

(٧) روايته أخرجها الطبراني في "مسند الشاميين" (٢٨٤١).
ورواه ابن طهمان في "مشيخته" (١٢٩) من طريق حسين المعلم، والبزار في "مسنده" (١٥٢/ ب/ مسند أبي هريرة) من طريق الأوزاعي، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣٥/ ٧٧) و(٣٦/ ١٩٩) من طريق شيبان، ثلاثتهم عن يحيى، به.

عن محمد بن عبدالرحمٰن بن ثَوْبَان، عن عَبَّاد بن أوس[١]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ[٢].

قال أبي: وهذا أشبَهُ[٣].

٢١٩ - وسألتُ[٤] أبي عن حديثٍ رواه يحيى بن سعيد القَطَّان[٥]، عن شُعْبَة، عن قتادة، عن عُقْبة بن وَسَّاج، عن أبي

---

(١) قال البزار في "مسنده": « ويقال: عمار بن أوس » ورواه من طريق يحيى بن أبي كثير، عن محمد بن عبدالرحمٰن، عن عمار بن أوس، عن أبي هريرة، به ، ثم قال: « ولا نعلم روى عباد بن أوس ولا عمار إلا هذا الحديث ».

(٢) من قوله: «تفضل صلاة الرجل. . . » إلى هنا، سقط من (ت) و(ك) بسبب انتقال بصر الناسخ.

(٣) قال الدارقطني في "العلل" (١٦٢٣): « يرويه يحيى بن أبي كثير، واختُلِف عنه: فرواه يزيد بن سنان، عن يحيى بن أبي كثير، عن ابن شهاب الزهري، عن عباد بن أوس، عن أبي هريرة ، وخالفه شيبان؛ رواه عن يحيى، عن محمد بن عبدالرحمٰن الزهري، عن عباد بن أوس، عن أبي هريرة، وهو الصواب ».

(٤) ستأتي هذه المسألة برقم (٣٣٥)، ونقلها مغلطاي في "شرح ابن ماجه" (٤/ ١٣١٦)، ونقلها بتصرف الحافظ ابن حجر في "النكت الظراف" (٧/ ١٣١).

(٥) روايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٦/ ٤٣٢) تعليقًا، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٤٧٠)، والشاشي في "مسنده" (٧٠٤).

ورواه إسحاق بن راهويه في "مسنده" (١/ ٢٨٦) من طريق النضر بن شميل، والبزار في "مسنده" (٢٠٥٧)، وابن خزيمة (١٤٧٠)، والطبراني في "الكبير" (١٠/ ١٠٤ رقم ١٠١٠٠) من طريق محمد بن جعفر غندر، وتمَّام في "فوائده" (٢٩٠/ الروض البسام) من طريق فهد بن حيان، ثلاثتهم عن شعبة، به . ورواه أحمد (١/ ٤٣٧ رقم ٤١٥٨) من طريق محمد بن جعفر غندر وحجاج، عن شعبة، عن عقبة بن وَسَّاج، به، كذا بإسقاط « قتادة ». قال البزار: « هكذا رواه شعبة، عن قتادة، عن عقبة بن وَسَّاج، عن أبي الأحوص، ورواه ابن أبي عروبة، عن قتادة، عن أبي الأحوص، عن عبدالله أن نبي الله ﷺ قال. . . ».

الأَحْوَص[١]، عن عبدالله بن مسعود، عن النبيِّ ﷺ؛ قال: «**فَضْلُ صَلَاةِ الرَّجُلِ فِي الجَمَاعَةِ...**»؟

قال: يرويه سعيدُ بنُ بَشِير وغيره[٢]، عن قتادة، عن مُوَرِّق[٣]، عن أبي الأَحْوَص، عن عبدالله، عن النبيِّ ﷺ.

قال أبي: شُعْبَةُ أحفَظُ [٤].

٢٢٠ - وسمعتُ[٥] أبي قال: حدَّثنا سُلَيمان بن حَرْب، يَذكُرُ عن وَهْب بن جرير؛ قال: قال شُعْبَة: «يحدِّثُ أبو إسحاق[٦] عن أبي بَصِير[٧]، وعن ابنه عبدالله بن أبي بَصِير[٨]»، وزعَمَ[٩] أنَّ ابنه سَمِعَ

---

(١) هو: عوف بن مالك.

(٢) في المسألة (٣٣٥) أن همام بن يحيى يرويه مع سعيد بن بشير، عن قتادة.
ورواية همام أخرجها أحمد في "مسنده" (١/ ٤٣٧ و٤٥٢ رقم ٤١٥٩ و٤٣٢٣)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٦/ ٤٣٢) تعليقًا، والبزار في "مسنده" (٢٠٥٩)، والشاشي في "مسنده" (٧٠٥)، والطبراني في "الكبير" (١٠/ ١٠٤ رقم ١٠٠٩٩)، و"الأوسط" (٢٥٩٧)، وأبو نعيم في "الحلية" (٢/ ٢٣٧)، وتمَّام في "فوائده" (٢٨٩/ الروض البسام). قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن قتادة، عن مورِّق، إلا همام». وانظر "العلل" للإمام أحمد (٢/ ٤٢٧- ٤٢٨).

(٣) هو: ابن مُشَمْرج العِجْلي.

(٤) قال ابن كثير في "إرشاد الفقيه" (١/ ١٦٦): «وفي إسناده اختلاف، والأرجح أنه صحيح، كذلك هو عند شعبة وابن معين وعلي بن المديني وأبي حاتم الرازي». وانظر "العلل" للإمام أحمد (٢/ ٤٢٧-٤٢٨)، و"العلل" للدارقطني (٩/ ٤٣).

(٥) ستأتي هذه المسألة برقم (٢٧٧)، وفيها زيادة تفصيل.

(٦) هو: عمرو بن عبدالله السبيعي.

(٧) هو: العبدي، الكوفي، الأعمىٰ، يقال: اسمه: حفص.

(٨) في (ش): «عبدالله، عن ابن أبي بصير».

(٩) أي: شعبة. انظر آخر المسألة رقم (٢٧٧).

هذا الحديثَ من أُبَيٍّ بن كعب مع أبيه، كلامٌ[١] هذا معناه؛ يعني: حديثَ أُبَيٍّ، عن النبيِّ ﷺ: « **صَلَاتُكَ مَعَ رَجُلَيْنِ أَزْكَى[٢] مِنْ صَلَاتِكَ وَحْدَكَ** »[٣].

٢٢١ - وسألتُ[٤] أبي عن حديثٍ رواه حمَّاد بن سَلَمة[٥]، عن

---

(١) كذا في جميع النسخ، والمراد: « وذكَرَ كلامً هذا معناه»، وقوله: «كلام»: مفعولٌ به للفعل المحذوف، وحذفت منه ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة (٣٤).

(٢) في (ف) تشبه أن تكون: «أولى».

(٣) المذكور هنا قطعة من حديث طويل أخرجه النسائي (٨٤٣) من طريق شعبة، عن أبي إسحاق؛ أنه أخبرهم عن عبدالله بن أبي بصير، عن أبيه - قال شعبة: وقال أبو إسحاق: وقد سمعته منه ومن أبيه -؛ قال: سمعت أبي بن كعب يقول صلَّى رسول الله ﷺ يومًا صلاة الصبح، فقال: « أشَهِد فلان الصلاة؟ » قالوا: لا، قال: «ففلان؟» قالوا: لا، قال: « إن هاتين الصلاتين من أثقل الصلاة على المنافقين، ولو يعلمون ما فيهما لأتوهما ولو حبوًا، والصف الأول على مثل صف الملائكة، ولو تعلمون فضيلته لابتدرتموه، وصلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلاته وحده، وصلاة الرجل مع الرجلين أزكى من صلاته مع الرجل، وما كانوا أكثر فهو أحب إلى الله عز وجل ». وأصل الحديث في البخاري (٦٥٧)، ومسلم (٦٥١) من رواية أبي هريرة. وستأتي قطعة أخرى منه في المسألة رقم (٢٧٧)، بتفصيل أكثر في بيان علَّته. وانظر "العلل" للإمام أحمد (٢/ ٣٦٧ رقم٢٦٣٢)، و"التاريخ الكبير" للبخاري (٥/ ٥٠-٥١ رقم١٠٩)، و"المستدرك" للحاكم (١/ ٢٤٧) فما بعدها .

(٤) نقل بعض هذا النص ابن الملقن في "البدر المنير" (٣/ ٣٢/ مخطوط)، وانظر المسألة التالية.

(٥) روايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٨٥٧) من طريق موسى بن إسماعيل، والطبراني في "الكبير" (٥/ ٣٨ رقم ٤٥٢٦) من طريق حجاج بن منهال، كلاهما عن حماد، به . ورواه ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١٩٧٧) من طريق هُدْبَة بن خالد، عن حماد، عن إسحاق بن عبدالله، عن علي بن يحيى بن خلاد، أراه عن أبيه، عن عمه، به. =

إسحاق بن عبدالله بن أبي طَلْحَة، عن عليِّ بن يحيى بن خَلَّاد، عن عمِّه[١]- لم يذكُرْ أباه -: أنَّ رجلاً دخَلَ المسجِدَ، فصَلَّى والنبيُّ ﷺ قاعِدٌ . . . فذكَرَ الحديثَ[٢].

ورواه هَمَّام[٣]، عن إسحاق بن عبدالله بن أبي طَلْحَة، عن عليِّ بن يحيى بن خَلَّاد، عن أبيه، عن عمِّه رِفاعَةَ بنِ رافع، عن النبيِّ ﷺ؟

قال أبي: ورواه شَرِيكُ بنُ عبدالله بن أبي نَمِر[٤]، وداودُ بنُ

= ورواه الحاكم في "المستدرك" (١/ ٢٤٢) من طريق عفان بن مسلم، عن حماد، عن إسحاق، عن علي بن يحيى بن خلاد، عن أبيه، به لم يذكر « عمه ».
قال البخاري في "التاريخ الكبير" (٣/ ٣٢٠): « وعن حماد، عن إسحاق، لم يقمه». وقال أبو زرعة - كما في المسألة التالية -: « وهِمَ حماد ». وانظر "المستدرك" للحاكم (١/ ٢٤٢-٢٤٣)، و"التمهيد" لابن عبدالبر (٧/ ٨٦).

(١) في (ك): « عمر ». وهو رفاعة بن رافع ؛ وهو عمُّ أبيه، لا عمُّه؛ كما سيأتي .

(٢) أي: حديث المُسيء صلاتَه .

(٣) هو: ابن يحيى. وروايته أخرجها الطوسي في "الأربعين" (١٠)، وأبو داود في "سننه" (٨٥٨)، وابن ماجه في "سننه" (٤٦٠)، والنسائي في "سننه" (١١٣٦)، والبزار في "مسنده" (٣٧٢٧)، وابن الجارود في "المنتقى" (١٩٤)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٣٥)، والدارقطني في "السنن" (١/ ٩٥)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ١٠٢ و٣٤٥)، وابن حزم في "المحلى" (٣/ ٢٥٦).
قال البزار: « وهذا الحديث لا نعلم أحدًا رواه عن رسول الله ﷺ إلا رفاعة بن رافع وأبو هريرة، وحديث رفاعة أتم من حديث أبي هريرة، وإسناده حسن ».

(٤) تقرأ في (ت): «نمرود» بسبب أن الناسخ انتهى به السطر ولم يتمكن من كتب: «وداود» كاملة، فكتبها كاملة من أول السطر، وبقيت الواو مع الدال في السطر قبله.
ولم نقف على رواية شريك من هذا الوجه، والحديث رواه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٢٣٢)، و"شرح المشكل" (٢٢٤٣) من طريق شريك بن أبي نمر، عن علي بن يحيى، عن عمه رفاعة بن رافع .

قيس[(١)]، وابنُ عَجْلان[(٢)]، عن عليِّ بن يحيى بن خَلَّاد، فقالوا: عن أبيه، [عن][(٣)] رِفاعَة. وحمَّادٌ ومحمَّدُ بن عمرو[(٤)] لا يقولان: عن أبيه، والصَّحيحُ: عن أبيه، عن عمِّه رِفاعَة.

٢٢٢ - قال[(٥)]: وسُئِلَ[(٦)] أبو زرعة عن حديثِ حمَّادِ بنِ سَلَمة، عن إسحاق بن عبدالله بن أبي طَلْحَة، عن عليِّ بن يحيى بن خَلَّاد، عن عمِّه، عن النبيِّ ﷺ؟

فقال: وَهِمَ حمَّاد، والحديثُ حديثُ همَّام[(٧)]، عن إسحاق، عن[(٨)] عليِّ بن يحيى بن خَلَّاد، عن أبيه، عن عمِّه، عن النبيِّ ﷺ.

---

(١) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف (٣٧٣٩)، والنسائي في "سننه" (١٣١٤)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٢٤٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٣٧٤).

(٢) هو: محمد. وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٤/ ٣٤٠ رقم ١٨٩٩٧)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١٩٧٦)، والنسائي في "سننه" (١٣١٣ و١٠٥٣)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٢٢٤٥)، وابن حبان في "صحيحه" (١٧٨٧)، والطبراني (٥/ ٣٦-٣٧ رقم ٤٥٢١ -٤٥٢٤).

(٣) ما بين المعقوفين أُلحق في هامش (أ) فقط، وسقط من بقيَّة النسخ؛ فجاءت العبارة فيها هكذا: «عن أبيه رفاعة»، وهو خطأ ظاهر؛ ولذا ضبَّب ناسخا (ت) و(ك) على قوله: « عن أبيه ».

(٤) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٤/ ٣٤٠ رقم ١٨٩٩٥)، وأبو داود في "سننه" (٨٥٥/ عوامة). وانظر "تحفة الأشراف" (٣/ ١٦٩ رقم ٣٦٠٤).
ومن طريق أبي داود رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٣٧٤).

(٥) قوله: « قال » من (ت) و(ك) فقط.

(٦) انظر المسألة السابقة.

(٧) وهو الذي رجَّحه أبو حاتم أيضًا في المسألة السابقة.

(٨) في (ش): «بن» بدل: «عن».

قال[١] **أبو محمد:** ورواه[٢] محمد[٣] بن عمرو بن عَلْقَمَة فقال: عن عليِّ بن يحيى بن خَلَّاد، عن عمِّه؛ أسقطَ أباه من الإسنادِ كما رواه حمَّاد.

٢٢٣ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه زهيرُ بنُ عبَّاد[٤]، عن حفص بن مَيْسَرة، عن ابن عَجْلان[٥]، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ: «**إِنَّ الَّذِي يَرْفَعُ رَأْسَهُ وَيَخْفِضُهُ قَبْلَ الإِمَامِ، كَأَنَّمَا نَاصِيَتُهُ بِيَدِ شَيْطَانٍ**»؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ كنا نظُنُّ أنه غريبٌ، ثم تبيَّن لنا عِلَّتُهُ.

قلتُ: وما عِلَّتُه؟

---

(١) في (ف): «وقال».
(٢) في (أ) و(ش) و(ف): «وروى».
(٣) قوله: «محمد» ليس في (أ) و(ش).
(٤) روايته أخرجها تمَّام في "فوائده" (٩٦٤/الروض البسام). ومن طريقه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٦/٢٧٦).
وروواه الطبراني في "الأوسط" (٧٦٩٢) من طريق أبي سعد الأشهلي، عن ابن عجلان، عن مليح بن عبدالله، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ، به.
ورواه البزار في "مسنده" (٤٧٥) من طريق عبدالعزيز بن محمد الدراوردي، عن محمد بن عمرو، عن مليح، عن أبي هريرة، به، مرفوعًا.
قال البزار: «لا نعلم روى مليح عن أبي هريرة إلا هذا».
وقال الطبراني بعد أن ذكر حديثًا آخر: «لم يرو هذين الحديثين عن محمد بن عجلان إلا أبو سعد محمد بن سعد الأشهلي».
(٥) هو: محمد.

قال: حدَّثَنا العباسُ بنُ يزيد العَبْدي وإِيَّاكَ[١]، عن ابن[٢] عُيَينة[٣]، عن ابن[٤] عَجْلان؛ قال: حدَّثنا محمد بن عمرو، عن مَلِيح ابن عبدالله، عن أبي هريرة، موقوفَ[*].

قال ابن عُيَينة: فقَدِم علينا محمد بن عمرو، فأتيتُهُ[٥] فسألتُهُ، فحدَّثني عن مَلِيح بن عبدالله، عن أبي هريرة، موقوفَ[*][٦].

---

(١) كذا في (أ) و(ش) و(ك)، وفي (ف): « وأباك »، وفي (ت): « ولياك »، والمعنى: حدَّثنا العباس بن يزيد العبدي، وحدثك كذلك؛ ويدل عليه: قول عبدالرحمٰن بن أبي حاتم في ترجمة العباس هذا من "الجرح والتعديل" (٦/ ٢١٧): «كتبت عنه مع أبي»، والله تعالى أعلم.

(٢) في (ك): « أبيه » بدل: « بن ».

(٣) هو: سفيان. وروايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف (٣٧٥٣)، والحميدي في "مسنده" (١٠١٩). قال الحميدي: « وقد كان سفيان ربما رفعه وربما لم يرفعه ».
ورواه مالك في "الموطأ" (١/ ٩٢) عن محمد بن عمرو بمثله موقوفًا .
ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٧١٤٥) من طريق عبدة بن سليمان، عن محمدبن عمرو بمثله موقوفًا .
قال ابن عبدالبر في "التمهيد" (١٣/ ٥٩): « هكذا رواه مالك موقوفًا لم يختلف عليه فيه، ورواه الدراوردي ، عن محمد بن عمرو، عن مليح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ مرفوعًا، ولا يصح إلا موقوفًا بهذا الإسناد ».
قال ابن حجر في "فتح الباري" (٢/ ١٨٣): « وأخرجه عبدالرزاق من هذا الوجه موقوفًا وهو المحفوظ ».

(٤) قوله: « بن » سقط من (ك).

(*) كذا في النسخ، وهو منصوبٌ على الحال، والجادَّةُ أنْ يكون بألف تنوين النصب، لكنَّها حُذِفَتِ على لغة ربيعة. وانظر التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٥) في (ك): « محمد بن عمرو وفأتيته ».

(٦) من قوله: «قال ابن عيينة. . .» إلى هنا، سقط من (ش)؛ بسبب انتقال بصر الناسخ.

وقال أبو زرعة: هذا خطأٌ؛ إنما هو: عن ابن عَجْلان، عن محمد ابن عمرو، عن مَلِيح، عن أبي هريرة، موقوفٌ[1].

قال أبي: فلو كانَ عند ابن عَجْلان، عن أبيه، عن أبي هريرة؛ لم يُحدِّث عن محمد بن عمرو، عن مَلِيح، عن أبي هريرة[2].

٢٢٤ - وسألتُ[3] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه يعقوبُ الأشعَرِيُّ[4]، عن جعفر[5]، عن سعيد بن جُبَير، عن ابن عباس، عن

---

(١) من قوله: « وقال أبو زرعة. . . » إلى هنا، سقط من (ت) و(ك)؛ لانتقال البصر.
وقوله: «موقوف» يجوز فيه النصب والرفع. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

(٢) ذكر الدارقطني في "العلل" (٨/ ١٦) الاختلاف في هذا الحديث فقال: « والصواب عن مالك: ما رواه القَعْنَبي وأصحاب "الموطأ" عن مالك، عن محمد بن عمرو، عن مليح بن عبدالله، عن أبي هريرة، موقوفًا. وكذلك رواه ابن عيينة وإسماعيل بن جعفر وعيسى بن يونس ومحمد بن عجلان، عن محمد بن عمرو، عن مليح بن عبدالله، عن أبي هريرة. قال ذلك بكر بن صدقة، عن ابن عجلان. وقال حفص بن ميسرة أبو عمر: عن ابن عجلان، عن أبيه، عن أبي هريرة ، وهو وهم، والصَّواب قول بكر بن صدقة: عن ابن عجلان، عن محمد بن عمرو، عن مليح بن عبدالله، عن أبي هريرة ».

(٣) وفي هامش النسخة (أ) عنون لهذه المسألة بخط مغاير بما نصه: « تطويل الركعتين بعد المغرب».

(٤) هو: يعقوب بن عبدالله. وروايته أخرجها أبو داود في "سننه" (١٣٠١)، والمروزي في "قيام الليل" (ص٣٦/ مختصره)، والنسائي في "الكبرى" (٣٧٩).
ومن طريق أبي داود رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ١٨٩)، والضياء في "المختارة" (١٠/ ١٠١).
ورواه المروزي في "قيام الليل" (ص٣٦/ مختصر) من طريق أشعث بن إسحاق القمي، عن جعفر بن أبي المغيرة، به.

(٥) هو: ابن أبي المغيرة .

النبيِّ ﷺ: أنه كان إذا صلَّى المَغْرِبَ، صلَّى ركعتَيْنِ يُطِيلُهما حتَّى يَصَّدَّعَ[١] أهلُ المَسْجِد ؟

قال أبي: حُكِيَ عن يعقوبَ الأشعَرِيِّ أنه قال[٢]: هذه الأحاديثُ التي أحدِّثُكُمْ بِهِ[٣] عن جعفر، عن سعيد[٤]، كلُّها عن ابن

---

(١) في (ت) و(ف) و(ك): « تصدع » بالتاء الفوقية، ولم تنقط في (أ) و(ش)؛ فهي فيهما محتملة للفوقية والتحتية والمثبت أوفق للسياق ولما وقع في مصادر التخريج ففيها: «يتصدع». وأصل « يَصَّدَّع » « يَتَصَدَّع » وأدغمت التاء في الصاد. والمعنى: حتى يتفرَّق أهل المسجد.

(٢) قال أبو داود في "سننه" (١٣٠٢): « سمعت محمد بن حميد يقول: سمعت يعقوب يقول: كلُّ شيء حدثتكم عن جعفر بن أبي المغيرة، عن سعيد بن جبير، عن النبي ﷺ، فهو مسند؛ عن ابن عباس، عن النبي ﷺ ».
وشيخ أبي داود محمد بن حميد الرازي مُتَّهم، فلا يعتمد على نقله .

(٣) كذا في جميع النسخ « به »، والضمير عائد إلى « الأحاديث »، وكانت الجادَّة أن يقال: « بها » بضمير المؤنَّث، كما في قوله بَعْدُ: « كلُّها »، بيد أنَّ ما في النسخ صحيحٌ في العربية على ضبطَيْنِ، وهما: « بِهِ »، و« بَهْ »:
فالضبط الأول « بِهِ » يرجع الضمير فيه إلى « الحديث » واحدِ « الأحاديث »، وهو مفردٌ مذكَّر؛ فَحُمِلَ الجمعُ على المفرد، والتقدير: هذه الأحاديثُ التي أحدِّثكم بالحديث منها. وانظر: "شرح النووي على مسلم" (٣/ ٦٢)، و"عقود الزبرجد" للسيوطي (١/ ١٢١). وانظر الكلام على الحمل على المعنى بإفراد الجمع في المسألة رقم (١١٣٥).
وأما الضبط الثاني « بَهْ »: فالضمير فيه للمؤنَّث، وهو راجع إلى « الأحاديث »، وأصله: « بِهَا »، فحذف ألف ضمير المؤنَّث « هَا » ونقل فتحة الهاء إلى الحرف الذي قبلها، على لغة طيِّئ ولخم، انظر الكلام على هذه اللغة وشواهدها في التعليق على المسألة رقم (٢٣٥).

(٤) يعني: عن النبي ﷺ مرسلاً؛ كما تقدَّم، وسيأتي في التعليق آخر المسألة .

عباس، عن النبيِّ ﷺ؛ فإنْ[١] كان هذا الذي حُكِيَ حَقٌّ(*)، فهو صَحيحٌ، وإن لم يكنْ حَقٌّ(*)، فهو عن سعيدٍ قولَهُ[٢].

وقال أبو زرعة: هذا عِندي: عن سعيد قولَهُ؛ لأنه مُحالٌ أنْ يَكُونَ[٣] هذه الأحاديثُ كلُّها عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ،

---

(١) في (ش): « قال » بدل: « فإن ».

(*) كذا في جميع النسخ: «حق»، وهو خبر لـ« كان »؛ فكان الأجود أن يكتب بألف تنوين النصب، وحذفها هنا جارٍ على لغة ربيعة. انظر التعليق على هذه اللغة في المسألة رقم (٣٤).

(٢) الحديث رواه أبو داود في "سننه"(١٣٠٢) من طريق أحمد بن يونس وسليمان بن داود العتكي، كلاهما عن يعقوب، عن جعفر، عن سعيد بن جبير، عن النبيِّ ﷺ مرسلاً. ورواه المروزي في "قيام الليل" (ص٣٦/ مختصره) من طريق أشعث بن إسحاق القمي، عن جعفر، عن سعيد، به، مرسلاً.
قال المروزي: « وهذا منقطع، والأحاديث الأخر أنه كان يصلي الركعتين بعد المغرب في بيته أثبت من هذا، ولعله أن يكون قد فعل هذا مرَّة ».

(٣) كذا في (ت) و(ك): « يكون » بالتحتية، ولم تنقط في (أ) و(ش) و(ف)؛ فتحتمل أنْ تكون تاءً أو ياءً، لكنها بالتاء الفوقية أرجح عربيةً؛ لأنَّ الفعل مسندٌ إلى جمع تكسير؛ وقد ذكَرَ النحويُّون أنَّ الفعل يجوز تأنيثُهُ وتذكيره، ويكون التأنيثُ أولى وأرجح؛ إذا أُسْنِدَ إلى جمعٍ غيرِ جمعِ المذكَّر السالم؛ وهي ثلاثة جموع؛ **الأول**: جمعُ التكسير لمذكَّر؛ كـ« الأحاديثَ » في هذه المسألة، و« الرجال ». **والثاني**: جمعُ التكسير لمؤنَّث، كـ« الهنود » جمعًا لـ« هند ». **والثالث**: جمعُ السلامة لمؤنَّث؛ كـ« الهندات »؛ فتقول: صحَّتِ الأحاديثُ، وصحَّ الأحاديثُ، وقامت الرجالُ، وقام الرجالُ، وهكذا الباقي، وهذا أيضًا هو حكم الفعل عند إسناده إلى الاسم الظاهر المفرد مجازيِّ التأنيث كاللَّبِنَةِ، يقال: كُسِرَتِ اللَّبِنَةُ، وكُسِرَ اللَّبِنَةُ؛ وسواءٌ في ذلك كلِّه اتصَلَ الفعلُ بالاسم المسند إليه أو انفصَلَ عنه بغير « إلا ».
انظر: "شرح شذور الذهب" لابن هشام (ص٢٠٠- ٢٠٣)، و"أوضح المسالك" (٢/ ١٠٤- ١٠٦)، و"شرح التصريح" للشيخ خالد الأزهري (١/ ٤٠٩- ٤١٠)، =

قريبٌ[(١)] مِنْ أربعينَ حديثًا أو أكثَرَ .

٢٢٥ - وسألتُ[(٢)] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه حاتِمُ بن إسماعيل، عن محمد بن عَجْلان، عن نافع، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: «**إِذَا كَانَ ثَلَاثَةٌ فِي سَفَرٍ، فَلْيَؤُمَّهُمْ أَحَدُهُمْ**[(٣)]»؟

فقالا: رُوِيَ عن حاتِمٍ هذا الحديثُ بإسنادَين:

فقال[(٤)] بعضُهم[(٥)]: عن حاتِم، عن ابن عَجْلان، عن نافع، عن أبي سَلَمة، عن أبي سعيد.

= و"شرح ابن عقيل" (١/ ٤٣٦- ٤٣٨).

(١) قوله: « قريب » سقط من (ك)، ولك في ضبط هذه الكلمة في هذا السياق وجهان:
الأول: وجه النَّصْب « قريبَ »، ونصبها إما على أنها خبر « يكون »، أو حالٌ من قوله: « هذه الأحاديث »، وكان حقُّها في لغة الجمهور أن تكون بألف تنوين النصب هكذا « قريبًا »، لكنَّ هذه الألف حذفت موافقةً للغة ربيعة، وقد علَّقنا عليها في المسألة رقم (٣٤).
والثاني: وجه الرفع « قريبٌ »، خبرًا لمبتدإ محذوف، والتقدير: فهي قريبٌ من أربعين حديثًا أو أكثر، والله أعلم.

(٢) نقل ابن حجر في "النكت الظراف" (٣/ ٤٩٦) بعض هذا النص بتصرف، وتصحف فيه: « المهاصر » إلى « المهاجر ».

(٣) كذا في جميع النسخ، وهو موافق لما في موضعي مسند أبي يعلى الآتيين في مصادر التخريج، ووقع في بقيَّة مصادر التخريج الآتية: « فليؤمِّروا أَحَدَهُمْ ».

(٤) المثبت من (أ)، وهو الأوفق للسياق، وفي بقيَّة النسخ: «وقال».

(٥) الحديث رواه أبو داود في "سننه" (٢٦٠٨) من طريق علي بن بحر، وأبو يعلى في "مسنده" (١٣٥٩) من طريق محمد بن الحسن بن أبي الحسن، وأبو يعلى أيضًا (١٠٥٤)، والطبراني في "الأوسط" (٨٠٩٣ و٨٠٩٤) من طريق محمد بن عباد =

وقال بعضُهم[١]: عن أبي هريرة.

والصَّحيحُ عندنا - والله أعلم-: عن أبي سَلَمة[٢]: أنَّ النبيَّ ﷺ... مُرسَلٌ[٣].

قال أبي: ورواه يحيى بن أيُّوب، عن ابن عَجْلان[٤]، عن نافع، عن أبي سَلَمة[٥]: أنَّ[٦] النبيَّ ﷺ ... وهذا الصَّحيحُ.

ومما يُقَوِّي قولَنَا: أنَّ معاويةَ بنَ صالح، وثَوْرَ بنَ يزيد[٧]، وفَرَجَ ابنَ فَضَالة؛ حدَّثوا عن المُهَاصِر بن حَبِيب، عن أبي سَلَمة، عن النبيِّ

= المكي، والطحاوي في "شرح المشكل" (٤٦٢٠) من طريق عبدالرحمٰن بن يونس، أربعتهم عن حاتم بن إسماعيل، به.

ومن طريق أبي داود رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٥/ ٢٥٧)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٢٠/ ٧).

(١) الحديث رواه أبو داود (٢٦٠٩) من طريق علي بن بحر، عن حاتم، عن محمد بن عجلان، عن نافع، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، به.
ومن طريق أبي داود رواه البيهقي (٥/ ٢٥٧).

(٢) في (ت): «عن أبي سلمة، عن أبي سعيد»، وهو خطأ ظاهر.

(٣) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، والجادَّة: مرسلاً. انظر تعليقنا على هذه اللغة في المسألة رقم (٣٤).

(٤) روايته أخرجها الدارقطني في "العلل" (٩/ ٣٢٧) من طريق يحيى بن سعيد القطان، عنه، به. قال الدارقطني: «وهو الصواب».

(٥) من قوله: «وقال بعضهم عن أبي هريرة...» إلى هنا، سقط من (ك).

(٦) في (ف): «عن» بدل: «أن».

(٧) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٣٨١٢ و٩٢٥٦)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٤٥٧). =

ﷺ هذا الكلامَ .

قال أبو زرعة: وروى أصحابُ ابنِ عَجْلان هذا الحديثَ عن أبي سَلَمة مُرسَلاً .

قلتُ: مَنْ ؟

قال: اللَّيْثُ أو غيره[1] .

٢٢٦- وسألتُ[2] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه موسى بن داود[3]،

= وقد جاء عن ثور مسندًا؛ رواه البزار في "مسند أبي هريرة" (ل١٨٢/أ)، فقال: حدثنا محمد بن حميد القطان الجنديسابوري، نا عبدالله بن رشيد، نا محمد بن الزِّبْرِقان، نا ثور بن يزيد، عن مهاصر بن حبيب، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة به مرفوعًا، ثم قال: «وهذا الحديث بهذا اللفظ لا نعلمه يروى عن النبي ﷺ إلا من رواية أبي هريرة بهذا الإسناد، وقد روى أبو هريرة وغيره بعض هذا الكلام، فأما بهذا اللفظ فلا، ولا روى مهاصر بن حبيب عن أبي سلمة غير هذا الحديث». وسيأتي في كلام الدارقطني أن ثورًا رواه مسندًا .

(١) ذكر الدارقطني هذا الحديث في "العلل"(١٧٩٥) فقال:« اختُلِف فيه على أبي سلمة: فرواه المهاصر بن حبيب، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قاله ثور بن يزيد عنه. ورواه ابن عجلان، عن نافع، واختُلِف عنه: فرواه حاتم بن إسماعيل، عن ابن عجلان، عن نافع، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة وأبي سعيد، وقيل: عنه، عن أبي هريرة وحده . وخالفه يحيى القطان، فرواه عن ابن عجلان، عن نافع، عن أبي سلمة مرسلاً، وهو الصواب ».اهـ.

(٢) نقل هذا النص بتصرف ابن حجر في"النكت الظراف"(١٢/ ٤٧٩). وستأتي هذه المسألة برقم (٣٣٣) و(٤٥٥)، وانظر المسألة رقم (٥٤٥).

(٣) هو: الضبي. وروايته أخرجها ابن سعد في "الطبقات" (١/ ٤٦٢)، والإمام أحمد في "مسنده" (٦/ ٣٣٨ رقم ٢٦٨٧١)، والنسائي في "سننه" (٩٨٥)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٢١١-٢١٢)، والطبراني في "الكبير"(٢٥/ ٢١ رقم =

عن الماجِشُون[١]، عن حُمَيد[٢]، عن أنس، عن أمِّ الفضل: أنَّ النبيَّ ﷺ صلَّى في ثوبٍ واحدٍ؟

فقالا: هذا خطأٌ.

قال أبو زرعة: إنما هو على ما رواه الثَّوْرِيُّ[٣]، ومُعْتَمِر[٤]، عن حُمَيد، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ: أنه صلَّى في ثَوبٍ واحدٍ، فقَطْ[٥]، دخلَ لموسى حديثٌ في حديث؛ يَحْتَمِلُ أنْ يكونَ عنده حديثُ

= ٢٥)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ٦٦ و٦٧)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٩/ ٢٣). ووقع عند الطبراني: «محمد بن داود» بدل: «موسى بن داود».

(١) هو: عبدالعزيز بن عبدالله.

(٢) هو: ابن أبي حميد الطويل.

(٣) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٢١٦ رقم١٣٢٦٠).

(٤) هو: ابن سليمان. وروايته أخرجها أبو يعلى (٣٧٥١)، والضياء في "المختارة" (١٩٧٠).

ورواه الطيالسي في "مسنده" (٢٢٤٥)، والإمام أحمد "في مسنده" (٣/ ٢٣٩ رقم ١٣٥١٠ و٢٥٧ رقم ١٣٧٠٢ و٢٦٢ رقم ١٣٧٦٢ و٢٨١ رقم ١٣٩٨٨)، والترمذي في "الشمائل" (١٣٥)، وابن حبان (٢٣٣٥)، وأبو الشيخ في "أخلاق النبي ﷺ" (٢٩٧) من طريق حماد بن سلمة، وابن سعد في "الطبقات الكبرى" (١/ ٤٦٢)، وابن المنذر كما في "النكت الظراف" (٣٩٧)، والآجري في "الشريعة" (١٣٠٥) من طريق أنس بن عياض، وابن سعد (١/ ٤٦٢) من طريق مندل، وأحمد في "مسنده" (٣/ ١٥٩ رقم ١٢٦١٧)، والنسائي في "سننه" (٧٨٥)، وأبو يعلى (٣٧٣٤ و٣٨٨٤)، والآجري في "الشريعة" (١٣٠٤) من طريق إسماعيل بن جعفر، وأحمد (٣/ ٢٣٣ رقم ١٣٤٤٤) من طريق عبدالوهاب الثقفي، و(٣/ ٢٤٣ رقم ١٣٥٥٦) من طريق علي بن عاصم، والبيهقي في "الدلائل" (٧/ ١٩٢) من طريق هشيم بن بشير ومحمد بن جعفر بن أبي كثير، جميعهم عن حميد، به.

(٥) يعني: عن أنس فقط، ليس فيه ذكر لأم الفضل؛ كما يوضِّحه بقيَّة المسألة.

عبدالعزيز[١]؛ قال: ذُكِرَ لي عن أمِّ الفضل: أنَّ النبيَّ ﷺ قرأ في المَغْرِبِ بالمُرْسَلات. وكان بجَنْبِهِ: عن حُمَيد، عن أنس، فدخلَ له حديثٌ في حديث؛ والصَّحيحُ: حُمَيد، عن أنس.

فقلتُ: يحيى بنُ أيُّوب يقول فيه: ثابت[٢].

قال: يحيى ليس بِذاكَ الحافظِ، والثَّوْريُّ أحفَظُ[٣].

وقال أبي: إنما رواه يحيى بن أيُّوب[٤]، عن حُمَيد، عن ثابت، عن أنس.

قال أبي: ومما يُبَيِّن[٥] خَطَأَ هذا الحديثِ: ما[٦] حدَّثنا به كاتِبُ اللَّيْثِ[٧]، عن عبدالعزيز الماجِشُونِ[٨]، عن حُمَيد، عن أنس: أنَّ النبيَّ ﷺ صلَّى في ثَوْبٍ واحدٍ. قال عبدالعزيز: وذُكِرَ لي عن أمِّ الفضل: أنَّ النبيَّ ﷺ قرأ[٩] في المَغْرِبِ بالمُرْسَلات، وكان[١٠] هذا

---

(١) يعني: الماجِشُون. (٢) هو: ابن أسلم البُناني.

(٣) ولكن في المسألة الآتية برقم (٣٣٣) رجَّح أبو حاتم رواية يحيى بن أيوب.

(٤) روايته أخرجها الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٤٠٦)، والبيهقي في "الدلائل" (٧/ ١٩٢)، والضياء في "المختارة" (١٧٠٨ و١٧٠٩).
ورواه الترمذي في "جامعه" (٣٦٣) من طريق محمد بن طلحة، عن حميد، بمثله.
قال الترمذي: « هذا حديث حسن صحيح. قال: وهكذا رواه يحيى بن أيوب، عن حميد، عن ثابت، عن أنس، وقد رواه غير واحد عن حميد، عن أنس، ولم يذكروا فيه "عن ثابت"، ومن ذكر فيه: "عن ثابت"؛ فهو أصح ».

(٥) في (ك): « يسن ». (٦) في (ت) و(ك): « مما ».

(٧) هو: عبدالله بن صالح. (٨) في (ف): « الماجشوني ».

(٩) في (أ) و(ش): « صلى » بدل: « قرأ ». (١٠) في (ك): «وقال» بدل: «وكان».

آخِرَ صلاةِ النبيِّ ﷺ حتَّى قُبِضَ، فجعلَ موسى[1] الحديثَ كلَّه عن أمِّ الفضل.

٢٢٧ - وسألتُ[2] أبي عن حديثٍ رواه حاتِمُ بن إسماعيل، وحَيْوَةُ بن شُرَيْح، عن ابن عَجْلان[3]، عن رجاء بن حَيْوَة، عن وَرَّاد[4]، عن المغيرة، عن النبيِّ ﷺ: أنه كان إذا سلَّم قال: «**لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ المُلْكُ**[5]...».

ورواه مُبَشِّر بن مُكَسِّر[6]، عن ابن عَجْلان، عن مَكْحُول[7]، عن وَرَّاد، عن المغيرة؟

قال أبي: حديثُ رجاء بن حَيْوَة أشبَهُ[8] عِندي.

---

(١) يعني: ابن داود المذكور في أول المسألة.

(٢) ستأتي هذه المسألة برقم (٣١٧).

(٣) هو: محمد. وروايته أخرجها ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١٥٥٩)، والطبراني في "الكبير" (٢٠/ ٣٩٥ رقم٩٣٧)، وفي "مسند الشاميين" (٢١٢٠)، وفي "الدعاء" (٧٠٠) من طريق سليمان بن بلال، والطبراني في "الكبير" (٢٠/ ٣٩٦ رقم٩٣٨)، وفي "مسند الشاميين" (٢١١٩)، وفي "الدعاء" (٧٠١) من طريق القاسم بن معن، وأبو نعيم في "الحلية" (٥/ ١٧٦) من طريق عمر بن علي، ثلاثتهم عن ابن عجلان، به.
ورواه البخاري في "صحيحه" (٨٤٤)، ومسلم في "صحيحه" (٥٩٣) من طرق عن وراد، به. وانظر "العلل" للدارقطني (١٢٤٧).

(٤) قوله: «عن وَرَّاد» سقط من (ف). ووَرَّاد هذا هو: أبو سعيد كاتب المغيرة بن شعبة.

(٥) قوله: « له الملك » من (أ) و(ش) فقط.

(٦) روايته أخرجها الطبراني في "الكبير"(٢٠/ ٣٩٤ رقم٩٣٣)، وفي "مسند الشاميين" (٣٥٩٢)، وفي "الدعاء" (٧٠٢).

(٧) هو: أبو عبدالله الشامي.

(٨) في (ت) و(ك): « أشد ».

٢٢٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه سعيد بن أبي عَروبة[١]، عن قتادة، عن خِلَاسٍ[٢]، عن أبي رافع[٣]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ: فِيمَنْ أدرَكَ مِنْ صَلاة الصُّبْحِ[٤] ركعةً قبل أن تَطْلُعَ الشَّمْسُ، فطَلَعَتِ الشَّمْسُ، فَلْيُصَلِّي[٥] إليها أُخرى.

---

(١) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٢/ ٢٣٦ رقم٧٢١٦)، وابن خزيمة في "صحيحه" - كما في "إتحاف المهرة" (١٥/ ٦٤١) - والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٣٩٩)، و"شرح المشكل" (٣٩٧٦).
ووقع في رواية أحمد في "إتحاف المهرة": « شعبة » بدل: « سعيد ».
والحديث رواه البخاري في "صحيحه" (٥٥٦ و٥٧٩)، ومسلم في "صحيحه" (٦٠٨) من طريق بسر بن سعيد والأعرج وأبي سلمة، عن أبي هريرة، به.

(٢) هو: ابن عمرو الهَجَري. (٣) هو: نُفَيع الصَّائغ.

(٤) قوله: « من صلاة الصبح » ليس في (ف).

(٥) كذا في جميع النسخ، بإثبات الياء، والفعل معتل الآخر مجزوم بلام الأمر، وكانت الجادة أن يقال: فليصلِّ، لكنَّ ما في النسخ عربي صحيح، ويخرَّج على وجهين:
الأَوَّلُ: أنَّه جارٍ على لغةِ بعض العرب؛ يُجْرُونَ الفعلَ المعتلَّ الآخر (الناقص) مُجْرَى الفعل الصحيح؛ فيجزمون مضارعه ويَبْنُون أمره بِحَذْفِ الحركة المقدَّرة على حرف العلَّة، كما يَجْزِمُ ويبني جميعُ العرب بحذف الحركة الظاهرة في الفعل الصحيح الآخر، فيقولون في المضارع: لم يَسْعَىْ، ولم يَرْمِيْ، ولم يَدْنُوْ، ويقولون في الأمر: اسْعَىْ، وارْمِيْ، وادْنُوْ؛ وحرفُ العلة على هذا: هو لام الكلمة.
والثاني: أنَّه من باب الإشباع؛ فإنَّه بنى المضارع هنا على حذف حرف العلة على لغة الجمهور؛ فصار « فلْيُصلِّ »، ثم أشبَعَ الكسرةَ فتولَّدتْ ياءُ الإشباع، فصارت: «فلْيُصلِّي»، فياء العلة على هذا زائدةٌ، وليست لامَ الكَلِمَةِ، ومثل ذلك الأفعالُ المعتلَّةُ بالألف والواو في الجزم والبناء، وإشباع الحركات حتى تتولَّد منها حروف علة، لغةٌ لبعض العرب، ويشهد لهذين الوجهين قولُ أبي عمرو بن العلاء [من البسيط]:

هَجَوْتَ زَبَّانَ ثمَّ جِئْتَ مُعْتَذِرًا ... مِن هَجْوِ زَبَّانَ لم تَهْجُو ولم تَدَعِ =

فقلتُ له: ما حالُ هذا الحديثِ؟

قال أبي: هذا قد روى هذا الحديثَ[١] معاذُ بنُ هشام[٢]، عن أبيه[٣]، عن قتادة، عن عَزْرَة بن تميم، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ.

ورواه هَمَّام بن يحيى[٤]، عن قتادة[٥]، عن النَّضْر بن أنس، عن

= وقولُ قيس بن زُهَيْر العَبْسي [من الوافر]:

أَلَمْ يَأْتِيكَ والأنباءُ تَنْمِي ... بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ

وقولُ عبدِ يغوثَ بنِ وَقَّاصٍ الحارثيِّ [من الطويل]:

وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ ... كَأَنْ لَمْ تَرَىٰ قَبْلِي أَسِيرًا يَمَانِيَا

والجادَّة: لم تَهْجُ، وألم يأْتِكَ، وكأنْ لم تَرَ.

انظر تفصيل ذلك في "أمالي ابن الشجري" (١/ ١٢٨-١٢٩)، و"الإنصاف في مسائل الخلاف" (١/ ٢٣-٣٠)، و"سر صناعة الإعراب" (٢/ ٦٣٠)، و"اللباب" للعكبري (٢/ ١٠٨)، و"أوضح المسالك" (١/ ٦٩-٧٤)، و"شرح الأشموني" (١/ ١١٨).

(١) كذا في جميع النسخ، ووجهه: أنَّ جملة « قد رَوَى هذا الحديثَ معاذٌ » في موضع الخبر عن « هذا »، وقد أعيد فيها لفظ المبتدأ بعينه، وهو « هذا »، وأُبْدِلَ منه « الحديث »؛ ربطًا بالمبتدأ، وتوكيدًا للكلام، وإيضاحًا للمعنى، والجملة الواقعة خبرًا إن لم تكن نَفْسَ المبتدإ في المعنى - كما في العبارة التي معنا - فإنها تحتاج إلى رابط، والروابط هنا: إعادة المبتدإ بلفظه. وانظر الكلام على هذه الروابط في "شرح ابن عقيل" (١/ ١٩٠- ١٩٢)، وبقية شروح الألفية، باب الابتداء.

(٢) روايته أخرجها النسائي في "الكبرى" (٤٦٣)، والدارقطني في "سننه" (١/ ٣٨١-٣٨٢).

(٣) هو: هشام بن أبي عبدالله الدَّستوائي.

(٤) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٢/ ٣٠٦ و٣٤٧ و٥٢١ رقم٨٠٥٦ و٨٥٧٠ و١٠٧٥١)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٩٨٦)، وابن حبان في "صحيحه" (١٥٨١)، والدارقطني في "سننه" (١/ ٣٨٢)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٢٧٤).

(٥) قوله: «عن قتادة» سقط من (ف).

بَشِير بن نَهِيك، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ، مِثلَهُ .

قال أبي[١]: أَحْسَبُ الثلاثةَ كلُّها صِحاحٌ[٢]، وقتادةُ كان واسعَ الحديث، وأحفَظُهم[٣]: سعيدُ بنُ أبي عَروبة قبل أن يختَلِطَ، ثم هشامٌ، ثم همَّامٌ .

٢٢٩ - وسألتُ[٤] **أبي** عن حديثٍ رواه أبو الجَوَّاب[٥]، عن

(١) نقل قول أبي حاتم هذا: ابنُ رجب في "فتح الباري" (٣/ ٢٤٦)، وابن حجر في "النكت الظراف"(١٠/ ٢٥٨ و٣٩٠).

(٢) كذا في جميع النسخ: « كلها صحاح »، وفي ضبطها وجهان:
الأول: « كلُّها صحاحٌ » برفعهما على أنهما مبتدأ وخبر، والجملة في موضع نصب على أنها المفعول الثاني لـ« أحسب ».
والثاني: « كلَّها صحاحً » بنصبهما، أما نصب « كلَّها »: فعلى التوكيد المعنوي لقوله: « الثلاثةَ » المنصوبِ مفعولاً أول لـ« أحسب »، وأما نصبُ « صحاحً »: فعلى أنه المفعول الثاني، وكان حقُّه على لغة جمهور العرب: أن يكون مختومًا بألف تنوين النصب «صحاحًا»؛ لكنَّ حذفها هنا على لغة ربيعة، وانظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(٣) يعني: الرواة عن قتادة .

(٤) نقل بعض هذا النص ابن حجر في "إتحاف المهرة" (١/ ٥٣٨).

(٥) هو: أحوص بن جواب. وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٣/ ٢٦٤ رقم ١٣٧٨٤)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٢/ ٥٨)، والترمذي في "العلل الكبير" (٩٧)، وبحشل في "تاريخ واسط" (ص٢٥٠)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٤٩٧)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٢٠٣)، وأبو القاسم البغوي في "الجعديات" (١٣٧٣)، وأبو الشيخ في "طبقات المحدثين بأصبهان" (٩٣١)، والفسوي في "المعرفة والتاريخ" (٣/ ٢٢٧)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٧/ ٣٣٤). ورواه ابن عدي في "الكامل" (٦/ ٨٣) من طريق كادح بن رحمة ومحمد ابن عبدالأعلى ، كلاهما عن عمار بن رزيق، به .
قال ابن عدي:« وهذا يعرف بأبي الجواب الأحوص بن جواب، عن عمار بن رزيق، وقد رواه كادح ومحمد بن عبدالأعلى أيضًا معه ».

عمَّار بن رُزَيق، عن الأعمش، عن شُعْبَة، عن ثابت[١]، عن أنس؛ قال: صَلَّيْتُ خلفَ النبيِّ ﷺ وأبي بكر وعمر، فلم يَجْهَرُوا بـ﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ ؟

فقال أبي: هذا خطأٌ[٢]؛ أخطأَ فيه الأعمشُ؛ إنما هو: شُعْبَة[٣]، عن قتادة، عن أنس .

وقلتُ[٤] لأبي: حدَّثنا أحمد بن يونس الضَّبِّي[٥]، عن بعض أصحابه؛ أنَّ شُعْبَة كان عند الأعمش، فقال له الأعمش: يا بَصْرِيُّ! أيُّ شيء عندكُم مما تُغْرِبون به علينا ؟ فقال شُعْبَة: حدَّثَنا قتادةُ، عن أنس: أنه صلَّى خلفَ أبي بكر وعمر. فقال: يا بصري! أَحِلْني على غير قتادة، فقال: حدَّثَنا ثابتٌ، عن أنس؟

قال أبي: ليسَ هذا بشيء، لم يَحْكِ صاحِبُك عن[٦] أحدٍ معروفٍ ثقةٍ يحكي عن شُعْبَةَ هذا الكلامَ، والحديثُ عن شُعْبَة معروفٌ عن قتادة، عن أنس .

---

(١) هو: ابن أسلم البُناني .

(٢) قال الترمذي :« هذا وهم ، والأصح: شعبة، عن قتادة، عن أنس ».
ونقل ابن حجر في "إتحاف المهرة" (١/ ٥٣٧) عن ابن خزيمة قوله:«خبر غريب»، وعن البزار قوله:« لا نعلم روى الأعمش، عن شعبة غير هذا الحديث، ولا نعلمه حدث به عن الاعمش إلا عمار بن زريق ».

(٣) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٧٤٣)، ومسلم في "صحيحه" (٣٩٩).

(٤) في (ت) و(ك): « قلت » بلا واو.

(٥) روايته أخرجها أبو الشيخ في "ذكر الأقران" (٢٨).

(٦) قوله: « عن » ليس في (ش).

٢٣٠ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه محمد بن إسحاق[٢]، عن هشام بن عُرْوَة، عن أبيه، عن عبدالله بن عبدالله بن أبي أُميَّة بن المغيرة المَخْزومي؛ قال: رأيتُ النبيَّ ﷺ يصلِّي في ثَوْبٍ واحدٍ.

ورواه ابن أبي الزِّنَاد[٣]، عن أبيه، عن عُرْوَة، عن عبدالله بن أبي

---

(١) انظر المسألة رقم (٢٣٦) و(٥٤٧) و(٢٢٠٠). وفي هامش النسخة (أ) عنون لهذه المسألة بخط مغاير بما نصه: «الثوب الواحد».

(٢) روايته أخرجها (٤/ ٢٧ رقم ١٦٣٤١)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٧٢٩)، والعقيلي في "الضعفاء" (٢/ ٢٦٩).

(٣) هو: عبدالرحمٰن، وأبوه: عبدالله بن ذكوان المعروف بأبي الزِّناد.
وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٤/ ٢٧ رقم ١٦٣٤٢)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٧٣٠)، والعقيلي في "الضعفاء"(٢/ ٢٦٩-٢٧٠)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٢/ ٨٢)، والفسوي في "المعرفة والتاريخ" (١/ ٢٤٨)، والبغوي في "معجم الصحابة" (٣/ ٥٣٣ رقم ١٥٢٦). ووقع في رواية أحمد والعقيلي والفسوي التصريح بالتحديث بين عروة وعبدالله بن أبي أمية.
قال ابن حجر في "الإصابة" (٦/ ١٢): «وفيه وهم؛ لأن موسى بن عقبة وابن إسحاق وغيرهما ذكروا أن عبدالله بن أمية استشهد بالطائف، فكيف يقول عروة: أنه أخبره؟ وإنما ولد بعد النبي ﷺ بمدَّة، فلعله كان فيه: عن عبدالله بن عبدالله بن أبي أمية، فنسب في الرواية إلى جده، أو يكون الذي روى عنه عروة أخًا آخر لأم سلمة اسمه عبدالله أيضًا، وقد مشى الخطيب على ذلك في المتفق».
ورواه البغوي أيضًا (١٥٢٧) من طريق ابن أبي الزناد، عن أبيه، عن عمرو بن أبي سلمة، عن النبيِّ ﷺ مثله. قال العقيلي بعد أن رواه من طريق ابن إسحاق وابن أبي الزناد: «فيهما جميعًا نظر، والرواية ثابتة من غير هذا الوجه».
وقال ابن عبدالبر في "التمهيد" (٢٢/ ٢٠٩) بعد أن ذكر رواية ابن أبي الزناد: «وهذا عندي - والله أعلم - خطأ، والقول قول مالك، وكذلك رواه الناس عن هشام، كما رواه مالك، ورواية هشام أولى من رواية ابن أبي الزناد عندهم، وابن أبي الزناد - عبد الرحمن - ضعيف لا يحتج به وبما خولف فيه أو انفرد به، ولو انفرد بروايته هذه لكان الحديث مرسلاً؛ لأن عروة لم يدرك عبد الله بن أبي أمية =

أُميَّة: أنه رأى النبيَّ ﷺ يصلِّي في ثَوْبٍ واحدٍ[(١)]؟

فقال أبي: رواه شُعْبَةُ[(٢)]، ومالكٌ[(٣)]، وحمَّادُ[(٤)] بن زيد[(٥)]، وأبو عَوانة[(٦)]، وحمَّاد بن سُلَيمان[(٧)]، وأَبَان[(٨)] العطَّار؛ فقالوا: عن هشام بن عُرْوَة، عن أبيه، عن عمر[(٩)] بن أبي سَلَمة: أنه رأى النبيَّ ﷺ في بيتِ أمِّ سَلَمة في ثَوْبٍ واحدٍ[(١٠)]. يعني: وهو الصَّحيحُ[(١١)].

= أَخَا أم سلمة؛ لأنه استشهد يوم الطائف، شهد مع رسول الله ﷺ المشهد، ورمي بسهم يومئذ فمات منه بعد ذلك».

(١) من قوله: «ورواه ابن أبي الزناد...» إلى هنا، سقط من (ف)؛ لانتقال البصر.

(٢) روايته أخرجها أبو عوانة في "صحيحه" (١٤٦٤)، وابن البختري في "المنتقى من السادس عشر من حديثه" (ص ٤٤٩/مجموع فيه مصنفات ابن البختري)، والطبراني في "الكبير" (٩/ ٢١ رقم ٨٢٧١)، والقطيعي في "جزء الألف دينار" (٣١١).

(٣) روايته أخرجها في "الموطأ" (١/ ١٤٠). ومن طريقه النسائي في "سننه" (٧٦٤)، وأبو عوانة في "صحيحه" (١٤٦٤)، والطبراني في "الكبير" (٩/ ٢٢ رقم ٨٢٧٢).

(٤) في (ت)و(ف)و(ك): «عن حماد». (٥) روايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (٥١٧).

(٦) هو: وضَّاح بن عبدالله اليَشكُري. وروايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (٩/ ٢٣ رقم ٨٢٧٧).

(٧) كذا في جميع النسخ! وهو خطأ بلا شك، فإما أنه أبو أسامة حماد بن أسامة، وروايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٣٥٦)، ومسلم في "صحيحه" (٥١٧)، أو أنه حماد بن سلمة، وروايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (٩/ ٢٢ رقم ٨٢٧٣).

(٨) هو: ابن يزيد.

(٩) في (ك): «محمد» بدل: «عمر»، وفي أصل (ت): «عمر»، إلا أنها كتبتْ على صورة تشبه صورة كتابة «محمد».

(١٠) كذا في جميع النسخ، فإما أن يكون اختصر السياق على طريقة الأئمة في ذكر طرف الحديث بتصرف، أو يكون السياق: «يصلي في بيت أم سلمة في ثوب واحد»، فسقط قوله: «يصلي».

(١١) الحديث رواه عبدالرزاق في "المصنف (١٣٦٥)، والبخاري في "صحيحه" =

وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثِ محمد بن إسحاق، عن هشام بن عُرْوَة هذا ؟

فقال: حديثُ عبدالله بن عبدالله بن أبي أُميَّة وَهَمٌ، والصَّحيحُ(١): حديثُ عُرْوَة، عن عمر بن أبي سَلَمة، عن النبيِّ ﷺ .

٢٣١ - وسألتُ(٢) أبي عن حديثٍ(٣) رواه سُفْيان بن حسين(٤)، عن حُمَيد(٥)، عن أنس؛ قال: كان النبيُّ ﷺ يقرأُ في الظُّهر بـ﴿ سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ﴾(٦)؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ حُمَيْدٌ(٧) يروي هذا الحديثَ: أنه صلَّى خلفَ أنس(٨)، فكان(٩) يقرأ . . . ليس فيه ذِكْرُ النبي ﷺ، وسُفْيَانُ

= (٣٥٤ و٣٥٥ و٣٥٦)، ومسلم في "صحيحه" (٥١٧)، والترمذي في "جامعه" (٣٣٩)، وأبو عوانة في "صحيحه" (١٤٦٢ و١٤٦٣)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٣٧٩)، وابن حبان في "صحيحه" (٢٢٩١)، وأبو القاسم البغوي في "الجعديات" (٢٢٩٩ و٣٢٥٥)، والطبراني في "الكبير" (٩/ ٢٢-٢٤ رقم ٨٢٧٠ و٨٢٧٢ و٨٢٧٥ و٨٢٧٦ و٨٢٧٨ و٨٢٧٩-٨٢٨٦) من طرق عن هشام، به .

(١) في (ك): « في الصحيح ».

(٢) انظر المسألة الآتية برقم (٣٣٤).

(٣) من قوله: « محمد بن إسحاق عن هشام بن عروة هذا. . . » في المسألة السابقة إلى هنا، سقط من (ف)؛ بسبب انتقال بصر الناسخ.

(٤) روايته أخرجها الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٢٠٨)، وابن عدي في "الكامل" (٢/ ٢٦٨)، والخطيب في "الموضح" (٢/ ٥٥).

(٥) هو: ابن أبي حُمَيد الطَّويل .

(٦) سورة الأعلى .

(٧) في (أ) و(ش): « وحميد ». وروايته على هذا الوجه أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٥٧٥ و٣٦٤٣)، والطبراني في "الكبير" (١/ ٢٤٢ رقم ٦٧٨).

(٨) في (ف): « أنس بن مالك ».

(٩) في (ت): « وكان ».

ابنُ حسين يُخْطِئُ في هذا الحديث .

٢٣٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه ابنُ عُيَينة[(١)]، عن ابن جُرَيج[(٢)]، عن ابن أبي مُلَيكة[(٣)]، عن عبدالله بن[(٤)] السَّائب: أنَّ النبيَّ ﷺ صلَّى بالنَّاس، فقرأ بسورة المؤمنين؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: ابن جُرَيج[(٥)]، عن محمد بن عبَّاد ابن جعفر، عن أبي سَلَمَةَ بنِ سُفْيان وعبدِالله بنِ عمرو [العابِدي][(٦)]، عن عبدالله بن السَّائب، عن النبيِّ ﷺ؛ وهو الصَّواب.

قال أبي: لم يَضْبِطِ ابنُ عُيَينة . ثم قال: إنْ[(٧)] كان ابنُ عُيَينة إذا

---

(١) هو: سفيان . وروايته أخرجها الحميدي في "مسنده" (٨٤٠)، وابن ماجه في "سننه" (٨٢٠).

(٢) هو: عبدالملك بن عبدالعزيز .

(٣) هو: عبدالله بن عبيدالله .

(٤) قوله: «بن» سقط من (ت) و(ك).

(٥) روايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (٤٥٥) من طريق حجَّاج وعبدالرزاق، عن ابن جريج، عن محمد بن عباد بن جعفر، عن أبي سلمة بن سفيان وعبدالله بن عمرو بن العاص وعبدالله بن المسيب العابدي، عن عبدالله بن السائب، به .
ونبَّه مسلم على أن قوله: « ابن العاص » ليس في رواية عبدالرزاق . وقد نبَّه الحفاظ على خطأ هذه اللفظة:
قال المزي في "تحفة الأشراف" (٥٣١٣):« وهو وهمٌ ». وقال ابن حجر في "فتح الباري"(٢/ ٢٥٦):« وقوله: ابن عمرو بن العاص، وهمٌ من بعض أصحاب ابن جريج، وقد رويناه في "مصنف عبدالرزاق" عنه فقال: عبدالله بن عمرو القاري، وهو الصواب ».

(٦) في جميع النسخ:« العامري »، والتصويب من "تهذيب الكمال" (١٤/ ٥٥٣)، و(١٥/ ٣٧٦-٣٧٧).

(٧) « إنْ » هنا مؤكِّدةٌ، وهي المخفَّفةُ من الثقيلة، وإذا خُفِّفَتْ « إنَّ » أهملت ولزمت معها اللام الفارقة بينها وبين « إن » النافية. وقد استُعْمِلَتْ هنا مهملةً واستغني =

حدَّث عن الصِّغَارِ كثيرًا ما يُخْطِئ .

٢٣٣ - وسألتُ[(١)] **أبي** عن حديثٍ رواه حمَّاد بن سَلَمة[(٢)]، عن عُبَيدالله بن[(٣)] عمر، عن نافع، عن حُنَيْنٍ[(٤)] مولى ابن عباس، عن عليٍّ: نهاني رسولُ الله ﷺ عن لُبْسِ القَسِّيِّ[(٥)]، وأنْ أقرأَ القُرآنَ[(٦)] وأنا راكِعٌ ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: عُبَيدالله[(٧)]، عن نافع، عن ابن

= معها عن اللام الفارقة بينها وبين « إنِ » النافية؛ لظهور المقصود بقرينة السياق؛ فإنَّ المعنى على الإثبات لا على النفي، ولو جاء باللام الفارقة لقال: « إنْ كان ابنُ عيينة إذا حدَّث عن الصغار لكثيرًا ما يخطئ ».

وانظر في تخفيف « إنَّ » وإهمالها وإعمالها: "شرح ابن عقيل" (١/ ٣٤٦- ٣٤٩)، و"أوضح المسالك" (١/ ٣٢٧- ٣٢٨)، و"شرح الأشموني" (١/ ٣١٦- ٣١٧ طبعة دار الكتب العلمية بتحقيق حسن حمد).

وسيأتي نحو هذا في المسألة رقم (٢٤٢٢): « إنْ كانتْ صَوَّامةً قَوَّامة. . . ».

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (١٤٤٣)، وانظر المسألة رقم (٣٦١) و(١٤٦٤).

(٢) روايته أخرجها الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٢٦٢) من طريق حجاج، عن حماد، به . ورواه النسائي في "المجتبى" (٥١٧٧) من طريق إبراهيم بن الحجاج، عن حماد، عن عبيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن حُنين - مولى ابن عباس-، عن علي ، به.

(٣) في (أ) و(ش): «عن» بدل: «بن».

(٤) في (ك): « جبير »، وقوله: « عن حنين » سقط من (ش).

(٥) القَسِّيُّ: ثيابٌ من كَتَّان مخلوطٍ بحرير يُؤتى بها من مِصر، نُسِبَتْ إلى قرية على شاطئ البحر قريبًا من تِنِّيس، يقال لها: القَسُّ؛ بفتح القاف، وبعض أهل الحديث يكسرها . "النهاية" (٤/ ٥٩).

(٦) قوله: « القرآن » من (أ) و(ش) فقط .

(٧) روايته أخرجها النسائي في "المجتبى" (٥١٧٨) من طريق بشر بن المفضل، عن عبيدالله، به . =

حُنَين[1]؛ وَهِمَ فيه حمَّاد .

٢٣٤ - وسألتُ[2] أبي عن حديثٍ رواه[3] أبو بكر بن عَيَّاش، عن سُلَيمان التَّيْمِي[4]، عن أسلم بن[5] أبي مُرَيَّةَ[6]؛ قال: قعَدَ

= ورواه البخاري في "التاريخ الكبير"(١/ ٢٩٩)، ومسلم في "صحيحه" (٢٠٧٨) من طريق مالك، عن نافع، عن إبراهيم بن عبدالله بن حنين، عن أبيه، عن علي، به.
قال البخاري بعد أن ذكر الاختلاف في الحديث: « وما روى مالك عن نافع أصح».
وقال الدارقطني في "العلل" (٣/ ٨٢): « رواه مالك بن أنس، عن نافع، وضبط إسناده ». وقال الخطيب في "موضح أوهام الجمع والتفريق" (١/ ٣٧٦): «والصواب عن نافع، عن إبراهيم، عن أبيه ، عن علي، وقد رواه مالك بن أنس، عن نافع على الصواب ». وانظر "تحفة الأشراف" (٧/ ٤٠٥).

(١) في (ف): « عن ابن عمر حنين ».
(٢) نقل هذا النص مغلطاي في "شرح ابن ماجه" (٣/ ٨٣٢).
(٣) قوله: « رواه » مكرر في (ك).
(٤) هو: سليمان بن طَرْخان .
(٥) قوله: «بن» ليس في (ت) و(ك).
(٦) في (أ) و(ش): « أبي مُراية »، وهو وجه في كنيته، ولكن سليمان التيمي يقول فيه: « أبو مريَّة » كما سيأتي.
وأبو مُرَايَةَ هذا اسمه: عبدالله بن عمرو العجلي كما في "التاريخ الكبير" (٥/ ١٥٤ رقم٤٦٩)، و"الأوسط" (١/ ٢٠٨)، و"الجرح والتعديل" (٥/ ١١٨ رقم٥٣٩)، وذكروا أنه يروي عنه قتادة وأسلم العجلي - من رواية سليمان التيمي عنه -، ولكن التيمي يقول فيه: « أبو مريَّة ». قال الإمام أحمد في "العلل" (٤٠٣ و١٥٣٠/ رواية عبدالله): « قال إسماعيل بن عليَّة: كان التيمي يقول: عن أبي مُرَيَّة، وقتادة يقول: عن أبي مُراية ».
وضبطه ابن ناصر الدين في "توضيح المشتبه" (٨/ ١٠٩): « مُرَايَة » بضم الميم، وفتح الياء المثنَّاة من تحت، ثم ذكر عن الذهبي أنه سمَّاه: عبدالله بن عمرو العجلي، وأنه يروي عنه قتادة، ثم قال ابن ناصر الدين: « قلت: وقال سليمان التيمي: أبو مُرَيَّة؛ بحذف الألف، وتشديد المثناة، حكاه عن التيمي ابن منده في "الكنى" ».

الأشعَرِيُّ[١] يحدِّثنا، فقال: لا يُدافِعَنَّ أحدُكُم الغائِطَ والبَوْلَ ؟

قال أبي: يُخْطِئُ أبو بكر في هذا الحديث؛ إنما هو أسلم العِجْلِي، عن أبي مُرَايَة[٢].

٢٣٥ - وسألتُ[٣] أبي عن حديثٍ رواه عثمان بن عثمان الغَطَفاني[٤]، عن خالد الحَذَّاء[٥]، عن المغيرة بن أبي بَرْزَة، عن أبي بَرْزَة[٦]؛ قال: نهى رسولُ الله ﷺ عن النَّوْمِ قبل العِشَاء، والحديثِ بَعْدَه[٧].

---

(١) يعني: أبا موسى رضي الله عنه.

(٢) في (ت) و(ك): « أبي مرابة » بالباء الموحدة.

(٣) انظر المسألة المتقدِّمة برقم (٢٠٣).

(٤) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (٣٨٥٢ و ٣٨٥٢/م)، والروياني في "مسنده" (١٣١٨)، والطبراني في "الأوسط" (٢٨٠٦)، والدارقطني في "الأفراد" (٢٦٤/ب/أطراف الغرائب).
قال البزار ، بعد أن أخرجه من طريق أبي المنهال، عن أبي برزة: « وحديث خالد الحذاء، عن المغيرة بن أبي برزة، عن أبيه؛ أحسبه وهم فيه عثمان بن عثمان، والصواب: خالد الحذاء، عن أبي المنهال، عن أبي برزة، وأبو المنهال، واسمه: سيار بن سلامة ».
وقال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن المغيرة إلا خالد، تفرَّد به عثمان ».
وقال الدارقطني: « تفرد به عثمان بن عمر (كذا)، عن خالد الحذاء، عن المغيرة. وغيره يرويه عن خالد، عن أبي المنهال سيار بن سلامة، عن أبي برزة ».

(٥) هو: خالد بن مِهْران .

(٦) هو: نَضْلة بن عبيد .

(٧) كذا في جميع النسخ: « بعده »، والذي في مصادر التخريج وغيرها: « بعدها »، وهو الجادَّة؛ لأن المراد: صلاة العشاء الآخرة، وهي مؤنَّثة، فإنْ لم يكن ما وقع في النسخ خطأ؛ فإنَّه يَخرج على وجهين: =

ورواه عبدُالوهَّابِ الثَّقَفي[١]، عن خالد الحَذَّاء، عن أبي المِنْهال[٢]، عن أبي بَرْزَة، عن النبيِّ ﷺ ؟

= **الأول**: أن يُجْعَلَ من باب الحمل على المعنى بتذكير المؤنَّث، والمعنى هنا: أنَّه نَهَىٰ عن النوم قبل أداء صلاة العشاء، ونهى عن التحدُّثِ بَعْدَهُ، أي: بعد أدائها.
وانظر للحمل على المعنى بتذكير المؤنث: التعليق على المسألة رقم (٢٧٠).
والثاني: أنْ يُضْبَطَ بسكون الهاء « بَعْدَهْ »، ويخرَّج على لغة طيِّئ ولَخْم فإنهم يحذفون ألف ضمير المؤنَّث « هَا » مع تسكين الهاء ونقل فتحتها إلى الحرف الذي قبلها، بعد تقدير سَلْبِ حركتِهِ إنْ كان متحرِّكًا، فيقولون في « بِهَا »: « بَهْ »، وفي «فِيْهَا»: فِيَهْ، وفي «مِنْهَا»: مِنَهْ، وذكر ابنُ مالك أنَّ هذا الحذفَ والنَّقْلَ يُفْعَلُ اختيارًا.
ومِنْ شواهد هذه اللغة: قولهم: « نَحْنُ جئناك بَهْ »، أي: بِهَا. وما حكاه الفرَّاء أنَّه سَمِعَ بعضَ السُّؤَّال يقول في المسجد الجامع: « بالفضلِ ذُو [الذي] فَضَّلَكُمُ اللهُ بِهْ، والكرامَةِ ذاتُ [التي] أكرمَكُمُ اللهُ بَهْ » يريد: بِهَا.
ومنها: قولُ الشاعر [من الوافر]:

فَإِنِّي قَدْ رَأَيْتُ بِدَارِ قَوْمِي   نَوائِبَ كُنْتُ فِي لَخْمٍ أَخَافَهْ

أي: أخافُهَا. قال ابن دُرَيْدٍ: « وهكذا لغةُ طيِّئ؛ يقولون: كِدتُّ أَضْرِبَهْ: إذا عَنَوُا المؤنَّثَ إذا أرادوا أنْ يقولوا: كِدتُّ أَضْرِبُهَا ». اهـ.
وهذه اللغةُ لا تزالُ مستعملةً إلى اليوم في كلام بعض أهل القَصِيم ومَنْ جاورهم من ديار الجزيرة العربية.
انظر: "جمهرة اللغة" لابن دريد (١/ ٢٨٩)، و"الإنصاف، في مسائل الخلاف" (٢/ ٥٦٧- ٥٦٨)، و"أوضح المسالك" (١/ ١٥٥)، و"شرح شذور الذهب" (ص١٥٥)، و"مغني اللبيب" (ص٨٣٩)، و"همع الهوامع" (٣/ ٣٢٩).

(١) هو: عبدالوهاب بن عبدالمجيد. وروايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٥٦٨). ورواه البخاري أيضًا (٥٤١ و٥٤٧ و٥٩٩ و٧٧١)، ومسلم في "صحيحه" (٦٤٧) من طرق عن أبي المنهال سيار بن سلامة، عن أبي برزة، به .

(٢) هو: سَيَّار بن سلامة .

قال أبي: حديثُ عبدالوهَّاب أشبَهُ[١]، ولا أعلم أحدًا روى عن المغيرة بن أبي بَرْزَة إلا عليَّ بن زيد بن جُدْعان[٢].

٢٣٦ - وسألتُ[٣] أبي عن حديثٍ رواه أبوبكر بن عَيَّاش، عن هشام بن عُرْوَة، عن أبيه، عن عمر بن أبي سَلَمة، عن النبيِّ ﷺ: أنه[٤] قيل له: أيُصَلِّي الرجلُ في ثَوْبٍ واحدٍ؟ فقال: **«أَوَكُلُّكُمْ يَجِدُ ثَوْبَيْن؟!»**؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: رأيتُ النبيَّ ﷺ يصلِّي[٥] في ثَوْبٍ واحدٍ مخالفًا بين طَرَفَيْهِ .

٢٣٧ - وسُئِلَ أبي عن حديثٍ رواه أبو مَعْشَر[٦]، عن هشام بن عُرْوَة، عن أبيه، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ: أنه كان لا يُصَلِّي وهو يَجِدُ في بَطنِه شيئًا؟

---

(١) ذكر الدارقطني هذا الحديث في "العلل" (١١٥٧)، وذكر أن سفيان الثوري وشريك ابن عبدالله روياه عن خالد الحَذَّاء، عن أبي المِنهال، عن أبي بَرْزَة، ثم قال: « ورواه عثمان بن عثمان الغطفاني، عن خالد الحذاء، فقال: عن المغيرة بن أبي برزة، عن أبي برزة، والصواب: عن أبي المنهال، وحديث المغيرة بن أبي برزة عن أبيه، إنما هو « أسلم سالمها الله » ».

(٢) قال الحافظ في "التهذيب"(٤/ ١٣٢): « وذكر الحسيني في "رجال العشرة" أنه روى عنه أيضًا حماد بن سلمة، وما أظنه إلا وهمًا، وكأنه روى عنه بواسطة علي ابن زيد ».

(٣) انظر المسألة المتقدمة برقم (٢٣٠)، والمسألة الآتية برقم (٥٤٧)، و(٢٢٠٠).

(٤) قوله: « أنه » ليس في (أ) و(ش).

(٥) قوله: « يصلي » سقط من (ك).

(٦) هو: نَجيح بن عبدالرحمٰن السندي. وروايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٢٣٦١)، وابن عدي في "الكامل" (٧/ ٥٥)، والدارقطني في "العلل"(٥/ ٤٨/أ).

قال أبي: لم يَعْمَلْ أبو مَعْشَرٍ شيئًا؛ إنما هو: هشام[١]، عن أبيه، عن عبدالله بن الأَرْقَم، عن النبيِّ ﷺ، وإنما أراد أبو مَعْشَرٍ حديثَ عائِشَة الذي يرويه ابنُ أبي عَتِيق[٢]، عن أبيه[٣]، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ: « **لَا يُصَلِّيَنَّ أَحَدُكُمْ بِحَضْرَةِ الطَّعَامِ، وَلَا وَهُوَ يُدَافِعُ الأَخْبَثَيْنِ** »[٤].

٢٣٨ - **وسمعتُ[٥] أبي** وذكر حديثَ أبي أُوَيس[٦]، عن ثَوْرِ بنِ زيد، عن عِكْرِمَة، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ: في الرَّجُل يَحْدُثُ

---

(١) روايته أخرجها مالك في "الموطأ" (١/ ١٥٩)، وأحمد في "مسنده" (٣/ ٤٨٣ رقم ١٥٩٥٩)، والنسائي في "سننه" (٨٥٢)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٩٣٢) وغيرهم.

(٢) هو: محمد بن عبدالله بن أبي عتيق، وروايته أخرجها البيهقي في "سننه" (٣/ ٧١)، وفي "معرفة السنن والآثار" (٤/ ١٢٤).

(٣) هو: عبدالله بن أبي عتيق، وروايته هذه أخرجها مسلم في "صحيحه" (٥٦٠) من طريق يعقوب بن مجاهد أبي حَزْرة القاصِّ، عن عبدالله بن أبي عتيق، عن عائشة، به.

(٤) قال الدارقطني في "العلل" (٥/ ٤٨/ أ): « ووهم فيه أبو معشر. ورواه عمران القطَّان، عن هشام، عن أبيه، عن ابن عمر، ووهم فيه، والصَّحيح: عن هشام، عن أبيه، عن عبدالله بن الأَرْقَم». وانظر "العلل" للدارقطني أيضًا (٥/ ٩٢/ أ).

(٥) في (أ) و(ش): « وسألت ».

(٦) هو: عبدالله بن عبدالله الأصبحي. وروايته أخرجها البزار في "مسنده" (٢٨١/ كشف الأستار). قال البزار: « لا نعلمه بهذا اللفظ إلا من طريق ابن عباس، وروي معناه من طريق غيره ».
وروواه الطبراني في "الكبير" (١١/ ١٧٧ رقم ١١٥٥٦) من طريق أبي أويس، عن ثور ابن زيد، عن داود بن الحصين، عن عكرمة، عن ابن عباس مرفوعًا.

في نفسِه في الصَّلاة[1] أنه قد أحدَثَ، فقال النبيُّ ﷺ: «**لَا يَنْصَرِفَنَّ أَحَدُكُمْ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا ، أَوْ يَجِدَ[2] رِيحًا**».

قال أبي: كذا رواه أبو أُوَيس.

ورواه عبدالعزيز الدَّرَاوَردي[3]، عن ثَوْر، عن عِكْرِمَة، عن ابن عباس، موقوفً[4]، وهو أصَحُّ . ورواه هشام بن حَسَّان، عن عِكرِمَة، عن ابن عباس .

٢٣٩ - وسألتُ[5] أبي عن حديثٍ رواه أبو غسَّان محمد بن مُطَرِّف[6]، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يَسَار، عن عُبَادَة، عن

---

(١) في (ك): « وهو في الصلاة».

(٢) قوله: «يجد» سقط من (ت) و(ك).

(٣) لم نقف على روايته من هذا الوجه، والحديث رواه الحربي في "غريب الحديث" (٢/ ٥٢٥)، والبيهقي في "سننه"(٢/ ٢٥٤) من طريق عبدالعزيز بن محمد الدراوردي عن ثور، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ؛ مرفوعًا .
وأخرجه الطبراني في "الكبير"(١١/ ٢٧٠ رقم١١٩٤٨) من طريق بشر بن المفضل، عن خالد الحذَّاء، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ؛ مرفوعًا .
وأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف"(٨٠٠٣) عن عباد بن العوَّام، عن خالد الحذَّاء، عن عكرمة، عن ابن عباس؛ موقوفًا .
وتصحَّف الإسناد في المطبوع من "المصنف" هكذا: «حدثنا عباد بن خالد، عن عكرمة»، وصوابه: «عباد، عن خالد» كما في أسانيد أخرى منها: (٢٧٠٨ و٣٩٩٠).
ورواه ابن أبي شيبة أيضًا (٨٠٠١) من طريق سليمان الشيباني، عن عكرمة، عن ابن عباس؛ موقوفًا .

(٤) كذا بحذف ألف التنوين من الاسم المنصوب المنوَّن جريًا على لغة ربيعة، انظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(٥) انظر المسألة الآتية برقم (٣٦٤).

(٦) لم نقف على روايته من هذا الوجه، والحديث رواه أحمد في "مسنده" (٥/ ٣١٧ =

النبيِّ ﷺ: « مَنْ صَلَّى الصَّلَوَاتِ الخَمْسَ، فَأَتَمَّ رُكُوعَهَا وَسُجُودَهَا[(١)]؛ كَانَ لَهُ عِنْدَ اللهِ عَهْدًا[(٢)] أَلَّا يُعَذِّبَهُ » ؟

= رقم ٢٢٧٠٤)، وأبو داود في "سننه" (٤٢٥)، والمروزي في "تعظيم قدر الصلاة" (١٠٣٤) من طريق محمد بن مطرف، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن عبدالله الصُّنابِحي، عن عبادة، به .

ورواه الطبراني في "الأوسط" (٤٦٥٨) من طريق آدم بن أبي إياس، عن محمد بن مطرف، عن زيد بن أسلم، عن عطاء، عن أبي عبدالله الصُّنابِحي، عن عبادة، به .

قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن زيد بن أسلم إلا أبو غسان وهشام بن سعد».

ومن طريق الطبراني رواه أبو نعيم في "الحلية" (٥/ ١٣٠-١٣١) وقال: « غريب من حديث الصُّنابحي، عن عبادة، ومشهورُه رواية ابن محيريز، عن المُخدَجي، عن عبادة ». وقال ابن حجر في "النكت الظراف" (٥١٠١) بعد أن ذكر رواية الطبراني والتي فيها: « عن أبي عبدالله الصُّنابِحي » قال: « وهو الصواب ».

(١) قوله: « وسجودها » ليس في (ت) و(ف) و(ك).

(٢) كذا بالنصب « عهدًا » في جميع النسخ، وفي "الحلية"، وجاءتْ بالرفع في بقيَّة مصادر التخريج:

أما النصب: فوجهه أن قوله « عهدًا » خبرُ « كان »، واسمها: المصدر المؤوَّل: «ألا يعذِّبه»، والتقدير: كان عدمُ تعذيبِهِ عهدًا له عند الله، وجاء مثل ذلك كثيرًا في القرآن والحديث وكلام العرب، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ قَوْلَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِيٓ أَمْرِنَا﴾ [آل عمران: ١٤٧]، بنصب ﴿قَوْلَهُمْ﴾ على أنه خبر ﴿كَانَ﴾، والمصدرُ المؤوَّل ﴿أَن قَالُواْ﴾: هو اسمها، انظر: "الدر المصون" (٣/ ٤٣٣)، و"اللباب" (٥/ ٥٩٠- ٥٩١).

وقد وردتْ رواية النصب في "الرسالة" للشافعي الفقرة رقم (٣٤٥)، وخرَّجها الشيخ أحمد شاكر رحمه الله على تخريجَيْنِ مخالفَيْنِ لإجماع علماء العربية فيما نعلم، ولم يُسْبَقْ إلى أيٍّ منهما، وفاتَهُ رحمه الله التخريجُ الذي ذكرناه لك. انظر تعليقه على الفقرة رقم (٤٨٥).

وأما الرفع: فعلى أن « عَهْدٌ » اسمٌ لـ« كان » مؤخَّر، وخبرها هو: «له عند الله»، =

قال أبي: سمعتُ هذا الحديثَ عن عُبَادَةَ[١] منذُ حينٍ، وكنتُ أُنكِرُه، ولم أَفهَم عَورَتَه[٢] حتَّى رأيتُه الآنَ:

أخبرنا أبو محمد عبدالرحمٰن بن أبي حاتِم[٣]؛ قال:[حدَّثنا أبي؛ قال][٤]:

= وأما قوله: « ألا يعذِّبه » فعلى تقدير حذف الباء؛ فإنَّ العهد في معنى الوعد؛ فإنَّه يقال: عَهِدَ بكذا، كما يقال: وَعَدَ بكذا؛ فكأنه قال: كان وَعْدٌ بعدم التعذيب مستقرًّا له عند الله. انظر: "عقود الزبرجد" (١/ ٤١٣).

وروايةُ الرفع هي الرواية المشهورةُ في كتب الحديثِ والفقه والتفسير والعقائد وغيرها، والله أعلم.

(١) في (ت) و(ك) هاهنا زيادة أشار الناسخ إلى حذفها، وهي: « عن النبي ﷺ: من صلى الصلوات الخمس ».

(٢) في (ت) و(ك): « عورة ».

(٣) قوله: « عبدالرحمٰن بن أبي حاتم » ليس في (أ) و(ش).

(٤) ما بين المعقوفين سقط من جميع النسخ، ولا بد منه؛ وذلك لأمور:

الأوَّل: أنه يستحيل أن تصح روايةٌ لأبي محمد بن أبي حاتم عن أبي صالح؛ فإنَّ أبا صالح هذا: هو عبدالله بن صالح بن محمد بن مسلم الجهني مولاهم، المصري كاتب الليث بن سعد، ووفاته قبل ولادة ابن أبي حاتم؛ فأبو صالح توفِّي سنة اثنتين وعشرين ومئتين؛ كما في "تهذيب الكمال" (١٥/ ١٠٧)، وابن أبي حاتم ولد سنة أربعين - أو إحدى وأربعين - ومئتين؛ كما في "سير أعلام النبلاء" (١٣/ ٢٦٣).

والثاني: أنَّ ابن أبي حاتم يروي كثيرًا عن أبي صالح بواسطة أبيه، كما تجده في المسائل رقم (٢٤٠، ٩٠٩، ١٢٣٤، ١٧٠٨، ٢٣٤٢، ٢٣٥١، ٢٤٦١، ٢٥١٩، ٢٥٦٨، ٢٦٦١).

والثالث: أنَّ سياق المسألة يوجب أن يكون القائل هو أبا حاتم، ففي قوله قبل ذلك: « ولم أفهَمْ عورته حتى رأيتُهُ الآن » ما يدلُّ على أنَّ هذه الطريق الثانية هي التي كشفت عورة الحديث عنده؛ فلابد أن تكون بسنده هو. وأيضًا : فقولُ أبي حاتم آخر المسألة: « فعلمتُ أنَّ الصحيح هذا... » يرشدك إلى ذلك؛ =

حدَّثنا أبو صالح، عن اللَّيْث[*]، عن هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن محمد بن يحيى بن حَبَّان[١]، عن ابن مُحَيرِيز[٢]، عن عُبَادَة، سمعتُ رسول الله ﷺ يقولُ . . . **فَعَلِمْتُ أن الصَّحيحَ هذا**، وأنَّ محمدَ بن مُطَرِّف لم يَضْبِطْ هذا الحديثَ، وكان محمدُ بنُ مُطَرِّفٍ ثقةً.

٢٤٠- وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه قُتيبة بن سعيد، عن اللَّيْث[*]؛ قال: حدَّثني سعيد بن أبي هلال: أنَّ نَفَرًا أَتَوْا[٣] عائِشَةَ، فقالوا: إنا نريدُ سَفَرًا، فمن يَؤُمُّنا ؟ قالت: أكثَرُكُم قرآنًا، قالوا[٤]: كُلُّنا قارِئ، قالت: فأفقَهُكُم، قالوا: كُلُّنا فَقِيه ، قالت: فأكبَرُكُم سِنًّا، قالوا: كُلُّنا مُسِنٌّ، قالت: فأحسَنُكُم وَجهًا، فلعلَّه أنْ يكونَ[٥] أحسَنَكُم خُلُقًا ؟

= فكأنَّ المعنى: « ولم أفهم عورتَهُ حتى رأيتُهُ بهذه الطريق؛ فعلمتُ أن الصحيح هذا. . . »، فقوله: « فعلمتُ » معطوفٌ على قوله: « رأيتُهُ »، وبهذا يستقيم جواب أبي حاتم، ويوافق آخرُ كلامه أوَّلَهُ.

(*) هو: ابن سعد .

(١) روايته أخرجها مالك في "الموطأ" (١/ ١٢٣)، وعبدالرزاق في "المصنف" (٤٥٧٥)، والحميدي في "مسنده" (٣٩٢)، وأحمد في "مسنده" (٥/ ٣١٥ رقم ٢٢٦٩٣)، وابن ماجه في "سننه" (١٤٠١)، والمروزي في "تعظيم قدر الصلاة" (١٠٣٢ و١٠٣٣)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٣١٦٧ و٣١٦٨ و٣١٦٩)، وابن حبان في "صحيحه" (١٧٣٢ و٢٤١٧) وغيرهم .
ومن طريق مالك رواه أبو داود في "سننه" (١٤٢٠)، والنسائي في "سننه" (٤٦١).

(٢) واسمه : عبدالله .

(٣) في (ف): « أتو ».

(٤) من قوله: « فقالوا إنا نريد. . . » إلى هنا سقط من (ف).

(٥) في (أ) و(ش): « فلعلَّه يكون »، وهو الجادَّة، وفي « التواضع والخمول»: «عسى أنْ يكون»، وهو صوابٌ أيضًا؛ لكثرة دخول « أنْ » على خبر «عسى». وما أثبتناه =

وقال أبي: كذا حدَّثنا قُتيبة، عن اللَّيث! وحدَّثنا أبو الوليد[(١)]؛ قال: حدَّثنا اللَّيْثُ، عن خالد بن يزيد، عن سعيد بن أبي هِلال: أنَّ نَفَرًا أَتَوْا عائِشَةَ .... .

قال أبي: سمعتُ أبا صالحٍ[(٢)] كاتبَ اللَّيْث قال: قال اللَّيْث بن سعد: كان [سعيد][(٣)] قرأ[(٤)] عليَّ هذه الأحاديثَ، فشَكَكْتُ في بعضِها، فأَعَدتُّهَا عن خالد بن يزيد[(٥)].

= صوابٌ؛ لأنَّ « لعلَّ » اختصَّتْ بدخول « أَنْ » على خبرها كثيرًا حملاً لها على «عسى»؛ لاشتراكهما في معنى الرجاء.

وقد كثر وقوعُ ذلك في الحديث؛ ومن ذلك حديث الصحيحين من قوله ﷺ: « إنكم تَخْتَصِمُونَ إليَّ، ولعلَّ بعضكم أن يكون ألحَنَ بِحُجَّتِهِ من بعضٍ، فأَقْضِيَ له على نحوِ ممَّا أسمَعُ منه »، وقوله أيضًا: « لعلَّهُ أن يُخَفَّفَ عنهما مالم يَيْبَسَا »، وقوله ﷺ للحسن بن علي - كما في "صحيح البخاري" -: «إنَّ ابني هذا لسيِّدٌ، ولعلَّ الله أنْ يُصْلِحَ بِهِ بين فئتَيْنِ من المسلمين»، وورد في أشعار العرب كثيرًا.

انظر: "مغني اللبيب" (ص٢٨٥)، و"لسان العرب" (١١/ ٤٧٤)، و"خزانة الأدب" للبغدادي (٥/ ٣٤٥- ٣٤٨ الشاهد رقم ٣٩٦)، و"فتح الباري" (١٣/ ٦٦).

(١) هو: هشام بن عبدالملك الطَّيالسي. وتابعه على روايته: محمد بن حرب كما عند ابن أبي الدنيا في "التواضع والخمول" (١٨٥)، والبرجلاني في "الكرم والجود" (١٧).

(٢) هو: عبدالله بن صالح .

(٣) في جميع النسخ: « سعد »، والمثبت هو الصَّواب، فسعيد هو ابن أبي هلال المذكور سابقًا .

(٤) في (أ) و(ش): « كان قرأ سعد ».

(٥) قال الفسوي في "المعرفة والتاريخ" (١/ ١٢١): « قال ابن بكير: وكان الليث يقول: حدثني رجل رضًا عن سعيد بن أبي هلال، فطال عليه فضجر، فقال شعبة: كله من سعيد بن أبي هلال ؟ فشككت في شيء منها؛ ثلاثة أو أربعة، فجئت إلى خالد بن يزيد فسمعتها كلها منه ».

٢٤١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الحكم بن عُتَيبة[(١)]، عن يحيى بن الجَزَّار[(٢)]، عن صُهَيب أبي الصَّهْبَاء، عن ابن عباس؛ قال[(٣)]: كنتُ راكبًا على حِمَارٍ، فمَرَرْتُ بين يَدَيِ النبيِّ ﷺ وهو يصَلِّي...؟

قال أبي: رواه عمرو[(٤)] بن مُرَّة[(٥)]، عن يحيى بن الجَزَّار، عن ابن عباس؛ ولم يذكر صُهَيبًا .

قلتُ لأبي: أيُّهما أصَحُّ؟

قال: هذا زاد رجلاً، وذاك نقَصَ رجلاً؛ وكِلاهُما صَحِيحَينِ[(٦)].

---

(١) روايته أخرجها أحمد في "المسند" (١/ ٣٤١ رقم٣١٦٧)، وأبوداود في "سننه" (٧١٦ و٧١٧)، والنسائي في "سننه" (٧٥٤)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢/ ٢٤)، والطحاوي في "شرح المعاني" (١/ ٤٥٩).

(٢) انظر ترجمته في "تهذيب التهذيب" (٤/ ٣٤٥).

(٣) في (ت) و(ك): « فدل » بدل: « قال ».

(٤) في (أ) و(ش): « عمر » بدل: « عمرو ».

(٥) روايته أخرجها أحمد (١/ ٢٥٠ رقم ٢٢٥٨)، وأبو يعلى في "مسنده" (٢٤٢٣)، والبغوي في "الجعديات" (٩٠).

(٦) كذا في جميع النسخ، والجادة أن يقال: « وكلاهما صحيحان »، وما وقع في النسخ له ضبطان:

الأول: بإمالة الألف بسبب كسرة النون فكتبتْ ياءً. وانظر الكلام على الإمالة في التعليق على المسألة رقم (٢٥).

والضبط الثاني: « صَحِيحَيْنِ » بياء محضةٍ، ولهذا الضبط توجيهان:

الأول: على حذف فعل ناسخ، والتقدير: « ويكون كلاهما صحيحَيْنِ »؛ حُذِفَ الفعلُ الناسخ وأُبْقِيَ عمله في معموليه.

والوجه الثاني: أنَّ الأصل: « وكِلَيْهِمَا صحيحَيْنِ » بالنصب فيهما عطفًا على مفعولَيْ « قال » على لغة بني سُلَيْم الذين يُجْرون « القول » مجرى « الظنِّ » في نصب =

٢٤٢ - وسألتُ[١] **أبي** عن حديثٍ رواه شُعْبَةُ[٢]، عن يزيد بن خُمَير، عن عبدالله[٣] بن أبي موسى؛ قال: قالت عائِشَة: لا تَدَعْ قِيامَ اللَّيلِ؛ فإنَّ رسولَ الله ﷺ كان لا يَدَعُ قِيامَ اللَّيْلِ، وكان إذا شَغَلَهُ أَمْرٌ أو مَرِضَ، صلَّى قاعِدًا ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ وَهِمَ فيه شُعْبَة؛ إنما هو يزيد بن خُمَير، عن

= مفعولين، وإنما ورد قوله « وكلاهما » بالألف دون الياء على لغة من يلزم المثنَّى الألف مطلقًا رفعًا ونصبًا وجرًّا، وهي لغةُ بني الحارث بن كعب وجماعة من العرب. وانظر في لغة بني سُلَيْم: المسألة رقم (٧٥٩)، وفي لغة بني الحارث بن كعب المسألة رقم (٥٥٤)، وانظر المسألة رقم (٢٥).

تنبيه: على الضبطين يكون قد وقع في الكلام استعمال أكثر من لغة في باب واحدٍ؛ ففي الضبط الأول: أمال: « صحيحين »، ولم يمل « كلاهما » مع وجود سبب الإمالة. وفي الضبط الثاني: ألزم « كلاهما » الألف، ونصب « صحيحين » بالياء. وهذا سائغٌ ووارد في كلام العرب. انظر "الخصائص" لابن جِنِّي (١/ ٣٧٠- ٣٧٤ باب في الفصيح يجتمع في كلامه لغتان فصاعدًا).

(١) نقل هذا النص بتمامه الخطيب في "موضح أوهام الجمع والتفريق" (٢/ ١٨٥).

(٢) روايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (١٦٢٢)، عنه ، به.
ورواه أحمد (٦/ ٢٤٩ رقم ٢٦١١٤) عن الطيالسي، به .
ورواه البخاري في "الأدب المفرد" (٨٠٠)، وأبو داود في "سننه" (١٣٠٧)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١١٣٧) من طريق محمد بن بشار، وابن أبي الدنيا في "التهجد" (٦) من طريق علي بن مسلم، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٣٠٨) من طريق إبراهيم بن مرزوق، ثلاثتهم عن الطيالسي، به .
ووقع في رواية أبي داود والحاكم: « عبدالله بن أبي قيس »، وفي رواية ابن أبي الدنيا: « شعبة: حُدِّثنا عن يزيد ».
ورواه أحمد في "مسنده" (٦/ ١٢٥-١٢٦ رقم ٢٤٩٤٥) من طريق محمد بن جعفر، وابن أبي الدنيا في "التهجد" (٥) من طريق معاذ العنبري، كلاهما عن شعبة، به.

(٣) في (ف): « عبيدالله ».

عبدالله بن أبي قيس، عن عائِشَةَ[١].

٢٤٣ - وسألتُ[٢] **أبي** عن حديثٍ رواه ابنُ أبي فُدَيك[٣]، عن كَثيرِ بنِ زيد، والضَّحَّاكِ بنِ عثمان، عن المُطَّلِب بن عبدالله، عن أبي هريرة: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: **«إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمُ المَسْجِدَ، فَلَا يَجْلِسْ حَتَّى يُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ»**.

ورواه غيرُهما عن المُطَّلِب بن عبدالله، عن سَهْل بن سَعْد، عن النبيِّ ﷺ؟

قال أبي: وحديثُ أبي هريرة عن النبيِّ، مُرسَلٌ[٤].

---

(١) وقال نحو هذا في "الجرح والتعديل" (٥/ ١٤٠ رقم٦٥٣). وقال الإمام أحمد: «عبدالله بن أبي موسى هو خطأ، أخطأ فيه شعبة، هو عبدالله بن أبي قيس». اهـ. من "المسند" (٦/ ١٢٦ رقم ٢٤٩٤٥)، و"العلل" (٢٢٨٤ و٣٦٦٠).
وقال في "المسند"(٦/ ٢٤٩ رقم ٢٦١١٤): « وإنما هو: عبدالله بن أبي قيس، وهو الصَّواب؛ مولًى لبني نصر بن معاوية ». وقال البيهقي في "السنن" (٣/ ١٥): « كذا قال شعبة عن يزيد بن خمير! وقال معاوية بن صالح: عبدالله بن أبي قيس، وهو أصح». وقال الحافظ في "التهذيب" (٢/ ٤٠٧): « عبدالله بن أبي قيس، ويقال: ابن قيس، ويقال: ابن أبي موسى، والأول أصح ».

(٢) ستأتي هذه المسألة برقم (٦١٥).

(٣) هو: محمد بن إسماعيل . وروايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (١٠١٣)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٣٢٥)، والطبراني في "الأوسط" (٨٢٤٦)، ثلاثتهم من طريق ابن أبي فُدَيك، عن كثير، عن المُطَّلِب، عن أبي هريرة، مرفوعًا. قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن المُطَّلِب إلا كثير بن زيد، تفرد به ابن أبي فديك».

(٤) لأن المُطَّلب لم يدرك أبا هريرة، فروايته عنه مرسلة؛ كما أوضح ذلك في "المراسيل" (٧٨٠). وقال أبو حاتم في المسألة رقم (٦١٥): « منهم من يقول: المُطَّلِب بن حَنطَب، عن أبي هريرة، ومنهم من يقول: المُطَّلِب، عن سهل بن =

٢٤٤ - وسألتُ[١] **أبي** عن حديثٍ رواه مروان[٢] الفَزَاري[٣]، عن يزيد بن كَيْسَان، عن أبي حازم[٤]، عن أبي هريرة: أنَّ رسولَ الله ﷺ صلَّى رَكْعَتَيِ الفجر حينَ[٥] طَلَعَتِ الشَّمْسُ؟

قال أبي: غَلِطَ مَرْوَانُ في اختِصَارِهِ؛ إنما كان النبيُّ ﷺ في سَفَر، فقال لبِلال[٦]: «**مَنْ يَكْلَؤُنَا اللَّيْلَةَ**»؟ فقال: أنا، فغلَبَهُ النَّوْمُ حتى طَلَعَتِ الشَّمْسُ، فقام النبيُّ ﷺ وقد طَلَعَتِ الشَّمْسُ، فَأَمَرَ بِلالاً أَنْ يُؤَذِّنَ، وأمر الناسَ أن يصلُّوا ركعَتَيِ الفجر، ثم صلَّى بهِمُ الفَجْرَ[٧].

فقد صلَّى السُّنَّةَ والفَرِيضَةَ بعد طُلوع الشَّمْس.

= سعد، ومنهم من يقول: عمَّن سمع النبيَّ ﷺ؛ وهو أصحُّ».
قال الدارقطني في "العلل" (١٠/ ٧٥ رقم١٨٨٠): «يرويه الضحاك بن عثمان وكثير ابن زيد عنه، واختُلِف عن كثير، فرواه ابن أبي فديك والفضل بن موسى عنه، عن المُطَّلب، عن أبي هريرة، وخالفه يونس بن يحيى بن نباتة، فرواه عن كثير بن زيد، عن المُطَّلب، عن أبي هريرة وسهل بن سعد، عن النبي ﷺ، والمحفوظ حديث أبي هريرة».

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (٤٠٥). (٢) هو: ابن معاوية.

(٣) روايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (١١٥٥)، وأبو يعلى في "مسنده" (٦١٨٥)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٤١٤٢)، وابن حبان في "صحيحه" (٢٦٥٢)، وابن حزم في "المحلى" (٣/ ١١٢). (٤) هو: سلمان الأشْجَعي.

(٥) في (ش): «حتى». (٦) في (ت): «البلال».

(٧) الحديث أخرجه مسلم في "صحيحه" (٦٨٠) من طريق يحيى بن سعيد، حدثنا يزيد ابن كيسان، حدثنا أبوحازم، عن أبي هريرة؛ قال: عَرَّسْنَا مع نبيِّ الله ﷺ، فلم نستيقظْ حتى طلعتِ الشمس، فقال النبي ﷺ: «ليأخذْ كلُّ رجل برأسِ راحلتِهِ؛ فإنَّ هذا منزلٌ حَضَرَنَا فيه الشيطانُ». قال: ففعلنا، ثم دعا بالماء فتوضَّأ، ثم سجد سجدتين، ثم أُقِيمَتِ الصلاةُ فصلَّى الغداةَ.

٢٤٥ - وسمعتُ[١] **أبي يقول:** كتبتُ عن قتيبة[٢] حديثًا عن اللَّيْثِ ابن سعد - لم أُصِبْهُ بمصر عن اللَّيْث - عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي[٣] الطُّفَيل، عن معاذ، عن النبيِّ ﷺ: أنه كانَ في سَفَرٍ، فجمَعَ بينَ الصَّلاتَين .

قال أبي: لا أعرِفُه من حديث يزيد، والذي عندي: أنه دخلَ له حديثٌ في حديث ؛ حدَّثنا أبو صالح[٤]؛ قال: حدَّثنا اللَّيْث، عن هشام بن سعد، عن أبي الزُّبَير، عن أبي الطُّفَيل، عن معاذ بن جبل، عن النبيِّ ﷺ . . . بهذا الحديثِ[٥].

---

(١) نقل هذا النص ابن الملقن في "البدر المنير" (٣/ ٣١٩/ مخطوط)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (٢/ ١٠٢).

(٢) هو: ابن سعيد .

(٣) قوله: « أبي » سقط من (ف).

(٤) هو: عبدالله بن صالح كاتب الليث .

(٥) هذا الحديث في الأصل يرويه أبو الزبير محمد بن مسلم بن تَدْرُس المكِّي، عن أبي الطفيل عامر بن واثلة، عن معاذ بن جبل ﵁ : أنهم خرجوا مع رسول الله ﷺ عام تبوك ، فكان رسول الله ﷺ يجمعُ بين الظُّهر والعصر، والمغرب والعشاء . . . ، الحديث . أخرجه مالك في "الموطأ" (١/ ١٤٣ رقم٣٢٨) عن أبي الزبير.
ومن طريق مالك أخرجه أحمد في "المسند" (٥/ ٢٣٧-٢٣٨ رقم٢٢٠٧٠)، ومسلم في "صحيحه" بعد الحديث رقم (٢٢٨١).
وتابع مالكًا على روايته هكذا عن أبي الزبير: سفيان الثوري، وزهير بن معاوية، وقُرَّة بن خالد، وعمرو بن الحارث، وأشعث بن سوَّار، وزيد بن أبي أنيسة:
أما رواية سفيان الثوري: فأخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٤٣٩٨)، وأحمد في "المسند" (٥/ ٢٣٠ و٢٣٦ رقم٢٢٠١٢ و٢٢٠٦٢)، وابن ماجه في "سننه" (١٠٧٠).
وأما رواية قُرَّة وزهير: فأخرجها مسلم في "صحيحه" (٧٠٦).
وأما رواية عمرو بن الحارث، وأشعث بن سوَّار ، وزيد بن أبي أنيسة: فأخرجها الطبراني في "المعجم الكبير" (٢٠/ ٥٨-٥٩ رقم١٠٤ و١٠٦ و١٠٧). =

. . . .

= ورواه أيضًا عن أبي الزبير: هشام بن سعد، وعنه حماد بن خالد، والليث بن سعد - واختُلِفَ على الليث -:
أما رواية حماد بن خالد: فأخرجها الإمام أحمد في "المسند"(٥/ ٢٣٣ رقم ٢٢٠٣٦) من طريقه؛ حدثنا هشام بن سعد، عن أبي الزبير، عن أبي الطفيل، عن معاذ بن جبل، قال: كان النبي ﷺ في غزوة تبوك لا يروح حتى يُبرد ، يجمع بين الظُّهر والعصر، والمغرب والعشاء .
وهذه الرواية موافقة لرواية الآخرين، وما فيها من زيادة الإبراد ليس له أثر .
وأما الليث بن سعد: فروى الحديث عنه أبو صالح عبدالله بن صالح كاتب الليث، عن هشام بن سعد كرواية حماد بن خالد والجماعة، إلا أنه قال: ثم ينزل إذا أمسى فيجمع بين المغرب والعِشاء . أخرج رواية عبدالله بن صالح هذه: الطبراني في الموضع السابق برقم (١٠٣)، وهي التي أخرجها أبو حاتم الرازي هنا، إلا أنه لم يَسُق متنها .
وخالف هؤلاء كلهم يزيد بن خالد بن يزيد بن عبدالله بن مَوْهَب، فأخرج أبو داود في "سننه" (١٢٠٨) هذا الحديث من طريقه؛ حدثنا المفضل بن فضالة والليث بن سعد، عن هشام بن سعد، عن أبي الزبير، عن أبي الطفيل، عن معاذ بن جبل: أن رسول الله ﷺ كان في غزوة تبوك، إذا زاغت الشمس قبل أن يرتحل جمع بين الظهر والعصر، وإن يرتحلْ قبل أن تزيغ الشمس أَخَّر الظهر حتى ينزل للعصر، وفي المغرب مثل ذلك: إن غابت الشمس قبل أن يرتحل جمع بين المغرب والعشاء، وإن يرتحلْ قبل أن تغيب الشمس أخَّر المغرب حتى ينزل للعشاء، ثم جمع بينهما .
كذا جاء في "سنن أبي داود": « حدثنا المفضل بن فضالة والليث »! وقد أخرجه البيهقي في "سننه" (٣/ ١٦٢) من طريق أبي داود؛ ثنا يزيد بن خالد بن عبدالله بن مَوْهَب الرملي ؛ ثنا المفضل بن فضالة ، عن الليث . . . فذكره .
وأخرجه الدارقطني في "سننه" (١/ ٣٩٢ رقم١٣) من طريق أبي داود، فقال: « ثنا المفضل بن فضالة ، وعن الليث »، وعلق العظيم آبادي على هذا الموضع من "سنن الدارقطني" بقوله: « قوله: وعن الليث بن سعد: هكذا في بعض النسخ بإثبات الواو، وفي بعض النسخ بإسقاطها ، وهو الصحيح ».
وقال الدارقطني عقب إخراجه لهذه الرواية: « حدثنا محمد بن إسماعيل الفارسي، =

. . . .

= ثنا جعفر بن محمد القلانسي، ثنا يزيد بن موهب، ثنا الليث، عن هشام بن سعد، بهذا نحوه، ولم يذكر فيه المفضل بن فضالة ». ومما سبق - مع ما يأتي نقله عن الدارقطني في "العلل" - يرجح أن الصواب: رواية يزيد بن خالد، عن المفضل، عن الليث؛ بهذا المتن الذي خالف فيه جميع الرواة بذكر جمع التقديم، ولعل هذا الطريق هو الذي أوقع قتيبة بن سعيد في الوهم؛ فروى هذا الحديث بهذا اللفظ عن الليث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الطفيل، عن معاذ، مع أن الليث يرويه عن هشام بن سعد، عن أبي الزبير كما تقدم . وقد كثر انتقاد الأئمة لرواية قتيبة هذه مع جودة إسنادها؛ فأعلَّها أبو حاتم كما هنا ، وذكرَ الحاكمُ في "معرفة علوم الحديث" (ص١١٩-١٢١) هذا الحديثَ مثالاً للشاذ، فقال بعد أن أخرجه:« هذا حديث رواته أئمة ثقات، وهو شاذ الإسناد والمتن، لا نعرف له علَّة نعلِّله بها، ولو كان الحديث عند الليث عن أبي الزبير، عن أبي الطفيل؛ لعلَّلنا به الحديث، ولو كان عند يزيد بن أبي حبيب عن أبي الزبير؛ لعلَّلنا به، فلما لم نجد له العِلَّتين؛ خرج عن أن يكون معلولاً، ثم نظرنا فلم نجد ليزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل رواية، ولا وجدنا هذا المتن بهذه السياقة عند أحد من أصحاب أبي الطفيل، ولا عند أحد ممن رواه عن معاذ بن جبل، عن أبي الطفيل، فقلنا: الحديث شاذ. . »، ثم ذكر بعضَ الأئمة الذين رووه عن قتيبة؛ كأحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين، وغيرهم، ثم قال:« فأئمة الحديث إنما سمعوه من قتيبة تعجُّبًا من إسناده ومتنه، ثم لم يبلغنا عن واحد منهم أنه ذكر للحديث علَّة، وقد قرأ علينا أبو علي الحافظ هذا الباب وحدثنا به عن أبي عبدالرحمٰن النسائي وهو إمام عصره، عن قتيبة بن سعيد، ولم يذكر أبو عبدالرحمٰن ولا أبو علي للحديث علَّة، فنظرنا فإذا الحديث موضوع، وقتيبة بن سعيد ثقة مأمون »، ثم أسند الحاكم عن البخاري أنه قال:« قلت لقتيبة بن سعيد: مع من كتبت عن الليث بن سعد حديث يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الطفيل؟ فقال: كتبته مع خالد المدايني ». قال البخاري:« وكان خالد المدايني يُدخل الأحاديث على الشيوخ ».

وذكر البيهقي في "السنن" (٣/ ١٦٣) كلام البخاري هذا، ثم قال:« وإنما أنكروا من هذا رواية يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الطفيل، فأما رواية أبي الزبير عن أبي الطفيل؛ فهي محفوظة صحيحة ». =

٢٤٦ - وسمعتُ أبي يقول: حديثُ ابن مسعود في التَّطْبيق(١)

= وقال الترمذي في "جامعه" (٥٥٤): « وحديث معاذ حديث حسن غريب، تفرد به قتيبة، لا نعرف أحدًا رواه عن الليث غيره، وحديث الليث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الطفيل، عن معاذ حديث غريب ، والمعروف عند أهل العلم حديث معاذ من حديث أبي الزبير، عن أبي الطفيل، عن معاذ: أن النبي ﷺ جمع في غزوة تَبوك بين الظُّهر والعصر، وبين المغرب والعِشاء ».

وأخرج أبو داود في "سننه"(١٢٢٠) حديث قتيبة بن سعيد هذا، ثم قال: «ولم يرو هذا الحديث إلا قتيبة وحدَه ». وقال المنذري في "مختصر السنن" (٢/ ٥٣):«وقد حُكي عن أبي داود أنه أنكره »، وقال أيضًا :« وقد حُكي عن أبي داود أنه قال: ليس في تقديم الوقت حديث قائم ». وقال المنذري أيضًا (٢/ ٥٧):« وقال أبو سعيد بن يونس الحافظ: لم يحدِّث به إلا قتيبة، ويقال: إنه غلط، وأن موضع يزيد ابن أبي حبيب : أبو الزبير ».

وسئل الدارقطني في "العلل" (٩٦٥) عن هذا الحديث ، فذكر الاختلاف فيه، وذكر رواية قتيبة هذه، ثم قال:« كذلك حدث به جماعة من الرفعاء عن قتيبة، ورواه المفضل بن فضالة عن الليث، عن هشام بن سعد، عن أبي الزبير، عن أبي الطفيل، عن معاذ، بهذه القصة بعينها، وهو أشبه بالصَّواب، والله أعلم. وعند هشام بن سعد عن أبي الزبير، عن أبي الطفيل، عن معاذ، الحديث الآخر في الجمع بين الصلاتين في السفر ».اهـ.

وقال ابن حجر في "فتح الباري" (٢/ ٥٨٣):« وقد أعلَّه جماعة من أئمة الحديث بتفرد قتيبة عن الليث . . . ، وله طريق أخرى عن معاذ بن جبل أخرجها أبو داود من رواية هشام بن سعد، عن أبي الزبير، عن أبي الطفيل، وهشام مختلف فيه، وقد خالفه الحفاظ من أصحاب أبي الزبير؛ كمالك، والثوري، وقرَّة بن خالد، وغيرهم، فلم يذكروا في روايتهم جمع التقديم ».اهـ.

(١) أخرجه مسلم في "صحيحه" (٥٣٤) من طريق الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة والأسود، عن ابن مسعود، ومن طريق منصور بن المعتمر، عن إبراهيم، عن علقمة والأسود: أنهما دخلا على عبدالله - يعني ابن مسعود -، فقال: أصلَّى مَنْ خلفكم؟ قالا : نعم، فقام بينهما، وجعل أحدَهما عن يمينه، والآخر عن شماله، ثم ركعنا، فوضعنا أيدينا على ركبنا، فضرب أيدينا، ثم طبَّق بين يديه، ثم جعلهما =

منسوخٌ؛ لأنَّ في حديث ابن إدريس[١] عن عاصِم بن كُلَيب، عن عبدالرحمٰن بن الأسود، عن عَلْقَمَة[٢]، عن عبدالله: أنَّ النبيَّ ﷺ طَبَّقَ، ثم أُخْبِرَ سعد[٣]، فقال: صدَقَ أخي، قد كُنَّا نَفْعَلُ، ثم أُمِرْنَا بهذا؛ يعني: بِوَضْعِ اليدَيْنِ على الرُّكْبَتَين .

٢٤٧ - وسألتُ أبي عن الحديث الذي رواه[٤] ابن أبي عَرُوبَة[٥]، عن قتادة، عن أبي نَضْرَة[٦]، عن أبي سعيد، عن النبيِّ ﷺ: **«إِذَا كُنْتُمْ ثَلَاثَةً، فَأَحَقُّكُمْ بِالإِمَامَةِ أَقْرَؤُكُمْ»** .

ورواه حمَّاد بن زيد[٧]، عن أيُّوب[٨]، عن أبي قِلابة[٩]، عن مالك بن الحُوَيرث: أتيتُ النبيَّ ﷺ في نَفَرٍ، فقال: **«إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ، فَلْيُؤَذِّنْ أَحَدُكُمْ، وَلْيَؤُمَّكُمْ أَكْبَرُكُمْ»** .

= بين فخذيه، فلما صلى قال: هكذا فعل رسول الله ﷺ .

(١) هو: عبدالله . وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (١/ ٤١٨-٤١٩ رقم ٣٩٧٤)، وأبو داود في "سننه" (٧٤٧)، والنسائي في "سننه" (١٠٣١)، وابن الجارود في "المنتقى" (١٩٦)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٥٩٥)، والدارقطني في "السنن" (١/ ٣٣٩)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٢٢٤).
قال الدارقطني: « هذا إسناد ثابت صحيح ».

(٢) هو: ابن قيس النَّخَعي .

(٣) يعني: ابن أبي وقَّاص .

(٤) في (ك): « عن حديث رواه ».

(٥) هو: سعيد. وروايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (٦٧٢).

(٦) هو: المنذر بن مالك .

(٧) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٦٨٥ و٨١٩)، ومسلم في "صحيحه" (٦٧٤).

(٨) هو: ابن أبي تميمة السَّختياني .

(٩) هو: عبدالله بن زيد الجَرْمي .

قلتُ لأبي: قد اختلفَ الحديثان؟

فقال: حديثُ أَوْس بن ضَمْعَج قد فَسَّر الحديثَيْنِ[١].

٢٤٨ - وسألتُ[٢] أبي عن حديثِ أوسِ بنِ ضَمْعَجٍ[٣]، عن أبي[*] مسعود، عن النبيِّ ﷺ؟

فقال: قد اختلفوا في متنه:

رواه فِطْرٌ[٤]، والأعمش[٥]، عن إسماعيل بن رجاء، عن أوس ابن ضَمْعَج، عن أبي[*] مسعود، عن النبيِّ ﷺ قال: «**يَؤُمُّ القَوْمَ**

---

(١) في (ك): «الحديثان».
وحديث أوس بن ضَمْعَج هو المذكور في المسألة التالية، وقد أخرجه مسلم في "صحيحه" برقم (٦٧٣)، ولفظه: قال أوس بن ضَمْعَج: سمعت أبا مسعود - يعني الأنصاري - يقول: قال لنا رسول الله ﷺ: « يؤمُّ القومَ أقرؤُهم لكتاب الله، وأقدمُهم قراءة، فإن كانت قراءتُهم سواء، فليؤمَّهُم أقدمُهم هِجرةً، فإن كانوا في الهجرة سواء، فليؤمَّهم أكبرُهم سِنًّا . . . » الحديث .
فعُلِم أن مراد أبي حاتم: العمل بكلا الحديثين - حديث أبي سعيد ، وحديث مالك بن الحويرث - فالأحق بالإمامة: أقرؤهم لكتاب الله، ثم أكبرهم سنًّا .

(٢) نقل هذا النص بتصرف ابن رجب في "فتح الباري" (٤/ ١٣٤)، وابن حجر في "فتح الباري" (٢/ ١٧٠).

(٣) أي: الذي تقدمت الإشارة إليه في المسألة السابقة .

(*) في (ت) و(ك): « بن » بدل: « أبي ».

(٤) هو: ابن خليفة. وروايته أخرجها ابن خزيمة في "صحيحه" (٣/ ٤ رقم١٥٠٧)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٣٩٥٩)، والطبراني في "الكبير" (١٧/ ٢٢٤ رقم ٦١٩).

(٥) روايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (٦٧٣).

أَقْرَؤُهُمْ لِكِتَابِ اللهِ، فَإِنْ كَانُوا فِي القِرَاءَةِ سَوَاءً، فَأَعْلَمُهُمْ بِالسُّنَّةِ...».

ورواه شُعْبَة[1]، والمسعودي[2]، عن إسماعيل بن رَجَاء، لم يقولوا: «أَعلَمُهُم بالسُّنَّة».

قال أبي: كان شُعْبَة يقول: إسماعيلُ بن رجاء كأنه شَيطانٌ؛ من حُسْنِ حديثِهِ[3]! وكان يَهابُ هذا الحديثَ؛ يقول: حُكْمٌ من الأحكامِ عن رسولِ الله ﷺ، لم يُشارِكْهُ أحدٌ[4].

قال أبي[5]: شُعْبَةُ أحفَظُ من كُلِّهم .

---

(١) روايته أخرجها مسلم (٦٧٣).

(٢) هو: عبدالرحمٰن بن عبدالله بن عتبة بن عبدالله بن مسعود. وروايته أخرجها الطحاوي في "شرح المشكل" (٣٩٥٧)، والبغوي في "الجعديات" (٨٦٣)، والطبراني في "الكبير" (١٧/ ٢٢٣ رقم ٦١٤)، والبيهقي في "سننه" (٣/ ١٢٥).

(٣) كذا نقل أبو حاتم مقالة شعبة أنه قالها في إسماعيل بن رجاء. وروى ابن أبي حاتم في "مقدمة الجرح والتعديل" (ص ١٣٣) عن محمد بن يحيى، نا محمود ابن غيلان، نا شبابة، قال: ذُكر حديث إسماعيل بن رجاء، عن أوس بن ضَمْعَج، عند شعبة فقال: ما أراه إلا كذا ، لجودة حديثه .اهـ.
وروى البغوي في "الجعديات" (٨٦٢) عن محمود بن غيلان، نا شبابة، نا شعبة وذُكر عنده أوس بن ضمعج؛ قال: والله ما أراه كان إلا شيطانًا؛ يعني لجودة حديثه .اهـ. فجعل مقالة شعبة في أوس لا إسماعيل.
ومن طريق البغوي رواه الخطيب في "الجامع" (١٣٣٣). وكذا ذكرها المزي في "تهذيب الكمال" (٣/ ٣٩٠) في ترجمة أوس.

(٤) وكان شعبة يقول في هذا الحديث إذا حدَّث به عن إسماعيل بن رجاء: هو ثلث رأس مالي . انظر "الكامل" (٢/ ٣٢٦).

(٥) في (ك) :« ابن أبي ».

قال أبو محمد: أليسَ[١] قد رواه السُّدِّي[٢] عن أوس بن ضَمْعَج؟

قال: إنما رواه الحَسَنُ بنُ يزيدِ الأَصَمُّ، عن السُّدِّي، وهو شيخ، أين كان الثوريُّ وشُعْبَةُ عن هذا الحديث؟! وأخافُ ألَّا يكونَ محفوظًا[٣].

٢٤٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ حدَّثنا به أحمدُ بن عثمان الأَوْدي[٤]؛ قال: ثنا بكرُ بن عبدالرحمٰن؛ قال: ثنا عيسى بن

---

(١) في (ت) و(ك): « ليس » بلا همزة.

(٢) هو: إسماعيل بن عبدالرحمٰن. وروايته أخرجها البغوي في "الجعديات" (٨٦٤)، وابن عدي في "الكامل" (٢/ ٣٢٦).

(٣) روى ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٣/ ٤٣ رقم١٨٣) عن عبدالله بن الإمام أحمد أنه قال: « سألت أبي عن الحسن بن يزيد الأصم الذي يحدِّث عن السدّي؟ فقال: ثقة ليس به بأس، إلا أنه حدَّث عن السدّي، عن أوس بن ضمعج ».
وهذا النص رواه عبدالله بن أحمد في "العلل" (٧٦٤). وقال ابن عدي في "الكامل" (٢/ ٣٢٦): « ولم يرو هذا الحديث عن السدي غير الحسن بن يزيد هذا، ومدار هذا الحديث على إسماعيل بن رجاء، عن أوس بن ضَمْعَج ».

(٤) في (ك): « الأزدي ».
وهكذا وقعت روايته في جميع النسخ: « عيسى بن المختار، عن إسماعيل بن أمية » ولم نقف عليه من هذا الوجه، والحديث رواه الطبراني في "الكبير" (١٩/ ٦٢-٦٣ رقم١١٦) من طريق أحمد بن عثمان الأَوْدي وأبي كُريب محمد بن العلاء، كلاهما عن بكر بن عبدالرحمٰن، عن عيسى بن المختار، عن ابن أبي ليلى، عن إسماعيل بن أمية، به مثله. كذا بزيادة «ابن أبي ليلى» بين عيسى وإسماعيل.
وذكر ابن سعد في ترجمة بكر بن عبدالرحمٰن من "الطبقات" (٦/ ٤٠٦) أنه سمع من عيسى بن المختار بن عبدالله بن أبي ليلى "مصنف محمد بن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى"، وكان يحدِّث به عنه، وهذا يؤكد وجوده في الإسناد، والله أعلم. =

المُخْتار، عن إسماعيل بن أُميَّة، عن محمد بن مسلم - يعني: الزُّهْري - عن ابن كعب بن مالك[١]، عن أبيه؛ قال: كان النبيُّ ﷺ يصلِّي المَغْرِبَ، ثم يَرْجِعُ النَّاسُ إلى أهليهِمْ وَهُمْ يُبْصِرونَ مَوَاقِعَ النَّبْلِ حين يُرْمَىٰ بها؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما يُرْوَىٰ عن الزُّهْري[٢]، عن ابن كعب: أنَّ النبيَّ ﷺ ... مُرسَلٌ[٣].

٢٥٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ حدَّثنا به[٤] محمد بن إسماعيل الأَحْمَسي[٥]؛ قال: حدَّثنا أحمدُ بن يونس[٦]؛ قال حدَّثنا

= وسيأتي في المسألة رقم (٢٥١) و(٢٨٧) رواية بكر بن عبدالرحمٰن، عن عيسى بن المختار، عن ابن أبي ليلى، غير هذا الحديث.

ورواه ابن أبي شيبة في "مسنده" (٥٠٤) عن بكر بن عبدالرحمٰن، به، مثل رواية الطبراني. ورواه الطبراني في "الكبير" (١٩/ ٦٢ رقم١١٥)، و"الأوسط" (٥٢٨٤) من طريق إسحاق بن راشد، والطبراني في "الكبير" (١٩/ ٦٢ رقم١١٤) من طريق يحيى بن سعيد، كلاهما عن الزهري، به.

(١) هو: إما عبدالرحمٰن، وإما عبدالله؛ كما في الموضع الآتي من "التاريخ الكبير".

(٢) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٢٠٩٠) من طريق معمر وابن جريج، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٥/ ٣١١) تعليقًا من طريق الليث، ثلاثتهم عن الزهري، عن عبدالرحمٰن بن كعب، به. وهناك اختلافات أخر على الزهري، انظرها في "التاريخ الكبير" للبخاري (٥/ ٣١١-٣١٢).

(٣) في (ت) و(ك): « مرسلٌ، به »، وقوله: « مرسل » كذا جاء في النسخ، وحقُّه أن يكون: « مرسلاً » بألف تنوين النصب على لغة جمهور العرب، لكنَّ ما وقع هنا يخرَّج على لغة ربيعة؛ يحذفون ألف تنوين المنصوب، وقفًا ووصلاً، نطقًا وخطًّا. انظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(٤) قول: «به» ليس في (ت) و(ف) و(ك).

(٥) في (ك): « الأعمسي ».

(٦) روايته أخرجها الخطيب في "الموضح" (٢/ ١٩-٢٠).

مِنْدَل[١]، عن جعفر بن محمد، عن أبيه[٢]، عن ابن عمر؛ قال: صلَّى النبيُّ ﷺ صلاةَ الغداة بالناس في سَفَر، فقرأ: ﴿ قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾ و: ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾، ثم قال: « قَرَأْتُ لَكُمْ ثُلُثَ القُرْآنِ وَرُبُعَهُ »؟

قال أبي: ليس هذا جعفرَ بنَ محمَّدِ بنِ عليٍّ بن حسين، هذا جعفرُ بن أبي[٣] جعفر[٤]، شيخٌ ضعيفُ الحديث[٥].

٢٥١ - وسألتُ[٦] أبي عن حديثٍ رواه المُطَّلِب بن زياد[٧]، عن

= ورواه عبد بن حميد في "مسنده" (٨٥٤/ المنتخب)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٧/ ٢٥٩) من طريق مالك بن إسماعيل، وابن الضريس في "فضائل القرآن" (٢٥٣) من طريق يحيى بن عبدالحميد، كلاهما عن مندل، به .

ورواه ابن عدي في "الكامل"(٢/ ١٤٤) من طريق غسان بن الربيع، عن جعفر، به.

(١) في (أ) و(ف) و(ش): « مبذل »، والمثبت من (ت) و(ك)، وهو الصواب . وانظر "تهذيب الكمال" (٢٨/ ٤٩٣). ومِنْدَل - بتثليث الميم - لقبه، واسمه: عمرو بن علي العَنَزي.

(٢) سيأتي تعريف أبي حاتم به .

(٣) قوله: « أبي» سقط من (ت) و(ك).

(٤) اسم أبي جعفر: ميسرة الأشجعي .

(٥) قال ابن عدي في "الكامل" (٢/ ١٤٤) بعد أن ذكر له هذا الحديث: « وله عن أبيه عن ابن عمر أحاديث، وعن أبيه، عن أبي هريرة أحاديث، وجملته ليس بالكثيرة، وهو منكر الحديث كما قاله البخاري ».

(٦) نقل هذا النص ابن الملقن في "البدر المنير" (٣/ ٣٨/ مخطوط)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (١/ ٤٢٩).

(٧) روايته أخرجها مطيَّن في "حديثه" - كما في "مسند علي" لأوزبك (٣/ ٩٩٣)-، والطبراني في "الأوسط" (٥٥٥٩) من طريق ضرار بن صرد، عن المطلب بن زياد، به. =

ابن أبي ليلى[١]، عن عَدِيِّ بن ثابت، عن زِرٍّ[٢]، عن علي؛ قال: كان[٣] النبيُّ ﷺ إذا قرأ: ﴿ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾[٤]، قَالَ: « آمين »؟

قال: هذا خطأٌ.

قلتُ: فحدَّثنا أحمدُ بن عُثْمان بن حَكِيمٍ الأَوْدي، عن بكر بن عبدالرحمٰن، عن عيسى بن المُخْتار، عن ابن أبي ليلى[٥]، عن سَلَمة ابن كُهَيل، عن حُجَيَّة بن عَدِيٍّ، عن علي: أنه سمع النبيَّ ﷺ يقول: «آمِين» حين يَفْرُغُ من قراءةِ فاتحةِ الكتاب.

قال: وهذا أيضًا عندي خطأٌ؛ إنما هو: سَلَمة[٦]، عن حُجْر أبي العَنْبَس، عن وائل بن حُجْر، عن النبيِّ ﷺ.

= قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن عدي بن ثابت إلا ابن أبي ليلى، ولا عن ابن أبي ليلى إلا المطلب بن زياد، تفرد به: ضرار بن صرد ».

(١) هو: محمد بن عبدالرحمٰن.

(٢) هو: ابن حُبَيش.

(٣) قوله: « كان » سقط من (ت) و(ك).

(٤) آخر سورة فاتحة الكتاب.

(٥) روايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (٨٥٤) من طريق حميد بن عبدالرحمٰن، حدثنا ابن أبي ليلى، به.

(٦) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٧٩٦٠)، وأحمد في "مسنده" (٤/ ٣١٦ رقم١٨٨٤٢)، ومسلم في "التمييز" (٣٧)، وأبو داود في "سننه" (٩٣٢)، والترمذي في "جامعه" (٢٤٨)، والدولابي في "الكنى والأسماء" (١/ ١٩٦)، والطبراني في "الكبير" (٢٢/ ٤٤ رقم ١٠٠)، والدارقطني في "سننه" (١/ ٣٣٣ و٣٣٤)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٥٧).
قال الترمذي: « حديث حسن ». وقال الدارقطني: « صحيح ».

[قال: فقلتُ][(١)]: فحديثُ المُطَّلِب ما حالُه؟

قال: لم يَرْوِهِ غيرُهُ، لا أدري ما هو ! وهذا من ابن أبي ليلى؛ كان ابنُ أبي ليلى سَيِّئَ الحِفْظ[(٢)].

٢٥٢ - وسمعتُ[(٣)] أبي ورأى في كِتابي: عن هارون بن إسحاق، عن محمد بن بِشْر، عن عبدالرحمٰن بن أبي الزِّناد، عن أبيه[(٤)]، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ أربعَ أحاديثَ[(٥)]:

---

(١) في (أ) و(ش): « وقال أبي » بدل: « قال: فقلت »، وكتب بهامش (أ) ما نصه: « هكذا في الأصل ». وفي (ف): « وقال أبي: قال »، وفي (ت) و(ك): « قال أبو زرعة: قال أبي »، والمثبت من "البدر المنير" ،و"التلخيص الحبير".

(٢) ذكر الدارقطني في "العلل" (٣/ ١٨٥) الاختلاف في هذا الحديث، وقال: «والاضطراب في هذا من ابن أبي ليلى؛ لأنه كان سيِّئ الحفظ، والمشهور عنه حديث حُجَيَّة بن عدي ».

(٣) سيأتي كلام أبي حاتم على الحديث الأول في المسألة رقم(٦٦٢)، وعلى الحديث الثالث في المسألة رقم (٩١٢)، وعلى الحديث الرابع في المسألة رقم (١٤٨٦).

(٤) هو: أبو الزِّناد عبدالله بن ذكوان.

(٥) كذا في جميع النسخ، والجادَّة أن يقال: أربعة أحاديث، لكنَّ ما وقع في النسخ صحيحٌ في العربية على مذهب البغداديين والكسائي خلافًا للبصريين؛ فإنَّ قاعدة الأعداد من ثلاثة إلى عشرة: أنْ يُخَالِفَ العددُ المعدودَ في التذكير والتأنيث، لكنِ اختلفُوا في المعتبر في تذكير المعدود وتأنيثه: هل ينظر إلى المفرد أو إلى الجمع، على مذهبَيْن:
الأوَّل: مذهب جمهور النحويين، وهو أنَّ العبرة بالمفرد لا بالجمع، فيقال: ثلاثة سِجِلَّات، وثلاثةُ دُنَيْنِيرَات؛ فقد حكى سيبويه والفراء أنَّ الاستعمال في كلام العرب جارٍ على مراعاة حال المفرد دون مراعاة حال الجمع .
والثاني: مذهب البغداديين؛ أجازوا مراعاة حال المفرد، أو حال الجمع، تذكيرًا وتأنيثًا، فلك أن تقول: ثلاثةُ حمامات، وأن تقول: ثلاثُ حمامات؛ الأوَّل =

أحدُها[١]: في ليلة القَدر: « تَحَرَّوْها[٢] في السَّبْع الأواخر »[٣].

وأنَّ الناسَ كانوا في صَلاة الصُّبْحِ ووجوهُهُم إلى الشَّام، فأتاهُم آتٍ: أنَّ رسولَ الله ﷺ[٤] نُزِّلَ عليه قرآنًا[٥]، وأُمِرَ أن يَسْتقبِلَ الكعبةَ؛

= باعتبار حال المفرد، والثاني باعتبار حال الجمع، وقد حكى الكسائي: « مررتُ بثلاثِ حمامات، ورأيتُ ثلاثَ سِجِلَّات » بغير هاء وإنْ كان المفرد مذكرًا، وقاسَ عليه ما كان مِثْلَهُ. وعلى هذا المذهب يصح قوله هنا: « أربع أحاديث » بمراعاة حال الجمع؛ فإنَّه يعامل معاملة المؤنَّث، يقال: هذه أحاديث. والله أعلم.
انظر: "ارتشاف الضرب" لأبي حيَّان (٢/ ٧٥٠- ٧٥١)، و"أوضح المسالك" (٤/ ٢٢٥)، و"شرح الأشموني"(٤/ ١٢٦)، و"همع الهوامع"(٣/ ٢٥٤). [باب العدد].

(١) في (ت) و(ك): « أحدهما ».

(٢) في (ك): « تحدوها ».

(٣) أخرجه مسلم (١١٦٥) من طريق مالك، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر.
وأخرجه البخاري (٢٠١٥ و٦٩٩١) من طريق نافع وسالم، ومسلم (١١٦٥) من طريق نافع، كلاهما عن ابن عمر.

(٤) في (ت) و(ك): « أن النبي ﷺ ».

(٥) لك في ضبط هذه العبارة وجهان:
الوجه الأوَّل: « أنَّ رسول الله ﷺ نَزَّلَ عليه قرآنًا، وأَمَرَ أنْ يَسْتَقْبِلَ الكعبةَ» بإضمار فاعل « نَزَّلَ »، وهو عائدٌ على الله تعالى، و« أَمَرَ »: فعلٌ مبنيٌّ للفاعل كـ«نَزَّلَ»، ومفعوله محذوفٌ تقديرُهُ: وأَمَرَهُ أنْ يَسْتقبِلَ الكعبةَ؛ ويشهد لهذا الوجه رواية البخاري (٤٤٨٨)، ففيها: « إذ جَاءَ جاءٍ، فقال: أَنْزَلَ اللهُ على النبيِّ ﷺ قرآنًا: أنْ يَسْتقبِلَ الكعبةَ ».
والوجه الثاني: « أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ نُزِّلَ عليه قرآنًا، وأُمِرَ أنْ يَستقبِلَ الكعبةَ » - كما أثبتناه في كلام المصنِّف - فـ« نُزِّلَ »: مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، ويتخرَّج ما بعده على إنابة الجار والمجرور - وهو « عليه » - مُنَابَ الفاعل، و« قرآنًا »: مفعولٌ به لـ«نُزِّلَ» منصوبٌ؛ وهذا جائزٌ على مذهب الكوفيين وابن مالك وأبي عُبَيْد، حيث يجيزون إقامة غير المفعول به نائبًا للفاعل - مع وجود المفعول به - مطلقًا؛ =

. . . .

= سواءٌ تقدَّم المفعول أو تأخَّر؛ فيقولون: ضُرِبَ زيدًا ضربٌ شديدٌ، وضُرِبَ ضربٌ شديدٌ زيدًا. وكذلك في الظرف والجار والمجرور؛ واستدلوا بقراءةِ أبي جعفر المدني والأعرج وشيبة وعاصم: ﴿لِيُجْزَىٰ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الجاثية: ١٤]، وقراءة أبي جعفر وشيبة وابن السميفع: ﴿وَيُخْرَجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا﴾ [الإسراء: ١٣]. ولهم أيضًا شواهد من الشعر.

ولو أُنِيبَ المفعولُ به في هذا، لقيل: لِيُجْزَىٰ قومٌ بما كانوا يكسبون، ويُخْرَجُ له يَوْمَ القيامةِ كتابٌ، والأخفش يجيز ذلك إذا تقدَّم غير المفعول به عليه، فتقول: ضُرِبَ في الدار زيدٌ، وضُرِبَ في الدار زيدًا. وإنْ تقدَّم المفعولُ به على غيره، تعيَّنتْ إنابتُهُ عنده؛ نحو: ضُرِبَ زيدٌ في الدار، ولا يجوز: ضُرِبَ زيدًا في الدار، ولكنَّ الأخفش محجوجٌ بما احتج به الكوفيون من قراءة أبي جعفر ومَنْ معه.

وأما البصريون - ما عدا الأخفش - ومن وافقهم فلا يُجيزون إقامة المفعول به نائبًا للفاعل مع وجود المفعول به، مطلقًا؛ سواءٌ تقدَّم المفعول به أو تأخَّر. وما ورد من ذلك من الشواهد فإنه عندهم شاذ وضرورة إن كان في الشعر، ومؤوَّلٌ إذا وقع في النثر. فيقولون: إنَّ نائب الفاعل في مثل هذا هو ضمير المصدر المفهوم من الفعل، وليس الجارَّ والمجرور ونحوه مما سوى المفعول به؛ ففي الآية قالوا: التقدير: لِيُجْزَىٰ هو - أي: الجزاءُ - قومًا بما كانوا يكسبون.

وفيما نحو حديثنا: التقدير: نُزِّلَ هو - أي: التنزيل - عليه قرآنًا.

وقد ردَّ تأويلهم السمين الحلبي في "الدر المصون". وقد خطَّأ بعض العلماء هذا الأسلوب في العربية، منهم ابن جِنِّي في "الخصائص" (١/ ٣٩٧-٦٩٨)، وهو محجوجٌ بقوله في "المحتسب" (١/ ٢٣٦) - وهو من آخر ما أَلَّف -:« ليس ينبغي أن يُطْلَقَ على شيء له وَجْهٌ من العربيَّةِ قائمٌ - وإنْ كان غيرُهُ أقوى منه -: أنَّه غَلَطٌ». اهـ. ومنهم الفراء وابن جرير الطبري، وقد لحن بعضهم أبا جعفر وغيره في القراءة المذكور، والقراءة سنة متبعة.

إذا تقرَّر ذلك: فما وقع عندنا في النسخ صحيحٌ ومتَّجِهٌ على مذهب الأخفش أيضًا؛ لتقدُّم النائب على المفعول به « نُزِّلَ عليه قرآنًا ».

ويؤيد تخريجنا ما في النسخ على هذا الوجه الثاني رواية البخاري (٤٠٣) و(٤٤٩٠) وغيرها، وفيها:« إنَّ رسول الله ﷺ قد أُنْزِلَ عليه الليلة قرآنٌ ». =

فاسْتَدارُوا في صَلاتِهم، وتوجَّهوا قِبَلَ الكعبة[(١)].

وأنَّ النبيَّ ﷺ نهى أن يُسَافَرَ بالقُرآن إلى أرضِ العدوِّ[(٢)].

وأنَّ النبيَّ ﷺ سُئِلَ عن أكل الضَّبِّ[(٣)]؟ فقال: «مَا أَنَا بِآكِلِهِ، وَلَا مُحَرِّمِهِ»[(٤)].

فسمعتُ أبي يقول: هذه الأحاديثُ وَهَمٌ؛ إنما هو: عن عبدالرحمٰن ابن عبدالله بن دِينار، عن أبيه، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ.

= انظر: "اللباب، في علل البناء والإعراب" (١/١٥٨- ١٦١)، و"التبيين" للعكبري (ص٢٦٨)، و"شواهد التوضيح" (ص٢٢٦- ٢٢٧ مبحث رقم ٥٧)، و"شرح شذور الذهب" (ص١٩٢- ١٩٣)، و"أوضح المسالك" (٢/١٢٣- ١٣٥)، و"شرح ابن عقيل" (٢/ ٤٦٠- ٤٦٣)، و"شرح الأشموني" (٢/١٣٦- ١٣٨)، و"همع الهوامع" (١/ ٥٨٥- ٥٨٦)، و"خزانة الأدب" (١/ ٣٢٩- ٣٣٠)، و"البحر المحيط" (٦/ ٣١١)، و"الدر المصون" للسمين الحلبي (٩/ ٦٤٥- ٦٤٦، ووقع فيه وهَمٌ في تحرير مذهب الأخفش؛ فقد جعلَهُ كمذهب الكوفيين بلا فرق)، و"أضواء البيان" (٤/ ٢٤٥)، و"معجم القراءات" لعبداللطيف الخطيب (٥/ ٢٦- ٢٨)، (٨/ ٤٥٥- ٤٥٧).

(١) أخرجه البخاري (٤٠٣)، ومسلم (٥٢٦) من طريق عبدالله بن دينار، عن ابن عمر.

(٢) من قوله: «وأن النبي ﷺ نهى ...» إلى هنا، سقط من (ف)؛ لانتقال البصر. والحديث رواه أحمد في "مسنده" (٢/١٢٨ رقم ٦١٢٤) من طريق سليمان بن بلال، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر، به. ورواه البخاري في "صحيحه" (٢٩٩٠)، ومسلم في "صحيحه" (١٨٦٩) من طريق نافع، عن ابن عمر، به. وانظر "العلل" للدارقطني (٤/ ٥٥/أ- ب).

(٣) في (ف): «الضبة».

(٤) أخرجه البخاري (٥٥٣٦)، ومسلم (١٩٤٣) من طريق عبدالله بن دينار، عن ابن عمر. وأخرجه البخاري (٥٥٣٧)، ومسلم (١٩٤٦) من طريق عبدالله بن عباس، عن خالد ابن الوليد. وانظر ما يأتي في المسألة رقم (١٤٨٦).

٢٥٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ حَدَّثَنَا هارونُ[١] بنُ إسحاقَ الهَمْداني، عن عبدالله بن نُمَير، عن عبدالملك بن أبي سُلَيمان، عن نافع، عن ابن عمر: أنَّ المُهاجِرينَ لمَّا أقبَلُوا من مكَّة إلى المدينة، نَزَلُوا بِقُبَاء، فأَمَّهُمْ سالم مولى أبي حُذَيفة؛ لأنه كان أكثَرَهُمْ قُرآنًا[٢]، وفيهم عمر بن الخطَّاب، وأبو سَلَمة بن عبد الأسد؟

فقال أبي: هذا غَلَطٌ؛ ليس هذا عبدَالملكِ بنَ أبي سُلَيمان، ولا أعلَمُ روى عبدالملك بن [أبي][٣] سُلَيمان عن نافع شيئًا؛ إنما هو عبدالملك بن جُرَيج[٤].

فذكرتُ ذلك لعليِّ بن الحسين بن الجُنَيد، فقال[٥] لي: سمعتُ محمدَ بنَ مسلم بن وَارَةَ حدَّثنا بهذا الحديثِ عن هارون بن إسحاق؛ فقال: إنما هو: ابن نُمَير[٦]، عن عُبَيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن

---

(١) جملة « حدثنا هارون » في محل جر نعت لـ« حديث »، والعائد محذوف، تقديره: عن حديثٍ حدَّثناه هارون - أو حدثنا به -؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾ [البَقَرَة: ١٢٣]، أي: لا تجزي فيه. انظر: "أوضح المسالك" (٣/ ٢٧٥)، و"شرح ابن عقيل" (٢/ ١٨٤).

(٢) في (ف): « قراءة ».

(٣) قوله: « أبي » سقط من جميع النسخ، وتقدم على الصواب .

(٤) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٧١٧٥)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ٨٩) وانظر كلامه فيه.

(٥) في (ت) يشبه أن تكون: « قال ».

(٦) روايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٥٨٨)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٥١١)، وابن الجارود في "المنتقى" (٣٠٧).

عمر، عن النبيِّ ﷺ .

٢٥٤ - وسمعتُ أبي[(١)] وذكر حديثًا رواه مَرْوان الفَزَاري[(٢)]، عن محمد بن عبدالرحمٰن بن مِهْران[(٣)]، عن سعيد المَقْبُري، عن أبي سعيد الخُدْري؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: **«لَوْلَا أَنْ يَثْقُلَ**[(٤)] **عَلَى أُمَّتِي، لأَخَّرْتُ صَلَاةَ العِشَاءِ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ»** .

قال أبي: إنما هو: عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ .

٢٥٥ - وسألتُ[(٥)] **أبا زرعة**[(٦)] عن حديثٍ رواه وكيعُ بن الجرَّاح[(٧)]، عن الأعمش، عن أبي إسحاق[(٨)]، عن حارثة[(٩)]، عن خبَّاب[(١٠)]: شَكَوْنَا إلى رسول الله ﷺ الرَّمْضَاءَ، فلم يُشْكِنَا[(١١)]؟

ورواه البخاري في "صحيحه" (٦٩٢) من طريق أنس بن عياض، عن عبيدالله بن عمر، به.

(١) تقدمت هذه المسألة برقم (٢٩).

(٢) هو: مروان بن معاوية .

(٣) قوله: « بن مهران » ليس في (ش).

(٤) في (ك): « تثقل ».

(٥) نقل هذا النص ابن الملقن في "البدر المنير" (٣/ ٧٠/ مخطوط)، ونقله بتصرف ابن حجر في "التلخيص الحبير" (١/ ٤٥٤). وستأتي هذه المسألة برقم (٣٧٥)، وانظر المسألة رقم (١٩٨).

(٦) في (ف): « وسألت أبي زرعة»، ثم صوَّبها فكتب ألفًا فوق الياء ولم يصلها بها.

(٧) روايته أخرجها الحميدي في "مسنده" (١٥٣)، وابن ماجه في "سننه" (٦٧٥)، والشاشي في "مسنده" (١٠١٧)، والطبراني في "الكبير" (٤/ ٧٢ رقم ٣٦٧٦).

(٨) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي .

(٩) هو: ابن مُضَرِّب .

(١٠) هو: ابن الأَرَتّ .

(١١) قوله: « فلم يُشْكنا » تقدَّم تفسيره في المسألة رقم (١٩٨).

قال أبو زرعة: أخطأ فيه وكيعٌ؛ إنما هو على ما رواه شُعْبَة وسُفْيان[١]، عن أبي إسحاق، عن سعيد بن وَهْب، عن خَبَّاب، عن النبيِّ ﷺ.

٢٥٦ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه يحيى بن آدم[٢]، عن الحَسَن بن عَيَّاش، عن ابن أَبْجَر[٣]، عن الأسود[٤]، عن عمر: أنه كان يَرْفَعُ يدَيْهِ في أوَّلِ تكبيرة، ثم لا يعودُ: هل هو صَحيحٌ؟ أو يرفَعُهُ[٥] حديثُ الثوري[٦]، عن الزُّبَير بن عَدِيٍّ، عن إبراهيم[٧]، عن الأسود، عن عمر: أنه كان يرفَعُ يدَيْهِ في افتتاح الصَّلاة حتى تَبْلُغا مَنْكِبَيه، فقطْ؟

فقالا: سُفْيانُ أحفَظُ.

---

(١) هو: الثوري. ويأتي في المسألة رقم (٣٧٥) تخريج رواية شعبة وسفيان في آخرين عن أبي إسحاق.

(٢) لم نقف على روايته من هذا الوجه، والحديث رواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٤٥٤)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٢٢٧)، و"شرح المشكل" (١٥/ ٥٠) من طريق يحيى بن آدم، عن الحسن بن عياش، عن عبد الملك بن أبجر، عن الزبير بن عدي، عن إبراهيم، عن الأسود قال: رأيت عمر، فذكره. وانظر "مسند الفاروق" لابن كثير (١/ ١٦٤).

(٣) هو: عبدالملك بن سعيد.

(٤) هو: ابن يزيد النخعي.

(٥) كذا في جميع النسخ، والمعنى - فيما يظهر -: أو يعلُّه حديث الثوري، فيرفع هذا الحديثَ وينسخه.

(٦) أخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (٢٥٣٢)، والحاكم كما في "نصب الراية" (١/ ٤٠٥)، ومن طريقه البيهقي في "سننه" (٢/ ٢٥).

(٧) هو: ابن يزيد النخعي.

وقال أبو زرعة: هذا أصحُّ. يعني: حديثَ سُفْيان، عن الزُّبَير بن عَدِيّ، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عمر[(١)].

٢٥٧ - وسألتُ[(٢)] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه ابن أبي زائدة[(٣)]، عن يحيى بن سعيد، عن مسلم بن يسار؛ قال: رأى ابنُ عمر رجلاً يَعْبَثُ بِالحَصَى في الصَّلاة[(٤)]؛ فقال: إذا صَلَّيْتَ فلا تَعْبَثْ، واصنَعْ كما صنَعَ رسولُ الله ﷺ . . . وذكر[(٥)] الحديثَ؟

فقالا: هكذا رواه ابن أبي زائدة، وإنما هو: مسلمُ بن أبي

---

(١) قال الطحاوي بعد أن أخرج رواية الحسن بن عياش - كما سبق -:« فهذا عمر رضي الله عنه لم يكن يرفع يديه أيضًا إلا في التكبيرة الأولى في هذا الحديث. وهو حديث صحيح؛ لأن الحسن بن عياش، وإن كان هذا الحديث إنما دار عليه، فإنه ثقة حجة، قد ذكر ذلك يحيى بن معين وغيره ».
وتعقبه الحاكم - كما في الموضع السابق من "نصب الراية"- بقوله:« هذه رواية شاذة لا تقوم بها حجة، ولا تعارض بها الأخبار الصحيحة عن طاوس بن كيسان عن ابن عمر: أن عمر كان يرفع يديه في الركوع وعند الرفع منه، وروى هذا الحديث سفيان الثوري، عن الزبير بن عدي، به ، ولم يذكر فيه: لم يعد ».

(٢) نقل هذا النص ابن حجر في ترجمة يحيى بن زكريا من "تهذيب التهذيب" (٤/ ٣٥٤). وتصحَّف فيه « ابن عمر » إلى:« ابن عمير ».
وستأتي في المسألة رقم (٢٩٢).

(٣) هو: يحيى بن زكريا. وروايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٥٦٨٢).
قال الطبراني:« لم يرو هذا الحديث عن يحيى بن سعيد إلا ابن أبي زائدة ».

(٤) في (ت) و(ك): « يعبث في الصَّلاة بالحصى ».

(٥) في (ت) و(ف) و(ك):« فذكر ».

مريم[١]، عن عليٍّ بن عبدالرحمٰن المُعاوي[٢]، عن ابن عمر.

قلتُ لهما: الوَهَمُ مِمَّن هو ؟

فقالا: من ابن أبي زائدة[٣].

قال أبو زرعة: ابنُ أبي زائدة قلَّما يُخْطِئ، فإذا أخطأ أتى بالعَظائِم.

٢٥٨ - وسألتُ[٤] أبي عن حديثٍ رواه الثوري[٥]، عن عاصم بن كُلَيب، عن عبدالرحمٰن بن الأسود، عن عَلْقَمَة[٦]، عن عبدالله: أنَّ

---

(١) هو: مسلم بن يسار نفسه. وروايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (٥٨٠) من طريق مالك ويحيى بن سعيد وسفيان بن عيينة، عنه، به. لكن رواية يحيى بن سعيد نصَّ عليها سفيان في آخر روايته.
وقال ابن أبي حاتم في "المراسيل" (٨٠٩): «سمعت أبي يقول: مسلم بن أبي مريم، عن ابن عمر ليس بمتَّصل، إنما يدخل بينهما علي بن عبدالرحمٰن المُعاوي».

(٢) في (أ) و(ش): « المعافري »، وفي (ت) و(ك): « المعادي »، والمثبت من (ف)، وهو الصواب، كما في "الجرح والتعديل" (٦/ ١٩٥). وسيأتي على الصواب في المسألة رقم (٢٩٢).

(٣) ويؤكد هذا أن سفيان بن عيينة ذكر في روايته التي أخرجها مسلم - كما سبق - أن يحيى بن سعيد رواه بذكر عليّ بن عبدالرحمٰن المُعاوي.

(٤) نقل هذا النص ابن القيم في "تهذيب السنن" (١/ ٣٦٨)، والزيلعي في "نصب الراية" (١/ ٣٩٦)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٢/ ٣٥٨/ مخطوط).

(٥) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (١/ ٣٨٨ رقم ٣٦٨١)، وأبو داود في "سننه" (٧٤٨)، والترمذي في "جامعه" (٢٥٧)، والنسائي في "سننه" (١٠٥٨)، وأبو يعلى في "مسنده" (٥٠٤٠ و٥٣٠٢)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٢٢٤).

(٦) هو: ابن قيس النخعي.

النبيَّ ﷺ قام، فكبَّر فرفع يدَيه، ثم لم يَعُدْ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ يقال: وَهِمَ فيه الثوري، وروى هذا الحديثَ عن عاصمٍ جماعةٌ[(١)]، فقالوا كلُّهم: إنَّ النبيَّ ﷺ افتتَحَ، فرفع يدَيه، ثم رَكَعَ، فطبَّق، وجَعَلَها بين رُكْبَتَيْهِ. ولم يقُلْ أحدٌ ما رواه[(٢)] الثوريُّ[(٣)].

---

(١) الحديث رواه أحمد في "مسنده" (١/ ٤١٨ رقم ٣٩٧٤)، وأبو داود في "سننه" (٧٤٧)، والنسائي في "سننه" (١٠٣١)، وابن الجارود في "المنتقى" (١٩٦)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٥٩٥)، والدارقطني في "السنن" (١/ ٣٣٩) من طريق عبدالله بن إدريس، عن عاصم، به .

(٢) في (ت) و(ف) و(ك): « ما روى ».

(٣) روى الترمذي في "جامعه" عقب الحديث رقم (٢٥٦) عن عبدالله بن المبارك أنه قال: « قد ثبت عندي حديث من يرفع يديه - وذكر حديث الزهري، عن سالم، عن أبيه-، ولم يثبت حديث ابن مسعود: أن النبي ﷺ لم يرفع يديه إلا في أول مرَّة ».
وذكر البخاري في "جزء رفع اليدين في الصَّلاة" (ص٧٩) هذا الحديث، ثم قال: «وقال أحمد بن حنبل عن يحيى بن آدم: نظرت في كتاب عبدالله بن إدريس، عن عاصم بن كليب، ليس فيه: " ثم لم يَعُد ". قال البخاري: فهذا أصح؛ لأن الكتاب أحفظ عند أهل العلم؛ لأن الرجل ربما حدَّث بشيء، ثم يرجع إلى الكتاب، فيكون كما كان»، ثم روى الحديث بذكر التطبيق بلا هذه اللفظة، ثم قال: « وهذا المحفوظ عند أهل النظر من حديث عبدالله بن مسعود ».اهـ.
وقال ابن عبد البر في "التمهيد"(٩/ ٢٩١): « أما حديث ابن مسعود، عن النبي ﷺ: أنه كان لا يرفع يديه في الصَّلاة إلا مرة في أول شيء: فهو حديث انفرد به عاصم ابن كُلَيب، واختُلِف عليه في ألفاظه، وقد ضعَّف الحديث أحمد بن حنبل، وعلَّله، ورمى به، وقال: وكيع يقول فيه: عن سفيان، عن عاصم بن كُلَيب: " ثم لا يعود"، ومرة يقول: " لم يرفع يديه إلا مرَّة "، وإنما يقوله من قبل نفسه؛ لأن ابن إدريس رواه عن عاصم بن كليب، فلم يزد على أن قال: " كبَّر، ورفع يديه، ثم ركع"، ولفظه غير لفظ وكيع، وضعَّف أحمد الحديث ».اهـ. =

. . . .

= وذكر عبدالله بن أحمد في "العلل"(٧٠٨) حديث يزيد بن أبي زياد، عن عبدالرحمٰن ابن أبي ليلى، عن البراء بن عازب في رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام، وقال فيه: «ثم لم يَعُد»، وذكر إعلال أبيه أحمد بن حنبل لهذا الحديث، ثم قال (٧٠٩-٧١٤): قلت لأبي: حديث عاصم بن كليب: حديث عبدالله؟ قال: حدثناه وكيع في الجماعة؛ قال: حدثنا سفيان، عن عاصم بن كليب، عن عبدالرحمٰن بن الأسود، عن علقمة؛ قال: قال ابن مسعود: ألا أصلي بكم صلاة رسول الله ﷺ؟ قال: فصلَّى، فلم يرفع يديه إلا مرَّة.
قال عبدالله بن أحمد: حدثني أبي؛ قال: حدثناه وكيع مرة أخرى بإسناده سواء، فقال: قال عبدالله: أصلي بكم صلاة رسول الله ﷺ؟ فرفع يديه في أوَّل.
حدثني أبي؛ قال: حدثنا أبو عبدالرحمٰن الضرير؛ قال: كان وكيع ربما قال- يعني-: ثم لا يعود. قال أبي: كان وكيع يقول هذا من قبل نفسه؛ يعني: ثم لا يعود.
قال أبي: وقال الأشجعي: فرفع يديه في أول شيء ....
قال أبي: حديث عاصم بن كليب رواه ابن إدريس، فلم يقل: «ثم لا يعود».
حدثني أبي؛ قال: حدثنا يحيى بن آدم؛ قال: أملاه عليَّ عبدالله بن إدريس من كتابه: عن عاصم بن كليب، عن عبدالرحمٰن بن الأسود؛ قال: حدثنا علقمة، عن عبدالله، قال: علَّمنا رسول الله ﷺ الصَّلاة، فكبَّر، ورفع يديه، ثم ركع، وطبَّق يديه، وجعلهما بين ركبتيه، فبلغ سعدًا، فقال: صدق أخي، قد كنا نفعل ذلك، ثم أُمِرنا بهذا، وأخذ بركبتيه. حدثني عاصم بن كليب هكذا.
قال أبي: هذا لفظ غير لفظ وكيع، وكيع يُثَبِّج الحديث [يعني: لا يأتي به على وجهه]؛ لأنه كان يحمل نفسه في حفظ الحديث. اهـ.
وأخرج أبو داود في "سننه"(٧٤٨) هذا الحديث من طريق وكيع، عن سفيان، ثم قال: «هذا حديث مختصر من حديث طويل، وليس هو بصحيح على هذا اللفظ». اهـ.
وقال عبدالحق الإشبيلي في "الأحكام الوسطى" (١/ ٣٦٧): «لا يصح، وقد ذكر علته وبيَّنها أبو عبدالله المروزي في كتاب "رفع الأيدي"». فتعقبه ابن القطان الفاسي في "بيان الوهم والإيهام"(٣/ ٣٦٥) بقوله: «وأبو عبدالله المروزي الذي توهم أبو محمد عبدالحق أنه ضَعَّف الحديث المذكور؛ إنما اعتنى بتضعيف هذه اللفظة، =

٢٥٩ - وسألتُ[(١)] أبي عن حديثٍ رواه الفضل بن دُكَيْن[(٢)]، عن إبراهيم بن إسماعيل بن مُجَمِّع، عن الزُّهْري، عن عطاء بن يَسَار، عن أبي هريرة؛ قال: إذا أُقِيمَتِ الصَّلاةُ فلا صلاةَ إلا المكتوبة؟

فقال: هذا خطأٌ؛ إنما هو: إبراهيمُ بن إسماعيل، عن عمرو بن

= وكذلك أحمد بن حنبل وغيره، فأما الحديث دونها فصحيح كما قال الدارقطني».
وقال البزار في "مسنده" (٥/ ٤٧-٤٨): «وعاصم [يعني: ابن كليب] في حديثه اضطراب، ولا سيما في حديث الرفع ؛ ذكره عن عبدالرحمٰن بن الأسود ، عن علقمة، عن عبدالله: أنه رفع يديه في أول تكبيرة ».اهـ.
ونقل ابن حجر في "التلخيص الحبير" (١/ ٤٠٢) عن ابن حبان؛ أنه قال في "الصَّلاة": « هذا أحسن خبر روي لأهل الكوفة في نفي رفع اليدين في الصَّلاة عند الركوع، وعند الرفع منه، وهو في الحقيقة أضعف شيء يُعَوَّل عليه؛ لأن له عللاً تبطله ».اهـ.
وذكر الدارقطني في "العلل" (٨٠٤) هذا الحديث، وقال: « وإسناده صحيح، وفيه لفظة ليست بمحفوظة ذكرها أبو حذيفة [يعني: موسى بن مسعود النَّهدي] في حديثه عن الثوري، وهي قوله: " ثم لم يَعُد "؛ وكذلك قال الحمَّاني عن وكيع، وأما أحمد بن حنبل وأبو بكر بن أبي شيبة وابن نمير: فروَوه عن وكيع، ولم يقولوا فيه: "ثم لم يَعُد"، وكذلك رواه معاوية بن هشام أيضًا عن الثوري مثل ما قال الجماعة عن وكيع، وليس قول من قال: " ثم لم يَعُد " محفوظًا ».اهـ.
وروى البيهقي في "السنن" (٢/ ٧٩) عن عبدالله بن المبارك أنه قال: « لم يثبت عندي حديث ابن مسعود . . . وقد ثبت عندي حديث رفع اليدين؛ ذكره عبيدالله ومالك ومعمر وابن أبي حفصة، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ. قال: وأراه واسعًا . قال عبدالله: كأني أنظر إلى النبي ﷺ وهو يرفع يديه في الصَّلاة؛ لكثرة الأحاديث، وجودة الأسانيد ».اهـ.

(١) انظر المسألة الآتية برقم (٣٠٣)، وعنون محمد بن العطار لهذه المسألة في هامش نسخة (أ) بقوله: « إذا أقيمت الصلاة ».

(٢) في (أ) و(ف): « ركيز »، وفي (ش): « بُكَير »، والمثبت من (ت) و(ك).

دينار، عن عطاء بن يَسَار، عن أبي هريرة. ليس للزُّهْري معنى؛ كذا رواه الدَّرَاوَردي[١]؛ وهذا[٢] الصَّحيحُ موقوفَ[٣].

قيل: قد رفعه عُبَيدالله بن موسى[٤]، عن إبراهيم بن إسماعيل.

فقال: هو خطأٌ؛ إنما هو موقوفٌ .

---

(١) هو: عبدالعزيز بن محمد .

(٢) في (ك): « وهو ».

(٣) ظاهر كلام أبي حاتم أن الدراوردي يرويه موقوفًا، ولم نقف على روايته من هذا الوجه، والحديث رواه أبو عوانة في "صحيحه" (١٣٥٧)، والطحاوي في "شرح المعاني" (١/ ٣٧١)، و"شرح المشكل" (١٠/ ٣١٤) من طريق الدراوردي، عن إبراهيم بن إسماعيل بن مجمِّع، عن عمرو بن دينار، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، به .
ووقع عند الطحاوي في "كتابيه": « إسماعيل بن إبراهيم بن مجمِّع » وهو خطأ .
وقد ذكر الدارقطني في "العلل" (١١/ ٨٨) أن الدراوردي يرويه مرفوعًا .
ويحتمل أن يكون مراد أبي حاتم: أن الدراوردي خالف الفضل بن دكين في عدم ذكره للزهري، وأنه هو الصواب، بغض النظر عن الاختلاف في رفع الحديث ووقفه، ثم بيَّن أن الصواب في الحديث الوقف، والله أعلم .
هذا؛ وقولُ أبي حاتم:«موقوف» جاء على لغة ربيعة بحذف ألف تنوين النصب. وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٤) روايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (١/ ٢٣٣)، والدارقطني في "الأفراد" (٣٠١/ب/ أطراف الغرائب) من طريق محمد بن إشكاب، عن عبيد الله بن موسى، عن إبراهيم بن إسماعيل بن مجمِّع، عن الزهري، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ .
قال ابن عدي: « وهذا الحديث معروف بعمرو بن دينار، عن عطاء، ورواه غير عبيدالله ، عن إبراهيم بن إسماعيل بن مجمِّع، عن عمرو بن دينار، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ ، رواه عنه يحيى بن نصر بن حاجب، ومنهم من أوقفه ». =

٢٦٠ - **وسألتُ أبي وأبا زرعة** عن حديثٍ رواه سعد بن الصَّلْت، عن حجَّاج بن أَرْطاة، عن عَطِيَّة[١]، عن أبي سعيد، عن النبيِّ ﷺ: أنه سمع رجلاً يَنشُدُ ناقةً في المسجد، فقال: «**لَا وَجَدتَّهَا**»؟

فقالا[٢]: هذا خطأٌ؛ أخطأ فيه سعدُ[٣] بنُ[٤] الصَّلْت. روى هذا الحديثَ حفصُ بن غِيَاث، وعبَّادُ بن العَوَّام:

فأمَّا حفصٌ فقال: عن حجَّاج، عن أبي سعيد الأَعْسَم[٥]، عن مُصْعَب بن سعد[٦].

وأما عبَّادٌ فقال: عن حجَّاج، عن أبي سعيد الأَعْسَم، عن مُصْعَب، عن النبيِّ ﷺ؛ ولم يذكر سعدًا .

والصَّحيحُ عندنا - والله أعلم -: عن حجَّاج، عن أبي سعيد

= وقال الدارقطني: « تفرد به محمد بن إشكاب، عن عبيد الله بن موسى مرفوعًا ».

(١) هو: ابن سعد العَوْفي .

(٢) في (ك): « فقال لا ».

(٣) في (ش): « سعيد ».

(٤) في (ت): « من » بدل: « بن ».

(٥) ذكره بكنيته البخاري في "الكنى" (ص٣٥ رقم٣٠٢)، وابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٩/ ٣٧٦ رقم ١٧٤٦)، والدولابي في "الكنى والأسماء" (١/ ٣٦٩)، ولم يذكروا فيه جرحًا ولاتعديلاً .

(٦) كذا في جميع النسخ، والظاهر أن الصواب: « عن مصعب، عن سعد »؛ كما يتضح من بقيَّة الكلام، والحديث رواه البزار في "مسنده" (٣/ ٣٦٦) من طريق حفص، عن حجاج، عن أبي سعيد الأعسم، عن مصعب بن سعد، عن أبيه، به . وقال: « وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن سعد إلا بهذا الإسناد ».

الأَعْسَم، عن مُصعَب، عن سعيد[١]، عن النبيِّ ﷺ[٢].

كذا كان في كِتابي: عن سعيد[٣]!

٢٦١ - وسألتُ[٤] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه عليُّ بن حَكِيم[٥]، عن شَرِيك[٦]، عن الأعمش، عن إبراهيم التَّيْمي[٧]، عن أبيه، عن أبي ذَرٍّ - رفعه - قال: **«مَنْ بَنَى مَسْجِدًا وَلَوْ مِثْلَ مَفْحَصِ قَطَاةٍ[٨]، بَنَى اللهُ لَهُ بَيْتًا فِي الجَنَّةِ»**؟

فقالا: هكذا رواه عِدَّةٌ من أصحاب شَرِيك، فلم يَرْفَعوه، والصَّحيحُ عن أبي ذَرٍّ - من حديث شَرِيك - موقوفٌ[٩].

وقال[١٠] أبي: ورواه أبو بكر بن عَيَّاش[١١]، عن الأعمش،

---

(١) في (ك): «عن سعد»، وانظر التعليق الآتي.
(٢) في (ف): «عن رسول الله ﷺ».
(٣) كذا في (أ): «سعيد»، والكلمة مطموسة في (ش)، وفي بقيَّة النسخ: «سعد»، ومقصوده: أن في كتابه: «عن مصعبٌ، عن سعيد»، وصوابه: «عن مصعب، عن سعد»، فأدَّى ما في كتابه.
(٤) انظر المسألة رقم (٣٩٠).
(٥) روايته أخرجها الطحاوي في "شرح المشكل" (١٥٥١).
(٦) هو: ابن عبدالله النَّخعي، القاضي.
(٧) هو: إبراهيم بن يزيد بن شريك.
(٨) مَفْحَصُ القَطاة: هو المكان الذي تُفَرِّخ فيه القَطاة من الأرض، والقطاة: مفرد «القطا»، وهو نوع من الحمام. انظر "النهاية" (٣/ ٤١٥)، و"المصباح المنير" (٢/ ٥١٠)، و"لسان العرب" (٧/ ٦٣).
(٩) قوله: «موقوف» يجوز فيه النصب والرفع. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).
(١٠) في (ت) و(ك): «قال» بلا واو.
(١١) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (٤٠١٧)، والروياني في "مسنده" (٢٦٢)، وأبو يعلى الموصلي في "مسنده" - كما في "إتحاف الخيرة" للبوصيري (٩٣٨)-، =

ورفَعَهُ، ونَفْسُ الحديثِ موقوفٌ؛ وهو أَصَحُّ[(١)].

قال أبو محمد[(٢)]: وحدثني أبي[(٣)]؛ قال: حدَّثنا حمَّاد بن زاذان؛ قال: سمعتُ ابن مهدي[(٤)]؛ قال: حديثُ الأعمش: «مَنْ بَنَى للهِ مَسْجِدًا وَلَوْ كَمَفْحَصِ قَطَاةٍ...»: ليس مِنْ صَحيح[(٥)] حديثِ

= والطحاوي في "شرح المشكل" (١٥٥٠)، والقضاعي في "مسند الشهاب" (٤٧٩)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٤٣٧).
ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣١٥٦) من طريق يزيد بن عبدالعزيز، وابن أبي شيبة أيضًا وأبو يعلى في "مسنديهما" - كما في "المطالب العالية" (٣٥١)-، وابن حبان في "صحيحه" (١٦١٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٤٣٧) من طريق قطبة بن العلاء، والبزار في "مسنده" (٤٠١٦)، والطحاوي في "شرح المشكل" (١٥٤٩)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (١/ ٣٢) من طريق الثوري، والطحاوي أيضًا (١٥٥٢)، وابن حبان في "صحيحه" (١٦١١) من طريق يعلى بن عبيد، جميعهم عن الأعمش، به، مرفوعًا.
ورواه الطيالسي في "مسنده" (٤٦٣) من طريق قيس بن الربيع، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٣١٥٥)، وإسحاق بن راهويه - كما في "المطالب العالية" (٣٥١)- من طريق أبي معاوية، وإسحاق بن راهويه في "مسنده" من طريق جرير، وأبو يعلى في "مسنده" من طريق عيسى بن يونس - كما في "المطالب العالية" (٣٥١)-، جميعهم عن الأعمش، عن إبراهيم، عن أبيه، عن أبي ذر، به، موقوفًا.
قال ابن حجر في "المطالب العالية" (٣٥١): «وقد جمعت طرقه في جزء كبير، كتبت فيه عن نيِّف وثلاثين صحابيًّا».

(١) ذكر الدارقطني في "العلل" (١١٣٤) الاختلاف في الحديث، ثم قال: «والموقوف أشبهها بالصَّواب».
(٢) قوله: «قال أبو محمد» ليس في (أ) و(ش) و(ف).
(٣) قوله: «أبي» سقط من (ف)، وفي (ك): «حدثني أبي» بلا واو.
(٤) هو: عبدالرحمٰن.
(٥) في (أ) و(ش) و(ف): «من صحيح من».

الأعمش[١].

٢٦٢ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه عَبِيدَة بن [حُمَيد][٢]، عن يزيد بن أبي زياد، عن تميم بن سَلَمة، عن مسروق[٣]، عن ابن عباس؛ قال: خرجَ رسولُ الله ﷺ في سَفَر، فَأعرَسَ[٤] مِنَ اللَّيل، فرَقَدَ، فلم يستَيقِظْ إلا بالشَّمس، فأمرَ رسولُ الله ﷺ بِلالاً فأَذَّن، ثم صلَّى الرَّكعَتَين؟

فقالا[٥]: هذا خطأٌ؛ أخطأ فيه عَبِيدَة؛ رواه[٦] جماعةٌ[٧] فقالوا:

---

(١) نقل ابن عبدالبر في "التمهيد" (١/ ٣٢) عن ابن المديني قوله: قال يحيى بن سعيد: قال سفيان وشعبة: لم يسمع الأعمش هذا الحديث من إبراهيم التيمي.

(٢) في جميع النسخ: « حمير»، والتصويب من "الجرح والتعديل" (٦/ ٩٢).
روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٤٨٨٩)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٥/ ٢٥٣). ومن طريق ابن أبي شيبة رواه أبو يعلى في "مسنده" (٢٣٧٥)، والطبراني في "الكبير" (١١/ ٣٤٢ رقم ١٢٢٢٥)، و"الأوسط" (٥٥٥٦).
ورواه أحمد في "مسنده" (١/ ٢٥٩ رقم ٢٣٤٩) عن عبيدة بن حميد، عن يزيد، عن رجل، عن ابن عباس، به. قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن مسروق إلا تميم بن سلمة، ولا عن تميم إلا يزيد بن أبي زائدة، تفرَّد به عبيد بن حميد. لم يرو مسروق حديثًا عن ابن عباس غير هذا ».

(٣) هو: ابن الأجدع.

(٤) كذا ! وهي لغة قليلة، وحقه أن يقال: فَعَرَّس، والتعريس: هو نزول القوم في الليل للنوم، وأكثر ما يكون: في آخر الليل. انظر "لسان العرب" (٦/ ١٣٥ و١٣٦)، و"المصباح المنير" (٢/ ٤٠١- ٤٠٢).

(٥) في (ت) و(ك): « فقال ».

(٦) في (ف): « ورواه » بالواو.

(٧) أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (١/ ٤٢٥ رقم ٤٨٨٨) عن محمد بن فضيل، عن يزيد بن أبي زياد، عن تميم بن سلمة، عن مسروق، به.

عن تَمِيم بن سَلَمة، عن مسروق؛ قال: كان النبيُّ ﷺ في سَفَر... مُرسَلً[١] فقَطْ .

قلتُ[٢] لهما: الوَهَمُ مِمَّن هو؟

قالا: مِنْ عَبِيدَة .

٢٦٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه يزيد بن عَطَاء، عن محمد ابن عبدالرحمٰن بن[٣] أبي ليلى، عن أخيه[٤]، عن أبيه، عن أبي ذرٍّ؛ قال: سألتُ النبيَّ ﷺ، فلم أترُكْ شيئًا، حتى سألتُهُ[٥] عن مَسْحِ الحَصَىٰ وأنا في الصَّلاة، فقال بيَدِه هكذا على الحَصَى: **«امْسَحْ وَاحِدَةً، أَوْ ذَرْ»**.

وروى هذا الحديثَ محمدُ بنُ ربيعة، ووكيع[٦]، عن ابن أبي ليلى، عن هِلال[٧]، عن حُذَيفة: سألتُ النبي ﷺ ... فأيُّهما أصَحُّ؟

فقال: ابنُ أبي ليلى في حديثِه مثلُ هذا كثيرٌ، هذا من ابن أبي ليلى؛ مرَّة يقولُ كذا، ومرَّة يقولُ كذا.

---

(١) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة. انظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).
(٢) في (ف): « فقلت ».
(٣) في (ش): « عن ابن ».
(٤) هو: عيسى بن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى .
(٥) في (ت) و(ك): « سألت ».
(٦) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٣٨٥ و٤٠٢ رقم ٢٣٢٧٥ و٢٣٤١٨).
(٧) رجَّح الحافظ ابن حجر في "تعجيل المنفعة" (١١٤٦) أنه هلال مولى رِبْعي .

وقد تابع يزيدَ بن عَطاء: الثوريُّ[١] في روايته عن ابن أبي ليلى، عن أخيه، عن أبيه، عن أبي ذَرٍّ؛ وهو أشبَهُ.

٢٦٤ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه يزيدُ بن عَطَاء، عن محمد بن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى، عن نافعٍ وعَطَاء[٢]، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ قال: **«صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى؛ فَإِذَا خِفْتَ الصُّبْحَ، فَأَوْتِرْ بِوَاحِدَةٍ»** ؟

[فقالا][٣]: نُرَىٰ أنَّ هذا خطأٌ؛ لأن هذا الحديثَ رواه جماعةٌ عن عَطِيَّةَ[٤] ونافعٍ[٥]، عن ابن عمر، وليسَ في شيء من الأخبار ذِكْرُ عَطَاء، ويُشْبِهُ أن يكونَ يزيدُ بن عَطَاء أراد أن يقولَ: عن عَطِيَّة، فقال: عن عَطاء، والله أعلم .

---

(١) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف (٢٤٠٣)، والبزار في "مسنده" (٤٠٢١)، وأبو نعيم في "تاريخ أصبهان" (٢/ ١٨٦).
ومن طريق عبدالرزاق رواه أحمد في "مسنده" (٥/ ١٦٣ رقم٢١٤٤٦)، ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٧٨٢٤) من طريق عبدالله بن نمير، عن ابن أبي ليلى، به.
قال البزار: « وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن أبي ذر إلا من حديث ابن أبي ليلى عنه ». وانظر "العلل" للدارقطني رقم (١١١١).

(٢) نافع: هو مولىٰ ابن عمر، وعطاء: هو ابن أبي رباح .

(٣) في جميع النسخ: « فقلت لا »، وهي محرَّفةٌ عمَّا أثبتناه؛ فإنَّ السؤال موجَّه إلى أبي حاتم وأبي زرعة.

(٤) هو: ابن سعد العوفي . وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٢/ ١٥٥ رقم٦٤٣٩) من طريق الأعمش، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٢/ ٨٢)، وأبو نعيم في "الحلية" (٧/ ٢٥٤) من طريق مسعر ، كلاهما ، عن عطية، عن ابن عمر، به .

(٥) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٤٧٢)، ومسلم في "صحيحه" (٧٤٩).

٢٦٥ - وسمعتُ[١] أبي وذكر حديث يحيى بن يَمَان[٢]، عن ابن أبي ذئب[٣]، عن سعيد بن سَمْعان، عن أبي هريرة؛ قال: كانَ رسولُ الله ﷺ إذا افتَتَح الصَّلاة، نَشَرَ أصابِعَهُ نَشْرًا .

قال أبي: وَهِمَ يحيى[٤]؛ إنما أراد: قال: كان رسولُ الله ﷺ إذا قام إلى[٥] الصَّلاة، رفع يدَيْهِ مَدًّا. كذا رواه الثِّقاتُ من[٦] أصحاب ابن أبي ذئب[٧].

---

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (٤٥٨).

(٢) روايته أخرجها أبو سعيد الأشج في "جزئه" (٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٢٧). ومن طريق الأشج رواه الترمذي في "جامعه" (٢٣٩)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٤٥٨)، وابن حبان في "صحيحه" (١٧٦٩)، والخليلي في "الإرشاد" (١/ ٢٨٥). وتابع شبابةُ بن سوار يحيى بن يمان، كما ذكر أبو حاتم في المسألة رقم (٤٥٨) لكن قال أبو حاتم: « وهذا باطل ».

(٣) هو: محمد بن عبدالرحمٰن.

(٤) قال أبو داود في "مسائله" (١٨٥٤): « سمعت أحمد [يعني: ابن حنبل] سُئل عن حديث يحيى بن يمان، عن ابن أبي ذئب؛ حديث أبي هريرة: إن النبي ﷺ كان إذا رفع يديه نشر أصابعه . قلتُ: أليس هو خطأ ؟ أليس الحديثُ حديثَ أبي هريرة: كان يرفع يديه مدًّا ؟ قال: لا أدري! هو خطأ، ولكن الناس يروونه هكذا، أي: رفع يديه مدًّا ». اهـ.
ونقل الترمذي في "جامعه" (٢٤٠) عن الدارمي قوله: « وحديثُ يحيى بن اليمان خطأ ». وقال الترمذي: « وأخطأ يحيى بن اليمان في هذا الحديث ». وقال الخليلي: « لم يروه بهذا اللفظ غير يحيى بن اليمان ».

(٥) قوله: « إلى » سقط من (ت) و(ك). (٦) في (ف): « عن ».

(٧) الحديث رواه على هذا الوجه الطيالسي في "مسنده" (٢٤٩٥) عن ابن أبي ذئب، به. ومن طريق الطيالسي رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٢٧).
ورواه أحمد في "مسنده" (٢/ ٤٣٤ رقم ٩٦٠٨) من طريق يزيد بن هارون، =

٢٦٦ -أخبرنا[١] أبو محمد عبدالرحمٰن بن أبي حاتِم[٢]؛ قال[٣]: حدَّثنا[٤] أبو زرعة؛ قال: حدَّثنا أحمد بن جَوَّاس[٥]؛ قال: حدَّثنا الأَشْجَعي[٦]، عن الثوري[٧]، عن مُحَارِب بن دِثَار، عن جابر؛ قال: كان لي على النبيِّ ﷺ دَينٌ، فقَضَاني وزَادَني، ودخَلْتُ المَسْجِدَ، فقال لي[٨]: « صَلِّ[٩] رَكْعَتَيْن »[١٠].

= وأحمد (٢/ ٤٣٤ رقم ٩٦٠٨)، وأبو داود في "سننه" (٧٥٣)، والنسائي في "سننه" (٨٨٣)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٤٦٠) من طريق يحيى القطان، والترمذي في "جامعه" (٢٤٠) من طريق عبيدالله بن عبدالمجيد، وابن خزيمة (٤٥٩)، وابن حبان في "صحيحه" (١٧٧٧)، والبيهقي في "سننه" (٢/ ٢٧) من طريق أبي عامر العقدي، والطحاوي في "شرح المعاني" (١/ ١٩٥) من طريق أسد بن موسى، جميعهم عن ابن أبي ذئب ، به .

ونقل الترمذي عن الدارمي قوله: « وهذا أصح من حديث يحيى بن اليمان ».

وكذا قال الترمذي .

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (١١١٢)، وانظر المسألة رقم (١١٢٣).

(٢) قوله: « عبدالرحمٰن بن أبي حاتم » ليس في (ف).

(٣) من قوله: « أخبرنا أبو محمد . . . » إلى هنا، ليس في (أ) و(ش).

(٤) في (أ) و(ش): « وحدثنا ».

(٥) في (ف): « حواش ». وروايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (٧١٥)، وابن حبان في "صحيحه" (٢٤٩٦)، وأبو نعيم في "المستخرج" (١٦١٠).

(٦) هو: عبيدالله بن عبيدالرحمن، ويقال: ابن عبدالرحمٰن.

(٧) هو: سفيان .

(٨) قوله: « لي » ليس في (ف).

(٩) في (ف) و(ك) والمسألة رقم (١١١٢): « صَلِّي » بإثبات الياء. وله وجهان ذكرناهما في التعليق على المسألة رقم (٢٢٨).

(١٠) أخرجه مسلم في "صحيحه" (٧١٥) من طريق أحمد بن جوَّاس ، به .

قال أبو زرعة: تَوَهَّمْتُ أن يكونَ أَخَذَهُ[(١)] عن مِسْعَر[(٢)].

٢٦٧- وسألتُ[(٣)] أبي عن حديثٍ رواه أبو أسامة[(٤)]، عن عُبَيدالله ابن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ؛ في قصَّة ذي اليَدَيْنِ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ؛ أخاف أن يكونَ أخطأ فيه أبو أسامة.

---

(١) في (ف): «قد أخذه».

(٢) في (ك): «مسيعر».

ويعني أبو زرعة: أن سفيان الثوري أخذه عن مسعر بن كِدامٍ، عن محارب بن دِثار؛ لأن الحديث معروف من طريق مِسعر، وقد أخرجه من طريقه البخاري في "صحيحه" (٤٤٣ و٢٣٩٤ و٢٦٠٣). وهذا ظنٌّ من أبي زرعة؛ فالحديث لم يتفرد به مسعر، بل رواه شعبة أيضًا عن محارب، وروايته عند مسلم في الموضع السابق، وعند البخاري أيضًا (٢٦٠٤ و٣٠٨٧ و٣٠٨٩ و٣٠٩٠).

(٣) عنون لهذه المسألة في هامش نسخة (أ) بخط مغاير بما نصه: «قصة ذي اليدين».

(٤) هو: حماد بن أسامة. وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٤٥١٤) عن أبي أسامة، به . ومن طريقه رواه الطحاوي في "شرح المعاني" (١/ ٤٤٤)، ورواه أبو داود في "سننه" (١٠١٧) من طريق أحمد بن محمد بن ثابت، وأبو داود أيضًا (١٠١٧)، وابن ماجه في "سننه" (١٢١٣)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٠٣٤)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٣٥٩) من طريق أبي كريب محمد بن العلاء، وابن ماجه (١٢١٣) من طريق علي بن محمد وأحمد بن سنان، وابن خزيمة (١٠٣٤) من طريق بشر بن خالد العسكري، جميعهم عن أبي أسامة، به .

قال ابن خزيمة: «هذا خبر ما رواه عن أبي أسامة غير أبي كريب وهذا؛ يعني: بشر ابن خالد»!

وقال الدارقطني في "الأفراد" (١٩٣/أ/ أطراف الغرائب): «غريب من حديث عبيدالله عنه، تفرد به أبو أسامة، ولا نعلم حدث به عنه غير أحمد بن سنان، وهو من الثقات الأثبات»!.

وقال البيهقي: «تفرد به أبو أسامة حماد بن أسامة، وهو من الثقات». وانظر "تنقيح التحقيق" لابن عبدالهادي (١/ ٤٣٧)، و"نصب الراية" (٢/ ٦٨).

٢٦٨ - وسألتُ[(١)] **أبي** عن حديثٍ رواه محمد بن بِشْر[(٢)]، عن ابن أبي عَرُوبَة[(٣)]، عن قتادة، عن أنس: أُمِرَ بلالٌ أن يَشْفَعَ الأذانَ، ويُوتِرَ الإقامةَ ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: عن[(٤)] سعيد[(٥)]، عن قتادة: أنَّ أنسَ[(٦)] كان يؤذِّن مَثْنَىٰ مَثْنَىٰ .

٢٦٩ - وسمعتُ[(٧)] **أبا زرعة** وذكر حديثًا حدَّثنا به عن أبي نُعَيم[(٨)]، عن ابن أبي غَنِيَّة[(٩)]، عن أبي الخَطَّاب[(١٠)]، عن مَحْدُوجٍ

---

(١) انظر المسألة الآتية برقم (٣٥٩) و(٥٥٧).

(٢) روايته أخرجها أبو عوانة في "صحيحه" (١/ ٢٧٤).

(٣) هو: سعيد .

(٤) قوله:« عن » من (ت) و(ك) فقط.

(٥) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢١٣٠ و٢١٣٣).

(٦) كذا في جميع النسخ، والجادَّة:« أنسًا »، بالألف، لكنْ حذفت منه ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٧) نقل بعض هذا النص بتصرف مغلطاي في "شرح ابن ماجه" (٣/ ٨٧٦)، والزيلعي في "نصب الراية" (١/ ١٩٤)، وابن كثير في "إرشاد الفقيه" (١/ ٦٤)، و"التفسير" (٢/ ٢٧٤)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٢/ ٧٦)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (١/ ٢٤٣).

(٨) هو: الفضل بن دُكَين. وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "مسنده" - كما في "المطالب العالية"(١٨٢) - وابن ماجه في "سننه" (٦٤٥)، والطبراني في "الكبير" (٢٣/ ٣٧٣ رقم ٨٨٣)، وأبو نعيم في "تاريخ أصبهان" (١/ ٢٩١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ٦٥)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٤٢/ ١٤٠).

(٩) هو: عبد الملك بن حميد .

(١٠) هو: الهَجَري، واسمه: عمرو ، وقيل: عمر .

الذُّهْلي، عن جَسْرَة؛ قالت: أخبرَتْني أُمُّ سَلَمة؛ قالت: خَرَجَ النبيُّ ﷺ إلى صَرْحَةِ[(١)] هذا المَسْجِدِ، [فنادى بأعلى صَوْتِهِ: « إنَّ المَسجِدَ][(٢)] **لا يَصْلُحُ لِجُنُبٍ وَلا لِحَائِضٍ، إلَّا لِلنَّبِيِّ، ولِأزوَاجِهِ، وعَلِيٍّ، وَفَاطِمَةَ بِنْتِ مُحَمَّدٍ** ».

قال أبو زرعة: يقولون: عن جَسْرَة، عن أمِّ سَلَمة؛ والصَّحيحُ: عن عائِشَة[(٣)].

قال أبو محمد[(٤)]: قد[(٥)] روى أَفْلَتُ بن خليفة[(٦)]، عن جَسْرَة، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ، هذا الحديثَ؛ غير أنه لم يَذْكُرْ[(٧)]: « **إلَّا**

---

(١) صَرْحَة المسجد: ساحته . انظر "لسان العرب" (٢/ ٥١١).

(٢) ما بين المعقوفين سقط من جميع النسخ؛ لانتقال البصر، والحديث أخرجه ابن ماجه (٦٤٥)، ومنه استُدرِك السقط .

(٣) في "نصب الراية" (١/ ١٩٥): « والصحيح: عن جسرة، عن عائشة ».

(٤) في (أ) و(ش): « قلت » بدل: « قال أبو محمد ».

(٥) في (أ) و(ش): « وقد ».

(٦) روايته أخرجها إسحاق بن راهويه في "مسنده" (١٧٨٣)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٢/ ٦٧)، وأبو داود في "سننه" (٢٣٢)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٣٢٧)، والدولابي في "الكنى والأسماء" (١/ ١٥٠).
ومن طريق أبي داود رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٤٤٢).
قال البخاري: « وقال ابن مهدي: عن سفيان، عن فليت الذُّهْلي، سمع جسرة بنت دجاجة ودهشمة. وعند جسرة عجائب. وقال عروة وعباد بن عبد الله: عن عائشة، عن النبي ﷺ: " سُدُّوا هذه الأبوابَ، إلا بابَ أبي بكر "، وهذا أصحُّ ».
وقال أيضًا في (٦/ ١٨٤): « ولا يصح عن النبي ﷺ ».

(٧) قوله: « لم يذكر » مكرر في (ف).

لِلنَّبِيِّ وأزوَاجِهِ. . . »، وإنما قال[١]: «لَا يَصْلُحُ لِجُنُبٍ وَلَا حَائِضٍ» فقَطْ .

٢٧٠ - وسمعتُ أبا زرعة وسُئِلَ عن حديثِ النبيِّ ﷺ أنه قيلَ له: إنَّ أبا بكر كان يُخافِتُ قِراءَتَهُ باللَّيلِ، وإنَّ عمر كان يَجْهَرُ[٢]. . . .

فرواه زكريَّا بن أبي زائدة[٣]، عن أبي إسحاق[٤]، عن هانئ بن هانئ، عن عليٍّ؛ قال: ذُكِرَ للنبيِّ ﷺ ذلك.

ورواه إسرائيل[٥]، عن أبي إسحاق، عن زيد بن يُثَيْع[٦]؛ قال: بلغَ النبيَّ ﷺ ذلك .

فقيل[٧] لأبي زرعة في هذين الحديثَين[٨]، وأنَّ عمَّارً[٩] كان يأخذُ

---

(١) في (ت) و(ك) بدل قوله: « قال » كلمة غير واضحة، يشبه أن تكون: « يدل ».

(٢) في (ك): « يجهر قراءته ».

(٣) روايته أخرجها الإمام أحمد في "مسنده" (١/ ١٠٩ رقم٨٦٥)، وفي "فضائل الصحابة" (١٠٠)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (٢١٠٥)، والضياء في "المختارة" (٢/ ٣٩٧).

(٤) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي .

(٥) هو: ابن يونس. وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٠٢٥٢)، والمروزي في "قيام الليل" (ص٥٧/ مختصره).

(٦) في (ف): « نفيع ».

(٧) في (ش): « فقال ».

(٨) الظاهر أنه يعني حديثي علي وزيد بن يُثَيع السابقين، لكن ابن أبي شيبة أخرج الحديث في الموضع السابق من "المصنف" عن زيد بن يثيع، ووقع عنده: أن النبي ﷺ مرَّ ببلال !!

(٩) كذا بحذف ألف التنوين من الاسم المنصوب وَفْقًا لِلُغَةِ ربيعة. انظر بيانها في المسألة رقم (٣٤).

مِنْ هذه السُّورة، فيقرأُ آياتٍ، ثم[١] يَصِيرُ[٢] إلى سُورةٍ أُخرى، فيقرأ آياتٍ. . . .

وروى سعيد بن المسيّب[٣]، وأبو سَلَمة[٤] بنُ عبدالرحمٰن، وعُمَرُ مولى غُفْرَة[٥] عَمَّن حدَّثه[٦]، كلُّهم عن النبيِّ ﷺ - مُرسَلً[٧] -: أنَّ النبيَّ ﷺ مَرَّ بأبي بكر وهو يُخافِتُ صَوْتَهُ بالقِراءَة، ومَرَّ بعمر وهو يَجْهَرُ، ومَرَّ ببلال وهو يقرأ مِنْ هذه السُّورة ومِنْ هذه السُّورة؛ بدلاً من عمَّار .

فقيل لأبي زرعة: فما الصَّحيحُ عندك: بلالٌ أو عمَّار؟

فقال أبو زرعة: رواه المدنيُّون على أنه بلال، وَهُمْ[٨] أعلَمُ، وإنْ كان رِوَايَتُهُمْ مُرسَلاً[٩]، فلولا أنَّهم سمعوه من أصحاب النبيِّ ﷺ،

---

(١) في (ت) و(ك): « لم » بدل: « ثم ».

(٢) في (ك): « تصير ».

(٣) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٤٢٠٩ و٤٢١٠)، وأبو عبيد في "فضائل القرآن" (ص١٨٨)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٨٨١٨ و٣٠٢٥٠).

(٤) في (ك): « أبو أسلمة ».

(٥) روايته أخرجها أبو عبيد في "فضائل القرآن" (ص١٨٨). وتصحف فيه: « غفرة » إلى « عفرة » بالعين المهملة .

(٦) في (ف): « حديثهم » بدل: « حدثه».

(٧) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وانظر تعليقنا في المسألة رقم (٣٤).

(٨) في (ش): « وهو ».

(٩) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: « كانت روايتهم مُرسَلَةً »، فهنا إشكالان؛ أولهما: تذكير الفعل مع الاسم المؤنَّث، وثانيهما: تذكير الخبر مع أن الاسم المخبر عنه مؤنث:

أما الإشكال الأوَّل، فيخرَّج تخريجين: =

ما كانوا يَقُولُونَه.

= **الأول**: أن « الرواية » مؤنَّث غير حقيقي التأنيث، والفعل إذا أسند إلى اسمٍ مفردٍ غير حقيقي التأنيث فإنه يجوزُ معه تأنيث الفعل وتذكيره، وإنْ كان تأنيثُهُ أولى؛ وقد أوضحنا ذلك في التعليق على المسألة رقم (٢٢٤).

والثاني: بالحمل على المعنى، حَمَلَ الرواية على المرويِّ؛ لأنها بمعناه، والتقدير: كان مرويُّهم أو ما رَوَوْهُ مرسلاً، وهذا حملٌ للمؤنَّث على المذكَّر، وبه ينحل الإشكال الثاني وهو كون «مرسلاً» مذكرًا مع تأنيث الرواية، فإنه لمَّا حمل «الرواية» على معنى «المروي» ذكَّر الفعل وذكَّر الخبر كذاك.

والحمل على المعنى - كما يقول ابن جني في "الخصائص" (٢/ ٤١١- ٤٣٥) -: «غَوْرٌ من العربية بعيد، ومذهب نازحٌ فسيحٌ؛ قد ورد به القرآن، وفصيحُ الكلام منثورًا ومنظومًا؛ كتأنيث المذكَّر، **وتذكير المؤنَّث**، وتصوُّر معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد، وفي حَمْلِ الثاني على لفظٍ قد يكون عليه الأوَّل، أصلاً كان ذلك اللفظ أو فرعًا، وغير ذلك... » إلى أن قال: « **وتذكيرُ المؤنَّث واسعٌ جدًّا**؛ لأنَّه رَدُّ فرعٍ إلى أصل ».

ومن شواهد حمل المؤنَّث على معنى المذكَّر: قولُهُ تعالى: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ [البَقَرَة: ٢٧٥]؛ لأنَّ الموعظة في معنى الوعظ - وهذا أحدُ قولين في الآية - وقولُهُ تعالى: ﴿فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّي﴾ [الأنعَام: ٧٨]، أي: هذا الشخص، أو هذا المرئي، وقولُهُ تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعرَاف: ٥٦]، قيل: إنه أراد بالرحمة: المطر - في أحد الأقوال - وغير ذلك من الآيات.

ومن الأحاديث: ما رواه البخاري (١٦٣٦)، ومسلم (١٦٣)؛ أنَّه ﷺ قال في حديث ليلة المعراج: « فنزل جبريلُ ﷺ، ففَرَجَ صَدْرِي، ثم غَسَلَهُ بماءِ زَمْزَمَ، ثم جاء بطَسْتٍ من ذَهَبٍ، ممتلئٍ حِكْمةً وإيمانًا، فأفرَغَهَا في صَدْرِي، ثم أطبقَهُ »، قال النووي في "شرح مسلم" (٢/ ٢١٨): « قد قدَّمنا لغاتِ الطَّسْت، وأنها مؤنَّثة، فجاء «ممتلئ» على معناها، وهو الإناء، و« أفرغها »: على لفظها ». اهـ. ومنه ما رواه الإمام أحمد في "مسنده" (٥/ ١٦١ رقم ٢١٤٣٢) من قول المعرور بن سُوَيْد: «رأيتُ أبا ذَرٍّ وعليه حُلَّةٌ، وعلى غُلَامِهِ مِثْلُهُ »، ذكَّر الضمير في « مِثْلُهُ »، وهو للحُلَّة؛ لأنَّ الحُلَّةَ ثوبٌ، فحملها على معناها. =

٢٧١ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه حُصَين[٢]، عن هلال بن يِسَاف[*]، عن زياد بن أبي الجَعْد، عن وابِصَة[٣]: أنَّ رجلاً صلَّى خلف الصَّفِّ وحدَهُ، فأمره النبيُّ ﷺ أنْ يُعِيدَ.

ورواه عمرو بن مُرَّة[٤]، عن هلال بن يِسَاف[*]، عن عمرو بن

= ومن الشعر: قولُ عامر بن جُوَيْن الطائي [من المتقارب]:

فــلا مُــزْنَــةٌ وَدَقَــتْ وَدْقَــهَــا ولا أَرْضَ أَبْــقَــلَ إِبْــقَــالَــهَــا

ذهب بـ« الأرض » إلى: الموضع والمكان.

والشواهد على تذكير المؤنَّث أكثَرُ من أن تُحْصَىٰ في كلام العرب شعرًا ونثرًا.

وانظر: "كتاب سيبويه" (٣/ ٥٦٥- ٥٦٦)، و"المقتضب" للمبرِّد (٢/ ١٤٨- ١٤٩)، و"إعراب الحديث النبوي" للعكبري (ص١٤٣، ١٤٨، ٣٩٠)، و"الخصائص" (٢/ ٤١١- ٤١٥ فصل في الحمل على المعنى)، و"الإنصاف" لابن الأنباري (٢/ ٧٦٣- ٧٧٧)، و"الأشباه والنظائر في النحو" للسيوطي (٣/ ١٦٧- ١٦٨)، وانظر تفصيل الكلام على الحمل على المعنى مطلقًا في "الأشباه والنظائر" للسيوطي (١/ ٤٠٦- ٤١٩)، وقد علَّقنا في المسألة رقم (٨١) على تأنيث المذكَّر؛ فارجع إليه إنْ شئت.

(١) انظر المسألة رقم (٢٨١) و(٤٧٤).

(٢) هو: ابن عبدالرحمٰن السُّلَمي. وروايته أخرجها الحميدي في "مسنده" (٩٠٨)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٥٨٨٦)، وأحمد في "مسنده" (٤/ ٢٢٨ رقم ١٨٠٠٠)، والترمذي في "جامعه" (٢٣٠)، وابن ماجه في "سننه" (١٠٠٤)، والطحاوي في "شرح المعاني" (١/ ٣٩٣)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٣/ ١٨٤)، والطبراني في "الكبير" (٢٢/ ١٤١-١٤٢ رقم ٣٧٦-٣٨١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ١٠٤)، وفي "المعرفة" (٥٨٣٢).

وروراه عبدالرزاق في "المصنف" (٢٤٨٢) من طريق منصور، عن هلال، به.

ومن طريق عبدالرزاق رواه الطبراني (٢٢/ ١٤١ رقم ٣٧٥).

(*) في (ت): « سياف ». (٣) هو: ابن مَعْبَد.

(٤) روايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (١٢٩٧)، والبخاري في "التاريخ الكبير" =

راشد، عن وابِصَة، عن النبيِّ ﷺ .

قلتُ لأبي: أيُّهما أشبَهُ ؟

قال: عمرو بن مُرَّة أحفَظُ[(١)] .

٢٧٢ - وسألتُ[(٢)] أبي عن حديثٍ رواه منصور[(٣)]، عن مُجاهِد،

= (٨/ ١٨٧)، وأبو داود في "سننه" (٦٨٢)، والترمذي في "جامعه" (٢٣١)، والطحاوي في "شرح المعاني" (١/ ٣٩٣)، والبغوي في "الجعديات" (١١١)، وابن حبان في "صحيحه" (٢١٩٩)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٣/ ١٨٤)، والطبراني في "الكبير" (٢٢/ ١٤٠-١٤١ رقم ٣٧١-٣٧٣).
ومن طريق الطيالسي رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ١٠٤).

(١) قال البيهقي في "المعرفة" (٤/ ١٨٤): « وكان الشافعي في القديم يقول: لوثبت الحديث الذي روي فيه لقلت به ، ثم وهَّنه في الجديد ».
وقال الترمذي في "جامعه"(٢٣٠): « اختلف أهل الحديث في هذا، فقال بعضهم: حديث عمرو بن مرة، عن هلال بن يساف، عن عمرو بن راشد، عن وابصة بن معبد أصح ، وقال بعضهم: حديث حصين، عن هلال بن يساف، عن زياد بن أبي الجعد، عن وابصة بن معبد أصح ، وهذا عندي أصح من حديث عمرو بن مرة؛ لأنه قد روي من غير حديث هلال بن يساف، عن زياد بن أبي الجعد، عن وابصة ابن معبد ». وانظر "العلل الكبير" له (ص٦٧). وقال ابن عبدالبر في "التمهيد" (١/ ٢٦٩): « وحديث وابصة مضطرب الإسناد ، لا يثبته جماعة من أهل الحديث».
وقال ابن رجب في "فتح الباري" (٥/ ٢٣): « ورجح أحمد وأبو حاتم الرازي رواية عمرو بن مرة ».

(٢) نقل هذا النص ابن رجب في "فتح الباري" (٦/ ١١) مع اختلاف في السِّياق، ولفظه: « وأما أبو حاتم الرازي فإنه قال في حديث منصور، عن مجاهد، عن أبي عياش: إنه صحيح، وقيل له: فهذه الزيادة: " فنزلَتْ آيةُ القصر بين الظُّهر والعَصر " محفوظة هي ؟ قال: نعم ».

(٣) هو: ابن المعتمر. وروايته أخرجها الإمام أحمد (٤/ ٦٠) من طريق شعبة، والنسائي (١٥٤٩ و١٥٥٠) من طريق شعبة وعبدالعزيز بن عبدالصمد، كلاهما عن منصور.

عن أبي عَيَّاش الزُّرَقي، عن النبيِّ ﷺ في صَلاة الخَوف؛ يزيدُ فيها جرير[(١)]: فنزلَتْ آيةُ القَصْرِ بين الظُّهر والعَصر[(٢)]:

هذه الزِّيادةُ محفوظَة[(٣)]؟

قال: نعم، هو صَحيحٌ[(٤)].

٢٧٣ - وسألتُ[(٥)] أبي عن حديثٍ رواه محمد بن فُضَيل بن غَزْوان[(٦)]، عن الأعمش، عن أبي صالح[(٧)]، عن أبي هريرة؛ قال: قال النبيُّ ﷺ[(٨)]: «**إِنَّ لِلصَّلَاةِ أَوَّلاً وآخِرًا، وَإِنَّ أَوَّلَ وَقْتِ الفَجْرِ حِينَ يَطْلُعُ الفَجْرُ...**»، وذكر مواقيتَ الصَّلاة؟

---

(١) هو: ابن عبدالحميد، والمقصود: أنه روى هذا الحديث عن منصور، فزاد فيه هذه الزيادة. وروايته أخرجها سعيد بن منصور في التفسير من "سننه" (٦٨٦)، ومن طريقه أبو داود (١٢٣٦). وانظر تتمة تخريجه في التعليق على "سنن سعيد بن منصور".

(٢) من قوله: « عن النبي ﷺ... » إلى هنا، سقط من (ش).

(٣) في (ش): « محفوظ »، وانظر توجيهه لغةً في التعليق على المسألة رقم (٣٦٤).

(٤) في (ك): « الصحيح ».

(٥) نقل هذا النص ابن دقيق العيد في "الإمام" (٤/ ٢٩)، والزيلعي في "نصب الراية" (١/ ٢٣١)، وانظر "فتح الباري" لابن رجب (٣/ ١٦٧).

(٦) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٢٢٢)، وأحمد في "مسنده" (٢/ ٢٣٢ رقم٢١٧٢)، والترمذي في "جامعه" (١٥١)، وفي "العلل الكبير" (٨٢)، وابن أبي خيثمة في "التاريخ الكبير" (١/ ١٧٧ رقم ٤٢٣)، والعقيلي في "الضعفاء" (٤/ ١١٩)، وابن المنذر في "الأوسط" (٢/ ٣٣٦)، والطحاوي في "شرح المعاني" (١/ ١٤٩ و١٥٠ و١٥٦)، والدارقطني في "السنن" (١/ ٢٦٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٣٧٥).

(٧) هو: ذَكْوان السَّمَّان.

(٨) في (ف): « قال رسول الله ﷺ».

قال أبي: هذا خطأٌ؛ وَهِمَ فيه ابنُ فُضَيل؛ يَرويه أصحابُ الأعمش[(١)]، عن الأعمش، عن مُجاهِد، قولَهُ[(٢)].

٢٧٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه ابن فُضَيل[(٣)]، عن الأعمش، عن إبراهيم[(٤)]، عن عَلقَمَة[(٥)]، عن عبدالله[(٦)]؛ قال: سَلَّمْتُ

(١) رواه الترمذي في "جامعه" (١٥١)، وفي "العلل الكبير" (٨٣) من طريق أبي إسحاق الفزاري، والعقيلي في "الضعفاء" (٤/ ١١٩)، والدارقطني في "السنن" (١/ ٢٦٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٣٧٦).

(٢) قال الترمذي في "جامعه" (١٥١) بعد أن أخرج الحديث من الطريقين: «سمعت محمدًا [يعني البخاري] يقول: حديث الأعمش عن مجاهد في المواقيت أصحُّ من حديث محمد بن فضيل، وحديث محمد بن فضيل خطأ، أخطأ فيه محمد بن فضيل».
وقال الدوري في "تاريخه" (٢/ ٥٣٤): «سمعت يحيى بن معين يُضعِّف حديث محمد بن فضيل، عن الأعمش، عن أبى صالح، عن أبى هريرة، أحسب يحيى يريد: إن للصلاة أولاً وآخرًا، وقال: إنما يُروى عن الأعمش، عن مجاهد».
وقال أيضًا في (٤/ ٦٦): «رواه الناس كلهم عن الأعمش، عن مجاهد، مرسلاً».
وقال العقيلي بعد أن ذكر رواية مجاهد: «وهذا أولى». وقال الدارقطني في "سننه" (١/ ٢٦٢): «هذا لا يصح مسندًا، وهم في إسناده ابن فضيل، وغيره يرويه عن الأعمش، عن مجاهد، مرسلاً». وقال ابن عبدالبر في "التمهيد" (٨/ ٨٧): «هذا الحديث عند جميع أهل الحديث حديث منكر، وهو خطأ، ولم يروه أحد عن الأعمش بهذا الإسناد إلا محمد بن فضيل، وقد أنكروه عليه». ثم روى بإسناده إلى محمد بن عبدالله بن نمير أنه قال في هذا الحديث: «خطأ، ليس له أصل».

(٣) هو: محمد بن فضيل بن غزوان. وروايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (١١٩٩ و١٢١٦)، ومسلم في "صحيحه" (٥٣٨). ورواه البخاري (٣٨٧٥) من طريق أبي عوانة، ومسلم (٥٣٨) من طريق هُرَيم بن سفيان، كلاهما عن الأعمش، به.

(٤) في (ت) و(ك): «الأعمش وإبراهيم». وإبراهيم هذا هو: ابن يزيد النَّخعي.

(٥) هو: ابن قيس النَّخعي.

(٦) هو: ابن مسعود.

على النبيِّ ﷺ وهو في الصَّلاة، فردَّ عليَّ، فلمَّا قَدِمْتُ من الحَبَشَة... وذكر الحديثَ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما يَرْويه[1] الأعمشُ[2]، عن إبراهيم، عن عبدالله، عن النبيِّ ﷺ، مُرسَلاً[3]؛ لا[4] يقول فيه: عَلْقَمة[5].

٢٧٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أحمدُ بن يونس، عن مِنْدَل[6]، عن حُصَين[7]، عن عمرو بن ميمون؛ قال: قال عمر بن الخطَّاب: كان رسولُ الله ﷺ يَكْرَهُ الكُرَّاثَ، فمَنْ أكَلَهُ مِنكُم فلا يَحْضُرِ المساجِدَ وتِلاوةَ القُرآن؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: حُصَيْن، عن هلال بن يِسَاف[8]، عن عمر بن الخطاب - مُرسَلٌ[9] - عن النبيِّ ﷺ[10].

---

(١) المثبت من (ت) و(ك)، وفي بقيَّة النسخ: « يروي ».
(٢) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٣٥٩٢) عن سفيان الثوري، عنه، به. ومن طريق عبدالرزاق رواه أحمد في "مسنده" (١/ ٤٠٩ رقم٣٨٨٤). ورواه النسائي في "الكبرى" (٥٤٠) من طريق شعبة، عن الأعمش، به.
(٣) يعني: منقطعًا؛ لأن إبراهيم النَّخعي لم يسمع من ابن مسعود.
(٤) قوله: « لا » سقط من (ف).
(٥) قال ابن رجب في "فتح الباري" (٦/ ٣٦١): « وقد رجَّح انقطاعه كثير من الحفاظ؛ منهم: أبو حاتم الرازي، وقال في رواية ابن فضيل الموصولة: إنها خطأ ».
(٦) في (أ) و(ف): « مبدل ». ومِنْدَل لقبه، وقيل: اسمه عمرو بن علي .
(٧) هو: ابن عبدالرحمٰن السُّلَمي . (٨) في (ت): « سياف ».
(٩) قوله: « مرسلٌ » هكذا في النسخ بحذف ألف التنوين من الاسم المنصوب على لغة ربيعة. انظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).
(١٠) كذا قال أيضًا في "المراسيل" (ص ٢٢٩ رقم٨٥٨).

قلتُ لأبي: عمرو بن ميمون لَقِيَ عمرَ ؟

قال: نعم، وهلال بن يِسَاف[١] لم يَلْقَ عمرَ .

٢٧٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو وكيع الجَرَّاح بن مَلِيح[٢]، عن الأعمش، عن أبي صالح[٣]، عن أبي هريرة: أنَّ النبيَّ ﷺ [سُئِل عن][٤] الرَّجُلِ يَعْمَلُ العَمَلَ يُسِرُّهُ جُهْدَهُ، فإذا اطُّلِعَ عليه يَسُرُّهُ ذلك؟ قال: ((**لَهُ أَجْرُ السِّرِّ، وَأَجْرُ العَلَانِيَةِ**)) .

ورواه أبو داود[٥]، عن أبي سِنَان الشَّيْباني - سعيدِ بنِ سِنَان الرَّازي- عن حَبيب[٦]، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ.

---

(١) في (ت): « سياف ».

(٢) في (أ) و(ش) و(ف): « فليح ».
وروايته أخرجها الطبري في "تهذيب الآثار" (٢/ ٨٠٥/ مسند عمر).
ورواه الطبري (٢/ ٨٠٤)، والطبراني في "الأوسط" (٤٧٠٢)، وفي "مسند الشاميين" (٢٨٠٩) من طريق سعيد بن بشير، عن الأعمش، به .

(٣) هو: ذَكْوان السَّمَّان .

(٤) مابين المعقوفين ليس في النسخ، ولابد منه أو ما يقوم مقامه؛ لاستقامة النص .

(٥) هو: سليمان بن داود الطيالسي، والحديث أخرجه في "مسنده" (٢٥٥٢)، ومن طريقه أخرجه الترمذي (٢٣٨٤)، وابن ماجه (٤٢٢٦)، والطبري في "تهذيب الآثار" (٢/ ٨٠٧/ مسند عمر)، وابن البختري في "أماليه" (٣٣/ مجموع فيه مصنفات ابن البختري)، وابن حبان في "صحيحه" (٣٧٥)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٣٦٣).

(٦) هو: ابن أبي ثابت .

ورواه أبو معاويةَ الضَّرِيرُ[١]، عن الأعمش، عن حَبيب، عن أبي صالح[٢]؟

فقال أبي: الصَّحيحُ عِندي مُرسَلٌ[٣].

٢٧٧ - وسألتُ[٤] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه أبو الأَحْوَص[٥]، عن أبي إسحاق[٦]، عن العَيْزَار بن حُرَيْث، عن أبي

---

(١) في (ت): «الضري». وأبو معاوية هذا هو: محمد بن خازم. وروايته أخرجها أبو عبيد في "غريب الحديث" (٢/ ٣)، وهنَّاد في "الزهد" (٨٨٠).
ورواه الطبري في "تهذيب الآثار" (٢/ ٨٠٦/ مسند عمر) من طريق أبي بكر بن عياش ومحمد بن أبي عبيدة المسعودي، كلاهما عن الأعمش، به. ورواه وكيع في "الزهد" (٢٤٥)، والطبري (٢/ ٨٠٦) من طريق سفيان الثوري، عن حبيب، به.

(٢) يعني: عن أبي صالح، عن النبي ﷺ، مرسلاً.

(٣) نقل الزيلعي قول أبي حاتم هذا في "تخريج الكشاف" (٢/ ٣١٤).
وقال الترمذي في الموضع السابق: «هذا حديث غريب. وقد روى الأعمش وغيره عن حبيب بن أبي ثابت، عن أبي صالح، عن النبي ﷺ، مرسلاً، وأصحاب الأعمش لم يذكروا فيه: عن أبي هريرة».
وذكر الدارقطني في "العلل" (٨/ ١٨٣ رقم١٤٩٩) الاختلاف في هذا الحديث وقال: «والصحيح من ذلك قول من قال: عن الأعمش، عن حبيب، عن أبي صالح، مرسلاً». وقال أبو نعيم في "الحلية" (٨/ ٢٥٠): «والمحفوظ: عن الثوري، عن حبيب، عن أبي صالح، مرسلاً». وانظر أيضًا "العلل" للدارقطني (٦/ ١٩٩).

(٤) تقدمت هذه المسألة باختصار برقم (٢٢٠)، وأوضحنا هناك أن هذا الحديث طويل؛ أورد المصنف هناك قطعة منه، وفي هذا الموضع قطعة أخرى.

(٥) هو: سلَّام بن سُلَيم. وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٨١٦)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٥/ ٥١) تعليقًا، وعبدالله بن أحمد في "زوائد المسند" (٥/ ١٤١ رقم٢١٢٧٣)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٢٤٨-٢٤٩)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ٦٨).

(٦) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي.

بَصِير[(١)]، عن أُبَيِّ بن كعب، عن النبيِّ ﷺ قال: « **أَثْقَلُ الصَّلَاةِ عَلَى المُنَافِقِينَ صَلَاةُ العِشَاءِ وَالفَجْرِ، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِيهِمَا [لَأَتَوْهُمَا وَلَوْ حَبْوًا]**[(٢)]، **[وَإِنَّ الصَّفَّ الأَوَّلَ]**[(٣)] **لَعَلَى**[(٤)] **مِثْلِ صَفِّ المَلائِكَةِ . . .**» الحديثَ .

قال أبو محمد[(٥)]: ورواه شُعْبَةُ[(٦)]، والحجَّاجُ بن أَرْطاة[(٧)]، عن أبي إسحاق، عن عبدالله بن أبي بَصِير، عن أُبَيِّ بن كعب، عن النبيِّ ﷺ.

ورواه الثوريُّ، واختُلِف عنه:

فقال وكيع: عن الثوري[(٨)].

---

(١) في (ك): « أبي نصير ». وأبو بصير هذا هو: العَبْدي، يقال: اسمه حفص .

(٢) ما بين المعقوفين سقط من جميع النسخ، وضبَّب ناسخ (أ) على موضعه، واستدركناه من مصادر التخريج .

(٣) في جميع النسخ: « إن صف الأولى »، إلا أن في (ت) و(ك) كلمة غير مقروءة بدل: «إن»، والتصويب من مصادر التخريج .

(٤) في (ك): « لعل ».

(٥) قوله: « قال أبو محمد » ليس في (ف).

(٦) روايته أخرجها الإمام أحمد في "مسنده" (١/ ١٤٠ رقم٢١٢٦٥)، والدارمي في "مسنده" (١٣٠٥)، وأبو داود في "سننه" (٥٥٤)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٢٤٩).

(٧) روايته أخرجها عبدالله بن أحمد في "زوائد المسند" (٥/ ١٤٠ رقم ٢١٢٧٢).

(٨) كذا في جميع النسخ لم يذكر روايته، والحديث أخرجه أحمد في "مسنده" (٥/ ١٤٠ رقم٢١٢٦٦)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٥/ ٥٠-٥١) من طريق وكيع، عن الثوري، عن أبي إسحاق، عن عبدالله بن أبي بصير، عن أبي بن كعب، به.
ورواه عبدالرزاق في "المصنف (٢٠٠٤) عن الثوري بمثله . ورواه الحاكم في "المستدرك"(١/ ٢٤٨) من طريق الحسين بن حفص وأبي حذيفة وعبدالصمد بن =

وقال غيرُه[١]: عن أبي إسحاق، عن عبدالله بن أبي بَصير، عن أبي بَصِير، عن أُبَيٍّ، عن النبيِّ ﷺ.

ورواه زُهَيْر[٢] بن معاوية، وزكريَّا بن أبي زائدة[٣]، وجرير بن حازم[٤]، عن أبي إسحاق، عن عبدالله بن أبي بَصِير، عن أبيه، عن أُبَيٍّ، عن النبيِّ ﷺ؟

فقال أبي: كان أبو إسحاق[٥] واسِعَ الحديث[٦]؛ يَحتَمِلُ أن يكونَ

= حسان والأشجعي والنعمان بن عبدالسلام، جميعهم عن الثوري، به.
ورواه الحاكم في "المستدرك" (١/ ٢٤٨) من طريق أبي إسحاق الفزاري، عن الثوري، عن أبي إسحاق، عن العيزار بن حريث، عن أبي بصير، عن أبيٍّ، به.

(١) ظاهر العبارة أن غير وكيع يرويه عن الثوري، عن أبي إسحاق، على هذا الوجه، ولم نقف على ذلك، إلا أن يكون وقع سقط ذهب معه ذكر الاختلاف الثاني على الثوري، وسيأتي تخريج من رواه عن أبي إسحاق على هذا الوجه، والله أعلم.

(٢) في (ك): «نصير». وروايته أخرجها الدارمي في "مسنده" (١٣٠٧)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٤٧٦)، عبدالله بن أحمد في "زوائد المسند" (١/ ١٤٠-١٤١ رقم ٢١٢٦٩-٢١٢٧٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ٦٨).

(٣) روايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٥/ ٥١) تعليقًا، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٢٤٨) تعليقًا.

(٤) روايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٥/ ٥١) تعليقًا.
ورواه عبدالله بن أحمد في "زوائد المسند" (٥/ ١٤١ رقم ٢١٢٧١) من طريق جرير، عن أبي إسحاق، عن أبي بصير العبدي، عن أُبيِّ بن كعب، به. لم يذكر «عبدالله ابن أبي بصير»، وكذا ذكر الحاكم في "المستدرك" (١/ ٢٤٨) رواية جرير.

(٥) في (ف): «كان أبي إسحاق».

(٦) وقال أبو حاتم في "الجرح والتعديل" (٦/ ٢٤٣): «أبو إسحاق السَّبيعي ثقة، وأحفظ من أبي إسحاق الشيباني، ويشبَّه بالزهري في كثرة الرواية، واتساعِهِ في الرجال».

سمع من أبي بَصِيرٍ[(١)]، وسمع مِنِ ابنِ أبي بَصِير[(٢)] عن أبي بَصِير، وسمع من العَيْزار عن أبي بَصير .

قال أبو زرعة: وَهِمَ فيه أبو الأَحْوَص، والحديثُ حديثُ شُعْبَة[(٣)].

قال أبي: وسمعتُ سُلَيمانَ بنَ حَرْب؛ قال: أخبرني وَهْب بن جرير؛ قال: قال شُعْبَة[(٤)]: أبو إسحاق قد سمع من عبدالله بن[(٥)] أبي

---

(١) لم يُذكر في المسألة رواية أبي إسحاق، عن أبي بصير، فلعلَّها من السقط الذي أُشير إليه في الاختلاف على الثوري.
والحديث رواه النسائي في "سننه" (٨٤٣)، وابن حبان في "صحيحه" (٢٠٥٧)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٢٤٨) من طريق شعبة، عن أبي إسحاق، عن أبي بصير، عن أبي بن كعب، به.
قال الحاكم: « وهكذا قال إسرائيل بن يونس، وأبو حمزة السكري، وعبدالرحمن ابن عبدالله المسعودي، وجرير بن حازم كلهم قالوا: عن أبي إسحاق، عن أبي بصير، عن أبيٍّ ».

(٢) أخرج الحاكم في "المستدرك" (١/ ٢٤٩) عن علي بن المديني أنه قال: « قد سمع أبو إسحاق من عبدالله بن أبي بصير، ومن أبيه أبي بصير ».
وأخرج البيهقي في "سننه" (٣/ ٦٨) عن ابن المديني أيضًا قوله: « أبو بصير وابن أبي بصير سمعا الحديث من أُبيّ بن كعب جميعًا ».

(٣) ذكر ابن معين الاختلاف في الحديث وقال: « والقول قول شعبة؛ هو أثبت من زهير ». انظر "تاريخ ابن معين برواية الدوري" (٣/ ٣٧٠)، وانظر "المستدرك" للحاكم (١/ ٢٤٩).

(٤) في (ك): « سمعت »، وكذا في (ت) ولكن حاول الناسخ تصويبها إلى « شعبة ».

(٥) قوله: « بن » سقط من (ف).

بَصِير ومن أبي بَصِير كِلاهُما[١]، هذا الحديثَ[٢].

٢٧٨ - **وسُئِلَ أبي**[٣] عن حديثٍ رواه زائدة[٤]، عن ابن عَقيل[٥]، عن ابن المسيّب، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ: **«خَيْرُ صُفُوفِ الرِّجَالِ المُقَدَّمُ»**.

ورواه زُهَيْرُ بن محمد[٦]، وعُبَيدُاللهِ[٧] بنُ عمرو[٨]، عن ابن

---

(١) كذا في جميع النسخ: «كلاهما»، والجادَّة: أن يقال: « كِلَيْهِمَا » بالياء؛ لأنها توكيدٌ معنويٌّ للمجرورِ قبلها؛ فكان حقُّها الجَرَّ بالياءِ، لكنَّ ما وقع في النسخ صحيحٌ في العربية، ويتخرَّج على لغة من يُلزِم المثنَّى وما ألحق به الألف مطلقًا رفعًا ونصبًا وجَرًّا. تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٥٥٤).

(٢) قال الحاكم في "المستدرك"(١/ ٢٤٩):« وقد حكم أئمة الحديث: يحيى بن معين، وعلي بن المديني، ومحمد بن يحيى الذهلي، وغيرهم، لهذا الحديث بالصحة ». ونقل عن علي بن المديني قوله: « وما أرى الحديث إلا صحيحًا ». وعن محمد بن يحيى الذهلي قوله: « كلها محفوظة ». وانظر "سنن البيهقي" (٣/ ٦١ و٦٧-٦٨).

(٣) ستأتي هذه المسألة برقم (٣٦٨)، وانظر المسألة رقم (٥٤).

(٤) هو: ابن قدامة.

وروايته أخرجها أحمد في "المسند" (٣/ ٢٩٣ رقم١٤١٢٣ و٢٨٧ رقم١٥١٦١)، وأبو نعيم في "الحلية" (٩/ ٢٣)، وابن حزم في "المحلى" (٣/ ١٣١)، ولم يذكر في الإسناد:« ابن المسيب ». وكذا أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٨١٤ و٧٦٢١)، وابن ماجه في "السنن" (١٠٠١) من طريق وكيع، والإمام أحمد في "مسنده"(٣/ ٣٣١ رقم ١٤٥٥١) عن أبي أحمد الزبيري، وعبدالله بن الوليد، جميعهم عن سفيان الثوري، عن ابن عقيل، عن جابر، ولم يذكر ابن المسيب .

(٥) هو: عبدالله بن محمد بن عقيل .

(٦) تقدَّم تخريج روايته في المسألة رقم (٥٤).

(٧) في (أ) و(ش): « زهير بن محمد بن عبيدالله ».

(٨) تقدَّم تخريج روايته في المسألة رقم (٥٤)، لكن لم نقف في روايته على لفظ:«خير صفوف الرجال المقدَّم ».

عَقِيل، عن سعيد بن المسيّب، عن أبي سعيد، عن النبيِّ ﷺ ؟

فقلت لأبي: أيُّهما أصَحُّ ؟

قال: هذا من تخاليطِ ابنِ عَقيل؛ مِنْ سُوءِ حِفْظِه؛ مَرَّةً يقول هكذا، ومرَّةً يقول هكذا، لا يُضْبَطُ الصَّحيحُ أيُّما[1] هو[2] .

٢٧٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه إسرائيل[3]، وزُهَيْر بن معاوية، عن أبي إسحاق[4]، عن الحارِث[5]، عن عليٍّ - رفعَهُ إسرائيلُ، ووقفَهُ زهيرٌ -: أنَّ النبيَّ ﷺ كان يُوتِرُ بتِسْعِ سُوَر ؟

قال أبي[6]: إسرائيلُ أقدَمُ سماعًا من زهير في أبي إسحاق .

---

(١) في (ك): « إنما ».

(٢) لم يُرَجِّحْ أبو حاتم هنا أيًّا من الروايتين، وأمَّا في المسألة رقم (٥٤)، فقد يظهر من جوابه ترجيحُهُ لروايةِ أبي سعيدٍ الخُدْرِيِّ، لكنَّ كلامَ أبي حاتم هناك لم يتطرَّقْ فيه إلى الخلافِ في صحابيِّ الحديثِ، وإنما أجاب عن خلافٍ آخر، وهو جَعْلُ الحديثِ من روايةِ عبدالله بن أبي بكر بدل ابن عقيل.

(٣) هو: ابن يونس . وروايته أخرجها الإمام أحمد في "مسنده" (١/ ٨٩ رقم٦٧٨)، وعبد بن حميد في "مسنده" (٦٨/ المنتخب)، والبزار في "مسنده" (٨٥١)، وأبو يعلى في "مسنده" (٤٦٠)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٢٩٠)، وابن نصر المروزي في "قيام الليل" (ص١٣٠/ مختصره).
ورواه الطبراني في "الصغير" (٤٥٧) من طريق أبي أيوب الإفريقي، وأبو نعيم في "تاريخ أصبهان"(٢/ ١٥١) من طريق عبدالله بن علي، كلاهما عن أبي إسحاق، به. ومن طريق الطبراني رواه الخطيب في "تاريخ بغداد" (٨/ ٤١٢).

(٤) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي .

(٥) هو: ابن عبدالله الأعور.

(٦) من قوله: « إسرائيل ووقفه زهير. . . » إلى هنا، سقط من (أ) و(ش).

قلتُ: فأيُّهما أشبَهُ بالصَّوَاب: موقوف أو مرفوع ؟

قال: الله أعلم! يقال: إنَّ زُهَيْرَ[١] سمع من أبي إسحاق بِأَخَرَةٍ، وإسرائيلُ سماعُهُ من أبي إسحاق قديمٌ، وأبو إسحاق بِأَخَرَةٍ اختَلَط، فكلُّ من سمعَ منه بأَخَرَةٍ فليس سماعُهُ بأجودِ ما يكون .

٢٨٠ - وسألتُ[٢] أبي عن حديثٍ رواه قَبِيصَة[٣]، عن سُفْيان[٤]، عن أبي إسحاق[٥]، عن السَّائِب بن مالك، عن النبيِّ ﷺ، في صَلاةِ الكُسُوف رَكْعَتَين ؟

---

(١) كذا في جميع النسخ، بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة. انظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(٢) انظر المسألة الآتية برقم (٣٨٦).

(٣) هو: ابن عقبة. ولم نقف على روايته من هذا الوجه، والحديث رواه البزار في "مسنده" (٢٤٤٣) من طريق قبيصة، عن سفيان، عن أبي إسحاق، عن السائب، عن عبدالله بن عمرو، عن النبي ﷺ ، به.
قال البزار: « ولا نعلم أسنده عن الثوري إلا قبيصة ».
ورواه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٣٢٩) من طريق قبيصة، عن سفيان، عن عطاء بن السائب، عن أبيه، عن عبدالله بن عمرو، به .
ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٨٣٠٥) من طريق ابن مهدي، عن سفيان، عن أبي إسحاق، عن السائب، عن النبي ﷺ ، به.
ورواه ابن سعد في "الطبقات" (١/ ١٤٢) من طريق إسرائيل، والإمام أحمد في "العلل" (٨٣٠٥) من طريق سنان (كذا)، كلاهما عن أبي إسحاق، عن السائب، عن النبي ﷺ ، به. ورواية ابن سعد مختصرة .

(٤) هو: الثوري .

(٥) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي .

قال أبي: هذا الصَّحيحُ .

قلتُ: لأنَّ بعضَ الناس(١) روى عن أبي إسحاق، عن السَّائِب بن مالك، عن عبدالله بن عمرو، عن النبيِّ ﷺ؛ والصَّحيحُ هذا الذي رواه الثَّوْري .

والسَّائبُ هو والدُ عَطاءِ بنِ السَّائب، وليس له صُحْبَة(٢) .

وأراد أبي ﷺ: أنَّ الصَّحيحَ مِنْ حديث أبي إسحاق مُرسَلٌ .

(١) منهم شعبة، وروايته أخرجها البزار في "مسنده" (٢٤٤٤).
قال البزار بعد أن أخرجه: « وهذا الحديث قد رواه عطاء بن السائب، عن أبيه، عن عبدالله بن عمرو، فذكرناه من حديث أبي إسحاق، عن السائب، عن عبدالله ابن عمرو؛ لأنا لا نعلم أن أحدًا أسنده عن شعبة إلا عبدالصمد، وغير عبدالصمد يرويه عن أبي إسحاق، عن السائب، مرسلاً ».
ومنهم أبو بكر بن عياش، ويأتي ذكر الاختلاف عليه في المسألة رقم (٣٨٦).
والحديث رواه أبو داود في "سننه" (١١٩٤) من طريق حماد بن سلمة، والنسائي في "سننه" (١٤٩٦) من طريق شعبة كلاهما عن عطاء بن السائب عن، أبيه، عن عبدالله بن عمرو، به.

(٢) قال الإمام أحمد في "العلل" (٢٤٩٩): « السائب بن مالك أبو عطاء بن السائب».
وقال أبو داود في "سؤالاته للإمام أحمد" (٤٢٨): « سمعت أحمد سُئل: السائب أبو عطاء، من روى عنه ؟ قال: ما أعلم أحدًا روى عنه، روى أبو إسحاق، عن السائب بن مالك، عن عبدالله بن عمرو؛ في صلاة الكسوف، وزعموا أنه ليس بأبيه». وقال أبو داود أيضًا (٦١): « حدثنا أحمد قال: سمعت يحيى بن آدم يقول: ليس السائبَ بن مالك الذي روى عنه أبو إسحاق: صلاة الكسوف - أبو عطاء ابن السائب ».

٢٨١ - وسألتُ أبي[١] عن حديثٍ رواه عمر بن علي[٢]، عن أَشْعَث بن سَوَّار، عن بُكَير بن الأَخْنَس، عن حَنَش[٣] بن المُعْتَمِر، عن وابِصَة بن معبد، عن النبيِّ ﷺ: أنَّ رجلاً صلَّى خلفَ الصَّفِّ وحدَهُ. . . ؟

قال أبي: رواه بعضُ الكوفيِّين[٤] عن أَشْعَث، عن بُكَير، عن وابِصَة، عن النبيِّ ﷺ .

قال أبي: أمَّا عُمَرُ فمحلُّهُ الصِّدْقُ[٥]، وأَشْعَثُ هو أَشْعَث!

قال أبو محمد[٦]: يعني أنه ضعيفُ الحديث، وهو أَشْعَثُ بن سَوَّار.

---

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (٤٧٤)، وانظر المسألة رقم (٢٧١) وانظر أيضًا: "البدر المنير" (٣/ ٢٨٥ مخطوط).

(٢) هو: المُقَدَّمي. وروايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (٢٢/ ١٤٦ رقم٣٩٦).
وأخرجه الطبراني في "الكبير" (٢٢/ ١٤٦ رقم ٣٩٥ و٣٩٧) من طريق يزيد بن هارون، وحفص بن غياث، كلاهما عن أشعث، به.

(٣) في (ت) و(ك): « حفش ».

(٤) رواه هكذا أبو خالد الأحمر سليمان بن حيّان، وروايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (٢٢/ ١٤٦ رقم٣٩٨).

(٥) وقال في المسألة رقم (٤٧٤): « أما عمر فمحله الصدق، ولولا تدليسه لحكمنا [له]؛ إذ جاء بالزيادة، غير أنا نخاف أن يكون أخذه عن غير ثقة، وأشعث هو أشعث ». وذكر نحو هذا في "الجرح والتعديل" (٦/ ١٢٥).

(٦) في (ف): « قلت » بدل: « قال أبو محمد ».

قال أبو محمد: قلتُ[(١)] لأبي: حَنَشٌ[(٢)] أدرك[(٣)] وابِصَة ؟

قال: لا أُبعِدُهُ .

٢٨٢ - قال أبو محمد[(٤)]: ذكَرَ[(٥)] أبي حديثًا رواه الثَّوْري[(٦)]، عن موسى بن أبي عائِشَة، عن عبدالله بن شَدَّاد، عن النبيِّ ﷺ قال: **((مَنْ كَانَ لَهُ إِمَامٌ، فَقِرَاءَةُ الإِمَامِ لَهُ قِرَاءَةٌ))** .

قال[(٧)] أبي: هذا يرويه بعضُ الثِّقات[(٨)]، عن موسى بن أبي عائِشَة، عن عبدالله بن شَدَّاد[(٩)]، عن رجُلٍ من أهل البَصْرة.

قال أبي: ولا يَخْتَلِفُ أهلُ العلم أنَّ مَنْ قال: موسى بن أبي عائِشَة، عن جابر؛ أنه قد أخطأ .

قال أبو محمَّد[(١٠)]: قلتُ: الذي قال: عن موسى بن أبي عائِشَة،

---

(١) في (أ) و(ش) و(ف): « وقلت » بدل: « قال أبو محمد: قلت ».

(٢) في (ت) و(ك): « حفش ».

(٣) قوله: « أدرك » مكرر في (أ).

(٤) قوله: « قال أبو محمد » من (ت) و(ك) فقط.

(٥) في (أ) و(ش) و(ف): « وذكر » بالواو.

(٦) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٢٧٩٧)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٢١٧)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ١٦٠).

(٧) قوله: « قال » سقط من (ك).

(٨) رواه هكذا إسرائيل، وروايته أخرجها الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٢١٧).

(٩) من قوله: « عن النبي ﷺ ... » إلى هنا، ملحق بهامش (ك).

(١٠) قوله: « قال أبو محمد » من (ت) فقط .

عن جابر[١]، فأخطأ ؛ هو النُّعْمَانُ بنُ ثابِت[٢]؟

قال: نعم[٣].

---

(١) من قوله: « أنه قد أخطأ . . . » إلى هنا، سقط من (ف) و(ك)؛ بسبب انتقال بصر الناسخ.

(٢) يعني: أبا حنيفة. والظاهر أن أبا حاتم لا يعني حكاية الإسناد من طريق أبي حنيفة بتمامه، وإنما عنى جَعْلَهُ الحديثَ عن جابر؛ لأن أبا حنيفة يرويه عن موسى بن أبي عائِشَة، عن عبدالله بن شَدَّاد، عن جابر، عن النبي ﷺ؛ هكذا أخرجه عنه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٢١٧)، وابن عدي في "الكامل" (٧/ ١٠ و١١)، والدارقطني في "سننه" (١/ ٣٢٣-٣٢٤)، والبيهقي في "سننه" (٢/ ١٥٩). وهناك اختلاف من بعض الرواة على أبي حنيفة، لكن ليس فيه: « موسى ابن أبي عائشة، عن جابر » هكذا بلا واسطة، كما في "الكامل" لابن عدي، و"سنن الدارقطني".

(٣) قال ابن طهمان: « سمعت يحيى [يعني: ابن معين] يقول: حديث يرويه أبو حنيفة، عن موسى بن أبي عائشة، عن عبدالله بن شدَّاد، عن جابر، عن النبي ﷺ: « من كان له إمام فقراءة إمامه له قراءة ». قال: ليس هو بشيء؛ إنما هو عبدالله بن شداد». اهـ. "من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال" رقم (٣٩٧).
وذكر أبو زرعة في "الضعفاء" (٢/ ٧١٨) هذا الحديث من رواية أبي حنيفة وقال: « فزاد في الحديث: عن جابر ».
وقال الدارقطني في "السنن" (١/ ٣٢٣): « لم يسنده عن موسى بن أبي عائشة غير أبي حنيفة والحسن بن عمارة ، وهما ضعيفان ».
وقال ابن عبد البر في "التمهيد" (١١/ ٤٨): « وقد روى هذا الحديث أبو حنيفة عن موسى بن أبي عائشة، عن عبدالله بن شدَّاد بن الهادي، عن جابر بن عبدالله، عن النبي ﷺ ، ولم يسنده غير أبي حنيفة، وهو سيِّئ الحفظ عند أهل الحديث، وقد خالفه الحفَّاظ فيه: سفيان الثوري، وشعبة، وابن عيينة، وجرير؛ فروَوه: عن موسى ابن أبي عائشة، عن عبدالله بن شدَّاد، مرسلاً، وهو الصَّحيح فيه الإرسال، وليس مما يُحتَج به . . . » إلخ .
وانظر "القراءة خلف الإمام" (ص١٥٢)، و"السنن الكبرى" (٢/ ١٦٠) كلاهما للبيهقي، و"تهذيب السنن" لابن القيم (١/ ٣٩٣).

٢٨٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو الأَحْوَصِ[١]، عن أبي إسحاق[٢]، عن مُجاهِد، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ: أنه كان يقرأُ في الرَّكعَتَين قبل الفَجْرِ، والرَّكعَتَيْنِ بعد المَغْرِب؛ بـ﴿ قُلْ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْكَـٰفِرُونَ ﴾، و﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَـدٌ[٣] ﴾ ؟

قال أبي: ليس هذا الحديثُ بصحيح، وهو عن أبي إسحاق مُضطَرِبٌ، وإنما روى هذا الحديثَ نُفَيْعٌ[٤] الأَعمى[٥]، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ .

٢٨٤ - وسمعتُ أبي وذكَرَ حديثًا رواه ابنُ أبي ليلى[٦]، عن أبي

---

(١) في (ف): « أبو الأحوص ». وهو: سلَّام بن سُلَيم.
وروايته أخرجها أبو داود الطيالسي في "مسنده" (٢٠٠٥)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٦٣٣٥).
ووراه عبدالرزاق في "المصنف" (٤٧٩٠)، وابن حبان في "صحيحه" (٢٤٥٩) من طريق الثوري، عن أبي إسحاق، به. ولم يذكر ركعتي المغرب. ومن طريق عبدالرزاق رواه أحمد في "مسنده" (٢/ ٣٥ رقم ٤٩٠٩).
ورواه أحمد (٢/ ٢٤ و٥٨ رقم ٤٧٦٣ و٥٢١٥)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٢٩٨) من طريق إسرائيل، عن أبي إسحاق، به .

(٢) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي .

(٣) في (ش): « و بـ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَـدٌ ﴾».

(٤) في (ك): « بقيع ».

(٥) هو: نُفَيع بن الحارث، أبوداود الأعمى، متروك، وكذَّبه يحيى بن معين كما في "التقريب " (٧١٨١). وروايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٧/ ١٩٠). وانظر المسألة الآتية برقم (٤٧٣).

(٦) هو: محمد بن عبدالرحمٰن . وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٨٢٤٦)، والبزار في "مسنده" (٢٠٤٦)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ١٦٠)، والطبراني في "الكبير" (١٠/ ٣٩ رقم ٩٨٨١).
قال البزار :« وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عبدالله إلا بهذا الإسناد ». =

قَيْس[١]، عن [هُزَيل][*]، عن عبدالله[٢]، عن النبيِّ ﷺ؛ في الجَمْعِ بين الصَّلاتَين .

ورواه حجَّاج بن أَرْطاة[٣]، عن أبي قَيس، عن [هُزَيل][*]: أنَّ النبيَّ ﷺ. . . ولم يَذْكُرْ عبدَالله .

قال أبي: الصَّحيحُ حديثُ حجَّاج، وحديثُ ابن أبي ليلى خطأٌ .

٢٨٥ - وسمعتُ[٤] أبي يقول: يُروَى عن ابن أبي ليلى، عن أبي

= وأخرجه أبو يعلى في "مسنده" (٥٤١٣) من طريق ابن أبي شيبة، لكن سقط من "مسنده" :« عن هزيل ».

(١) هو: عبدالرحمٰن بن ثَرْوان .

(*) هو: ابن شُرَحبيل، ووقع في جميع النسخ:«هذيل» بالذال المعجمة، وكذا في "شرح معاني الآثار" للطحاوي (١/ ١٦٠)، وهو - في شرح المعاني - إما خطأ من الطباعة، أو من النُّسَّاخ؛ فقد نقله ابن حجر في "إتحاف المهرة"(١٠/ ٥٠١) عن الطحاوي على الصواب، وقال ابن حجر في "فتح الباري" (١٢/ ١٧):« هزيل بالزاي، مصغر، ووقع في كتب كثير من الفقهاء: هذيل، بالذال المعجمة، وهو تحريف ». وتقدم هذا الخطأ في المسألة رقم (١٨٦). وسيأتي في المسألة رقم (٢٢١٩ و٢٧٥٠).

(٢) هو : ابن مسعود .

(٣) لم نقف على روايته من هذا الوجه، والحديث رواه الطبراني في "الكبير" (١٠/ ٣٨-٣٩ رقم٩٨٨٠) من طريق حجَّاج بن أرطاة، عن أبي قيس، عن الهزيل، عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ، به .
والحديث رواه الطيالسي في "مسنده" (٣٧٤) من طريق شعبة، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٨٢٣٩) من طريق الثوري، كلاهما عن أبي قيس، عن هزيل، عن النبي ﷺ، به، مرسلاً . قال الطيالسي:« لم يقل شعبة فيه: عن عبدالله . قال: وروي عن ابن أبي ليلى أنه وصله عن عبدالله، عن النبي ﷺ ».

(٤) انظر المسألة رقم (٣١٣).

الزُّبَير[١]، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ؛ في الجَمْعِ بين الصَّلَاتَيْنِ، وإنَّما هو: أبو الزُّبَيْرِ[٢]، عن سعيد[٣]، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ.

وروى ابنُ أبي ليلى[٤]، عن عَوْنِ بن أبي جُحَيْفَة، عن أبيه[٥]، عن النبيِّ ﷺ؛ في الجَمْعِ بين الصَّلاتَين، وذِكْرِ السَّفَر، وإنما هو: عن عَوْن بن أبي جُحَيفَة، عن أبيه: أنَّ عمر... كذا رواه قَيْسٌ[٦] على ضَعْفِه.

قال أبي: قَيْسٌ أحبُّ إليَّ من محمد بن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى.

٢٨٦ - وسألتُ[٧] أبي عن حديثٍ رواه الحِمَّانِيُّ يحيى[٨]، عن

---

(١) هو: محمد بن مسلم بن تَدرُس.

(٢) روايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (٧٠٥).

(٣) هو: ابن جُبَير.

(٤) روايته أخرجها الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٤١٨)، والطبراني في "الكبير" (٢٢/ ١١٩ رقم ٣٠٤ و٣٠٥)، وتمَّام في "فوائده" (٤٢٩/ الروض البسام). ورواه البخاري في "صحيحه" (٦٣٤) مختصرًا، ومسلم في "صحيحه" (٥٠٣) مطولاً من طريق سفيان الثوري، عن عون، عن أبيه، عن النبي ﷺ، به.

(٥) هو: أبوجُحَيفة وَهْب بن عبدالله السُّوائي.

(٦) يعني: ابن الربيع. لم نقف على روايته من هذا الوجه، والحديث رواه أبو داود في "سننه" (٥٢٠)، والطبراني في "الكبير" (٢٢/ ١١٤ رقم ٢٨٩) من طريق قيس بن الربيع، عن عون بن أبي جحيفة، عن أبيه، به فذكر الحديث، وليس فيه الجمع بين الصلاتين. ومن طريق أبي داود رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٣٩٥).

(٧) نقل هذا النص ابن حجر في ترجمة معلَّى بن هلال من "تهذيب التهذيب" (٤/ ١٢٥).

(٨) هو: ابن عبدالحميد بن عبدالرحمٰن. وروايته أخرجها الخطيب البغدادي في "الموضح" (٢/ ٤٢١)، وفي "الكفاية" (ص٣٦٧-٣٦٨).

عليِّ بن سُوَيد، عن نُفَيعٍ أبي داود[(١)]، عن جابر؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ المُؤَذِّنِينَ المُحْتَسِبِينَ[(٢)] يَخْرُجُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ وَهُمْ يُؤَذِّنُونَ مِنْ قُبُورِهِمْ...»، الحديثَ الطَّويلَ؟

قال أبي: قال ابنُ نُمَير[(٣)]: إنَّ «عليَّ بنَ سُوَيْدٍ» هذا هو «مُعَلَّى ابنُ هلالِ بنِ سُوَيدٍ»[(٤)]، جَعَلَ[(٥)] «مُعَلَّى» «عليّ»، وتَرَكَ «هلال» من الوَسَط، ونَسَب «عليّ» إلى جَدِّه[(٦)].

---

(١) هو: ابن الحارث الأعمىٰ.

(٢) في (ف): «المحتسبون»؛ وهو نعت مقطوع للمدح، انظر المسألة رقم (٥٣٠).

(٣) هو: محمد بن عبدالله. وكلامه هذا أخرجه البرذعي في "سؤالاته لأبي زرعة" (٢/ ٣٦٦)، ومن طريق البرذعي أخرجه الخطيب البغدادي في الموضعين السابقين.

(٤) روايته أخرجها الفاكهي في "أخبار مكة" (١٣٠٦) من طريق خالد بن يزيد العمري، وأبو نعيم في "تاريخ أصبهان" (١/ ٣٣٨) من طريق سهل بن عثمان، كلاهما عن المعلى، به.

(٥) يعني: يحيى الحِمَّاني؛ وقد صرَّح به ابن نمير كما عند الخطيب في الموضعَيْنِ السابقَيْن.

(٦) كذا جاءت عبارة ابن نمير في جميع النسخ، ونحوها في "سؤالات البرذعي لأبي زرعة"، و"تهذيب التهذيب"، والأصل فيها: أن تكون مكتوبة بألف تنوين المنصوب هكذا: «جعَلَ معلَّى عليًّا، وترَكَ هلالاً من الوسَطِ، ونسَبَ عليًّا إلى جَدِّه»، وقد جاء نحو ذلك في مطبوعة "موضح الخطيب" و"كفايته"، وهو الجادَّة، بَيْدَ أنَّ ما وقع عندنا له وجهان من العربية:
الأوَّل: أن تتجه العبارة على لغة ربيعة، بتنوين الكلمات المنصوبة، مع حذف ألف النصب، وتضبط هكذا: «جعَلَ معلَّى عَلِيًّ، وترَكَ هلالٌ من الوَسَط، ونسَبَ عَلِيٌّ إلى جدِّه»، وانظر الكلام على هذه اللغة في المسألة رقم (٣٤).
والثاني: أن تتخرَّج عبارته على حكاية اللفظ المتقدِّم في صَدْرِ كلامه، وهو قوله: «إنَّ عليَّ بن سُوَيْدٍ هذا هو معلَّى بْنُ هلالِ بنِ سُوَيْدٍ»؛ وحينئذ تُضْبَطُ العبارة هكذا: «جعَلَ معلَّىٰ عَلِيَّ، وتَرَكَ هلالِ من الوسَطِ، ونسَبَ عليَّ إلى جَدِّه». والأوَّل أوجَه.

قال أبي: ونَفْسُ الحديثِ كأنه موضوعٌ[١].

٢٨٧ - **وسألتُ أبي** عن حديثٍ رواه عليُّ بن هاشم[٢]، عن ابن أبي ليلى[٣]، عن حَبِيبِ بن أبي ثابِت، عن عبدالله بن باباه، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ؛ في الاستِسْقاء.

وروى هذا الحديثَ بَكْرُ بنُ عبدالرحمٰن[٤]، عن عيسى بن المُخْتار، عن ابن أبي ليلى، عن داود بن عليٍّ[٥]، عن أبيه، عن جَدِّه، عن النبيِّ ﷺ؛ في الاستِسْقاء؟

قال أبي: الصَّحيحُ عندي - والله أعلم -: ما رواه شُعْبَة، عن حَبِيبِ بن أبي ثابِت، عن سالم بن أبي الجَعْد، عن النبيِّ ﷺ، مُرسَلٌ[٦]؛ في دُعَاء الاستِسْقاء.

قال أبي: وليس لعبدالله بن باباه، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ في الاستِسْقاء - معنًى.

---

(١) في سنده أيضًا نُفَيع أبو داود الأعمى الذي تقدم الكلام فيه في المسألة رقم (٢٨٣).

(٢) روايته أخرجها الطبراني في "الدعاء" (٢١٩٠).

(٣) هو: محمد بن عبدالرحمٰن.

(٤) روايته أخرجها الطبراني في "الدعاء" (٢١٩٦)، وفي "الكبير" (١٠/ ٢٨٥ رقم ١٠٦٧٣).

(٥) هو: داود بن علي بن عبدالله بن عباس.

(٦) كذا بحذف ألف تنوين المنصوب، على لغة ربيعة. وانظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

قال أبي: وأما حديثُ داود بن عليٍّ: فإنِّي عارَضْتُهُ بحديث حَبِيب، عن عبدالله بن باباه، عن أبي هريرة: أنَّ النبيَّ ﷺ... فإذا قد خرج المَتْنُ سواءً، ليس فيه زيادةٌ ولا نُقْصَانٌ إلا ما شاءَ الله[1]، فعَلِمْتُ[2] أنه ليس لداود بن عليٍّ معنًى في هذا الحديث، وإنما أراد ابنُ أبي ليلى حديثَ حَبيب؛ وكان ابنُ أبي ليلى سَيِّئَ الحفظ .

٢٨٨- وسألتُ[3] أبي عن حديثٍ رواه محمَّد بن سُلَيمان الأَصْبَهاني[4]،

---

(١) في (ت) و(ك): « إلا ما شاء »، ليس فيه لفظ الجلالة .
(٢) في (ت) و(ك): « فعملت ».
(٣) ستأتي هذه المسألة برقم (٤٠١)، وانظر المسألة رقم (٣٧٢) و(٤٨٨).
(٤) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٥٩٨١)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٧/ ٣٧) تعليقًا، والنسائي في "سننه"(١٨١١)، وابن عدي في "الكامل" (٦/ ٢٢٩)، والدارقطني في "الأفراد" (٣٢٢/ أ/ أطراف الغرائب) وابن شاهين في "الترغيب في فضائل الأعمال" (٨٥). ومن طريق ابن أبي شيبة رواه ابن ماجه في "سننه" (١١٤٢). ومن طريق ابن شاهين رواه المزي في "تهذيب الكمال" (٢٥/ ٣١٠- ٣١١) قال البخاري: « وهذا وهم ».
قال النسائي: « هذا خطأ، ومحمد بن سليمان ضعيف، هو ابن الأصبهاني ».
وقال ابن عدي : « وهذا أخطأ فيه ابن الأصبهاني حيث قال: عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، وكان هذا الطريق أسهل عليه؛ إنما روى هذا سهيل، عن أبي إسحاق، عن عَنبَسَة بن أبي سفيان، عن أم حبيبة ». كذا جاء في "الكامل" لابن عدي! وصوابه: « إنما روى هذا سهيل، عن أبي إسحاق، عن المسيب بن رافع، عن عمرو بن أوس، عن عنبسة بن أبي سفيان، عن أم حبيبة ».
وقال الدارقطني في "العلل" (٨/ ١٨٤ رقم١٥٠٠): « يرويه سهيل بن أبي صالح، واختُلِف عنه؛ فرواه محمد بن سليمان الأصبهاني وأيوب بن سيار، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، ووهما فيه. ورواه فليح بن =

عن سُهَيل بن أبي صالح، عن أبيه[١]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ: أنه كان يصلِّي في اليوم واللَّيلة اثنَيْ عَشَرَ رَكْعَةً[٢]؟

فقال أبي: هذا خطأٌ؛ رواه سُهَيل[٣]، عن أبي إسحاق[٤]، عن المُسيَّب بن رافع، عن[٥] عمرو بن أوس[٦]، عن عَنْبَسَة[٧]، عن أم

= سليمان، عن سهيل، عن أبي إسحاق السَّبيعي، عن المسيب بن رافع، عن عنبسة ابن أبي سفيان، عن أم حبيبة، وقول فليح أشبه بالصَّواب ». وقال الدارقطني في "الأفراد": « تفرد به محمد بن سليمان الأصبهاني، عن سهيل، عنه ». وتوسع الدارقطني في ذكر الاختلاف في الحديث في "العلل" (٥/ ١٨٥/أ-١٨٧/أ).

(١) هو: ذَكْوان السَّمَّان.

(٢) كذا في جميع النسخ: « اثنَيْ عَشَرَ ركعةً »، والجادَّة في هذا: مطابقة العدد للمعدود تذكيرًا وتأنيثًا، فيقال: « اثنتَيْ عَشْرَةَ ركعةً » أو « ثِنْتَيْ عَشْرَةَ ركعةً »، وعلى ذلك جاء في أكثر مصادر التخريج، لكنَّ ما في النسخ يتوجَّه بالحمل على المعنى بتذكير المؤنَّث؛ حيث حُمِلَتِ « الركعةُ » هنا على معنى « الركوع »؛ كأنَّه قال: « اثنَيْ عشَرَ ركوعًا ». وقد تكرر في هذا الكتاب قوله: « اثني عشر ركعة »، وانظر الكلام في الحمل على المعنى في التعليق على المسألة رقم (٢٧٠).

تنبيه: لم نقف على اللفظ المذكور، وهو أنَّ النبي ﷺ كان يصلِّي في اليوم والليلة ... إلخ، وإنما الذي في مصادر التخريج: أنَّ النبي ﷺ قال: « من صلَّى في اليوم والليلة اثنتَيْ عَشْرَةَ ركعةً تطوُّعًا غير فريضة، بنى اللهُ له بيتًا في الجنة، أو: بُنِيَ له بَيْتٌ في الجنة»، أو نحو هذا، كما يأتي في المسألة رقم (٣٧٢) و(٤٠١) و(٤٨٨).

(٣) في (أ) و(ش): « سهل ».

(٤) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي.

(٥) قوله: « عن » سقط من (ف).

(٦) كذا وقع في جميع النسخ ذِكْرُ « عمرو بن أوس » من رواية سهيل، ولم نقف عليه، ولم يذكره الدارقطني في "العلل" عند عرضه للاختلاف في الحديث.

(٧) هو: ابن أبي سفيان.

والحديث رواه النسائي في "سننه" (١٨٠٢)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١١٨٩)=

حبيبة، عن النبيِّ ﷺ .

وقال أبي: كنتُ مُعْجَبًا بهذا الحديث، وكنتُ أرى أنه غريبٌ، حتى رأيتُ: سُهَيل، عن أبي إسحاق، عن المُسيَّب، عن عمرو بن أوس، عن عَنْبَسَة، عن أم حبيبة، عن النبيِّ ﷺ؛ فعَلِمتُ أن ذاك[(١)] لَزِمَ الطَّريق .

= من طريق فليح بن سليمان، عن سهيل، عن أبي إسحاق، عن المسيب بن رافع، عن عنبسة، عن أم حبيبة، به. قال النسائي: « فليح بن سليمان ليس بالقوي ».
ورواه إسحاق بن راهويه في "مسنده" (٢٠٤٣)، وعبد بن حميد في "مسنده" (١٥٥٢) من طريق إسرائيل، وإسحاق بن راهويه (٢٠٤٢)، والترمذي في "جامعه" (٤١٥)، والطبراني في "الكبير" (٢٣/ ٢٣١ رقم ٤٣٥) من طريق سفيان الثوري، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٧/ ٣٧) تعليقًا، والنسائي (١٨٠٣) من طريق زهير، والخطيب في "تاريخه" (٥/ ٨١) من طريق مسعر، أربعتهم عن أبي إسحاق؛ عن المسيب، عن عنبسة، عن أم حبيبة، به.
وأخرجه أحمد (٦/ ٣٢٦ رقم ٢٦٧٦٩) من طريق إسماعيل بن أبي خالد مثل رواية أبي إسحاق. وانظر بقية تخريجه.
ورواه مسلم في "صحيحه" (٧٢٨) من طريق النعمان بن سالم، والنسائي (١٨٠١)، وابن خزيمة (١١٨٨) وابن حبان (٢٤٥٢)، والطبراني (٢٣/ ٢٣٠ رقم ٤٣٢ و٤٣٣)، والحاكم (١/ ٣١١)، ومن طريقه البيهقي (٢/ ٤٧٣) من طريق ابن عجلان، عن أبي إسحاق، كلاهما (النعمان وأبو إسحاق) عن عمرو بن أوس، عن عنبسة، عن أم حبيبة، به. ورواه الدراوردي عن ابن عجلان عن أبي إسحاق عن عمرو بن أوس عن أم سلمة! كما سيأتي في المسألة (٣٧٢).
قال الترمذي: « وحديث عنبسة عن أم حبيبة في هذا الباب حديث حسن صحيح، وقد روي عن عنبسة من غير وجه ».

(١) في (ك): « ذلك ». يعني: محمد بن سليمان الأصبهاني .

٢٨٩ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه المُؤَمَّل بن إسماعيل[٢]، عن الثوري، عن مُخَوَّل[٣]، عن سعيد المَقبُرِي، عن أم سَلَمة؛ قالت: نهى[٤] رسولُ الله ﷺ أن يُصَلِّيَ الرَّجُلُ ورأسُهُ مَعْقُوصٌ؟

قال أبي: إنما [رُوِي][٥] عن مُخَوَّل[٦]، عن أبي سعيد[*]، عن أبي رافع، وكُنْيَةُ سعيدٍ المَقبُري: أبو سعيد[*]، وأخطأ مُؤَمَّلٌ؛ إنما

---

(١) نقل هذا النص الزيلعي في "نصب الراية" (٢/ ٩٤).

(٢) كذا وقعت رواية المؤمل في جميع النسخ، ولم نقف عليها من هذا الوجه، والحديث رواه إسحاق بن راهويه في "مسنده" (١٩٣٦)، والترمذي في "العلل الكبير" (١٢٥)، والدارقطني في "العلل" (٧/ ١٨) من طريق المؤمل بن إسماعيل، والطبراني في "الكبير" (٢٣/ ٢٥٢ رقم ٥١٢) من طريق أبي حذيفة، كلاهما عن سفيان، عن مُخَوَّل، عن سعيد المقبري، عن أبي رافع، عن أم سلمة، به . بزيادة: «أبي رافع» بين سعيد وأم سلمة.
قال إسحاق: «قلت للمؤمل: أفيه أم سلمة؟ فقال: بلا شك؛ كتبته منه إملاء بمكة».
قال ابن حجر في "المطالب العالية" (٣٨٨): «قد رواه عبدالرزاق ووكيع، عن سفيان الثوري، ليس فيه أم سلمة، أخرجه أحمد عنهما، وبسبب ذلك استثبت إسحاقُ المؤمَّلَ، فإن كان المؤمَّلُ حفظه فالاختلاف فيه من سفيان لا عليه، والله أعلم».

(٣) هو: ابن راشد . (٤) في (ت): «نهانا».

(٥) المثبت من (ش)، وفي بقيَّة النسخ: «روا».

(٦) روايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (١/ ٣٣١ رقم ٩٩١) من طريق الربيع بن يحيى الأشناني، عن شعبة، وبرقم (٩٩٢) من طريق قيس بن الربيع، كلاهما (شعبة وقيس) عن مُخَوَّل، به . ورواه عبدالرزاق في "المصنف (٢٩٩٠) من طريق الثوري، عن مُخَوَّل، عن رجل، عن أبي رافع، به .
ومن طريق عبدالرزاق رواه أحمد في "مسنده" (٦/ ٨ رقم ٢٣٨٥٦)، الطبراني في "الكبير" (١/ ٣٣١ رقم ٩٩٠). ورواه أحمد في "مسنده" (٦/ ٣٩١ رقم ٢٧١٨٤) من طريق وكيع، عن الثوري، بمثله .

(*) قال الترمذي في "العلل الكبير"(ص٨١): «وأبو سعيد هو عندي: سعيد المقبري».=

الحديثُ عن أبي رافع(١).

= وقال الدارقطني في "العلل" (٧/ ١٧): « ورواه مخوَّل بن راشد، عن أبي سعيد المدني، وهو سعيد المقبري ».
وأخرجه أحمد في "مسنده" (٣٩/ ٣٠١ رقم٢٣٨٧٣)، وابن ماجه في "سننه" (١٠٤٢) من طريق شعبة؛ أخبرني مخوَّل بن راشد قال: سمعت أبا سعد - رجلاً من أهل المدينة - يقول: رأيت أبا رافع - مولى رسول الله ﷺ - رأى الحسن بن علي وهو يصلي وقد عقص شعره . . . ، الحديث.
قال المزي في "تهذيب الكمال" (٧٩٨٢): « أبو سعد المدني: يقال: إنه شرحبيل ابن سعد »، وجزم به في "تحفة الأشراف" (٩/ ٢٠٤ رقم١٢٠٢٩) فقال: « أبو سعد المدني، وهو شرحبيل بن سعد »، وتعقبه الحافظ ابن حجر في "النكت الظراف" بقوله: « في جزمه بأنه شرحبيل نظر، فقد رواه سفيان الثوري عن مخوَّل، فقال: عن المقبري، عن أبي رافع. . . » الخ. والمعروف أن كنية سعيد المقبري: أبو سعد، كما في "التقريب" (٢٣٢١)، والمذكور هنا يدلّ على أنه يكنى أيضًا بأبي سعيد، والله أعلم .

(١) أي: مولى النبي ﷺ .
وقال الترمذي في "العلل" بعد أن رواه من طريق المؤمل: « وقال أسود بن عامر: عن زهير، عن مُخوَّل، عن شرحبيل المدني: أن أبا رافع قال: قال رسول الله ﷺ . . . الحديثَ . وقال شعبة: عن مخول، عن أبي سعيد، عن أبي رافع، عن النبي ﷺ. . . »، ثم أخرجه من طريق عبدالرزاق، عن ابن جريج، عن عمران بن موسى، عن سعيد بن أبي سعيد، عن أبيه، عن أبي رافع، ثم قال: « وهذا الحديث هو الصحيح، وحديث مُخوَّل فيه اضطراب، ورواية شعبة عن مخول أشبه وأصح من حديث المؤمل، عن سفيان، عن مخول؛ لأن شعبة قال: عن مخول، عن أبي سعيد، عن أبي رافع ، وأبو سعيد هو عندي: سعيد المقبري ».اهـ.
وقال الدارقطني في "العلل" (٥/ ١٧٥/أ): « يرويه مخول بن راشد، واختُلِف عنه؛ فرواه مؤمل وأبو حذيفة، عن الثوري، عن مخول، عن المقبري، عن أبي رافع، عن أم سلمة ، وغيرهما يرويه عن الثوري، عن مخول، ولا يذكر فيه أم سلمة . ورواه شعبة [وشريك]، عن مخول، وهو الصَّواب ».اهـ، وكان فيه : «ورواه شعبة عن شريك»، فصوَّبته من الموضع السابق من "نصب الراية" . =

٢٩٠ - وسمعتُ[١] **أبي** وحدَّثنا عن محمد بن يحيى بن حسَّان، عن أبيه، عن أبي مَعْشَر[٢]، عن سُهَيل، عن أبيه[٣]، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**مَا تَوَضَّأَ عَبْدٌ، ثُمَّ مَشَى إلى مَسْجِدٍ مِنَ المَسَاجِدِ**[٤]**، إلَّا كَتَبَ اللهُ لَهُ بِكُلِّ خَطْوَةٍ حَسَنَةً**».

قال أبي: هذا خطأٌ؛ ليس هو عن سُهَيل[٥].

= وذكر في "العلل" رقم (١١٧٨) هذا الحديث أيضًا، وذكر رواية ابن جريج له عن عمران بن موسى، عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي رافع، وذكر اختلافًا آخر، ثم قال: « واختُلِف عن الثوري؛ فرواه مؤمل بن إسماعيل، عن الثوري، عن مخول، عن أبي سعيد، عن أبي رافع، عن أم سلمة، ووهم في ذكر أم سلمة فيه، وغيره لا يذكر فيه أم سلمة ، وحديث عمران بن موسى أصحها إسنادًا ».
وانظر أيضًا "النكت الظراف" لابن حجر (٩/ ٢٠٤-٢٠٥).

(١) نقل هذا النص مغلطاي في "شرح ابن ماجه" (٤/ ١٢٨٨).
(٢) هو: نجيح بن عبدالرحمٰن السِّندي .
(٣) هو: أبو صالح ذَكْوان السَّمَّان .
(٤) قوله: « من المساجد » ليس في (ش).
(٥) الذي يروي الحديث بهذا اللفظ عن أبي صالح هو: الأعمش، وروايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٢١١٩)، ومسلم (٦٤٩) في كتاب المساجد، باب فضل صلاة الجماعة وانتظار الصلاة، عقب الحديث رقم (٦٦١).
وأما سهيل: فإنه يروي عن أبيه، عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: « إذا توضأ العبد المسلم - أو: المؤمن - فغسل وجهه؛ خرجت من وجهه كل خطيئة نظر إليها بعينيه مع الماء - أو: مع آخر قطر الماء - . . . »، الحديث، وليس فيه ذكر فضل المشي إلى المسجد. أخرجه الإمام مالك في "الموطأ" (١/ ٣٢) عن سهيل. ومن طريق مالك أخرجه مسلم (٢٤٤). وقد أخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (١٥٥) من طريق إبراهيم بن محمد - وهو: ابن أبي يحيى الأسلمي - عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة ، به ، وزاد فيه ذكر فضل المشي إلى المسجد.
لكن إبراهيم الأسلمي هذا متروك كما في "التقريب" (٢٤١). =

٢٩١ - وسمعتُ[١] **أبي**[٢] وحدَّثنا عن وَهْب بن بَيَان، عن حفص ابن النَّجَّار[٣]، عن صالح بن أبي الأَخْضَر، عن الزُّهْري، عن أبي بكر ابن عبدالرحمٰن بن الحارث؛ قال: كانَ أبو هريرة يصلِّي بنا في مسجد رسول الله ﷺ، فكان يَرْفَعُ يَدَيْهِ إذا افتَتَحَ الصَّلاة، وإذا ركَعَ، وإذا رفعَ رأسه من الرُّكوع، وكان يَرْفَعُ يدَيه إذا سجد، وكان يَرْفَعُ يدَيه إذا نَهَضَ من الرَّكعَتَين، فإذا سلَّم التفَتَ إلينا وقال: إنِّي أَشبَهُكُمْ صَلاةً بالنبيِّ ﷺ.

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما يُرْوَىٰ هذا الحديثُ: أنه كان يُكَبِّر فقطْ، ليس فيه رفعُ اليدَين[٤].

٢٩٢ - وسألتُ[٥] **أبي وأبا زرعة** عن حديثٍ رواه شُعْبَةُ[٦]، عن

= وأخرجه محمد بن نصر المروزي في "تعظيم قدر الصلاة" (١٠٢) من طريق عباد ابن أبي صالح - وهو أخو سهيل - عن أبيه، عن أبي هريرة، به بذكر فضل المشي إلى المسجد.

(١) نقل هذا النص الزيلعي في "نصب الراية" (١/ ٤١٤).

(٢) قوله: « أبي » سقط من (ك).

(٣) اسمه: حفص بن عمر، أبو عمران الواسطي، النَّجَّار .

(٤) وبهذا اللفظ الذي رجَّحه أبو حاتم أخرجه البخاري في "صحيحه" (٧٨٥ و٨٠٣)، ومسلم (٣٩٢)، كلاهما من طريق الزهري، عن أبي سلمة بن عبدالرحمٰن، وأبي بكر بن عبدالرحمٰن ابن الحارث، عن أبي هريرة .
وفي الحديث اختلاف كثير على الزهري، انظره في "العلل" للدارقطني (١٧٤٥) .

(٥) انظر المسألة رقم (٢٥٧).

(٦) روايته أخرجها الإمام أحمد في "مسنده" (٢/ ٤٥ رقم٥٠٤٣)، وأبو عوانة في "صحيحه" (٢/ ٢٢٤).

مسلم بن أبي مَرْيَمَ، عن عبدالرحمٰن بن عليٍّ، عن ابن عمر؛ أنه رأى رَجُلاً يَعْبَثُ في صَلاتِه[١]، فقال: لا تَعْبَثْ، واصنَعْ كما رأيتُ رسولَ الله ﷺ يَصْنَعُ، ووَضَعَ يَدَهُ اليُمْنَىٰ على فَخِذِهِ اليُمْنَىٰ، ووَضَعَ يَدَهُ اليُسْرَىٰ على فَخِذِه اليُسْرَىٰ، وأشارَ بالسَّبَّابة؟

فقالا: هذا وَهَمٌ[٢]؛ وَهِم فيه شُعْبَة؛ إنما هو عليُّ بن عبدالرحمٰن المُعاوي[٣].

٢٩٣ - وسألتُ[٤] **أبا زرعة** عن حديثٍ رواه إسماعيلُ بن إبراهيم ابن بَسَّام التَّرْجُماني[٥]، عن سعيد بن عبدالرحمٰن الجُمَحي، عن

---

(١) في (ت) و(ك): « الصَّلاة » بدل: « صلاته ».
(٢) قوله: « وهم » ليس في (أ) و(ش).
(٣) في (ش): « المعافري ». وتقدم تخريج روايته في المسألة رقم (٢٥٧).
قال الحافظ ابن حجر في ترجمة علي بن عبدالرحمٰن المعاوي هذا من "التهذيب" (٣/ ١٨٢): « ذكر أبو عوانة في "صحيحه": أن شعبة روى حديثه، عن مسلم بن أبي مريم عنه فقلبه، فقال: عبدالرحمٰن بن علي. قال أبو عوانة: وهو غلط ». اهـ. وعبارة أبي عوانة هذه في "مستخرجه" (٢/ ٢٢٤).
(٤) روى هذا النص من طريق المصنف الخطيب في "تاريخ بغداد" (٩/ ٦٨)، وذكر المتن مختصرًا. ونقله بتمامه ابن دقيق العيد في "الإمام" (٣/ ٥٩٧)، ونقل بعضه الزيلعي في "نصب الراية" (٢/ ١٦٣)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٣/ ١٢٠/ مخطوط).
(٥) روايته أخرجها النسائي في "الكنى" - كما في "نصب الراية" (٢/ ١٦٣) -، وأبو يعلى في "معجم شيوخه" (١١١)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٤٦٧)، وابن حبان في "المجروحين" (١/ ٣٢٣)، والطبراني في "الأوسط" (٥١٣٢)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٤٠٠)، والدارقطني في "سننه" (١/ ٤٢١)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٩/ ٦٧)، والبيهقي في "سننه" (٢/ ٢٢١)، وفي "المعرفة" (٣/ ١٤١)، وابن الجوزي في "العلل المتناهية" (١/ ٤٣٩). =

عُبَيدالله[١]، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ قال: «مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلَمْ يَذْكُرْهَا إِلَّا وَهُوَ مَعَ الإِمَامِ، فَلْيُصَلِّي[٢] مَعَ الإِمَامِ، فَإِذَا فَرَغَ مِنْ صَلاتِهِ فَلْيُعِدِ الصَّلَاةَ الَّتِي نَسِيَ، ثُمَّ لْيُعِدِ[٣] الصَّلَاةَ الَّتِي صَلَّى مَعَ الإِمَامِ»؟

قال أبو زرعة: هذا خطأٌ؛ رواه مالك[٤]، عن نافع، عن ابن عمر، موقوفً[٥]؛ وهو الصَّحيحُ[٦].

= وقد خولف الترجماني؛ فرواه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٤٦٧) من طريق الليث، والدارقطني في "سننه" (١/ ٤٢١)، والبيهقي في "سننه" (٢/ ٢٢١)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٩/ ٦٧) من طريق يحيى بن أيوب، كلاهما عن سعيد، عن عبيدالله، عن نافع، عن ابن عمر، موقوفًا .

(١) هو: ابن عمر العُمَري .

(٢) في (ش): « فليصل »، والمثبت من بقية النسخ، وإثبات حرف العلة في المضارع المجزوم لغةٌ صحيحة. انظر التعليق على المسألة رقم (٢٢٨).

(٣) في (ش): « ثم لا يعد »، وفي (ت) و(ف) و(ك): « ثم لم يعد »، وكذا كان في (أ)، ثم ضرب على قوله: « لم »، وألحقت اللام على «يعد »، وجاءت هكذا على الصواب في الموضع السابق من "الإمام" .

(٤) في "الموطأ" (١/ ١٦٨ رقم٤٠٦). ومن طريقه رواه عبدالرزاق في "المصنف" (٢٢٥٤)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٤٦٧).

(٥) كذا بحذف ألف تنوين الاسم المنصوب على لغة ربيعة. انظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(٦) قال النسائي: « رفعه غير محفوظ ».

وقال الطبراني: « لم يرفع هذا الحديث عن عبيد الله بن عمر إلا سعيد بن عبدالرحمٰن، تفرد به الترجماني ».

وقال ابن عدي: «وهذا لا أعلم أحدًا رفعه عن عبيد الله غير سعيد بن عبدالرحمٰن».

ورواه الدارقطني في "سننه" (١/ ٤٢١) من طريق موسى بن هارون، به موقوفًا، =

وأُخبِرْتُ: أنَّ يحيى بن معين انتَخَبَ على إسماعيل بن إبراهيم، فلمَّا بلَغَ هذا الحديثَ جاوزَهُ، فقيل له: كيف لا تكتُبُ هذا الحديثَ؟ فقال يحيى: فَعَلَ اللهُ بي إنْ كتبتُ هذا الحديثَ!

٢٩٤- وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه حمَّادُ بنُ سَلَمة، عن الحجَّاجِ ابنِ أَرْطاة، عن الأعمش، عن المسيَّبِ بنِ رافع، عن سُلَيْمان بن مُسْهِر، عن خَرَشَةَ[1] بنِ الحُرِّ[2]، عن عمر: إذا اشتَدَّ الحَرُّ والزِّحَام، فلم يَقْدِرْ أن يَسْجُدَ على الأرض؛ فليَسْجُدْ على ظَهْرِ الرِّجال؟

= ثم قال: « قال موسى: وثنا أبو إبراهيم الترجماني، ثنا سعيد، به، ورفعه إلى النبي ﷺ، ووهم في رفعه، فإن كان قد رجع عن رفعه، فقد وفِّق للصواب ».
وقال الدارقطني في "العلل": « والصحيح أنه موقوف من قول ابن عمر، كذلك رواه مالك، عن نافع، عن ابن عمر قوله ».اهـ. من "الإمام" لابن دقيق العيد (٣/ ٥٩٧)، و"نصب الراية" (٢/ ١٦٢).
وقال البيهقي في "سننه": « تفرد أبو إبراهيم الترجماني برواية هذا الحديث مرفوعًا، والصحيح أنه من قول ابن عمر موقوفًا ».
وقال في "المعرفة": « وهذا خطأ من جهته، وقد رواه يحيى بن أيوب، عن سعيد ابن عبدالرحمٰن، بهذا الإسناد موقوفًا، وهو الصحيح ».
وقال عبدالحق في "الأحكام الوسطى" (١/ ٢٧١): « رفعه سعيد بن عبدالرحمٰن الجمحي، عن عبيدالله، عن نافع، عن ابن عمر، وهو وهم، والصحيح من قول ابن عمر؛ كذا رواه مالك وغيره عن نافع، عن ابن عمر، وسعيد بن عبدالرحمٰن وثقه ابن معين ».

(١) في (أ): « خوسبة »، وفي (ش): « حوشبة ».
(٢) في (أ): « أبحر »، وفي(ف): « الجُر »، وانظر ترجمة خرشة هذا في "الجرح والتعديل" (٣/ ٣٨٩).

قال أبي: هذا خطأٌ؛ وحدَّثنا[1] الحَسَنُ بنُ الربيع؛ قال: حدَّثنا أبو الأَحْوَص[2]، عن الأعمش[3]، عن المسيَّب بن رافع، عن زيد بن وَهْب، عن عمر .

قال أبي: هذا الصَّحيحُ[4].

٢٩٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه محمد بن مسلم بن أبي

---

(١) قوله: « وحدَّثنا » من (أ) و(ش)، وفي بقيَّة النسخ: « أنا أبو محمد عبدالرحمن، قال: ثنا »، وبناء على ما فيها يكون القائل: « ثنا الحسن بن الربيع » هو عبدالرحمن ابن أبي حاتم، وليس أباه، وهذا يستحيل، ويدلُّ على ذلك أمور ثلاثة:
الأوَّل: أنَّ أبا محمد لا يمكن أن يَرْوِيَ عن الحسن بن الربيع؛ فإنَّ أبا محمد بن أبي حاتم وُلِدَ سنة (٢٤٠هـ) أو (٢٤١هـ) والحسن بن الربيع توفي سنة (٢٢٠هـ) أو (٢٢١هـ)، وابن أبي حاتم يروي عنه بواسطة أبيه كما في المسألة رقم (١٩٢٩).
والثاني: ما جاء مصرَّحًا به في (أ) و(ش)؛ فإنَّ الراوي فيها جميعًا عن الحسن بن الربيع هو أبو حاتم، وهذا ما أثبتناه.
والثالث: أنَّ السياق قد يَدُلُّ على ذلك؛ فإنَّ أبا حاتم خطَّأ الرواية الأولى، ثم ذَكَرَ الرواية الصحيحة بسنده هو، وقال: هذا الصحيح.
وانظر نظائر لما وقع في هذه المسألة: في المسألة رقم (٨٤) و(٢٣٩) وغيرهما.

(٢) في (ف):« أبو الأخوص»، وهو: سلَّام بن سُلَيم .

(٣) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٧٢٦) من طريق أبي معاوية، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ١٨٣)، وابن حزم في "المحلى" (٤/ ٨٤) من طريق سفيان الثوري، كلاهما عن الأعمش، به .

(٤) قال الدارقطني في "العلل" (٢/ ١٥٢ رقم١٧٧): « هو حديث يرويه الأعمش، عن المسيب بن رافع، عن زيد بن وَهْب، عن عمر ، حدث به عن الأعمش كذلك: شعبة، وزائدة، وأبو عوانة، وأبو معاوية، وعلي بن مسهر، وغيرهم. وخالفهم الحجاج بن أرطاة؛ فرواه عن الأعمش، عن المسيب بن رافع، عن سليمان بن مسهر، عن خرشة بن الحر، عن عمر، وقول شعبة ومن تابعه أصح ».اهـ.

الوَضَّاح[١]، عن زكريا، عن الشَّعْبي[٢]، عن مَسْروق، عن ابن مسعود؛ قال: ما نَسِيتُ من الأشياء، فإنِّي لم أَنْسَ تسليمَ رسول الله ﷺ عن يَمينِه[٣] وشِمالِه؟

قال أبي: كنَّا نرى أنَّ هذا زكريا بن أبي زائدة، حتى قيلَ لي: إنه زكريا بن حَكِيمٍ الحَبَطي، والله أعلم[٤].

٢٩٦ - أخبرنا أبو محمد عبدالرحمٰن بن أبي حاتِم[٥]؛ قال: سألتُ[٦] أبي عن حديثٍ رواه هُشَيم[٧]، عن داود بن أبي هند، عن

---

(١) روايته أخرجها ابن حبان في "صحيحه" (١٩٩٤)، والطبراني في "الكبير" (١٠/ ١٢٦ رقم١٠١٨٦)، والدارقطني في "السنن" (١/ ٣٥٧)، وفي "الأفراد" (٢١٧/ أ/ أطراف الغرائب)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ١٧٧).
ورواه أحمد في "مسنده" (١/ ٣٩٠ رقم ٣٧٠٢) من طريق سفيان، عن جابر، عن أبي الضحى، عن مسروق، عن ابن مسعود، به.

(٢) هو: عامر بن شَراحيل .

(٣) في (ف):« يمنه ».

(٤) ذكر الدارقطني هذا الحديث في "العلل" (٨٦٨)، وقال:« رواه الشعبي وأبو الضُّحى عن مسروق، ورواه عن الشعبي زكريا، وهو غريب عنه . قيل للشيخ [أي: الدارقطني]: هو ابن أبي زائدة؟ قال: الله أعلم ».
وقال الدارقطني أيضًا في "الأفراد" (٢١٧/ أ/ أطراف الغرائب):« غريب من حديث زكريا بن أبي زائدة عن الشعبي عنه [أي: عن مسروق]، تفرد به أبو سعيد المؤدِّب محمد بن مسلم بن أبي الوضاح عنه، ولم يروه عنه غير منصور بن أبي مزاحم ».

(٥) من قوله: « أخبرنا أبو محمد . . . » إلى هنا، ليس في (أ) و(ش)، وقوله: « عبدالرحمٰن بن أبي حاتم » ليس في (ف).

(٦) في (أ) و(ش) و(ف): « وسألت ».

(٧) هو: ابن بشير. وروايته أخرجها ابن سعد في "الطبقات الكبرى" (٧/ ٧٩-٨٠)، وأحمد في "مسنده" (٤/ ٣٤٤ رقم ١٩٠٢٤)، والبخاري في "التاريخ الكبير" =

[أبي][١] حَرْب بن أبي الأسود، عن فَضَالَة اللَّيْثي: أتيتُ رسولَ الله ﷺ فأسلَمْتُ، وعلَّمَني[٢] الصَّلواتِ الخمسَ في مَوَاقيتِها... الحديثَ؟

قال أبي: ورواه خالد الواسِطِي[٣]، عن داود بن أبي هند[٤]، عن أبي حَرْب بن أبي الأسود، عن عبدالله بن فَضَالَة اللَّيْثي، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ.

قال أبي: حديثُ خالد أصحُّ عِندي[٥].

= (٥/ ١٧٠) تعليقًا، والطحاوي في "شرح المشكل" (٩٩٧)، وابن حبان في "صحيحه" (١٧٤١)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٢٠ و١٩٩).

(١) ما بين المعقوفين سقط من جميع النسخ، والمثبت من مصادر التخريج السابقة، وسيأتي على الصَّواب.

(٢) في (ك): «علمت».

(٣) هو: ابن عبدالله. وروايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٤٢٨)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٩٣٩)، وابن قتيبة في "غريب الحديث" (١/ ١٧٩)، والفسوي في "المعرفة والتاريخ" (١/ ٣٤١)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٩٩٦)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٢/ ٣٢٥)، وابن حبان في "صحيحه" (١٧٤٢)، والطبراني في "الكبير" (١٨/ ٣١٩ رقم ٨٢٦)، والخطابي في "غريب الحديث" (١/ ١٨٦).
وليس عند ابن حبان: «عن أبي حرب بن أبي الأسود».
ورواه البخاري في "التاريخ الكبير" (٥/ ١٧٠) تعليقًا من طريق زهير بن إسحاق، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٤٦٦) من طريق علي بن عاصم، كلاهما عن داود بن أبي هند، به.

(٤) قوله: «بن أبي هند» من (ف) فقط.

(٥) وقال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٥/ ١٣٥): «عبدالله بن فضالة الليثي روي عنه أنه قال: ولدت في الجاهلية فعُقَّ عني بفرس، وهو إسناد مضطرب [وفيه] مشايخ مجاهيل. واختلف عنه في إتيانه النبي ﷺ؛ فروى مسلمة بن علقمة، =

٢٩٧ - وسألتُ[١] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه أَبَان العطَّار[٢]، عن قتادة، عن أبي سعيدٍ - من أَزْدِ شَنُوءَة - عن أبي هريرة - عن النبيِّ ﷺ -: أوصاني[٣] خَليلي بِثَلاثٍ . . . .

قلتُ: ورواه سعيدُ بن أبي عَروبة[٤]، عن قتادة، عن الحَسَن[٥]، عن أبي هريرة[٦].

قلتُ لهما: فأيُّهما الصَّحيحُ؟

فقال أبي وأبو زرعة: سعيدٌ أحفَظُهم[٧].

= عن داود بن أبي هند، عن أبي حرب، عن عبدالله بن فضالة، عن النبي ﷺ . ورواه خالد الواسطي وزهير بن إسحاق، عن داود، عن أبي حرب، عن عبدالله بن فضالة، عن أبيه: أنه أتى النبي ﷺ، وهو أصح، سمعت أبي يقول ذلك ».اهـ. وما بين المعقوفين زيادة من "الإصابة" (٧/ ٢٠٨) حيث نقل ابن حجر هذا النص عن ابن أبي حاتم، ووقع عنده أيضًا: « مسلم بن علقمة » بدل:« مسلمة بن علقمة ».

وقال ابن حبان في "صحيحه" (١٧٤٢) بعد أن ذكر طريقي هشيم وخالد: « سمع داود بن أبي هند هذا الخبر من أبي حرب بن أبي الأسود، ومن عبدالله بن فضالة، عن فضالة، وأدى كل خبر بلفظه، فالطريقان جميعًا محفوظان ».

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (٦٨٥)، وانظر المسألة رقم (٧٠٩).

(٢) هو: ابن يزيد . وروايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٤/ ١٥) تعليقًا ، وأبو داود في "سننه" (١٤٣٢)، وتمَّام في "فوائده" (٥٨٥).

(٣) القائل: « أوصاني » هو أبو هريرة ﷺ .

(٤) روايته أخرجها الإمام أحمد في "مسنده" (٢/ ٤٨٩ رقم١٠٣٤٢).

(٥) هو: البصري.

(٦) زاد في المسألة رقم (٦٨٥) متابعةَ مَعْمَرٍ لسعيد بن أبي عروبة، قال: « ورواهُ معمر، عن قتادة، عن الحسن، عن أبي هريرة ». انظر تخريجها هناك.

(٧) أطال البخاري ﷺ في ترجمة سليمان بن أبي سليمان من "التاريخ الكبير" (٤/ ١٥-١٦) في ذكر طرق هذا الحديث عن أبي هريرة والإشارة إلى عللها، فانظره ثَمَّ.

٢٩٨ - وسألتُ[١] **أبي وأبا زرعة** عن حديثٍ رواه أبو[٢] الرَّبيع الزَّهْراني[٣]، عن حمَّاد بن زيد، عن عمرو بن دينار، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ: «**بَيْنَ العَبْدِ وَالكُفْرِ تَرْكُ الصَّلَاةِ**»؟

فقال أبو زرعة: هذا خطأٌ؛ رواه بعضُ الثِّقاتِ من أصحاب حمَّاد؛ فقال: حدَّثنا حمَّاد؛ قال: حدَّثنا عمرو بن دينار - أو حُدِّثتُ عنه - عن جابرٍ، موقوفٌ[٤].

قلتُ لأبي زرعة: الوَهَمُ مِمَّن هو؟

قال: ما أدري؟ يَحتمِلُ أن يكونَ حدَّث حمَّادٌ مرَّة كذا، ومرَّة كذا.

قلتُ: فبلَغَكَ أنه تُوبِعَ أبو الرَّبيع في هذا الحديث؟

---

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (١٩٣٨).

(٢) قوله: «أبو» سقط من (ك).

(٣) هو: سليمان بن داود. وروايته أخرجها المروزي في "تعظيم قدر الصلاة" (٢/ ٨٧٦ رقم٨٩٢)، وأبو يعلى في "مسنده" (١٧٨٣)، وفي "معجم شيوخه" (١٧٩)، والطبراني في "المعجم الصغير" (١/ ٢٣١ رقم٣٧٤)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ٣٦٦).
قال الطبراني: «ولم يروه عن عمرو إلا حماد، تفرد به أبو الربيع».
وقال البيهقي: «رواه محمد بن عبدالله الرقاشي، عن حماد بن زيد».

(٤) كذا، وهو على لغة ربيعة، بحذف ألف تنوين النصب، انظر المسألة رقم (٣٤).
هذا؛ وكونه موقوفًا إنما هو في طريق عمرو بن دينار عن جابر؛ لأن الحديث قد صح عن جابر مرفوعًا من غير طريق عمرو بن دينار؛ فقد أخرجه مسلم (٨٢) من طريق أبي سفيان وأبي الزبير، كلاهما عن جابر مرفوعًا، وصرح فيه أبو سفيان وأبو الزبير بالسَّماع. وحماد بن زيد رحمه الله معروف عنه وقفه للمرفوعات إذا شكَّ فيها؛ لأنه لم يكن صاحب كتاب. =

فقال: ما بَلَغَني أنَّ أحدًا تابَعَهُ(١).

وقال أبي: رواه بعضُهم مرفوعً(٢) بلا شَكٍّ، وهو أبو الرَّبيع، وبعضُهم بالشَّكِّ غيرَ مرفوع، وكأنْ بالشَّكِّ غيرَ مرفوع أشبَهُ(٣).

= وقال الدارقطني في "العلل"(٤/ ١٢٥/أ، ب): « يرويه حماد بن زيد واختُلِف عنه؛ فرواه أبو الربيع الزهراني، عن حماد بن زيد، عن عمرو بن دينار، عن جابر، عن النبي ﷺ. وخالفه القواريري؛ رواه عن حماد قال: حدثني عمرو - أو بعض أصحابي - عن عمرو، عن جابر، موقوفًا. وقال أحمد بن إبراهيم الموصلي: عن حماد، عن عمرو - أو بلغني عنه - عن جابر، ورفعه. قال ابن حسان: عن حماد؛ سمعت عمرًا - أو حُدِّثت عنه - عن جابر، موقوفً. وقال إسحاق بن أبي إسرائيل، عن حماد: سمعت من عمرو - أو حدثني أخي سعيد عنه - عن جابر، موقوفًا. ورواه علي بن الحسن السلمي، عن الثوري، عن عمرو بن دينار، عن جابر، عن النبي ﷺ، وكذلك روي عن أبي مسعود الزَّجَّاج، عن معمر، عن عمرو، عن جابر، عن النبي ﷺ، ورفعُه صحيح، وهو محفوظ عن أبي الزبير، عن جابر، مرفوعًا ».

(١) يعني: عن حماد بن زيد مرفوعًا بلا شك، وأما عن غير حماد فقد رواه غير أبي الربيع كما تقدَّم.

(٢) كذا في جميع النسخ بحذف ألف تنوين المنصوب على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٣) كذا في النسخ، وأصل العبارة: « وكأنَّهَا [أي: وكأنَّ روايته] بالشكِّ غَيْرَ مرفوع أشبَهُ »، ثم خُفِّفَتْ « كأنَّ » إلى « كَأَنْ »، وحُذِفَ اسمها، ومثله قولُ أرقم بن علباء [من الطويل]:

ويومًا توافينا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ كأنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إلى وَارِقِ السَّلَمْ

في رواية من رفع « الظبية »، فالتقدير: كأنها ظبيةٌ، وقد قرَّر النحاة أنَّ « كأنَّ » إذا خُفِّفَتْ يبقى إعمالها، لكنْ يجوز إثباتُ اسمها ويجوز حذفه، ويأتي خبرها مفردًا، أوجملةً اسمية، أو جملة فعلية مصدَّرة بـ« لم » أو بـ« قد ».

انظر: "أوضح المسالك" (١/ ٣٣٥- ٣٣٧)، و"شرح ابن عقيل" (١/ ٣٥٦- =

٢٩٩ - وسألتُ[1] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه سُفْيانُ[2]، وإسرائيلُ[3]، عن أبي إسحاق[4]، عن أبي[5] ليلى الكِنْدي[6]، عن سَلْمان؛ قال: لا نَؤُمُّكُمْ[7]، ولا نَنكِحُ نساءَكُمْ[8].

قلتُ: ورواه شُعْبة[9]، عن أبي إسحاق، عن أَوْس بن ضَمْعَج، عن سَلْمان .

= ٣٥٩)، و"شرح الأشموني" (١/ ٣٢٤- ٣٢٦ ط دار الكتب العلمية، بتحقيق حسن حمد)، و"شرح شذور الذهب" (ص٣٠٣- ٣٠٥).

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (١٢١٥).

(٢) هو: الثوري. وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٧٦٩٨). وعزاه شيخ الإسلام ابن تيمية في "اقتضاء الصراط المستقيم" (١/ ٣٩٨) إلى ابن عمر العدني، وسعيد بن منصور في "سننه".

(٣) هو: ابن يونس . وروايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٤٢٨٣ و١٠٣٢٩)، ومن طريق عبدالرزاق أخرجه الطبراني في "الكبير" (٦/ ٢١٧ رقم٦٠٥٣)، وأبو نعيم في "الحلية" (١/ ١٨٩)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ١٤٤)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢١/ ٤٣٧-٤٣٨).
ورواه سعيد بن منصور في "سننه" (٥٩٣) من طريق حُديج بن معاوية، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٨١٦٠)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٤١٩) من طريق أبي الأحوص، كلاهما (حديج وأبو الأحوص) عن أبي إسحاق، به .

(٤) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي.

(٥) في (ش): « عن ابن أبي ».

(٦) مشهور بكنيته، ومختلف في اسمه؛ فقيل: سلمة بن معاوية، وقيل بالعكس، وقيل: سعيد بن بشر، وقيل غير ذلك .

(٧) في (أ) و(ش) و(ك): « لا يؤمكم ».

(٨) وتمامه: « يعني العرب »، كما في مصادر التخريج .

(٩) روايته أخرجها سعيد بن منصور في "سننه" (٥٩٤)، والبغوي في "الجعديات" (٤٤٢). ورواه الطبراني في "الكبير" (٦/ ٢٦٠ رقم ٦١٥٨) من طريق عبدالجبار بن العباس، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ١٣٤) من طريق عمار بن رزيق، =

قلتُ: أيُّهما الصَّحيحُ ؟

فقالا: سُفْيانُ أحفَظُ من شُعْبة، وحديثُ[1] الثوريُّ أَصَحُّ.

٣٠٠- وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه المُعْتَمِرُ بن سُلَيمان[2]، عن أبيه[3]، عن قَتادة، عن أنس؛ قال: كانتْ عامَّةُ وَصِيَّةِ رسولِ الله ﷺ حين حضَرَهُ الموتُ: «**الصَّلَاةَ، وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ**» ؟

= كلاهما (عبدالجبار وعمار) عن أبي إسحاق، به . والحديث رواه ابن سعد في "الطبقات" (٤/ ٩٠) من طريق حجاج بن أرطاة، عن أبي إسحاق، عن عمرو بن أبي قرة، عن سلمان ، به .

ورواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ١٣٤) من طريق شريك بن عبدالله، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن سلمان قال: نهانا رسول الله ﷺ أن نتقدَّم أمامكم أو ننكحَ نساءكم . وبيَّن البيهقي أن المحفوظ هو الموقوف .

(١) في (ت) و(ك): « وحدثنا ».

(٢) روايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (٢٦٩٧)، وبحشل في "تاريخ واسط" (ص ٢١٤)، وأبو يعلى في "مسنده" (٢٩٣٣ و٢٩٩٠)، وأبو الشيخ في "طبقات المحدثين بأصبهان" (٢/ ١٥٨).

ورواه ابن سعد في "الطبقات" (٢/ ٣٥٢)، وأحمد في "مسنده" (٣/ ١١٧ رقم ١٢١٦٩)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٣٢٠٢) من طريق أسباط بن محمد، وابن أبي الدنيا في "المحتضرين" (٣٤)، والنسائي في "الكبرى" (٧٠٩٥)، وابن حبان في "صحيحه" (٦٦٠٥) من طريق جرير، كلاهما عن سليمان التيمي، به .

قال النسائي: « سليمان التيمي لم يسمع هذا الحديث من أنس ».

ورواه النسائي في "الكبرى" (٧٠٩٦) من طريق المعتمر بن سليمان، عن أبيه، عن قتادة، عن صاحب له، عن أنس، به .

ونقل ابن حجر في "النكت الظراف"(١٢٢٩) عن البزار قوله: « لا أعلم أحدًا تابع التيمي، وإنما رواه غيره عن قتادة، عن صالح أبي الخليل، عن سفينة، عن أم سلمة ».

(٣) هو: سليمان بن طَرْخان التَّيمي .

قال أبي: نرى أنَّ هذا خطأٌ؛ والصَّحيحُ: حديثُ هَمَّام[١]، عن قتادة، عن صالح أبي الخليل[٢]، عن سَفِينة[٣]، عن أم سَلَمة، عن النبيِّ ﷺ.

وقال أبو زرعة: رواه سعيد بن أبي عَروبة[٤]، فقال[٥]: عن قتادة، عن سَفِينة، عن أم سَلَمة، عن النبيِّ ﷺ[٦].

وقال: وابنُ أبي عَروبة أحفَظُ، وحديثُ هَمَّام أشبَهُ؛ زاد هَمَّامٌ رجلاً[٧].

---

(١) هو: ابن يحيى.
وروايته أخرجها ابن سعد في "الطبقات" (٢/ ٢٥٣)، وأحمد في "مسنده" (٦/ ٣١١ رقم٢٦٦٥٧ و٣٢١ رقم٢٦٧٢٧)، وابن ماجه في "سننه" (١٦٢٥)، والنسائي في "السنن الكبرى" (٧١٠٠)، وأبو يعلى في "مسنده" (٦٩٧٩).

(٢) هو: صالح بن أبي مريم.

(٣) هو: أبو عبدالرحمٰن مولى رسول الله ﷺ.

(٤) روايته أخرجها الإمام أحمد في "مسنده" (٦/ ٢٩٠ رقم٢٦٤٨٣ و٣١٥ رقم ٢٦٦٨٤)، والنسائي في "السنن الكبرى" (٧٠٩٨).
ورواه ابن أبي الدنيا في "المحتضرين" (٣٠)، والطبري في "تهذيب الآثار" (٢٦٣/ مسند علي)، وأبو يعلى في "مسنده" (٦٩٣٦)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٣٢٠٣)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٢٣/ ٣٠٦ رقم ٦٩٠) من طريق أبي عوانة، عن قتادة، به.

(٥) قوله: « فقال » ليس في (ف).

(٦) من قوله: « وقال أبو زرعة... » إلى هنا، سقط من (ك)؛ لانتقال النظر.

(٧) ذكر الدارقطني في "العلل" (٥/ ١٦٦/ ب) الاختلاف في هذا الحديث، وقال: «وحديث التيمي عن قتادة، عن أنس، غير محفوظ». وقد وقع في النسخة الخطية لـ"علل الدارقطني" سقط واضطراب حال دون نقل كاملِ عبارته، وقد نقل بعضها الضياء في "المختارة" (٧/ ٣٧) فقال: « قال الدارقطني: رواه سعيد بن أبي عروبة =

٣٠١ - وسألتُ أبي وحدَّثنا عن فَتْح بن [عمرو][(١)] الكِسِّي؛ قال: حدَّثنا عبدالله بن داود - يعني: الخُرَيبي[(٢)] - عن سُلَيمان بن القاسم، عن أُمِّه[(٣)]، عن أمِّ سعيدٍ سُرِّيَّةِ عليٍّ؛ قال[(٤)]: سألتُ عليًّا عن صلاة النبيِّ ﷺ في رمضان؟ فقال: ما كان صَلاتُهُ في رمضانَ وغيرِ رمضانَ إلا سَواءً؟

قال أبي: حدَّثنا أبو نُعَيم[(٥)]؛ قال: حدَّثنا سُلَيمان بن القاسم؛ قال: حدَّثتني أمِّي؛ قالَتْ[(٦)]: سألتُ أمَّ سعيدٍ - سُرِّيَّةَ عليٍّ - عن صلاة عليٍّ في رمضان . . . فلم يرفَعْهُ.

= وأبو عوانة، عن قتادة، عن سفينة، عن أم سلمة . وقال همام: عن قتادة، عن أبي الخليل، عن سفينة، عن أم سلمة . قال: وهذا أصح، والله أعلم ».اهـ.

(١) في جميع النسخ: « نصر » بدل: « عمرو »، والمثبت هو الصواب؛ فقد ذكره ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٧/ ٩١ رقم٥١٦)، وقال: «روى عنه أبي وأبو زرعة»، وهو الذي يقال له: « الكِسِّي »، وأما « فتح بن نصر » فيقال له: «الكناني»، ولم يذكر ابن أبي حاتم أن أباه روى عنه، بل يبعد أن يروي عنه أبو حاتم وهو متكلَّم فيه، ولم يوثَّق؛ لأن من عادة أبي حاتم ألا يروي إلا عن ثقة، وقد قال ابنه عبدالرحمٰن في الموضع السابق من "الجرح والتعديل" رقم(٥١٨) في ترجمة فتح ابن نصر: « كتبنا فوائده لأن نسمع منه، فتكلَّموا فيه وضعفوه، فلم نسمع منه ». وانظر "لسان الميزان" (٦/ ٦).

(٢) في (ت): « الخريني ».

(٣) واسمها: زينب، كما في "الجرح والتعديل" (٤/ ١٣٧ رقم٥٩٨).

(٤) كذا في جميع النسخ: « قال »، وكانت الجادَّةُ أنْ يقال: « قالتْ »؛ لأنَّ الفعل مسندٌ إلى ضمير المؤنَّث العائد إلى أم سعيد، لكنَّ ما جاء في النسخ مِنْ تذكير الفعل يخرَّجُ على ثلاثة أوجه ذكرناها في التعليق على المسألة رقم (١٧٨).

(٥) هو: الفضل بن دُكَين .

(٦) في (ت) و(ك): « قال »، وانظر توجيه ذلك في التعليق السابق.

فقلتُ لأبي: حديثُ ابن داود صَحيح؟

قال: لا ، أبو نُعَيم أثبتُ .

٣٠٢ - وسألتُ[(١)] **أبي** عن حديثٍ رواه سعيد بن أبي عَروبة[(٢)]، عن قتادة، عن أنس؛ أنَّ النبيَّ ﷺ قال[(٣)]: «**مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَرْفَعُونَ أَبْصَارَهُمْ إلى السَّمَاءِ فِي صَلاتِهِمْ؟! لَيَنْتَهُنَّ**[(٤)] **عَنْ ذَلِكَ، أَوْ لَتُخْطَفَ أَبْصَارُهُمْ**[(٥)]».

ورواه أبان العَطَّار[(٦)]، عن قتادة؛ أنه بلغَه أن نبيَّ الله ﷺ كان يقول . . . مُرسَلٌ[(٧)]؟

قال أبو[(٨)] **زرعة:** ابنُ أبي عَروبة أحفَظُ، ، وقتادةُ، عن أنس، عن

---

(١) انظر المسألة رقم (٢٠٨٤).

(٢) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٧٥٠).

(٣) قوله: « قال » سقط من (ك).

(٤) في (أ) و(ش) و"تاريخ أصبهان" (١/ ٣٣٧): « لينتهين ».

(٥) كذا في جميع النسخ: « أو لتخطف أبصارهم »، وفي "مصنَّف عبدالرزاق": « أو لَيَخْطَفَنَّ اللهُ أبصارَهُمْ »، وفي بقية مصادر التخريج: « أو لَتُخْطَفَنَّ أبصارُهُمْ »، وما في النسخ يخرَّج على أنَّه مؤكَّد بنون التوكيد الخفيفة، والفعل مبني على الفتح، والأصل: « أو لَتُخْطَفَنْ »، ثم حذفت النون، وبقيت فتحة آخر الفعل: « أو لَتُخْطَفَ»، انظر إيضاح ذلك في التعليق على المسألة رقم (٣٢).

(٦) هو: ابن يزيد. ولم نقف على روايته من هذا الوجه، والحديث رواه أحمد في "مسنده" (٣/ ٢٥٨ رقم١٣٧١٠) من طريق عفان بن مسلم، عن أبان العطار، عن قتادة، عن أنس، به. ورواه عبدالرزاق في "المصنف" (٣٢٥٩) عن طريق معمر، عن قتادة، به، مرسلاً.

(٧) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة. انظر التعليق على المسألة رقم(٣٤).

(٨) في (ف): « أبي ».

النبيِّ ﷺ أصَحُّ؛ كذا رواه عمرانُ القَطَّانُ[(١)] أيضًا[(٢)].

٣٠٣ - وسمعتُ[(٣)] **أبا زرعة** وسُئِلَ عن حديثِ غُنْدَر[(٤)]، عن شُعْبَة، عن وَرْقاء[(٥)]، عن عمرو بن دينار، عن عَطَاء بن يَسَار، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: ((**إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَلَا صَلَاةَ إِلَّا المَكْتُوبَةُ**)).

وكذلك رواه زكريَّا بن إسحاق[(٦)]، عن عمرو بن دينار، عن عَطَاء ابن يَسَار، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ.

ورواه ابنُ عُيَيْنَة[(٧)]،

---

(١) هو: ابن داوَر . وروايته أخرجها أبو نعيم في "تاريخ أصبهان" (١/ ٣٣٧).
ورواه الطيالسي في "مسنده" (٢١٣١) عن همام بن يحيى، وأبو يعلى في "مسنده" (٣١٩١) من طريق شعبة.

(٢) قال عبدالله بن أحمد في "العلل"(٣/ ٢٢٢ رقم٤٩٦٦): « حدثني ابن خلاد قال: سمعت يحيى [يعني: ابن معين] يقول: كان شعبة ينكر حديث قتادة عن أنس: أن أم سليم سألت النبي ﷺ عن المرأة ترى في منامها. كأنه يرى أنه عن عطاء الخراساني. وكان ينكر حديث: « ما بال أقوام يرفعون أبصارهم في الصَّلاة »، نرى [كذا، ولعله: يرى] أنه لم يسمعه، وكان إنكاره لحديث أم سليم أشد من هذا ».

(٣) انظر المسألة رقم (٢٥٩).

(٤) هو: محمد بن جعفر . وروايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (٧١٠).
ورواه مسلم أيضًا من طريق شبابة، عن ورقاء، به .

(٥) هو: ابن عمر اليَشْكُري .

(٦) روايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (٧١٠).

(٧) هو: سفيان. وروايته أخرجها ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٣/ ٢٥٧) من طريق هشام بن عمار، عنه، به، مرفوعًا . ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٤٨٤٠) عن ابن عيينة به، موقوفًا على أبي هريرة. =

وحَمَّادُ بنُ زيدٍ[1]، وحَمَّادُ بنُ سَلَمَة[2]،

= ورواه الترمذي في "العلل الكبير" (١٣٠) من طريق سعيد بن عبدالرحمن المخزومي، والبزار في "مسنده" (١٩٢/أ/مسند أبي هريرة) من طريق أحمد بن عبدة، كلاهما عن ابن عيينة، به، موقوفًا.

قال الترمذي: « وهكذا روى حماد بن زيد، عن عمرو بن دينار، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة، ولم يرفعه. وقال أيوب السَّختياني وزياد بن سعد وزكريا بن إسحاق ومحمد بن جحادة وورقاء بن عمر وإسماعيل بن مسلم؛ رَوَوا عن عمرو ابن دينار، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ . وروىٰ عبدالله بن عيَّاش بن عباس القتباني، عن أبيه، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ ، ومرفوع أصح ».

وقال الدارقطني في "العلل" (١١/ ٨٩): « واختُلف عن ابن عيينة؛ فرواه أبو الأشعث أحمد بن المقدام وسعيد بن منصور والعلاء بن هلال، عن ابن عيينة، مرفوعًا، ووقفه غيرهم عن ابن عيينة ».

(١) روايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٢/ ٢٦٢)، وتمَّام في "فوائده" (٤١٧/ الروض البسام)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٦/ ٣٩٢) و(٣٨/ ٣٢٣) من طريق إبراهيم بن الحجاج السَّامي، عن الحمادين؛ حماد بن زيد وحماد بن سلمة، مرفوعًا.

وأخرج مسلم في "صحيحه" (٧١٠) هذا الحديث من طريق يزيد بن هارون، عن حماد بن زيد، عن أيوب، عن عمرو بن دينار، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة، به، مرفوعًا، ثم أردفه بقول حماد بن زيد: ثم لقيت عمرًا، فحدَّثني به، ولم يرفعه.

وقال الدارقطني في "العلل" (١١/ ٩٠): « واختُلِف عن حماد بن زيد؛ فرفعه إبراهيم بن الحجاج عنه، ووقفه غيره ». وانظر (ص٨٣) من المرجع نفسه.

وقال ابن عدي: « وروي هذا الحديث عن حماد بن زيد على ألوان، ثم رواه [كذا!] عن حماد بن زيد، عن عمرو بن دينار نفسه؛ فإنه أوقفه على أبي هريرة . ورواه يزيد بن هارون عن حماد بن زيد موقوفًا، ويقول في آخره: وقال حماد بن زيد: وكان أيوب يرفعه إلى النبي ﷺ . ورواه زكريا بن عدي، عن حماد بن زيد، عن علي بن الحكم، عن عمرو بن دينار، فرفعه، وإبراهيم بن الحجاج جازف ولم يضبط، فجمع بين الحمَّادَين، فرفعه عنهما ».

(٢) أخرجه أبو داود في "سننه" (١٢٦٦)، والبزار في "مسنده" (١٩٢/ب/ مسند أبي =

وأبانُ العطَّارُ[1]، كلُّهم عن عمرو بن دينار .

ورواه ابن عُلَيَّة[2]، عن أيُّوب[3]، عن عمرو بن دينار، عن عَطَاء

= هريرة) من طريق مسلم بن إبراهيم، وأبو يعلى في "مسنده" (٦٣٧٩) من طريق مؤمَّل ابن إسماعيل، وابن عدي في "الكامل" (٢/ ٢٦٢) من طريق إبراهيم بن الحجاج السَّامي، والخطيب في "تاريخه" (١٢/ ٢١٣) من طريق حجاج بن محمد، أربعتهم عن حماد بن سلمة، عن عمرو بن دينار، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة، مرفوعًا. قال البزار: « وهذا الحديث قد رواه مسلم، عن حماد، عن عمرو، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة، موقوفًا ».
وقال ابن عدي: « وهذا الحديث رواه إبراهيم بن الحجاج السَّامي عن الحمادَين، عن عمرو بن دينار كما أمليته، ولم يضبطه؛ فإن هذا الحديث يرويه حماد بن سلمة موقوفًا على أبي هريرة، وقد رفعه عن حماد بن سلمة مسلم بن إبراهيم ومؤمل بن إسماعيل ».اهـ.
وقال الدارقطني في "العلل" (١١/ ٨٩-٩٠): « واختُلِف عن حماد بن سلمة: فرفعه مسلم بن إبراهيم وإبراهيم بن الحجاج عنه، ووقفه غيرهما ».

(١) هو أبان بن يزيد. وروايته أخرجها أبو عوانة في "مسنده" (٢/ ٣٣)، والبغوي في "شرح السنة" (٨٠٤)، كلاهما من طريق مسلم بن إبراهيم، عن أبان، به، مرفوعًا.
وقال الدارقطني في "العلل" (١١/ ٩١): « واختُلِف عن أبان العطَّار: فرفعه البرتي، عن مسلم عنه، ووقفه غيره ».اهـ.

(٢) هو: إسماعيل بن إبراهيم. وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٤٨٤١) عنه هكذا موقوفًا . وأخرجه ابن حبان في "صحيحه" (٢٤٧٠) من طريق محمد بن سفيان الصفَّار، عن ابن عليَّة، فرفعه.
وذكر الدارقطني في "العلل" (١١/ ٨٣-٨٥) رواية حماد بن زيد ومن وافقه في روايته عن أيوب مرفوعًا، ثم قال: « وكذلك رواه فتح بن هشام الترجماني، عن ابن عليَّة، عن أيوب، ووقفه أبو بكر بن أبي شيبة عن ابن عليَّة. وكذلك رواه شعبة وهشام بن حسان ويزيد بن زريع وعبدالوارث بن سعيد وعبدالوهاب الثقفي، عن أيوب، موقوفًا ».اهـ.

(٣) هو: ابن أبي تميمة السَّختياني .

ابن يَسَار، عن أبي هريرة ، موقوفَ[١]؟

قال أبو زرعة: الموقوفُ أصحُّ[٢].

تَمَّ الجُزْءُ الثَّاني، يَتلُوهُ في الجُزْءِ[٣] الثَّالثِ في قَولِه[٤]: وسمعتُ[٥] أبي؛ قال: سمعتُ إسحاقَ

والحمدُ لِلَّهِ ربِّ العالمينَ[٦]



(١) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، انظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(٢) توسع البزار في "مسنده" (١٩٢/أ-ب/مسند أبي هريرة) في ذكر الاختلاف في هذا الحديث، وقد نقل كلامه بتمامه محقق كتاب "العلل" للدارقطني (١١/٨٣-٨٥). وكذا أطال الدارقطني في "العلل"(٢١٣٩) في ذكر الاختلاف فيه، ولم يرجِّح .

(٣) في (ف):« يتلوه الجزء ».

(٤) قوله: « في قوله » ليس في (ف).

(٥) في (ف): « سمعت » بلا واو.

(٦) من قوله:« تم الجزء الثاني . . . » إلى هنا، ليس في (ت)، و(ك)، وفي هامش (ش): « آخر الجزء الثاني». وزاد في (ف) بعد هذا الموضع :« وصلَّى الله على سيِّدنا محمَّد وآلِهِ وصَحبِهِ وسَلَّم تسليمًا كثيرًا ».

بسم اللَّه الرَّحمن الرَّحيم

وصلَّى الله على سيِّدنا محمَّد، وآلهِ وصَحبِه وسَلَّم[١]

الجُزْءُ الثَّالِثُ[٢]

في عِلَلِ أَخْبَارٍ رُوِيَتْ فِي الصَّلَاةِ[٣]

٣٠٤ - وسمعتُ[٤] أبي؛ قال: سمعتُ إسحاق بن موسى الأنصاري، وسألته عن جَدِّه عبدالله بن يزيد الأنصاريِّ الخَطْميِّ: هل له صُحْبَة؟ فجعل يُصَغِّره[٥].

وذكَرَ[٦] حديثًا سمعه من أبي زرعة[٧]، عن إبراهيم بن موسى، عن عبدالله بن سَلَمة الأَفْطَسِ، عن أبي جعفر الخَطْميِّ[٨]، عن أبي

---

(١) من قوله: «بسم الله الرحمن الرحيم...» إلى هنا، من (أ) و(ف) فقط. وزاد بعده في (ف): «نا أبو محمد عبدالرحمٰن بن أبي حاتِم محمَّد بن إدريس الحنظلي الرَّازي رحمهما الله تعالى؛ قال».

(٢) قوله: «الجزء الثالث» من (أ) فقط، وفي موضعه بياض في مصورة (ش)، ولعله بسبب كَتْبه بالمِداد الأحمر.

(٣) قوله: «في علل أخبار رويت في الصلاة» من (أ) و(ش) فقط.

(٤) في (ت) و(ف) و(ك): «سمعت» بلا واو.

(٥) يعني: يصغِّر سِنَّه التي كان عليها قبل وفاة النبي ﷺ. وانظر "الجرح والتعديل" (٥/١٩٧).

(٦) أي: أبو حاتم.

(٧) هو: عبيدالله بن عبدالكريم، وروايته أخرجها عبدالغني الأزدي في "الغوامض والمبهمات" (٦)، والخطيب في "الأسماء المبهمة" ص(١٧٩) وفيه: «عبدالله بن أبي بكر» بدل: «أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم».
وانظر "معرفة الصحابة" لأبي نعيم (٤٥٦٣).

(٨) هو: عمير بن يزيد.

بكر بن محمد بن عَمْرِو بنِ حَزْمٍ[١]، عن عَمْرَةَ[٢]، عن عائِشَةَ: أنَّ النبيَّ ﷺ سمع من اللَّيْلِ قراءةَ عبدالله بن يزيد، فقال: «**رَحِمَهُ اللهُ! لَقَدْ أَذْكَرَنِي**[٣] **آيَاتٍ كُنْتُ أُنْسِيتُهَا**»، أو نحو هذا[٤].

قال أبي: سمعتُ هذا الحديثَ من إبراهيم بن موسى بعد ما قَدِمْتُ[٥]، وعبدُالله بنُ سَلَمة متروكُ الحديث؛ كان بَذِيءَ اللِّسَان، فأنكَرَ عليه يحيى[٦] وعبدُالرحمٰن[٧]؛ فتُرِكَ[٨] حديثُهُ. وهذا عِندي مدخولٌ؛ لأنَّ عبدَالله بن يزيد كان صغيرًا على عهد النبيِّ ﷺ[٩]،

---

(١) في (ت): «عمر وحزم»، وفي (ك): «عمر بن حزم».

(٢) هي: ابنة عبدالرحمٰن.

(٣) في (ك): «رحمه لقد أذكرتني».

(٤) نقل الحافظ ابن حجر في "الإصابة" (٤/ ٢٤٦) عن ابن منده أنه قال: «غريب، وقد رواه هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، ولم يسم القارئ».
وقد أخرج البخاري هذا الحديث في "صحيحه" (٢٦٥٥)، ومسلم في "صحيحه" (٧٨٨) من طريق هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة قالت: سمع النبي ﷺ رجلاً. . .، الحديث، ولم تسمِّه.
ثم قال البخاري: وزاد عبَّاد بن عبدالله عن عائشة: تهجَّد النبي ﷺ في بيتي، فسمع صوت عبَّاد يصلي في المسجد. . .، الحديث. وعبَّاد هذا هو: ابن بشر، وهذه الرواية تدل على ضعف أنه عبدالله بن يزيد.

(٥) أخرجه الأزدي في "الغوامض والمبهمات" (٧)، - ومن طريقه ابن بشكوال في "غوامض الأسماء المبهمة" (١/ ٣٥٦) - من طريق أبي حاتم، عن إبراهيم بن موسى، به.

(٦) هو: ابن سعيد القطَّان.

(٧) هو: ابن مهدي.

(٨) في (ت) و(ك): «وترك».

(٩) في (ت) و(ك): «على عهد رسول الله ﷺ».

وإنما يحدِّث عبدُالله بن يزيد عن البَرَاء[١]، وعن أبي أيُّوب[٢]، وعن زيد بن ثابِت؛ فهذا يَدُلُّ على صِغَره .

وأما أبو بكرِ بنُ عيَّاش[٣]: فإنه[٤] يروي عن أبي حَصِين[٥]، عن أبي بُرْدَة[٦]، عن عبدالله بن يزيد: سمعتُ النبيَّ ﷺ يقول: **«جُعِلَ عَذَابُ هَذِهِ الأُمَّةِ فِي السَّيْفِ»**.

ورواه ابن عُلَيَّة[٧]، عن يونسَ[٨]، عن حُمَيد بن هلال، عن أبي بُرْدَة، عن رجل من أصحاب النبيِّ ﷺ - ولم يُسَمِّه - عن النبيِّ ﷺ، بمثله.

قلتُ لأبي: أيُّهما أشبَهُ؟

قال: ما أدري !

---

(١) هو: ابن عازب.
(٢) هو: خالد بن زيد الأنصاري.
(٣) روايته أخرجها الحاكم في "المستدرك" (١/ ٤٩-٥٠) و(٤/ ٢٥٤)، وأبو نعيم في "الحلية" (٨/ ٣٠٨)، والقضاعي في "مسنده" (١٠٠٠)، والبيهقي في "الشعب" (٧/ ١٥٤)، والخطيب البغدادي في "تاريخ بغداد" (٤/ ٢٠٥) بلفظ: « إن عذاب هذه الأمة جعل في دنياها ».
(٤) في (ف): « فإني ».
(٥) هو: عثمان بن عاصم .
(٦) هو: ابن أبي موسى الأشعري.
(٧) هو: إسماعيل بن إبراهيم. وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "مسنده" (٩٣٨). ورواه ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢٩١٧) من طريق حماد بن سلمة، وأبو يعلى في "مسنده"- كما في "المطالب العالية" (٤١٨٥) - من طريق خالد بن عبدالله الواسطي، كلاهما عن يونس، به.
(٨) هو: ابن عُبَيد.

٣٠٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه مُعتَمِرُ بنُ سُلَيمان[١]، عن أبيه[٢]، عن أنسٍ؛ أنه قال: كان أَحَدٌ[٣] منَّا لا يَحْني ظَهْرَهُ، حتى يرى رسولَ الله ﷺ ساجِدًا؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ هو كما حدَّثنا مُسَدَّد[٤]، عن مُعْتَمِرٍ، عن

---

(١) روايته أخرجها ابن خزيمة في "صحيحه" (٣/ ٤٦ رقم١٥٩٨) من طريق محمد بن عبدالأعلى الصنعاني، عن المعتمر، به .

(٢) هو: سليمان بن طَرْخان التَّيمي .

(٣) كذا باستعمال « أَحَد » في سياق الإثبات ظاهرًا، والأصل فيها استعمالها في سياق النفي - كما جاء في مصادر التخريج - لكنَّ ما وقع هنا يخرَّج على أنَّه من الإثبات المؤوَّل بالنفي؛ فإنَّ المعنى على النَّفْيِ، والتقدير: « ما كان أَحَدٌ مِنَّا يَحْنِي ظَهْرَهُ حتى يَرَىٰ رسولَ اللهِ ﷺ ساجدًا ».
ونظير ذلك ما جاء في حديث البخاري (٣٤١٥)، ومسلم (٢٣٧٣) من قوله ﷺ: «ولا أقولُ: إنَّ أحدًا أفضَلُ مِنْ يُونُسَ بْنِ مَتَّى ﷺ »، قال ابن مالك في "شواهد التوضيح" (ص٢٧١- ٢٧٢ مبحث رقم ٧١): « وفي « ولا أقول: إنَّ أحدًا أفضلُ مِنْ يُونُسَ بن مَتَّى ﷺ »: استعمالُ « أَحَدٍ » في الإيجاب؛ لأنَّ فيه معنى النفي؛ وذلك أنه بمعنى: لا أَحَدَ أفضَلُ من يُونُسَ؛ **والشَّيْءُ قد يُعْطَى حُكْمَ ما هو في معناه وإنِ اختَلَفا في اللفظ**؛ فمنْ ذلك قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ﴾ [الأحقاف: ٣٣]؛ فأُجْرِيَ - في دخول الباء على الخبر- مُجْرَى: أوليس الذي خلق السمٰوات والأرض بقادر؛ لأنَّه بمعناه.اهـ.
ونقل ذلك عنه السيوطي في "عقود الزبرجد" (٣/ ٧٦)، وانظر "الحدود" للرماني (ص٧٨- تحقيق السامرائي).

(٤) هو: ابن مُسَرهَد. وروايته أخرجها في "مسنده" كما في "المطالب العالية" (٤١٧). ورواه أبو يعلى في "مسنده" (٤٠٨٢) من طريق عبدالأعلى بن حماد، عن معتمر، به.
ورواه البزار في "مسنده" (٤٧٢/ كشف الأستار) من طريق سعيد بن الفضل، عن حميد، عن أنس، به . =

أبيه، عن رجل، عن أنسٍ، عن النبيِّ ﷺ[(١)].

٣٠٦ - **وسمعتُ أبي يقول**: روى[(٢)] أبوعَوَانةَ[(٣)]، عن الحَكَم[(٤)]، عن عاصِم بن ضَمْرةَ، عن عليٍّ؛ قال: إذا قعَدَ المصلِّي مِقدارَ التَّشَهُّد، فقد تَمَّتْ صَلاتُهُ.

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ[(٥)]؛ لا أعلَمُ روى الحَكَمُ بنُ عُتَيبةَ عن عاصِم بن ضَمْرةَ شيئًا[(٦)]، وقد أنكر شُعْبَةُ على أبي عَوَانةَ روايتَهُ عن

= قال البزار: « لا نعلم رواه عن حميد، عن أنس إلا سعيد، وقد رواه المعتمر، عن أبيه، عن رجل، عن أنس ».

(١) قال الدارقطني في "العلل" (٤/ ٨٥/أ): « يرويه معتمر، واختُلِف عنه: فرواه الترجماني، عن معتمر، عن أبيه، عن أنس، وخالفه عبدالأعلى بن حماد، وأزهر بن جميل؛ فروياه عن معتمر، عن أبيه؛ قال: أخبرني رجل عن أنس، ورواه ابن أبي مذعور، عن معتمر، عن أبيه: أنه حُدِّث عن أنس، وهو الصَّواب ». اهـ.
وهذا بالنسبة لحديث أنس؛ فإنه قد صح الحديث من رواية البراء بن عازب عند البخاري(٦٩٠)، ومسلم(٤٧٤)، ومن حديث عمرو بن حُرَيْث عند مسلم(٤٧٥).

(٢) في (ك): « رواه ».

(٣) هو: الوضَّاح بن عبدالله. وروايته أخرجها الطحاوي في "شرح معاني الآثار"(١/ ٢٧٣)، والدارقطني في "السنن" (١/ ٣٦٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ١٧٣).

(٤) هو: ابن عُتَيبة .

(٥) قال ابن رجب في "فتح الباري" (٥/ ٢١٦): « وقد أنكر صحته أحمد وأبو حاتم الرازي وغيرهما ».

(٦) نقل ابن حجر في "تهذيب التهذيب" (١/ ٤٦٧) قول أبي حاتم: « لا أعلم الحكم روى عن عاصم شيئًا »، ونقل عن أبي الوليد الطيالسي قوله: «ما أرى الحكم سمع من عاصم بن ضمرة ».

الحَكَم، وقال[١]: لم يكنْ ذاك[٢] الذي لَقِيتَهُ الحَكَمَ .

قال أبي: ولا يشبهُ هذا الحديثُ حديثَ الحَكَمِ[٣].

٣٠٦/أ - وقال[٤] أبي: روى أبو عَوَانةَ، عن بُكَيْرِ بن الأَخنَسِ[٥]، وبُكَيرٌ[٦] قديمٌ لم يَرْوِ عنه الثوريُّ، ولا شُعْبَةُ؛ إنما روى عنه الأعمشُ، وأبو إسحاق الشَّيبانيُّ[٧]، ومِسْعَرٌ[٨]؛ فلا أدري أين

(١) أي: قال شعبة لأبي عوانة .

(٢) في (ف): « ذلك ».

(٣) وقال الإمام أحمد في "العلل" (٩٣٧): حدثنا أبو عاصم؛ قال: أخبرنا أبو عوانة، عن الحكم، عن إبراهيم، عن الأسود: أن عمر قال: من ملك ذا رحم، أو ذا محرم، فهو حُرٌّ. ثم قال أحمد: قلت لأبي عاصم: الشك منكم، أو منه؟ قال: لا أدري! ثم قال أحمد أيضًا (٩٣٩): حدثنا أبو عاصم؛ قال: حدثنا أبو عوانة، عن الحكم، عن عاصم بن ضمرة، عن علي؛ قال: إذا جلس قدر التشهُّد فقد تمَّت صلاته. ثم قال أحمد: قال لي أبو عاصم: أكرهت أبا عوانة على هذين الحديثين. اهـ.
ونقل ابن عبدالهادي في "تنقيح التحقيق" (١/ ٤١٠) عن علي بن سعيد قال: سألت أحمد بن حنبل عمَّن ترك التشهد؟ فقال: يعيد. فقلت: فحديث علي: من قعد مقدار التشهد؟ فقال: لا يصح .

(٤) في (ت) و(ك): « قال » بلا واو .
وقد نقل الحافظ ابن حجر في ترجمة بكير بن الأخنس من "تهذيب التهذيب" (١/ ٢٤٧) قول أبي حاتم هذا.

(٥) في (ت): « الأخفس » بالفاء والسين المهملة، وفي (ك): « الأخفش » بالشين المعجمة.

(٦) قوله: « وبُكَير » سقط من (ت) و(ك).

(٧) هو: سليمان بن أبي سليمان.

(٨) هو: ابن كِدام .

لقِيَهُ ؟! وكيف أدرَكَهُ[١]؟!

٣٠٧ - وسُئِلَ[٢] أبي عن حديثٍ رواه أبوبكرٍ الحَنَفيُّ[٣]، عن الثوري، عن أبي الزُّبَير[٤]، عن جابر: أنَّ النبيَّ ﷺ دخَلَ على مَريضٍ وهو يصلِّي على وِسادَة[٥]... ؟

---

(١) يعني: إدراك أبي عوانة لبكير بن الأخنس.
وقال أبو حاتم أيضًا في المسألة (٣٢٣): « روى أبو عوانة، عن بكير بن الأخنس حديثًا واحدًا، وهو: حديث بكير، عن مجاهد، عن ابن عباس: فَرَضَ الله الصلاة على لسان نبيكم ﷺ في الحضر أربعًا، وفي السفر ركعتين ».اهـ.
وهذا الحديث أخرجه مسلم في "صحيحه" (٦٨٧) من طريق أبي عوانة.
وقال أبو حاتم أيضًا في المسألة رقم (١٥٦٣): « روى أبو عوانة، عن أبي الزبير حديثًا واحدًا، وعن معاوية حديثًا واحدًا، وعن بكير بن الأخنس حديثًا واحدًا ».

(٢) نقل بعض هذا النص ابن عبدالهادي في "المحرر" رقم (٣٩٨)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (١/ ٤١٠ رقم٣٣٨). وقال ابن التركماني في "الجوهر النقي" (٢/ ٣٠٦): « وفي "علل ابن أبي حاتم": أن أبا أسامة رواه عن الثوري كذلك ».

(٣) هو: عبدالكبير بن عبدالحميد. وروايته أخرجها البزار في "مسنده" (٥٦٨/ كشف الأستار)، وأبو نعيم في "الحلية" (٧/ ٩٢)، والبيهقي في "الكبرى"(٢/ ٣٠٦)، وفي "معرفة السنن والآثار" (٣/ ٢٢٥).
قال البزار: « لا نعلم أحدًا رواه عن الثوري إلا الحنفي ». وقال أبو نعيم: « تفرد به الحنفي ». وقال البيهقي: « وهذا الحديث يعدُّ في أفراد أبي بكر الحنفي عن الثوري». ووقع عند أبي نعيم: « أبو علي الحنفي ».
ورواه البيهقي في "الكبرى" (٢/ ٣٠٦) من طريق عبدالوهاب بن عطاء، عن سفيان، به.

(٤) هو: محمد بن مسلم بن تَدرُس.

(٥) تمام متنه: « فأخذها، فرمى بها، فأخذها عودًا ليصلي عليه، فأخذه، فرمى به، وقال: صلِّ على الأرض إن استطعت، وإلا فأومِ إيماء، واجعل سجودك أخفض من ركوعك ».

قال: هذا خطأٌ؛ إنما هو: عن[١] جابر - قولَهُ[٢] - أنه دخَلَ على مَريضٍ. . . .

فقيل له: فإنَّ أبا أسامةَ[٣] قد روى عن الثَّوْري هذا الحديث مرفوعًا؟

فقال: ليسَ بشيءٍ، هو موقوفٌ.

٣٠٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه حمَّاد بن سَلَمة، عن عُبَيدالله ابن عمر[٤]، عن القاسِم بن محمد، عن النبيِّ ﷺ قال: **«لَا يَغُرَّنَّكُمْ أَذَانُ بِلالٍ، وَلَكِنْ يُؤَذِّنُ[٥] ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ»**؟

فقال أبي: حدَّثنا الحُمَيدي[٦]؛ قال: حدَّثنا فُضَيْلُ بن عِياضٍ[٧]، عن عُبَيدالله بن عمر، عن القاسِم، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ. جميعًا

---

(١) قوله: «عن» سقط من (ش).

(٢) أي: عن جابرٍ من قولِهِ، حذف الخافض «مِنْ»، فانتصب ما بعده. وانظر في النصب على نزع الخافض: التعليق على المسألة رقم (١٢).

(٣) هو: حماد بن أسامة.

(٤) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٧٦١١) قال: أخبرنا عبيدالله بن عمر، به.

(٥) كذا! وما في مصادر التخريج: «حتى يؤذِّن» أو: «حتى ينادي».

(٦) هو: عبدالله بن الزبير.

(٧) روايته أخرجها أبو نعيم في "المستخرج على صحيح مسلم" (٢٤٥٦) من طريق مروان بن عبيد، عنه، به.
وأخرجه البخاري في "صحيحه" (٦٢٢ و١٩١٩)، ومسلم في "صحيحه" (١٠٩٢) من طرق عن عبيدالله، عن القاسم، عن عائشة.

صَحِيحَينِ[1]؛ قَصَّر حمَّادٌ، وجوَّده غيره .

٣٠٨/أ- قال أبي[2]: ولا أعلَمُ رَوَىٰ هذا الحديثَ - عن أيُّوبَ[3]، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ: أنَّ بلالاً أذَّن قبلَ الصُّبْح، فقال له النبيُّ ﷺ: **«ارْجِعْ فَنَادِ: إِنَّ العَبْدَ نَامَ»**- إلا حمَّاد[4] بنَ

---

(١) كذا بالياء قبل النون « صَحِيحَينِ » في جميع النسخ، وله وجهان من العربية ذكرناهما في التعليق على المسألة رقم (٢٥) و(٧٥٩).

(٢) نقل بعض هذا النص مغلطاي في "شرح ابن ماجه" (٤/ ١١٤٢ و١١٤٤).

(٣) هو: ابن أبي تميمة السَّختياني .

(٤) قوله: « حماد » يجوز فيه النصب والرفع:
أما النصب: فعلى أنه مفعولٌ به لـ«أعلم»، ويكون في الكلام تقديم وتأخير؛ والتقدير: ولا أعلم إلا حمادَ بنَ سلمة روى هذا الحديثَ . . . ويسمى هذا الاستثناءُ مُفرَّغًا؛ تفرغ فيه العامل قبل «إلا» للعمل فيما بعدها. وجملة « روى. . . » في محل نصب حالٍ متقدمة على صاحبها وجوبًا؛ لأنه محصور بـ«إلا». و«أعلم» هنا بمعنى «أعرف» متعدٍّ إلى مفعولٍ واحدٍ.
وأما الرفع: فعلى أنه فاعل لـ«روى»، والاستثناء أيضًا مُفرَّغ؛ إما على أن «لا أعلم روى» في معنى «لم يرو»؛ كما قيل في قوله تعالى: ﴿وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾ [التوبة: ٣٢]؛ قال ابن هشام: « فحمل "يأبى" على "لا يريد" لأنهما بمعنًى».اهـ.
يعني: فصار الاستثناء مُفرَّغًا.
وإما على تقدير حرف النفي داخلاً على جملة « روى . . . » وتقدير «أعلم» معترضًا بينهما. والفعلُ «أعلم» هنا من أفعال القلوب، متعدٍّ إلى مفعولين، وألغي عمله، وإن كان متقدمًا على معموليه: إما على مذهب الكوفيين والأخفش حيث يجيزون إلغاء العامل المتقدم. وإما على مذهب البصريين لأن الفعل هنا ليس متقدمًا تقدمًا محضًا بل هو متوسط في الكلام، والتوسط في الكلام مقتضٍ للإلغاء أيضًا، وقد سُبق الفعل هنا بحرف العطف وحرف النفي: « ولا ». وإما أن يكون ملغًى على تقديره معترضًا بين النفي وما بعده كما مر. وجملة «روى» في حال إلغاء الفعل «أعلم» وإبطال عمله، لا محل لها من الإعراب.
=

سَلَمَة[١]، وشيئًا حدَّثنا عمرُ بْنُ علي[٢] الإِسْفَذَنِيُّ[٣]؛ قال: حدَّثنا ابن أبي مَحْذُورَةَ، عن عبدالعزيز بن أبي رَوَّادٍ[٤]، عن نافع، عن ابن عمر،

= وانظر: "أوضح المسالك" (٢/ ٦٠-٦٣/ باب ظن وأخواتها)، (٢/ ٢٢٢/ باب الاستثناء)، (٢/ ٢٧٩-٢٨٥/ باب الحال).

(١) روايته أخرجها عبد بن حميد في "مسنده" (٧٨٢/ المنتخب)، وأبو داود في "سننه" (٥٣٢)، والطحاوي في "شرح المعاني" (١/ ١٣٩)، والدارقطني في "السنن" (١/ ٢٤٤)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٣٨٣).
روى البيهقي عن محمد بن يحيى الذهلي قوله: « حديث حماد بن سلمة، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر أن بلالاً أذن قبل طلوع الفجر، شاذ غير واقع على القلب، وهو خلاف ما رواه الناس عن ابن عمر ».
وروى البيهقي عن علي بن المديني قوله: « أخطا حماد في هذا الحديث، والصحيح حديث عبيدالله، يعني: عن نافع، وحديث الزهري، عن سالم ». وبنحوه نقل عنه ابن كثير في "مسند الفاروق" (١/ ١٤٧-١٤٨).
وقال أبو داود: « وهذا الحديث لم يروه عن أيوب إلا حماد بن سلمة ».
وقال أبو عيسى الترمذي في "جامعه" عقب الحديث رقم (٢٠٣): « وروى حماد ابن سلمة، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر : أن بلالاً أذن بليل، فأمره النبي ﷺ أن ينادي: إن العبد نام . قال أبو عيسى: هذا حديث غير محفوظ، والصحيح: ما روى عبيد الله بن عمر وغيره عن نافع، عن ابن عمر: أن النبي ﷺ قال: « إن بلالاً يؤذن بليل، فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم ».اهـ.
وقال الدارقطني: « تابعه [يعني: حماد بن سلمة] سعيدُ بن زَرْبي - وكان ضعيفًا - عن أيوب ». وقال البيهقي: « هذا حديث تفرد بوصله حماد بن سلمة، عن أيوب، وروي أيضًا عن سعيد بن زَرْبي، عن أيوب إلا أن سعيدًا ضعيف، ورواية حماد منفردة، وحديث عبيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر أصح منها، ومعه رواية الزهري، عن سالم، عن أبيه » ا.هـ .

(٢) كذا وقع هنا وفي "الجرح والتعديل" (٦/ ١٢٥ رقم٦٧٩). ووقع في "تهذيب الكمال" (٢/ ١٣٩) في ترجمة إبراهيم بن عبدالعزيز: « علي بن عمر ».

(٣) انظر في ضبط «الإسفذني» التعليق على المسألة رقم (٨٧١).

(٤) في (ك): « رواه ».

عن النبيِّ ﷺ[١].

قال[٢]: والصَّحيحُ: عن نافع، عن ابن عمر: أنَّ عُمَرَ أمر مَسْرُوحًا[٣] - أذَّن قَبْلَ الفَجْرِ - فأَمَرَهُ[٤] أن يَرْجِعَ[٥]، وفي بعض

---

(١) أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٣٨٣) من طريق محمد بن بكر بن خالد، عن إبراهيم بن عبدالعزيز بن أبي محذورة، عن عبدالعزيز بن أبي رواد، به، وكان البيهقي قال قبل ذلك :« وروي عن عبد العزيز بن أبي رواد، عن نافع موصولاً، وهو ضعيف لا يصح ».

(٢) نقل بعض كلام أبي حاتم الآتي ابن رجب في "فتح الباري" (٣/ ٥١٢).

(٣) في (ت) و(ك):« مسروجًا » بالجيم. ومسروح هذا هو ابن سَبْرة النَّهشَلي، مؤذِّن عمر بن الخطاب، له ترجمة في "تهذيب الكمال" (٢٧/ ٤٥١).

(٤) كذا في (ف)، وفي بقيَّة النسخ:« وأمره ».

(٥) الحديث أخرجه أبو داود في "سننه" (٥٣٣)، والدارقطني في "سننه" (١/ ٢٤٤) من طريق شعيب بن حرب، عن عبدالعزيز بن أبي روَّاد؛ أخبرنا نافع، عن مؤذِّنٍ لعمر يقال له: مسروح؛ أذن قبل الصبح، فأمره عمر ...، فذكر نحوه .
قال أبو داود:«وقد رواه حماد بن زيد، عن عبيدالله بن عمر، عن نافع - أو غيره: أن مؤذنًا لعمر يقال له: مسروح، أو غيره. ورواه الدراوردي، عن عبيدالله، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: كان لعمر مؤذن يقال له: مسعود [كذا !]. . .، وذكر نحوه، وهذا أصح من ذاك ».اهـ.
وذكر ابن عبد البر في "التمهيد"(١٠/ ٦٠) رواية عبدالعزيز بن أبي رواد، عن نافع، عن مؤذن لعمر يقال له: مسروح، ثم قال:« وهذا إسناد غير متصل؛ لأن نافعًا لم يلق عمر، ولكن الدراوردي وحماد بن زيد قد رويا هذا الخبر عن عبيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر مثله، إلا أن الدراوردي قال: يقال له: مسعود».اهـ.
وقال أبو عيسى الترمذي في الموضع السابق:« وروى عبدالعزيز بن أبي روَّاد، عن نافع: أن مؤذِّنًا لعمر أذَّن بليل، فأمره عمر أن يعيد الأذان، وهذا لا يصح أيضًا؛ لأنه عن نافع، عن عمر منقطع، ولعل حماد بن سلمة أراد هذا الحديث، والصحيح رواية عبيد الله وغير واحد عن نافع، عن ابن عمر، والزهري، عن سالم، عن ابن عمر: أن النبي ﷺ قال:« إن بلالاً يؤذن بليل ». =

الأحاديث: أنَّ بلالاً أذَّن قبل الفجر[١]. فلو صَحَّ هذا الحديثُ، لدفعَهُ حديثُ هشام بن عُرْوَة[٢]، عن أبيه، عن عائِشَة - والقاسم بن محمد[٣]، عن عائِشَة - عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «**إِنَّ بِلَالاً يُؤَذِّنُ بِلَيْلٍ، فَكُلُوا[٤] وَاشْرَبُوا حَتَّى يُؤَذِّنَ ابْنُ أُمِّ[٥] مَكْتُومٍ**»، فقد جوَّز النبيُّ ﷺ الأذانَ قبلَ الفَجْر، مع أنَّ حديثَ حمَّاد بن سَلَمة خطأٌ[٦].

قيل له: فحديثُ ابن أبي مَحْذورة؟

قال أبي:[ابنُ أبي][٧] مَحْذورة شيخٌ[٨].

= قال أبو عيسى: ولو كان حديث حماد صحيحًا؛ لم يكن لهذا الحديث معنى؛ إذ قال رسول الله ﷺ: « إن بلالاً يؤذن بليل »، فإنما أمرهم فيما يُسْتَقْبَل، وقال: « إن بلالاً يؤذن بليل »، ولو أنه أمرهم بإعادة الأذان حين أذَّن قبل طلوع الفجر؛ لم يقل: « إن بلالاً يؤذن بليل ».

(١) من قوله: « وأمره أن يرجع... » إلى هنا، مكرر في (ك).

(٢) روايته أخرجها ابن خزيمة في "صحيحه" (١/ ٢١١ رقم٤٠٦)، وابن حبان في "صحيحه" (٣٤٧٣).

(٣) روايته تقدمت في المسألة السابقة .

(٤) في (ت) : « وكلوا ».

(٥) قوله: « أم » سقط من (ت).

(٦) وكذا حكم بأنه خطأ من حماد كلٌّ من: علي بن المديني، ومحمد بن يحيى الذهلي، وأحمد، والترمذي، وأبي داود، والأثرم، والدارقطني، وغيرهم .
انظر لذلك "فتح الباري" لابن رجب (٣/ ٥١٢-٥١٣)، و"العلل" للدارقطني (٤/ ١١١/أ).

(٧) ما بين المعقوفين سقط من (أ) و(ش)، وفي (ت) و(ف) و(ك): « أبو »، والمثبت من "فتح الباري" لابن رجب (٣/ ٥١٢) نقلاً عن هذا الموضع .

(٨) اسم ابن أبي محذورة هذا: إبراهيم بن عبدالعزيز، ويُستفاد من هنا قول أبي حاتم فيه: « شيخ »، فلم نقف عليه في غير هذا الموضع.

٣٠٩ - وسألتُ[١] **أبي** عن حديثٍ رواه لُوَيْنٌ[٢]، عن سعيد بن راشِد السَّمَّاك، عن عَطاءِ بن أبي رَبَاح، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ: أنه صلَّى الفَجْرَ، فأَبْصَرَ رجلاً يصلِّي الرَّكعَتَينِ ... فذكر الحديثَ؟

فقال أبي: حدَّثنا لُوَيْنٌ بهذا[٣] الحديثِ.

فقال أبي: يُرَى[٤] ضَعْفُ الرجلِ في روايتِهِ مِثْلَ هذا؛ روى هذا الحديثَ سُفْيانُ بنُ عُيَينة[٥]، عن سعد بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم ابن الحارِث، عن قيس بن عمرو، عن النبيِّ ﷺ.

---

(١) انظر ما يأتي في المسألة رقم (٥٠٤).

(٢) هو: محمد بن سليمان المِصِّيصي.

(٣) في (ت): « بها ».

(٤) في (أ): « نرى »، وهي على الوجهين في (ش) و(ك).

(٥) روايته أخرجها الحميدي في "مسنده" (٨٩٢)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١١١٦)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٤١٣٨).
ومن طريق الحميدي رواه الطحاوي في "شرح المشكل" (٤١٣٩)، والطبراني في "الكبير" (١٨/ ٣٦٧ رقم ٩٣٨)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٤٥٦).
ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٦٤٣٩ و٣٦٣٦٠)، وأحمد في "المسند" (٥/ ٤٤٧ رقم ٢٣٧٦٠)، وأبو داود في "سننه" (١٢٦٧)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٢٧٥) من طريق عبدالله بن نمير، والترمذي في "جامعه" (٤٢٢) من طريق عبدالعزيز الدراوردي، كلاهما عن سعد بن سعيد، به.
ومن طريق ابن أبي شيبة رواه ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢١٥٦)، والطبراني في "الكبير" (١٨/ ٣٦٧ رقم ٩٣٧)، والدارقطني في "السنن" (١/ ٣٨٤-٣٨٥).
ومن طريق أحمد رواه الطبراني (١٨/ ٣٦٧ رقم ٩٣٧)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٥٦٩٩)، وقد أسهب في ذكر الاختلاف في هذا الحديث. =

قال ابنُ عُيَينة: « روى عَطَاءٌ هذا الحديثَ عن سعد[1] بن سعيد»[2].

فكيفَ سمع عَطَاءٌ من ابن عمر وهو قد سَمِعَ من سعد[3] بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم، عن قَيْسِ بن عَمْرو، عن النبيِّ ﷺ ؟!

قلتُ لأبي: روى محمد بن سُلَيمان بن أبي داود الحَرَّاني، عن أبيه، عن عَطاءٍ، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ ... بهذا الحديثِ .

قال أبي: سُلَيمان بن أبي داود ضعيفُ الحديث[4].

٣١٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو حُذَيفة[5]، عن الثوري،

= قال الترمذي: « حديث محمد بن إبراهيم لا نعرفه مثل هذا إلا من حديث سعد بن سعيد، وقال سفيان بن عيينة: "سمع عطاء بن أبي رباح من سعد بن سعيد هذا الحديث" وإنما يروى هذا الحديث مرسلاً... وإسناد هذا الحديث ليس بمتصل؛ محمد بن إبراهيم التيمي لم يسمع من قيس، وروى بعضهم هذا الحديث عن سعد ابن سعيد، عن محمد بن إبراهيم أن النبي ﷺ خرج فرأى قيسًا، وهذا أصح من حديث عبدالعزيز، عن سعد بن سعيد ».

(١) في (أ) و(ش): « روى هذا الحديث عطاء عن سعيد ».

(٢) روى قوله هذا أبو داود في "سننه" (١٢٦٨)، وعلَّقه الترمذي في "جامعه" (٤٢٢).

(٣) في (ش): « سعيد ».

(٤) قال الدارقطني في "العلل" (٤/ ١٢٩/أ): « يرويه محمد بن سليمان بن أبي داود، عن أبيه، عن عطاء، عن جابر ، وخالفه عبدالملك بن أبي سليمان وقيس بن سعد المكّي؛ روياه عن عطاء مرسلاً، وهو أشبه بالصَّواب، ويقال: إن عطاء بن أبي رباح إنما أخذ هذا الحديث من سعد بن سعيد أخي يحيى بن سعيد، وسعد يرويه عن محمد بن إبراهيم، عن قيس بن عمرو ».اهـ.

(٥) هو: موسى بن مسعود النَّهْدي. وروايته أخرجها المروزي في "تعظيم قدر الصلاة" (٢٢٦)، وأبوعوانة في "مسنده"- كما في "إتحاف المهرة" (١٤/ ٥١٢)-، =

عن الأَعْمَش، عن أبي صالح[1]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ: أنه كان يصلِّي حتى تَوَرَّمَتْ قَدَماه، فقيل: يا رسولَ الله!... الحديثَ؟

قال أبي: حدَّثنا محمد بن كَثِير، عن الثوري، عن الأَعْمَش[2]، عن أبي صالح؛ قال رسولُ الله ﷺ.

قال أبي: ومُرسَلٌ[3] أشبَهُ[4].

= وأبو نعيم في "الحلية" (٧/ ٨٦)، وتمام في "فوائده" (٤٠٦/ الروض البسام).
قال أبو نعيم: « مشهور بأبي حذيفة، عن الثوري، ورواه الفريابي عنه، وهو عزيز ».
ثم رواه من طريق الفريابي، عن سفيان مثله.
ورواه أبوعوانة في "مسنده" - كما في "إتحاف المهرة" (١٤/ ٥١٢)-، وأبو نعيم في "الحلية" (٧/ ٢٠٥)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٦/ ٢٢٤)، وتمام في "فوائده" (٤٠٦/ الروض البسام) من طريق أبي زيد سعيد بن الربيع، عن شعبة، عن الأعمش، به.
ورواه ابن ماجه في "سننه" (١٤٢٠)، وابن أبي الدنيا في "التهجد وقيام الليل" (٢١٦) من طريق يحيى بن يمان، والترمذي في "الشمائل" (٢٦٣) من طريق يحيى ابن عيسى الرملي، كلاهما عن الاعمش، به.

(١) هو: ذَكْوان السَّمَّان.

(٢) روايته أخرجها أحمد في "الزهد" ص(٢٤) من طريق وكيع، عن الأعمش، عن أبي صالح، به، مرسلاً.
ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٨٣٤٧) من طريق وكيع، إلا أنه قال: عن الأعمش، عن أبي صالح، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، عن النبي ﷺ، به.
ورواه عبدالرزاق في "المصنف (٤٧٤٧) عن الثوري، عن الأعمش، عن بعض أصحابه قال: كان النبي ﷺ يصلي....

(٣) كذا في جميع النسخ بحذف ألف تنوين النصب تمشِّيًا مع لغة ربيعة، وتقدير الكلام هنا: « وهو أشبَهُ مرسلاً ». وانظر للغة ربيعة المسألة رقم (٣٤).

(٤) قال الدارقطني في "العلل" (٨/ ١٧٢): « يرويه الأعمش، واختُلِف عنه؛ فرواه الثوري وشعبة ويحيى بن يمان ويحيى بن عيسى الرملي وهشيم، عن الأعمش، =

٣١١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه شُعْبَة[١]، عن قتادة، عن أبي حَسَّان[٢]، عن عَبِيدَة[٣]، عن عليٍّ: في صَلاةِ الوُسْطَى؟

قال أبي: ورواه حمَّاد بن سَلَمة، عن قتادة، عن رَجُلٍ، عن عليٍّ.

قال أبي[٤]: الصَّحيحُ: حديث شُعْبَة وغيرِهِ عن قتادةَ، عن أبي حَسَّان، عن عَبِيدَة، عن عليٍّ؛ وحمَّادٌ لم يَضْبِطْ.

٣١٢ - وسألتُ أبي[٥] عن حديثٍ رواه حمَّاد بن سَلَمة، عن قتادة، عن حُذَيفة؛ في صَلاة الكُسُوف.

قلتُ: وقد رواه سعيدٌ[٦] وعِمْرَانُ[٧]؛ قالا: عن قتادة، عن أبي

= عن أبي صالح، عن أبي هريرة، وقال جابر بن نوح: عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، أو أبي سعيد. وقال محاضر: عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، أو بعض أصحاب النبي ﷺ. وقال زائدة وأبو عوانة ووكيع: عن الأعمش، عن أبي صالح، عن بعض أصحاب النبي ﷺ، وهذا من الأعمش كان - والله أعلم - كان يشك فيه».

(١) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (١/ ١٣٧ رقم ١١٥٠ و١١٥١)، ومسلم في "صحيحه" (٦٢٧).
ورواه أحمد في "مسنده" (١/ ٧٩ و١٣٥ و١٥٢ رقم ٥٩١ و١١٣٤ و١٣٠٨)، ومسلم في "صحيحه" (٦٢٧) من طريق سعيد بن أبي عروبة، وأحمد في "مسنده" (١/ ١٥٣ رقم ١٣١٣) من طريق همام، كلاهما عن قتادة، به.
ورواه البخاري في "صحيحه" (٢٩٣١ و٤١١١ و٤٥٣٣ و٦٣٩٦)، ومسلم في "صحيحه" (٦٢٧) من طريق محمد بن سيرين، عن عبيدة، عن علي، به.

(٢) هو: مسلم بن عبدالله الأعرج.

(٣) هو: ابن عمرو السَّلْماني.

(٤) قوله: «أبي» سقط من (ك).

(٥) قوله: «أبي» سقط من (ت) و(ك).

(٦) هو: ابن أبي عَروبة.

(٧) هو: ابن دَاوَر القطَّان.

حَسَّان[١]، عن مُخارِق بن أحمد[٢]، عن حُذَيفة .

قلتُ لأبي: أيُّهما الصَّحيحُ؟

قال: جميعًا صَحِيحَينِ[٣]؛ حمَّادٌ قصَّر[٤] به، لم يَضْبِطْ، وسعيدٌ وعمرانُ ضَبَطَا .

٣١٣ - وسمعتُ[٥] أبي وقيل له: حديثُ محمد بن المُنكَدِر، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ؛ في الجَمع بين الصَّلاتَين؟

فقال: حدَّثنا الرَّبيع بن يحيى[٦]، عن الثَّوْري، غير أنه باطلٌ عندي، هذا خطأٌ، لم أُدخِلْهُ في التَّصْنِيفِ، أراد: أبا الزُّبَير[٧]، عن جابر، أو: أبا الزُّبَير، عن سعيد بن جُبَير، عن ابن عباس[٨]؛ والخطأُ

---

(١) هو: مسلم بن عبدالله الأعرج .

(٢) كذا في جميع النسخ: « مخارق بن أحمد » بالدال المهملة، وقد ترجم له البخاري في "التاريخ الكبير" (٧/ ٤٣٢)، وابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٨/ ٣٥٢) فقالا: « مخارق بن أحمر » بالراء، وهذا الذي صوَّبه الشيخ المعلمي في تعليقه على "التاريخ الكبير".

(٣) كذا بياء قبل النون، والجادَّة أن يقال: « صحيحان » بالألف؛ لكنَّ الذي جاء في النسخ له وجهان من جهة العربية ذكرناهما في التعليق على المسألة رقم (٢٥)، و(٧٥٩).

(٤) في (ت) و(ك): « قصد ».

(٥) انظر المسألة رقم (٢٨٥).

(٦) هو: الأُشناني . وروايته أخرجها الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ١٦١)، وأبو نعيم في "أخبار أصبهان" (٢/ ١٨)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (١٢/ ٢١٧) وقال: « في إسناده نظر ».

(٧) هو: محمد بن مسلم بن تَدرُس .

(٨) أخرجه مسلم في "صحيحه" (٧٠٥) من طريق أبي الزبير، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس . =

من الرَّبيع[١].

٣١٤- وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه محمد بن أبي بكر المُقَدَّمي[٢]، عن عَبَّادِ بنِ عَبَّادٍ المُهَلَّبِيِّ، والصَّبَّاحِ بنِ سهلٍ، عن عاصمٍ الأَحْوَلِ[٣]، عن أبي عثمان[٤]، عن بلال؛ أنَّه سأل النبيَّ ﷺ؛ قال[٥]: **« لا تَسبِقْني بـ« آمينَ » »** ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ رواه الثِّقاتُ[٦] عن عاصمٍ، عن أبي عثمان:

=(١) قال الدارقطني في الربيع بن يحيى؛ كما في "سؤالات الحاكم له" ص(٢٠٦): «ليس بالقوي، يروي عن الثوري، عن ابن المنكدر، عن جابر: "الجمع بين الصلاتين"، هذا يسقط مئة ألف حديث».
وقال الدارقطني أيضًا؛ كما في "سؤالات البرقاني" (٢٣): « هذا حديث ليس لمحمد بن المنكدر فيه ناقة ولا جمل ».

(٢) روايته أخرجها البيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٢٢) عنه، عن عباد بن عباد فقط، عن عاصم، به.
ورواه البزار في "مسنده" (١٣٧٥) من طريق المغيرة بن مسلم، وابن خزيمة في "صحيحه" (٥٧٣)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٢/ ٢٧٦) من طريق سفيان الثوري، والطبراني في "الكبير" (١/ ٣٦٦ رقم ١١٢٥)، و"الأوسط" (٧٢٤٣) من طريق القاسم بن معن، ثلاثتهم عن عاصم، عن أبي عثمان، عن بلال، به.
قال البزار: « وهذا الحديث قد رواه غير واحد ولم يسنده، ورواه غير واحد وأسنده، ولا نعلم روى أبو عثمان، عن بلال غير هذا الحديث ». وقال ابن خزيمة: « حدثنا محمد بن حسان الأزرق بخبر غريب إن كان حفظ اتصال السند ». ثم ذكره.

(٣) هو: عاصم بن سليمان.

(٤) هو: عبدالرحمٰن بن مُلّ النَّهْدي.

(٥) قوله: « قال » سقط من (ك).

(٦) الحديث أخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (٢٦٣٦)، وأبو داود في "سننه" (٩٣٧)، وأبو بكر الشافعي في "الغيلانيات" (١٢٩)، وابن عبدالبر في "التمهيد"=

أنَّ بلالاً قال للنبيِّ ﷺ . . . مُرسَلٌ[١].

قلتُ: ما حالُ الصَّبَّاح بن سهل؟

قال: شيخٌ مجهولٌ[٢]، وعَبَّادُ بنُ عَبَّاد صدوقٌ .

٣١٥ - وسألتُ[٣] أبي عن حديثٍ رواه يُونُسُ[٤]، عن الزُّهْريِّ، عن أنس، عن أبي ذَرٍّ، عن النبيِّ ﷺ؛ في المِعْرَاج .

= (٧/ ١٥)، وابن حزم في "المحلى" (٣/ ٢٦٣) من طريق سفيان الثوري، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٧٩٥٧) من طريق حفص بن غياث، وأحمد في "مسنده" (٦/ ١٢ و١٥ رقم ٢٣٨٨٣ و٢٣٩٢٠) من طريق محمد بن فضيل وشعبة، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٢٣) من طريق عبدالواحد بن زياد جميعهم عن عاصم، عن أبي عثمان، أن بلالاً . . . فذكره مرسلاً.

(١) كذا بحذف ألف التنوين من الاسم المنصوب على لغة ربيعة. وانظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).
هذا، وقد قال ابن رجب في "فتح الباري" (٤/ ٤٩٠): « وهو خطأ؛ قاله أبو حاتم الرازي، قال: وهو مرسل ».
وقال الحافظ ابن حجر في "تغليق التعليق" (٢/ ٣١٩): « وهو إسناد متصل رجاله ثقات، لكن اختُلِف فيه على عاصم؛ فرواه عبدالواحد بن زياد عنه، عن أبي عثمان؛ قال: قال بلال للنبي ﷺ . . . فذكره مرسلاً، وهكذا رواه ابن أبي عمر، عن ابن عيينة، عن سليمان التيمي، عن أبي عثمان ».اهـ.
وانظر "سنن البيهقي"(٢/ ٢٢-٢٣).

(٢) نقل ابن حجر في "اللسان" (٣/ ١٧٩) قول أبي حاتم: « شيخ مجهول ».

(٣) نقل ابن رجب في "فتح الباري" (٢/ ١٠٨-١٠٩) هذا النص بتصرف، وستأتي هذه المسألة برقم (٢٧١٤)، وانظر المسألة التالية.

(٤) هو: ابن يزيد الأيْلي . وروايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٣٤٩ و١٦٣٦ و٣٣٤٢)، ومسلم في "صحيحه" (١٦٤).

ورواه قتادةُ[١]، عن أنس، عن مالك بن صَعْصَعَة، عن النبيِّ ﷺ؟

فقيل لأبي: أيُّهما أشبَهُ ؟

قال: أنا لا أَعْدِلُ بالزُّهْري أحدًا مِنْ أهل عصره.

ثم قال: إني أرجو أن يكونَ جميعًا صَحِيحَينِ[٢].

وقال مرة: حديثُ الزُّهْري أَصَحُّ .

قلتُ لأبي: وقد اختَلَفوا على الزُّهْري؟

---

(١) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٣٢٠٧ و٣٣٩٣ و٣٤٣٠ و٣٨٨٧)، ومسلم في "صحيحه" (١٦٤).

(٢) وصححهما كذلك البخاري ومسلم كما سبق. وذكر الدارقطني في "العلل" (١٠٩٥) الاختلاف في هذا الحديث وقال:« ويشبه أن يكون الأقاويل كلُّها صحاحًا ؛ لأن رواتهم أثبات ».
وروى الحاكم في "المستدرك" (١/ ٨١) بعض هذا الحديث من طريق إبراهيم بن طهمان، عن شعبة، عن قتادة، عن أنس، عن النبي ﷺ بلا واسطة، ثم ذكر الحاكم أنه سأل شيخه أبا عبدالله محمد بن يعقوب بن الأحزم فقال:« قلت لشيخنا أبي عبدالله: لِمَ لم يخرجا هذا الحديث؟ قال: لأن أنس بن مالك لم يسمعه من النبي ﷺ ؛ إنما سمعه من مالك بن صعصعة ».
قال الحاكم :« ثم نظرت فإذا الأحرف التي سمعها من مالك بن صعصعة غير هذه، وليعلم طالب هذا العلم أن حديث المعراج قد سمع أنس بعضه من النبي ﷺ ، وبعضه من أبي ذر الغفاري، وبعضه من مالك بن صعصعة، غير هذه، وبعضه من أبي هريرة ».
وقوله:« **يكون** » كذا جاء في جميع النسخ، عدا (ش)، فإنها لم تتضح فيها، وقد وردت في المسألة رقم (٢٧١٤):« يكونا ». لكنَّ ما وقع في النسخ صحيحٌ عربيةً، وله وجهان سيأتي بيانهما في المسألة رقم (٦٧٩).

قال: نعم؛ منهُم من يقول: عن الزُّهْرِيِّ[١]، عن أنس، عن أُبَيِّ ابن كعب.

والزُّهْرِيُّ، عن أنس[٢]، عن أبي ذرٍّ، أَصَحُّ.

٣١٦ - وسُئِلَ[٣] أبو زرعة عن حديثِ الزُّهْري، عن أنس، عن أبي ذَرٍّ، عن النبيِّ ﷺ؛ في المِعْراج، ومَنْ يقول: الزُّهْري، عن أنس، عن أُبَيِّ بن كعب، عن النبيِّ ﷺ؟

فقال: الزُّهْرِيُّ، عن أنس، عن أبي ذرٍّ، أَصَحُّ.

٣١٧ - وسألتُ أبي[٤] عن حديثٍ رواه حاتِمُ بنُ إسماعيلَ، عن ابن عَجْلانَ[٥]، عن رجاءِ بن حَيْوةَ، عن وَرَّادٍ[٦]، عن المغيرةِ: أنَّ النبيَّ ﷺ كان إذا فَرَغَ من صلاتِه قال: «**لَا إلهَ إلَّا اللهُ**».

---

(١) روايته أخرجها عبدالله ابن الإمام أحمد في "زوائده على المسند" (٥/ ١٢٢ رقم٢١١٣٥ و١٤٣ رقم ٢١٢٨٨)، وأبو يعلى في "مسنده" (٣٦١٤) من طريق أبي ضمرة أنس بن عياض، عن يونس بن يزيد الأيلي، عن الزهري، به.
قال الدارقطني في "العلل" (١٠٩٥): « وأحسبه سقط عليه "ذر"، فجعله عن أبي ابن كعب، ووهم فيه ».
وقال ابن حجر في "أطراف المسند"(١/ ١٨٣) بعد أن ذكر رواية عبدالله بن أحمد: « هكذا أورده، وهو وهم نشأ عن تصحيف، والمحفوظ: حديث الزهري، عن أنس، عن أبي ذر ، كأنها كانت كذلك، فسقطت "ذر" والسياق، فصحفت أبي ».
وانظر "مرويات الزهري المعلة" لدمفو (٣/ ١٣٣٤).

(٢) قوله: «عن أبي بن كعب، والزهري عن أنس» سقط من (أ) و(ش)؛ بسبب انتقال بصر الناسخ.

(٣) انظر المسألة السابقة.

(٤) تقدمت هذه المسألة برقم (٢٢٧).

(٥) هو: محمد.

(٦) هو: أبوسعيد كاتب المغيرة.

ورواه مُبَشِّرُ بن مُكَسِّرٍ[(١)]، عن ابن عَجْلانَ، عن مكحولٍ، عن وَرَّادٍ، عن المغيرةِ، عن النبيِّ ﷺ .

فقيل لأبي: أيُّهما أشبَهُ؟

قال: لا أعلَمُ روى مكحولٌ عن وَرَّادٍ .

قال أبي في موضع آخر[(٢)]: حديثُ رجاء بن حَيْوَةَ أشبَهُ.

٣١٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه مُعَلًّى بنُ أَسَد[(٣)]، عن

---

(١) روايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (٢٠/ ٣٩٤ رقم٩٣٣).

(٢) في المسألة المتقدمة برقم (٢٢٧).

(٣) روايته أخرجها الترمذي في "جامعه" (٢٧٧) من طريق عبدالله بن عبدالرحمن الدارمي، والبزار في "مسنده" (١١١١) من طريق الحسن بن يحيى، والطوسي في "مختصر الأحكام" (٢/ ١٤١) من طريق محمد بن المؤمل، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٢٧١) من طريق علي بن الحسن، أربعتهم عن معلًى، به.
قال البزار: « ولا نعلم روى محمد بن إبراهيم، عن عامر، عن أبيه إلا هذا الحديث، وقد خولف وهيب في هذا الحديث، عن ابن عجلان؛ فرواه غير وهيب، عن ابن عجلان، عن سُمَي، عن أبي صالح، عن أبي هريرة ».
ورواه عبدالله بن عبدالرحمن الدارمي السمرقندي - كما في "العلل" للدارقطني (٤/ ٣٤٥) - عن معلًى، عن وهيب، عن ابن عجلان، عن بكير بن عبدالله بن الأشج، عن عامر بن سعد، عن سعد، به.
ورواه الترمذي في "جامعه" (٢٧٨) عن الدارمي، عن معلًى، عن حماد بن مسعدة، عن محمد بن عجلان، عن محمد بن إبراهيم، عن عامر بن سعد، به، مرسلاً. ومن طريق الترمذي رواه الضياء في "المختارة" (٣/ ١٨١ رقم ٩٧٤).
قال الترمذي: « وروى يحيى بن سعيد القطان وغير واحد، عن محمد بن عجلان، عن محمد بن إبراهيم، عن عامر بن سعد، أن النبي ﷺ أمر بوضع اليدين ونصب القدمين، مرسل، وهذا أصح من حديث وهيب ». =

وُهَيْب[1]، عن ابن عَجْلانَ[2]، عن محمد[3] بن إبراهيم، عن عامر[4]، عن سعد: أنَّ النبيَّ ﷺ أمرَ بِوَضْعِ الكَفَّيْنِ، ونَصْبِ القدَمَين؟

قال أبي: لا أعلَمُ أحدًا وَصلَهُ سوى وُهَيب؛ رواه الثَّوْري[5]،

= وقال الدارقطني في "العلل" (٤/ ٣٤٥): « وقال حمدان بن عمر: عن معلًى، عن وهيب، عن ابن عجلان، عن محمد بن [إبراهيم وبكير بن عبدالله، فجمع بينهما جميعًا؛ وأسنده عن سعد].

وما بين معقوفين في هذا النقل سقط من المطبوع، واستدركناه من المخطوط (١/ ١١٩/ ب).

وقال الدارقطني في "الأفراد" (٥٦/ ب/ أطراف الغرائب) بعد أن رواه من طريق حمدان بن عمر: « غريب من حديث محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي وبكير بن عبدالله بن الأشج، عن عامر، عن أبيه، وغريب من حديث محمد بن عجلان عنهما، تفرد وهيب بن خالد عنه، ولم يروه عنه بهذا الإسناد غير معلى بن أسد، تفرد به حمدان بن عمر ».

ورواه الطبراني في "الأوسط" (٨٤٧٨)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٢٧١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ١٠٧) من طريق عبدالرحمن بن المبارك، عن وهيب، عن محمد بن عجلان، عن محمد بن إبراهيم، عن عامر بن سعد، عن أبيه، به. قال الطبراني: « لم يجوِّد إسناد هذا الحديث عن محمد بن عجلان إلا وهيب والدراوردي ».

(١) هو: ابن خالد. (٢) هو: محمد.

(٣) في (ت) و(ك): « عن ابن عجلان، عن مكحول، عن وراد، عن المغيرة محمد »، وأشار الناسخان إلى حذف قوله: « مكحول، عن وراد، عن المغيرة »، ومع ذلك أثبتت الزيادة في الطبعة الأولى.

(٤) هو: ابن سعد؛ كما سيأتي في آخر المسألة.

(٥) لم نقف على روايته من هذا الوجه، والحديث رواه عبدالرزاق في "المصنف" (٢٩٤٤). ورواه الدارقطني في "العلل" (٤/ ٣٤٦- ٣٤٧) من طريق مؤمل بن إسماعيل، كلاهما (عبدالرزاق ومؤمل) عن سفيان الثوري، عن ابن عجلان، عن بكير بن عبدالله، عن عامر بن سعد مرسلاً.

وابنُ عُيَينة، ويحيى بنُ سعيد[١]، وغيرُ واحد، عن ابن عَجْلانَ، عن محمد بن إبراهيم، عن عامر بن سعد، عن النبيِّ ﷺ، مُرسَلاً؛ وهو الصَّحيحُ[٢].

٣١٩ - وسألتُ[٣] أبي عن حديثٍ رواه عبدالله بن الصَّبَّاح[٤]، عن مُعْتَمِرٍ[٥]، عن محمد بن عمرو، عن مِرداسِ بن عبدالرحمٰن[٦]، عن عبدالله بن عمرو؛ قال: رأى النبيُّ ﷺ رَجُلاً يصلِّي وقد أُقِيمَتِ الصَّلاة، فقال: « **أَصَلاتَيْنِ ؟!** »؟

فقال أبي: أَحسَبُ قد دَخَلَ لعبدالله بن الصَّبَّاحِ حديثٌ في حديث؛ والحديثُ: ما رواه يحيى القَطَّان[٧]، عن محمد - يعني: ابن

---

(١) هو: القطان، وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٦٧٧) وقَرَنَ معه أبا خالد الأحمر سليمانَ بن حيَّان.

(٢) ذكر الدارقطني في "العلل" (٦١٦) الاختلاف في هذا الحديث ثم قال: « والمرسل أشبه ». وذكره أيضًا برقم (١٦٢١) وقال عن المرسل: « وهو المحفوظ ».

(٣) انظر المسألة رقم (٣٦٩).

(٤) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (٢٣٦٠)، والدارقطني في "الأفراد" (٢٠٥/ب/ أطراف الغرائب). وقرنا بمرداس: أبا سلمة بن عبدالرحمن.
قال البزار: « وهذا الحديث لا نعلمه يُروى عن عبدالله بن عمرو إلا من هذا الوجه، ولا نعلم رواه عن محمد بن عمرو إلا المعتمر بن سليمان ».
وقال الدارقطني: « تفرد به عبدالله بن الصبَّاح، عن معتمر بن سليمان، عن محمد ابن عمرو، عنهما ».

(٥) هو: ابن سليمان .

(٦) هو: مِرداس بن عبدالرحمٰن الجَنْدَعي اللَّيثي، ترجم له ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٨/ ٣٥٠).

(٧) في (ت): « ما روى يحيى القطان »، وفي (ك): « ما روي عن القطان ».
ورواية يحيى القطان ذكرها الدارقطني في "العلل" (١٧٧٥).

عمرو - عن أبي سَلَمة: أنَّ[1] النبيَّ ﷺ... مُرسَلٌ[2].

٣٢٠ - وسألتُ أبي[3] عن حديثٍ رواه خالدٌ الواسِطِيُّ[4]، عن يزيدَ بن أبي زيادٍ، عن داودَ بن أبي عاصِم، عن عُرْوَة بن مسعود؛ قال: سألتُ ابنَ عُمَرَ عن الصَّلاة بِمِنًى؟ فقال: صَلَّيْتُ مع النبيِّ ﷺ رَكْعَتَينِ...؟

فقال أبي[5]: هذا خطأٌ؛ إنما هو: داود بن أبي عاصِم بن[6]

---

(١) في (ت) و(ك): «عن» بدل: «أن».

(٢) كذا بحذف ألف التنوين من الاسم المنصوب على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة (١٣٤).
هذا؛ وقد ذكر الدارقطني في "العلل" (١٧٧٥) هذا الحديث، فقال: «يرويه محمد ابن عمرو، واختُلِف عنه؛ فرواه علي بن مسهر، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، وخالفه معتمر بن سليمان؛ فرواه عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة ومرداس، عن عبدالله بن عمرو، عن النبي ﷺ، قال ذلك عبدالله العطار، عنه، ورواه يحيى القطان، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، مرسلاً... والصحيح: عن أبي سلمة، مرسلاً».

(٣) قوله: «أبي» سقط من (ت) و(ف) و(ك)، وكتب ناسخا (ف) و(ك): «صح» فوق: «وسألت».

(٤) هو: خالد بن عبدالله. ولم نقف على روايته، والحديث رواه أبو يعلى في "مسنده" (٥٧٢١) من طريق صالح بن عمر، عن يزيد بن أبي زياد، عن داود بن عاصم، عن عروة بن مسعود الثقفي قال: سألت ابن عمر... فذكره.
ووقع في المطبوع: «بن عروة» قال محققه: «تحرفت «بن عروة» في الأصلين إلى «عن عروة»!. ورواه أبو يعلى في "مسنده" (٥٧٨٠) من طريق جرير، عن يزيد بن أبي زياد، عن داود بن أبي عاصم، قال: قلت لابن عمر... فذكره.

(٥) في (ف): «إن» بدل: «أبي».

(٦) في (ش): «عن» بدل: «بن».

عُرْوَةَ بنِ مسعود الثَّقَفي، وهو الذي سأل ابنَ عمر. قولُه[١]: « عُرْوَة ابن مسعود: سألتُ ابنَ عمر » مُحالٌ، وسعيد بن السَّائِب يُبَيِّنُه[٢].

٣٢١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أحمد بن عَبْدَةَ، عن ابن عُيَينة، عن ابن أبي نَجِيحٍ[٣]، عن مُجاهِد؛ قال: صلَّى نوحٌ في السَّفينة قاعِدًا أو قائِمًا ؟

فقال أبي: سمعتُ أحمد بن عَبْدَةَ يقول: كان عليُّ بن المَدِيني يجيء فيَقِيلُ عندي إذا انصَرَفَ من الجامع، فنَظَرَ في حديث ابن عُيَينة، فلم يُنكِرْ منه شيئًا إلا هذا الحديثَ .

قال أبي: لا أعرِفُ هذا الحديثَ .

قال أبي: وروى هذا الحديثَ جاريَةُ بن هَرِمٍ، عن جعفر بن

---

(١) أي: وقول الراوي .

(٢) رواية سعيد بن السائب هذه أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٤٢٧٩)، فقال: «عن سعيد بن السائب، عن داود بن أبي عاصم؛ قال: لقيت ابن عمر، فقلت: الصلاة في السفر ؟ فقال: ركعتين، قال: قلت: فكيف ترى ها هنا بمِنى ؟ قال: وَيْحَكَ ! وهل سمعت برسول الله ﷺ ؟ قال: قلت: نعم! وآمنت بالله، قال: فإنه كان يصلي ركعتين ركعتين، فصلِّ إن شئت، أو دَعْ ».
وأخرجه ابن أبي شيبة (٨١٧٨)، وأحمد في "المسند" (٢/ ٢٤ رقم٤٧٦٠ و٥٩ رقم٥٢٤٠)، وأبو يعلى في "مسنده" (٥٧٣٥) من طريق وكيع؛ قال: ثنا سعيد بن السائب الطائفي، عن داود ابن أبي عاصم الثقفي؛ قال: سألت ابن عمر . . .، فذكره .

(٣) هو: عبدالله، واسم أبي نَجيح: يسار.

محمد، عن أبيه[١]؛ قال: صلَّى نوحٌ في[٢] السَّفينة .

وجاريَةُ ضعيفُ الحديث .

٣٢٢ - وسمعتُ[٣] أبي يقول: سألتُ أبا الوليد الطَّيالِسيَّ[٤]، عن حديثِ محمد بن مسلم بن المُثَنَّى[٥]، عن أبيه[٦]، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ؛ قال: **«رَحِمَ الله مَنْ صَلَّى قَبْلَ العَصْرِ أَرْبَعًا»**؟

فقال: دَعْ ذِي[٧] !

فقلتُ: إنَّ أبا داود[٨] قد رواه .

---

(١) هو: محمد بن علي بن الحسين، المعروف بالباقر .

(٢) قوله: « في » سقط من (ف).

(٣) نقل هذا النص ابن القيم في "زاد المعاد" (١/ ٣٠٠- ٣٠١)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٣/ ٢١١/ مخطوط).

(٤) هو: هشام بن عبدالملك .

(٥) هو: محمد بن إبراهيم بن مسلم بن مهران بن المثنى. قال ابن حجر في "التقريب" (٥٧٠١): « وقد ينسب لجده، ولجد أبيه، ولجد جده ». ويأتي تخريج روايته.

(٦) كذا ! وفي مصادر التخريج الآتية: « عن جده ».

(٧) كذا رسمت في (ف)، ورسمت في (أ) و(ش): « ذى » دون نقط الياء، وهي ضمن السقط الواقع في (ت) و(ك)، وستأتي الإشارة إليه، و«ذي» اسم إشارة للمؤنث، والمراد: دع هذه الرواية. و«ذى» بدون نقط: تَحتملُ أن تكون إشارةً للمؤنَّث: «ذي»، وتحتمل أن تكون إشارةً للمذكَّر، وأصلها: «ذا»؛ لكنْ أمليت الألفُ فكتبتْ ياءً. وانظر التعليق على المسألة رقم (١٢٤).

(٨) يعني الطيالسي، واسمه: سليمان بن داود. وروايته هذه في "مسنده" (٢٠٤٨) من رواية يونس بن حبيب عنه، عن أبي إبراهيم محمد بن المثنى، عن أبيه، عن جده، عن ابن عمر، به، هكذا بزيادة « أبيه ». =

فقال أبو الوليد: كان ابنُ عمر يقول: « حفِظتُ عن النبيِّ ﷺ[(١)] عَشْرَ رَكَعاتٍ في اليَومِ واللَّيلَةِ... »[(٢)]، فلو كان هذا لَعَدَّهُ.

قال أبي: يعني: كان يقول: حفِظتُ اثنَيْ عَشَرَ رَكْعَةً[(٣)].

= وقد رواه أحمد في "المسند" (٢/ ١١٧ رقم٥٩٨٠)، وأبو داود في "سننه" (١٢٧١)، والترمذي في "جامعه" (٤٣٠)، وأبو يعلى في "مسنده" (٥٧٤٨)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١١٩٣)، وابن حبان في "صحيحه" (٢٤٥٣)، وابن عدي في "الكامل" (٦/ ٢٤٣)، من طرق عن أبي داود الطيالسي، به، ليس فيه ذكر لأبيه.

وقد أخرجه البيهقي في "سننه" (٢/ ٤٧٣) من طريق يونس بن حبيب بالوجه الأول، ثم قال: « كذا وجدته في كتابي ! »، ثم أخرجه من طريق "سنن أبي داود" دون ذكر أبيه، ثم قال: « هذا هو الصحيح ...، وقول القائل في الإسناد الأول: « عن أبيه »: أراه خطأ، والله أعلم؛ رواه جماعة عن أبي داود دون ذكر أبيه، منهم: سلمة بن شبيب وغيره ».اهـ.

(١) من قوله: « قال: رحم الله ... » إلى هنا، سقط من (ت) و(ك).

(٢) أخرجه البخاري في "صحيحه" (١١٨٠)، ولفظه فيه: « حَفِظْتُ من النبي ﷺ عَشْرَ ركعاتٍ: ركعتَيْنِ قبل الظهر، وركعتين بعدها، وركعتين بعد المغرب في بيته، وركعتين بعد العشاء في بيته، وركعتين قبل صلاة الصبح، وكانت ساعةً لا يُدْخَلُ على النبي ﷺ فيها ».

(٣) المثبت من (ف)، وفي بقية النسخ: « اثنَيْ عَشْرَةَ » مع حذف « ركعة »، والجادَّة: «اثنتَيْ عَشْرَةَ ركعةً» أو « ثِنْتَيْ عَشْرَةَ ركعةً »، كما جاء في "زاد المعاد"، و"البدر المنير" نقلاً عن ابن أبي حاتم هنا؛ لكن ما أثبتناه يخرج على أنه من باب الحمل على المعنى بتذكير المؤنَّث؛ حمَلَ «الرَّكْعَة» على معنى « الركوع »، كأنَّه قال: «حفظتُ اثني عشر ركوعًا»، وانظر للحمل على المعنى: التعليق على المسألة رقم (٢٧٠).

وأمَّا ما في بقية النسخ: فإنْ لم يكن تصحيفًا: فإمَّا أنَّه راعَىٰ في « اثنَيْ » معنى «الركعة» وهو الركوع، وفي «عَشْرة» لفظ «الركعة»، وإمَّا أنَّ التذكير والتأنيث جائزٌ في العدد بسبب حذف المعدود. وانظر لذلك التعليق على المسألة رقم (٧١٣). =

٣٢٣ - وسمعتُ[١] **أبي يقول**: روى[٢] أبو عَوَانةَ[٣]، عن بُكَير بن الأَخْنَس حديثًا[٤] واحدًا، وهو حديثُ بُكَير، عن مُجاهِد، عن ابن عباس: فَرَضَ اللهُ الصَّلاةَ على لسان نبيِّكم ﷺ؛ في الحَضَرِ أربعًا، وفي السَّفَرِ ركعَتَيْنِ.

وسمعتُ أبي يقول: ولم يَرْوِ أبو عَوانةَ عن معاويةَ بنِ قُرَّةَ إلا حديثًا واحدًا[٥]؛ في قوله: ﴿ إِنَّ نَاشِئَةَ ٱلَّيۡلِ ﴾[٦].

= هذا؛ ومعنى قوله: « **فلو كان هذا لَعَدَّهُ... إلخ** »، أي: لو كان حديثُ ابن عمر: « رحم الله مَنْ صلَّى قبل العصر أربعًا » صحيحًا أو محفوظًا عنده، لكان يقول في هذا الحديث: « حفظتُ ثنتَيْ عشرةَ ركعةً »، ولم يقل: « عَشْرَ ركعات »؛ هذا ظاهر كلام أبي الوليد الطيالسي، ومفهوم تفسير أبي حاتم له، وبالنظر في ألفاظ هذين الحديثين يظهر أنَّ قول أبي حاتم: « ثنتي عشرة » وَهَمٌ، وصوابه: « أربع عشرة » اللهم إلا ما ورد في إحدى روايات حديث ابن عمر أنه حفظ من العَشر اثنتين قبل العصر - ولم نقف عليها - فيتجه بذلك قولُ أبي حاتم، والله أعلم.
وقد اعترض ابن الملقِّن في "البدر المنير" على هذه العلة، فقال: « ولك أن تقول: هذا ليس بعلة؛ فإنَّ ابن عمر أخبَرَ في ذلك عما حفظه من فعله ﷺ، وهذا عمَّا حَثَّ عليه؛ فلا تنافي بينهما ». اهـ. ونحوه قال ابن القيم في "زاد المعاد".

(١) انظر المسألة المتقدمة برقم (٣٠٦/أ)، والمسألة الآتية برقم (١٥٦٣).
(٢) في (ك): « رواه ».
(٣) هو: وضَّاح بن عبدالله اليَشْكُري . وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (١/ ٢٣٧ و٢٥٤ و٣٥٥ رقم ٢١٢٤ و٢٢٩٣ و٣٣٣٢)، ومسلم في "صحيحه" (٦٨٧).
(٤) في (ك): « حدثنا ».
(٥) قوله: « واحدًا » سقط من (ت) و(ك)، وفي (أ): « واحد »، ولم يتضح في(ش).
(٦) الآية (٦) من سورة المزمل .
والأثر أخرجه ابن أبي الدنيا في "التهجد وقيام الليل" (٣٤٢).

٣٢٤ - وسألتُ[(١)] أبي عن حديثٍ رواه اللَّيْثُ[(٢)]، عن عبد ربِّه بن سعيد، عن عِمرانَ بن أبي[(٣)] أنس، عن عبدالله بن نافع بن العَمْيَاءِ[(٤)]، عن ربيعةَ بنِ الحارث، عن الفَضْل بن عباس، عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَىٰ مَثْنَىٰ، وَتَشَهَّدُ فِي كُلِّ رَكْعَتَيْنِ...»[(٥)].

---

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (٣٦٥)، وفيها مزيد بيان على ما هنا.

(٢) هو: ابن سعد. وروايته أخرجها ابن المبارك في "مسنده" (٥٣)، و"الزهد" (١١٥٢)، وأحمد في "مسنده" (٤/ ١٦٧ رقم ١٧٥٢٥)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٣/ ٢٨٣/ تعليقًا)، والعقيلي في "الضعفاء" (٢/ ٣١٠- ٣١١)، وأبو يعلى في "مسنده" (٦٧٣٨)، وابن خزيمه في "صحيحه" (١٢١٣)، والطحاوي في "شرح المشكل" (١٠٩٤)، والطبراني في "الكبير" (١٨/ ٢٩٥ رقم ٧٥٧)، و"الأوسط" (٨٦٣٢)، و"الدعاء" (٢١٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٤٨٧).

ومن طريق ابن المبارك رواه أحمد في "مسنده" (١/ ٢١١ رقم ١٧٩٩)، والترمذي في "جامعه" (٣٨٥)، وابن قتيبة في "غريب الحديث" (١/ ٤٠٥)، والنسائي في "الكبرى" (٦١٥ و١٤٤٠)، والطحاوي في "شرح المشكل" (١٠٩٥).

وقد تابع الليثَ عليه كلٌّ من عمرو بن الحارث، وعبدالله بن لهيعة، كما سيأتي في المسألة (٣٦٥).

(٣) قوله: «أبي» سقط من (ت) و(ك).

(٤) ترجم له البخاري في "التاريخ الكبير" (٥/ ٢١٣) وقال: «لم يصح حديثه».

قال ابن عدي في "الكامل" (٤/ ٢٢٦) بعد روايته لهذا الحديث: «وهذا الحديث هو الذي أراده البخاري أنه لم يصح». وانظر "الضعفاء" للعقيلي (٢/ ٣١٠).

(٥) لفظ الحديث بتمامه - كما في مصادر التخريج السابقة، وسيأتي نحوه في المسألة رقم (٣٦٥)-: «الصَّلَاةُ مَثْنَى مَثْنَى، وَتَشَهَّدُ فِي كُلِّ رَكْعَتَيْنِ، وَتَبَاءَسُ، وَتَمَسْكَنُ، وَتُقْنِعُ يَدَيْكَ، وَتَقُولُ: اللَّهُمَّ اللَّهُمَّ، فَمَنْ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَهِيَ خِدَاجٌ». وقوله: «وتشهد» اختلف في ضبطه وضبط ما بعده من ألفاظ الحديث: هل هو بالتنوين، خبرًا آخر للمبتدأ «الصلاة» أو «صلاة الليل»، أو بالبناء على السكون فعلَ أمرٍ، أو بالرفع فعلاً مضارعًا؟ أما «وتقنع»: فليس فيها إلا القول الثالث. وأما «تشهد» =

ورواه شُعْبَةُ[١]، عن عبد ربِّه، عن أنس بن أبي أنسٍ، عن عبدالله

= وأخواتها، فظاهر عبارة ابن قتيبة في = = "غريب الحديث" والزمخشري في "الفائق" أنها أفعال مضارعة أيضًا. وقال ابن الأثير في "النهاية": «حديث الصلاة: « تقنع يديك وتباءس » هو من البؤس والخضوع والفقر، ويجوز أن يكون أمرًا وخبرًا ». قال في "تحفة الأحوذي": «تشهد في كل ركعة» خبر بعد خبر كالبيان لـ« مثنى مثنى » أي: ذات تشهد، وكذا المعطوفات، ولو جُعِلَتْ أوامرَ، اختل النظم وذهب الطراوة والطلاوة؛ قاله الطيبي. وقال التوربشتي: وجدنا الرواية فيهن بالتنوين لا غير، وكثير ممن لا علم له بالرواية يسردونها على الأمر، ونراها تصحيفًا؛ كذا في "المرقاة، شرح المشكاة". وقال السيوطي في "قوت المغتذي": قال العراقي: المشهور في هذه الرواية أنها أفعال مضارعة حذف منها إحدى التاءين، ويدل عليه قوله في رواية أبي داود [برقم ١٢٩٦]: « وأن تَشَهَّدَ [. . . وأن تَبَاءَسَ] »، ووقع في بعض الروايات بالتنوين فيها على الاسمية، وهو تصحيف من بعض الرواة. انتهى ». انظر: "غريب الحديث" لابن قتيبة (١/ ٤٠٥)، و"الفائق" للزمخشري (١/ ٧٠)، و"النهاية" (١/ ٨٩)، و"فيض القدير" (٤/ ٢٢٢)، و"تحفة الأحوذي" (٢/ ٣٩١- ٣٩٢).

(١) روايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (١٤٦٣)، وأحمد في "مسنده" (٤/ ١٦٧ رقم ١٧٥٢٣ و١٧٥٢٤ و١٧٥٢٨ و١٧٥٢٩)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٣/ ٢٨٤/ تعليقًا)، وأبو داود في "سننه" (١٢٩٦)، وابن ماجه في "سننه" (١٣٢٥)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٤٧٩)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٢١٢)، والعقيلي في "الضعفاء" (٢/ ٣١١)، والبغوي في "الجعديات" (١٥٦٨ و١٥٦٩)، والطحاوي في "شرح المشكل" (١٠٩٢ و١٠٩٣)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٣/ ١٠٣)، وابن عدي في "الكامل" (٤/ ٢٢٦)، والطبراني في "الدعاء" (٢١١)، والدارقطني في "السنن" (١/ ٤١٨)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٤٨٨)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (١٣/ ٢٤٦).
قال الترمذي في "جامعه": « سمعت محمد بن إسماعيل [يعني: البخاري] يقول: روى شعبة هذا الحديث عن عبد ربِّه بن سعيد فأخطأ في مواضع، فقال: عن أنس ابن أبي أنس، وهو عمران بن أبي أنس، وقال: عن عبدالله بن الحارث، وإنما هو: عبدالله بن نافع بن العمياء، عن ربيعة بن الحارث، وقال شعبة: عن عبدالله =

ابن نافع بن[1] العَمْياءِ، عن عبدالله بن الحارث، عن المُطَّلِب[2]، عن النبيِّ ﷺ؟

قال أبي: حديثُ اللَّيْثِ أَصَحُّ؛ لأنَّ أنس بن أبي أنس لا يُعْرَفُ، وعبدالله بن الحارث ليس له معنًى؛ إنما هو: ربيعةُ بنُ الحارث.

٣٢٥ - وسألتُ[3] أبي عن حديثٍ رواه هَمَّام[4]، عن محمد بن

= ابن الحارث، عن المطلب، عن النبي ﷺ، وإنما هو: عن ربيعة بن الحارث ابن عبدالمطلب، عن الفضل بن عباس، عن النبي ﷺ. قال محمد: وحديث الليث بن سعد هو حديث صحيح؛ يعني: أصح من حديث شعبة ». وانظر "التاريخ الكبير" للبخاري (٣/ ٢٨٤). وقال ابن أبي عاصم: « هذا حديث فيه اختلاف ».

وقال العقيلي بعد أن رواه من طريق الليث وشعبة: « في الإسنادين جميعًا نظر ».

وقال عبدالله ابن الإمام أحمد في رواية الليث: « هذا هو عندي الصواب ».

وقال الطبراني في "الأوسط" (٨٦٣٢): « لم يجوِّد إسناد هذا الحديث أحدٌ ممن رواه عن عبد ربِّه بن سعيد إلا الليث، ورواه شعبة عن عبد ربِّه بن سعيد، فاضطرب في إسناده ». وقال في "الدعاء" (٢١٠): « وضبط الليث إسناد هذا الحديث، ووهم فيه شعبة ».

وقال ابن عبدالبر في "التمهيد" (١٣/ ١٨٦) بعد ذكره لرواية الليث: « إسنادٌ مضطرب، ضعيف، لا يحتج بمثله، رواه شعبة على خلاف ما رواه الليث ».

(١) في (أ) و(ش): « عن » بدل: « بن ».

(٢) هو: ابن ربيعة ، ووقع في رواية ابن ماجه السابقة: « المطلب بن أبي وداعة »، قال الحافظ المنذري في "مختصر سنن أبي داود" (٢/ ٨٨): « وهو وهم ».

(٣) ستأتي هذه المسألة برقم (٥٧٢). وفي هامش النسخة (أ) عنون لهذه المسألة بخط مغاير يبدو أنه خط محمد بن العطار بكلمة: « العيد »

(٤) هو: ابن يحيى. وروايته أخرجها ابن سعد في "الطبقات الكبرى" (٦/ ٢٥٦)، لكنه قال: « عن أبي معشر »، فلعل هناك اختلافًا على همام .

وانظر "العلل" للدارقطني (١٠٦٧).

جُحادةَ، عن أبي[١] مِسْعَر، عن سعيد بن جُبَير؛ قال: رآني أبو مسعودٍ الأنصاريُّ وأنا أُصلِّي يوم العيد، وأنا غُلامٌ لي[٢] ذُؤابَةٌ؟

قال أبي[٣]: رواه عبدالوارث[٤]، عن محمد بن جُحادةَ، عن أبي مَعْشَر، عن سعيد بن جُبَير . . . الحديثَ .

قلتُ لأبي: أيُّهما أشبَهُ بالصَّواب؟

قال أبي: حديثُ عبدالوارث أشبَهُ، ولسنا نعرِفُ أبا مِسْعَر .

قلتُ: فأبو مَعْشَر هذا من هو؟

قال: صاحِبُ إبراهيم[٥].

٣٢٦ - وسمعتُ أبي وذكَرَ حديثَ حمَّاد بن سَلَمة[٦]، عن

---

(١) في (ت) و(ك): « بن ».
(٢) في (ت): « أني »، وفي (ك): « أبي » بدل: « لي ».
(٣) قوله: « أبي » سقط من (ك)، وفي (ت): « لي » مكانها .
(٤) في (ك): « عبدالوهاب ». وعبدالوارث هذا هو: ابن سعيد .
(٥) إبراهيم هذا هو النَّخَعي، وصاحبه أبو معشر اسمه: زياد بن كُلَيب .
(٦) روايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (١٠/ ٥٥- ٥٦ رقم ٩٩٤٠).
ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٠٠٥) من طريق هشيم، عن حجاج، بمثله.
ورواه البزار في "مسنده" (٢٠٣٧) من طريق عبدالله بن زياد، والطبراني في "الكبير" (١٠/ ٥٥ رقم ٩٩٣٩) من طريق عبدالله بن الأجلح، كلاهما عن الحجاج، عن عمير بن سعيد، عن ابن مسعود، به، مرفوعًا. وسقط من مطبوع «البزار»: « عبدالله بن مسعود ». ورواه ابن أبي شيبة (٣٠٢٥)، والطبراني (١٠/ ٥٦ رقم ٩٩٤١) من طريق الأعمش، عن عمير بن سعيد، به، موقوفًا.
قال البزار: « ولا نعلم روى عمير بن سعيد عن عبدالله إلا هذا الحديث، ورواه غير واحد عن الحجاج، عن عمير بن سعيد، عن عبدالله، موقوفًا ».

الحجَّاج[1]، عن عُمَيْرِ بن سعيد؛ قال: عَلَّمَنِي ابنُ مسعود التَّشَهُّد. . . .

فقال[2]: رفَعَه اللَّاحِقيُّ[3]، وإبراهيمُ بنُ أبي سُوَيد[4].

٣٢٧ - وسألتُ[5] أبي عن حديثٍ رواه[6] السَّالَحِينِيُّ[7]، عن

---

(١) هو: ابن أرطاة .

(٢) أي: أبو حاتم .

(٣) هو: علي بن عثمان بن عبدالحميد .

(٤) في (ف): « وإبراهيم بن الأسود ».

وقد ذكر الدارقطني هذا الحديث في "العلل" (٨٤١)، وذكر أنه يرويه حجاج بن أرطاة والأعمش عن عمير بن سعيد، ثم قال: « واختُلِف [عن] حجاج؛ فرواه عبدالله بن زياد - كوفي ثقة - وعبدالله بن الأجلح، عن حجاج، عن عمير بن سعيد، عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ . ورواه البزار أحمد بن عمرو، عن شيخ له، عن عبدالله بن زياد، عن الحسن بن عبيدالله، عن عمير بن سعيد، ووهم فيه . ورواه عبدالواحد بن زياد، عن الأعمش وحجاج، عن عمير بن سعيد، عن ابن مسعودٍ، موقوفًا، وهو الصحيح ».اهـ.

(٥) نقل هذا النص الزيلعي في "تخريج أحاديث الكشاف" (٢/ ٢٩٥).

(٦) في (ت): « رو »، وفي (ك): « روا ».

(٧) هو: يحيى بن إسحاق . وروايته أخرجها أبو داود في "سننه" (١٣٢٩)، والترمذي في "جامعه"(٤٤٧)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١١٦١) - وعنه ابن حبان في "صحيحه" (٧٣٣) - والطبراني في "الأوسط" (٧٢١٩)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٣١٠) وعنه البيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ١١).

قال الترمذي: « هذا حديث غريبٌ؛ وإنما أسنده يحيى بن إسحاق، عن حماد بن سلمة، وأكثر الناس إنما رووا هذا الحديث عن ثابت، عن عبدالله بن رباح، مرسلاً». وقال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث موصولاً عن حماد بن سلمة إلا يحيى بن إسحاق، ولا يُروى عن أبي قتادة إلا بهذا الإسناد ».

حمَّاد[١]، عن ثابت[٢]، عن عبدالله بن رَبَاح، عن أبي قتادةَ: أنَّ النبيَّ ﷺ صلَّى العِشاء، فقام أبوبكر فقرأ، فخَفَضَ مِنْ صَوْتِهِ[*]، وقام عمر فقرأ، فرفَعَ من صَوْتِهِ[*] . . . الحديثَ؟

قال أبي: الصَّحيحُ: عن عبدالله بن رَبَاح: أنَّ النبيَّ ﷺ . . . مُرسَلٌ[٣]؛ أخطأ فيه[٤] السَّالَحينيُّ[٥].

٣٢٨ - وسمعتُ أبي وذكَرَ حديث حمَّاد بن سَلَمة[٦]، عن هشام

---

(١) هو: ابن سلمة .
(٢) هو: ابن أسلم البُناني .
(*) في (ت) و(ك): « صوت ».
(٣) قوله: « مرسل » يجوز فيه النصب والرفع. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).
(٤) قوله: « فيه » من (ف) فقط .
(٥) الحديث أخرجه أبو داود في "سننه" (١٣٢٩) من طريق موسى بن إسماعيل التَّبوذكي، عن حماد بن سلمة، عن ثابت، عن النبي ﷺ، مرسلاً.
ومن طريق أبي داود رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ١١).
(٦) روايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (١٢٥)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٦٩٤٢ و٢٩٧٠٢)، وأحمد في "مسنده" (١/ ٩٦ و١١٨ رقم ٧٥١ و٩٥٧)، وعبد ابن حميد في "مسنده" (٨١/ المنتخب)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٨/ ١٩٥)، وأبو داود في "سننه" (١٤٢٧)، والترمذي في "جامعه" (٣٥٦٦)، وابن ماجه في "سننه" (١١٧٩)، والمروزي في "كتاب الوتر" (٧٤/ مختصره)، والنسائي في "سننه" (١٧٤٧)، وأبو يعلى في "مسنده" (٢٧٥)، والطبراني في "الدعاء" (٧٥١)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٣٠٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ٤٢)، و"الدعوات الكبير" (٣٨٦)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٢٣/ ٣٥١)، والضياء في "المختارة" (٢/ ٢٥١- ٢٥٣).
قال البخاري: « قال أبو العباس: قيل لأبي جعفر الدارمي: روى عن هذا الشيخ [يعني: هشام بن عمرو] غير حماد؟ فقال: لا أعلمه، وليس لحماد عنه إلا هذا». =

ابن عَمْرو الفَزاريِّ، عن عبدالرحمٰن بن الحارث، عن عليٍّ، عن النبيِّ ﷺ: أنه كان يقول في آخِرِ وِتْرِهِ: «**اللَّهُمَّ، إِنِّي أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ...**».

قال أبي: لا أعلَمُ روى[1] هذا الحديثَ غَيْرَ[2] حمَّادِ بنِ سَلَمة[3].

قلتُ لأبي: فإنَّ مُؤَمَّلَ بنَ إسماعيل روى هذا الحديثَ عن حمَّاد ابنِ سَلَمة، عن هشامِ بن عَمْرٍو الفَزَاريِّ، عن عبدالله بن الحارث بن نَوْفَلٍ، عن عليٍّ، عن النبيِّ ﷺ.

فقال أبي: إنما هو[4] حمَّاد بن سَلَمة، عن هشام بن عَمْرو، عن عبدالرحمٰن بن الحارث، عن عليٍّ، عن النبيِّ ﷺ[5].

= وقال أبو داود: «هشام أقدم شيخ لحماد، وبلغني عن يحيى بن معين أنه قال: لم يَرو عنه غير حماد بن سلمة». وقال الترمذي: «هذا حديث حسن غريبٌ من حديث علي، لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث حماد بن سلمة».

(١) في (ك): «من روى».

(٢) قوله: «غير» سقط من (ك)، وجاء مكانه زيادة: «قلت لأبي: فإن مؤمل بن إسماعيل سمعت أبي وذكر حديث»، وهي تكرار وانتقال نظر.

(٣) قوله: «غير» يجوز فيه النصب والرفع، وقد تقدم تخريجهما في التعليق على نحو هذا التعبير في المسألة رقم (٣٠٨/أ) وانظر التعليق على المسألة (٦٨).

(٤) قوله: «هو» سقط من (ك).

(٥) قال الدارقطني في "العلل" (٤١٠): «يرويه حماد بن سلمة، واختُلِف عنه: فروي عن إبراهيم بن الحجاج، عن حماد بن سلمة، عن هشام بن عروة، عن عبدالرحمٰن ابن الحارث، عن عليّ، وهو وهم. وقال أسود بن عامر بن شاذان: عن حماد بن سلمة، عن هشام بن عمرو، عن عبدالرحمٰن بن الحارث بن هشام، عن عليٍّ، وهو الصَّحيح».

٣٢٩ - وسمعتُ أبي قال: حدَّثنا[١] حجَّاج بن الشَّاعر؛ قال: ثنا عبدالصَّمد بن عبدالوارث[٢]، عن حمَّاد بن سَلَمة، عن ثابت، عن أبي نَضْرةَ[٣]، عن أبي سعيد الخُدْرِيِّ: أنَّ النبيَّ ﷺ بَزَقَ في ثَوْبِهِ وهو في الصَّلاة.

فقال أبي: حدَّثنا به[٤] موسى بن إسماعيل[٥]، عن حمَّاد بن سَلَمة، عن ثابت، عن أبي نَضْرَةَ: أنَّ النبيَّ ﷺ...، مُرسَلً[٦]؛ وهو الصَّحيحُ[٧].

٣٣٠ - وسألتُ[٨] أبي عن حديثٍ رواه حمَّاد بن سَلَمة[٩]، عن

---

(١) قوله: « حدثنا » سقط من (ف).

(٢) روايته أخرجها الإمام أحمد في "مسنده" (٣/ ٤٢ رقم ١١٣٨٢) والدارقطني في "الأفراد" (٢٧٨/ ب/ أطراف الغرائب) وقال: « تفرد به عبدالصمد، عن حماد بن سلمة، عن ثابت، عنه ».

(٣) هو: المنذر بن مالك.

(٤) قوله: « به » ليس في (ش).

(٥) هو: التبوذكي. وروايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٣٨٩)، وابن شبة في "تاريخ المدينة" (١/ ٢٣). ورواه ابن شبَّة أيضًا عن حماد، به.

(٦) كذا بحذف ألف التنوين من الاسم المنصوب على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٧) قال الدارقطني في "العلل" (١١/ ٣٣٠ رقم٢٣١٨): « يرويه عبدالصمد بن عبدالوارث ومنصور بن صُقَير، عن حماد، عن ثابت، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد، وفيه وَهَمٌ. والصواب: عن ثابت، عن رجل، عن أبي نضرة، مرسلاً ». وانظر "الجرح والتعديل" (١/ ٢٤٠).

(٨) نقل هذا النص بتصرف ابن رجب في "فتح الباري" (٢/ ٢٧٨)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٣/ ١٤٥/ مخطوط)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (١/ ٥٠٢).

(٩) روايته أخرجها الطيالسي في "مسنده"(٢٢٦٨)، وابن سعد في "الطبقات الكبرى" =

أبي نَعَامَةَ[١]، عن أبي نَضْرَةَ[٢]، عن أبي سعيد، عن النبيِّ ﷺ: أنه صلَّى في نَعْلَيْهِ، ثم خلَعَ نَعْلَيهِ، فخلَعَ الناسُ . . . وذكر الحديثَ؟

فقال أبي: رواه حمَّاد بن زيد، عن أيُّوب[٣]، عن أبي نَعَامَةَ، عن أبي نَضْرَةَ: أنَّ النبيَّ ﷺ. . . مُرسَلْ[٤][٥].

قال أبي: أيُّوبُ أحفَظُ، وقد وهَّن أيُّوبُ روايةَ هذا الحديثِ حديثِ حمَّاد بن سَلَمة، ورواه إبراهيمُ بنُ طَهْمَانَ[٦]، عن حَجَّاجٍ الأَحْوَلِ[٧]، عن أبي نَعامةَ، عن أبي نَضْرةَ، عن أبي سعيد[٨]، عن

= (١/ ٤٨٠)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٧٨٩٠ و٧٩٠٠)، وأحمد في "مسنده" (٣/ ٢٠ و٩٢ رقم ١١١٥٣ و١١٨٧٧)، وعبد بن حميد في "مسنده" (٨٨٠/ المنتخب)، والدارمي في "مسنده" (١٤١٨)، وأبو داود في "سننه" (٦٥٠)، وأبو يعلى في "مسنده" (١١٩٤)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٠١٧)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٥١١)، وابن حبان في "صحيحه" (٢١٨٥)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٢٦٠)، وعنه البيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٤٠٢- ٤٠٣).

(١) هو: السَّعْدي، مشهور بكنيته، ومختلف في اسمه، فقيل: عبد ربه، وقيل: عمرو.

(٢) في (ك): « أبي نصر ». وأبو نضرة هو : المنذر بن مالك.

(٣) هو: ابن أبي تميمة السَّخْتياني.

(٤) كذا بحذف ألف التنوين من الاسم المنصوب على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٥) قال ابن عبدالبر في "التمهيد" (٢٢/ ٢٤٢):« ورواه حماد بن زيد، عن أيوب، عن أبي نضرة، مرسلاً ».

(٦) روايته أخرجها ابن خزيمة في "صحيحه" (١/ ٣٨٤ رقم٧٨٦)، وأبو نعيم في "أخبار أصبهان" (١/ ٣٠٦- ٣٠٧).

(٧) هو: حجَّاج بن حجَّاج الباهلي.

(٨) في (ت): « عن أبي شعبة ».

النبيِّ ﷺ؛ والمتَّصِلُ أشبَهُ؛ لأنه اتفقَ اثنان عن أبي نَضْرَة، عن أبي سعيد، عن النبيِّ ﷺ[١].

٣٣١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه حمَّاد بن سَلَمة[٢]، عن الحجَّاج بن أَرْطاةَ، عن الأعمش، عن عُمارَةَ بنِ عُمَير، عن المُستَورِدِ العِجْليِّ؛ أنَّ ابن مسعود قال: إذا انصَرَفَ أحدُكُم من الصَّلاة، فلا يَسْتَدِيرُ كما يَسْتَدِيرُ[٣] الحمارُ؛ يرى حتمًا عليه أن يَنْصَرِفَ عن يَمينِهِ! لقد رأيتُ رسول الله ﷺ يَنصَرِفُ عن يَمينِهِ وعن يَسَارِهِ؟

---

(١) قال الدارقطني في "العلل" (١١/ ٣٢٨): « يرويه أبو نَعامَة، عن أبي نَضْرَة، عن أبي سعيد، حدَّث به حماد بن سلمة، والحجاج بن الحجاج، وأبو عامر الخَزَّاز، وعمران القطان . وروي عن أيوب السَّختياني، عن أبي نَعامَة، مرسلاً ، ومن قال فيه: عن ابن سيرين، عن أبي هريرة ، فقد وهم، والصَّحيح: عن أيوب؛ سمعه من أبي نعامة، ولم يحفَظ إسناده فأرسله، والقول قول من قال: عن أبي سعيد ».
وأخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (١٥١٦) عن معمر، عن أيوب، عن رجل حدثه؛ عن أبي سعيد الخدري، به، مرفوعًا. وأخرجه البيهقي في "السنن" (٢/ ٤٠٣) عن معمر، عن أيوب، عن أبي نضرة؛ عن أبي سعيد، به، مرفوعًا.

(٢) روايته أخرجها الطبراني في "المعجم الكبير" (١٠/ ١٢١ رقم١٠١٦٥).

(٣) كذا في جميع النسخ، عدا (ك) ففيها: « فلا يَستَدبر كما يستدبر » بالباء الموحَّدة .
وما أثبتناه يخرَّج على أن «لا» فيه نافيةٌ بمعنى النهي، ولو كانتْ ناهيةً لفظًا ومعنًى، لَجُزِمَ الفعلُ وقيل: « فلا يَسْتَدِرْ ».
والنفي بمعنى النَّهي من باب مجيء الخبر بمعنى الطلب، والمعنى هنا: « فلا ينبغي، أو لا يجوز، أو لا يصحُّ أن يَسْتديرَ كما يَسْتديرُ الحمار »، ولا يجوز أن يكونَ هنا نفيًا محضًا على بابه؛ لما يُرَىٰ بالمشاهدة من مخالفة كثيرين، بالتزامهم الاستدارةَ والانصرافَ عن اليمين. وعلى ذلك فارتفاعُ الفعل بعد « لا » على أنها نافيةٌ، والمعنى على النهي.
والنفيُ بمعنى النهي أبلغُ من صريح النَّهْيِ - كما أنَّ قوله: « رَحِمَهُ الله »، =

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: عُمارةُ بن عُمَير، عن عبدالرحمٰن ابن يزيد[1]، عن ابن[2] مسعود؛ ليس للمُسْتَورِدِ معنًى[3].

= و«يرحَمُهُ الله»: أبلغُ من: « اللهمَّ ارحَمْهُ » - لأنَّه كالواقع بالامتثال لا محالة؛ قال العيني في الكلام على حديث: « لا تُشَدُّ الرحالُ إلا إلى ثلاثة مساجد»: « ونكتةُ العدولِ عن النهي إلى النفي: لإظهار الرغبةِ في وقوعه، أو لحملِ السامع على التركِ أبلغَ حملٍ بألطفِ وجه». اهـ. من "عمدة القاري" (٦/ ٩٧).

ومن مجيء النفي بمعنى النهي أيضًا: قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [البَقَرَة: ٨٣].

ولذلك أمثلةٌ كثيرةٌ جِدًّا في القرآنِ وقراءاتِهِ، والحديثِ ورواياتِهِ، وكلام العرب شعرًا ونثرًا. وقد تعرَّض الأصوليون والبلاغيون لمجيء الخبر المُثْبَتِ بمعنى الأمر، والخبر المنفيِّ بمعنى النهي، وذكروا فوائد ذلك والأغراضَ المقصودة منه. وانظر: "شرح النووي على مسلم" (١٦/ ١٧٠)، و"البحر المحيط" للزركشي (٢/ ١٠٥-١٠٦)، و"مرقاة المفاتيح" (١/ ٢٦٣)، (٢/ ١٤٨، ٤٣٠- ٤٣١)، وغيرها، و"فيض القدير"(١/ ٢٣٨، ٢٩٣، ٣٩١، ٤٣٥)، (٥/ ٣٤)، وغيرها، و"عمدة القاري"(١١/ ٢٥٩) وغيره، و"الديباج" (٥/ ٥٤٠)، و"حاشية السندي على النسائي" (١/ ١٩٨)، (٢/ ٣٧، ١١٦) وغيرها، و"تحفة الأحوذي" (٢/ ٢٨٦)، (٣/ ٤١٤)، وانظر: "إعراب الحديث النبوي" للعكبري (ص٢٠٢- ٢٠٣)، و"عقود الزبرجد" للسيوطي (١/ ٣٨٢- ٣٨٣)، (٣/ ٢٢، ٦٩، ٨٧، ١٢٩- ١٣٠)، و"النحو الوافي" (٤/ ٤١٢)..

(١) كذا قال أبو حاتم ! وقد أخرج البزار في "مسنده" (١٦٣٩) هذا الحديث من طريق أبي معاوية، عن الأعمش، عن عمارة بن عمير، عن الأسود، عن عبدالله، به، ثم قال البزار: « وهذا الحديث لا نعلمه يروى بهذا اللفظ إلا عن عبدالله بن مسعود، ولا نعلم له طريقًا إلا عن الأسود، إلا حديثًا أخطأ فيه زياد بن عبدالله؛ فرواه عن الأعمش، عن عمارة، عن عبدالرحمٰن بن يزيد، عن عبدالله ». وأخرجه البخاري في "صحيحه" (٨٥٢)، ومسلم (٧٠٧)، كلاهما من طريق الأعمش، عن الأسود، عن ابن مسعود، به.

(٢) في (أ) و(ش): «أبي» بدل: «ابن».

(٣) كتب محمد بن العطار عند هذه المسألة في هامش نسخة (أ): « المعروف: عن ابن مسعود».

قلتُ: الخطأُ ممَّن هو؟

قال: إما منه[١]، وإما من حجَّاج بن أَرْطاة.

٣٣٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه حمَّاد بن سَلَمة، عن الحجَّاج[٢]، عن القاسِم[٣] بن عبدالرحمٰن؛ أنَّ عبدالله بن عَمْرٍو قال: إذا جَعَلْتَ المَشْرِقَ عن يَسَارِك، والمَغْرِبَ عن يَمِينِكَ، فما بينَهُما قِبْلَةٌ؟

قال أبي: روى هذا الحديثَ المسعوديُّ[٤]، عن القاسِم بن عبدالرحمٰن، عن عبدالله بن عمر؛ وهذا أشبَهُ[٥].

٣٣٣ - وسألتُ[٦] أبي عن حديثٍ رواه حمَّادُ بنُ سَلَمة، وخالدٌ الواسِطي[٧]، والأنصاريُّ[٨]، ومُعتَمِرُ بنُ سُلَيمان، كلُّهم رَوَوْهُ عن حُمَيد، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ: أنه صلَّى في ثَوْبٍ واحدٍ.

---

(١) أي: من حماد بن سلمة. (٢) هو: ابن أرطاة.

(٣) في (ش) و(ف): «القسي»، وهكذا كانت في (أ) ثم صُوِّبت، والمثبت من (ت) و(ك). وجاء على الصواب في جميع النسخ في الموضع الآتي.

(٤) هو: عبدالرحمٰن بن عبدالله. وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٧٤٣٣).

(٥) قال علي بن المديني في "العلل" (٨١): «لم يلْقَ القاسم بن عبدالرحمن من أصحاب رسول الله ﷺ غير جابر بن سمرة. قيل له: فلقي ابن عمر؟ قال: كان يحدث عن ابن عمر بحديثين ولم يسمع من ابن عمر شيئًا، كان يحدِّث عن ابن عمر - رحمة الله عليه -: «ما بين المشرق والمغرب قبلة» وحديث آخر».

(٦) تقدمت هذه المسألة برقم (٢٢٦)، وستأتي برقم (٤٥٥)، وانظر رقم (٥٤٥). وفي هامش النسخة (أ) عنون لهذه المسألة بخط مغاير بما نصه: «الثوب الواحد».

(٧) هو: خالد بن عبدالله.

(٨) هو: محمد بن عبدالله الأنصاري.

وروى يحيى بن أيُّوب، عن حُمَيد، عن ثابت، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ.

قلتُ لأبي: أيُّهما أصَحُّ؟

قال: يحيى قد زاد رجُلاً، ولم يقُلْ أحدٌ من هؤلاءِ [عن][(١)] حُمَيدٍ: سمعتُ أنسً[(٢)]، ولا: حدَّثني أنسٌ[(٣)]، وهذا أشبَهُ؛ قد زاد رجُلاً[(٤)].

٣٣٤ - وسألتُ[(٥)] أبي عن حديثٍ رواه رَوْحٌ[(٦)]، وعَارِمٌ[(٧)]، ويحيى بن إسحاق السَّالَحينيُّ، عن حمَّاد بن سَلَمة، عن ثابتٍ[(٨)]،

---

(١) في جميع النسخ: « غير »، وهو تصحيف ظاهر.

(٢) كذا في جميع النسخ، وهو منصوب، والجادَّةُ: « أنسًا »، لكن حذفت منه ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٣) أخرج البيهقي في "الدلائل" (٧/ ١٩٢) من طريق محمد بن جعفر، قال: أخبرنا حميد أنه سمع أنسًا يقول: آخر صلاة صلَّاها النبي ﷺ مع القوم في ثوب واحد ملتحفًا به خلف أبي بكر!

(٤) رجح أبو زرعة في المسألة رقم (٢٢٦) خلاف هذا؛ فقال: « إنما هو على ما رواه الثوري ومعتمر، عن حميد، عن أنس، عن النبي ﷺ ... »، فقال له عبدالرحمٰن ابن أبي حاتم: « يحيى بن أيوب يقول فيه: ثابت! قال: يحيى ليس بذاك الحافظ، والثوري أحفظ ».

(٥) انظر المسألة المتقدمة برقم (٢٣١).

(٦) هو: ابن عُبادة. وروايته أخرجها ابن خزيمة في "صحيحه" (٥١٢)، وابن حبان (١٨٢٤) عن حمَّاد بن سَلَمة، ثنا قتادة وثابت وحُمَيد، عن أنس، به.
ومن طريق ابن خزيمة وابن حبان رواه الضياء في "المختارة" (٧/ ١١٦- ١١٧).
قال ابن خزيمة - كما في "إتحاف المهرة" (٤٨٥) -: « خبر غريبٌ غريب ».

(٧) هو: محمد بن الفضل السَّدوسي.

(٨) هو: ابن أَسْلَم البُناني.

وقتادَة، وحُمَيْدٍ[١]، والبَتِّيِّ[٢]، عن أنس: أنَّ النبيَّ ﷺ كان يقرأ في الظُّهْرِ والعَصْرِ . . . .

ورواه أبو سَلَمة[٣]، عن حمَّاد، عن ثابتٍ، وقتادَةَ، وحُمَيْدٍ، والبَتِّيِّ، عن أنس، موقوفَ[٤]؟

قال أبي: موقوفَ[٥] أَصَحُّ[٦]؛ لا يجيءُ مثلُ هذا الحديثِ[٧] عن النبيِّ ﷺ.

٣٣٥ - وسألتُ[٨] أبي عن حديثٍ رواه شُعْبَة، عن قتادة، عن عُقْبَةَ[٩] بن وَسَّاجٍ، عن أبي الأَحْوَص[*]، عن عبدالله، عن النبيِّ ﷺ؛ قال: «**تَفْضُلُ صَلَاةُ الجَمِيعِ[١٠] عَلَى صَلَاةِ الرَّجُلِ وَحْدَهُ. . .**» .

---

(١) هو: ابن أبي حُمَيد الطَّويل.

(٢) هو: عثمان بن مالك .

(٣) هو: موسى بن إسماعيل التَّبوذَكي. ولم نقف على روايته، والحديث علَّقه ابن حزم في "المحلى" (٤/ ١٠٤) قال: « وعن حماد بن سلمة. . . » فذكره.
ورواه عبدالرزاق في "المصنف" (٢٦٨٧) عن معمر، عن ثابت قال: كان أنس يصلي بنا. . . فذكره.

(٤) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وانظر المسألة رقم (٣٤).

(٥) انظر التعليق السابق، وأصل الكلام: قال أبي: هو أصحُّ موقوفًا .

(٦) قال ابن رجب في "فتح الباري" (٤/ ٤٨٥):« ووقفُه أصحُّ؛ قاله أبو حاتم والدارقطني وغيرهما ».

(٧) قوله: «الحديث» ليس في (أ) و(ش).

(٨) تقدمت هذه المسألة برقم (٢١٩).

(٩) في (ف): « عقبة ».

(*) في (ف):« عن أبي الأخوص». وهو: عوف بن مالك الأشجعي.

(١٠) في (ش): « الجمع ».

ورواه هَمَّام[١]، وسعيد بن بشير، عن قتادة، عن مُوَرِّقٍ العِجْليِّ، عن أبي الأَحْوَص[*]، عن عبدالله، عن النبيِّ ﷺ.

ورواه أبان[٢]، عن قتادة، عن أبي الأَحْوَص[*]، عن ابن مسعود[٣]، عن النبيِّ ﷺ.

قلتُ لأبي: أيُّهما أصحُّ؟

قال: حديثُ شُعْبَةَ أصحُّ؛ لأنه أحفَظُ[٤].

٣٣٦ - وسألتُ[٥] أبي عن حديثٍ رواه الأنصاريُّ[٦]، عن سعيد

---

(١) هو: ابن يحيىٰ.

(٢) هو: ابن يزيد العطَّار. وروايته أخرجها الشاشي في "مسنده" (٧٠٢).

(٣) في (ش): « أبي مسعود »، وفي (ف): « أبي سعيد ».

(٤) في (ك): « لا أحفظ » بدل: « لأنه أحفظ ».

(٥) نقل هذا النص مغلطاي في "شرح ابن ماجه" (٤/ ١١٣٨)، والزيلعي في "نصب الراية" (١/ ٢٨٠)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٢/ ٣٢٢).

(٦) هو: محمد بن عبدالله. ولم نقف على روايته، والحديث رواه عبد بن حميد في "مسنده" (٨١١/ المنتخب) من طريق عبيدالله بن موسى، والطرسوسي في "مسند ابن عمر" (٢٥) من طريق عبدالرحمن بن قيس، والعقيلي في "الضعفاء" (٢/ ١٠٥)، والطبراني في "الكبير" (١٢/ ٣٣٢ رقم١٣٥٩٠)، من طريق قرَّة بن حبيب، وابن شاهين في "الناسخ والمنسوخ" (١٦٨) من طريق خلف بن هشام، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٣٨١) من طريق معلى بن مهدي، والخطيب في "الأسماء المبهمة" ص(٨٥) من طريق يزيد بن هارون، والبيهقي في "سننه" (١/ ٣٩٩) من طريق أبي محمد البزار، جميعهم عن سعيد بن راشد، به.
وورى العقيلي وابن عدي عن يحيى ابن معين أنه قال: سعيد بن راشد السَّمَّاك يروي: «من أذَّن فهو يقيم»: ليس حديثه بشيء. اهـ. وقال البيهقي: « تفرد به سعيد ابن راشد وهو ضعيف ».

ابن راشِد، عن عَطاء[١]، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ[٢]: «مَنْ أَذَّنَ فَهُوَ يُقِيمُ»؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، وسعيدٌ ضعيفُ الحديث.

وقال مَرَّةً: متروكُ الحديث[٣].

٣٣٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه وَهْب بن جرير[٤]، عن شُعْبَةَ، عن أبي حَصين[٥]، عن يحيى بن وَثَّاب، عن أبي عبدالرحمٰن السُّلَمي[٦]، عن أُمِّ حبيبة: أنَّ النبيَّ ﷺ كان يصلِّي على الخُمْرَة[٧]؟

قال أبي: هذا حديثٌ ليس له أصل، لم يَرْوِهِ غيرُ وَهْب[٨].

---

(١) هو: ابن أبي رباح. (٢) قوله: « النبي ﷺ » ليس في (أ) و(ش).

(٣) نقل مغلطاي في "شرح ابن ماجه" (٤/ ١١٣٧) عن مهنَّا أنه سأل الإمام أحمد عن هذا الحديث؟ فقال: ليس بصحيح؛ قال: قلتُ: لِمَ ؟ قال: مَنْ سعيد بن راشد؟ وضعَّف حديثه.

(٤) روايته أخرجها أبو يعلى في "مسنده" (٧١٣١)، وابن حبان في "صحيحه" (٢٣١٢)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٢٣/ ٢٤٢ رقم٤٨٢)، والخطيب في "الجامع" (٣٦٧). ورواه القطيعي في "جزء الألف دينار" (٢٧٤) عن محمد بن يونس الكُدَيمي - وهو متروك - عن عبيد بن عَقيل، عن شعبة، به.

(٥) هو: عثمان بن عاصم. (٦) هو: عبدالله بن حبيب.

(٧) تقدم تفسير « الخُمرَة » في المسألة رقم (٢٠٦).

(٨) قال عبدالله ابن الإمام أحمد في "العلل" (٢٣٨٧): « سمعت أبي يقول: قال عبدالرحمن بن مهدي يقول: هاهنا قوم يحدِّثون عن شعبة ما رأيتهم [عند شعبة]. قلت له من يعني بهذا؟ قال: وهب بن جرير. قال أبي: ما رُئِيَ وهب عند شعبة، ولكن كان صاحب سنة ». وقد روى هذا القول بنحوه العقيلي في "الضعفاء" (٤/ ٣٢٤) عن عبدالله عن أبيه. وما بين المعقوفين من "الضعفاء".

٣٣٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أحمد بن عَبْدَة ، عن أبي داود[(١)]، عن شُعْبَة[(٢)]، عن سعدِ بنِ إبراهيمَ، وحَبيبِ بن أبي ثابت؛ سَمِعا حفصَ بنَ عاصِم؛ أنَّ[(٣)] زيد بن ثابت قال: صَلاةُ الوُسْطى صَلاةُ الظُّهْر؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو خُبَيب[(٤)] بن عبدالرحمٰن[(٥)] .

٣٣٩ - وسمعتُ أبي وحدَّثنا عن[(٦)] المُقَدَّمي محمد بن أبي بكر، عن يحيى بن سعيد القَطَّان، عن سُفْيان[(٧)]، عن أبي يَعْفُورٍ[(٨)]، عن أبيه، عن النُّعْمان بن بَشِير: أنَّه كان يصلِّي مع النبيِّ ﷺ، ثم لا يَلْبَثُ إلا يسيرًا، حتى يُصَلِّيَ العِشَاءَ .

قال أبي: أخطأ فيه المُقَدَّمي، ليس فيه: النبيُّ ﷺ؛ إنما هو: كنا

---

(١) هو: سليمان بن داود الطيالسي.

(٢) وهذه الرواية أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٨٦١٧)، وذكرها تعليقًا ابن عبدالبر في "التمهيد" (٤/ ٢٨٦) عن شُعبَة، عن سعد بن إبراهيم، عن حفص بن عاصم، عن زيد بن ثابت، به. وانظر "الإمام" لابن دقيق العيد (٣/ ٥١١).

(٣) في (ش): « بن » بدل: « أن ».

(٤) في (ك): « حبيب ».

(٥) روايته أخرجها البيهقي في "المعرفة" (٢/ ٣٠٩) من طريق شعبة، عن خبيب، عن حفص بن عاصم، عن زيد، به.

(٦) قوله: « عن » سقط من (ك).

(٧) هو: الثوري.

(٨) هو: أبو يعفور الأصغر، واسمه: عبدالرحمٰن بن عبيد بن نِسْطاس. وأما أبو يعفور الأكبر؛ فاسمه: واقد، ولقبه: وَقْدان .

نصلِّي مع النُّعْمان بن بَشِير[١].

٣٤٠ - وسألتُ[٢] أبي عن حديثٍ رواه رَوْحُ بن عُبَادة[٣]، عن حمَّاد[٤]، عن محمد بن[٥] عَمْرو، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ[٦] أنه قال: **((إِذَا سَمِعَ أَحَدُكُمُ النِّدَاءَ وَالإِنَاءُ عَلَى يَدِهِ، فَلَا يَضَعْهُ حَتَّى يَقْضِيَ حَاجَتَهُ مِنْهُ))** ؟

قلتُ لأبي: وروى رَوْحٌ[٧] أيضًا عن حمَّاد، عن عَمَّار بن أبي عَمَّار، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ، مِثْلَهُ، وزاد فيه[٨]: وكان المُؤَذِّنُ يُؤَذِّنُ إذا بَزَغَ الفَجْرُ.

---

(١) الحديث أخرجه الإمام أحمد في "العلل ومعرفة الرجال" (٤٧٤٤) قال: حدثنا عبدالرحمٰن بن مهدي، عن سفيان، عن أبي يعفور، عن أبيه قال: كنا نصلي المغرب، فما نلبث أن يصلي النعمان بن بشير العشاء.
ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٣٤٩) من طريق محمد بن فضيل، عن أبي يعفور عبدالرحمن بن عبيد، به.

(٢) ستأتي هذه المسألة برقم (٧٥٩).

(٣) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٥١٠ رقم١٠٦٢٩)، والطبري في "تفسيره" (٣٠١٥)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٢١٨).
ورواه أحمد (٢/ ٤٢٣ رقم ٩٤٧٤)، من طريق غسان بن الربيع، وأبو داود في "سننه" (٢٣٥٠)، والدارقطني في "سننه" (٢/ ١٦٥)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٤٢٦) من طريق عبدالأعلى بن حماد، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٢٠٣ و٢٠٥) من طريق عفان وعبدالواحد بن غياث، جميعهم عن حماد بن سلمة، به.

(٤) هو: ابن سلمة.

(٥) في (ش): « عن » بدل: « بن ».

(٦) قوله: « عن النبي ﷺ » سقط من (ك).

(٧) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٥١٠ رقم١٠٦٣٠)، والطبري في "تفسيره" (٣٠١٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٢١٨).

(٨) ذكر ابن حزم في "المحلى" (٦/ ٢٣٢) أن الذي زاد هذه الزيادة هو عمار بن =

قال أبي: هذانِ[١] الحديثانِ ليسا بِصَحِيحَينِ؛ أمَّا حديثُ عمَّار: فعن أبي هريرة موقوفٌ[٢]، وعمَّارٌ ثقةٌ. والحديثُ الآخر: ليس بصحيح.

٣٤١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبدالله بن بكر السَّهْمي[٣]، عن مُبَارَك بن فَضَالةَ، عن ثابتٍ البُنَانيِّ، عن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى، عن عبدالرحمٰن بن أبي بكر؛ قال: صلَّى رسولُ الله ﷺ بأصحابِهِ صلاةَ الصُّبْح، ثم أقبَلَ على أصحابِه بِوَجْهِهِ، فقال: **«هَلْ أَصْبَحَ[٤] اليَوْمَ مِنْكُمْ أَحَدٌ صَائِمًا؟»**، قال أبو بكر: أنا، قال: **«هَلْ عَادَ أَحَدٌ مِنْكُمُ[٥] اليَوْمَ مَرِيضًا؟»** . . . وذكر الحديثَ؟

فقال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: عن[٦] عبدالرحمٰن بن أبي ليلى[٧]: أنَّ النبيَّ ﷺ. . . .

= أبي عمار من قوله.

(١) في (ك): « هذا ».

(٢) قوله: « موقوف» يجوز فيه النصب والرفع. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

(٣) روايته أخرجها أبو داود في "سننه" (١٦٧٠)، والبزار في "مسنده" (٢٢٦٧)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٤١٢)، ومن طريقه البيهقي في "الكبرى"(٤/ ١٩٩).

(٤) في (ك): « هذا صبح » بدل: « هل أصبح ».

(٥) في (ش): « أحدكم منكم ».

(٦) قوله: « عن » ليس في (ش).

(٧) روايته أخرجها ابن بشكوال في "غوامض الأسماء المبهمة" (٢/ ٥٦٤) من طريق أسد بن موسى، قال: أبنا المبارك بن فضالة، ثنا ثابت البناني، ثنا عبدالرحمٰن بن أبي ليلى: أن رسول الله ﷺ ، فذكره.
وقال البزار في الموضع السابق: « وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عبدالرحمٰن ابن أبي بكر إلا بهذا الإسناد؛ وإنما يرويه غير عبدالله بن بكر، عن مبارك، عن ثابت، عن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى، مرسلاً، ولم نسمعه متصلاً إلا من بشر بن آدم، عن عبدالله بن بكر».

٣٤٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه بِشْرُ بنُ آدَمَ ابنُ[١] ابْنَتِ[٢] أزهر[٣]، عن أَشعَثَ بن أَشعَثَ، عن[٤] عِمْران القَطَّان[٥]، عن سُلَيمان التَّيْمي[٦]، عن أبي عثمان[٧]، عن سلمان؛ أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «إِنَّ المُسْلِمَ يُصَلِّي وَخَطَايَاهُ تُوضَعُ عَلَى رَأْسِهِ، فَكُلَّمَا سَجَدَ تَحَاتَّتْ خَطَايَاهُ، فَيَفْرُغُ[٨] حِينَ يَفْرُغُ وَقَد تَحَاتَّتْ خَطَايَاهُ»؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو عن سَلْمان قولَهُ[٩]، وأَشعَثُ مجهولٌ لا يُعْرَفُ .

---

(١) قوله: « ابن » نعت لـ«بشر»، وهذا بشر بن آدم الأصغَرُ.

(٢) كذا رسمت في جميع النسخ؛ بالتاء المفتوحة، وهو رسم صحيح، والجادة «ابنة». وانظر التعليق على المسألة رقم (٦).

(٣) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (٢٥٠٨)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٦/ ٢٥٠ رقم٦١٢٥)، وفي "الصغير" (١١٥٣)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (٢٨٧٥).
قال الطبراني في "المعجم الصغير": « لم يروه عن سليمان إلا عمران، ولا عن عمران إلا أشعث بن أشعث، تفرد به بشر ». ووقع في "المعجم الكبير": « بشر بن موسى » بدل « بشر بن آدم ».
ورواه الطيالسي في "مسنده" (٦٨٧)، وأبو عبيد في "الطهور" (١١)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٥٢)، و"المسند" (٤٥٦)، وأحمد في "مسنده" (٥/ ٤٣٧ و٤٣٨ رقم ٢٣٧٠٧ و٢٣٧١٦)، والدارمي في "مسنده" (٧٤٦)، والطبراني في "الكبير" (٦/ ٢٥٧ رقم ٦١٥١ و٦١٥٢) من طريق علي بن زيد بن جدعان، عن أبي عثمان، عن سلمان، به، مرفوعًا. وانظر "الأفراد" للدارقطني (١٤٢/أ/أطراف الغرائب).

(٤) قوله: « عن » سقط من (ك).

(٥) هو: ابن داوَر .

(٦) هو: ابن طَرْخان .

(٧) هو: عبدالرحمٰن بن مُلّ النَّهْدي.

(٨) في (ك): « فتفرغ ».

(٩) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٥٠ و٥١) من طريق سلمان بن سبرة، والبغوي في "الجعديات" (٥٤٨) من طريق أبي وائل، كلاهما عن سلمان، قوله.

٣٤٣ - **وسألتُ**[١] **أبي عن حديثٍ رواه ابن وَهْب**[٢]، عن جرير ابن حازم، عن أبي إسحاق الهَمْداني[٣]؛ قال: حدَّثني عبدالرحمٰن بن عَوْسَجَةَ، عن البَرَاء؛ قال: كان رسولُ الله ﷺ يأتينا، فيَمْسَحُ عَوَاتِقَنَا وصُدُورَنَا ويقول: «**لَا تَخْتَلِفْ صُفُوفُكُمْ؛ فَتَخْتَلِفَ قُلُوبُكُمْ، إِنَّ اللهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى الصَّفِّ الأَوَّلِ**»؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما يَرْوُونَهُ عن أبي إسحاق[٤]، عن طَلْحة[٥]، عن عبدالرحمٰن بن عَوْسَجَةَ، عن البراء، عن النبيِّ ﷺ.

٣٤٤ - **وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه ابنُ أبي العِشْرين**[٦]، عن الأوزاعيِّ[٧]، عن[٨] يحيى بن أبي كثير، عن عُمَرَ بنِ الحَكَم، عن أبي

---

(١) ستأتي هذه المسألة برقم(٤٠٤) و(٤٠٦).

(٢) هو: عبدالله . وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٢٩٧ رقم١٨٦٢١)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٥٥٢).

(٣) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي.

(٤) سيأتي تخريج روايته على هذا الوجه في المسألة رقم (٤٠٤).

(٥) هو: ابن مُصَرِّف .

(٦) هو: عبدالحميد بن حبيب. وروايته أخرجها البخاري في "صحيحه" تعليقًا (١١٥٢)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٨١١)، وأبو نعيم في "المستخرج" (٢٦٣٤). وأخرجه مسلم في "صحيحه" (١١٥٩) من طريق عمرو بن أبي سلمة، والنسائي في "سننه" (١٧٦٤)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١١٢٩)، وأبو عوانة في "صحيحه" (٢٢٠٥) من طريق بشر بن بكر، كلاهما عن الأوزاعي، به.

(٧) هو: عبدالرحمٰن بن عمرو.

(٨) قوله: « عن » سقط من (ك).

سَلَمة، عن عبدالله بن عَمْرو؛ قال: قال النبيُّ ﷺ: «**لَا تَكُنْ مِثْلَ فُلَانٍ؛ كَانَ يَقُومُ اللَّيْلَ ثُمَّ تَرَكَهُ**» ؟

قال أبي: الناسُ يقولون[1]: يحيى بن أبي كثير، عن أبي سَلَمة؛ لا يُدخِلون بينهم[2] عُمَرَ. وأَحْسَبُ أنَّ بعضهم قال: يحيى، عن محمد ابن إبراهيم، عن أبي سَلَمة، عن عبدالله، عن النبيِّ ﷺ[3].

---

(١) رواه هكذا عبدالله بن المبارك في "الزهد" (١٢١١) عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن عبدالله بن عمرو بن العاص، به.
ومن طريق ابن المبارك رواه أحمد في "مسنده" (٢/ ١٧٠ رقم ٦٥٨٤ و٦٥٨٥)، والبخاري في "صحيحه" (١١٥٢).
ورواه أحمد (٢/ ١٧٠ رقم ٦٥٨٤) من طريق أبي معاوية الضرير، والبخاري (١١٥٢) من طريق مبشر بن إسماعيل، وابن ماجه في "سننه" (١٣٣١) من طريق الوليد بن مسلم، والبزار في "مسنده" (٢٣٥٨)، من طريق محمد بن كثير، وابن حبان في "صحيحه" (٢٦٤١) من طريق عمر بن عبدالواحد، جميعهم عن الأوزاعي، بمثله.
قال البزار: « وهذا الحديث لا نعلم رواه إلا عبدالله بن عمرو، ولا نعلم رواه عن يحيى إلا الأوزاعي ».

(٢) كذا في جميع النسخ: « بينهم »، والجادَّة أن يقال: بينهما، كما هو ظاهر، غَيْرَ أنَّ ما وقع في النسخ له توجيهاتٌ عند أهل اللغة ذكرناها في التعليق على نحو هذا في المسألة رقم (٧٤).

(٣) قال الحافظ في "تغليق التعليق" (٢/ ٤٣٢): « وزيادة « عمر بن الحكم » في هذا الإسناد من المزيد في متصل الأسانيد بلا ريب؛ فإن ابن المبارك ومُبَشِّر بن إسماعيل لم يوصفا بالتدليس، وقد صرَّحا في روايتهما بسماع الأوزاعي له من يحيى، وبسماع يحيى من أبي سلمة ».
وانظر "السنن الكبرى" للنسائي (١/ ٤١١)، و"هدي الساري" (ص٣٥٤)، و"الفتح" (٣/ ٣٨).

٣٤٥ - **وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه بَقِيَّة[٢]، عن معاوية بن يحيى، عن موسى بن عُقْبَة، عن نافع، عن ابن عُمَرَ، عن النبيِّ ﷺ قال: « رُبَّ صَائِمٍ حَظُّهُ مِنْ صِيَامِهِ الجُوعُ، وَرُبَّ قَائِمٍ حَظُّهُ مِنْ قِيَامِهِ السَّهَرُ ».**

قلتُ لأبي: فمعاويةُ هذا مَن هو ؟

قال: لا يُدرَى؛ غيرَ أنَّ الحديثَ[٣] - بهذا الإسناد - مُنكَر.

---

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (٦٩٢).

(٢) هو: ابن الوليد. وروايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (١٢/ ٢٩٢ رقم ١٣٤١٣)، وابن عدي في "الكامل" (٦/ ٤٠١)، والقزويني في "التدوين" (٣/ ٢٢٦)، والقضاعي في "مسند الشهاب" (١٤٢٤).

(٣) في (ك): « غير أن هذا الحديث ».
وقد وقع في رواية القضاعي السابقه معاوية بن يحيى الأطرابلسي.
وقال العراقي في "ذيل الميزان" (٧٠٢) بعد نقله كلام أبي حاتم هنا: « قلت: بل هو معاوية بن يحيى أبو مطيع الأطرابلسي الدمشقي؛ فإنه روى عن موسى بن عقبة كما ذكر المزي في "التهذيب"، وروى عنه بقية، وروايته عنه في "سنن ابن ماجه"، ومعاوية هذا وثقه الجمهور، وهو مذكور في "الميزان"؛ وإنما أوردته لقول أبي حاتم: " إنه لا يُدرى"، مع كون أبي حاتم قال في معاوية بن يحيى أبي مطيع: إنه صدوق، مستقيمُ الحديث، وقال في معاوية بن يحيى الصَّدَفي أبي روح الدمشقي: إنه ضعيف الحديث، في حديثه إنكار، ولم يعرف معاوية بن يحيى صاحب الترجمة، فهو عنده غيرهما؛ فلذلك أوردته هنا ».
كذا فهم الحافظ العراقي من عبارة أبي حاتم: أن معاوية بن يحيى هذا راو ثالث غير الصَّدَفي والأطرابلسي، وأنه لم يعرفه، والذي يبدو لنا - والله أعلم - أن مقصود أبي حاتم أن معاوية بن يحيى هذا لا يُدرى هل هو: الصَّدفي، أو الأطرابلسي؟ لأن بقية يروي عن معاوية بن يحيى ولا ينسبه؛ فيلتبس، وقد فعل هذا في غير ما حديث، منها: حديثه عن معاوية بن يحيى، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة مرفوعًا: « من حدَّث حديثًا فَعُطِسَ عنده، فهو حقٌّ »، قال الشيخ =

٣٤٦ - وسمعتُ أبي وذكَرَ حديثًا رواه معاوية بن صالح[١]، عن ربيعة بن يزيد، عن أبي إدريس الخَوْلاني[٢]، عن أبي أُمامَة، عن النبيِّ ﷺ قال: «عَلَيْكُمْ بِقِيَامِ اللَّيْلِ؛ فَإِنَّهُ دَأْبُ[٣] الصَّالِحِينَ قَبْلَكُمْ، وَإِنَّ قِيَامَ اللَّيْلِ تَكْفِيرٌ لِلسَّيِّئاتِ[٤] . . .».

= المعلِّمي في تعليقه على "الفوائد المجموعة" للشوكاني (٢٢٤): «ولبقية شيخان، أحدهما: معاوية بن يحيى الصَّدفي، هالك، والآخر: معاوية بن يحيى الأطرابلسي، ذهب الأكثر إلى أنه أحسن حالاً من الصَّدَفي، ووثقه بعضهم، وعكس الدارقطني، وذكر أن مناكيره أكثر من مناكير الصَّدَفي، وأيهما الواقع في السَّند؟ ذهب جماعةٌ إلى أنه الأطرابلسي؛ لأنه قد عُرف له الرواية عن أبي الزناد، وذهب آخرون إلى أنه الصَّدفي؛ لأن هذا الخبر أليق به. . . ويقوي هذا: أن بقية مدلس، ولا يجهل أن الأطرابلسي عند الناس أحسن حالاً من الصدفي، فلو كان شيخه في هذا الخبر هو الأطرابلسي لصرَّح به».

ونقل العراقي أيضًا في "ذيل الميزان" (٧٠٢) كلام أبي حاتم على هذا الحديث في المسألة رقم (٦٩٢)، وسيأتي تعليقنا على كلامه هناك.

(١) روايته أخرجها ابن معين في "الجزء الثاني من حديثه" (١٦٩/رواية أبي بكر المروزي)، وابن أبي الدنيا في "التهجد وقيام الليل" (٣)، والترمذي في "جامعه" (٣٥٤٩)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١١٣٥)، والطبراني في "الكبير" (٨/ ٩٢ رقم ٧٤٦٦)، و"الأوسط" (٣٢٥٣)، و"مسند الشاميين" (١٩٣١)، وابن عدي في "الكامل" (٤/ ٢٠٧)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٣٠٨)، وعنه البيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٥٠٢).

وقع عند الحاكم: «ثور بن يزيد» بدل: «ربيعة بن يزيد» وهو خطأ.

قال الطبراني: «لم يَرو هذا الحديث عن أبي أمامة إلا أبو إدريس، ولا عن أبي إدريس إلا ربيعة، تفرد به معاوية بن صالح».

(٢) هو: عائذ الله بن عبدالله.

(٣) قال في "مختار الصحاح" (ص١٨٤): «الدَّأْبُ، بسكون الهمزة: العادةُ والشَّأْن، وقد يحرَّك». اهـ، أي: ويقال: دَأَبٌ، بفتح الهمزة.

(٤) في (ت): «للسيئا».

قال أبي: هو حديثٌ منكرٌ؛ لم يَرْوِه غيرُ معاوية، وأظنُّهُ من حديث محمد بن سعيد الشَّامي الأَزْدي[1]؛ فإنه يروي هذا الحديثَ هو بإسنادٍ آخَرَ[2].

٣٤٧ - وسألتُ[3] أبي عن حديثٍ رواه سُفْيان بن عُيَينة[4]، عن

(١) يعني: المصلوب.

(٢) الحديث رواه الترمذي في "جامعه" (٣٥٤٩)، والمروزي في "قيام الليل" ص(٢٢/ مختصره)، والروياني في "مسنده" (٧٤٥)، والشاشي في "مسنده" (٩٧٨)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٥٠٢) من طريق محمد القرشي، عن ربيعة بن يزيد، عن أبي إدريس الخولاني، عن بلال، به، مرفوعًا.
قال الترمذي: «هذا حديث غريب لا نعرفه من حديث بلال إلا من هذا الوجه، ولا يصحُّ من قِبَل إسناده، وسمعت محمد بن إسماعيل [يعني البخاري] يقول: محمد القرشي هو: محمد بن سعيد الشَّامي، وهو: ابن أبي قيس، وهو: محمد بن حسان، وقد تُرِك حديثه».
ثم رواه من طريق أبي أمامة، وقال: «وهذا أصحُّ من حديث أبي إدريس، عن بلال». وهذا من باب التَّرجيح النسبي، وإلا فهو منكر كما قال أبو حاتم.

(٣) ستأتي هذه المسألة برقم (٥٢٣)، وانظر المسألة السابقة برقم (٢١١).

(٤) روايته أخرجها الدارقطني في "العلل" (٩/ ٨٠- ٨١) من طريق سفيان بن وكيع وهارون بن إسحاق، عنه، به، وذكرها أيضًا في "العلل" (٩/ ٧٦ رقم ١٦٥٣) وذكر أنه رواه عن ابن عيينة على هذا الوجه كلٌّ من: سفيان بن وكيع، وهارون ابن إسحاق، وعلي بن عمرو الأنصاري.
ثم قال: «وخالفهم الحميدي، وأبو نعيم الفضل بن دكين، وعبدالجبار، وأبو عبيدالله المخزومي، ويونس بن عبدالأعلى، ويعيش بن الجهم، وعلي بن شعيب؛ فرووه عن ابن عيينة، عن ابن عجلان، عن يعقوب بن الأشج، عن بسر بن سعيد، مرسلاً».
ورواه مسلم في "صحيحه" (٤٤٤)، والنسائي في "سننه" (٥١٢٨) من طريق يزيد ابن خصيفة، عن بسر بن سعيد عن أبي هريرة، به، مرفوعًا. =

ابن عَجْلان[١]، عن يعقوب بن عبدالله بن الأَشَجّ، عن بُسْر[٢] بن سعيد، عن أبي هريرة[٣]، عن النبيِّ ﷺ: أنه قال لزينبَ امرأةِ عبدالله: «إِذَا خَرَجْتِ إِلَى صَلاةِ[٤] المَغْرِبِ، فَلا تَطَيَّبِينَ[٥]»؟

= قال النسائي: لا أعلم أحدًا تابع يزيد بن خصيفة، عن بسر بن سعيد، على قوله: عن أبي هريرة.
ورواه النسائي في "سننه" (٥١٢٩) من طريق وهيب، عن ابن عجلان، عن يعقوب ابن عبدالله بن الأشج، عن بسر بن سعيد، عن زينب امرأة عبدالله، به.
ورواه مسلم في "صحيحه" (٤٤٣) من طريق يحيى القطان، والنسائي (٥١٣٠) من طريق جرير بن عبدالحميد، كلاهما عن محمد بن عجلان، عن بكير بن عبدالله بن الأشج، عن بسر بن سعيد، عن زينب، به.
قال النسائي: «حديث يحيى وجرير أولى بالصواب من حديث وهيب بن خالد».

(١) هو: محمد.
(٢) في (ش) و(ك): «بشر».
(٣) في (ف): «عن بسر بن سعيد، عن أبي سعيد، عن أبي هريرة».
(٤) في (ك): «الصَّلاة».
(٥) كذا في جميع النسخ، ومثلُهُ في المسألة رقم (٥٢٣): «فَلَا تَطَيَّبِينَ»، بإثبات نون الرفع في المضارع، وفي "علل الدارقطني" (٩/ ٨١): «فلا تطيبي» بحذف النون:
فأَمَّا مَا وقع في النسخ من قوله: «فلا تَطَيَّبِينَ»: فيخرَّج على أن «لا» ناهية من جهة المعنى، لكنَّها نافية من جهة اللفظ؛ ولذلك ارتفع المضارع بعدها، وثبتَتْ فيه نونُ الرفع؛ ولذلك أشباه ونظائر في العربية، وانظر مجيء «لا» نافية بمعنى النهي في التعليق على المسألة رقم (٣٣١).
وما في "علل الدارقطني": واضحٌ في كون «لا» ناهيةً مِنْ جهة اللفظ والمعنى؛ ولذا جُزِمَ المضارع بعدها بحذف نون الرفع، وهو الجادَّة ظاهرًا.
وفي هذا الفعل أيضًا يجوز تخفيف الطاء وتشديدها:
أما بالتخفيف «تَطَيَّبِينَ»، أو «تَطَيَّبِي»: فعلى حَذْفِ إحدى التاءَيْنِ تخفيفًا (تاء المضارعة، وتاء المطاوعة)، والأصل: «تَتَطَيَّبِينَ». **وأمَّا بالتثقيل «تَّطَيَّبِينَ»**: فعلى إدغام تاء المطاوعة - وهي التاء الثانية - في الطاء. انظر الكلام على حذف إحدى التاءين في أول المضارع، في التعليق على المسألة رقم (٣٨٨).

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: بُسْر[(١)] بن سعيد[(٢)]، عن زينبَ الثَّقَفية[(٣)] - امرأةِ عبدالله بن مسعود - عن النبيِّ ﷺ.

٣٤٨ - وسألتُ[(٤)] أبي عن حديثٍ رواه ابن وَهْب[(٥)]، عن مالك[(٦)]، عن زيد بن أسلَم، عن عَطَاء بن يَسَار، عن أبي سعيد الخُدْري: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: **((إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي، فَلَا يَدَعْ أَحَدًا[(٧)] يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْهِ))**؟

قال أبي: الصَّحيحُ ما في "المُوطَّأ"[(٨)]: مالك، عن زيد بن أسلَم، عن عبدالرحمٰن بن أبي سعيد، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ.

---

(١) في (ش) و(ك): « بشر ».

(٢) روايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (٤٤٣) وانظر التعليق على رواية ابن عيينة. وذكر الدارقطني في "العلل" (١٦٥٣) الاختلاف في الحديث، ثم قال: والقول قول من أسنده عن زينب ».

(٣) قوله: « الثقفية » ليس في (ش).

(٤) انظر المسألة رقم (٣٥٣).

(٥) هو: عبدالله . وروايته أخرجها في "جامعه" (٣٩٩/ المطبوع باسم الموطأ). ومن طريقه الطحاوي في "شرح المشكل" (٢٦١١)، وابن حبان في "كتاب الصلاة"، كما في "إتحاف المهرة" (٥٤٦٩).
قال ابن عبدالبر في "التمهيد" (٤/ ١٨٦): « ولم يروه أحد بهذا الإسناد عن مالك إلا ابن وهب. وعند ابن وهب أيضًا عن مالك، عن زيد بن أسلم، عن عبدالرحمن ابن أبي سعيد، عن أبيه ».

(٦) هو: ابن أنس.

(٧) في (ف): « أحد »، وتخرَّج على لغة ربيعة. انظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(٨) (١/ ١٥٤ رقم٣٦١). ومن طريق مالك أخرجه مسلم في "صحيحه"(٥٠٥).

وحديثُ زيد[١] بن أسلَم[٢] عن عَطاء خطأٌ[٣].

٣٤٩ - وسمعتُ أبي وحدَّثنا عن[٤] عُبَيدالله[٥] بن عبدالله المُنْكَدِري[٦]، عن ابن أبي فُدَيْكٍ[٧]، عن عُمَرَ بنِ حَفْص، عن عُمَارةَ ابن حُرَيْث، عن أبي سعيد الخُدْري؛ قال: صلَّى رسولُ الله ﷺ صلاةَ الغَدَاةِ، فقرأ بأقصرِ سُورَتَيْنِ في القُرآن، ثم انصَرَفَ، فقيل له في ذلكَ؟ فقال: **«أَمَا سَمِعْتُمْ بُكَاءَ الصَّبِيِّ في صَفِّ النِّسَاءِ؟! أَحْبَبْتُ أَنْ تَفْرُغَ إِلَيْهِ أُمُّهُ»**.

قال أبي: عمر بن حَفْص: العَبْدِيُّ، وهو: عُمَارة بن جُوَيْن أبو هارون العَبْدي[٨].

---

(١) قوله: « زيد » ليس في (أ) و(ش).
(٢) من قوله: «عن عبدالرحمٰن بن أبي سعيد...» إلى هنا، سقط من (ك)؛ بسبب انتقال بصر الناسخ.
(٣) قال الدارقطني في "العلل" (١١/ ٢٥٥): هو حديث رواه ابن وَهْب عن مالك - في غير "الموطأ" - عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري. ورواه ابن وَهْب في "الموطأ" عن مالك، عن زيد بن أسلم، عن عبدالرحمٰن بن أبي سعيد الخدري، عن أبيه، وهو الصَّواب. وكذلك رواه أصحاب "الموطأ" عن مالك، وكذلك رواه زيد بن أسلم عنه، وهو الصَّواب ».
وانظر "المجروحين" لابن حبان (١/ ١٣٢).
(٤) قوله: « عن » سقط من (ش).
(٥) في (ش): « عبدالله ».
(٦) في (ت) و(ك): « المنكدر »، وانظر ترجمته في "الجرح والتعديل" (٥/ ٣٢٢).
(٧) هو: محمد بن إسماعيل.
(٨) يعني أن الصواب: عن ابن أبي فُدَيك، عن عمر بن حفص العبدي، عن عُمارة بن جُوين، عن أبي سعيد الخدري. وعُمارة هذا: متروك شيعي، بل كذَّبه بعض أهل العلم. انظر ترجمته في "التقريب" (٤٨٧٤).
=

٣٥٠ - وسألتُ[١] **أبي** عن حديثٍ رواه أصحابُ مُجاهِد، عن مُجاهِد[٢]؛ قال: كان شَرِيكٌ للنبيِّ ﷺ في الجاهلية، فحكى أنَّ النبيَّ ﷺ كان لا يُماري ولا يُداري، فمَنْ[٣] هذا الشَّريكُ؟

قال أبي: رواه محمد بن مسلم[٤]، عن إبراهيم بن مَيْسَرَةَ، عن مُجاهِد، عن قيس بن السَّائب؛ قال: كنتُ شَرِيكًا للنبي ﷺ . . . .

= والحديث أخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (٣٧٢١) عن معمر، عن أبي هارون العبدي، عن أبي سعيد الخدري، فذكره.

(١) نقل هذا النص بتمامه أبو زرعة العراقي في "المستفاد، من مبهمات المتن والإسناد" (٣/ ١٧٤٤)، ونقل الحافظ في "الإصابة"(٨/ ١٨٧) بعض هذا النص، ونقل في "التلخيص الحبير" (٣/ ١١٠) قول أبي حاتم: « وعبدالله بن السائب ليس بالقديم »، ولكن تصحف فيه: « بالقديم » إلى: « بالقويم ».

(٢) قوله: « عن مجاهد » سقط من (أ) و(ش).

(٣) في (ش): « عن » بدل: « فمن ».

(٤) هو: الطائفي. وروايته أخرجها - مختصرة ومطولة - ابن أبي خيثمة في "التاريخ الكبير" (٥٠٠)، - ومن طريقه البغوي في "معجم الصحابة" (٥/ ٩) - والدولابي في "الكنى والأسماء" (١/ ٤٩- ٥٠)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٥٧١٢) من طريق ابن مهدي، والبغوي في "معجم الصحابة" (٥/ ٩) من طريق أبي عامر، والطبراني في "الكبير" (١٨/ ٣٦٣ رقم ٩٢٩) - ومن طريقه أبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٥٧١١) - من طريق خالد بن نزار، والدارقطني في "سننه" (٢/ ٢٠٨) من طريق ابن المبارك، جميعهم عن محمد بن مسلم، به.
ووقع عند الدولابي: « أبو قيس بن السائب ». قال ابن حجر في "الإصابة" (٨/ ١٨٧): « كذا عنده، وقيس بن السائب أصح ».
ورواه الطحاوي في "شرح المشكل" (٢٤٠٠) من طريق سريج بن النعمان الجوهري، عن محمد بن مسلم، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، عن قيس بن السائب، به. =

ورواه سَيْفُ بن أبي سُلَيمان(١)، عن مُجاهِد؛ قال: كان السَّائب ابن أبي السَّائب شَرِيكًا للنبي ﷺ. . . .

ورواه ابن أبي ليلى(٢)، ومحمد بن مسلم بن أبي الوَضَّاح المُؤَدِّب(٣)، عن عبدالكريم(٤)، عن مُجاهِد، عن عبدالله بن السَّائب: أنَّ النبيَّ ﷺ كان إذا زالَتِ الشَّمسُ، صلَّى .

ورواه منصور بن أبي الأسود(٥)، عن الأَعْمَش، عن مُجاهِد، عن

= ورواه ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٧٢٧ و٢٧٨) والطبراني في "الكبير" (١٨/ ٣٦٣ رقم ٩٣١) من طريق مسلم الملائي، عن مجاهد، عن قيس بن السائب، به. ورواه ابن سعد في "الطبقات" (٥/ ٤٤٦) من طريق موسى بن أبي كثير، عن مجاهد، عن قيس بن السائب، به.
قال ابن أبي خيثمة في "التاريخ الكبير" (٥٠٤) بعد أن ذكر الاختلاف في الحديث: « وسمعت أبي يقول: قال عبدالرحمن بن مهدي: حديث محمد بن مسلم، عن إبراهيم بن ميسرة، عن مجاهد: أثبت هذه الأحاديث ».

(١) ويقال له: سيف بن سليمان أيضًا. وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٤٢٥ رقم١٥٥٠٣).

(٢) هو: محمد بن عبدالرحمٰن. وروايته أخرجها ابن أبي خيثمة في "التاريخ الكبير" (٤٩٦) من طريق عمران بن أبي ليلى، والضياء في "المختارة" (٩/ ٣٩٥ رقم٣٦٧) من طريق خالد بن عبدالله كلاهما عنه، به.
ووقع عند ابن أبي خيثمة « السائب » بدل: « عبدالله بن السائب ».
قال ابن أبي خيثمة: « كذا قال: السائب ».

(٣) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٤١١ رقم١٥٣٩٦)، والترمذي في "الجامع" (٤٧٨)، والنسائي في "الكبرى" (٣٣١).

(٤) هو: ابن مالك الجَزَري.

(٥) واسم أبي الأسود: حازم؛ فيما قيل. وروايته أخرجها بحشل في "تاريخ واسط" (ص١٩٣)، والطبراني في "الأوسط" (٨٧١)، والضياء في "المختارة" =

عبدالله بن السَّائب؛ قال: كنتُ شَريكًا . . . .

وروى هلالُ بن خَبَّاب[1]، عن مُجاهِد، عن عبدالله بن السَّائب: في كذا.

ورواه إبراهيم بن مُهاجِر[2]، عن مُجاهِد، عن مَولاهُ[3]: السَّائب، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ؛ في: صَلاةُ القاعِدِ على النِّصْفِ من صَلاةِ القائِم.

قال أبي: مَنْ قال: عن عبدالله بن السَّائب، فهو: ابن السَّائب بن أبي السَّائب، ومن قال: قيس بن السَّائب، فكأنه يعني: أخا عبدالله بن السَّائب، ومن قال: السَّائب بن أبي السَّائب، فكأنه أراد: والدَ عبدالله ابن السَّائب، وهؤلاءِ الثلاثةُ موالي مُجاهدٍ مِنْ فَوْقُ .

= (٩/ ٣٩٥ و٣٩٧ رقم ٣٦٨ و٣٧٠ و٣٧١).

(١) في (ك): « حبان ».
وراوية هلال بن خباب أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٤٢٥ رقم١٥٥٠٤) من طريق ثابت بن أبي يزيد، وابن أبي خيثمة في "التاريخ الكبير" (٥٠٣)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٤٥٨)، من طريق عباد بن العوام، كلاهما عن هلال ابن خباب، عن مجاهد، عن مولاه عبدالله بن السائب - ولم يُسَمِّ مولاه في رواية أحمد-: أنه حدَّثه: أن كان فيمن يبني الكعبة في الجاهلية . . . فذكر قصة تنازع قريش فيمن يضع الحجر الأسود، فجعلوا النبي ﷺ حكمًا بينهم. . . الحديث، وصححه الحاكم على شرط مسلم .

(٢) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٦/ ٦١ رقم٢٤٣٢٥ و٧١ رقم٢٤٤٢٦ و٢٢٠-٢٢١ رقم٢٥٨٥٠ و٢٢١ رقم٢٥٨٥١)، والدارقطني في "السنن"(١/ ٣٩٧).

(٣) كذا في (ش)، وفي بقيَّة النسخ: « مولاة ».

قلتُ لأبي: فحديثُ الشَّرِكَةِ ما الصَّحيحُ منها؟

قال أبي: عبدالله بن السَّائب ليس بالقديم، وكان على عهدِ النبيِّ ﷺ حَدَثً[1]، والشَّرِكَةُ بأبيه[2] أشبَهُ، واللهُ أعلم[3].

٣٥١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه ابن عُيَينة[4]، عن إبراهيم بن

---

(١) كذا في جميع النسخ بحذف ألف التنوين من آخر الاسم المنصوب، على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٢) في (أ): « بابنه »، وفي (ت) و(ك): « باينه ».

(٣) ذكر ابن عبدالبر في "الاستيعاب" (٤/ ١١١-١١٣) السائب بن أبي السائب، وأنه اختُلِف في إسلامه، فذكر ابن إسحاق أنه قتل يوم بدر كافرًا، وكذلك ذكر الزبير بن بكار. قال ابن عبدالبر: « وأظنه عوَّل فيه على قول ابن إسحاق، وقد نقض الزبير ذلك في موضعين من كتابه بعد ذلك... »، ثم أورد حديثين فيهما دلالة على إسلامه، منها حديث الشَّرِكَة هذا من طريق آخر، ثم قال ابن عبدالبر: « هذا أولى ما عوِّل عليه في هذا الباب، وقد ذكرنا أن الحديث فيمن كان شريك رسول الله ﷺ من هؤلاء مضطرب جدًّا؛ منهم من يجعل الشَّرِكَة مع رسول الله ﷺ للسائب بن أبي السائب، ومنهم من يجعلها لأبي السائب كما ذكرنا عن الزبير هنا، ومنهم من يجعلها لقيس بن السائب، ومنهم من يجعلها لعبدالله بن السائب، وهذا اضطراب لا يثبت به شيء، ولا تقوم به حجة ».

(٤) هو: سفيان. وروايته أخرجها الحميدي في "مسنده" (٩٤٩)، وأحمد في "مسنده" (٤/ ٢٧١ رقم ١٨٣٨٣) كلاهما عنه به.

ورواه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٤١٣) من طريق حامد بن يحيى، وابن عدي في "الكامل" (٢/ ٤٠٥) من طريق هارون بن معروف، كلاهما عن ابن عيينة، مثله.

ورواه ابن ماجه في "سننه" (١٢٨١) من طريق محمد بن الصباح، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٤٦٣) من طريق عبدالجبار بن العلاء، كلاهما عن ابن عيينة، عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر، عن أبيه، عن حبيب بن سالم، عن النعمان بن بشير، به. قال الحميدي: « كان سفيان يغلط فيه ». =

محمد بن المُنْتَشِر، عن أبيه، عن حبيب بن سالم، عن أبيه[١]، عن النُّعْمان بن بَشِير: أنَّ النبيَّ ﷺ كان يقرأُ في صلاة[٢] العِيدَيْنِ بِسُورَة الأعلى والغاشِيَة.

قلتُ: رواه جرير[٣] وغيرُهُ، عن ابن[٤] المُنْتَشِر، عن أبيه، عن حَبِيبِ بن سالم، عن النُّعْمان، ولم يذكروا: «حبيب، عن أبيه»؟

قال أبي: الصَّحيحُ ما رواه جرير، ووَهِمَ في هذا الحديث ابنُ عُيَينة[٥].

= وقال عبدالله بن الإمام أحمد في الموضع السابق من "المسند": «حبيب بن سالم سمعه من النعمان - وكان كاتبه - وسفيان يخطئ فيه؛ يقول: حبيب بن سالم، عن أبيه، وهو سمعه من النعمان».

(١) هو: سالم الأنصاري، مولى النعمان بن بشير.

(٢) قوله: «صلاة» ليس في (أ) و(ش).

(٣) هو: ابن عبدالحميد. وروايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (٨٧٨).

(٤) في (أ) و(ف): «عن أبي».

(٥) الحديث أخرجه الترمذي في "جامعه" (٥٣٣) من طريق أبي عوانة مثل رواية جرير، ثم قال: «حديث النعمان بن بشير حديث حسن صحيح، وهكذا روى سفيان الثوري ومسعر عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر، نحو حديث أبي عوانة. وأما سفيان بن عيينة: فيختلف عليه في الرواية؛ يروى عنه، عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر، عن أبيه، عن حبيب بن سالم، عن أبيه، عن النعمان بن بشير، ولا نعرف لحبيب بن سالم رواية عن أبيه. وحبيب بن سالم هو مولى النعمان بن بشير، وروى عن النعمان بن بشير أحاديث. وقد روي عن ابن عيينة، عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر نحو رواية هؤلاء».

وأخرج الترمذي أيضًا في "العلل الكبير" (ص ٩٢ رقم١٥٢) هذا الحديث من طريق أبي عوانة، عن إبراهيم بن محمد بن المُنتَشِر، به مثل رواية جرير، ثم قال:

٣٥٢ - وسألتُ[١] **أبي وأبا زرعة** عن حديثٍ رواه عبدالله العُمَري[٢]، عن أخيه عُبَيدالله بن عمر، عن القاسم بن محمد، عن صالح بن خَوَّاتٍ، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ؛ في صَلاة الخَوْف .

قلتُ: ورواه أبو أُوَيس[٣]، عن يزيد[٤] بن رُومان، عن صالح بن خَوَّاتٍ، عن أبيه .

وقال مالك[٥]: عن يزيد بن رُومان، عن صالح بن خَوَّاتٍ، عمَّن صلَّى مع رسول الله ﷺ ؟

فقال أبو زرعة: الصَّحيحُ من حديث يزيد بن رُومان: ما يقول مالكٌ.

قلتُ لأبي زرعة: الوَهَمُ مِنْ أبي أُوَيس؟

=« سألت محمدًا [يعني: البخاري] عن هذا الحديث؟ فقال: هو حديث صحيح، وكان ابن عيينة يروي هذا الحديث عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر، فيضطرب في روايته؛ قال مرة: حبيب بن سالم، عن أبيه، عن النعمان بن بشير؛ وهو وهم، والصَّحيح: حبيب بن سالم، عن النعمان بن بشير ».

(١) تقدمت هذه المسألة برقم (٢٠٩)، وانظر المسألة رقم (٤٢٤).

(٢) تقدم تخريج روايته في المسألة رقم (٢٠٩).

(٣) هو: عبدالله بن عبدالله بن أُوَيس. وروايته أخرجها ابن منده في "معرفة الصحابة" - كما في "الإصابة" (٧/ ١٥٨)، و"الإمتاع بالأربعين المتباينة السماع" ص(٣٤)، كلاهما لابن حجر - وابن البختري في "الحادي عشر من حديثه" ص(٣٧١/ مجموع فيه مصنفاتِ ابن البختري). قال ابن حجر: « حديث حسن ».

(٤) في (ت) و(ف) و(ك): « زيد ».

(٥) رواية مالك هذه أخرجها في "موطئه" (١/ ١٨٣ رقم٤٤٠) ومن طريقه أخرجه البخاري في "صحيحه" (٤١٢٩)، ومسلم في "صحيحه" (٨٤٢).

قال: نعم .

قال أبي: هذا خطأٌ؛ يقال: عن صالح بن خَوَّاتٍ[١]، عن سهل ابن أبي حَثْمَة، عن النبيِّ ﷺ؛ وهذا الصَّحيحُ .

٣٥٣ - وسألتُ أبا زرعة[٢] عن حديثٍ رواه يعقوب بن حُمَيد بن كاسِبٍ[٣]، عن عبدالعزيز[٤] الدَّرَاوَرْديِّ، عن صَفْوانَ بن سُلَيم، عن عَطَاء بن يَسَار، عن أبي سعيد الخُدْري.

وعن[٥] زيد بن أسلَم، عن عبدالرحمٰن بن أبي سعيد، عن أبي

---

(١) تقدم تخريج روايته في المسألة رقم (٢٠٩).

(٢) في (أ) و(ش): « وسألت أبي». وانظر المسألة المتقدمة برقم (٣٤٨).

(٣) روايته أخرجها الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٤٦١) بالإسنادين جميعًا.
ورواه تمام في "فوائده" (٣٤٨/الروض البسام) من طريق يوسف بن يزيد القراطيسي، عن سعيد بن منصور، عن عبدالعزيز الدراوردي قال: سمعت صفوان ابن سليم وزيد بن أسلم يحدثان عن عبدالرحمن بن أبي سعيد، عن أبيه، به. كذا رواه! ولعله حمل رواية صفوان على رواية زيد.
وأخرجه النسائي في "السنن" (٤٨٦٢) من طريق محمد بن المبارك، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٤/ ١٨٦) من طريق إبراهيم بن حمزة، كلاهما عن عبدالعزيز بن محمد، عن صفوان بن سُلَيم، عن عَطاء بن يَسار، عن أبي سعيد الخُدري، به.
ورواه ابن خزيمة في "صحيحه" (٦١٨) من طريق أحمد بن عبدة، وأبو عوانة في "مسنده" (١٣٨٩) من طريق عبدالله بن مسلمة القعنبي كلاهما عن الدراوردي، عن زيد بن أسلم، عن عبدالرحمن بن أبي سعيد، عن أبيه، به.

(٤) هو: ابن محمد.

(٥) في (ت) و(ك): « عن » بلا واو . وهو خطأ، وقولُهُ: « وعن زيد » معطوفٌ على قوله: « عن صفوان . . . ».

سعيد، عن النبيِّ ﷺ؛ أنه قال: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ، فَلَا يَدَعَنَّ أَحَدًا يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْهِ» ؟

فقال أبو زرعة: حديث زيد بن أسلَم صحيحٌ، ورواه مالكٌ[1] . وحديثُ صفوان لا أدري أيُّ شيء هو!

٣٥٤ - وسألتُ[2] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه عُبَيْس بن مَرْحومٍ، عن حاتِم بن إسماعيل، عن ابن عَجْلانَ[3]، عن محمد بن كعب القُرَظيِّ، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ، أنه قال: «أَمَّنِي جِبْرِيلُ عِنْدَ البَيْتِ مَرَّتَيْنِ...»، وذكرتُ لهما قِصَّةَ المَواقيتِ[4]؟

فقال أبو زرعة: وَهِمَ عُبَيْسٌ في هذا الحديث .

وقال أبي: أخشى أن يكون وَهِمَ فيه عُبَيْس .

فقلتُ لهما: فما عِلَّتُهُ ؟

قالا[5]: رواه عِدَّةٌ من الحفَّاظ عن حاتِمٍ[6]، عن عبدالرحمٰن بن

---

(١) تقدمت رواية مالك هذه برقم (٣٤٨).

(٢) نقل هذا النص ابن الملقن في "البدر المنير" (٢/ ٢٠١/ مخطوط) دون قولِ ابن أبي حاتم: «وسمعت أبي يقول مرة أخرى ... » إلخ .

(٣) هو: محمد.

(٤) في (ش): « المواريث ».

(٥) في (ت) و(ك): « فلا ».

(٦) لم نقف على روايته. والحديث رواه عبدالرزاق في "مصنفه" (٢٠٢٨)، وابن أبي شيبة في "مصنفه" (٣٢٢٠)، وعبد بن حميد في "مسنده" (٧٠٣/ المنتخب)، وأحمد في "مسنده" (١/ ٣٣٣ و٣٥٤ رقم ٣٠٨١ و٣٠٨٢ و٣٣٢٢)، وأبو داود في "سننه" (٣٩٣)، والترمذي في "جامعه" (١٤٩)، وابن خزيمة في "صحيحه" =

الحارث بن عَيَّاش بن أبي ربيعة، عن حَكيم بن حَكيم بن عبَّاد بن حُنَيْف، عن نافع بن جُبَيْر، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ؛ في المَواقيت . . . الحديثَ.

فقالا: هذا الصَّحيحُ.

وسمعتُ **أبي يقول** مرَّةً أخرى: أخشى أن يكون هذا الحديثُ بهذا الإسناد موضوعً[1].

٣٥٥ - وسألتُ أبي وأبا زرعة[2] عن حديثٍ رواه أبو مَعْشَر[3]، عن المَقْبُري[4]، عن أبي هريرة: أنَّ النبيَّ ﷺ احتَجَرَ من اللَّيْل حُجْرَةً[5]، فصلَّى كذا وكذا ركعَةً، فصلَّى الناسُ بصَلاتِه . . . الحديثَ؟

= (٣٢٥)، وابن الجارود في "المنتقى" (١٤٩ و١٥٠)، والطبراني في "المعجم الكبير" (١٠/ ٣٠٩ و٣١٠ رقم ١٠٧٥٢ و١٠٧٥٣ و١٠٧٥٤)، والدارقطني في "السنن" (١/ ٢٥٨)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ١٩٣)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٣٦٤) من طرق، عن عبدالرحمن بن الحارث، به.
ورواه الدارقطني في "سننه" (١/ ٢٥٨) من طريق محمد بن عمرو، عن حكيم بن حكيم، به.

(١) كذا في جميع النسخ بحذف ألف تنوين المنصوب، على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).
(٢) قوله: « وأبا زرعة » ليس في (أ) و(ش).
(٣) هو: نَجيح بن عبدالرحمٰن السِّندي.
(٤) هو: سعيد بن أبي سعيد.
(٥) احتَجَرَ حُجْرَةً، أي: اتَّخَذَها. انظر "اللسان" (٤/ ١٦٨).

فقالا: هذا خطأٌ؛ رواه ابن أبي ذئب[١]، عن سعيد المَقْبُري، عن أبي سَلَمة[٢]، عن عائِشَة . . . الحديثَ .

وقالا: هذا يَدْفَعُ حديثَ أبي مَعْشَر؛ وهذا الصَّحيحُ[٣].

٣٥٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبدالله بن نافع الصَّائغ، عن عبدالله بن زياد بن دِرْهَم، عن الحَسَن[٤]، عن عثمان؛ قال: مَن قَدِمَ مِصْرًا، فَأَزْمَعَ[٥] إقامَةَ أربَعٍ، أَتَمَّ الصَّلاة ؟

---

(١) هو: محمد بن عبدالرحمٰن. وروايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٧٣٠). وأخرجه البخاري (٥٨٦١)، ومسلم (٧٨٢) من طريق عبيدالله بن عمر، عن سعيد ابن أبي سعيد، به .

(٢) هو: ابن عبدالرحمٰن.

(٣) قال الدارقطني في "العلل" (٥/ ٧٠/ ب): « يرويه سعيد المقبري، واختُلِف عنه: فرواه ابن عَجْلان [وعبيدالله] بن عمر، عن سعيد المقبري، عن أبي سلمة، عن عائشة، وخالفهم عبدالله بن عمرو [كذا! والصواب: عُمر] العُمَري وأبو معشر؛ فروَياه عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة . وحديث أبي سلمة عن عائشة هو الصَّواب ».

(٤) هو: البصري.

(٥) في (ت) و(ك) و(ف): « فان مع »، وضبَّب عليها ناسخ (ف)، وكتب في الهامش: « هكذا وجد في الأصل »، وهي محتملة للوجهين في (أ) و(ش).
قال الجوهري: قال الخليل: أزمعتُ على أمرٍ فأنا مُزْمِعٌ: إذا ثَبَّتَّ عليه عزمك. وقال الفراء: أزمعتُه وأزمعتُ عليه، مثل أجمعتُهُ وأجمعتُ عليه. اهـ. وقال ابن فارس: له وجهان؛ أحدهما: أنْ يكون مقلوبًا من « عزم »، والوجه الآخر: أن تكون الزاء مبدلة من الجيم. اهـ. ينظر: "الصحاح" (٣/ ١٢٢٥- ١٢٢٦)، و"معجم المقاييس" (٣/ ٢٤).

قال أبي: روى[١] هذا الحديثَ المغيرةُ بنُ عبدالرحمٰن المَخْزومي[٢]، عن عبدالله بن زياد، عن عُرْفُطَة[*] بن أبي الحارث، عن الحَسَن، عن عثمان.

قال أبي: أدخَلَ في الإسناد عُرْفُطَةَ[*]، ولا يُدْرَى مَنْ عُرْفُطَةُ[*] هذا! ولا عبدُالله بنُ زياد! جميعًا مَجْهُولَينِ[٣].

٣٥٧ - وسألتُ[٤] أبا زرعة عن[٥] حديثٍ اختَلَفتِ الرِّواياتُ[٦] عن الزُّهْري فيه.

فقلتُ له: روى سُلَيمانُ بنُ بلال[٧]، وطَلْحَةُ بن يحيى

---

(١) في (ك): « رواه ».

(٢) ذكر روايته ابن حجر في "لسان الميزان" (٤/ ١٦٢).

(*) في (ك): « عرفظة » بالظاء المعجمة.

(٣) كذا في النسخ، ماعدا (ش) ففيها: « مجهولان »، وهو الجادَّة، والتقدير: « هما جميعًا مجهولان ».
وأما ما في بقية النسخ، فخرجنا نحوه من حيث اللغة في التعليق على المسألة رقم (٢٥) و(١٢٤).

(٤) انظر المسألة التالية .

(٥) في (أ) و(ش): « في » بدل: « عن ».

(٦) في (ف): « اختلف الروايات »، والجادَّة مافي بقية النسخ، وما في (ف) صحيحٌ أيضًا. انظر التعليق على المسألة رقم (٢٢٤).

(٧) روايته أخرجها ابن حبان في "صحيحه" (٢٢٨١)، والطبراني في "المعجم الكبير" (١٢/ ٢٨٧ رقم١٣١٣٩)، وفي "الأوسط" (٥/ ٢٧٣ رقم٥٢٩٤)، وابن جُميع الصيداوي في "معجم شيوخه" ص(٢٨٥)، والإسماعيلي في "معجم شيوخه" (٢/ ٥٨٣).

الأنصاريُّ[١]، عن يونس بن يزيد، عن الزُّهْري، عن سالم[٢]، عن أبيه؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**لَا تَرْفَعُوا أَبْصَارَكُمْ إِلَى السَّمَاءِ فِي الصَّلَاةِ؛ أَنْ تُلْتَمَعَ[٣] أَبْصَارُكُمْ**».

وروى ابنُ لَهِيعَة[٤]، عن يزيد بن أبي حبيب، عن الزُّهْري؛ أنه كتبَ إليه: عن عُبَيدالله بن عبدالله بن عمر، عن أبي سعيد، عن النبيِّ ﷺ.

وروى ابنُ المبارك[٥]، عن يونس، عن الزُّهْري، عن عُبَيدالله بن عبدالله؛ أنَّ رجلاً من أصحاب النبيِّ ﷺ حَدَّثَهُ: أنه سمعَ رسولَ الله ﷺ يقول...؟

---

(١) روايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (١٠٤٣)، وأبو يعلى في "مسنده" (٥٥٠٩).

(٢) هو: ابن عبدالله بن عمر.

(٣) أي: تُخْتَلَسَ ويُذْهَبَ بها. انظر "لسان العرب" (٨/ ٣٢٦).

(٤) هو: عبدالله بن لهيعة. وروايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٣١٩)، و"الكبير" (٦/ ٣٥ رقم ٥٤٣٦)، ولكن وقع في "الأوسط": «عن عبيدالله بن عبدالله بن عتبة»، وكذا وقع منسوبًا في رواية عبدالرزاق في "المصنف" (٣٢٥٧) عن معمر، عن الزُّهْري، عن عُبَيدالله ابن عبدالله بن عتبة، عن النبيِّ ﷺ، مرسلاً. وكذا أيضًا في رواية ابن المبارك الآتية. ووقع في "الكبير": « عُبَيدالله بن عبدالله »، ولم ينسبه.

(٥) هو: عبدالله بن المبارك. وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٤٤١ رقم ١٥٦٥٢)، و(٥/ ٢٩٥ رقم٢٢٥١٦)، والنسائي في "سننه" (١١٩٤)، لكن رواية الإمام أحمد نُسب فيها عبيدالله هكذا: « عُبَيدالله بن عبدالله بن عتبة بن مسعود»، ولم ينسب في رواية النسائي، لكن حكى المزي في "تحفة الأشراف" (١١/ ١٨٤ رقم١٥٦٣٤) أنه عُبَيدالله بن عبدالله بن عتبة، والله أعلم.

قال أبو زرعة: الزُّهْريُّ، عن سالم، عن أبيه: وَهَمٌ، والزُّهْريُّ عن عُبَيدالله بن عبدالله، عن أبي سعيد: وَهَمٌ، والحديثُ حديثُ ابن المبارك عن يونس؛ وهو الصَّحيحُ[1].

٣٥٨ - وسألتُ[2] أبي عن حديثِ سُلَيمانَ بنِ[3] بلال، عن يونس، عن ابن شِهاب، عن سالم، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «لَا تَرْفَعُوا أَبْصَارَكُمْ إلى السَّمَاءِ فِي الصَّلَاةِ...» ؟

فسمعتُ أبي يقول: وَهِمَ يونس بن يزيد؛ روى بالحِجَازِ عن الزُّهْري، عن سالم، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ، وأخطأ فيه.

وروى مَرَّةً عن الزُّهْري، عن عُبَيدالله بن عبدالله، عن رَجُلٍ من أصحاب النبيِّ ﷺ، عن النبيِّ ﷺ[4]؛ وهذا الصَّحيحُ.

٣٥٩ - وسألتُ[5] أبي عن حديثٍ رواه محمَّدُ بنُ منصور

---

(١) انظر المسألة التالية.
(٢) انظر المسألة السابقة.
(٣) في (ت) و(ك): «عن» بدل: «بن».
(٤) قوله: «عن النبي ﷺ» سقط من (ك)؛ بسبب انتقال بصر الناسخ.
(٥) هذه المسألة بتمامها مكررة في (أ) و(ت) و(ش) و(ف)، ولم تكرَّر في (ك)، لكنْ لم يُذْكَرْ في النسخة (ت) من قوله: «قال أبي...» إلى آخر المسألة، وذُكِرَ في المكرَّر منها.
وقد نقل هذا النَّصَّ مغلطاي في "شرح ابن ماجه" (٤/ ١١٨٧). وانظر المسألة المتقدِّمة برقم (٢٦٨)، والآتية برقم (٥٥٧).

الجَوَّاز[١]، عن عبدالملك الجُدِّيِّ[٢]، عن شُعْبَة، عن قتادة، عن أنس: أُمِرَ بلالٌ[٣] أن يَشْفَعَ الأذانَ ويُوتِرَ الإقامَةَ؟

---

(١) لم نقف على روايته، والحديث رواه الطبراني في "الأوسط" (٨٤٥٤)، و"الصغير" (١٠٧٣)، وأبو يعلى الخليلي في "فوائده" (١٤) من طريق موسى بن محمد السِّرِّيني، عن عبدالملك، به.
ورواه ابن عدي في "الكامل" (٦/ ٢٩٢) من طريق محمد بن مسلمة الواسطي، عن أبي جابر، عن شعبة، به.
قال الطبراني: « لم يَرو هذا الحديث عن شعبة إلا عبدالملكَ الجدي ».
وقال ابن عدي: « وهذا معروف بعبدالملك الجدي، عن شعبة، ورواه ابن مسلمة، عن أبي جابر، وروي أيضًا عن عمار بن عبدالجبار المروزي ».
وقال الخليلي: « لم يَروه من حديث شعبة عن قتادة إلا الجدِّي، وإنما المحفوظ من حديث شعبة: عن خالد الحذاء وأيوب، عن أبي قلابة، عن أنس، وقد روي عن عمار بن عبدالجبار، عن شعبة، عن قتادة من طريق غير معتبر ».

(٢) هو: عبدالملك بن إبراهيم.

(٣) وقع بلفظ: « أمر بلالاً » في (أ) و(ت) و(ش) و(ف)، والمثبت من التكرار الواقع فيها، ومن النسخة (ك) ومصادر التخريج.
أما قوله: « **أُمِرَ بلالٌ** » **بالرفع، فَفِعْلٌ** ونائبُ فاعلِهِ.
وأمَّا قوله: « **أمر بلالاً** »، ففي ضبط « أمر » وجهان:
الأوَّل: أن يُبْنى لما لم يُسَمَّ فاعله، وتقدير الكلام: «أُمِرَ بلالاً بأنْ يَشْفَعَ الأَذَانَ »، فـ«بلالاً»: مفعولُ الفعل، و«أنْ يَشْفَعَ الأذان»: مصدرٌ مؤوَّلٌ مجرورٌ بالباء المقدَّرة، والجارُّ والمجرور هو نائب الفاعلِ للفعل « أُمِرَ »، وإنابة الجار والمجرور عن الفاعل مع وجود المفعول به وتقدُّمِهِ جائزٌ، وقد تقدم تحرير الكلام فيه وبيان شواهده في التعليق على المسألة رقم (٢٥٢).
والثاني: أن يُبْنى للفاعل: « أَمَرَ بلالاً أن يَشْفَعَ الأَذَانَ »؛ ويكون « بلالاً »: مفعول «أَمَرَ»، وفاعلُهُ ضميرٌ يعودُ إلى رسول الله ﷺ المفهوم من قرينة الحال، وقد ورد الحديث صريحًا عن أنسٍ بذلك في "صحيح ابن حبان" (١٦٧٦) وغيره - من رواية أبي قلابة عن أنس - ولفظه: « أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ أَمَرَ بلالاً أنْ يَشْفَعَ الأذانَ، =

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: شُعْبَةُ[١]، عن خالد[٢]، عن أبي قِلابَة[٣]، عن أنس: أُمِرَ بلالٌ أن يَشْفَعَ الأذانَ، ويُوتِرَ الإقامَةَ.

٣٦٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه مَخْرَمَةُ بن بُكَير[٤]، عن

= ويُوتِرَ الإقامة ». وانظر في رجوع الضمير إلى المفهوم من قرينة السياق، وإنْ لم يَجْرِ له ذِكْرٌ: التعليق على المسألة رقم (٤٠٠).

(١) روايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (٢٢٠٩) - ومن طريقه أبو عوانة في "مسنده" برقم (٩٤٩) - عنه، به.
وأخرجه الدارميُّ في "مسنده" (١٢٣٠) عن أبي الوليد الطيالسيِّ، وعفانَ، وأبو عوانة في "مسنده" (٩٥٠) من طريق عفان، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ١٣٢) من طريق أبي عامر العقدي، ثلاثتهم (أبو الوليد الطيالسي، وعفان، وأبو عامر العقدي)، عن شعبة، به.
ورواه البخاري في "صحيحه" (٦٠٣)، ومسلم (٣٧٨) من طرق أخرى عن خالد الحذاء، به.

(٢) هو: ابن مِهْران الحَذَّاء.

(٣) هو: عبدالله بن زيد الجَرْمي.

(٤) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند"، وابنُهُ عبدالله في "زوائده على المسند" (١/ ١٧٧ رقم١٥٣٤)، والدورقي في "مسند سعد" (٤٠)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٣١٠)، والطبراني في "المعجم الأوسط" (٦٤٧٦)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٢٠٠) وابن عبدالبر في "التمهيد" (٢٤/ ٢٢١).
قال الطبراني: « ولم يرو هذا الحديث عن عامر بن سعد، عن أبيه، إلا بكير بن عبدالله بن الأشج، ولا رواه عن بكير إلا مخرمة، تفرد به ابن وهب. ورواه ابن أخي الزُّهري، عن الزُّهري، عن صالح بن عبدالله بن أبي فَرْوَة، عن عامر بن سعد، عن أَبانَ بن عثمان، عن أبيه ».
ورواه مالك في "الموطأ" (١/ ١٧٤) بلاغًا عن عامر بن سعد، عن أبيه.
والحديث بتمامه: عن عامر بن سعد بن أبي وقاص، قال: سمعتُ سعدًا وناسًا من أصحاب رسولِ الله ﷺ يقولون: كان رجلان أخوان في عهد رسول الله ﷺ، =

أبيه[١]، عن عامر بن سعد؛ قال: سمعتُ سعدًا وناسًا من أصحاب رسول الله ﷺ [يقولون: سَمِعْنَا رسولَ اللهِ ﷺ][٢] قال: «**مَثَلُ الصَّلاةِ كَمَثَلِ نَهْرٍ...**».

ورواه ابن أخي الزُّهْري[٣]، عن عَمِّه[٤]، عن صالح بن عبدالله بن

= وكان أحدهما أفضَلَ من الآخر، فتوفِّيَ الذي هو أفضلهما، ثم عُمِّرَ الآخر بعده أربعينَ ليلةً، ثم توفِّي، فَذُكِرَ لرسول الله ﷺ فَضْلُ الأوَّل على الآخر، فقال: «أَلَمْ يكن يصلِّي؟» فقالوا: بَلَىٰ يا رسول الله، فكان لا بأسَ به، فقال: «ما يُدْرِيكُمْ ماذا بَلَغَتْ به صلاته؟!»، ثم قال عند ذلك: «إِنَّمَا مَثَلُ الصلاةِ كَمَثَلِ نَهْرٍ جارٍ، ببابِ رجلٍ، غَمْرٍ عَذْبٍ، يَقْتَحِمُ فيه كلَّ يوم خَمْسَ مَرَّاتٍ، فماذا تَرَوْنَ يُبْقِي ذلك مِنْ دَرَنِهِ؟!». هذا لفظ أحمد، ونحوه في بقية مصادر التخريج.

(١) هو: بُكَير بن عبدالله بن الأشَجّ.

(٢) ما بين المعقوفين سقط من جميع النسخ، واستدركناه من مصادر التخريج؛ ففيها جميعًا أنَّ قوله: «مَثَلُ الصلاة...» من قوله ﷺ كما في تتمة الحديث التي ذكرناها آنفًا، وليس هو من قول سَعْد والناسِ الذين من أصحاب رسول الله ﷺ؛ كما يفهم من ظاهر ما في النسخ، ويدلك على هذا السقط أيضًا بقيَّة النصِّ؛ وهو رواية ابن أخي الزهري؛ فهي تدلُّ على أنَّ هذا من قول النبي ﷺ.
والظاهر: أنَّ هذا السقط سَبَبُهُ انتقالُ النظر من النساخ أو المصنِّف، والله أعلم.

(٣) هو: محمد بن عبدالله بن مسلم. وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند"، وابنه عبدالله في "زوائده على المسند" (١/ ٧١- ٧٢ رقم ٥١٨)، وعبد بن حميد في "مسنده" (٥٦/المنتخب)، وابن ماجه في "سننه" (٢٥٦)، والمروزي في "تعظيم قدر الصلاة" (٨٤ و٨٥)، والبزار في "مسنده" (٣٥٦)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٤٩٦٢)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٢٤/ ٢٢٧، ٢٢٨).
قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عثمان عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد، وهذا الحديث أرفع حديثًا [كذا] في هذا الباب عن النبي ﷺ».
وانظر "التمهيد" (٢٤/ ٢٢٠- ٢٢١).

(٤) يعني: الزهري محمد بن مسلم.

أبي فَرْوةَ، عن عامر بن سعد، عن أَبانَ بن عثمان، عن عثمان[١]، عن النبيِّ ﷺ؟

قال: هذا أدخلَ[٢] بينه وبين عثمان « أبانَ »؛ وهو عندي أشبَهُ[٣].

٣٦١ - وسألتُ[٤] أبي عن حديثٍ رواه الزُّهْرِيُّ، وأسامةُ بنُ زيد، ونافعُ[٥]، وابن إسحاقَ[٦]، والوليدُ بنُ كَثيرٍ[٧]: عن إبراهيم بن عبدالله بن حُنَيْنٍ، عن أبيه، عن عليٍّ: نهاني النبيُّ ﷺ عن القِراءة راكعًا . . . الحديثَ.

---

(١) قوله: « عن عثمان » سقط من (ك). (٢) في (ك): « داخل ».

(٣) سئل الدارقطني في "العلل" (٤/ ٣٤٣ رقم٦١٥) عن هذا الحديث؟ فقال: « حدَّث به مالك في "الموطأ": أنه بلغه عن عامر بن سعد عن أبيه، ورواه مخرمة بن بُكَير، عن أبيه، عن عامر بن سعد، عن أبيه. ويقال: إن مالكًا أخذه من مخرمة بن بكير، والله أعلم . ورواه ابن أخي الزهري، عن [الزهري، عن] صالح بن عبدالله بن أبي فروة، عن عامر بن سعد بن أبي وقاص، عن أبان بن عثمان، عن عثمان، تفرد به ابن أخي الزهري، عن الزهري، فإن كان ضبطه فالحديث حديثه، والله أعلم ».

(٤) انظر المسألة رقم (٢٣٣) و(١٤٦٤).

(٥) هو: مولى ابن عمر.

(٦) في (أ) و(ش): « وأبو إسحاق »، والمثبت من بقية النسخ، وهو الصواب؛ فالذي يروي عن إبراهيم بن عبدالله بن حنين هو محمد بن إسحاق، وليس أبا إسحاق؛ كما يتضح من "تهذيب الكمال" (٢/ ١٢٤).

(٧) من قوله: « عن حديث . . . » إلى هنا، مكرر في (ت) و(ك).
والحديث رواه مسلم في "صحيحه" (٤٨٠) من طريق الزهري، وأسامة بن زيد، ونافع، وابن إسحاق، والوليد بن كثير، وزيد بن أسلم ويزيد بن أبي حبيب ومحمد ابن عمرو، جميعهم عن إبراهيم بن عبدالله بن حنين، به.

ورواه[١] الضَّحَّاكُ بنُ عثمان، وداودُ بنُ قيس الفَرَّاءُ[٢]، وابنُ عَجْلانَ[٣]: عن إبراهيم بن عبدالله بن حُنَيْنٍ، عن أبيه، عن ابن عباس، عن عليٍّ... أيُّهما الصَّحيحُ ؟

قال أبي: لم يقُلْ هؤلاءِ[٤] الذين رَوَوْا عن أبيه: سمعتُ عليًّا، إلا بعضُهم، وهؤلاءِ الثلاثةُ[٥] مستورون، والزِّيادةُ مقبولةٌ من ثقةٍ، وابنُ عَجْلان ثقةٌ، والضَّحَّاكُ بنُ عثمان ليس بالقويِّ، وأسامةُ لم يَرْضَ حتى روى عن إبراهيم، ثم روى عن عبدالله بن حُنَيْن نفسِه[٦]، وأسامةُ ليس بالقويِّ .

وقال أبي مَرَّةً أُخرى: الزُّهْريُّ أحفَظُ[٧].

---

(١) في (ك): « رواه » بلا واو. (٢) في (ش): « القراء ».

(٣) هو: محمد. والحديث رواه مسلم في "صحيحه" (٤٨٠) من طريق الضحاك بن عثمان وداود بن قيس وابن عجلان، عن إبراهيم بن عبدالله بن حنين، به.

(٤) يعني: الزهري، وأسامة بن زيد، ونافعًا، وابن إسحاق، والوليد بن كثير .

(٥) يعني: الضَّحَّاك بن عثمان، وداود بن قيس، وابن عجلان .

(٦) الحديث أخرجه أحمد في "مسنده" (١/ ١٣٢ رقم ١٠٩٨) وابن ماجه في "سننه" (٣٦٠٢) من طريق أسامة بن زيد، عن عبدالله بن حنين، عن علي، به.
ورواه أبو عوانة في "مسنده" (١٨٢٩) من طريق أسامة بن زيد، عن إبراهيم بن عبدالله بن حنين، به. ثم قال: قال أسامة: فدخلت على عبدالله بن حنين... فسألته عن هذا الحديث، فقال عبدالله: سمعت عليًّا...

(٧) ذكر الدارقطني في "العلل"(٢٩٥) رواية من رواه بزيادة ابن عباس، وهم: محمد ابن عَجْلان، وداود بن قيس، والضَّحَّاك بن عثمان، وعبدالحكيم بن عبدالله بن أبي فروة، ثم قال: « وخالفهم جماعة أكثر منهم عددًا، فرووه عن إبراهيم بن عبد الله، عن أبيه، عن علي، ولم يذكروا فيه ابن عباس، على اختلاف منهم على إبراهيم...»، ثم أخذ في عرض بعض الاختلاف على أولئك الرواة. =

٣٦٢ - وسُئِلَ[١] أبي عن حديثٍ رواه نُوحُ بن حَبِيبٍ[٢]، عن عبدالمجيد بن[٣] عبدالعزيز بن أبي رَوَّاد[٤]، عن مالك بن أنس، عن زيد بن أسلَمَ، عن عطاءِ بن يَسَارٍ، عن أبي سعيد الخُدْرِيِّ، عن النبيِّ ﷺ: «إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ...»؟

قال أبي: هذا حديثٌ باطلٌ ليس له أصلٌ[٥]؛ إنما هو: مالكٌ[٦]، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم التَّيْمِيِّ، عن عَلْقَمةَ بن وَقَّاص، عن عمر، عن النبيِّ ﷺ[٧].

= وانظر المسألة رقم (٢٣٣) و(١٤٤٣).

(١) نقل هذا النص الزيلعي في "نصب الراية" (١/ ٣٠٣)، وانظر "الدراية" لابن حجر (١/ ١٢٤).

(٢) روايته أخرجها أبو نعيم في "الحلية" (٦/ ٣٤٢)، والقضاعي في "مسند الشهاب" (٢/ ١٩٦ رقم١١٧٣)، والسِّلفي في "الطيوريات" (٨٩٧)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٦٢/ ٢٣٥).

(٣) قوله: « عبدالمجيد بن » مكرر في (ك). (٤) في (ك): « داود ».

(٥) في (ت) و(ك): « لا أصل له ».

(٦) روايته أخرجها في "موطئه" برواية محمد بن الحسن الشيباني رقم (٩٨٣). ومن طريق مالك، أخرجه البخاري في "صحيحه" (٥٤ و٥٠٧٠)، ومسلم في "صحيحه" (١٩٠٧).

(٧) قال الدارقطني في "العلل" (١١/ ٢٥٣ رقم٢٢٦٩): « يرويه عبدالمجيد بن عبدالعزيز ابن أبي رَوَّاد، عن مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد، وأصحاب مالك يروونه عن مالك، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم، عن عَلْقَمَة بن وقاص، عن عمر، عن النبي ﷺ؛ وهو الصَّحيح ».
وقال في (٢/ ١٩٣رقم٢١٣): « فرواه عبد المجيد بن عبدالعزيز بن أبي رَوَّاد عن مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري، ولم يتابع عليه ». =

٣٦٣ - وقيل[١] لأبي: حديثُ أبي سَلَمة، عن أبي هريرة: حَذْفُ السَّلامِ سُنَّةٌ[٢]، منهم من يقول: عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ[٣]؟

قال: لَيْتَهُ يَصِحُّ عن أبي هريرة!

= وقال أبو نعيم في "الحلية" (٦/ ٣٤٢): « غريب من حديث مالك عن زيد، تفرد به عبدالمجيد، ومشهوره وصحيحه ما في "الموطأ" عن يحيى بن سعيد ».

وقال ابن عبدالبر في "التمهيد" (٢١/ ٢٧٠): « ابن أبي رَوَّاد هذا قد رَوى عن مالك أحاديث أخطأ فيها، أشهرها ... »، ثم ساق هذا الحديث، ثم قال: « وهذا خطأ لا شك فيه عند أحد من أهل العلم بالحديث، وإنما حديث «الأعمال بالنيات» عند مالك، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم، عن علقمة بن وقَّاص، عن عمر، ليس له غير هذا الإسناد، وكذلك رواه الناس عن يحيى بن سعيد ».

وقال الخليلي في "الإرشاد" (١/ ١٦٧): « وهو غير محفوظ من حديث زيد بن أسلم بوجه ». وقال في (١/ ٢٣٣) عن عبدالمجيد: « ثقة لكنه أخطأ في أحاديث... »، ثم ذكر هذا الحديث.

وانظر "نصب الراية" (١/ ٣٠٢)، و"جامع العلوم والحكم" (ص٢٠).

(١) في (ت) و(ك): « قيل » بلا واو .

(٢) حذف السلام: هو تخفيفه والإسراع به، وترك الإطالة فيه، وعدم مد حروفه. وانظر "النهاية" (١/ ٣٥٦)، و"لسان العرب" (٩/ ٤٠)، و"تاج العروس" (١٢/ ١٣٠)، و"الكليات" (ص٣٨٤). وانظر مصادر التخريج؛ فقد ورد تفسيره منسوبًا إلى بعض السلف!.

(٣) الحديث رواه أحمد في "مسنده" (٢/ ٥٣٢ رقم ١٠٨٨٥)، وأبو داود في "سننه" (١٠٠٤)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٧٣٤)، والطوسي في "مختصر الأحكام" (٢٨١)، والعجلي في "معرفة الثقات" (٢/ ٤٣٣)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٢٣١) من طرق عن محمد بن يوسف الفريابي، وابن خزيمة في "صحيحه" (٧٣٥) من طريق عمارة بن بشر المصيصي، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٧/ ١٠٢) من طريق أبي إسحاق الفزاري، جميعهم عن الأوزاعي، عن قُرَّة بن عبدالرحمن، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، به. =

قلتُ: رواه ابنُ وَهْب[1]، عن عيسى بنِ يونس، وعبدِالله بنِ المبارك، عن الأوزاعيِّ[2]، عن قُرَّةَ بن عبدالرحمٰن، عن الزُّهْري، عن أبي سَلَمة بن عبدالرحمٰن، عن أبي هريرة؛ قال: حَذْفُ السَّلامِ سُنَّةٌ.

فقال أبي[3]: هو حديثٌ مُنكَرٌ[4].

= ورواه ابن خزيمة في "صحيحه" (٧٣٥) من طريق محمد بن يحيى، عن محمد بن يوسف الفريابي، عن الأوزاعي، به، موقوفًا.

(١) هو: عبدالله. وروايته أخرجها الطوسي في "مختصر الأحكام" (٢٨٠) من طريقه عن ابن المبارك وهِقْل بن زياد، عن الأوزاعي، به.
ورواه الترمذي في "جامعه" (٢٩٧) من طريق علي بن حجر، عن ابن المبارك وهِقل، بمثله.
ورواه ابن خزيمة في "صحيحه" (٧٣٥) من طريق عبدالرحمن بن مهدي وحَرَمي بن عمارة، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٢٣١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ١٨٠) من طريق عبدان، ثلاثتهم عن ابن المبارك، عن الأوزاعي، به.
وخالفهم محمد بن عقبة الشيباني فرواه عن ابن المبارك، عن الأوزاعي، به، مرفوعًا؛ أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ١٨٠).
ورواه ابن خزيمة في "صحيحه" (٧٣٥) من طريق أبي عمار، عن عيسى بن يونس، عن الأوزاعي، به، موقوفًا.

(٢) هو: عبدالرحمٰن بن عمرو .

(٣) قوله: « أبي » ليس في (أ) و(ش).

(٤) قال أبو داود في "سننه" عقب الحديث رقم (١٠٠٤): « قال عيسى [يعني: ابن يونس]: نهاني ابن المبارك عن رفع هذا الحديث »، ثم قال أبو داود: « سمعت أبا عمير عيسى بن يونس الفاخوري الرملي قال: لما رجع الفريابي من مكة ترك رفع هذا الحديث، وقال: نهاه أحمد بن حنبل عن رفعه ».
وذكر ابن معين في "تاريخه" (٣٧٣) برواية الدوري قال: « كان عيسى بن يونس يرفعه، فقال له ابن المبارك: لا ترفعه، فكان بعدُ لا يرفعه ». =

٣٦٤ - وسألتُ[١] أبي عن حديثِ نافع بن أبي نُعَيم[٢]، عن محمد بن يحيى بن حَبَّان[٣]، عن ابن مُحَيْرِيز[٤]، عن أبي رُفَيع، عن عُبادَة بن الصَّامِت، عن النبيِّ ﷺ؛ قال: «**خَمْسُ صَلَوَاتٍ فَرَضَهُنَّ اللهُ عَلَى عِبَادِهِ...**»، حين سُئِلَ عن الوِتْر: أَوَاجِبٌ هو؟

ورواه ابنُ عَجْلان، ويحيى بنُ سعيد[٥]، عن محمَّد بن يحيى بن

= ونقله المصنف في "مقدمة الجرح والتعديل" (١/ ٢٦٩) عن الدوري.
وذكر الدارقطني في "العلل" (٩/ ٢٤٥ رقم١٧٣٦) الاختلاف في هذا الحديث، ثم قال: « والصحيح عن الأوزاعي: أنه موقوف على أبي هريرة ».

(١) انظر المسألة رقم (٢٣٩).

(٢) روايته أخرجها ابن أبي عاصم في "السنة" (١٠٠١)، والمروزي في "تعظيم قدر الصلاة" (١٠٣٣)، وابن حبان في "الثقات" (٥/ ٥٧٠- ٥٧١)، والطبراني في "مسند الشاميين" (٢١٨٦).
ووقع عند الطبراني: « عن المخدجي » بدل « عن أبي رفيع ».

(٣) في (ت) و(ك): « حسان ».

(٤) هو: عبدالله .

(٥) روايتهما معًا أخرجها الحميدي في "مسنده" (٣٩٢)، والطبراني في "مسند الشاميين" (٢١٨٢)، وأبو الشيخ في "طبقات المحدثين بأصبهان" (٨٨١) من طريق سفيان بن عيينة، عنهما، به.
ورواه مالك في "الموطأ" (١/ ١٢٣)، وعبدالرزاق في "المصنف" (٤٥٧٥)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٦٨٥١ و٣٦٣٤٨)، وأحمد في "المسند" (٥/ ٣١٥ و٣١٩ رقم ٢٢٦٩٣ و٢٢٧٢٠)، والدارمي في "مسنده" (١٦١٨)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٣١٦٨)، والشاشي في "مسنده" (١٢٨١)، والطبراني في "مسند الشاميين" (٢١٨١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٣٦١) من طريق يحيى بن سعيد وحده، به.
ومن طريق مالك رواه أبو داود في "سننه" (١٤٢٠)، والنسائي في "سننه" (٤٦١)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٣١٦٧)، والشاشي في "مسنده" =

حَبَّان، عن ابنِ مُحَيْريز[(١)]، عن المُخْدَجي[(٢)]، عن عُبَادَةَ بنِ الصَّامِت، عن النبيِّ ﷺ.

قيل له: هذه الزِّيادَةُ[(٣)] التي[(٤)] رواها نافعٌ محفوظٌ[(٥)]؟

= (١٢٨٤ و١٢٨٦)، والطبراني في "مسند الشاميين" (٢١٨١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٨ و٤٦٧) و(١٠/ ٢١٧)، والبغوي في "شرح السنة" (٩٧٧).

ورواه الطبراني في "مسند الشاميين" (٢١٨٣) من طريق يحيى بن سعيد وعبد ربِّه بن سعيد، عن محمد بن يحيى، به.

ورواه ابن ماجه في "سننه" (١٤٠١)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٣١٦٩)، وابن حبان في "صحيحه" (٢٤١٧) من طريق عبد ربِّه بن سعيد، وأحمد في "مسنده" (٥/ ٣٢١ رقم ٢٢٧٥٢)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٣١٧٠) من طريق محمد بن إسحاق، وابن حبان في "صحيحه" (١٧٣١)، والشاشي في "مسنده" (١٢٨٢ و١٢٨٧) من طريق محمد بن عمرو، والطبراني في "مسند الشاميين" (٢١٨٤ و٢١٨٥) من طريق سعد بن سعيد ومحمد بن إبراهيم، جميعهم عن محمد بن يحيى، به.

ورواه الشاشي (١٢٨٣) من طريق عمرو بن يحيى، والطحاوي في "شرح المشكل" (٣١٧١)، والطبراني في "مسند الشاميين" (٢١٨٧) من طريق عُقيل بن خالد، كلاهما عن محمد بن يحيى، به، دون ذكر « المخدجي ».

(١) في (ك): « أبي محيريز ». (٢) في (ف): « المخرجي ».

(٣) الظاهر أنه يعني قوله: « عن أبي رُفَيع » بدل: «عن المخدجي »، فذِكْرُ أبي رُفَيع إنما جاء في رواية نافع بن أبي نعيم. وتقدم أنه وقع عند الطبراني في رواية نافع: « عن المخدجي » بدل « عن أبي رفيع».

وقد ذهب ابن حبان في الموضع السابق من "الثقات" إلى أن أبا رفيع هذا هو المخدجي، وهذا إن صح ينفي الاختلاف في الحديث. وانظر "تهذيب الكمال" (٧٩٦٠).

(٤) قوله: « التي » ليس في (ش).

(٥) كذا في جميع النسخ: « محفوظ » خبرًا عن قوله: « هذه الزيادة »، ولو اتبَعَ جادَّةَ اللفظ لقال: « محفوظةٌ »، لكنَّ ما في النسخ يخرَّج على وجوه منها: =

قال: هؤلاءِ[١] أعلَمُ وأحفَظُ .

٣٦٥ - وسألتُ[٢] أبي عن حديثٍ رواه شُعْبَةُ[٣]، واللَّيْثُ[٤]، عن عبد ربِّه بن سعيد، واختَلَفا؛ كيف اختِلافُهما؟

فقال أبي: اتفقا في عبد ربِّه بن سعيد.

= **الأوَّل:** جَعْلُهُ من باب الحمل على المعنى بتذكير المؤنَّث، كأنَّه قال: « هذا اللفظُ الزائدُ الذي رواه نافعٌ محفوظٌ »؛ حمَلَ « الزيادة » على معنى « الزائد »، وانظر تفصيل الكلام في الحمل على المعنى بتذكير المؤنَّث: في المسألة رقم (٢٧٠).
والثاني: حَمْلُهُ على أنَّ « محفوظ » شابَهَ المصادر التي على وزن « مفعول » كالمعقول والمجلود بمعنى العَقْل والجَلْد، فعومل معاملةَ المصادر في الإفراد والتذكير؛ فكما يقال في المصدر: امرأةٌ عَدْلٌ، يقال: زيادةٌ محفوظٌ، كما قيل نحو ذلك في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦]، قالوا: إن «قريب» جاء على وزن «فَعِيل»، وهو من أوزان المصادر؛ كالصَّهِيل والزَّئِير، فلزم الإفراد والتذكير، وهذا أحدُ الأقوال في هذه الآية. انظر: "الخصائص" لابن جني (٢/ ٢٠٢- ٢٠٧)، و"بدائع الفوائد" لابن القيم (٣/ ٥٤٣)، و"البحر المحيط" لأبي حيان (٤/ ٣١٤)، و"الدر المصون" (٥/ ٣٤٥)، و"اللباب" لابن عادل الحنبلي (٩/ ١٦١).

(١) يعني: ابن عجلان، ويحيى بن سعيد .

(٢) تقدمت هذه المسألة برقم(٣٢٤)، ونقل ابن رجب في "فتح الباري" (٤/ ٣٤١) تحسين أبي حاتم لطريق الليث.

(٣) تقدم في المسألة (٣٢٤) أن شعبة رواه عن عبد ربِّه بن سعيد، عن أنس بن أبي أنس، عن عبدالله بن نافع بن العَمْياء، عن عبدالله بن الحارث، عن المطَّلب، عن النبي ﷺ .

(٤) هو: ابن سعد. وتقدم في المسألة (٣٢٤) أيضًا أنه روى الحديث عن عبد ربِّه بن سعيد، عن عِمران بن أبي أنس، عن عبدالله بن نافع بن العَمْياء، عن ربيعة بن الحارث، عن الفَضل بن عباس،عن النبيِّ ﷺ .

واختَلَفا؛ فقال اللَّيْثُ: عن عمران بن أبي أنس، وقال شُعْبَة: عن أنس بن أبي أنس.

واختَلَفا؛ فقال اللَّيْثُ: عن ربيعة بن الحارث(*)، وقال شُعْبَة: عن عبدالله بن الحارث(*).

واختَلَفا؛ فقال اللَّيْثُ: عن الفضل بن العبَّاس، وقال شُعْبَة[1]: عن المُطَّلِب، عن النبيِّ ﷺ؛ قال: **«الصَّلَاةُ مَثْنَى مَثْنَى، تَخْشَعُ وَتَضْرَعُ وَتَمَسْكَنُ وَتُقْنِعُ[2] بِيَدَيْكَ** - يقولُ: يَرْفَعُهُما[3]- وَتَقُولُ[4]: يَا رَبِّ يَا رَبِّ، فَمَنْ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ، فَهِيَ خِدَاجٌ».

وقال[5] أبي: ما يقول اللَّيْثُ أصحُّ؛ لأنه قد تابعَ اللَّيْثَ عمرُو بن الحارث، وابنُ لَهِيعَة[6]، وعمرٌو واللَّيْثُ كانا يَكْتُبان، وشُعْبَةُ صاحبُ حفظ.

(*) وقد اتفقا في الراوي عن ربيعة بن الحارث، أو عبدالله بن الحارث؛ وهو: عبدالله ابن نافع بن العمياء؛ كما في المسألة (٣٢٤).

(١) من قوله: «عن عبدالله بن الحارث...» إلى هنا، سقط من (ت) و(ك)؛ لانتقال النظر.

(٢) انظر التعليق على هذه الأفعال «تخشع، وتضرع، وتمسكن، وتقنع ...» في المسألة المتقدمة برقم (٣٢٤).

(٣) كذا في (ت) و(ك) بالياء المثنَّاة من تحت، ولم تنقط في بقيَّة النسخ؛ فَيَحْتملُ أنْ تكون بالتحتية أو الفوقيَّة، والذي في مصادر التخريج: «يقول: ترفعهما» بالمثناة الفوقيَّة، وهو تفسير من الراوي لقوله ﷺ: «وتقنع يديك». والإقناع: الرفع. كأنه قال: يعني ترفعهما. وما أثبتناه تقديره: يعني يرفعهما المصلي.

(٤) في (ك): «ويقول».

(٥) في (ت) و(ك): «قال» بلا واو.

(٦) هو: عبدالله. وروايته أخرجها الطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (١٠٩٦)، =

قلتُ لأبي: هذا الإسنادُ عندك صحيحٌ؟

قال: حسنٌ .

قلتُ لأبي: مَنْ ربيعةُ بن الحارث؟

قال: هو ربيعةُ بن الحارث بن عبدالمُطَّلِب .

قلتُ: سمع من الفَضْل؟

قال: أدرَكَهُ .

قلتُ: يُحْتَجُّ[1] بحديث ربيعة بن الحارث؟

قال: حَسَنٌ.

فكَرَّرتُ عليه مِرارًا، فلم يَزِدْني على قوله: حَسَنٌ .

ثم قال: الحجَّة: سُفْيانُ وشُعْبَة .

قلتُ: فعبدُ رَبِّهُ بنُ سعيد؟

قال: لا بأس به .

قلتُ: يُحْتَجُّ بحديثه؟

قال: هو حسنُ الحديث .

= وأبو بكر الشافعي في "الغيلانيات" (٤٣٩)، ومن طريقه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٤٨/ ٣٢٥).

(١) في (ك): « يحيى » بدل: « يحتج »

قال[١] **أبي**: ويَدُلُّ[٢]: على أن هذا الكلامَ في صلاة التَّطَوُّع أو السُّنَنِ، وليسَ هذا الكلامُ[٣] في شيء من الحديث.

٣٦٦ - وسألتُ[٤] **أبي يقول**: روى يحيى بن أيُّوب[٥]، عن ابن

---

(١) في (أ) و(ش): «وقال» بالواو.

(٢) يعني: هذا الحديث.

(٣) يعني: الزائد على قوله: «الصَّلاة مثنى مثنى».

(٤) في (ت) و(ك): «سألت» بلا واو، وكتب في هامش (أ) و(ف): «هكذى في الأصل وسألت»، وفي هامش (ش) كتب فوقها: «كذا». والصواب أن يقال: «سمعت»، والظاهر: أنَّ المصنِّف جَرَى قَلَمُهُ على جادَّة الكتاب، فشرع يكتب: «وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه...»، فكتب: «وسألت أبي»، ثم تذكَّر أنَّه سمعه ولم يسأله، فأكمل ولم يعد لتصويب «وسألت». أو أنه أراد ابتداءً أن يكتب: «وسمعتُ»، فسبق قلمه فكتب: «وسألت»، ولم يعد إلى تصويبها، ومثل هذا ما يسمَّى في عرف النحويين ببدل الغلط. وانظر في بدل النسيان والغلط: "شرح شذور الذهب" لابن هشام، و"همع الهوامع" للسيوطي، و"شروح ألفية ابن مالك" (باب البدل/ البدل المباين).

هذا؛ ويبدو أن المصنِّف كتب هذه المسألة مسوَّدةً، ولم يَعُدْ إلى تبييضها، والله أعلم.

وقد نقلَ هذا النَّصَّ مغلطاي في "شرح ابن ماجه" (٤/ ١١٦٧- ١١٦٨).

(٥) روايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (٧٢٨)، والفاكهي في "أخبار مكة" (١٣٢٣ و١٣٢٤)، والطبراني في "الأوسط" (٨٧٣٣)، وابن عدي في "الكامل" (٤/ ٢٠٧)، وابن حبان في "المجروحين" (٢/ ٤٣)، والدارقطني في "السنن" (١/ ٢٤٠)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٢٠٤- ٢٠٥)، وابن مخلد في "حديثه عن شيوخه" (٢٩٩/ مجموع فيه عشرة أجزاء حديثية)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٤٣٣)، والبغوي في "شرح السنة" (٤١٨) من طريق أبي صالح عبدالله بن صالح، عنه، به.

قال الطبراني: «لم يَرو هذا الحديث عن نافع إلا ابن جريج، ولا عن ابن جريج إلا يحيى بن أيوب، تفرَّد به عبدالله بن صالح». =

جُرَيج[١]، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ قال: «**مَنْ أَذَّنَ كَذَا سَنَةً . . .**»[٢].

قال أبي: هذا مُنكَرٌ جدًّا .

٣٦٧ - وسألتُ[٣] **أبي** عن حديثٍ رواه ابنُ الهاد[٤]، عن محمد ابن إبراهيم، عن عَطَاء بن يَسَار، عن رَجُلٍ من الأنصار من بني بَيَاضَة؛ أنه سمعَ رسولَ الله وهو مُجاوِرٌ في المسجد، فوعَظَ الناسَ وحذَّرَهُمْ وقال: «**المُصَلِّي يُنَاجِي رَبَّهُ؛ وَلَا يَجْهَرْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ بِالقُرْآنِ**».

= ورواه الدارقطني في "سننه" (١/ ٢٤٠)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٢٠٥) - وعنه البيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٤٣٣) - من طريق ابن وهب، عن ابن لهيعة، عن عبيدالله بن جعفر، عن نافع، به.

قال البخاري في "التاريخ الكبير" (٨/ ٣٠٦): « يحيى بن المتوكل، عن ابن جريج، عمَّن حدثه، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: " مَن أَذَّنَ اثنَتَي عَشْرَةَ سنةً دخلَ الجنَّة "، رواه أبو صالح، عن يحيى بن أيوب، عن ابن جريج، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ مثله، والأول أشبه ».

(١) هو: عبدالملك بن عبدالعزيز.

(٢) ولفظه: « مَن أَذَّنَ اثنَتَي عَشْرَةَ سنةً وَجَبَتْ له الجنَّة، وكُتِبَ له بتأذينِه في كُلِّ مرَّة ستُّون حسنةً، وبإقامَتِهِ ثلاثُون حَسَنةً ».

(٣) ستأتي هذه المسألة برقم (٥٥٢)، وانظر المسألة رقم (٦٦٧).

(٤) هو: يزيد بن عبدالله . وروايته هذه أخرجها البخاري في "خلق أفعال العباد" (٥٦٤)، والنسائي في "السنن الكبرى" (٣٣٦٠ و٣٣٦١)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٢٣/ ٣١٧- ٣١٨)، وابن بشكوال في "غوامض الأسماء المبهمة" (٢/ ٨٧٦).

وروى ابنُ الهاد[١] أيضًا على إثْرِ ذلك عن محمد بن إبراهيم، عن أبي حازم مولى الغِفاريِّ[٢]؛ أنه حدَّثه - هذا الحديثَ - البَياضِيُّ، عن رسول الله ﷺ[٣]؟

قال أبو محمد[٤]: قال[٥] أبي: لولا أنَّ ابن الهاد جمعَ الحديثَيْنِ، لكُنَّا نحكم لهؤلاءِ الذين يَرْوونه[٦].

---

(١) روايته هذه أخرجها النسائي في "السنن الكبرى" (٣٣٦٢)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٢٣/ ٣١٧ و٣١٨).
ورواه مالك في "الموطأ" (١/ ٨٠) من طريق يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم بن الحارث، عن أبي حازم التمار، عن البياضي، به.
ومن طريق مالك رواه أحمد في "مسنده" (٤/ ٣٤٤ رقم ١٩٠٢٢) والبخاري في "التاريخ الكبير" (٣/ ٢٤٥/ تعليقًا)، وفي "خلق أفعال العباد" (٥٦٢)، والنسائي في "الكبرى" (٣٣٦٤ و٨٠٩١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ١١- ١٢)، وفي "الشعب" (٢٤١٠)، والبغوي في "شرح السنة" (٦٠٨).
وصحح ابنُ عبدالبر في "التمهيد" (٢٣/ ٣١٩) حديثَ البياضي.

(٢) هو: التَّمَّار، مشهورٌ بكنيته.

(٣) وأخرجه ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢٠٠٧) من طريق عبدالعزيز بن محمد، عن يزيد بن عبدالله بن الهاد، عن محمد بن إبراهيم، عن عطاء بن يسار، عن أبي حازم مولى الغفاريين، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ من بني بياضة، به، هكذا بجعل رواية عطاء عن أبي حازم، ولعل الصواب: «عن عطاء بن يسار، وعن أبي حازم».

(٤) قوله: «قال أبومحمد» من (ت) و(ك) فقط.

(٥) في (أ) و (ش) و(ف): «وقال».

(٦) كذا في جميع النسخ . ومقصد أبي حاتم: ترجيح بعض الوجوه التي يرويها أكثر الرواة، لولا جمع ابن الهاد بين الحديثين.

٣٦٨ - وسألتُ[١] **أبي** عن حديثٍ رواه ابن عَقِيلٍ[٢]، عن ابن المسيّب[٣]، عن أبي سعيد، عن النبيِّ ﷺ: **«خَيْرُ صُفُوفِ الرِّجَالِ...»**.

ومنهُمْ من يقول: ابنُ عَقِيل، عن ابن المسيّب، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ.

فأيُّها أشبَهُ[٤]؟

قال: هذا من تخاليط ابن عَقيل؛ مرَّةً يقولُ هكذا، ومرَّةً يقولُ هكذا.

---

(١) تقدمت هذه المسألة برقم (٢٧٨)، وانظر المسألة رقم (٥٤). وقد سقطت بتمامها من (ك).

(٢) هو: عبدالله بن محمد.

(٣) هو: سعيد.

(٤) في (ت): « فإنها أشبَهُ »، ولعلَّه تصحيف، والذي في المسألة رقم (٢٧٨): « فقلتُ لأبي: أَيُّهُمَا أصحُّ؟ »، وهو الجادَّة؛ فإنَّه لم يُذْكَرْ للحديث إلا إسنادان، لكنَّ ما وقع في النسخ من قوله: « فأيُّها أشبَهُ؟ » له وَجْهٌ من العربية، وهو رجوعُ الضمير إلى معنى «الأسانيد»، كأنَّه قال: « فأيُّ هذه الأسانيدِ أشبَهُ؟ »، وهنا يُحْمَلُ الجَمْعُ على أنَّ أقلَّهُ اثنان، وهذا أحد قولَيْن للعلماء؛ وهو قولُ عمر، وزيد بن ثابت، ومالك في رواية، وداود، والقاضي الباقلاني، والأستاذ أبي إسحاق الإسفراييني، والغزالي، وأيضًا هو قول الخليل وسيبوَيْهِ والكوفيين من النحويين، وأمَّا غيرهم ممَّن يقول: أقلُّ الجمع ثلاثة - وهو قولُ الأكثرين والراجح من جهة الأصول - فلا يَمْنعون من إطلاق الجمع على اثنين بقرينةٍ تمنع اللَّبْس، وهذا ما وقع هنا، والله أعلم. انظر في أقل الجمع: «التقرير والتحبير» لابن أمير الحاج (١/ ٢٤٦)، و"البرهان" للجويني (١/ ٢٣٩)، و"قواطع الأدلَّة" لابن السمعاني (١/ ١٧١-١٧٢)، و"المحصول" للرازي (٢/ ٦٠٦)، و"البحر المحيط" للزركشي (٢/ ٢٩٧)، (٣/ ١٧٢)، و"تاج العروس" (١٤/ ٢٨٢- ر س ل).

٣٦٩ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه سعيد بن عبدالجَبَّار الكَرَابِيسيُّ[٢]، عن محمد بن عمَّار المؤذِّن، عن شَرِيك بن عبدالله بن أبي نَمِر، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ: أنه رأى[٣] رجُلاً يصلِّي وقد أُقِيمَتْ[٤] صلاةُ الصُّبح، فقال: «**أَصَلاتانِ مَعًا؟!**» . . . ؟

قال أبي: حَدَّثناه[٥] سعيدُ بن عبدالجبَّار بهذا، وكتب إليَّ به أحمدُ ابنُ حفص النَّيْسابوري؛ قال: نا أبي[٦]، عن إبراهيم بن طَهْمان، عن شَرِيك بن عبدالله بن أبي نَمِر، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ؛ بنحوه.

---

(١) انظر المسألة رقم (٣١٩). وقد سقطت هذه المسألة بتمامها من (ك). وقد نقل الضياء في "المختارة" (٦/ ١٧٨) قول أبي حاتم: « قد خالفهما مالك. . . » إلخ المسألة.

(٢) روايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٦/ ٢٣١).
ورواه البخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ١٨٦)، وفي "الأوسط" (٢/ ١٨٣) - ومن طريقه ابن عدي في "الكامل" (٦/ ٢٣٠) -، وابن خزيمة في "صحيحه" (١١٢٦) - ومن طريقه الضياء في "المختارة" (٢١٨٢) - من طريق علي بن حجر، والبزار في "مسنده" (٥١٧/ كشف الأستار) من طريق عثمان بن ربيعة، وأبو الشيخ في "طبقات المحدثين بأصبهان" (٥٥٩) من طريق محمد بن عبدالله بن أبي جعفر الرازي، ثلاثتهم عن محمد بن عمار، به.
قال البزار: « لا نعلمه عن أنس إلا بهذا الإسناد، ومحمد بن عمار مؤذن مسجد قباء، حدث عنه أبو عامر، وبشر بن عمر، وغيرهما ».
وقال ابن خزيمة: «خبر غريبٌ غريب».

(٣) في (ف): « رائى ».

(٤) في (ت): « وقرأ قبل » بدل: « وقد أقيمت ».

(٥) في (ش): « حَدَّثنا ». وتقدير العبارة على ما أثبتناه: حدَّثنا هذا الحديثَ سعيدُ بنُ عبدالجبار بهذا الإسناد.

(٦) هو: حفص بن عبدالله . وروايته أخرجها ابن خزيمة في "صحيحه" (١١٢٦) - ومن طريقه الضياء في "المختارة" (٢١٨٣) - من طريق محمد بن عقيل، عنه.

وقال أبي: قد خالفَهُما مالكٌ[(١)]، والثوريُّ[(٢)]، والدَّرَاوَرْديُّ[(٣)]، عن شَريك بن أبي نَمِر، عن أبي سَلَمة بن عبدالرحمٰن؛ قال: رأى رسولُ الله ﷺ رجُلاً يصلِّي... مُرسَلً[(٤)]؛ وهذا أشبَهُ وأصحُّ[(٥)].

---

(١) روايته أخرجها في "الموطأ" (١/ ١٢٨ رقم٢٨٥).
قال ابن عبدالبر في "التمهيد" (٢٢/ ٦٧): «لم تختلف الرواة عن مالك في إرسال هذا الحديث فيما علمت - إلا ما رواه الوليد بن مسلم؛ فإنه رواه عن مالك، عن شريك، عن أنس». ثم رواه ابن عبدالبر بسنده إلى الوليد، به.

(٢) روايته أخرجها مسدد في "مسنده" كما في "المطالب العالية" (٢٤٨).

(٣) هو: عبدالعزيز بن محمد. وروايته ذكرها الدارقطني في "العلل" (٩/ ٢٩٨).
ورواه الطحاوي في "شرح المشكل" (٤١١٥)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٢٢/ ٦٨) من طريق إبراهيم بن حمزة، عن الدراوردي، عن شريك، عن أبي سلمة، عن عائشة، به، مرفوعًا.

(٤) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة. وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٥) الحديث رواه البخاري في "التاريخ الكبير"(١/ ١٨٥-١٨٦)، و"الأوسط" (٢/ ١٨٣)، من طريق علي بن حجر، عن محمد بن عمار الأنصاري المؤذِّن، عن شريك بن أبي نمر، عن أنس، به، هكذا موصولاً مرفوعًا. ثم رواه عن ابن حجر أيضًا، عن إسماعيل بن جعفر، عن شريك، عن أبي سلمة، عن النبي ﷺ، مرسلاً، ثم قال في "الكبير":« والمرسل أصح. يعني: أبو سلمة، عن النبي ﷺ». وقال في "الأوسط":« وهذا أصح مع إرساله».
وقال الدارقطني في "العلل" (٤/ ١٧/ ب): «يرويه محمد بن عمار المؤذن، وإبراهيم بن طهمان، عن شريك بن أبي نمر، عن أنس. وخالفهم مالك، والثوري، وإسماعيل بن جعفر، والدراوردي؛ رووه عن شريك بن أبي نمر، عن أبي سلمة، مرسلاً. ورواه إبراهيم بن طهمان أيضًا، عن شريك بن أبي نمر، عن أبي سلمة، وهو أصحُّ من حديث أنس».
وذكر في "العلل" المطبوع (١٧٧٥) اختلاف الرواة في هذا الحديث، ثم قال: «والصحيح: عن أبي سلمة مرسلاً».

٣٧٠ - وسألتُ[١] **أبي** عن حديثٍ رواه[٢] عبدالحميد بن جعفر[٣]، عن حسين بن عَطَاء بن يَسَار، عن زيد بن أَسْلَمَ، عن ابن عمر؛ قال: سألتُ أبا ذَرٍّ عن صلاة الضُّحى؟ فقال: قال النبيُّ ﷺ: «**مَنْ صَلَّى سَجْدَتَيْنِ، لَمْ يُكْتَبْ مِنَ الغَافِلِينَ** ...»، الحديثَ؟

فقال أبي: ورواه موسى بن يعقوب الزَّمْعِيُّ[٤]، عن الصَّلْت بن سالم، عن مولى ابن عُمر - يعني: زيد بن أسلَم - عن عبدالله بن عَمْرو، عن أبي الدَّرْداء، عن النبيِّ ﷺ.

---

(١) نقل أبو زرعة العراقي في "طرح التثريب" (٣/ ٧١) قول أبي حاتم: «جميعًا مضطربين ...». وستأتي هذه المسألة برقم(٤٧١).

(٢) في (ت) و(ك): «روى».

(٣) في (ش): «حفص» بدل: «جعفر». ورواية عبدالحميد هذه أخرجها ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٩٨٧)، والبزار في "مسنده" (٣٨٩٠)، وابن حبان في "المجروحين" (١/ ٢٤٣- ٢٤٤)، والدارقطني في "الأفراد" (٢٦٨/ ب/ أطراف الغرائب)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٢/ ٥٧٦ رقم ١٥٨٠)، والأصبهاني في "الترغيب والترهيب" (١٩٥٤).
قال البزار: «وهذا الكلام لا نعلمه يروى عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه، ولا نعلم روى ابن عمر عن أبي ذر حديثًا مسندًا إلا هذا الحديث».
وقال الدارقطني: «تفرد به حسين بن عطاء، عن زيد بن أسلم، عن ابن عمر، عن أبي ذر، وتفرد به عنه عبدالحميد بن جعفر عنه، ولم يروه عنه إلا أبو عاصم النبيل».

(٤) روايته أخرجها العقيلي في "الضعفاء" (٢/ ٢٠٩)، والبيهقي في "السنن الصغرى" (ص ٤٨٧ رقم٨٥٦)، والطبراني في "المعجم الكبير" كما في "مجمع الزوائد" للهيثمي (٢/ ٢٣٧)، وأعله الهيثمي بموسى بن يعقوب.

قلتُ لأبي: أيُّهما أشبَهُ؟

قال: جميعًا مُضْطَرِبَينِ[(١)]؛ ليس لهما في الرِّواية معنًى[(٢)].

٣٧١ - وسمعتُ[(٣)] أبي يقول: روى موسى بن عُقْبَة[(٤)]، عن أبي إسحاق[(٥)]، عن الشَّعْبيِّ[(٦)] وأبي سَلَمة، عن ابن عمر، عن

---

(١) في (ك): « جميعين مضطربين ». وما وقع في بقية النسخ جائزٌ في العربية، وقد تقدم بيان جوازه وصحته في التعليق على نحوه في المسألة رقم (٢٥).

(٢) قال البخاري في "التاريخ الكبير" (٢/ ٣٩٢): « حسين بن عطاء: عن زيد بن أسلم، عن ابن عمر، عن أبي ذر - رفعه - في صلاة الضُّحى، روى عنه عبدالحميد ابن جعفر. وروى موسى بن يعقوب، عن الصَّلت بن سالم مولى طلحة، أو ابن عثمان ابن عبيدالله التيمي، عن مولًى لعمر، عن عبدالله بن عمرو بن العاص، عن أبي الدرداء، عن النبي ﷺ. قال الصَّلت: فأخبرنيه سليمان بن ثعلبة الأنصاري. وقال الشعبي: عن ابن عمر: صلاة الضُّحى بدعة، ونعمت البدعة. وهذا أصحُّ. يقال: حسين بن عطاء بن يسار ».
وانظر: "فتح الباري" (٣/ ٥٤).

(٣) في (أ) و(ش): « وسألت ».

(٤) روايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (١٣٦١)، والنسائي في "السنن الكبرى" (٤٠٩)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٢٧٩)، والطبراني في " المعجم الكبير" (١٢/ ٧٢ رقم١٢٥٦٨) وفي "المعجم الأوسط" (١/ ٥٨ رقم١٦٢) من طريق محمد بن جعفر، عنه، عن أبي إسحاق، عن الشعبي قال: سألت عبدالله بن عباس وعبدالله بن عمر عن صلاة رسول الله ﷺ بالليل... الحديث.
قال الطبراني: « جوده موسى بن عقبة فرواه متصلاً عن ابن عمر، وابن عباس، ورواه شريك عن أبي إسحاق فلم يصله ».
ورواه النسائي في "الكبرى" (٤١١) من طريق عثمان بن عمر، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي سلمة، عن أم سلمة، به، مرفوعًا.

(٥) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي.

(٦) هو: عامر بن شراحيل.

النبيِّ ﷺ؛ قال[١]: كانت صلاةُ النبي ﷺ من اللَّيْل ثَمَانَ رَكَعَاتٍ[٢]، والوِتْرَ ثلاثًا، وركعَتَيْنِ قبل الفَجْرِ.

قال أبي: وروى زهيرُ بن معاوية[٣] هذا الحديثَ، عن أبي إسحاق، عن أبي سَلَمَةَ وعامِرٍ الشَّعْبي: أنَّ صلاةَ النبيِّ ﷺ... مُرسَلً[٤]؛ وهو أشبَهُ.

٣٧٢- وسألتُ[٥] أبي عن حديثٍ رواه الدَّرَاوَرْدي[٦]، عن ابن عَجْلان[٧]، عن أبي إسحاق الهَمْداني[٨]، عن عَمْرو بن أوسٍ[٩] الثَّقفيِّ، عن أم سَلَمة؛ أنَّ رسول الله قال: **«مَنْ صَلَّى اثْنَيْ عَشَرَ رَكْعَةً[١٠]، بُنِيَ لَهُ بَيْتٌ فِي الجَنَّةِ»**؟

---

(١) أي: ابن عمر.

(٢) قوله: « ثمان ركعات » بحذف الياء من «ثمان» صحيحٌ في العربية، وهو إحدى لغتين في «ثَمَان». سيأتي بيانهما في التعليق على المسألة رقم (٥٢٥).

(٣) لم نقف على روايته والحديث رواه النسائي في "السنن الكبرى" (٤١٠) من طريق شعبة، والطبراني في " المعجم الأوسط" (١/ ٥٨ رقم١٦٢) من طريق شريك، كلاهما عن أبي إسحاق، به.

(٤) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٥) انظر المسألة رقم (٨١/أ) و(٢٨٨) و(٤٠١) و(٤٨٨).

(٦) هو: عبدالعزيز بن محمد. وروايته أخرجها أبو الشيخ في "طبقات المحدثين بأصبهان" (٨٠٧)، وفيه: « عن أم سلمة أو أم حبيبة ».

(٧) هو: محمد.

(٨) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي.

(٩) في (ك): « أويس ».

(١٠) كذا في جميع النسخ، عدا (ك) ففيها: « اثنا عشر ركعة».

=

قال أبي: هذا خطأٌ؛ الناسُ يقولون: عن أمِّ حبيبة [(١)].

قلتُ لأبي: الخطأُ مِمَّن هو؟

قال: لا أدري[(٢)].

٣٧٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبدالرحيم[(٣)] بن سُلَيمان الرَّازي، عن هشام بن عُرْوَة، عن أبيه[(٤)]، عن عائِشَة: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «اجْعَلُوا مِنْ صَلاتِكُمْ فِي بُيُوتِكُمْ...»؟

= وقد كانت الجادَّة أنْ يقال: « اثنتَيْ عَشْرَةَ ركعةً »، أو « ثِنتَيْ عَشْرَةَ ركعةً » بتأنيث العدد والمعدود؛ لكنَّ ما وقع في النسخ يتَّجهُ بحمل «الركعة» على معنى «الركوع»؛ كأنَّه قال: « اثنَيْ عَشَرَ ركوعًا ». وانظر التعليق على مثل هذه العبارة في المسألة رقم (٢٨٨).

(١) يعني بدل: « عن أم سلمة ». وتقدم تخريج رواية أم حبيبة في المسألة (٢٨٨).

(٢) ذكر الدارقطني في "العلل" (٥/ ١٨٥/أ -١٨٧/أ) الاختلاف في هذا الحديث، ومما قاله: « ورواه أبو إسحاق السبيعي واختُلِف عنه؛ فرواه محمد بن عجلان، عن أبي إسحاق، عن عمرو بن أوس، عن عنبسة؛ قال ذلك إسماعيل بن جعفر، وليث ابن سعد، وابن لهيعة، وعباد بن صهيب . ورواه الدَّراوَرْدي، عن ابن عجلان، واختُلِف عنه؛ فرواه إبراهيم بن حمزة، عن الدَّراوَرْدي، عن ابن عجلان، عن [أبي] إسحاق، مثل رواية إسماعيل بن جعفر ومن تابعه . ورواه [أبو] مروان العثماني، عن الدَّراوَرْدي، عن ابن عجلان، وأسنده عن أم سلمة، ولم يقل: عن أم حبيبة . ومنهم من وقفه، ومنهم من رفعه، وذِكرُ أم سلمة فيه وَهمٌ ... ».

(٣) في (ت) و(ك): « عبدالرحمٰن ». وروايته أخرجها أبو يعلى في "مسنده" (٤٨٦٧). ورواه ابن عدي في "الكامل" (٣/ ٥٧) من طريق أيوب، والسِّلفي في "معجم السفر" (٩٢٠) من طريق مبارك بن فضالة، كلاهما عن هشام بن عروة، به.
ورواه أحمد في "مسنده" (٦/ ٦٥ رقم ٢٤٣٦٦) من طريق ابن لهيعة، عن أبي الأسود، عن عروة، به.

(٤) قوله: « عن أبيه » سقط من (ف).

قال أبي: لا يقولونَ في هذا الحديث: عن عائِشَة [١].

٣٧٤ - وسمعتُ [٢] أبي وذكَرَ حديثًا رواه محمد بن الصَّلْت [٣]، عن أبي خالد الأحمر [٤]، عن حُمَيد [٥]، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ

---

(١) الحديث أخرجه مالك في "الموطأ" (١/ ١٦٨ رقم٤٠٢) عن هشام بن عروة، عن أبيه: أن رسول الله ﷺ قال. . . ، الحديث، هكذا مرسلاً.
ورواه الدارقطني في "الأفراد" (٢٥٩/ب/أطراف الغرائب) من طريق محمود بن خداش، عن محمد بن صبيح بن السماك، عن هشام، عن أبيه، به، مرسلاً. وقال: «تفرد به محمود بن خداش. . . ».
وقال الدارقطني في "العلل" (٥/ ٤٨/أ): «يرويه [أبو] الأسود، عن عروة، عن عائشة. ورواه هشام بن عروة، عن أبيه، واختُلِف عنه؛ فرواه مبارك بن فَضالة، وجرير بن حازم، وعبدالرحيم بن سليمان، وعمر بن علي، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة. وخالفهم مالك بن أنس، ووُهَيب بن خالد، وجرير بن عبدالحميد، وحماد بن سلمة، وابن عيينة، ومحمد بن صبيح؛ فرووه عن هشام، عن أبيه، مرسلاً. وقال سليمان بن بلال: عن هشام، عن أبيه، عن أبي هريرة، ولا يثبت هذا القول، والصَّحيح: عن هشام، عن أبيه، مرسلاً؛ لكثرة من أرسله، وهم أثبات».

(٢) نقل هذا النص مغلطاي في "شرح ابن ماجه" (٤/ ١٣٦٤)، والزيلعي في "نصب الراية" (١/ ٣٢٠).

(٣) روايته أخرجها أبو يعلى في "المسند" (٣٧٣٥)، والدارقطني في "السنن" (١/ ٣٠٠) من طريق الحسين بن علي بن الأسود، عن محمد بن الصلت، به.
قال ابن عدي في "الكامل" (٢/ ٣٦٨) في ترجمة الحسين هذا: كوفي، يسرق الحديث».
ورواه الطبراني في "الدعاء" (٥٠٦) من طريق الفضل بن موسى السيناني، عن حميد، به، نحوه، وليس فيه رفع اليدين.

(٤) هو: سليمان بن حَيَّان.

(٥) هو: ابن أبي حُمَيد الطَّويل.

- في افتتاح الصَّلاة -: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وبِحَمْدِكَ...»، وأنَّه كَانَ يرفَعُ يَدَيْهِ إلى حَذْوِ أُذُنَيه .

فقال أبي[١]: هذا حديثٌ كذبٌ، لا أصلَ له، ومحمدُ بنُ الصَّلْت لا بأس به، كتبتُ عنه.

٣٧٥ - وسألتُ[٢] **أبي** عن حديثٍ رواه الأعمش[٣]، وشَرِيك[٤]، عن أبي إسحاق[٥]، عن حارثة[٦] بن مُضَرِّب[٧]، عن خَبَّاب؛ قال: شَكَوْنَا إلى رسول الله ﷺ الرَّمْضاءَ، فلم يُشْكِنَا[٨] .

ورواه سُفْيان[٩]،

---

(١) قوله: « أبي » ليس في (ت) و(ف) و(ك).

(٢) انظر ما تقدم في المسألة رقم (١٩٨) و(٢٥٥).

(٣) روايته أخرجها الحميدي في "مسنده" (١٥٣)، وابن ماجه في "سننه" (٦٧٥)، والشاشي في "مسنده" (١٠١٧)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ١٨٥)، والطبراني في "الكبير" (٤/ ٧٢ رقم ٣٦٧٦ و٣٦٧٧).

(٤) هو: ابن عبدالله النخعي، القاضي. وروايته أخرجها الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ١٨٥)، والطبراني في "الكبير" (٤/ ٧٢ رقم ٣٦٧٨).

(٥) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي.

(٦) في (ت) و(ك): « حارث ».

(٧) في (ش): « مصرف ».

(٨) قوله: « يشكنا » تقدَّم تفسيره في المسألة رقم (١٩٨).

(٩) هو: الثوري. وروايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٢٠٥٥)، وأبو نعيم الفضل بن دكين في "كتاب الصلاة" (٣٣٨)، والحميدي في "مسنده" (١٥٢)، وأحمد في "مسنده" (٥/ ١١٠ رقم ٢١٠٦٣)، والشاشي في "مسنده" (١٠١٩)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ١٨٥)، والطبراني في "الكبير" (٤/ ٧٩ رقم ٣٦٩٨)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٩/ ٢٣٤).

وشُعْبَةَ[١]، وزهير[٢]، وإسرائيل[٣]، عن أبي إسحاق، عن سعيد بن وَهْب، عن خَبَّاب: شَكَوْنَا إلى رسول الله ﷺ...؟

قال أبي: الصَّحيحُ ما روى سُفْيان وشُعْبَة.

وروى سُفْيانُ بنُ عُيَينة[٤]، عن الأعمش، عن عُمَارَة[٥]، عن أبي مَعْمَر[٦]، عن خَبَّاب؛ قال: شَكَوْنَا إلى رسول الله ﷺ ... .

قال أبي: لم يَعْمَلِ ابنُ عُيَينة في هذا الحديث شيئًا؛ إنما هو الصَّحِيحُ من حديث الأعمش: عن أبي إسحاق، عن حارثة بن

---

(١) روايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (١١٤٨)، وأحمد في "مسنده" (٥/١٠٨ و١١٠ رقم ٢١٠٥٢ و٢١٠٦٣)، والطبراني في "الكبير" (٤/٧٩ رقم ٣٦٩٩).

(٢) هو: ابن معاوية. وروايته أخرجها مسلم (٦١٩).

(٣) هو: ابن يونس. روايته أخرجها الشاشي في "مسنده" (١٠٢١ و١٠٢٣)، والطبراني في "الكبير" (٤/٧٩ رقم ٣٧٠٠).
ورواه مسلم في "صحيحه" (٦١٩)، والشاشي في "مسنده" (١٠٢٢) من طريق سلام بن سليم، والبزار في "مسنده" (٢١٣٤)، والطبراني في "الكبير" (٤/٧٩ رقم ٣٧٠٣)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/٤٣٨) من طريق يونس بن أبي إسحاق، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/١٨٥) من طريق زياد بن خيثمة، والشاشي في "مسنده" (١٠٢٠) من طريق الرحيل بن معاوية، والطبراني في "الكبير" (٤/٧٩ رقم ٣٧٠٢) من طريق شريك، وابن مردويه في "المنتقى من حديث أبي الشيخ" (٨٧)، من طريق مفضل بن صدقة، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/٤٣٨) من طريق أبي خيثمة، و(٢/١٠٤) من طريق زكريا بن أبي زائدة، جميعهم عن أبي إسحاق، به.

(٤) روايته أخرجها ابن حبان (١٤٨٠)، والطبراني في "الكبير" (٤/٧٤ رقم ٣٦٨٦).

(٥) هو: ابن عُمَير.

(٦) هو: عبدالله بن سَخْبَرة.

مُضَرِّب، عن خَبَّاب؛ قال: شَكَوْنَا . . . وَهِمَ ابنُ عُيَينة في هذا الحديثِ.

٣٧٦ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه إسحاق الأزرق[٢]، عن

---

(١) نقل هذا النص ابن الملقن في "البدر المنير" (٢/ ٢٢٩/ مخطوط)، وانظر المسألة التالية، والتي بعدها.

(٢) هو: إسحاق بن يوسف. وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٢٥٠ رقم ١٨١٨٥)، وابن معين في "جزء من حديثه" (رقم٢١/ رواية الشيباني)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٢/ ١٣٣)، وابن ماجه في "سننه (٦٨٠)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ١٨٧)، وابن عدي في "الكامل" (٤/ ٢٠) و(٦/ ٢٧٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٤٣٩).
ومن طريق الإمام أحمد رواه حنبل في "جزئه" (٤٤)، وابن المنذر في "الأوسط" (٢/ ٣٦١ رقم ١٠١٢)، والمصنف هنا في المسألة رقم (٣٧٨)، وابن حبان في "صحيحه" (١٥٠٥ و١٥٠٨)، والطبراني في "الكبير" (٢٠/ ٤٠٠ رقم ٩٤٩)، وابن عدي في "الكامل" (٤/ ١٩- ٢٠)، والقطيعي في "جزء الألف دينار" (١٦٣ و١٦٤)، وأبو نعيم في "الحلية" (٩/ ٢٢٨)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١٤/ ١٧٠).
قال ابن حبان: « تفرد به إسحاق الأزرق ».
ونقل البيهقي عن الترمذي أنه قال: « سألت محمدًا - يعني البخاري - عن هذا الحديث؟ فعدَّه محفوظًا، وقال: رواه غير شريك عن بيان، عن قيس، عن المغيرة. . . ».
وحدَّث يحيى الحماني بهذا الحديث عن الإمام أحمد، عن إسحاق الأزرق، به.
وأنكر أحمد أن يكون حدثه به؛ في قصة ذكرها أحمد في "العلل" (٤٠٧٧)، وابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٩/ ١٦٩)، والبرذعي في "سؤالاته لأبي زرعة" (٢/ ٧٣٦- ٧٣٨)، والعقيلي في "الضعفاء" (٤/ ٤١٣)، وابن عدي في "الكامل" (٤/ ٢٠)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١٤/ ١٧٣).

شَرِيك[١]، عن بَيَانٍ[٢]، عن قيس[٣]، عن المغيرة بن شُعْبَة، عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «**أَبْرِدُوا بِالظُّهْرِ**».

قال أبو محمد[٤]: ورواه أبو عَوَانة[٥]، عن طارق[٦]، عن قيس؛ قال: سمعتُ عمر بن الخطَّاب - قولَهُ -: أَبْرِدوا بالصَّلاة؟

قال أبي: أخافُ أن يكونَ هذا الحديثُ يَدْفَعُ[٧] ذاك الحديثَ.

قلتُ: فأيُّهما[٨] أشبَهُ؟

قال: كأنه هذا. يعني: حديثَ عُمَرَ.

قال أبي في موضع آخر: لو كان عند قيس: عن المغيرة، عن النبيِّ ﷺ، لم يَحْتَاجَ أَنْ يَفتَقِرَ إلى أن يحدِّث عن عُمر موقوفً[٩].

---

(١) هو: ابن عبدالله النخعي.

(٢) هو: ابن بشر.

(٣) هو: ابن أبي حازم.

(٤) في "البدر المنير": «فقال» بدل: «قال أبو محمد».

(٥) هو: وضَّاح بن عبدالله. وروايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٢/ ١٣٣).

(٦) هو: ابن عبدالرحمٰن.

(٧) في (أ) و(ش) و(ف): «يرفع».

(٨) في (ف): «أيهما» بلا فاء.

(٩) كذا بحذف ألف التنوين من الاسم المنصوب على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).
وقوله: «لم يَحْتَاجَ» مطموسٌ في (ش)، ولو جاء على لغة الجمهور لقال: «لم يَحْتَجْ»، لكن ما وقع في النسخ صحيحٌ في العربية، وإما أن يكون بفتح الجيم أو بضمها:
أما الفتح «لم يَحْتَاجَ»: فله ثلاثة أوجه:
الأول: جريانه على لغةِ مَنْ ينصب الفعل المضارع بـ«لم»، حملاً على «لن» عكس المعروف عند الناس؛ فقد حكى اللِّحْيَاني في "نوادره" أنَّ من العرب من ينصب بـ«لَمْ»، ويجزم بـ«لَنْ»؛ وعلى هذه اللغة اختار أبو حيان تخريج قراءة =

. . . .

= أبي جعفر المنصور في: ﴿ أَلَمْ نَشْرَحَ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ [الشرح: ١] بفتح الحاء ﴿نشرحَ﴾، ومثلها قول الحارث بن المنذر الجَرْمي [من الرجز]:

فـي أيِّ يَـوْمَـيَّ مِـنَ الـمَـوْتِ أَفِـرّْ أَيَـوْمَ لـم يُـقْـدَرَ أَوْ يَـوْمَ قُـدِرْ؟!

بفتح الراء في « يُقْدَرَ » بعد « لم »، ونقله عنه السمين في "الدر المصون" وابن عادل في "اللباب"، ولم يتعقَّباه بشيء، وذكروا لذلك شواهد من الشعر.
والثاني: أنَّ الأصل: « لم يحتاجَنْ » بنون التوكيد الخفيفة؛ فأبدل من النون ألفًا: «لم يحتاجًا»، ثم حذف نون التوكيد تخفيفًا لمَّا كان حذفها لا يُخِلُّ بالمعنى، وكانت الفتحة التي في الحرف قبلها دالَّةً عليها. وقد علَّقنا على حذف نون التوكيد الخفيفة في المسألة رقم (٣٢).
والثالث: أنَّ فتح الجيم في « يحتاجَ » لمجاورة الفتحة التي بعدها في « أنْ »، وهذا كالكسر في قراءة « الحَمْدِ لِلَّهِ » بالجر، وللمجاورة تأثيراتٌ كثيرة. انظر التعليق على المسألة رقم (٥٤ - الوجه الثالث).
وهذه الوجوه الثلاثة ذكرها المفسِّرون في إعراب قراءة أبي جعفر لقوله تعالى: ﴿ أَلَمْ نَشْرَحَ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ [الشرح: ١]، بفتح الحاء من « نشرح ».
انظر: "البحر المحيط" (٨/ ٤٨٣- ٤٨٤)، و"الدر المصون" (١١/ ٤٣- ٤٥)، و"اللباب" لابن عادل (٢/ ٣٩٦- ٣٩٧)، و"روح المعاني" للآلوسي (٣٠/ ١٦٨)، و"المحتسب" (٢/ ٣٦٦-٣٦٧)، والخصائص" (٣/ ٩٤- ٩٦)، (٣/ ٢١٨- ٢٢٧)، و"سر صناعة الإعراب" (١/ ٧٥، ٨٠- ٨٢)، و"مغني اللبيب" (ص٢٧٥- ٢٧٦)، و"الجنى الداني" (ص٢٦٦)، و"اللباب" للعكبري (٢/ ٢٨٨- ٢٨٩)، و"همع الهوامع" (٢/ ٥٤٣)، و"لسان العرب" (٥/ ٧٥).
وأما ضم الجيم من « لم يَحْتَاجُ »: فيتأتى على إهمال « لم »؛ فيرفع المضارع بعدها حملاً على « لا » أو « ما » النافيتين، وهذه لغة لبعض العرب نقلها ابن مالك في "شرح التسهيل" (٤/ ٦٦) وأنشَدَ قول الشاعر [من البسيط]:

لـولا فـوارسُ مِـنْ نُـعْـمٍ وأُسْـرَتُـهُـمْ يَـوْمَ الـصُّـلَـيْـفَـاءِ لـم يُـوفُـونَ بِـالـجَـارِ

وقد ضعفها ابن مالك نفسه في "شرح الكافية الشافية" (ص ١٥٧٥-١٥٧٦)، كما عدها ابن عصفور في الشعر من الضرورة. =

٣٧٧ - وسألتُ[١] أبي عن حديثِ شَرِيكٍ[٢]، عن عُمَارَة بن القَعْقاع، عن أبي زُرْعَة[٣]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ؛ قال: «أَبْرِدُوا بِالظُّهْرِ»؟

قال أبي: ورواه حفصُ بن غياث[٤]، عن الحَسَن بن عُبَيدالله[٥]، عن إبراهيم النَّخَعي، عن أبي زُرْعَة[٦]، عن ثابت بن قيس، عن أبي موسى، عن النبيِّ ﷺ.

قال أبي: الصَّحيحُ: عن ثابت، عن أبي موسى.

= انظر: "شرح التسهيل" (١/ ٢٨) و(٤/ ٦٦) و"مغني اللبيب" (ص٢٧٥)، و"همع الهوامع" (٢/ ٥٤٣)، و"خزانة الأدب" (٩/ ٣- ٤ الشاهد رقم ٦٧٦)، و"ضرائر الشعر" (ص٣١٠).

(١) انظر المسألة السابقة، والمسألة التالية.

(٢) هو: ابن عبدالله النخعي. وروايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٨/ ٢٤٣)، و"الأوسط" (١/ ٢٦٨).

(٣) هو: ابن عمرو بن جرير.

(٤) روايته أخرجها البخاري في "التاريخ الأوسط" (١/ ٢٦٧- ٢٦٨)، والنسائي في "السنن الكبرى" (١٤٩٠)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ١٨٧)، وتمام في "فوائده" (٢٤٥/ الروض البسام) من طريق عمر بن حفص بن غياث، عن أبيه، عن الحسن بن عبيدالله، عن إبراهيم النخعي، عن يزيد بن أوس، عن ثابت بن قيس، عن أبي موسى، وعن أبي زرعة، عن ثابت بن قيس، عن أبي موسى، به، مرفوعًا. ورواه النسائي في "سننه" (٥٠١) من طرق عن حفص بن غياث، عن الحسن بن عبيدالله، عن إبراهيم، عن يزيد بن أوس، عن ثابت بن قيس، عن أبي موسى، به، مرفوعًا. ورواه البخاري في "التاريخ الأوسط" (١/ ٢٦٨) من طريق عبدالواحد بن زياد، وعبدالله بن إدريس - فرَّقهما - عن الحسن، عن هَرِمٍ أبي زرعة، عن ثابت بن قيس، عن أبي موسى، به، موقوفًا.

(٥) في (ش): «عبدالله».

(٦) من قوله: «عن أبي هريرة...» إلى هنا، سقط من (ت) و(ك)؛ بسبب انتقال البصر.

٣٧٨ - وسمعتُ[١] أبي يقول: سألتُ يحيى بن معين، وقلتُ له: حدَّثنا أحمد بن حنبل[٢] بحديثِ إسحاقَ الأزرقِ[٣]، عن شَرِيكٍ[٤]، عن بَيَانٍ، عن قيس، عن المغيرة بن شُعْبَة، عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «أَبْرِدُوا بِالظُّهْرِ»، وذكرتُهُ[٥] للحَسَنِ بنِ شاذان الواسِطِي، فحدَّثنا به، وحدَّثنا أيضًا عن إسحاق، عن شَرِيكٍ، عن عُمَارَة بن القَعْقاع، عن أبي زُرْعَة، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ؛ بمثله؟

قال يحيى: ليس له أصلٌ؛ إنما[٦] نَظَرْتُ في كتاب إسحاق، فليس فيه هذا.

قلتُ لأبي: فما قولُك في حديث عُمَارَة بن القَعْقاع، عن أبي زُرْعَة، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ؛ الذي أنكره يحيى؟

قال: هو عندي صحيحٌ[٧]، وحدَّثنا[٨] أحمدُ بنُ حنبل رحمه الله

---

(١) نقل هذا النص ابن الملقن في "البدر المنير" (٢/ ٢٢٩/ مخطوط)، ونقل بعضه ابن حجر في "التلخيص الحبير" (١/ ٣٢٤)، وانظر المسألة السابقة والتي قبلها.

(٢) روايته أخرجها في "مسنده" (٤/ ٢٥٠ رقم١٨١٨).

(٣) يعني: حديثه المذكور في المسألة قبل السابقة.

(٤) هو: ابن عبدالله النخعي.

(٥) في (أ) و(ف): «وذكرت»، ولم يتضح في (ش).

(٦) كذا في جميع النسخ، وقد تخرَّج على وجهين: **الأوَّل**: أنها محرَّفة عن «أنا». **والثاني**: هي «إنَّما» مشدَّدة النون، و«ما» فيها زائدة، ولا تفيد هنا الحصر؛ كأنه يقول: إني نظرتُ في كتاب إسحاق، فلم أجد فيه هذا.

(٧) الظاهر أنه يعني: صحيحٌ عن إسحاق الأزرق، ولا يعني صحته عن أبي هريرة؛ لأنه رجَّح في المسألة السابقة رواية من رواه عن أبي موسى الأشعري.

(٨) في (ت) و(ك): «وحدثنا به».

بالحديثَيْنِ جميعًا عن إسحاق الأزرق .

قلتُ لأبي: فما بالُ يحيى نظَرَ في كتاب إسحاق فلم يَجِدْهُ ؟

قال: كيف؟! نظَرَ[1] في كتبه كله[2] ؟! إِنَّمَا نظَرَ في بعضٍ، وربَّما كان في موضعٍ آخَرَ.

٣٧٩ - وسألتُ[3] أبي عن حديثٍ رواه قيس بن الرَّبيع[4]، عن

---

(١) في (ف): « ينظر ».

(٢) كذا في جميع النسخ، وتحتمل وجوهًا: **الأول**: أنَّ الأصل: « في كتابِهِ كلِّهِ » على الإفراد، وحذفتِ الألفُ خَطًّا لا نطقًا، وكتبتْ: « كِتَٰبِهِ »، وذلك يفعله كثيرٌ من النساخ اتباعًا لرسم المصحف في ذلك؛ كما في قراءة حمزة والكسائي وخلف وغيرهم: ﴿كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ﴾ [البَقَرَة: ٢٨٥] قرؤوها: ﴿وكتابِهِ﴾ على الإفراد، وهي في خط المصحف بلا ألف. انظر كتب القراءات.
ويَدُلُّكَ على صحة هذا الوجه: أن في السؤال: « كتاب إسحاق » على الإفراد؛ فكان الجواب أولى أن يكون على الإفراد أيضًا ليتطابقا، وهذا هو الأصل.
والثاني: وجهُ الجَمْع: « في كُتُبِهِ كُلِّهِ »، وأَرْجَعَ الضمير في « كُلِّهِ » إلى واحد «الكتب»، ولذلك؛ ذَكَّره، والتقدير: « أَنَظَرَ في كُتُبِهِ كُلِّ كتابٍ منها؟ »، وانظر التعليقَ على المسألة رقم (١١٣٥).
والثالث: وجهٌ بالجمع أيضًا: « في كُتُبِهِ كُلَّهْ »، والأصل: « في كُتُبِهِ كُلِّهَا »، حُذِفَتِ الألف من « كُلِّهَا »، ونُقِلَتْ فتحة الهاء إلى الحرف الذي قبلها، فصارت الكلمة: « كُلَّهْ »، وهذه لغةُ طيِّئٍ ولَخْمٍ في الوقف على ضمير المؤنَّث « ها ». انظر الكلام على هذه اللغة في المسألة رقم (٢٣٥).
والرابع: بالجمع أيضًا: «في كُتُبِهِ كُلِّهَ»، والأصل: «كُلِّهَا»؛ حذفت الألف واجتزئ عنها بالفتحة قبلها؛ والاجتزاء بالحركات عن حروف المد لغة هوازن وعليا قيس، سيأتي بيانها وبيان شواهدها في التعليق على المسألة رقم (٦٧٩).

(٣) نقل هذا النص مغلطاي في "شرح ابن ماجه" (٣/ ٩٢٤).

(٤) لم نقف على روايته من هذا الوجه، والحديث رواه بحشل في "تاريخ واسط" =

الأعمش؛ قال: حدَّثني أبو سُفْيان - يعني: طَلْحة بن نافع[١] - عن الحَسَن[٢]، عن أُمِّهِ[٣]؛ قالتْ: دَخَلْتُ على أم حبيبة بنت أبي سُفْيان، وهي[٤] تصلِّي في دِرْعٍ وخِمَارٍ، فلمَّا أنْ صَلَّتْ؛ قالت: هاتي المِلْحَفةَ يا جاريةُ ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: دخَلْتُ على أم سَلَمة، وكانتْ[٥] أمُّ الحَسَن البصريِّ خادمةً لأم سَلَمة[٦].

قال أبي: والخطأُ ليس مِنْ[٧] قيس. ويَرْويه[٨] أيضًا عن الأعمش، عن إسماعيل بن مسلم البصريِّ العَبْديِّ، عن الحَسَن، عن أُمِّه[٩]، عن أم سَلَمة. والأعمشُ عن إسماعيل بن مسلم البصري

= ص(٧٢) قال: حدثنا عبدالخالق بن إسماعيل، أنا محمد بن يزيد، عن جعفر بن الحارث، عن الأعمش، عن أبي سفيان قال: صلت أم حبيبة... فذكره.

(١) في (ف): « رافع ».

(٢) هو: البصري.

(٣) هي: خَيْرة مولاة أم سلمة.

(٤) في (أ): « وهو ».

(٥) في (ت) و(ك): « وكان » وهو متجهٌ على ما حكاه سيبويه عن بعض العرب يقولون: «قال فلانَةُ». وانظر التعليق على ذلك في المسألة رقم (١٤١٧).

(٦) الحديث رواه عبدالرزاق في "المصنف" (٥٠٢٧) عن معمر، عن قتادة، عن أم الحسن قالت: رأيت أم سلمة - زوج النبي ﷺ - تصلي في درع وخمار. وعلَّقه ابن سعد في "الطبقات" (٨/ ٤٧٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٢٣٥).

(٧) في (ك): « في » بدل: « من ».

(٨) أي: قيسُ بن الربيع .

(٩) في (ت) و(ف) و(ك): « عن أبيه » بدل: « عن أمه ».

العَبْدي، أشبَهُ؛ لأنَّا لا نَعْلَمُ أبو سُفْيَانَ[1] روى عن الحَسَن شيئًا. وقصَّةُ أم حبيبة: الذي عندي أنَّ الغلَطَ لعلَّه من الأعمش[2].

٣٨٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه إبراهيم بن عُيَينة[3] أخو

---

(١) كذا في جميع النسخ « أبو سفيان » بالواو، وفي توجيهه ثلاثة أوجه ذكرناها في التعليق على نحوه في المسألة رقم (٢٢).
ولما وقع هنا وجه رابع وهو: أنَّ «أبو سفيان» مرفوع بالواو على الابتداء، وخبرُهُ جملةُ « روى عن الحسن شيئًا »؛ فتكون في موضع رفع، وفي هذا إلغاءٌ للعامل الذي هو الفعل «نعلم» مع تقدُّمه؛ وهو جائزٌ مطلقًا على قول الكوفيين والأخفش وأبي بكر الزُّبَيْدي وابن الطراوة، وجائز على قول البصريين إذا توسط في الكلام، أو توسط بين معمولين. ويوجبون إعماله إذا تقدم تقدمًا محضًا. وتأوَّلوا ما جاء على غير ذلك ويردُّونه إلى الإعمال بتقدير ضمير الشأن، أو إلى التعليق بتقدير لام الابتداء.
وعلى ذلك: فما وقع هنا صحيحٌ على مذهب الكوفيين في جواز إلغاء العامل المتقدِّم، وصحيحٌ أيضًا على مذهب البصريين بتقدير ضمير الشأن، أي: لا نَعْلَمُهُ - أي: الشأن - أبو سفيان روى عن الحسن شيئًا. أو على أنه متوسط في الكلام فيجوز إلغاؤه، وقد سبق هنا بقوله: « لأنا لا ». والله أعلم.
وانظر: "شرح الأُشْموني" (٢/ ٥٨- ٦٠)، و"أوضح المسالك" (٢/ ٥٤- ٦٩)، و"شرح ابن عقيل" (١/ ٣٩٥- ٣٩٩)، و"خزانة الأدب" (٩/ ١٤١- ١٤٦)، و"همع الهوامع" (١/ ٥٥١- ٥٦١).

(٢) قوله: « وقصة أم حبيبة. . . » إلخ، كذا في النسخ، وهو جارٍ على إضمار الرابط في جملة الخبر، وتقديره: « وقصةُ أمِّ حبيبة الذي عندي (فيها). . . »، وذلك نحو قولهم: « السَّمْنُ مَنَوَانِ بدرهم »، أي: منوان مِنْهُ؛ فحذف الرابط في الجملة الواقعة خبرًا. وانظر في روابط جملة الخبر بالمبتدأ: التعليق على المسألة رقم (٢٢٨).

(٣) روايته أخرجها الطبراني في "المعجم الأوسط" (٥/ ٢٩١ رقم٥٣٤٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٤٥٠)، والخطيب البغدادي في "تاريخ بغداد" (٧/ ٤٣١- ٤٣٢). وعزاه العيني في "عمدة القاري" (٣/ ١٥٧) إلى الحاكم في "تاريخ نيسابور".
=

سُفْيان، عن أبي حَيَّان[١] التَّيميِّ[٢]، عن أبي زُرْعة[٣]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: «**الغَنَمُ مِنْ دَوَابِّ الجَنَّةِ؛ فَامْسَحُوا مِنْ رُغَامِها[٤]، وَصَلُّوا فِي مَرَابِضِهَا**»؟

قال أبي: كنتُ أستحسنُ هذا الإسناد، فبان لي خطَؤُه؛ فإذا قد رواه عمَّار بن محمد[٥]، عن [أبي حَيَّان][٦]، عن رجلٍ من بني

= قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن أبي حيان إلا إبراهيم بن عيينة».
ورواه ابن عدي في "الكامل" (٦/ ٦٨) من طريق الوليد بن رباح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، به. ومن طريق ابن عدي رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٤٤٩).

(١) في (ف): « حبان ».

(٢) هو: يحيى بن سعيد بن حَيَّان.

(٣) هو: ابن عمرو بن جرير.

(٤) كذا في جميع النسخ: بالغين المعجمة؛ قال الأزهري في "تهذيب اللغة" (٨/ ١٣٢ رغم): « وقال الليثُ: الرُّغَام: ما يسيل من الأنف من داء أو نحوه، قلتُ: هذا تصحيف، وصوابه: الرُّعَام بالعين [أي: المهملة]. وقال أحمد بن يحيى [ثعلب]: من قال: الرُّغَام فيما يسيل من الأنف، فقد صحَّف »، وكان الأزهري في (٢/ ٣٨٩ رعم) ذكر: « قال الليث: رَعَمَتِ الشاةُ تَرْعَمُ فهي رَعوم؛ وهو داءٌ يأخذها في أنفها فيسيل منه شيء يقال له: الرُّعام ». وانظر: "غريب الحديث" لأبي عبيد (٥/ ٢٢٤- ٢٢٥)، و"النهاية" (٢/ ٢٣٥)، و"غريب الحديث" لابن الجوزي (١/ ٤٠١)، و"اللسان" (١٢/ ٢٤٧ رغم)، و(١١/ ٢٨٩ رعم).

(٥) لم نقف على روايته، والحديث أخرجه عبدالرزاق في "مصنفه" (١٦٠١) عن سفيان ابن عيينة، وابن أبي شيبة في "مسنده" (٩٨٥) عن عبدالله بن إدريس، كلاهما عن أبي حيان، سمعت رجلاً من بني هاشم، عن النبي ﷺ، به.
وفي رواية ابن عبدالرزاق: رجلاً بالمدينة ».
ورواه عبدالرزاق (١٥٩٩) عن معمر، عن أبي إسحاق، عن رجل من قريش قال: قال رسول الله ﷺ... فذكره.

(٦) في (أ) و(ش): « أبي حبان » بالباء الموحدة. وفي (ت) و(ف) و(ك): «ابن حبان» و« حبان » غير منقوطة. وقد تقدم على الصواب أول المسألة.

هاشم، عن النبيِّ ﷺ، بمثله[١]؛ وهو أشبَهُ.

٣٨١ - وسألتُ[٢] أبي عن حديثٍ رواه محمدُ بنُ بِشْر[٣]، عن يزيد بن زياد بن أبي الجَعْد، عن زُبَيْدٍ[٤]، عن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى، عن كعب بن عُجْرةَ، عن عمر؛ قال: صلاةُ السَّفَرِ ركعَتان؛ على لسان النبيِّ ﷺ .

ورواه الثوريُّ[٥]، عن زُبَيْدٍ، عن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى، عن

(١) في (ت) و(ك): « مثله ».

(٢) نقل هذا النص بتمامه ابن عبدالهادي في "تنقيح التحقيق" (٢/ ٤٩)، وستأتي هذه المسألة برقم (٥٨٥).

(٣) روايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (١٠٦٤)، والنسائي في "السنن الكبرى" (٤٩٠)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٤٢٥)، وبحشل في "تاريخ واسط" ص(٢١٦- ٢١٧)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ١٩٩).
قال الدارقطني في "الأفراد" (٢٨/ ب/ أطراف الغرائب): « تفرد به يزيد بن زياد، عن ابن أبي ليلى، عنه. . . ».
وقال ابن عبدالبر في "التمهيد" (١٦/ ٢٩٦) بعد أن ذكر الحديث من طريق يزيد بن زياد بن أبي الجعد -: « وليس لهذا الحديث غير هذا الإسناد، ومن أهل الحديث من يعلله ويضعفه، ومنهم من يصحح إسناد يزيد بن أبي الجعد هذا فيه. قال علي بن المديني: هو أسندها، وأحسنها، وأصحها ».

(٤) هو: ابن الحارث اليامي.

(٥) روايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (٤٨)، وعبدالرزاق في "مصنفه" (٤٢٧٨)، والإمام أحمد في "المسند" (١/ ٣٧ رقم ٢٥٧)، والنسائي في "سننه" (١٥٦٦)، وأبو يعلى في "مسنده" (٢٤١)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٤٢١)، وابن حبان في "صحيحه" (٢٧٨٣)، والطبراني في "الأوسط" (٥٠١٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ٢٠٠).
ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٥٨٥٠ و٨١٥٦)، وعبد بن حميد في "مسنده" =

عمر - ليس فيه: عن كعب - قال: صلاةُ السَّفَرِ ركعَتانِ[1]...؟

قال أبي: الثوريُّ أحفَظُ[2].

٣٨٢ - وسمعتُ أبي يقول: أما حديثُ أبي أيُّوبَ، عن النبيِّ ﷺ: «مَنْ صَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ، فَيُطِيلُ[3] فِيهِنَّ...»،

= (٢٩/ المنتخب)، وابن ماجه في "سننه" (١٠٦٣)، والنسائي في "سننه" (١٤٢٠)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٤٢٢) من طريق شريك، والبزار في "مسنده" (٣٣١)، وأبو نعيم في "الحلية" (٧/ ١٨٧)، و"تاريخ أصبهان" (١/ ١٩٠) من طريق شعبة، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٤٢١)، وأبو نعيم في "الحلية" (٤/ ٣٥٣- ٣٥٤) و(٥/ ٣٧) من طريق محمد بن طلحة، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١١/ ٢١٥) من طريق عبدالله بن عيسى، وابن عبدالبر في "التمهيد" (١٦/ ٢٩٦) من طريق الثوري، جميعهم عن زبيد، به.

قال البزار: « وهذا الحديث رواه يزيد بن زياد بن أبي الجعد، عن زبيد، عن عبدالرحمن بن أبي ليلي، عن كعب بن عجرة، عن عمر. وشعبةُ والثوريُّ، فلم يذكرا « كعب بن عجرة » وهما حافظان، ويزيد بن زياد فغير حافظ ».

ووقع في رواية محمد بن طلحة عند الطحاوي: « عن عبدالرحمن بن أبي ليلى قال: خطبنا عمر... » ووهَّمَه ابنُ عبدالبر في "التمهيد" (١٦/ ٢٩٦) محمدَ بن طلحة في قوله: « خطبنا عمر ».

وقال ابن عبدالبر: « روى هذا الحديث يزيد بن هارون، عن الثوري، عن زبيد، عن عبدالرحمن بن أبي ليلي قال: سمعت عمر، فخطؤوه فيه؛ لقوله: سمعت عمر».

(١) في (ت) و(ك): « ركعتين »، وتتمة الحديث: وصلاة الأضحى ركعتان، وصلاة الفطر ركعتان، وصلاة الجمعة ركعتان، تمام غير قصر؛ على لسان محمد ﷺ.

(٢) ذكر الدارقطني في "العلل" (٢/ ١١٥ رقم١٥٠) الاختلاف في هذا الحديث، ورجَّح ما رجَّحه أبو حاتم هنا .

(٣) في (ش): « فليطيل ».

فقلتُ: يا رسول الله، ما هذه الصَّلاة الَّتي تصلِّيها[1] حين تزولُ الشَّمْس؟ فقال رسول الله ﷺ: «يَا أَبَا أَيُّوبَ، إِنَّ أَبْوَابَ السَّمَاءِ تُفْتَحُ حِينَ تَزُولُ الشَّمْسُ». قلتُ: يا رسول الله، أفيه سلامٌ فاصِلٌ؟ قال: «لا».

قال[2] أبي: إنَّما[3] رواه عُبَيدة[4] الضَّبِّيُّ، عن إبراهيم[5]، عن

---

(١) في (ك): «يصليها». (٢) في (ف): «وقال».

(٣) قوله: «إنَّما» سقط من (ك)، لكنْ حُذِفَتْ منه الفاءُ الرابطةُ لجواب «أمَّا» الشرطية المذكورة في صدر المسألة، وكانت الجادَّة أن يقول: «فإنَّما»، وكأنَّ الفَصْل بقوله: «قال أبي» هو الذي سوَّغ حذف هذه الفاء، على أنَّا نقول: إنَّ حَذْفَ الفاء من جواب «أمَّا» جائزٌ. وانظر تفصيل ذلك في التعليق على المسألة رقم (٦٣٧).

(٤) هو: ابن مُعَتِّب. وفي (ت) و(ش) و(ف): «عبدة»، وفي (ك): «عنده»، والمثبت من (أ)، وهو الصواب. انظر ترجمته في "الجرح والتعديل" (٦/ ٩٤).
وروايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (٥٩٨)، والحميدي في "مسنده" (٣٨٩)، وأحمد في "مسنده" (٥/ ٤١٦- ٤١٧ رقم ٢٣٥٣٢)، وعبد بن حميد في "مسنده" (٢٢٦/ المنتخب)، والترمذي في "الشمائل" (٢٩٣ و٢٩٤)، وابن ماجه في "سننه" (١١٥٧)، والطبري في "تهذيب الآثار" (١١٠٤/ مسند عمر)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٢١٤)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٣٣٥)، والطبراني في "الكبير" (٤/ ١٦٨ و١٦٩ رقم ٤٠٣٢ و٤٠٣٣ و٤٠٣٤)، وابن عدي في "الكامل" (٥/ ٣٥٣)، وتمام في "فوائده" (٣٨٠/ الروض البسام)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٤٨٨)، والخطيب في "موضح أوهام الجمع والتفريق" (١/ ١٧١).
قال ابن خزيمة: «وعبيدة بن معتب رحمه الله ليس ممن يجوز الاحتجاج بخبره عند من له معرفة برواة الأخبار، وسمعت أبا موسى يقول: ما سمعت يحيى بن سعيد ولا عبدالرحمٰن ابن مهدي حدثا عن سفيان عن عبيدة بن معتب بشيء قط. وسمعت أبا قلابة يحكي عن هلال بن يحيى، قال: سمعت يوسف بن خالد السمتي يقول: قلت لعبيدة بن معتب: هذا الذي ترويه عن إبراهيم سمعته كله؟ قال: منه ما سمعته، ومنه ما أقيس عليه. قال: قلت: فحدثني بما سمعت فإني أعلم بالقياس منك».
وقال البيهقي: «وعبيدة بن معتب ضعيف، لا يحتج بخبره».

(٥) هو: ابن يزيد النَّخعي.

سَهْم بن مِنْجَابٍ، عن قَزَعَةَ[١]، عن قَرْثَعٍ[٢]، عن أبي أيُّوبَ، عن النبيِّ ﷺ.

قال[٣] **أبي**: يرويه بُكَير بن عامر[٤]، عن إبراهيم، عن أبي أَيُّوبَ، مُرسَلاً، وليس بِقَويٍّ[٥].

٣٨٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رُوِيَ عن الأعمش، عن أبي سُفْيان[٦]:

فمنهم من يقول: عن عُبَيد بن عُمَير[٧]، عن النبيِّ ﷺ[٨].

---

(١) هو: ابن يحيىٰ.

(٢) في (ك): « برثع ». وقَرْثع هذا: هو الضَّبِّي الكوفي.

(٣) في (ت) و(ك): « فقال ».

(٤) روايته أخرجها مالك في "الموطأ" (ص١٠٦ - رواية محمد بن الحسن الشيباني).

(٥) ذكر الدارقطني في "العلل" (٦/١٢٨) الاختلاف في هذا الحديث، ومما قاله: «ورواه عبيدة بن مُعَتِّب، عن إبراهيم النخعي، عن سهم بن منجاب، عن قزعة مولى زياد - ويُروى عن أبي سعيد وهو صاحبه - عن قَرثَع، عن أبي أيوب؛ قاله أبو معاوية عن عبيدة . وقال زيد بن أبي أنيسة: عن عبيدة، عن إبراهيم، عن قزعة، عن قَرثَع، عن أبي أيوب، لم يذكر فيه: سهمًا، وقول أبي معاوية أشبه بالصواب ».

(٦) هو: طلحة بن نافع.

(٧) الحديث رواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٧٦٥٤) من طريق وكيع، والبخاري في "خلق أفعال العباد" (٥٨١)، والمروزي في "تعظيم قدر الصلاة" (٨٩) من طريق أبي معاوية، والمروزي (٩١) من طريق الثوري، ثلاثتهم عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن عبيد بن عمير، به، مرسلاً.

(٨) الحديث على هذا الوجه رواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٧٦٤٩)، وأحمد في "مسنده" (٢/٤٢٦ رقم ٩٥٠٥) و(٣/٣١٧ رقم ١٤٤٠٨)، ومسلم في "صحيحه" (٦٦٨)، والمروزي في "تعظيم قدر الصلاة" (٨٧ و٨٨)، وأبو عوانة في =

ومنهم من يقول: عن جابر، عن النبيِّ ﷺ.

قال[1]: ضَرَبَ النَّبِيُّ ﷺ مَثَلَ الصَّلواتِ الخَمسِ كَمَثَلِ نَهَرٍ على بابِ أَحَدِكُم يغتَسِلُ منه كلَّ يومٍ خمسَ مرَّاتٍ؟

= "صحيحه" (١٣١٤) من طريق أبي معاوية، وأحمد (٣/ ٣٠٥ و٣٥٧ رقم ١٤٢٧٥ و١٤٨٥٣) من طريق محمد بن فضيل وعمار بن محمد، والبخاري في "خلق أفعال العباد" (٥٨٠)، والمروزي في "تعظيم قدر الصلاة" (٩٠)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٤٩٦٤)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٢٤/ ٢٢٨) من طريق أبي عوانة الوضاح بن عبدالله اليشكري، وعبد بن حميد في "مسنده" (١٠١٤)، والدارمي في "مسنده" (١٢٢٠)، والمروزي في "تعظيم قدر الصلاة" (٨٧)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٤٩٦٣)، وأبو عوانة في "صحيحه" (١٣١٤)، وابن البختري في "المنتقى من السادس عشر من حديثه" (٥)، وابن حبان في "صحيحه" (١٧٢٥) من طريق يعلى بن عبيد، وأبو يعلى في "مسنده" (٢٢٩٢) من طريق عبدالله بن نمير، ستتهم عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر، به، مرفوعًا.

وخالفهم محمد بن عبيد الطنافسي؛ فرواه عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، وروايته رواها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٧٦٥٠)، وأحمد في "مسنده" (٢/ ٤٤١ رقم ٩٦٩٢)، والمروزي في "تعظيم قدر الصلاة" (٩٣)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٤٩٦٧)، وابن البختري في "ستة مجالس من أماليه" (٦).

ومن طريق ابن أبي شيبة رواه ابن عبدالبر في "التمهيد" (٢٤/ ٢٢٨) ومن طريق ابن البختري رواه البيهقي في "الشعب" (٢٥٥٥).

نقل ابن البختري عن شيخه العباس الدوري قوله: «وهذا حديث غريب». قال البيهقي: «وهذا لأن الجماعة إنما رووه عن الأعمش عن أبي سفيان، عن جابر، ومحمد بن عبيد رواه عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة».

وقال الدارقطني في "العلل" (١٤٩١): «ولم يتابع عليه» أي: محمد بن عبيد.

وقال ابن حجر في "فتح الباري" (٢/ ١١) بعد أن ذكره من طريق محمد بن عبيد: «لكنه شاذ؛ لأن أصحاب الأعمش إنما رووه عنه، عن أبي سفيان، عن جابر».

(١) أي: عُبَيْدُ بنُ عُمَيْر في الإسناد الأوَّل، أو جابرٌ في الإسناد الثاني.

قال: الحُفَّاظُ يقولون: عن عُبَيد بن عُمَير، عن النبيِّ ﷺ؛ وهو أشبَهُ[(١)].

وكذا رواه عبدالعزيز بن رُفَيع، عن عُبَيد بن عُمَير، عن النبيِّ ﷺ؛ وهو أشبَهُ[(٢)].

٣٨٤ - وسألتُ[(٣)] أبي عن حديثٍ رواه عَبْثَرٌ[(٤)]، وجَرِير[(٥)]، عن الأعمش[(٦)]، عن أبي صالح[(٧)]، عن أبي هريرة؛ قال: مَنْ أدرَكَ مِنْ

---

(١) خالف أبا حاتم في ترجيحه هذا، الإمامُ مسلم؛ فأخرج الحديث في "صحيحه" - كما سبق - من طريق أبي معاوية، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر، عن النبي ﷺ، به. وتابع أبا معاوية عليه خمسةٌ من الثقات، تقدم ذكر من أخرج حديثهم، والله أعلم.

(٢) قال ابن رجب في "فتح الباري" (٣/ ٥٤): « قال أبو حاتم: كذلك أرسله الحفاظ، وهو أشبه ».
والحديث أخرجه مسلم في "صحيحه" (٦٦٨) من طريق أبي معاوية، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر، مرفوعًا .
وقال الدارقطني في "العلل" (٤/ ١٣١/أ): « يرويه الأعمش واختُلِف عنه؛ فرواه أبو معاوية الضرير ويعلى بن عبيد وغيرهما، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر، وخالفهم محمد بن عبيد؛ رواه عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة».
وقال في "العلل" المطبوع (١٤٩١): « يرويه الأعمش، واختُلِف عنه: فرواه محمد ابن عبيد الطنافسي، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، ولم يتابَع عليه، وخالفه يعلى بن عبيد؛ رواه عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر؛ كذلك رواه أصحاب الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر، وهو الصحيح ».اهـ.

(٣) ستأتي هذه المسألة برقم (٤٠٢)، وانظر "العلل" للدارقطني (١٧٣٠ و٢٠٣٣).

(٤) هو: ابن القاسم الزُّبيدي.

(٥) هو: ابن عبدالحميد.

(٦) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٢٢٢٨) عن الثوري، عنه، به. وسيأتي ذكر الاختلاف على الثوري فيه.

(٧) هو: ذكوان السَّمَّان .

العصر ركعةً قبل أن تغيب الشَّمسُ . . . الحديثَ، لا يَرْفَعُهُ ؟

قال أبي: رواه شُعَيب بن خالد[١]، ومحمد بن عَيَّاش العامريُّ[٢]، وسُفْيانُ الثوريُّ من رواية النُّعْمان بن عبدالسَّلام[٣] عنه، فقالوا كلُّهم: عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ . . . هذا الحديثَ.

قال أبي: الصَّحيحُ عندي موقوفٌ.

---

(١) روايته أخرجها أبو حاتم في المسألة رقم (٤٠٢)، والخطيب البغدادي في "تاريخ بغداد" (٧/ ٤٠١) من طريق عمرو بن أبي قيس، عنه، به.

(٢) روايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ٢٠٢/ تعليقًا)، وأبو حاتم في المسألة رقم (٤٠٢) من طريق عبيدالله الحنفي، عنه، به.

(٣) لم نقف على روايته عن الثوري على هذا الوجه مرفوعًا، وسيأتي في المسألة (٤٠٢) ذكر أبي حاتم للحديث من طريق الثوري موقوفا، والحديث رواه محمد بن عاصم في "جزئه" (٤٦)، وأبو الشيخ في "طبقات المحدثين" (٢/ ٢٢٢)، وفي "حديثه" (٣٧/ انتقاء ابن مردويه)، والدارقطني في "العلل" (١٠/ ٣٢٣) من طريق محمد بن المغيرة، عن النعمان بن عبدالسلام، عن الثوري، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، به، موقوفًا.
ورواه أبو الشيخ في "طبقات المحدثين" (٢/ ٢٢٦)، وأبو نعيم في "الحلية" (٧/ ١٤٤)، والدقاق في "معجم شيوخه" (٥) من طريق الحجاج بن يوسف بن قتيبة، عن النعمان بن عبدالسلام، عن الثوري، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، به، مرفوعًا.
ورواه الدارقطني في "العلل" (١٠/ ٣٢٣) من طريق محمد بن المغيرة، عن النعمان، عن الثوري، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، به، مرفوعًا.

٣٨٥- وسألتُ[١] **أبي** عن حديثٍ رواه أبو نُعَيم[٢]، عن إبراهيم ابن إسماعيل بن مُجَمِّعٍ، عن هُرَيْرِ بن عبدالرحمٰن، عن جَدِّه رافع بن خَدِيج؛ قال: قال رسول الله ﷺ لبلال: **«نَوِّرْ بِالفَجْرِ قَدْرَ مَا يُبْصِرُ القَوْمُ مَوَاقِعَ نَبْلِهِمْ»**؟

قال أبي: حدَّثنا هارونُ بنُ مَعْروفٍ وغيرُهُ، عن أبي إسماعيلَ إبراهيمَ بنِ سُلَيمان المؤدِّب، عن هُرَيْر؛ وهو أشبَهُ.

٣٨٦ - وسألتُ[٣] **أبي** عن حديثٍ رواه أبو بكرِ بنُ عَيَّاشٍ[٤]، عن أبي إسحاق الهَمْدانيِّ[٥]، عن عبدالله بن السَّائبِ[٦]، عن عبدالله ابن عَمرو، عن النبيِّ ﷺ؛ في الكُسُوفِ ؟

قال أبي: هكذا قال! وإنما هو: السَّائب بن مالك - والدُ عطاء ابن السَّائب - عن عبدالله بن عَمْرو[٧].

---

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (٤٠٠)، وانظر تخريج الحديث فيها.

(٢) هو: الفضل بن دُكَين .

(٣) انظر المسألة المتقدمة برقم (٢٨٠).

(٤) روايته أخرجها الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٣٣١) من طريق أحمد بن يونس، عنه، به.
ورواه أحمد في "مسنده" (٢/ ٢٢٣ رقم ٧٠٨٠) من طريق يحيى بن آدم، والنسائي في "الكبرى" (٥٤٦) من طريق محمد بن العلاء، كلاهما عن أبي بكر بن عياش، عن أبي إسحاق، عن السائب بن مالك، عن عبدالله بن عمرو، به.

(٥) في (ت): « الهمذاني ». وأبو إسحاق هذا هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي.

(٦) في (ش): « قال وإنما هو السائب » بدل: « عن عبدالله بن السائب ».

(٧) أي: هكذا قال أبو بكر بن عياش في روايته هذه عن أبي إسحاق: « عبدالله بن =

٣٨٧ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه طُعْمةُ بن عَمْرو[٢]، عن

= السائب عن عبدالله بن عمرو »، والحديث إنما يروى عن أبي إسحاق، عن السائب ابن مالك عن عبدالله بن عمرو، وقد تقدم ذكر ذلك في المسألة (٢٨٠)، مع العلم أن هذا الوجه عن أبي إسحاق مرجوح عند أبي حاتم، وأن الصواب من حديث أبي إسحاق: ما رواه سفيان، عن أبي إسحاق، عن السائب بن مالك، عن النبي ﷺ، به، مرسلاً. انظر بيان ذلك في المسألة (٢٨٠).

(١) نقل بعض نص هذه المسألة، ابن الملقن في "البدر المنير" (٣/ ٢٥٥/ مخطوط).

(٢) روايته أخرجها الترمذي في "جامعه" (٢٤١)، وابن عدي في "الكامل" (٢/ ٤٠٣) و(٣/ ٢٠)، والبيهقي في "الشعب" (٢٦١٢ و٢٦١٣)، والمزي في "تهذيب الكمال" (١٣/ ٣٨٥). ووقع في رواية الترمذي: « حبيب بن أبي ثابت ».
قال الترمذي: « وقد رُوي هذا الحديث عن أنس موقوفًا، ولا أعلم أحدًا رفعه إلا ما روى سَلْم بن قتيبة، عن طعمة بن عمرو، عن حبيب بن أبي ثابت، عن أنس؛ وإنما يُروى هذا الحديث عن حبيب بن أبي حبيب البجلي، عن أنس بن مالك، قوله».
ونقل ابن عدي عن أبي حفص عمرو بن علي الفلَّاس قوله في حبيب: « وهو: الحذاء ». وقال الدارقطني في "الأفراد" (٢/ ٨٤/ أطراف الغرائب): « غريب عن طعمة الجعفري، عن حبيب أبي عميرة الإسكاف ».
ونقل الحافظ ابن حجر في "النكت الظراف" (٥٢١/ بهامش تحفة الأشراف): « وقال الدارقطني في "الأفراد" : قال نصر بن عليٍّ فيه: « حبيب الإسكاف »، وهو الصواب ».
وقال البيهقي: « في كتابي: « حبيب بن أبي ثابت »، وهو خطأ؛ إنما هو: حبيب ابن أبي حبيب الحذاء أبو عميرة ».
وقال البيهقي أيضًا: « رفعه طعمة بن عمرو، ورواه خالد بن طهمان أبو العلاء، عن حبيب، فوقفه مرَّة، ورفعه أخرى ».
ورواية خالد الذي ذكرها البيهقي أخرجها الخطيب في "تاريخ بغداد" (١١/ ٣٧٥) من طريق قيس بن الربيع، عن خالد بن طهمان، عن حبيب بن أبي ثابت، عن أنس، به، مرفوعًا. =

حَبِيب، عن أنسٍ، عن النبيِّ ﷺ قال: «مَنْ صَلَّى أَرْبَعِينَ يَوْمًا فِي جَمَاعَةٍ، كُتِبَ لَهُ بَرَاءَتَانِ: بَرَاءَةٌ[1] مِنَ النَّارِ، وَبَرَاءَةٌ مِنَ النِّفَاقِ».

قلتُ لأبي: حبيبٌ هذا من هو؟

قال: لا أدري![2].

= قال الخطيب: « كذا قال: حبيب بن أبي ثابت! وإنما هو: حبيب الإسكافي ».
ورواه ابن عدي في "الكامل" (٢/ ٤٠٣) و(٣/ ٢٠) من طريق عبدالعزيز بن أبان، عن خالد بن طهمان، عن شيخ، عن أنس، به، مرفوعًا.
ورواه ابن عدي (٣/ ١٩) من طريق عبدالرحمن بن معن الدوسي، عن خالد بن طهمان، عن أنس، به، مرفوعًا.
ورواه الترمذي في "جامعه" (٢٤١)، وابن عدي في "الكامل" (٢/ ٤٠٣) و(٣/ ١٩) من طريق وكيع، والدولابي في "الكنى والأسماء" (٢/ ٥٠) من طريق حسين الجعفي والبيهقي في "الشعب" (٢٦١٤) من طريق أبي أسامة، ثلاثتهم عن خالد ابن طهمان، عن حبيب بن أبي حبيب البجلي، عن أنس، به، موقوفًا.
ونقل الترمذي عن البخاري قوله: « حبيب بن أبي حبيب يكنى أبا الكَشُوثَى، ويقال: أبو عميرة ».
وقال ابن عدي: « ولا أدري حبيب بن أبي حبيب هذا؛ هو صاحب الأنماط أو حبيب آخر ». وانظر "العلل" للدارقطني (١٥١).

(١) قوله: « براءة » سقط من (ف).

(٢) بهامش نسخة (أ) حاشية على هذا الموضع بخط الناسخ، ونصها: « هو حبيب بن أبي حبيب البَجَلي، البصري، وقد أخرج له الترمذي هذا الحديث عن أنس رضي الله عنه».
ثم يليه تعقب بخط مغاير، مفاده: أن الترمذي إنما أخرجه من طريق طعمة، عن حبيب بن أبي ثابت، عن أنسٍ، مرفوعًا، ثم أخرجه الترمذي عن حبيب بن أبي حبيب البجلي، عن أنسٍ، موقوفًا.

٣٨٨ - وسمعتُ[١] أبي وحدَّثنا عن أبي الوليد[٢]، عن قيس بن الربيع؛ قال: حدَّثني عَمْرو مولى عَنْبَسةَ، عن رَيْطَةَ[٣] بنتِ عبدالله ابن محمد بن عليٍّ؛ قال[٤]: حدَّثني أبي، عن أبيه[٥]، عن

---

(١) روى الخطيب في "موضح أوهام الجمع والتفريق" (٢/ ٢٩٠-٢٩١) هذا النص من طريق المصنف .

(٢) هو: هشام بن عبدالملك الطيالسي. وروايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٥٩٢٩)، والخطيب في "الموضح" (٢/ ٢٩٠).
قال الطبراني: « لا يُروى هذا الحديث عن علي إلا بهذا الإسناد، تفرد به قيس بن الربيع ».
ورواه الخطيب أيضًا (٢/ ٢٨٩) من طريق أبي قلابة الرقاشي عن أبي الوليد ويحيى ابن الحماني، عن قيس بن الربيع، عن عُمير مولى عنبسة بن سعيد، حدثتني رائطة بنت عبدالله بن محمد بن عقيل، عن أبيها، عن محمد بن الحنفية، عن علي، به.
قال الخطيب: « قوله: « رائطة بنت عبدالله بن محمد بن عقيل » وهمٌ، والصواب: رائطة بنت محمد بن علي بن أبي طالب، فلا أرى الوهم إلا من أبي قلابة، وجَمْعُه بين حديث أبي الوليد ويحيى بن الحماني، عن قيس، عن عمير على الاتفاق، وهمٌ أيضًا؛ لأن القائل: عن عمير، إنما هو: ابن الحماني، وأما أبو الوليد فإنما يقول: عن عمرو ».
ورواه الخطيب أيضًا (٢/ ٢٨٩) من طريق أبي بلال الأشعري عن قيس بن الربيع، عن عمرو بن عبدالله مولى عنبسة بن سعيد، عن رائطة بنت عبدالله بن محمد، عن أبيها عن علي، به.
كذا بإسقاط: « محمد بن علي ».

(٣) في "الأوسط" للطبراني: « رائطة ».

(٤) كذا في جميع النسخ: « قال »، ومثله في "الأوسط" للطبراني، وجاء في مطبوع "الموضح": « قالت »، وهو الجادَّة؛ لأنَّ الفعل مسندٌ إلى ضمير المؤنَّث، وهو يعود إلى ريطة بنت عبدالله؛ فإنها هي القائلة، لكن ما وقع عندنا في النسخ له ثلاثة أوجه في العربية ذكرناها في التعليق على نحوه في المسألة رقم (١٧٨).

(٥) هو: محمد بن علي بن أبي طالب المعروف بابن الحنفية .

عليٍّ؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «يَا عَلِيُّ! مُرْ نِسَاءَكَ فَلَا يُصَلِّينَ عُطَّلاً[١]، وَلَوْ تَقَلَّدُ سَيْرًا[٢]، وَيَخْضِبْنَ أَكُفَّهُنَّ؛ حَتَّى لَا يُشْبِهْنَ أَكُفَّ الرِّجَالِ[٣]».

---

(١) «عُطَّلاً»: جمع «عاطل»، وهي التي لا حَلْيَ عليها، والعَطَلُ: فِقْدان الحلي؛ عَطِلَتِ المرأةُ تَعْطَلُ عَطَلاً وعُطُولاً، فهي عَاطِلٌ، وعُطُلٌ، والجمع: عَوَاطِلُ، وَعُطَّلٌ، وأَعْطَالٌ، وتَعَطَّلَتْ فهي مُتعطِّلة: إذا لم يكن عليها حَلْيٌ. ينظر: "العين" (٢/ ٩)، و"غريب الحديث" لأبي عبيد (٥/ ٣٦٦)، و"غريب الحديث" للخطابي (١/ ١١٦)، و"النهاية" (٣/ ٢٥٧)، و"تاج العروس" (١٥/ ٤٩٨).

(٢) كذا في جميع النسخ، وفي رواية الطبراني السابقة: «وَلَوْ أَنْ يَتَقَلَّدْنَ سَيْرًا»، وفي رواية الخطيب: «ليتقلَّدْنَ في أعناقهنَّ ولو بِسَيْرٍ». و"السَّيْر": القطعة المستطيلة من الجِلْد، وهو الشراك، وجمعه: سُيُور. انظر: "جمهرة اللغة" (٢/ ٧٢٤)، و"لسان العرب" (٤/ ٣٩٠).
وقوله: «ولو تَقَلَّدُ سَيْرًا» بضم الدال المهملة، والأصل فيه: «ولو تَتَقَلَّدُ سَيْرًا»؛ حذفت إحدى التاءَيْنِ تخفيفًا من الفعل «تتقلَّدُ»، والفاعل ضميرٌ يعود إلى واحد النِّسَاء، كأنَّه قال: «ولو تتقلَّدُ إحداهنَّ سَيْرًا»، وهذا من باب حمل الجمع على معنى المفرد، وله نظائر. انظر ذلك في التعليق على المسألة رقم (١١٣٥).
وأمَّا حذفُ إحدى التاءين تخفيفًا، فقد قرَّر النحاة أنَّ المضارع إذا بُدِئَ بتاءَيْنِ (تاء المضارعة، وتاء المطاوعة): فإنَّ لك فيه ثلاثةَ أوجه:
الأوَّل: الفَكُّ، وهو الأصل؛ فتقول: تَتَقَلَّدُ.
والثاني: الحذف، وهو أن تَحْذِفَ إحدى التاءين تخفيفًا، فتقول: تَقَلَّدُ.
وهل المحذوف الأولى أو الثانية؟ قولان؛ أصحهما: الثانية، وهو مذهب سيبوَيْهِ والبصريين، وقال الكوفيون: المحذوفُ الأولى، وهي حرف المضارعة.
والثالث: الإدغام، للتخفيف أيضًا، فتقول: اتَّقَلَّدُ، تُدْغِمُ أحد المثلَيْنِ في الآخر، فتسكُنُ إحدى التاءين، فيؤتى بهمزة الوصل للنطق بالساكن. وانظر: "شرح ابن عقيل" (٢/ ٥٤٠- ٥٤٢)، و"أوضح المسالك" لابن هشام (٤/ ٣٦٤- ٣٦٥)، و"همع الهوامع" (٣/ ٤٨٦ باب الإدغام).

(٣) أي: حتى لا تُشْبِهَ أَكُفُّهُنَّ أكفَّ الرجال؛ فالضمير في «يُشْبِهْنَ» يعود إلى «أَكُفِّ النِّسَاء».

فقال أبي: عمرٌو هذا هو: عمرُو بن خالد الواسِطِيُّ، وهو متروكُ الحديث.

٣٨٩ - وسمعتُ أبي وذكَرَ حديثًا حدَّثه أبو نُعَيم[1]، عن أبي بكر ابن عَيَّاش، عن إسماعيل بن سُمَيعٍ، عن علي بن كثير؛ قال: رأى عمَّار بن ياسر رجلاً يصلِّي على رابِيَةٍ - يعني: التَّلَّ - فمدَّه[2] مِنْ خَلفِه، فقال: هاهنا تُصَلِّي. يعني: على القَرَار[3].

قال أبي: كذا قال أبو نُعَيم، ويقولون: عليُّ[4] بن أبي كثير[5].

---

(١) أبو نعيم: هو الفضل بن دُكَيْن، والمراد: حَدَّثَ أبو نُعَيْم به أبا حاتم، فتقدير العبارة: حَدَّثَهُ به أبو نعيم، أو حدَّثه إيَّاه أبو نعيم، وهذه الجملة نعتٌ لقوله: «حديثًا»، وقد حُذِفَ منها الضمير الذي يربطها بالمنعوت، وهو: « إيَّاه » أو الضمير في «به»، وهذا جائزٌ عند العرب وله شواهد من كلامهم. انظر التعليق على المسألة رقم (٢٥٣).

(٢) أي: جَذَبَهُ. انظر "لسان العرب" (٣/ ٣٩٦).

(٣) في (أ): «الفرار». والقَرَارُ: الـمُطمَئِنُّ من الأرض. انظر "النهاية" (٤/ ٣٨)، و"القاموس" (ص٤٦١).

(٤) في (ك): « عن » بدل: « علي ».

(٥) قال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٦/ ٢٠٢): « علي بن أبي كثير، وقال بعضهم: ابن كثير ».
وروايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير"(٦/ ٢٩٣) تعليقًا من طريق قبيصة، عن عبدالواحد، عن إسماعيل بن سُميع، عن علي بن أبي كثير؛ قال: رأى عمار بن ياسر رضي الله عنهما رجلاً يصلِّي على دابته، فحطَّه إلى الأرض. ثم قال البخاري بعده: « وقال أبو معاوية: عن إسماعيل، عن بلال العبسي؛ رأى عمارًا، وهذا وهم »؛ يعني قوله: « عن بلال العبسي ».
وهذه الرواية التي أشار إليها البخاري أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٦٥٢٨)، فقال: «حدثنا مروان بن معاوية، عن إسماعيل بن سُميع، عن بلال العبسي؛ قال: رأى عمار رجلاً يصلِّي على دابته، فأخذ بقفاه، فحطَّه إلى الأرض، فقال: صَلِّ هاهنا ». =

٣٩٠ - وسمعتُ[(١)] أبي وذكَرَ الحديثَ الذي رواه سُلَيْمان بن شُرَحْبيل[(٢)]، عن الحَكَم بن يَعْلَى بن عطاءٍ، عن محمد بن طَلْحةَ بن مُصَرِّفٍ، عن أبيه، عن أبي مَعْمَرٍ - يعني: عبدالله بن سَخْبَرَةَ[(٣)] - عن

= فالظاهر أن قوله: « أبو معاوية » في "تاريخ البخاري" تصحَّف عن «ابن معاوية »؛ فإن المعروف بالرواية عن إسماعيل بن سُميع هو مروان بن معاوية؛ كما في "تهذيب الكمال" (٣/ ١٠٧-١٠٨).

(١) انظر المسألة رقم (٢٦١)، وقد نقل بعض نص هذه المسألة مغلطاي في "شرح ابن ماجه" (٤/ ١٢٠٩)، والعيني في "عمدة القاري" (٤/ ٢١٢).

(٢) هو: سليمان بن عبدالرحمٰن ابن بنت شرحبيل. وروايته أخرجها العقيلي في "الضعفاء" (١/ ٢٦٠)، وابن عدي في "الكامل" (٢/ ٢١١) و(٦/ ١٩٢)، وأبو نعيم في "الحلية" (٥/ ٢٤)، والقضاعي في "مسند الشهاب" (٤٨٠)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١٥/ ٩٠).

قال ابن عدي: « وهذا لا يرويه عن محمد بن طلحة - وهو: محمد بن طلحة بن مصرِّف - غير الحكم بن يعلى، ومحمدِ بن عبدالرحمن؛ شيخٍ قرشيٍّ مدني؛ حدثناه أحمد بن محمد بن الجعد، عن إسحاق بن بهلول، عنه ».

وقال أبو نعيم: « غريب من حديث طلحة، تفرَّد به الحكم، ورواه أبو زرعة الرازي، عن أبي أيوب الدمشقي، مثله ».

ورواية محمد بن عبدالرحمن القرشي التي ذكرها ابن عدي أخرجها في "الكامل" (٦/ ١٩٢) وقال عقبها: « وهذا الحديث للحكم بن يعلى بن عطاء، يعرف بأبي محمد البرغشي الكوفي، عن محمد بن طلحة، رواه عنه سليمان بن عبدالرحمن؛ حدثناه عن سليمانَ جعفرُ الفريابي، سرقه من الحكم بن يعلى بن عطاء محمد بن عبدالرحمن هذا ». ورواه الطبراني في "الأوسط" (٧١١٤) من طريق حبيب بن فروخ، عن ابن طلحة ابن مصرِّف، عن أبيه، عن مرَّة الطيب، عن أبي بكر، به، مرفوعًا. قال الطبراني: «لم يَرو هذا الحديث عن طلحة بن مصرِّف إلا ابنُه. وهكذا رواه حبيب بن فرُّوخ، عن محمد بن أبي [كذا] طلحة، عن أبيه، عن مرَّة. ورواه الحكم ابن يعلى بن عطاء، عن محمد بن طلحة، عن أبيه، عن أبي معمر، عن أبي بكر ».

(٣) في (ش): « سخيرة ».

أبي بكر الصِّدِّيق، عن رسول الله ﷺ، قال:((**مَنْ بَنَى مَسْجِدًا وَلَوْ كَمَفْحَصِ قَطَاةٍ**[١]**، بَنَيْتُ لَهُ بَيْتًا فِي الجَنَّةِ**[٢])) .

فسمعتُ أبي يقول: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، والحكم بن يَعلى متروكُ الحديث، ضعيفُ الحديث[٣].

٣٩١ - وسمعتُ[٤] أبي وذكر حديثًا حدَّثني به عن دُحَيْمٍ[٥]، عن

---

(١) سلف تفسيره في المسألة رقم (٢٦١).

(٢) كذا، ولو ثبَتَ هذا اللفظُ، فإنَّه يكون حديثًا قدسيًّا؛ ويكون في الكلام تقدير، وهو: «عن رسول الله ﷺ قال: [قال الله عز وجل]: من بنى مسجدًا. . . »، لكنَّنا لم نقف على شيء من هذا في كتب السُّنَّة، والذي في مصادر التخريج: « بَنَى اللهُ له بيتًا في الجنة »، وفي "تاريخ ابن عساكر" : « بُنِيَ له بيتٌ في الجنة ».
لكنْ يغلب على الظن: أنَّ هذا تصحيفٌ عن: « بَنَىٰ له بيتًا »، أو «بَنَى اللهُ له بيتًا»، والله أعلم.

(٣) ذكر البزار في "مسنده"(١/ ١٦٦) أنه ترك أحاديث من مسند أبي بكر الصديق ﷺ؛ « ليس لها أسانيد مرضية، ولا هي في أسانيدها متصلة »، وذكر منها برقم (٩٠) هذا الحديث، فقال:« وكان منها حديث رواه أبو معمر، عن أبي بكر: « من بنى لله مسجدًا »، وهذا الحديث ليس له إسناد، ولا أحسب أبو معمر [كذا !] هذا سمع من أبي بكر، وكان في إسناده رجلان غير مشهورين بالنقل؛ فتركنا ذكره لذلك ».
وقال الدارقطني في "العلل" (١/ ٢٦٣ رقم٥٥):« رواه الحكم بن يعلى بن عطاء المحاربي ومحمد بن عبدالرحمٰن بن طلحة القرشي، عن محمد بن طلحة، عن أبيه، عن أبي معمر، عن أبي بكر، عن النبي ﷺ . ورواه غيرهما عن محمد بن طلحة بن مصرف، موقوفًا غير مرفوع، وهو أشبه بالصواب ».
وقال في "الأفراد" (ق١٧/ ب - ١٨/ أ/ أطرافه):«غريب من حديث أبي معمر عبدالله ابن سخبرة، عنه، تفرد به طلحة بن مصرف عنه، وتفرد به محمد بن طلحة عن أبيه ».

(٤) نقل ابن رجب في "فتح الباري" (٦/ ٩٤) قول أبي حاتم:« حديثٌ منكر ». وفي هامش النسخة (أ) كُتب عند هذه المسألة بخط مغاير كلمة:« العيد ».

(٥) هو: عبدالرحمٰن بن إبراهيم. وأخرج روايته الطبراني في "مسند الشاميين"(٢٣٩).=

الوليد بن مسلم، عن ابن ثَوْبانَ[(١)]، عن النُّعْمان بن راشدٍ، عن الزُّهْريِّ، عن سالم بن عبدالله، عن أبيه؛ قال: صَلَّيْتُ مع رسول الله ﷺ العِيدَ بغير أذانٍ ولا إقامةٍ، ثم صلَّيتُ مع أبي بكر[(٢)] العِيدَ بلا أذانٍ ولا إقامةٍ، ثم صلَّيتُ مع عمر العِيدَ بلا أذانٍ ولا إقامةٍ، ثم صلَّيتُ مع عثمان العِيدَ بلا أذانٍ ولا إقامةٍ .

فسمعتُ أبي يقول: هذا حديثٌ مُنكَرٌ .

٣٩٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه بكر بن بَكَّار، عن شُعْبَةَ، عن أنس بن سِيرِينَ، عن ابن عُمَرَ؛ قال: صَنَعَ رجلٌ من الأنصار

= وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٣٩ رقم٤٩٦٨)، فقال: حدثنا الوليد؛ ثنا ابن ثوبان، به. وأخرجه أحمد (٢/ ٣٩ رقم ٤٩٦٧)، والقطيعي في "جزء الألف دينار" (٦٦) من طريق الوليد بن مسلم، عن عبدالرزاق بن عمر الثقفي، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥/ ٢٩) من طريق الوليد بن مسلم، عن أبي بكر الهذلي، كلاهما عن ابن شهاب، به.

ورواه الطبراني في "مسند الشاميين" (١٠٩) من طريق أبي خليد، عن ابن ثوبان، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، به.

ورواه أحمد (٢/ ١٠٨ رقم ٥٨٧١ و٥٨٧٢)، والنسائي في "الكبرى" (١٧٦٣)، والطبراني في "الكبير" (١٢/ ٢٤٩ رقم ١٣٢٤٢) من طريق حصين بن نمير، عن الفضل بن عطية، عن سالم، به، مختصرًا.

(١) في (ت) و(ف) و(ك): « عن ثَوبان »، والمثبت من (أ) و(ش)، وهو الصَّواب، وهو: عبدالرحمٰن بن ثابت بن ثَوبان الذي يروي عن النعمان بن راشد، ويروي عنه الوليد بن مسلم؛ كما في "تهذيب الكمال" (٢٩/ ٤٤٥-٤٤٦)، و(٣١/ ٨٦-٨٧).

(٢) في (ش): « مع أبو بكر ».

لرسول الله ﷺ طَعَامًا، فدعاه، فَبَسَطَ له حَصِيرٌ[(١)]، فصلَّى عليه رَكعَتَيْنِ. فقال له رجل من آلِ الجارود: أكان النبيُّ ﷺ يُصلِّي الضُّحَى[(٢)]؟ قال: ما رأيتُه صلَّى قبلَ ذلك اليوم؟

فسمعتُ أبي يقول: إنما هو: أنسُ بن سِيرين[(٣)]، عن أنسِ بنِ مالكٍ، عن النبيِّ ﷺ؛ ليس فيه ابن عمر[(٤)].

٣٩٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه إبراهيمُ بن أيُّوب الأَصْبهانيُّ الفِرْسانيُّ[(٥)]، عن أبي مسلمٍ[(٦)] قائِدِ الأعمش، عن الأعمش[(٧)]، عن

---

(١) في (ش): « حصيره »، والمثبت من بقية النسخ، وحذفتْ منه ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، والجادَّة: حصيرًا، وتقدَّم التعليق على ذلك في المسألة رقم (٣٤).

(٢) قوله: « الضحى » سقط من (ك).

(٣) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٦٧٠ و١١٧٩ و٦٠٨٠).

(٤) ذكر الدارقطني في "العلل" (٤/٩/أ) أن الحديث يرويه عن أنس بن سيرين كلٌّ من: شعبة، وأيوب السَّختياني، وخالد الحذَّاء، وعبدالله بن عون. وذكر اختلافًا آخر بينهم على أنس بن سيرين؛ فقال: « واختُلِف عنه: فقال شعبة: عن أنس بن سيرين، سمعت أنسًا. وقال أيوب وخالد: عن أنس بن سيرين، عن أنس. وخالفهم ابن عون؛ فرواه عن أنس بن سيرين، عن عبدالحميد بن المنذر بن الجارود، عن أنس؛ قال ذلك ابن عُلَيَّة، ومعاذ بن معاذ، وأشهل بن حاتم، وابن أبي عروبة. وقال حماد بن زيد: عن ابن عون، عن ابن سيرين، عن أنس. وقال ابن إدريس: عن ابن سيرين - ولم يُسَمِّه - عن أنس، والقول قول شعبة ومن تابعه ».

(٥) بضم الفاء وكسرها، وسكون الراء، انظر "توضيح المشتبه" لابن ناصر الدين الدمشقي (٧/ ٧٥).
وروايته أخرجها أبو نعيم في "أخبار أصبهان" (١/ ١٧٣) و(٢/ ٣٣٠).

(٦) هو: عُبَيدالله بن سعيد بن مسلم الجُعفي.

(٧) هو: سليمان بن مهران.

عُمارةَ بن عُمَيْرٍ، عن أبي مَعْمرٍ[1]، عن أبي مسعود[2] الأنصاريِّ؛ قال[3]: قال رسول الله ﷺ: «**لَا تَرْجُوا صَلَاةً**[4] **لَا يُقْرَأُ فِيهَا بِفَاتِحَةِ الكِتَابِ وشَيْءٍ مَعَهَا**»؟

فقال أبي: هذا باطلٌ؛ إنما الحديثُ: «**لَا تُجْزِئُ صَلاةُ رَجُلٍ لَا يُقِيمُ صُلْبَهُ فِي الرُّكُوعِ والسُّجُودِ**»[5].

---

(١) هو: عبدالله بن سَخْبَرة الأزدي.

(٢) في (ت) و(ك): «ابن مسعود».

(٣) في (أ) و(ش): «فقال».

(٤) كذا في جميع النسخ، والمراد: «لا ترجوا أنْ تُجْزِئَ صلاةٌ ...» إلخ، وهو معنى ما في الموضعين المذكورين من "أخبار أصبهان" ففيهما: «لا تجزي صلاةٌ».

(٥) الحديث على هذا الوجه أخرجه الطيالسي في "مسنده" (٦٤٦)، وعبدالرزاق في "مصنفه" (٢٨٥٦)، والحميدي في "مسنده" (٤٥٩)، وأحمد في "مسنده" (٤/ ١١٩ و١٢٢ رقم ١٧٠٧٣ و١٧١٠٣ و١٧١٠٤)، والدارمي في "مسنده" (١٣٦٦)، وأبو داود في "سننه" (٨٥٥)، والترمذي في "جامعه" (٢٦٥)، والنسائي في "سننه" (١٠٢٧ و١١١١)، وابن ماجه في "سننه" (٨٧٠)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٥٩١ و٥٩٢ و٦٦٦)، وابن حبان في "صحيحه" (١٨٩٢ و١٨٩٣)، والطبراني في "المعجم الكبير" (١٧/ ٢١٢- ٢١٤ رقم ٥٧٨- ٥٨٣ و٥٨٥)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٢٠٥ و٢٠٦ و٣٨٩٩)، وابن الجارود في "المنتقى" (١٩٥)، والدارقطني في "سننه" (١/ ٣٤٨)، وأبو نعيم في "الحلية" (٨/ ١١٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٨٨ و١١٧)، والبغوي في "شرح السنة" (٦١٧) من طرق عن الأعمش، به.
قال الترمذي والبغوي: «حديث حسن صحيح».
وقال الدارقطني: «هذا إسناد ثابت صحيح».
وقال أبو نعيم: «صحيح ثابت من حديث الأعمش».
وقال البيهقي: «هذا إسناد صحيح». =

٣٩٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه محمَّدُ بن خالد الوَهْبيُّ[(١)]، عن ابن جُرَيْج[(٢)]، عن عطاءٍ[(٣)]، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ أنه قال: ((إِيَّايَ[(٤)] وَالفُرَجَ فِي الصَّلَاةِ!))؛ يعني: في الصُّفُوف؟

= ورواه الطبراني في "الكبير" (١٧/ ٢١٤ رقم ٥٨٤) من طريق عبدالرحمن بن حميد الرؤاسي، عن عمارة بن عمير، به.
وذكر الدارقطني في "العلل" (١٠٥٠) أوجهًا أخرى للاختلاف في هذا الحديث، فانظره فيه.

(١) في (أ) و(ش): « عمر بن خالد الوهبي »، وفي (ف): « محمد بن خالد الواهبي » وانظر "تهذيب الكمال" (٥١٨٠).
وروايته أخرجها الدارقطني في "الأفراد" (١٦٢/أ/أطراف الغرائب) وقال: « تفرد به محمد بن خالد الوهبي عنه » أي: عن ابن جريج، به.
وأخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (١١/ ١٥١ رقم١١٤٥٢)، وأبو الشيخ في "طبقات المحدثين بأصبهان" (٣/ ٣٤٢ رقم٥٢٣) من طريق حفص بن غياث، عن ابن جريج ، به.
وأخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (٢٤٧٤) عن ابن جريج، عن عطاء؛ قال: بلغنا أن رسول الله ﷺ . . .، فذكره . هكذا جاء في "مصنف عبدالرزاق" .
وأخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (١١/ ١٥١ رقم١١٤٥٣) عن إسحاق بن إبراهيم الدَّبَري، عن عبدالرزاق، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس، موقوفًا.
وأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٨٢٣) عن وكيع، عن ابن جريج، عن عطاء؛ قال: قال رسول الله ﷺ . . . فذكره .

(٢) هو: عبدالملك بن عبدالعزيز.

(٣) هو: ابن أبي رباح.

(٤) في (ش): « إياك »، وكذا في "مصنَّف ابن أبي شيبة"، وبعض نسخ "طبقات المحدِّثين"، وفي "المعجم الكبير" (١١٤٥٣)، و"مصنَّف عبدالرزاق": «إياكم»، والمثبت من بقية النسخ وبقية مصادر التخريج. =

فسمعتُ أبي يقول: هذا حديثٌ مُنكَرٌ.

وقال: ابنُ جُرَيجٍ لا يَحْتَمِلُ هذا، يعني: لا يَحْتَمِلُ روايةَ مثل هذا الحديثِ بهذا الإسنادِ.

٣٩٥ - وسألتُ(١) **أبي** عن حديثٍ حدَّثنا به أحمدُ بن عِصَامٍ الأنصاريُّ(٢)، عن أبي بكر الحَنَفيِّ(٣)، عن سُفْيانَ(٤)، عن سِمَاك بن

= وهذا من أساليب التحذير في العربيَّة، والأصلُ فيه أن يكونَ للمخاطب نحو: إيَّاك والشَّرَّ، ويجوزُ أن يحذِّرَ المتكلِّمُ نفسَهُ - كما وقع هنا - ويشهدُ له قولُ عمر ﷺ: «لِتُذَكِّ لَكُمُ الأَسَلُ والرماحُ والسِّهَامُ، وإيَّايَ وأنْ يَحْذِفَ أحدُكُمُ الأرنبَ»، وأصله: إيَّايَ بَاعِدُوا عن حَذْفِ الأرنب، وباعدوا أنفسكم أن يَحْذِفَ أحدُكُمُ الأرنب، ثم حذف من الأوَّل المحذور؛ وهو حذفُ الأرنب، ومن الثاني المحذَّر؛ وهو أنفسكم، وقد صرَّح ابن مالك بشذوذ تحذير المتكلِّم والغائب فقال في ألفيته:

وشَذَّ إيَّايَ وإيَّاهُ أَشَذّْ وعن سبيلِ القَصْرِ مَنْ قاسَ انتَبَذْ

لكنَّ ظاهر كلامه في "التسهيل" يفيد جوازَ ذلك والقياسَ عليه مع المتكلِّم؛ قال الأُشموني: «ظاهر كلام التسهيل أنَّه يجوز القياس على «إيَّاي»، و«إيَّانا»؛ فإنه قال: «يُنْصَبُ محذِّر «إيَّاي» و«إيَّانا» معطوفًا عليه المحذور»؛ فلم يصِّرح بشذوذ؛ وهو خلاف ما هنا». اهـ. انظر: "شرح ابن عقيل" (٢/ ٢٧٥)، و"أوضح المسالك" (٤/ ٧٢)، و"شرح الأشموني" (٣/ ٨٧)، و"السير الحثيث" للدكتور محمود فجال (١/ ٢٠٣- ٢٠٩).

(١) نقل نص هذه المسألة ابن الأثير في "أسد الغابة" (٣/ ٧٤)، وابن حجر في "الإصابة" (٥/ ٢٢٠). وانظر المسألة الآتية برقم (٣٩٩).

(٢) روايته أخرجها سعيد بن يعقوب في "الصحابة"، كما في "أسد الغابة" لابن الأثير (٣/ ٧٤)، و"الإصابة" لابن حجر (٥/ ٢٢٠).

(٣) هو: عبدالكبير بن عبدالمجيد.

(٤) هو: الثوري.

حَرْب، عن تميم بن طَرَفَةَ، عن أبيه؛ قال: كان النبيُّ ﷺ يَضَعُ[1] يَدَهُ اليُمْنى على اليُسْرى في الصَّلاة، وربَّما انصَرَفَ عن يَمِينِهِ، وربَّما انصَرَفَ عن شِمالِه؟

فسمعتُ أبي يقول: إنما هو: سِماكٌ[2]، عن قَبِيصةَ بنِ هُلْبٍ، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ.

٣٩٦ - وسألتُ[3] أبي عن حديثٍ حدَّثنا به أحمد بن عِصامٍ الأنصاريُّ[4]، عن أبي بكر الحَنَفيِّ، عن سُفْيانَ، عن ابن

---

(١) في (ك): « وضع ».

(٢) روايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (١١٨٣)، وعبدالرزاق في "مصنفه" (٣٢٠٧)، وابن أبي شيبة في "مصنفه" (٣١٠٩)، وأحمد في "مسنده" (٥/ ٢٢٦ و٢٢٧ رقم ٢١٩٦٧ و٢١٩٧٩)، وأبو داود في "سننه" (١٠٤١)، والترمذي في "جامعه" (٢٥٢ و٣٠١)، وابن ماجه في "سننه" (٨٠٩ و٩٢٩)، وعبدالله بن أحمد في "زياداته على المسند" (٥/ ٢٢٦، و٢٢٧ رقم ٢١٩٦٨ و٢١٩٦٩ و٢١٩٧١ و٢١٩٧٣ و٢١٩٧٤ و٢١٩٧٥ و٢١٩٧٨ و٢١٩٧٩ و٢١٩٨١ و٢١٩٨٢) من طرق عن سماك، به، مطولاً ومختصرًا.
قال الترمذي: « حديث هُلْب حديث حسن ». وقال ابن حجر في "الإصابة" (٥/ ٢٢٠) بعد أن ذكره من طريق سماك، عن قبيصة: « فإن كان محفوظًا فلعل لسماكٍ فيه شيخين ».
وانظر المسألة الآتية برقم (٣٩٩).

(٣) نقل هذا النص ابن رجب في "فتح الباري" (٣/ ١٩٤-١٩٥).

(٤) روايته أخرجها الحاكم في "معرفة علوم الحديث" ص(١٥١) وقال: « صحَّف أبو بكر الحنفي في إسناده عن عبدالله بن عبدالله، عن جدِّه، وإنما هو: عن عبدالله بن عبدالله، عن جدته أسيلة؛ هكذا رواه عبدالرحمن بن مهدي، والحسين بن حفص، وعبدالله بن الوليد العدني؛ عن الثوري ».

أبي ليلى[١]، عن عبدالله بن عبدالله [٢]، عن جَدِّهِ، عن عليٍّ: أنه كان يَتعَشَّى، ثم يَلْتَفُّ في ثِيابِه، فينامُ قبل أن يُصَلِّيَ العِشاء؟

فسمعتُ أبي يقول: هو عبدالله بن عبدالله الرَّازيُّ[٣]، عن جَدَّتِهِ أُسَيْلَةَ، عن عليٍّ، وغَلِطَ من قال: عن جَدِّه؛ إنما هو: عن جَدَّتِهِ أُسَيْلَةَ[٤].

٣٩٧ - وسألتُ[٥] أبي عن حديثٍ رواه أبو يحيى الحِمَّانيُّ[٦]،

---

(١) هو: محمد بن عبدالرحمٰن.

(٢) قوله: « عبدالله » الثاني ضبَّب عليه ناسخا (ت) و(ك).

(٣) روايته أخرجها عبدالرزاق في "مصنفه" (٢١٤٧) عن الثوري، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٧١٩٠) من طريق حفص بن غياث، ومحمد ابن فضيل، ووكيع، جميعهم عن محمد بن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى، عن عبد الله الرازي، عن جدته - وكانت سُرِّيَّة علي - قالت: كان عليٌّ يتعشى، ثم ينام وعليه ثيابه قبل العشاء.
واللفظ لعبدالرزاق، ووقع عنده: « عبيدالله بن عبدالله » بدل: « عبدالله بن عبدالله».
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند"(١/ ١١١ رقم ٨٩٢) عن يحيى بن سعيد الأموي، عن ابن أبي ليلى، عن ابن الأصبهاني، عن جدَّة له - وكانت سُرِّيَّة لعلي - . . . فذكره، وزاد فيه قول علي ﷺ : فسألت رسول الله ﷺ عن ذلك ؟ فرخَّص لي.
وهذه الرواية مخالفة لرواية الأكثر في ذكر هذه الزيادة، وفي جعله عن ابن الأصبهاني بدل عبدالله الرازي، وقد يكون هذا من ابن أبي ليلى، فإنه سيِّئ الحفظ، والله أعلم .

(٤) من قوله: « عن علي وغلط. . . » إلى هنا، سقط من (ت) و(ك)؛ بسبب انتقال بصر الناسخ.

(٥) نقل بعض هذا النص ابن الملقن في "البدر المنير" (٣/ ٤٦/ مخطوط)، وانظر "التلخيص الحبير" (١/ ٤٣٤).

(٦) هو: عبدالحميد بن عبدالرحمٰن.

عن الثوريِّ، عن مسلمٍ أبي فَرْوةَ[١] الجُهَنيِّ، عن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى، عن البراء بن عازبٍ؛ قال: كان رسولُ الله ﷺ ركوعُهُ وسُجودُهُ ورَفعُ رأْسِهِ من الرُّكوع مُتقارِب[٢]، وكان إذا ركَعَ لو صُبَّ على ظَهْرِه[٣] ماءٌ اسْتَقَرَّ، وكان لا يَخْفِضُ رأسَهُ ولا يَرْفَعُهُ ؟

فسمعتُ أبي يقول: ليس ذِكْرُهُ عن البراء بمَحفوظٍ[٤].

قال أبو محمد[٥]: وروى[٦] هذا الحديثَ حُسينُ بنُ حفصٍ، عن سُفْيانَ[٧] في[٨] "جامعه الكبير"، عن مسلمٍ الجُهَنيِّ[٩]، عن

(١) في (ت) و(ك): «مسلم بن فَرْوَة»، وهو: مسلم بن سالم، أبو فَرْوَة؛ كما في "تهذيب الكمال" (٢٧/ ٥١٥-٥١٦).

(٢) كذا في جميع النسخ بلا ألف بعد الباء، وفيها وجهان:
الأوَّل: النصب، خبرًا لـ«كان»، واسمُهَا قولُهُ: «رسول الله ﷺ»، وكُتِبَ بحذفِ ألف تنوين المنصوب على لغة ربيعة، والجادَّة: «متقاربًا» بالألف، وأمَّا قوله: «ركوعُهُ... إلخ»، فهو بدلُ اشتمالٍ من قوله: «رسول الله ﷺ». وانظر في لغة ربيعة: التعليقَ على المسألة رقم (٣٤).
والثاني: الرفع خبرًا للمبتدأ «ركوعُهُ»، والجملة الاسمية - من المبتدأ والخبر - في محل نصب خبرٍ لـ«كان»، واسمها حينئذٍ هو قوله: «رسول الله ﷺ»، وهذا من الإخبار عن «كان» بالجملة الاسمية.

(٣) في (ف): «ظهر».

(٤) أي: من حديث الثوري، والحديث رواه البخاري في "صحيحه" (٧٩٢ و٨٠١ و٨٢٠)، ومسلم في "صحيحه" (٤٧١) من طريق الحكم بن عتيبة، عن عبدالرحمن ابن أبي ليلى، عن البراء، به.

(٥) في (أ) و(ش): «قلت» بدل: «قال أبو محمد».

(٦) في (ت) و(ك): «روى» بلا واو.

(٧) هو: الثوري.

(٨) في (ك): «عن» بدل: «في».

(٩) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٥٩٢) من طريق ابن إدريس، =

عبدالرحمٰن بن أبي ليلى؛ قال: كان رسولُ الله ﷺ... مُرسَلٌ[1].

وروى عبدالرحمٰن بن مهدي، عن الثَّوْريِّ، عن مسلمٍ الجُهَنيِّ، عن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى، عن النبيِّ ﷺ: أنه كان قيامُهُ وركوعُهُ وسُجُودُهُ مُتقارِب[2]، وكان إذا ركَعَ لو صُبَّ على ظَهْرِه[3] ماءٌ لاسْتَقَرَّ[4]، وليس في مَتْنِ حديثِ عبدالرحمٰن بن مهدي: وكان لا يَخْفِضُ رأسَهُ ولا يَرْفَعُهُ[5].

٣٩٨ - وسألتُ[6] أبي عن حديثٍ رواه عُبَيد بن إسحاق[7]، عن

= وأبو داود في "المراسيل" (٤٣) من طريق شعبة، كلاهما عن مسلم الجهني أبي فروة، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، به، مرسلاً، مختصرًا.

(١) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، انظر التعليق على المسألة رقم(٣٤).

(٢) كذا في جميع النسخ « متقارب » بلا ألف بعد الباء، وفيه وجهان:
الأول: وَجْهُ النَّصْب « متقاربً » على أَنَّه خَبَرٌ لـ« كان »، وحذفت ألف التنوين على لغة ربيعة. انظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).
والثاني: وجه الرفع « متقاربٌ »، خبرًا للمبتدأ « قيامُهُ... »، وجملةُ المبتدأ والخبر في محل نصب خَبَر لـ« كان »، واسمُهَا: ضميرُ شأنٍ مستتر، وتقديرُ الكلام: أَنَّه كان هو - أي: الشأن - قيامُهُ وركوعُهُ وسجودُهُ متقاربٌ. وانظر لضمير الشأن التعليقَ على المسألة رقم (٨٥٤)، وانظر التعليق على المسألة رقم (٣).

(٣) في (ف): « ظهر ».

(٤) في (ت): « لا يستقر ».

(٥) في (ف) زيادة: « في الركوع »، وضُربَ عليها.

(٦) انظر المسألة رقم (٢١٥٠) و(٢٥٢٤).

(٧) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (١٨٦٤)، والهيثم بن كليب في "مسنده" (٨٢٩)، والطبراني في "الكبير" (١٠/ ٢٢١ رقم ١٠٥٣٢) لكن وقع عند البزار: «عمرو بن ميمون » بدل: « عمرو الأصم ».

زُهيرٍ[١]، عن أبي إسحاق[٢]، عن عمرٍو الأَصَمِّ[٣]، عن عبدالله[٤]، عن النبيِّ ﷺ قال: «**إِذَا دَخَلَ المَسْجِدَ فَهُوَ فِي صَلَاةٍ، وَمَنْ قَعَدَ يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ فَهُوَ فِي صَلَاةٍ**»؟

قال أبي: رأيتُم أعجبَ من عُبَيدٍ هذا؛ رَوَى[٥] فجعلَهُ عن عبدالله؟! وحدَّثنا النُّفَيليُّ[٦]، عن زُهيرٍ، عن أبي إسحاق، عن عَمْرٍو؛ قال: إِذَا دَخَلَ الرَّجُلُ المَسجِدَ . . . ؛ قولَهُ.

قال أبي: هذا عندي الصَّحيحُ؛ عن عَمْرٍو؛ قولَهُ[٧].

٣٩٩ - وسألتُ[٨] **أبي** عن حديثٍ رواه عَمرو بن أبي قيس، عن سِماكٍ[٩]، عن قَبِيصَة بن[١٠] هُلْبٍ، عن أبيه: أنَّ النبيَّ ﷺ كان يُسَلِّم

---

(١) هو: ابن معاوية.
(٢) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي.
(٣) هو: عمرو بن عبدالله الأصم، الهَمْداني؛ كما في "التاريخ الكبير" (٦/ ٣٤٦ رقم٢٥٩٢)، و"الجرح والتعديل" (٦/ ٢٤٢ رقم١٣٤٤).
(٤) قوله: «عن عبدالله» سقط من (أ) و(ش)، وهو: عبدالله بن مسعود ﷺ.
(٥) يعني: رواه، أي: روى الحديثَ. وهذا من حذف المفعول به لفهمه من السياق. انظر التعليق على المسألة رقم (٢٤).
(٦) هو: عبدالله بن محمد.
(٧) لم نقف عليه من قول عمرو، وقال أبو حاتم في المسألة رقم (٢١٥٠): الحديث موقوف، أوقفه أصحاب زهير» وسيأتي تخريجه هناك. وقال البزار بعد أن أخرج هذا الحديث في الموضع السابق من "مسنده": «هكذا رواه زهير، ولا نعلم رواه عن زهير إلا عبيد بن إسحاق، ورواه عمرو بن ثابت، عن أبي إسحاق، عن عمرو الأصم، عن عبدالله، عن النبي بنحوه. ورواه غير عمرو بن ثابت، عن أبي إسحاق، عن عمرو الأصم، عن عبدالله، موقوفًا».
(٨) انظر المسألة رقم (٣٩٥).
(٩) هو: ابن حرب.
(١٠) في (ك): «عن» بدل: «بن».

عن يَمينِه وعن يَسارِه؟

قال أبي: هكذا رواه[١] عمرو، ولم يُتابَعْ عليه؛ إنما هو: أنَّ النبيَّ ﷺ كان يَنفَتِلُ عن يَمينِه وعن شِمالِه[٢].

٤٠٠ - وسمعتُ[٣] أبي وذكر حديثَ إبراهيمَ بنِ سُلَيمانَ أبي إسماعيلَ المُؤَدِّبِ[٤]، عن هُرَيْرِ بن عبدالرحمٰن بن رافع بن خَدِيج، عن جَدِّه رافع، عن النبيِّ ﷺ[٥] أنه قال لبلال: **«نَوِّرْ بِالفَجْرِ قَدْرَ[٦] مَا يُبْصِرُ القَوْمُ مَوَاقِعَ نَبْلِهِمْ»**.

قال أبي: روى أبو بكرِ بنُ أبي شَيْبَةَ[٧] هذا الحديثَ عن

---

(١) في (أ) و(ش) و(ف): «رَوَىٰ».

(٢) تقدم في المسألة رقم (٣٩٥).

(٣) تقدمت هذه المسألة برقم (٣٨٥)، ونقلها الزيلعي في "نصب الراية" (١/ ٢٣٨).

(٤) روايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٣/ ٣٠١) تعليقًا من طريق موسى بن إسماعيل، والمصنف في المسألة رقم (٣٨٥) عن أبيه، عن هارون بن معروف وغيره، والطبراني في "الكبير" (٤/ ٢٧٧- ٢٧٨ رقم ٤٤١٤) من طريق يحيى الحماني ومحمد بن بكار، والدولابي في "الأسماء والكنى" (١/ ٩٧) من طريق محمد بن الصباح الدولابي، جميعهم عن إبراهيم بن سليمان، به.
ووقع عند الدولابي: «ثنا إبراهيم بن سليمان بن رزين بن إسماعيل المؤدب، ثنا هارون بن عبدالرحمن بن رافع بن خديج، قال: قال رسول الله ﷺ».

(٥) من قوله: «ابن رافع...» إلى هنا، سقط من (ف).

(٦) قوله: «قدر» مكرر في (ك).

(٧) روايته أخرجها في "مسنده" (٨٣).
ورواه إسحاق بن راهويه في "مسنده" - كما في "نصب الراية" (١/ ٢٣٨) - عن أبي نعيم، به. إلا أنه وقع عنده: «إسماعيل بن إبراهيم المدني» بدل: «إبراهيم ابن إسماعيل». =

أبي نُعَيم[1]، عن إبراهيم بن إسماعيل بن مُجَمِّعٍ، عن هُرَيْر بن عبدالرحمٰن، عن جَدِّه، عن النبيِّ ﷺ .

قال أبي: وسمعنا من أبي نُعَيم كتابَ إبراهيم بن إسماعيل؛ الكتابَ كُلَّهُ، فلم يكنْ لهذا الحديثِ فيه ذِكْرٌ، وقد حدَّثنا غيرُ واحد[2] عن أبي إسماعيل المُؤَدِّبِ .

قلتُ لأبي: الخطأُ من أبي نُعَيم، أو من أبي بكر بن أبي شَيبة ؟

قال: أرى قد تابعَ أبا بكرٍ رجلٌ آخَرُ؛ إما محمدُ بن يحيى أو غيرُهُ؛ فعلى هذا، يَدُلُّ[3] أنَّ الخطأ من أبي نُعَيم. يعني: أنَّ أبا نُعَيم

= وعزاه الزيلعي إلى الطبراني بمثل رواية ابن راهويه، والذي وقفنا عليه من رواية الطبراني ما أخرجه في "الكبير" (٤/ ٢٧٨ رقم ٤٤١٥) عن فضيل بن محمد الملطي، عن أبي نعيم، عن عبدالرحمن بن رافع، عن رافع بن خديج، به، مرفوعًا.
ورواه الطيالسي؛ "مسنده" (١٠٠٣) قال: حدثنا أبو إبراهيم، عن عبدالرحمن بن هرير بن رافع بن خديج، عن رافع بن خديج، به، مرفوعًا. كذا وقع في المطبوع.
والحديث عزاه الزيلعي في "نصب الراية" (١/ ٢٣٨) والبوصيري في "إتحاف الخيرة" (٨٣٩) إلى الطيالسي أنه قال: حدثنا إسماعيل بن إبراهيم، عن هرير، عن جدِّه رافع، به، مرفوعًا.
وانظر "كتاب الصلاة" لأبي نعيم الفضل بن دكين (٣١٤ و٣١٥)، و"تسمية ما انتهى إلينا من الرواة عن أبي نعيم الفضل بن دكين عاليًا" لأبي نعيم الأصبهاني (٥٤).

(١) هو: الفضل بن دُكَين.
(٢) منهم: هارون بن معروف؛ كما في المسألة (٣٨٥).
(٣) كذا ! وفاعل « يدل » ضمير مستتر يعود إلى غير مذكور، وهو مفهوم من السياق، أي: يَدُلُّ هذا الكلامُ وذِكْرُ المتابِعِ لأبي بكر، على أن الخطأ من أبي نعيم.
والأَصْلُ في الذي يعود إليه ضميرُ الغائبِ: أن يكون مقدَّمًا؛ ليُعْلَمَ المعنيُّ بالضمير=

أراد أبا إسماعيل المُؤَدِّب، وغَلِطَ في نِسْبته، ونَسَبَ إبراهيمَ بن سُلَيمان إلى إبراهيم بن إسماعيل[١] بن مُجَمِّع .

٤٠١ - وسألتُ[٢] أبي عن حديثٍ رواه محمد بن سُلَيمان بن[٣]

= عند ذكره بعدَ مفسِّره، وأن يكون أقربَ مذكور.
لكنْ قد يُستغنَىٰ عن ذِكْرِ المفسِّر: بما يدل عليه حِسًّا؛ نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ هِىَ رَٰوَدَتْنِى عَن نَّفْسِى﴾ [يُوسُف: ٢٦]، إذ لم يتقدَّم التصريحُ بلفظ « زَلِيخَا »؛ لأنها كانت حاضرة.
أو يُسْتغنَىٰ عنه بما يدل عليه عِلْمًا؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِظُلْمِهِم مَّا تَرَكَ عَلَيْهَا مِن دَآبَّةٍ﴾ [النّحل: ٦١]، أي: على الأرض.
أو بِذِكْرِ جُزْئِهِ أو كلِّهِ؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا﴾ [التّوبَة: ٣٤]، أي: المكنوزاتِ التي بعضُهَا الذهبُ والفضةُ.
وجُعِلَ من ذلك: قولُهُ تعالى: ﴿ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ﴾ [المَائدة: ٨]، أي: العدل، وهو المصدرُ المفهومُ من الفعل « اعدلوا »، والمصدرُ جزءٌ من مدلول الفعل؛ لأنَّ الفِعْلَ يدل على الحدث - الذي هو مدلولُ المصدر - والزمان.
أو بذكر نظيره؛ منه قوله تعالى: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ﴾ [فَاطِر: ١١]، أي: مِنْ عُمُرِ مُعَمَّرٍ آخرَ. **أو بذكر مصاحبه**؛ كقوله: ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ﴾ [صَ: ٣٢]، أي: الشمسُ، أغنى عن ذكرها ذِكْرُ العشيِّ.
ومما ورد من ذلك في حديث النبي ﷺ: قولُهُ ﷺ لعليٍّ رضي الله عنه: « إِنَّ لَكَ بَيْتًا فِي الجَنَّةِ، وَإِنَّكَ لَذُو قَرْنَيْهَا »، أي: ذو قرني الأمة، ولم يَجْرِ لها ذِكْرٌ؛ قاله أبو عبيد. ومثله قولُ الأعرابي: « ما بين لابَتَيْهَا أفقرُ مني »، يعني: المدينة.
انظر: "غريب الحديث" لأبي عبيد (٣/ ٧٨- ٧٩)، و"غريب الحديث" للخطابي (٢/ ٣٣٢)، و"معاني القرآن" (٤/ ٧٧)، و"التفسير الكبير" للرازي (٣/ ٤٧)، و"الإنصاف، في مسائل الخلاف" (١/ ٩٦)، و"ارتشاف الضرب" (٢/ ٩٤١- ٩٤٣)، و"همع الهوامع" (١/ ٢٦٣).

(١) من قوله: «المؤدب وغلط في نسبته . . .» إلى هنا، سقط من (ك)؛ لانتقال البصر.
(٢) تقدمت هذه المسألة برقم (٢٨٨)، وانظر المسألة رقم (٣٧٢) و(٤٨٨).
(٣) قوله: « بن » ليس في (ش).

الأصبهاني، عن سُهَيل بن أبي صالح، عن أبيه[١]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ؛ قال: «مَنْ صَلَّى فِي يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ اثْنَيْ عَشَرَ رَكْعَةً[٢]، بَنَى اللهُ لَهُ بَيْتًا فِي الجَنَّةِ» ؟

قال أبي: هذا عندي خطأٌ؛ لأنَّ حمَّاد بن سَلَمة[٣] روى عن عاصم[٤]، عن أبي صالح، عن أمِّ حبيبة، عن النبيِّ ﷺ، والحديثُ بأمِّ حبيبة أشبَهُ، ويُدْخِلون بين أبي صالح وأمِّ حبيبة رجلاً .

قلتُ لأبي: مَنِ الذي يُدْخَلُ[٥] بين أبي صالح وأمِّ حبيبة[٦]؟

قال: يُدْخَلُ بَيْنَهُم[٧] عَنْبَسَةُ بنُ أبي سُفْيان[٨]، ومنهم من يُدْخِلُ

---

(١) قوله: « عن أبيه » سقط من (أ) و(ش). وأبوه هو: أبو صالح ذَكْوان السَّمَّان.

(٢) كذا في جميع النسخ بتذكير العدد مع أنَّ المعدود مؤنَّثٌ، وكان حقُّه أن يقال: «اثنَتَيْ عَشْرةَ ركعةً »، أو « ثِنْتَيْ عَشْرَةَ ركعةً »، كما في أكثر مصادر التخريج، وقد ذكرنا توجيه ما وقع عندنا في النسخ في التعليق على هذا اللفظ في المسألة رقم (٢٨٨).

(٣) روايته أخرجها النسائي في "سننه" (١٨٠٩) من طريق سويد بن عمرو، عن حماد. وأخرجه برقم (١٨١٠) من طريق النضر بن شُميل، عن حماد، به هكذا، لكنه وقفه على أم حبيبة .

(٤) هو: ابن بَهْدَلة، وابن أبي النَّجود أيضًا .

(٥) قوله: « يدخل » في موضعه بياض في (ش).

(٦) زاد في (ف): « رجلاً »، ولعلَّ الناسخ انتقل نظره إلى العبارة السابقة.

(٧) قوله: «بينهم» ليس في (أ) و(ش)، وكانت الجادَّة أن يقال: «بينهما» بصيغة المثنى كما هو ظاهر؛ غير أنَّ ما وقع في النسخ صحيحٌ في العربية؛ وقد ذكرنا له وجهَيْن في التعليق على نحوه في المسألة رقم (٧٤).

(٨) أخرجه من هذا الوجه النسائي في "سننه" (١٨٠٧) من طريق المسيب بن رافع، عن أبي صالح، قال: حدثني عنبسة بن أبي سفيان، أن أم حبيبة حدثته، به موقوفًا .

بَيْنَهُم[١]: أبوصالح، عن عمرو بن أوس، عن عَنْبَسَة، عن أمِّ حبيبة، عن النبيِّ ﷺ، وأمُّ حبيبة هي أختُ عَنْبَسَة[٢].

٤٠٢ - وسألتُ[٣] أبي عن حديثٍ رواه محمدُ بنُ عَيَّاشٍ العامريُّ - وعَمْرُو بنُ أبي قيسٍ، عن شُعَيب[٤] بن خالد - عن الأعمش[٥]، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: **«مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ العَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ ...»** الحديثَ؟

قال أبي: حدَّثنا[٦] الحجَّاج بن الشَّاعر؛ قال: حدَّثنا عُبَيدالله الحَنَفي[٧]، عن محمد بن عَيَّاش... هذا الحديثَ. وقرأتُ على

---

(١) انظر التعليق قبل السابق. وفي الكلام هنا حذفٌ، حُذِفَ المفعول به؛ وتقدير الكلام: ومنهم من يُدخِلُ بينهما عمرو بن أوس وعنبسة، فيقول: ... إلخ.

(٢) قال الدارقطني في "العلل" (٨/ ١٨٤ رقم١٥٠٠): «يرويه سهيل بن أبي صالح، واختُلِف عنه؛ فرواه محمد بن سليمان الأصبهاني وأيوب بن سَيَّار، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، ووَهِما فيه. ورواه فليح بن سليمان، عن سهيل، عن أبي إسحاق السبيعي، عن المسيَّب بن رافع، عن عنبسة ابن أبي سفيان، عن أم حبيبة، وقول فليح أشبه بالصَّواب. ورواه حماد بن سلمة وعمر ابن زياد الهلالي، عن عاصم بن أبي النَّجود، عن أبي صالح، عن أم حبيبة، وأبو صالح إنما رواه عن عنبسة، عن أم حبيبة».

(٣) تقدمت هذه المسألة برقم (٣٨٤).

(٤) كذا في (أ) وهو الصواب، وتصحف في بقية النسخ إلى: «سعير»، وانظر ترجمته في "تهذيب الكمال" (١٢/ ٥٢١).

(٥) المراد أن الحديث يرويه: محمد بن عياش عن الأعمش، وعمرو بن أبي قيس عن شُعَيْب بن خالد عن الأعمش؛ يوضح ذلك قوله في المسألة (٣٨٤): «رواه شعيب ابن خالد، ومحمد بن عياش العامري، وسفيان الثوري، فقالوا كلهم: عن الأعمش ...» إلخ.

(٦) في (ك): «حدثني».

(٧) في (أ): «ابن الحنفي».

عبدالصَّمَد العَطَّار[١]، عن عَمْرو بن أبي قيس[٢].

قال أبي: روى هذا الحديثَ الثوريُّ[٣]، وجريرُ بنُ عبدالحميد، وأبو بكر[٤] بن عَيَّاش، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، موقوفً[٥].

قلتُ لأبي: أيُّهما أصَحُّ؟

قال: أولئك أحفَظُ، ولعلَّه شُبِّهَ لهما[٦] إلا أنه[٧] قد رفَعَهُ.

قلتُ لأبي: مَن محمَّد بن عَيَّاش العامري هذا؟

قال: شيخٌ[٨] كوفيٌّ، ولا أعلَمُ رَوَىٰ عنه غَيْر[٩] عُبَيدِالله الحَنَفي.

---

(١) هو: عبدالصمد بن عبدالعزيز المقرئ العطَّار.

(٢) يعني: عن شعيب بن خالد، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، به، مرفوعًا.

(٣) ذكر أبو حاتم الحديث هنا من رواية الثوري موقوفًا، وتقدَّم في المسألة رقم (٣٨٤) ذكره للحديث من رواية الثوري مرفوعًا. وانظر التخريج هناك.

(٤) المثبت من (ش) و(ك)، وفي بقية النسخ: «وأبي بكر»، وكانت هكذا في (ش) أيضًا، ثم صُوِّبت.

(٥) كذا في النسخ بحذف ألف التنوين من الاسم المنصوب، على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٦) أي: لتلميذي الأعمش: محمد بن عياش، وشعيب بن خالد - أو الراوي عنه وهو عمرو بن أبي خالد - والله أعلم.

(٧) كذا! ولعل «إلا» مقحمة، فيكون الصواب: «ولعلَّه شُبِّه لهما أنه قد رفَعَهُ».

(٨) في (ك): «قال: هذا شيخي».

(٩) قوله: «غير» يجوز فيه النَّصب والرفع، وقد تقدم تخريج ذلك في التعليق على نحوه في المسألة رقم (٣٠٨/أ) وانظر التعليق على (٦٨).

قال: وأبوه معروفٌ[١].

٤٠٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه مِنْجَاب بن الحارث، عن حفص بن غِياث، عن محمَّد بن مَرْوانَ النَّخَعي؛ قال: قلتُ لأبي: كيف رأيتَ صلاةَ النبيِّ ﷺ؟ قال: رأيتُهُ يصلِّي الظُّهْرَ هكذا... فذكَرَ الحديثَ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: حفص بن غِيَاث[٢]، عن عمرو بن مَرْوان النَّخَعي أبي العَنْبَس؛ قال: قلتُ لأبي: كيف كانتْ صلاةُ عليٍّ؟ فقال: كذا.

٤٠٤ - وسألتُ[٣] أبي عن حديثٍ رواه إسرائيل[٤]، عن أبي

---

(١) أبوه هو: عيَّاش بن عمرو العامري.

(٢) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٣٢٨) عنه، عن أبي العنبس عمرو بن مروان؛ قال: سألت أبي؛ قلت: قد صلَّيت مع عليٍّ، فأخبرني كيف كان يصلِّي المغرب؟ فقال: كان يصلِّي المغرب إذا سقط القرص. وأخرجه أيضًا (٣٣٤٢) بذكر السؤال عن صلاة العشاء، فقال: إذا غاب الشَّفَق.

(٣) انظر المسألة المتقدمة برقم (٣٤٣)، والآتية برقم (٤٠٦).

(٤) هو: ابن يونس. وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٤/ ٢٩٨ رقم ١٨٦٤٠)، وابن عدي في "الكامل" (١/ ٤٢٣).
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٢٨٤ رقم١٨٥٠٦)، والنسائي في "سننه" (٦٤٦)، والروياني في "مسنده" (٢٨٣)، وابن عدي في "الكامل" (٦/ ٤٣٣)، والطبراني في "الأوسط" (٨١٩٨)، والدارقطني في "الأفراد" (١٠٢/أ/أطراف الغرائب) من طريق قتادة، عن أبي إسحاق، عن البراء بن عازب، به.
قال الدارقطني: «غريب من حديث أبي إسحاق، عن البراء، تفرد به قتادة، عنه؛ من قوله: " والمؤذن يغفر له ... " إلى آخره، وتفرد به هشام، عن قتادة، =

إسحاق[١]، عن البراء، عن النبيِّ ﷺ :« **إِنَّ اللهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى الصَّفِّ الأَوَّلِ**».

قلتُ[٢]: هل يَدخُلُ بين أبي إسحاقَ وبين البراء أحدٌ؟

قال: نعم؛ رواه عمَّارُ بنُ رُزَيقٍ[٣]، وحُدَيْجُ[٤] بن معاويةَ[٥]، فقالا: عن أبي إسحاق، عن طَلْحةَ بن مُصَرِّفٍ، عن عبدالرحمٰن بن عَوْسَجةَ، عن البراء، عن النبيِّ ﷺ .

قلتُ: أيُّهما الصَّحيحُ؟

قال: حديثُ حُدَيج[٦] وعمَّار؛ قد زادا[٧] رجُلَيْنِ[٨].

= ولم يروه عنه غير ابنه معاذ ».

(١) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي.

(٢) في (ت) و(ك): « فقلت ».

(٣) في (ت) و(ك): « وريق ». ولم نقف على روايته من هذا الوجه، والحديث رواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٨٠٤ و٣٨٠٥)، والإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٢٩٨-٢٩٩ رقم ١٨٦٤٣ و١٨٦٤٦) من طريق عمار بن رزيق، عن أبي إسحاق، عن عبدالرحمٰن بن عوسجة، عن البراء، به.
كذا بإسقاط: « طلحة بن مصرف ».

(٤) في (ت) و(ك): « وخديج ».

(٥) روايته أخرجها الحاكم في "المستدرك" (١/ ٥٧٢).
ورواه وأبو نعيم في "الحلية" (٥/ ٢٧) من طريق إبراهيم بن يوسف بن أبي إسحاق، عن أبي إسحاق، به.

(٦) في (ت) و(ك): « خديج ».

(٧) في (ش): « زاد » بلا ألف بعد الدال.

(٨) قال ابن عدي في "الكامل" (٣/ ٣٦٣): وهذا كل من قال فيه :« عن أبي إسحاق، عن البراء » فقد أخطأ . . . وإنما يروي هذا الحديث أبو إسحاق، عن طلحة بن مصرف، عن عبدالرحمٰن بن عوسجة، عن البراء. اهـ. وانظر "الكامل" أيضًا (١/ ٤٢٣ و٤٢٦)، و(٦/ ٤٣٤)، وانظر التعليق على "المجالسة" للدينوري الحديث رقم (١٨٧٦).

٤٠٥ - وسألتُ[١] **أبي** عن حديثٍ رواه مروان بن معاوية، عن يزيد بن كَيْسَان، عن أبي حازم[٢]، عن أبي هريرة؛ قال: نامَ رسولُ الله ﷺ عن رَكْعَتَي الفجر، فقضاهُما بعد ما طَلَعَتِ الشَّمْسُ.

وإنَّ[٣] رسولَ الله ﷺ قرأ في ركعَتَي الفجر بـ:﴿ قُلْ[٤] يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾ و:﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ ؟

قال أبي: اختَصَرَ مروانُ مِنَ الحديثِ الذي:« نامَ النبيُّ ﷺ[٥]، فلم[٦] يُوقِظْهُ إلا حَرُّ الشَّمْس ».

٤٠٦ - وسمعتُ[٧] **أبي** وحدَّثنا عن حَرْمَلَة[٨]، عن ابن وَهْب، عن جرير بن حازم؛ قال: سمعتُ أبا إسحاق الهَمْداني يقول: حدَّثني عبدالرحمٰن بن عَوْسَجَةَ، عن البراء بن عازب؛ قال: كان رسولُ الله ﷺ يأتينا فَيَمْسَحُ عواتِقَنا وصُدورَنا ويقول: **((لَاتَخْتَلِفْ صُفُوفُكُمْ فَتَخْتَلِفَ قُلُوبُكُمْ؛ إِنَّ اللهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى الصَّفِّ الأَوَّلِ))**.

---

(١) تقدمت هذه المسألة برقم (٢٤٤).
(٢) هو: سلمان الأشجَعي.
(٣) الحديث رواه مسلم في "صحيحه" (٧٢٦) من طريق مروان بن معاوية، به.
(٤) قوله:« بـ﴿ قل ﴾ » ليس في (ف).
(٥) كذا في جميع النسخ، والمعنى: اختصر مروان هذا الحديث من الحديث الذي فيه: أن النبي ﷺ نام؛ كما في المسألة رقم (٢٤٤).
(٦) قوله: « فلم » سقط من (أ).
(٧) من بداية هذه المسألة حتى نهاية المسألة (٤١٥) سقط من (ف).
وقد تقدمت هذه المسألة برقم (٣٤٣) و(٤٠٤).
(٨) هو: ابن يحيىٰ التُّجيبي .

قال أبي: إنما يَروونَه عن أبي إسحاق، عن طَلْحة[١]، عن عبدالرحمٰن بن عَوسَجَة، عن البراء، عن النبيِّ ﷺ .

٤٠٧ - **وسمعتُ[٢] أبي** وحدَّثنا عن حَرْمَلَة[٣]، عن ابن وَهْب[٤]، عن مالك، عن أبي[٥] حازم[٦]، عن سَهل بن سعد: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «**إِنَّ بِلالاً يُؤَذِّنُ بِلَيْلٍ؛ فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُنَادِيَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ**». وكان ابنُ أُمِّ مَكتومٍ رَجُلٌ[٧] أَعْمَىٰ، فكان لا يُنادي حتى يقالَ له: أصبحتَ أصبحتَ .

---

(١) هو: ابن مُصَرِّف .

(٢) نقل بعض هذا النص ابن رجب في "فتح الباري" (٣/ ٥٠٨).

(٣) هو: ابن يحيى التُّجيبي. وروايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (١٨٨١)، ومن طريقه أبو نعيم في "الحلية" (٩/ ١٥٦) وقرن بابن وهب: محمد بن إدريس الشافعي. قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن مالك إلا ابن وهب والشافعي».

(٤) هو: عبدالله .

(٥) في (ك): « بن » بدل: « أبي ». (٦) هو: سلمة بن دينار .

(٧) كذا في جميع النسخ: « رجل »، وهو صحيح في العربية، وفيه وجهان:
الأوَّل: أن يكون منصوبًا « رجلً » خبرًا لـ« كان »، وحذفت ألف تنوين النصب على لغة ربيعة. انظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).
والثاني: وجه الرفع « رَجُلٌ » خبرًا للمبتدأ « ابْنُ أم مكتوم »، وجملةُ المبتدأ والخبر: منصوبةٌ خَبَرَ « كان »، واسمُهَا: ضميرُ شأنٍ، والتقدير: « وكان هو - أي: الشأنُ والحديثُ - ابنُ أمِّ مكتومٍ رجلٌ أعمى. وانظر لضمير الشأن: التعليق على المسألة رقم (٨٥٤).
أما القائل لهذا القول: « وكان ابن أم مكتوم رجلاً أعمى. . . » إلخ، فقد اختُلِفَ فيه هل هو الصحابي راوي الحديث أو مَنْ دونه ؟ وانظر في ذلك: "التمهيد" لابن عبدالبر (١٠/ ٥٥ و٦٣)، و"فتح الباري" لابن رجب (٣/ ٥٠٧- ٥٠٨)، و"فتح الباري" لابن حجر (٢/ ١٠٠).

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ بهذا الإسناد(١).

٤٠٨ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه يونس بن يزيد(٢)، عن الزُّهْريِّ؛ قال: أخبرني [عُبَيدالله](٣) بن عبدالله بن عُمر،

(١) يعني من رواية مالك، عن أبي حازم، عن سَهل؛ لأن لمالك في هذا الحديث عدة أسانيد؛ منها: ما أخرجه في "الموطأ" (١/ ٧٤ رقم ١٦١)- برواية يحيى بن يحيى الليثي - عن عبدالله بن دينار، عن عبدالله بن عمر، به، ثم أخرجه عقبه برقم (١٦٢) عن ابن شهاب الزهري، عن سالم بن عبدالله: أن رسول الله ﷺ قال: « إن بلالاً ينادي بليل. . .» الحديثَ، هكذا مرسلاً . وقد أخرج البخاري في "صحيحه" (٦٢٠) الإسناد الأول من طريق عبدالله بن يوسف، عن مالك كما في "الموطأ"، وأخرج الإسناد الثاني (٦١٧) من طريق عبدالله بن مسلمة القعنبي، عن مالك، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبدالله، عن أبيه . . . فذكره هكذا موصولاً .
وقد اختلف رواة "الموطأ" على مالك في إسناد هذا الحديث وإرساله، وأوضح ذلك ابن عبدالبر في "التمهيد" (١٠/ ٥٥-٥٦) بقوله: « هكذا رواه يحيى مرسلاً، وتابعه على ذلك أكثر الرُّواة عن مالك، ووصله القعنبي، وابن مهدي، وعبدالرزاق، وأبو قُرَّة موسى بن طارق، وعبدالله بن نافع، ومطرِّف بن عبدالله الأصم، وابن أبي أويس، والحُنَيني، ومحمد بن عمرالواقدي، وأبو قتادة الحرَّاني، ومحمد بن حرب [الأبْرش]، وزهير بن عباد الرؤاسي، وكامل بن طلحة، كل هؤلاء وصلوه فقالوا فيه: عن سالم، عن أبيه، وسائر رواة "الموطأ" أرسلوه، وممَّن أرسله: ابن قاسم، والشافعي، وابن بكير، وأبو المصعب الزهري، وعبدالله بن يوسف التِّنِّيسي، وابن وَهْب في "الموطأ"، ومصعب الزُّبَيري، ومحمد بن الحسن، ومحمد بن المبارك الصوري، وسعيد بن عُفَير، ومعن بن عيسى، وجماعةٌ يطولُ ذكرهم، وقد روي عن ابن بكير متصلاً، ولا يصحُّ عنه إلا مرسلاً كما في "الموطأ" له ». اهـ.
وقول ابن عبدالبر هنا: « وابن وَهْب في "الموطأ"»: يشعر أنه رواه في غير "الموطأ" على غير هذا الوجه، فلعلَّها هذه الرواية التي انتقدها أبو حاتم، والتي قد يكون الحمل فيها على حرملة بن يحيى، والله أعلم.
(٢) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (١٦٥٥).
(٣) في (أ) و(ت) و(ك): « عبدالله »، وفي (ش) طُمِس أول الكلمة، والمسألة بتمامها =

عن أبيه: أنَّ النبيَّ ﷺ صلَّى بمِنًى[1] ركعَتَيْنِ، وأبو بكر وعمر.

قلتُ: ورواه الأوزاعيُّ[2]، عن الزُّهْري، عن سالم، عن أبيه: أنَّ النبيَّ ﷺ صلَّى ... ؟

قال أبو زرعة: حديثُ سالمٍ أشبَهُ.

وقال أبي: حديثُ سالم أصحُّ[3].

٤٠٩ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه يحيى بن أيُّوب[4]، عن يحيى بن سعيد، عن عَمْرَة، عن عائِشَة: أنَّ النبيَّ ﷺ كان يُوتِرُ بثَلاثٍ، يُسَلِّمُ بينَهُنَّ؟

= ضمن السقط الذي في نسخة (ف)، والتصويب من رواية البخاري السابقة.

(١) في (أ) و(ش): «بنا» بدل: «بمعنى».

(٢) هو: عبدالرحمٰن بن عمرو. وروايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٢/ ٨ و١٤٠ رقم ٤٥٣٣ و٦٢٥٥)، ومسلم في "صحيحه" (٦٩٤).

(٣) في (أ) و(ش): «حديث سالم صالح».
وهذا الحديث من الأحاديث التي اختلف فيها البخاري ومسلم، فالبخاريُّ - كما تقدم - أخرج طريق يونس بن يزيد، عن الزهري، عن عُبَيدالله بن عبدالله، عن أبيه، ومسلم أخرج طريقَ الأوزاعي، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، وأيَّدها برواية عمرو بن الحارث ومعمر، كلاهما عن الزهري، عن سالم، عن أبيه كذلك، فوافق مسلمٌ أبا حاتم وأبا زرعة في ترجيحهما.

(٤) روايته أخرجها الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٢٨٥)، وابن حبان في "صحيحه" (٢٤٣٢)، والدارقطني (٢/ ٢٤ و٣٤-٣٥)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٣٠٥) و(٢/ ٥٢٠ و٥٢١)، والبيهقي في "السنن" (٣/ ٣٧)، وفي "معرفة السنن والآثار" (٤/ ٨٦)، وفي "الشعب" (٢٢٩٦) من طريق سعيد بن كثير بن عفير، عنه، به، بلفظ: كان رسول الله يقرأ في الركعتين اللتين يوتر بعدهما =

وقالا: رواه عثمانُ بن الحَكَم، عن يحيى بن سعيد؛ أنه بلغه عن عائِشَة.

قالا: وهذا أشبَهُ، وأَفسَدَ على يحيى بن أَيُّوب(١).

= بـ﴿ سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ﴾، و﴿ قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾، وفي الوتر بـ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾، و﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ ﴾، و﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ﴾.

قال الحاكم: « سعيد بن عفير إمام أهل مصر بلا مدافعة، وقد أتى بالحديث مفسَّرًا مصلحًا دالًّا على أن الركعة التي هي الوتر ثانية، غير الركعتين اللتين قبلها ».

ورواه العقيلي في "الضعفاء" (٤/ ٣٩٢)، وابن حبان في "صحيحه" (٢٤٤٨)، وابن عدي في "الكامل" (٧/ ٢١٥)، والدارقطني في "السنن" (٢/ ٣٥)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٣٠٥)، و(٢/ ٥٢٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ٣٧) من طريق سعيد بن أبي مريم، عن يحيى بن أيوب، به، بلفظ: « كان يوتر بثلاث، يقرأ في الركعة الأولى بـ﴿ سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ﴾، وفي الثانية: ﴿ قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾، وفي الثالثة: ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾، و﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ ﴾، و﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ﴾.

قال ابن عبدالهادي في "تنقيح التحقيق" (١/ ٥١٦): « وقال الخلال في "العلل": ثنا محمد بن إسماعيل، ثنا ابن أبي مريم قال: أخبرني عثمان بن الحكم - وكان من أفضل من بمصر - قال: سألت يحيى بن سعيد عن هذا الحديث؟ فقال: لا أعرفه. يعني حديث الوتر. وقال الأثرم: سمعت أبا عبد الله يُسأل عن يحيى بن أيوب المصري، فقال: كان يحدِّث من حفظه، وكان لا بأس به، وكان كثير الوهم في حفظه، فذكرت له من حديثه: عن يحيى، عن عمرة، عن عائشة؛ أن رسول الله كان يقرأ في الوتر . . . الحديث. فقال: ها، من يحتمل هذا؟! وقال مرة: كم قد روى هذا عن عائشة من الناس، ليس فيه هذا. وأنكر حديث يحيى خاصة ». اهـ.

وقال العقيلي: « أما المعوذتين؛ فلا يصح ».

وقال الدارقطني في "الأفراد" (٣٥٩/ أ/ أطراف الغرائب): « تفرد به أهل مصر عن يحيى بن أيوب، والليث بن سعد، عن يحيى بن سعيد، عن عمرة ».

(١) يعني: أن عثمان بن الحكم أفسد على يحيى بن أيوب روايته.

٤١٠ - **وسأل**[١] **أحمدُ بن سَلَمة أبي عن حديثٍ في أَوَّل كتاب** "جامعِ إسحاق بن رَاهُوْيَهْ[٢]"؛ قال إسحاق: وإذا أراد أن يجمعَ بين: «**سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ...**» وبين: «**وَجَّهْتُ وَجْهِيَ...**» أحبُّ إليَّ؛ لِمَا يَرويه المِصريُّون؛ حديثًا عن اللَّيْث بن سعد، عن سعيد بن يزيدَ، عن الأعرج[٣]، عن عُبَيدالله بن أبي رافع، عن عليِّ بن أبي طالب، عن النبيِّ ﷺ؟

قال أبي: هذا حديثٌ باطلٌ موضوعٌ، لا أصل له؛ أرى أنَّ[٤] هذا مِنْ روايةِ خالد بن القاسم المَدائِني، وكان بالمَدائِن[٥]؛ خرَجَ إلى مِصْر، فسمع من اللَّيْث[٦]، فرجع إلى المَدائِن، فَسَمِعُوا منه الناسُ[٧]،

---

(١) نقل هذا النص الزيلعي في "نصب الراية" (١/ ٣١٩)، والعيني في "عمدة القاري" (٥/ ٢٩٥).

(٢) قال الزركشي في "نكته" (١/ ١٢٩): «يجوز في "راهويه" فتح الهاء والواو وإسكان الياء، ويجوزُ ضمُّ الهاء وإسكان الواو وفتح الياء؛ وهذا الثاني هو المختار.
وعن الحافظ جمال الدين المِزِّي أنّه قال: غالبُ ما عند المحدِّثين (فَعْلُوْيَهْ) - بضم ما قبل الواو- إلاَّ «رَاهَوَيْهِ»، فالأغلب فيه عندهم فتح ما قبل الواو. وانظر: "الأنساب" (٣/ ٣٧)، و"سير أعلام النبلاء"(١١/ ٣٥٨)، و"تدريب الراوي"(١/ ٣٣٨).
أمّا معناه: فقد قال الزركشيُّ (١/ ١٣١): « واعلم أنَّ (راهويه) لقَبٌ لجده، وسمِّي بذلك؛ لأنه وُلِدَ في الطريق، والرَّهْوُ: الطريقُ، وكان أبوه يكره أن يسمَّى به ».
وانظر: "تهذيب الكمال" (١/ ١٧٦).

(٣) هو: عبدالرحمٰن بن هرمز.

(٤) في (ك): « بن » بدل: « أن ».

(٥) في (ت) و(ك): « وكان المدائني ».

(٦) قوله: «من اللَّيث» سقط من (ك).

(٧) كذا في جميع النسخ، ووردتْ في "نصب الراية" على الجادة: «فَسَمِعَ منه الناسُ»، وما في النسخ صحيحٌ في العربية؛ جاء على لغة طيِّئ وأزد شَنُوءة وبني الحارث بن كَعْب؛ في إلحاق الألف أو الواو أو النون بالفعل المسند إلى اسم ظاهر مثنًّى =

. . . .

= أو مجموع مذكر أو مؤنث، على أنها حروفٌ دالة على التثنية أو الجمع، لا ضمائر؛ قال سيبويه: «واعلم أنَّ مِن العرب مَنْ يقول: ضَرَبُونِي قَوْمُكَ، وضرباني أخواك؛ فشبَّهوا هذه بالتاء التي يُظْهِرونها في: «قالتْ فلانةُ»، وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامةً كما جعلوا للمؤنَّث؛ وهي قليلة» اهـ. وقد عُرِفَتْ هذه اللغةُ بلغة «أكلوني البراغيثُ»، ويسمِّيها ابنُ مالك لغةَ «يتعاقبون فيكم ملائكةٌ». ولغة جمهور العرب: ضربني قومُك، وضربني أخواك.
وقد اختلف العلماء في هذه اللغة؛ فمنهم مَنْ عدَّها لغةً حسنة وفاشية - وهو الراجحُ مِنْ حيثُ الدليلُ - ومنهم مَنْ عدَّها لغة شاذة وقليلة. قال أبو حيان في "ارتشاف الضرب" (٢/ ٧٣٨-٧٣٩): «وهذه اللغةُ عند جمهور النحويين ضعيفةٌ، وكثرةُ ورودِ ذلك يدلُّ على أنَّها ليستْ ضعيفةً». اهـ. وقواها كذلك غير واحد من العلماء.
ولهذه اللغة شواهدُ كثيرةٌ جدًّا: من القرآنِ، والحديثِ الصحيحِ، وشِعْرِ العَرَبِ المُحْتَجِّ بكلامهم الثابتِ النسبةِ إليهم؛ مما يَدُلُّ على أنَّ هذه اللغَةَ ليستْ مهجورةً ولا بعيدةً عن الفصاحة؛ **فمن القرآن**: قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ [الأنبياء: ٣]، وقولُهُ تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾ [المائدة: ٧١].
ومن الحديث: «كُنَّ نساءُ المؤمناتِ يَشْهَدْنَ مع رسول الله صلاةَ الفجر» "البخاري" (٥٧٨)، ونحو: «ويَعْتَزِلْنَ الحُيَّضُ المصلَّى» "البخاري" (٩٧٤)، ونحو: «يتعاقبون فيكم ملائكةٌ» "البخاري" (٥٥٥)، ونحو: «قد كُنَّ نساءُ رسولِ الله يَحِضْنَ» "مسلم" (٣٣٥)، ونحو: «ذَكَرْنَ أزواجُ النبيِّ كنيسةً رأينها بأرضِ الحبشةِ» "مسلم" (٥٢٨)، وغير ذلك الكثير؛ وانظر على سبيل المثال: "صحيح البخاري" (٧٤٢٩، ٧٤٨٦)، و"صحيح مسلم" (٣٧، ٦٣٢، ٨٨٥، ٢٠٢٩، ٢٤٤٨)، و"موطأ الإمام مالك" (١/ ١٧٠رقم ٨٢)، و"مسند الإمام أحمد" (٣/ ٣٠٣ رقم ١٤٢٤٧)، (٦/ ٢٧ رقم ٢٣٩٩١)، (٦/ ١٥٠ رقم ٢٥١٧٤)، و"سنن أبي داود" (٧٣٦)، و"سنن النَّسَائي" (٤٨٥، ٣٩٤٦)، وغيرها، وكثيرٌ من قواعدِ العربية ثَبَتَتْ بأقلَّ وأضعفَ من تلك الشواهد.

وانظر: "البحر المحيط" (٦/ ٢٩٦)، و"المفهم" (٦/ ٣٣٤)، و"شرح النووي على مسلم" (١/ ٣٧٦)، (٢/ ٧)، و"فتح الباري" لابن حجر (١/ ٤٢٠، ٤٢٤)، (٢/ ٣٤)، و"إعراب الحديث النبوي" للعكبري (ص ٨٥-٨٦، ١٠٢-١٠٣)، =

فكان يُوصِّلُ المراسيلَ[(١)]، ويَضَعُ لها أسانيدَ. فخرَجَ رجلٌ من أهل الحديث إلى مِصْرَ في تجارةٍ، فكَتَبَ كُتُبَ اللَّيْثِ هناك، وكان يقال له: محمَّد[(٢)] بن حمَّاد الكَذُو[(٣)]- يعني: القرع - ثم جاء بها إلى بغداد، فعارضُوا بتلك الأحاديثِ؛ فبانَ لهم أنَّ أحاديثَ[(٤)] خالد مُفْتَعَلَة[(٥)].

= و"شواهد التوضيح" (ص ٢٤٦-٢٤٨)، و"كتاب سيبويه" (٢/ ٤٠)، و"ارتشاف الضَّرَب" (٢/ ٧٩٣)، و"شرح المفصل"(٣/ ٨٧-٨٩)، و"أوضح المسالك" (٢/ ٨٨-٩٦/ حاشية الشيخ محيي الدين عبد الحميد)، و"عقود الزبرجد" (١/ ٢١٣، ٢٩١)، (٣/ ٢٩-٣٠)، و"السير الحثيث" لمحمود فجال (١/ ١٥٧-١٦٧). وانظر بحثًا في هذه اللغة للدكتور محمد أحمد الدالي بمجلة مجمع اللغة العربية بدمشق مج ٦٨، ج ٣، سنة ١٩٩١م.

(١) كذا وقع في النسخ هنا:« يوصِّل المراسيلَ »، ويقرأ بتثقيل الصاد؛ انظر التعليق على ذلك في المسألة رقم (١٦٣).

(٢) كذا في جميع النسخ، وفي "الجرح والتعديل" (٣/ ٣٤٧) ذكر أن اسمه: أحمد.

(٣) كذا في جميع النسخ، وكذا ضبطه في (ت) بفتح الكاف وضم الذال، وفي "الجرح والتعديل": « الكذوا »، ولم نقف له على ترجمة لضبط اسمه، ويبدو أن الزيلعيَّ والعينيَّ استشكلاه، فلم يذكرا اسمه عند نقلهما لهذه المسألة.
وفي شيوخ الإسماعيلي: محمد بن حماد بن فضالة القريعي، لكنه متأخر عن هذا، والله أعلم. انظر "معجم شيوخ الإسماعيلي " (١/ ٤٧٨).

(٤) في (أ) و(ش): « حديث ».

(٥) المستنكر في هذا الحديث هو: الجمعُ بين دعاءَي الاستفتاح «سبحانك اللَّهم ...» و«وَجهت وجهي ... » وسوقُهُمَا في مساق واحد، وقد روى مسلم في "صحيحه" (٧٧١) من طريق الماجشون، عن الأعرج، عن عبيدالله بن أبي رافع، عن علي؛ أن النبي ﷺ كان إذا قام إلى الصلاة قال:« وجَّهْتُ وجهي ...» الحديث .
وروى الدارقطني في "سننه" (١/ ٢٩٩) من طريق عمر بن شيبة، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر؛ قال: كان رسول الله ﷺ إذا كبَّر للصلاة قال: سبحانك اللهم وبحمدك ... » الحديث.
قال الدارقطني:« والمحفوظ عن عمر من قوله ». =

٤١١ - **وسألتُ**[١] **أبي** عن حديثٍ رواه خالد بن يزيد[٢]، عن سعيد بن أبي هِلال، عن عِياض بن عبدالله بن سعد[٣]، عن أبي سعيد الخُدْريِّ؛ قال: خَطَبَنا رسولُ الله ﷺ يومًا فقرأ: ﴿ صٓ ﴾ فسَجَدَ، وسَجَدْنَا مَعَهُ، [وقرأَهَا][٤] مَرَّةً أخرى، وتهيَّأنا للسُّجُود . . .[٥]؟

فقال أبي: كنتُ أظنُّ أنَّ هذا حديثٌ غريبٌ، حتى رأيتُ مِنْ روايةِ عمرو بن الحارث[٦]، عن سعيد بن أبي هِلَال، عن إسحاق بن أبي

= وقال الحاكم في "المستدرك" (١/ ٢٣٥): « وقد أُسْنِدَ هذا الحديثُ عن عمر ولا يصح ». وانظر "صحيح مسلم" (٣٩٩)، و"غرر الفوائد المجموعة" (ص ٣٦٧/ مكتبة المعارف).

(١) وفي هامش النسخة (أ) عنون لهذه المسألة بخط مغاير بما نصه: « سجدة ص ».

(٢) روايته أخرجها الدارمي في "مسنده" (١٥٠٧ و١٥٩٥)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٤٥٥ و١٧٩٥)، وابن حبان في "صحيحه" (٢٧٩٩)، والدارقطني في "السنن" (١/ ٤٠٨)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٢٨٤)، وعنه البيهقي في "معرفة السنن والآثار" (٣/ ٢٥٢).

(٣) في (أ) و(ش): « سعيد »، وانظر "تهذيب الكمال" (٢٢/ ٥٦٧).

(٤) المثبت من (ش)، وفي (أ) و(ت) و(ك): « وقرأه »، وهي ضمن السقط الذي في (ف).

(٥) تتمته: « . . . فلما رآنا قال: « إنما هي توبة نبي، ولكني أراكم قد استعددتم للسجود »، فنزل وسجد وسجدنا ».

(٦) لم نقف على روايته من هذا الوجه، والحديث أخرجه ابن وهب في "جامعه" (المطبوع باسم الموطأ) (٣٦٥/ رواية بحر بن نصر) عن عمرو بن الحارث، عن سعيد بن أبي هلال، عن عياض بن عبدالله بن سعد بن أبي السرح، عن أبي سعيد الخدري، به. كذا بإسقاط: « إسحاق بن أبي فروة ».
وأخرجه أبو داود في "سننه" (١٤١٠) من طريق أحمد بن صالح، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٣٦١)، وفي "شرح المشكل" (٢٨٠٢) من طريق يونس =

فَرْوَةَ[(١)]، عن عِياض بن عبدالله، عن أبي سعيد، عن النبيِّ ﷺ .

٤١٢ - وسألتُ[(٢)] أبي عن حديثٍ رواه اللَّيْثُ[(٣)]، عن عبدالله بن

= ابن عبدالأعلى، وابن حبان في "صحيحه" (٢٧٦٥) من طريق حرملة بن يحيى، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٤٣١) من طريق بحر بن نصر، والطحاوي في "شرح المشكل" (٢٨٠٣) من طريق حجاج بن إبراهيم، خمستهم عن ابن وهب، به بمثله.

وقال ابن خزيمة (٢/ ٣٥٤): « باب النزول عن المنبر للسجود إذا قرأ الخاطب السَّجدة على المنبر إن صح الخبر؛ فإن في القلب من هذا الإسناد؛ لأن بعض أصحاب ابن وَهْب أدخل بين ابن أبي هلال وبين عياض بن عبدالله في هذا الخبر إسحاقَ بن عبدالله بن أبي فروة؛ رواه ابن وَهْب عن عمرو بن الحارث، ولست أرى الرواية عن ابن أبي فروة هذا ».

ثم أخرجه (٣/ ١٤٨ رقم١٧٩٥) من طريق خالد بن يزيد، عن ابن أبي هلال، عن عياض بن عبدالله ، عن أبي سعيد، به ، ثم قال:« أدخل بعض أصحاب ابن وهب، عن ابن وهب، عن عمرو بن الحارث، في هذ الإسناد إسحاق بن عبدالله [بن] أبي فروة بين سعيد بن أبي هلال وبين عياض. وإسحاق ممن لا يحتج أصحابنا بحديثه، وأحسب أنه غَلِط في إدخاله إسحاق بن عبدالله في هذا الإسناد ».

(١) في (ك):« بزوة ».

(٢) نقل حكم أبي حاتم على الحديثين الزيلعي في "نصب الراية" (٢/ ٣٢٤)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٢/ ٣٣٥/ مخطوط)، وابن كثير في "إرشاد الفقيه"(١/ ١١٣)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (١/ ٣٨٧)، و"الدراية" (١/ ٢٤٦).

(٣) هو: ابن سعد. وروايته أخرجها البزار في "مسنده" (١٦١)، والنَّجَّادُ في "مسند عمر ابن الخطاب"(٧١ و٧٢). وعلَّقها الترمذي في "جامعه" عقب الحديث رقم (٣٤٧).

قال البزار:« وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن ابن عمر، عن عمر إلا من هذا الوجه، ولا نعلم حدث به إلا الليث، عن عبدالله بن عمر ».

وأخرجه ابن ماجه في "سننه" (٧٤٧)، والطوسي في "مختصر الأحكام" (٢/ ٢٥٠) من طريق أبي صالح عبدالله بن صالح، عن الليث، حدثني نافع، عن ابن عمر، عن عمر. . . فذكره هكذا بإسقاط عبدالله بن عمر من إسناده . =

عمر، عن نافع، عن ابن عُمر، عن عُمر[١]، عن النبيِّ ﷺ: أنه نهى أنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ في سَبْعِ مَواطِنَ[٢]: مَعَاطِنِ الإبل، وقارِعَةِ الطَّرِيقِ، والمَجْزَرَةِ، والمَزْبَلَةِ، والمَقْبَرَةِ...[٣].

قلتُ: ورواه زيد بن جَبِيرةَ[٤]، عن داود بن حُصَينٍ، عن نافع، عن ابن عُمر، عن النبيِّ ﷺ؟

= وقد نبّه على ذلك الحافظ ابن حجر في "التلخيص" (١/ ٣٨٧) فقال: « وفي سند ابن ماجه عبدالله بن صالح، وعبدالله بن عمر العمري المذكور في سنده ضعيف أيضًا. ووقع في بعض النسخ بسقوط عبدالله بن عمر بين الليث ونافع، فصار ظاهره الصحة ». اهـ.

(١) قوله: « عن عمر » سقط من (أ) و(ش).

(٢) كذا في جميع النسخ؛ ومثلُهُ في بعض مصادر التخريج، وكانت الجادَّة أنْ يقال: «سبعة مواطن» كما في أغلب المصادر؛ لأن الأعداد من الثلاثة إلى التسعة تخالف معدودها تذكيرًا وتأنيثًا بالنظر إلى مفرد المعدود، و«الموطن» مذكر. لكنَّ ما وقع في النسخ صحيحٌ، وله وجهان في العربية:
الأول: حمل « المواطن » على معنى « البُقَع »؛ كأنَّه قال: « في سَبْعِ بُقَع »، وهذا من الحمل على المعنى بتأنيث المذكَّر، وانظر في ذلك التعليق على المسألة رقم (٨١).
والثاني: أنه اعتَبَرَ في المعدود حال الجمع، وهو هنا التأنيث، فإنه يقال: هذه مواطن، وقد أوضحنا ذلك في التعليق على المسألة رقم (٢٥٢).

(٣) وبقية الحديث: « والحمَّام، وفوق ظهر بيت الله تعالى ».

(٤) روايته أخرجها عبد بن حميد في "مسنده" (٧٦٥/ المنتخب)، والترمذي في "جامعه" (٣٤٦-٣٤٧)، وابن ماجه في "سننه" (٧٤٦)، والطحاوي في "شرح المعاني" (١/ ٣٨٣)، والطوسي في "مختصر الأحكام" (٢/ ٢٤٩-٢٥٠)، والروياني في "مسنده" (١٤٣١)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٢٠٢-٢٠٣)، والبيهقي في "المعرفة" (٣/ ٢٦٢)، والخطيب في "تالي التلخيص" (٣١٤).

قال: جميعًا واهِيَيْنِ[(١)(٢)].

٤١٣ - وسألتُ[(٣)] أبي عن حديثٍ رواه ابن وَهْب[(٤)]؛ قال:

---

(١) كذا في جميع النسخ والجادَّة: « واهيان »؛ لأنه خبرٌ لمبتدأ محذوف، والتقدير: «قال: هما جميعًا واهيان »؛ لكنَّ ما وقع في النسخ مُتَّجِهٌ في العربية، وجهان ذكرناهما في التعليق على نحوه في المسألة رقم (٢٥)، وانظر المسألة رقم (٧٥٩). وقد وقعتْ هذه العبارة على الجادَّة لغةً عند من نقلها عن أبي حاتم؛ وانظر التعليق أول المسألة.

(٢) قال الترمذي في الموضع السابق:« وحديث ابن عمر إسناده ليس بذاك القوي، وقد تُكُلِّم في زيد بن جَبيرة من قِبَل حفظه. . .، وقد روى الليث هذا الحديث عن عبدالله بن عمر العُمَري، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر، عن النبي ﷺ مثله، وحديث داود عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ؛ أشبه وأصحُّ من حديث الليث ابن سعد. وعبدالله بن عمر العُمَري ضعَّفه بعض أهل الحديث من قِبَل حفظه؛ منهم: يحيى بن سعيد القطان ». وقال ابن عدي في "الكامل"(٣/ ٢٠٣):« غير محفوظ؛ يرويه عن داود: زيد بن جَبيرة ».
وقال السَّاجي - كما في "تهذيب التهذيب" (١/ ٦٦٠)-: « حدث داود ابن الحصين بحديث منكر جدًّا ». قال الحافظ ابن حجر :« يعني: حديث النهي عن الصَّلاة في سبعة مواطن » .
وقال ابن عبدالبر في "التمهيد" (٥/ ٢٢٥- ٢٢٦): « وهذا حديث انفرد به زيد بن جبيرة، وأنكروه عليه، ولا يعرف هذا الحديث مسندًا إلا من رواية يحيى بن أيوب، عن زيد بن جبيرة، وقد كتب الليث بن سعد إلى عبدالله بن نافع مولى ابن عمر يسأله عن هذا الحديث؟ فكتب إليه عبدالله بن نافع: لا أعلم من حدَّث بهذا عن نافع إلا قد قال عليه الباطل، ذكره الحلواني عن سعيد بن أبي مريم، عن الليث؛ فصح بهذا وشبهه أن الحديث منكر، لا يجوز أن يحتج عند أهل العلم بمثله ».
وانظر "النكت الظراف" لابن حجر (٧٦٦٠/ تحفة الأشراف).

(٣) ستأتي هذه المسألة برقم (٧٥٧).

(٤) هو: عبدالله .

أخبرني عبدالله بن السَّمْح، عن عُمَرَ بنِ الصُّبْح، عن مُقاتِل[(١)]، عن عمرو بن شُعَيب، عن أبيه، عن جَدِّه؛ قال: رأيتُ النبيَّ ﷺ في السَّفرِ صائمًا ومُفْطِرًا، ورأيتُهُ يصلِّي حافِيًا ومُنْتَعِلاً، ورأيتُه يشربُ قائمًا وقاعِدًا، ورأيتُهُ يَنْفَتِلُ[(٢)] عن يَمينِهِ وعن شِمَالِهِ ؟

قال أبي: مُقاتِلٌ هذا هو عِندي: ابنُ سُلَيمان .

٤١٤ - وسألتُ[(٣)] أبي عن حديثٍ رواه عمرو بن أبي سَلَمة[(٤)]،

---

(١) روايته أخرجها عبدالرزاق في "مصنفه" (١٥١٢ و٤٤٩٠) عنه، به.
ورواه ابن سعد في "الطبقات" (١/ ٤٨٠)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٧٨٥٩)، وأحمد في "المسند" (٢/ ١٧٤ و١٧٩ و٢٠٦ و٢١٥ رقم ٦٦٢٧ و٦٦٧٩ و٦٩٢٨ و٧٠٢١)، وأبو داود في "سننه" (٦٥٣)، والترمذي في "جامعه" (١٨٨٣)، وابن ماجه في "سننه" (٩٣١ و١٠٣٨)، وابن عدي في "الكامل" (٥/ ١٨١)، والفريابي في "الصيام" (١١٩)، والقطيعي في "جزء الألف دينار" (١٤٤)، وابن شاهين في "الناسخ والمنسوخ" (٥٧٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٤٣١)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٦٠/ ٢٨٠) من طريق حسين المعلم، وأحمد (٢/ ١٧٨ و١٩٠ رقم ٦٦٦٠ و٦٧٨٣) من طريق مطر الوراق وحجاج بن أرطاة، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٧/ ١٢٧) من طريق عثمان بن عبدالرحمن، جميعهم عن عمرو بن شعيب، به.

(٢) انفتل من صلاته: انصرف. "لسان العرب" (١١/ ٥١٤)، و"فتح الباري" لابن حجر (٢/ ٢٧).

(٣) نقل بعض هذا النص ابن رجب في "فتح الباري" (٥/ ٢٠٩). وفي هامش النسخة (أ) كتب عند هذه المسألة بخط مغاير ما نصه: « تسليمة ».

(٤) روايته أخرجها الترمذي في "جامعه" (٢٩٦)، وابن خزيمه في "صحيحه" (٧٢٩)، وابن حبان في "صحيحه" (١٩٩٥)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٢٧٠)، والعقيلي في "الضعفاء" (٣/ ٢٧٢)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٢١٩)، والدارقطني في "السنن" (١/ ٣٥٧)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٢٣٠)، =

عن زهير بن محمد، عن هشام بن عُرْوَة، عن أبيه، عن عائِشَة: أنَّ النبيَّ ﷺ كان يُسَلِّم في الصَّلاة[١] تسليمةً واحدةً تِلْقاءَ وَجْهِهِ، ويَمِيلُ إلى الشِّقِّ الأيمَنِ قليلاً ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، هو عن[٢] عائِشَة موقوفٌ[٣].

= والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ١٧٩).
ورواه ابن ماجه في "سننه" (٩١٩)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٢٢٠)، والطبراني في "الأوسط" (٦٧٤٦) من طريق عبدالملك بن محمد الصنعاني، عن زهير بن محمد، به.
قال الترمذي: «وحديث عائشة لا نعرفه مرفوعًا إلا من هذا الوجه . قال محمد بن إسماعيل [يعني البخاري]: زهير بن محمد أهل الشام يروون عنه مناكير، ورواية أهل العراق عنه أشبه وأصح. قال محمد: وقال أحمد بن حنبل: كأن زهير بن محمد الذي كان وقع عندهم ليس هو الذي يُروى عنه بالعراق، كأنه رجل آخر قلبوا اسمه». اهـ.
قال الطحاوي: « هذا حديث أصله موقوف على عائشة - رضي الله عنها - هكذا رواه الحفاظ، وزهير بن محمد؛ وإن كان ثقة، فإن رواية عمرو بن أبي سلمة عنه تضعف جدًّا ».
وقال البيهقي: « تفرد به زهير بن محمد، وروي من وجه آخر عن عائشة موقوفًا ».
وقال الحاكم: « هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه. . . ». فتعقبه ابن رجب في "شرح علل الترمذي" (٢/ ٦١٨) بقوله: « والحاكم يخرج من روايات الشاميين عنه كثيرًا، كالوليد بن مسلم، وعمرو بن أبي سلمة، ثم يقول: « صحيح على شرطهما » وليس كما قال ».

(١) في (ك): « في صلاة ».
(٢) قوله: «هو عن» في (ك): «وعن».
(٣) الحديث أخرجه العقيلي في "الضعفاء" (٣/ ٢٧٣) من طريق الوليد بن مسلم، عن زهير بن محمد، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة، موقوفًا.
قال الوليد: فقلت لزهير بن محمد: فهل بلغك عن رسول الله ﷺ فيه شيء ؟ قال: نعم؛ أخبرني يحيى بن سعيد الأنصاري أن رسول الله ﷺ كان يسلم تسليمة. =

٤١٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه إسماعيل بن عَيَّاش[١]، عن هشام بن عُرْوَة، عن أبيه، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ، قال: «إِنَّ الله

= قال العقيلي: « ورواية الوليد أولى » أي: أولى من حديث عمرو بن أبي سلمة السابق.

ورواه ابن خزيمة في "صحيحه" (٧٣٠) من طريق وهيب، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ١٧٩) من طريق عبدالوهاب بن عبدالمجيد، كلاهما عن عبيدالله بن عمر، عن القاسم، عن عائشة، موقوفًا.

ورواه ابن خزيمة (٧٣١) من طريق وهيب، عن هشام بن عروة، عن أبيه من فعله.

وصحَّح الدارقطني في "العلل" (٥/ ٤١/ ب) وقفه وقال: « ومن رفعه فقد وهم »، ورجَّح الوقف البزار أيضًا كما في "التلخيص الحبير" (١/ ٤٨٦). وقال الإمام أحمد: « لا نعرف عن النبي ﷺ في التسليمة الواحدة إلا حديثًا مرسلاً لابن شهاب الزهري، عن النبي ﷺ ». انظر "فتح الباري" لابن رجب (٥/ ٢٠٨).

هذا؛ وقوله: « **موقوف** » في كلام أبي حاتم، يجوز فيه النصب والرفع. وانظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

(١) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٦/ ٨٩ رقم٢٤٥٨٧)، وابن ماجه في "سننه" (٩٩٥). ورواه سفيان الثوري، واختلف عنه؛ فرواه ابن حبان في "صحيحه" (٢١٦٤) من طريق عبدالرحمن بن عمر بن رسته، عن حسين بن حفص، عن الثوري، عن هشام ابن عروة، به.

ورواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ١٠٣) من طريق أسيد بن عاصم، عن حسين ابن حفص، عن الثوري، عن أسامة بن زيد، عن عبدالله بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، به.

ورواه أحمد في "مسنده" (٦/ ١٦٠ رقم ٢٥٢٧٠) عن أبي أحمد الزبيري، وعبد بن حميد في "مسنده" (١٥١٣/ المنتخب)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ١٠٣) من طريق قبيصة بن عقبة، والبيهقي أيضًا من طريق عبيدالله بن عبيدالرحمن الأشجعي، ثلاثتهم عن الثوري، عن أسامة بن زيد، عن عثمان بن عروة عن أبيه، عن عائشة، به، مرفوعًا.

ورواه أبو داود في "سننه" (٦٧٦)، وابن ماجه في "سننه" (١٠٠٥)، وابن حبان =

وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى الَّذِينَ يَصِلُونَ الصُّفُوفَ، وَمَنْ سَدَّ[١] فُرْجَةً رَفَعَهُ اللهُ بِهَا دَرَجَةً»؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: عُرْوَةُ؛ أنَّ النبيَّ ﷺ... مُرسَل[٢]، وإسماعيلُ عنده مِنْ هذا النَّحوِ مناكيرُ[٣].

٤١٦ - وسألتُ[٤] أبي عن حديثٍ رواه محمد بن المُصَفَّى[٥]، عن بَقِيَّة[٦]، عن محمد بن عَجْلان، عن صالحٍ مَولى التَّوْءَمَة، عن أبي

= في "صحيحه" (٢١٦٠) من طريق معاوية بن هشام، عن الثوري، عن أسامة بن زيد، عن عثمان بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، به، بلفظ: « إن الله وملائكته يصلُّون على ميامن الصفوف ».

ورواه أحمد (٦/ ٦٧ رقم ٢٤٣٨١) من طريق عبدالله بن الوليد، عن الثوري، عن أسامة بن زيد، عن عبدالله بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، به، بلفظ الجماعة.

ورواه عبدالرزاق في "مصنفه" (٢٤٧٠) عن الثوري، عن أسامة بن زيد، عن عبدالله ابن عروة، عن أبيه، عن عائشة، به بلفظ: « إن الله وملائكته يصلون على الذي يصلي في الصف الأول ». قال البيهقي: « كذا قال! والمحفوظ بهذا الإسناد عن النبي ﷺ: « إن الله وملائكته يُصلُّون على الذين يَصِلون الصفوف ».

(١) في (ت): « شد ».

(٢) انظر "العلل" للدارقطني (٥/ ٤٩/ب). وقوله: « مرسل » يجوز فيه النصب والرفع. وانظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

(٣) هنا انتهى السقط في النسخة (ف)، وكان أوله في بداية المسألة رقم (٤٠٦).

(٤) ستأتي هذه المسألة برقم (٤٣٤)، من طريق بقية بإسناد آخر.

(٥) روايته أخرجها أبو نعيم في "تاريخ أصبهان" (١/ ٣٣٩).

ورواه العقيلي في "الضعفاء" (٤/ ٢١٢) من طريق مسلمة بن علي، عن ابن عجلان، عن المقبري، عن أبي هريرة، به، مرفوعًا.

قال العقيلي: « ولا يتابع عليه » أي: مسلمة بن علي.

(٦) هو: ابن الوليد.

هريرة؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**خُذُوا زِينَةَ الصَّلَاةِ**»، قالوا: يا رسولَ الله، ما زينةُ الصَّلاة؟ قال: «**الْبَسُوا نِعَالَكُمْ وَصَلُّوا فِيهَا**»؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ [(١)].

٤١٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ حدَّثنا به أبي، عن محمد بن إبراهيم بن العلاء الواسِطِي[(٢)]، عن محمد بن العلاء الأَيْلِي، عن يونس ابن[(٣)] يزيد، عن الزُّهْري، عن أنس، عن أُبَيِّ بن كعب؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «**دَخَلْتُ الجَنَّةَ، فَرَأَيْتُ فِيهَا جَنَابِذَ**[(٤)] **مِنْ لُؤْلُؤٍ، تُرَابُها المِسْكُ، قلتُ: لِمَنْ هَذَا يَا جِبْرِيلُ؟ قَال: لِلْمُؤَذِّنِينَ وَالأَئِمَّةِ مِنْ أُمَّتِكَ**»؟

---

(١) قال الدارقطني في "العلل" (٩/ ٢٥ رقم١٦١٩): «يرويه بقية، واختُلِف عنه: فرواه ابن مصفًّى، عن بقية، عن ابن عجلان، عن صالح، عن أبي هريرة، وغيرُه يرويه عن بقية، عن علي القرشي، عن ابن عجلان، عن صالح، عن أبي هريرة، وهو أشبه».

(٢) روايته أخرجها أبو يعلى في "معجمه" (٥٤)، وفي "مسنده الكبير" - كما في "المطالب العالية" (٢٣٨)، وابن عدي في "الكامل" (٦/ ٢٧١)، والفاكهي في "أخبار مكة" (١٣٢٥). ورواه الشاشي في "مسنده" (١٤٢٨) من طريق أحمد بن محمد بن غالب، عن محمد بن العلاء، به.
قال ابن عدي: «وهذا الإسناد منكر، لا أعلم يرويه عن يونس غير محمد بن العلاء، وعنه محمد بن إبراهيم الشامي».

(٣) في (ش): «عن» بدل: «بن».

(٤) الجنابذ: جمع جُنْبُذَة، بالضم، وهي القبة الكبيرة، وما ارتفع من البناء. وهي معرَّب «كُنْبَدَة» أو «كُنْبَده» أو «كنبده» - بفتح الباء بالفارسية - وانظر: "مشارق الأنوار" (١/ ١٥٥، ١٧٧)، و"شرح النووي" (٢/ ٢٢٢)، و"فتح الباري" (١/ ٤٦٣)، و"النهاية" (١/ ٣٠٥)، و"قصد السبيل" (١/ ٤٠٠)، و"القول الأصيل" (ص٧٦- ٧٧)، و"معجم المعربات الفارسية في اللغة العربية" (ص٦٠).

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ[١]، ومحمدُ بنُ العلاء مجهولٌ .

٤١٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عُبَيد بن هشام أبو نُعَيم الحَلَبِي[٢]، عن ابن المبارك[٣]، عن مالك بن أنس، عن محمد بن المُنْكَدِر، عن جابر؛ قال: رَأَيتُ النبيَّ ﷺ صلَّى خَلْفَ أبي بكرٍ في ثَوْبٍ واحِدٍ ؟

قال أبي: هذا حديثٌ باطلٌ؛ غَلِط فيه عُبَيد بن هشام[٤] .

٤١٩ - وسألتُ[٥] **أبي** عن حديثٍ رواه الوليد[٦]، عن الأوزاعِيِّ[٧]، عن نافع[٨]، عن ابن عمر؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ:

---

(١) قال ابن حجر في "إتحاف المهرة" (١/ ١٨٢): « غريبٌ جدًّا » .

(٢) روايته أخرجها الطبراني "الأوسط" (٣٦٦٨)، و"الصغير" (٤٩٧)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢١/ ٣٧ و٢٩٠) و(٥١/ ١٧٣): قال الطبراني: « لم يَرو هذا الحديث عن مالك إلا ابن المبارك، تفرَّد به عُبيد بن هشام ».

(٣) هو: عبدالله .

(٤) قال الدارقطني في "العلل" (٤/ ٧٧/ ب): « يرويه أبو نعيم الحلبي، عن ابن المبارك، عن مالك، عن محمد بن المنكدر، عن جابر، ولم يتابع عليه، والصحيح عن مالك: أنه بلغه عن جابر أن النبي ﷺ [قال]: « من لم يجد ثوبين فليصلِّ في ثوب واحد ».

(٥) نقل هذا النص ابن رجب في "فتح الباري" (٣/ ١١٢)، وأبو زرعة العراقي في "طرح التثريب" (١/ ١٨٠).

(٦) هو: ابن مسلم . (٧) هو: عبدالرحمن بن عمرو .

(٨) روايته أخرجها الإمام مالك في "الموطأ" (١/ ١١ رقم٢١) عن نافع، عن ابن عمر، ولم يذكر تفسير الفوات.

ومن طريق مالك أخرجه البخاري في "صحيحه" (٥٥٢)، ومسلم (٦٢٦)، وأبو داود في "سننه" (٤١٤).

« مَنْ فَاتَتْهُ صَلَاةُ العَصْرِ - وفَواتُها: أَنْ[١] تَدْخُلَ الشَّمْسَ صُفْرَةٌ - فَكَأَنَّمَا[٢] وُتِرَ[٣] أَهْلَهُ وَمَالَهُ »؟

قال أبي: التفسيرُ مِنْ قول نافع[٤].

٤٢٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه المُسَيَّبُ بن واضِح[٥]، عن

---

(١) في (ش): « وفواتها قبل أن ». (٢) في (ك): « فكأنها ».

(٣) أي: نُقِصَ. "النهاية في غريب الحديث" (٥/ ١٤٧).

(٤) روى عبدالرزاق في "المصنف" (٢٠٧٥) من طريق ابن جريج قال: أخبرني نافع، بالحديث. قال ابن جريج: قلت لنافع: حتى تغيب الشمس؟ قال: نعم.
ومن طريق عبدالرزاق رواه أحمد في "مسنده" (٢/ ١٤٨ رقم ٦٣٥٨) وقرن معه ابنَ بكر. وروى أبو داود عقب الحديث (٤١٥) من طريق الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي أنه قال: وذلك أن ترى ما على الأرض من الشَّمس صفراء .اهـ.
قال الحافظ ابن رجب في "فتح الباري" (٣/ ١١٢): « وقد فَسَّره الأوزاعي: بفوات وقت الاختيار، بعد أن روى هذا الحديث عن نافع؛ قال الأوزاعيُّ: وذلك أنْ ترى ما على الأرض من الشَّمس مُصفَرًّا »، ثم ذكر قول أبي حاتم هنا، ثم قال: « وقد تبيَّن أنه من قول الأوزاعيِّ كما سبق ».
وقال أبو زرعة العراقي: « وظاهر إيراد أبي داود في "سننه" أن هذا من كلام الأوزاعي، قاله من عند نفسه، لا أنه من الحديث. . . ، وكلام القاضي أبي بكر بن العربي يقتضي أنه من كلام ابن عمر؛ فإنه قال: « وقد اختلف عن ابن عمر فيه، فروى الوليد عن الأوزاعي، عن نافع، عن ابن عمر: « من فاتته صلاة العصر، وفواتها أن تدخل الشمس صفرة » وابن جريج يروي عنه أن فوتها غروب الشمس » انتهى. وكيفما كان فليس هذا الكلام مرفوعًا إلى النبي ﷺ، فلا حجَّة فيه ».

(٥) روايته ذكرها الدارقطني في "العلل" (١٣٩٢)، وابن الجوزي في "العلل المتناهية" (٧٤٩).
ورواه ابن حبان في "المجروحين" (٣/ ١٥٤-١٥٥) من طريق أبي همام السكوني، حدثنا بقية، عن أبي إسحاق رجل من أهل الحجاز، عن موسى بن أبي عائشة، به.
ورواه الطبراني في "الأوسط" (٦٦٤١ و٦٦٥٦) من طريق عبيد بن جنَّاد، ثنا بقيَّة، =

بَقِيَّة بن الوَلِيد، عن أبي إسحاق الفَزَارِيِّ[١]، عن موسى بن أبي عائِشَة، عن أبي سَلَمة بن عبدالرحمٰن؛ قال: حدَّثنا ابن عباس وأبو هريرة؛ قالا: خَطَبَنا رسولُ الله ﷺ، فقال في خُطْبَتِه: «مَنْ حَافَظَ عَلَى الصَّلَوَاتِ الخَمْسِ حَيْثُ كَانَ، وأَيْنَمَا كَانَ؛ أَجَازَ الصِّرَاطَ يَوْمَ القِيَامَةِ كَالبَرْقِ اللَّامِعِ فِي أَوَّلِ زُمْرَةٍ مِنَ السَّابِقِينَ، وَجَاءَ يَوْمَ القِيَامَةِ وَوَجْهُهُ كَالقَمَرِ لَيْلَةَ البَدْرِ، وَكَانَ لَهُ بِكُلِّ[٢] يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ حَافَظَ عَلَيْهِنَّ كَأَجْرِ أَلْفِ شَهِيدٍ»؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: أبو إسحاق الحِجازي، وهو عندي: إبراهيم بن أبي يحيى[٣].

= عن عمار أبي إسحاق، عن موسى بن أبي عائشة، به.
قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن موسى بن أبي عائشة إلا عمَّار أبو إسحاق، تفرد به بقية ». وقال ابن رجب في "جامع العلوم والحكم" (ص٤١٢): «وخرَّج الطبراني بإسناد فيه نظر. . . » ثم ذكره.
ورواه الحارث بن أبي أسامة في "مسنده" (٢٠١) عن داود بن المحبَّر، عن ميسرة ابن عبد ربِّه، عن أبي عائشة السعدي، عن يزيد بن عمر بن عبدالعزيز، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة وابن عباس، به، ضمن حديث طويل جدًّا.
قال ابن حجر في "المطالب العالية" (٢٤٥ و١٣٤٥ و٢٤٧٣): « هذا موضوع، اختلقه ميسرة بن عبد ربِّه، فقبَّحه الله فيما افترى ».

(١) هو: إبراهيم بن محمد بن الحارث .

(٢) قوله: « بكل » سقط من (ف).

(٣) قال الدارقطني في "العلل" (٨/ ٣٠ رقم١٣٩٢): « يرويه بقية، واختُلِف عنه: فرواه المسَّيب بن واضح، عن بقية، عن أبي إسحاق الفزاري، عن موسى بن أبي عائشة، عن أبي سلمة . وقال هشام بن خالد: عن بقية، عن أبي إسحاق الحجازي، عن ابن أبي عائشة، ولم يُسَمِّه، وهو محمد، وهذا أشبه بالصَّواب. ورواه أبو همام =

٤٢١ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه يوسف بن أَسْباطٍ[٢]؛ قال: حدَّثني أبو خالد الواسِطِي، عن زيد بن عليٍّ، عن أبيه، عن جَدِّه، عن علي؛ قال: صلَّى بنا رسولُ الله ﷺ صلاةَ الفَجْرِ يومًا بِغَلَسٍ[٣]، وكان مِمَّا[٤] يُغَلِّسُ ويُسْفِرُ، فلمَّا قَضى الصَّلاةَ التَفَتَ[٥] إلينا، فقال: «**أَفِيكُمْ[٦] أَحَدٌ رَأَى اللَّيْلَةَ رُؤْيَا؟**» فقلنا: لا، يا رسول الله، قال: «**وَلَكِنِّي رَأَيْتُ مَلَكَيْنِ أَتيَانِي، فَأَخَذَا بِضَبْعَيَّ[٧]، فَانْطَلَقَا بِي إلى السَّمَاءِ، فَمَرَرْتُ عَلَى مَلَكٍ وأَمَامَهُ[٨] آدَمِيٌّ[٩]، وَبِيَدِ المَلَكِ صَخْرَةٌ**

= وعيسى بن أحمد العسقلاني، عن بقية، عن أبي إسحاق الحجازي، عن محمد ابن أبي عائشة، عن أبي سلمة . ومحمد بن أبي عائشة هذا مجهولٌ، ولا يثبت هذا الحديث ».

(١) نقل قول أبي حاتم ابنُ رجب في "فتح الباري" (٣/ ٢٣٧).

(٢) روايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٥/ ١٢٣-١٢٤)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١٩/ ٤٥١).
ورواه ابن عساكر (١٩/ ٤٥٤) من طريق الحسن بن حماد البجلي عن أبي خالد الواسطي، به.

(٣) في "فتح الباري" (١٢/ ٤٤١): « فجلس » بدل « بغَلَس ».

(٤) كذا في جميع النسخ، و"تاريخ دمشق"؛ وذكر الحديثَ بطوله السيوطي في "الدر المنثور" (١٣/ ٤٦١- أول سورة الفتح)، نقلاً عن ابن عساكر، ووقعَتْ هذه الكلمة بلفظ « مما » في أكثر الأصول الخطيَّة لكتاب "الدر".

(٥) قوله: « التفت » سقط من (ك).

(٦) في (ت) و(ف) و(ك): « فيكم »، والمثبت من بقية النسخ ومصادر التخريج.

(٧) الضَّبْع - بسكون الباء -: العَضُد، وقيل: ما بين الإبط إلى نصف العضد، وقيل: هو وسط العضد، قال ابن الأثير: ويقال للإبْط: الضَّبْع؛ للمجاورة. انظر: "مشارق الأنوار" (٢/ ٥٥)، و"النهاية" (٣/ ٧٣).

(٨) في (ت) و(ك): « وأما ».

(٩) في (ك): « أوفى ».

يَضْرِبُ بِهَا هَامَةَ الآدَمِيِّ، فَيَقَعُ دِمَاغُهُ جَانِبًا، وَتَقَعُ الصَّخْرَةُ جَانِبًا، قلتُ[١]: مَنْ هذا؟ فَقَالا[٢] لِيَ: امْضِهْ[٣]. فَمَضَيْتُ، فَإِذَا أَنَا بِمَلَكٍ وأَمَامَهُ آدَمِيٌّ، وَبِيَدِ المَلَكِ كَلُّوبٌ[٤] مِنْ حَدِيدٍ يَضَعُهُ فِي شِدْقِهِ الأَيْمَنِ فَيَشُقُّهُ...»، وذكر الحديثَ بطوله في وَرَقَةٍ ؟

قال أبي: أبو خالد: عمرُو بن خالد الواسِطِي، وهو[٥] ضعيفُ الحديث جِدًّا[٦].

---

(١) في (ف): « فقلت ».

(٢) في (ف): « فقال ».

(٣) قولهما: « امْضِهْ » فعل أمر معتلٌّ زيدت فيه هاء السكت، وهي هاءٌ ساكنةٌ تزاد للوقف عليها، وقد تثبت في الوصل إجراءً للوصل مجرى الوقف، ودخولُ هاء السكت على الفعل يكون واجبًا إذا كان الفعل على حرف واحد، نحو: «عِهْ»، و«قِهْ» ونحوهما، فإنْ جاء على حرفين فأكثر - كما جاء هنا - كان دخول الهاء جائزًا؛ وتدخلُ كلَّ فعل معتل جاء مجزومًا في المضارع او مبنيًّا في الأمر، ومنه قول جبريل ﷺ للنبي ﷺ: « قُمْ فَصَلِّهْ ». وانظر: "المفصَّل" للزمخشري (ص٤٣٤- ٤٣٥)، و"إعراب الحديث النبوي" للعكبري (ص١١٧)، و"أوضح المسالك" (٤/ ٣١٣- ٣١٦)، و"همع الهوامع" (٣/ ٤٣٩- ٤٤١).

(٤) الكَلُّوب: حديدة معقوفة الرأس، يعلَّق فيها اللحم، وتُرْسَلُ في التَّنُّور، وهو أيضًا خشبة في رأسها عقافة من حديد، ويقال له أيضًا: الكُلَّاب، والجمع: الكلاليب. انظر: "مشارق الأنوار" (١/ ٣٤٠)، و"شرح النووي على صحيح مسلم" (٣/ ٢١)، و"النهاية" (٤/ ١٩٥)، و"المصباح المنير" (٢/ ٥٣٧).

(٥) في (ت) و(ك): « هو » بلا واو .

(٦) قال ابن عدي في الموضع السابق: « ولعمرو بن خالد غيرُ ما ذكر من الحديث، وعامَّة ما يرويه موضوعات ».
والحديث عزاه ابن حجر في "فتح الباري" (١٢/ ٤٤١) لابن أبي حاتم وقال: «والراوي له عن زيد ضعيف ».

٤٢٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه محمد بن الخَليل[١]، عن إسماعيل بن عَيَّاش، عن يحيى بن الحارث، عن القاسِم بن عبدالرحمٰن[٢]، عن فَضَالةَ بنِ عُبَيد وتميمٍ الدَّارِيِّ، عن النبيِّ ﷺ قال: «مَنْ قَرَأَ عَشْرَ آيَاتٍ فِي لَيْلَةٍ كُتِبَ مِنَ المُصَلِّينَ، وَلَمْ يُكْتَبْ مِنَ الغَافِلِينَ، وَمَنْ قَرَأَ خَمْسِينَ آيَةً كُتِبَ مِنَ الحَافِظِينَ، وَمَنْ قَرَأَ مِئَةَ آيَةٍ كُتِبَ مِنَ القَانِتِينَ . . .»، وذكر الحديثَ بطولِه ؟

قال أبي: هذا حديثٌ خطأٌ؛ إنما هو موقوف عن تميم وفَضَالةَ[٣].

٤٢٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه إسماعيل بن عَيَّاش، عن ثَعْلَبَة بن مسلم الخَثْعَميِّ، عن نافع: سألتُ عائِشةَ عن ركعَتَين بعد العَصْر. . .؟

فقلتُ لأبي: مَنْ نافعٌ هذا ؟

قال: هو مولى ابن عمر .

---

(١) روايته أخرجها ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١٦٧/٥٢).
ورواه سعيد بن منصور في "التفسير من سننه" (٢٣) عن إسماعيل بن عياش، به.
وانظر تتمة تخريج الحديث في حاشية المحقق عليه.

(٢) في (ت) و(ك): « القاسم أبي عبدالرحمٰن »، وهي في (ف) محتملة لهما. وكلاهما صحيح، فهو: أبو عبدالرحمٰن القاسم بن عبدالرحمٰن الدمشقي .

(٣) روى هذا الحديث موقوفًا الدارمي في "مسنده" (٣٤٨٦ و٣٤٩٠ و٣٤٩٥ و٣٥٠٥) من طريق يحيى بن حمزة عن يحيى بن الحارث، عن القاسم، عن تميم وفضالة، به.

٤٢٤ - **وسألتُ أبي** عن حديثٍ رواه إسماعيل بن عَيَّاش، عن هشام بن عُرْوَةَ، عن أبيه، عن سَهْل بن أبي حَثْمَةَ، عن خَوَّات بن جُبَير؛ قال: السُّنَّةُ في صَلاة الخَوْفِ . . . فذكر الحديثَ بِطُولِه؟

قال أبي: هذا حديثٌ مقلوبٌ؛ جعَلَ إسنادَيْنِ في إسناد[١].

٤٢٥ - **وسألتُ أبي** عن حديثٍ رواه الوليد بن مسلم[٢]، عن ابن عُيَينة، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن عبدِاللهِ بنِ مالكٍ ابنِ بُحَيْنَةَ[٣]: أنَّ رسولَ الله ﷺ مرَّ وابنُ القِشْبِ[٤] يصلِّي - وقد أقيمَتِ الصَّلاة - فقال: «**يَا ابْنَ القِشْبِ، أَتُصَلِّي الصُّبْحَ أَرْبَعًا؟!**». . .؟

قال أبي[٥]: هذا خطأٌ؛ إنما هو: جعفرٌ، عن أبيه: أنَّ النبيَّ ﷺ. . . مُرسَلٌ[٦]، وليس لابن بُحَيْنَةَ أصلٌ[٧].

---

(١) راجع المسألة رقم (٢٠٩) و(٣٥٢).

(٢) لم نقف على روايته، والحديث رواه أحمد في "مسنده" (٥/ ٣٤٦ رقم ٢٢٩٣٤)، وأبو يعلى في "مسنده" (٩١٥) والطحاوي في "شرح المشكل" (٤١١٦) من طريق ابن جريج، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٤٨٢) من طريق سليمان بن بلال، كلاهما عن جعفر بن محمد، به.

(٣) قال ابن حجر في "فتح الباري" (٢/ ١٥٠): « وحكى ابن عبدالبر اختلافًا في بحينة؛ هل هي أم عبدالله، أو أم مالك ؟ والصواب: أنها أم عبدالله كما تقدَّم؛ فينبغي أن يكتب ابن بحينة بزيادة ألِف، ويعرب إعراب عبدالله، كما في عبدالله بن أبيٍّ ابن سلول، ومحمد بن عليٍّ ابن الحنفية ».

(٤) ابن القِشْبِ: هو عبدُاللهِ بنُ مالكِ بنِ القِشْبِ؛ وهو عبدُاللهِ بنُ مالكٍ ابنُ بُحَيْنة.

(٥) قوله: « أبي » سقط من (ك).

(٦) كذا « مرسل » يجوز فيه النصب والرفع. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

(٧) يعني: من هذا الطريق. والحديث أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٦٤٣٠) =

٤٢٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه محمد بن بَكَّار[١]، عن سعيد بن بَشِير، عن قتادة، عن الحَسَن[٢]، عن حُرَيْث بن قَبِيصةَ، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: «أَوَّلُ مَا يُحَاسَبُ عَلَيْهِ[٣] الرَّجُلُ صَلاتُهُ؛ فَإِنْ صَلَحَتْ صَلَحَ سَائِرُ عَمَلِهِ، وَإِنْ فَسَدَتْ[٤] فَسَدَ سَائِرُ

= من طريق حفص بن غياث، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٤٨٢) من طريق الثوري، والخطيب في "الموضح" (٢/ ١٨٣) من طريق حماد بن عيسى وحاتم بن إسماعيل، أربعتهم عن جعفر، عن أبيه؛ قال: دخل النبيُّ ﷺ المسجد، وأخذ بلالٌ في الإقامة، فقام ابن بُحَيْنَة يصلي ركعتين، فضرب النبيُّ ﷺ مَنكِبَه وقال: «يا ابن القِشْبِ، تصلِّي الصُّبحَ أربعًا؟!».
وحديث عبدالله ابن بحينة في هذا الباب مُخَرَّج في الصحيحين من غير هذا الطريق؛ فقد أخرجه البخاري في "صحيحه" (٦٦٣)، ومسلم (٧١١)، كلاهما من طريق حفص بن عاصم، عن عبدالله ابن بحينة ، به.

(١) لم نقف على روايته والحديث رواه الطبراني في "مسند الشاميين" (٢٦٧٣) من طريق عبدالحميد بن بكار السلمي، عن سعيد بن بشير، به.
ومن طريق الطبراني رواه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٠/ ٢٧٧).
ورواه الترمذي في "جامعه" (٤١٣)، والمروزي في "تعظيم قدر الصلاة" (١٨٥)، والنسائي في "سننه" (٤٦٥)، والطحاوي في "شرح المشكل" (٢٥٥٣) من طريق همام بن يحيى، عن قتادة، به.
قال الترمذي: «حديث أبي هريرة حديث حسن غريبٌ من هذا الوجه، وقد روي هذا الحديث من غير هذا الوجه عن أبي هريرة، وقد روى بعض أصحاب الحسن عن الحسن، عن قبيصة بن حريث غير هذا الحديث، والمشهور هو: قبيصة بن حريث، وروي عن أنس بن حكيم، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ نحو هذا».

(٢) هو: البصري.

(٣) قوله: «عليه» من (ف) فقط .

(٤) في (أ) و(ش): «فسد».

عَمَلِهِ، ثُمَّ يَقُولُ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالى: انْظُرُوا هَلْ لِعَبْدِي مِنْ نَافِلَةٍ؟ فَإِنْ كَانَتْ لَهُ نَافِلَةٌ [١]، أُتِمَّتْ بِهَا الفَرِيضَةُ، ثُمَّ الفَرَائِضُ كَذَلِكَ»؟

قال أبي: يروي هذا الحديثَ أَبَانُ العَطَّارُ [٢]، عن قتادة، عن الحَسَن، عن أَنَسِ بْنِ حَكِيمٍ؛ قال: قَدِمْتُ المدينةَ، فذكر عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ [٣].

قال أبو محمد [٤]: ورواه حُمَيد [٥]، عن الحَسَن، عن رجل من بني سَلِيطٍ، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ .

---

(١) قوله: « فإن كانت له نافلة » سقط من (ك).

(٢) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٦٠٣٦)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٢/ ٣٣)، والمروزي في "تعظيم قدر الصلاة" (١/ ٢١١ رقم١٨١)، والبيهقي في "الشعب" (٣٠١٦)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٢٤/ ٨٢).
ورواه أحمد في "مسنده" (٢/ ٤٢٥ رقم ٩٤٩٤)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٢/ ٣٤)، وأبو داود في "السنن" (٨٦٤)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٢٦٢)، وأبو نعيم في "تاريخ أصبهان" (١/ ٢٥٤)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٣٨٦) من طريق إسماعيل بن علية، عن يونس بن عبيد، عن الحسن، به.
ورواه البخاري في "التاريخ الكبير" (٢/ ٣٣- ٣٤) من طريق عبدالوارث بن سعيد، عن يونس، عن الحسن، به، موقوفًا.

(٣) هنا ينتهي النص في (ك).

(٤) في (أ) و(ش): « قلت » بدل: « قال أبو محمد ».

(٥) هو: ابن أبي حميد الطويل. وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ١٠٣ رقم١٦٩٥٤)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٢/ ٣٤)، وأبو داود في "سننه" (٨٦٥)، وابن ماجه في "سننه" (١٤٢٦)، والمروزي في "تعظيم قدر الصلاة" (١/ ٢١٥ رقم١٨٧).

ورواه شَرِيكٌ[١]، عن إسماعيل[٢]، عن الحَسَن، عن صَعْصَعةَ بن معاوية، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ.

وسُئِلَ أبو زرعة عن ذلك؟

فقال: الصَّحيحُ: عن الحَسَن، عن أنس بن حَكِيم، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ[٣].

٤٢٧ - وسألتُ[٤] أبي[٥] عن حديثٍ رواه الوليدُ بن مسلم، عن محمد بن يزيد، عن حَبِيب بن الشَّهِيد، عن أنسٍ؛ قال: صلَّى بنا رسولُ الله ﷺ في جُبَّةٍ ليس عليه غيرُها، وصلَّى بنا في مُسْتُقَةٍ[٦] ليس عليه غيرُها؟

---

(١) من قوله: « عن رجل من بني سليط . . . » إلى هنا، سقط من (ت).
وشريك هذا هو: ابن عبدالله النخعي، القاضي.

(٢) هو: ابن مسلم المكِّي. وروايته أخرجها ابن المبارك في "الزهد" (ص٣٢٠ رقم٩١٥) وفي "مسنده" (٤٠). ومن طريق ابن المبارك: أخرجه المروزي في "تعظيم قدر الصلاة" (١/ ٢١٢ رقم١٨٣).

(٣) أطال البخاري في "التاريخ الكبير" (٢/ ٣٣-٣٤) في ذكر الاختلاف في هذا الحديث، وفي آخره قال: « ولا يصح سماع الحسن من أبي هريرة في هذا ».
وذكر الدارقطني في "العلل" (٨/ ٢٤٤) الاختلاف في هذا الحديث، ثم قال: « وأشبهها بالصواب قول من قال: عن الحسن، عن أنس بن حكيم، عن أبي هريرة ». وانظر "الضعفاء" للعقيلي (٣/ ١٣٢)، و"تهذيب التهذيب" (١/ ١٨٩/ ترجمة أنس بن حكيم).

(٤) في (ك): « سأل ». وفي هامش النسخة (أ) عنون لهذه المسألة بخط مغاير بما نصه« الثوب الواحد ».

(٥) قوله: « أبي » سقط من (ك).

(٦) المُسْتُقة: بضم الميم والتاء - وتفتح التاء - وسكون السين المهملة، وهي: =

قال أبي: روى[(١)] حمَّاد بن سَلَمة[(٢)] هذا الحديثَ عن حبيب بن الشَّهيد، عن الحَسَن، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ .

قلتُ لأبي: محمدٌ هذا مَنْ هو؟

قال: شيخٌ بصريٌّ[(٣)] .

٤٢٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه محمَّد بن عَوْف؛ قال: حدَّثنا إبراهيم بن محمد؛ قال: حدَّثنا محمد بن مالك، عن البراء،

= الفرو الطويل الكُمَّيْنِ، والجمع مساتق، وهي تعريب «مشته» أو «مشتي» بالفارسية. انظر: "غريب الحديث" لأبي عبيد (١/ ٢٨٣-٢٨٤)، (٥/ ٢٦٨)، و"الفائق"(٣/ ٣٦٧)، و"المعرَّب" (ص٥٧٣- ٥٧٤)، و"النهاية" (٤/ ٣٢٦).

(١) في (ف): « وروى ».

(٢) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٣/ ٢٦٢ رقم ١٣٧٦١ و١٣٧٦٣)، والترمذي في "الشمائل" (٥٨)، والبزار في "مسنده" (٥٩٣/ كشف الأستار)، وأبو يعلى في "مسنده" (٢٧٨٥)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٣٨١)، وابن حبان في "صحيحه" (٢٣٣٥)، وأبو الشيخ في "أخلاق النبي ﷺ" (٢٩٧).
ومن طريق أحمد وأبي يعلى رواه الضياء في "المختارة" (٥/ ٢٢٠ و٢٢١).
قال البزار: « تفرد به أنس، ولا روى حبيب عن الحسن إلا هذا، ولا رواه عنه إلا حماد ».

(٣) ذكر ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٨/ ١٢٧ رقم٥٧١) محمدَ بن يزيد البصري نزيل الشام، وذكر أنه روى عن يحيى بن سعيد الأنصاري والعلاء بن عبدالرحمٰن، وروى عنه محمد بن شعيب بن شابور والوليد بن مزيد، وقال: «سألت أبي عنه ؟ فقال: هذا شيخ بصري مجهول، لا أعلم أحدًا روى عنه غير محمد بن شعيب بن شابور والوليد بن مزيد ».اهـ. فالظاهر أنه هو، ويبقى النظر في قول أبي حاتم:« لا أعلم أحدًا روى عنه غير محمد بن شعيب بن شابور والوليد بن مزيد »، مع أنه روى عنه الوليد بن مسلم في هذه المسألة!

عن النبيِّ ﷺ قال: «مَنْ صَلَّى الغَدَاةَ فِي جَمَاعَةٍ، فَقَرَأَ - وَهُوَ مُسْتَقْبِلُ القِبْلَةِ، لَا يَشْغَلُهُ شَيْءٌ - مِئَةَ مَرَّةٍ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾؛ رُفِعَ لَهُ يَوْمَئِذٍ مِثْلُ عَمَلِ سَبْعِينَ نَبِيًّا، وَكُلَّمَا قَالَ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾؛ غُفِرَ لَهُ ذَنْبُ سَنَةٍ». قال البراء: وأنا أزيدُ مِنْ عندي: الحمدُ لله، وسبحانَ الله[1]، ولا إله إلا الله، والله أكبر؛ مِئَةَ مرَّة، وأقولُ: لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله، أستغفرُ الله، وأصلِّي على النبيِّ ﷺ؛ مِئَةَ مَرَّة، صلَّى الله وملائكتُه على النبيِّ ﷺ؟

فقال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ.

٤٢٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الوليدُ بن مسلم[2]، عن عبدالرحمٰن بن ثابت، عن خالد بن مَعْدان، عن عبدالله[3] بن الصَّامِت، عن أبي ذَرٍّ؛ قال: جِئْتُ رسولَ الله ﷺ وهو يَتوضَّأ، فحرَّك رأسَهُ كهيئة المتعجِّب، فقلتُ: يا رسولَ الله، وماذا[4] تعجَبُ منه؟ قال: «نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي يُمِيتُونَ الصَّلَاةَ!»، قال: فقلتُ: وما إماتَتُهُمْ إيَّاها؟ قال: «يُؤَخِّرُونَهَا[5] عَنْ وَقْتِهَا». قلتُ: فما تأمُرُني إنْ أدركتُ ذلك؟ قال: «صَلِّ الصَّلَاةَ لِوَقْتِهَا، وَاجْعَلْ صَلَاتَكَ مَعَهُمْ سُبْحَةً»؟

---

(١) في (أ): «وسبحان» فقط.

(٢) لم نقف على روايته، والحديث رواه الطبراني في "مسند الشاميين" (٢١٣) من طريق بقية بن الوليد، عن عبدالرحمٰن بن ثابت، به.

(٣) في (ك): «عبدالرحمٰن».

(٤) المثبت من (ش)، ورسمت في بقية النسخ: «ما ذى» بالياء.

(٥) في (ك): «تؤخرونها».

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ بهذا الإسناد [١].

٤٣٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه محمَّد بن حَرْب، عن أبي مَعْشَرٍ المَدِيني [٢]، عن سعيد المَقْبُري [٣]، عن محمد بن كعب، عن عبدالرحمٰن بن [دارَة] [٤]، عن حُمْران، عن عثمان، عن النبيِّ ﷺ قال: «**مَا مِنْ عَبْدٍ تَوَضَّأَ وَأَسْبَغَ الوُضُوءَ، ثُمَّ قَامَ إلى الصَّلاةِ، إلَّا غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصَّلاةِ الأُخْرَى**»؟

قال أبي: هذا غلطٌ؛ ليس في هذا [٥] الإسنادِ سعيدٌ [٦] المَقْبُري؛ إنما هو: أبو مَعْشَر [٧]، عن محمد بن كعب نفسِهِ.

---

(١) قيَّد أبو حاتم رحمه الله النكارة بهذا الإسناد؛ لأنَّ الحديث أخرجه مسلم في "صحيحه" (٦٤٨) من طريق أبي عمران الجَوْني وأبي العالية البَرَّاء وأبي نعامة، ثلاثتهم عن عبدالله بن الصَّامت، عن أبي ذر، به .

(٢) هو: نَجيح بن عبدالرحمٰن السِّنْدي .

(٣) هو: سعيد بن أبي سعيد .

(٤) في (أ): « وارة »، وفي (ش): « وازة »، وفي (ف): « رارة »، وفي (ت) و(ك): «درارة »، والمثبت هو الصَّواب، وهو ابن دارة مولى عثمان رضي الله عنه، واختُلِف في اسمه؛ ففي هذا الإسناد اسمه: عبدالرحمٰن، وقيل: عبدالله، وقيل: زيد. وتجد تفصيله عند الحافظ ابن حجر في "تعجيل المنفعة" (٢/ ٥٧٧-٥٧٨ رقم١٤٤٧).

(٥) قوله: « هذا » ليس في (أ) و(ش).

(٦) في (أ):« وسعيد » بالواو.

(٧) روايته أخرجها ابن المبارك في "مسنده" (٣٧)، وفي "الزهد" (٩٠٤)، والصيداوي في "معجم شيوخه" ص(١٨٥)، والبيهقي في "الشعب" (٢٤٧٢) من طريقه، عن محمد بن كعب القرظي، عن عبدالله بن دارة، عن حمران، عن عثمان، به.
وأخرجه أحمد في "المسند" (١/ ٦١ رقم٤٣٦) والدارقطني في "سننه" (١/ ٩١-٩٢)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٣٦) من طريق صفوان بن عيسى، =

٤٣١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو حَيْوَة[١]، عن شُعَيب بن أبي حمزة، عن الزُّهْري، عن عُرْوَة بن الزُّبَير؛ قال: كنتُ غلامًا لي ذُؤابَتان[٢]، فقُمْتُ أَرْكَعُ بعد العصر، فبَصُرَ بي عمرُ بنُ الخطَّاب ومعه الدِّرَّة، فلمَّا رأيته[٣] فَرَرْتُ منه، فقلتُ: لا أعودُ لا أعودُ[٤]!! يا أميرَ المؤمنين، فنهاني عنها؟

فقال أبي: رواه أبو الأسود[٥]، عن عُرْوَة، عن تميم الدَّارِيِّ: أنَّ عمر ضَرَبَه حين صلَّى بعد العصر .

قال أبي: أُنكِرُ أنْ يكونَ عُرْوَةُ أدرك عُمر؛ فيَحْتَمِلُ أن يكونَ حديثُ شُعَيبٍ وَهَمً[٦] .

= عن محمد بن عبدالله بن أبي مريم؛ قال: دخلت على ابن دارة مولى عثمان؛ قال: فسمعني أُمَضمِض، قال: فقال: يا محمد، قال: قلت: لبَّيك! قال: ألا أخبرك عن وضوء رسول الله ﷺ؟ قال: رأيت عثمان وهو بالمقاعد . . . فذكر الحديث. واللفظ لأحمد. ووقع في رواية الطحاوي: « زيد بن دارة ».

(١) هو: شُرَيح بن يزيد . وروايته أخرجها يعقوب بن سفيان الفسوي في "المعرفة والتاريخ" (١/ ٣٦٤-٣٦٥)، ومن طريقه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٤٠/ ٢٤٦).

(٢) في (ت) و(ك): « روايتان ». (٣) في (أ): « رأيت ».

(٤) ضبَّب ناسخا (ت) و(ك) على « لا أعود » الثانية .

(٥) في (ك): « ورواه الأسود ».

وأبو الأسود هذا هو: محمد بن عبدالرحمٰن النَّوفلي المعروف بيتيم عُروَة. وروايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (٢/ ٥٨ رقم ١٢٨١)، و"الأوسط" (٨٦٨٤) وقال: « لا يُروى هذا الحديث عن تميم الداري إلا بهذا الإسناد، تفرد به الليث ».

(٦) كذا في جميع النسخ بلا ألف بعد الميم، وَيَحْتمل وجهين: =

وسألتُ ابنَ الجُنَيْد[١] - حافِظَ حديثِ الزُّهْرِيِّ - عن هذا الحديث؟

فقال: هو كما قالَ والدُك[٢].

٤٣٢ - وسألتُ[٣] أبي عن حديثٍ رواه سُوَيد بن عبدالعزيز[٤]، عن الأوزاعيِّ[٥]، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سَلَمة، عن أبي

= **الأوَّل:** النصب « وَهَمَ » خبرًا لـ« يكون »، وحُذِفَتْ منه ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وانظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).
والثاني: وجه الرفع « وَهَمٌ » خبرًا للمبتدأ « حديث »، والجملة الاسمية خبرٌ لـ«يكون »، واسم « يكون » حينئذٍ: ضميرُ شأنٍ، والتقدير: فَيَحْتمل أن يكونَ هو - أي: الشأن - حديثُ شعيبٍ وَهَمٌ. وانظر لضمير الشأن: التعليق على المسألة رقم (٨٥٤).

(١) هو: علي بن الحسين بن الجُنَيد.

(٢) قال المزي في "تهذيب الكمال" (٢٠/ ٢٢) بعد أن ذكر هذا الحديث :« هكذا وقع في هذه الرواية، وهو وهم! والأشبه أن يكون ذلك جرى لأخيه عبد الله بن الزبير، فإنه كان غلامًا في عهد عمر، ويكون اسمه قد سقط على بعض الرواة، والله أعلم».
وذكره الذهبي في "سير أعلام النبلاء" (٤/ ٤٣٧)، وقال:« الأشبه أن هذا جرى لأخيه عبد الله، أو جرى له مع عثمان ».
وقال في "تاريخ الإسلام" (حوادث سنة ٨١- ١٠٠) ص(٤٢٥): « هذا حديثٌ منكر مع نظافة رجاله ».

(٣) نقل هذه المسألة أبو زرعة العراقي في "طرح التثريب" (٢/ ٢٤٨).

(٤) روايته أخرجها الدارقطني في "الأفراد" (٣١٧/ ب/ أطراف الغرائب) وقال:« قال ابن أبي داود: هذا حديث منكر، تفرَّد به كثير بن عبيد، عن سويد بن عبدالعزيز، عن الأوزاعي، عن يحيى ».

(٥) هو: عبدالرحمٰن بن عمرو.

هريرة: أنَّ النبيَّ ﷺ كان يصلِّي بالناس، فمرَّ أعرابيٌّ بين يديه، فسَبَّحوا به، فلم يَأْبَهْ، فقال عمر: يا أعرابيُّ، تَنَحَّ عن قِبْلَةِ رسولِ الله ﷺ[1] فلمَّا فَرَغَ النبيُّ ﷺ قال: «**مَنِ القَائِلُ هَذَا؟**»، قالوا: عمر؛ قال: «**يَا لَهُ فِقْهًا!**»؟

قال أبي: هذا الحديثُ باطِلٌ، يشبه أن يكونَ: يحيى، عن النبيِّ ﷺ... مُرسَلٌ[2].

٤٣٣- وسألتُ أبي عن حديثَين رواهما عبدالسَّلام بن عبدالقدُّوس الدمشقي[3]، عن الأوزاعيِّ[4]، عن بلال بن سعد؛ قال: إنَّ أَحَدَكُمْ إذا لم تَنْهَهُ صَلاتُهُ عن ظُلْمِهِ، فإنما يَزِيدُهُ[5] عندَ الله مَقْتًا، وكان يتأوَّلُ هذه الآية: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ﴾[6].

والحديثُ الآخر[7]: الأوزاعي، عن بلال؛ قال: كانوا

---

(١) قوله: «صلى الله عليه وسلم» ليس في (ت) و(ك).

(٢) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، انظر المسألة رقم (٣٤).

(٣) روايته أخرجها أبو نعيم في "الحلية" (٥/ ٢٢٣- ٢٢٤).

(٤) هو: عبدالرحمٰن بن عمرو.

(٥) كذا في (أ) و(ت) و(ك)، ولم تنقط الياء في (ش) و(ف)، والمراد- والله أعلم-: فإنَّما يزيده ذلك (أي: عدم انتهائِهِ بصلاته عن ظلمه) عند الله مقتًا.

(٦) الآية (٤٥) من سورة العنكبوت.

(٧) أخرجه أبو نُعَيْم في "الحلية" (٥/ ٢٢٣- ٢٢٤) من طريق عبدالسلام بن عبدالقدوس، عن الأوزاعي، به. وهي التي ذكرها المصنِّف.
وأخرجه الإمام أحمد في "الزهد" (ص٤٦٠)، ومن طريقه أبو نعيم في "الحلية" في الموضع السابق، من طريق مسكين بن بُكَيْر، عن الأوزاعي، به.

يَتَحابُّون(*) على الأعمالِ الصَّالحة: الصِّيام، والصَّلاة، والزَّكاة، وإنهم الآن لَيَتَحابُّونَ(*) على الرَّأي؟

قال أبي: هذان الحديثانِ لبلال بن سعد؛ إنَّما هو[1]: عن الأوزاعيِّ، عن يحيى بن أبي[2] كثير؛ وليس هما عن بلال .

٤٣٤ - وسألتُ[3] أبي عن حديثٍ رواه بَقِيَّةُ[4]؛ قال: حدَّثني عليٌّ القُرَشي؛ قال: حدَّثني محمد بن عَجْلان، عن سعيد المَقْبُري[5]،

(*) كذا في النسخ بالباء الموحَّدة - عدا (ف) فإنها لم تنقط فيها- في الموضعين، ووقع في رواية مسكين وفي إحدى الطرق عن عبدالسلام بالثاء المثلثة: «يتحاثُّون»، و«ليتحاثُّونَ ».
ومعنى « يتحاثُّون » أي: يَتَحَاضُّونَ، والتَّحَاثُّ: التَّحَاضُّ. انظر: "لسان العرب" (٢/ ١٣٠)، و"تاج العروس" (٥/ ٢٠٣).

(١) كذا في جميع النسخ، والجادَّةُ أنْ يقال: « إنما هما »، كما يأتي مثلُهُ في قوله: «وليس هما عن بلال »، ولكنْ يوجَّه ما في النسخ على رجوع الضمير « هو » إلى المفهوم من السياق، والمراد: « إنما هو - أي الصحيحُ في الحديثين - . . . »؛ وانظر في رجوع الضمير إلى غير مذكور إذا فُهِمَ من السياق: التعليق على المسألة رقم (٤٠٠).

(٢) قوله: « أبي » سقط من (أ) و(ش).

(٣) تقدمت هذه المسألة برقم (٤١٦)، بإسناد آخر عن بقيَّة .

(٤) هو: ابن الوليد ولم نقف على روايته من هذا الوجه، والحديث أخرجه ابن عدي في "الكامل" (٥/ ١٨٤) من طريق بقية، عن علي القرشي، عن محمد بن عجلان، عن صالح مولى التَّوءَمة، عن أبي هريرة، به.
وكذا ذكر الدارقطني في "العلل" (١٦١٩) رواية بقية عن علي بن عياش. قال ابن عدي: « وهذه الأحاديث بهذه الأسانيد التي أمليتها يرويها علي بن أبي علي هذا وهو مجهول، يحدث عنه بقية غير ما ذكرت ».

(٥) هو: سعيد بن أبي سعيد.

عن أبيه[١]، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**خُذُوا زِينَةَ الصَّلاةِ**»؛ قالوا: وما زينةُ الصَّلاة؟ قال: «**الْبَسُوا نِعَالَكُمْ؛ فَصَلُّوا فِيهَا**» ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، وعليٌّ القُرَشيُّ مجهولٌ[٢].

٤٣٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه محمد بن حربٍ الأَبْرَشُ، عن الزُّبَيدي[٣]، عن سعد[٤] بن إبراهيم، عن عبد الرحمٰن بن عَوْف: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «**إِنِّي[٥] بَدَنٌ[٦]؛ لا تُبَادِرُونِي بِالرُّكُوعِ والسُّجُودِ؛ فَإِنِّي مَا أَسْبِقْكُمْ بِهِ حِينَ أَرْكَعُ تُدْرِكُونِي بِهِ[٧] حِينَ أَرْفَعُ، وَمَا أَسْبِقْكُمْ بِهِ حِينَ أَسْجُدُ فَإِنَّكُمْ تُدْرِكُونِي بِهِ حِينَ[٨] أَرْفَعُ**» ؟

---

(١) ضبَّب ناسخ (ت) على قوله: « أبيه »، ثم هناك محاولة تصويب قبل قوله: « هريرة»، وكأنها بخط مغاير. ويبدو أن سبب ذلك يرجع إلى أن قوله هنا: « عن سعيد المقبري، عن أبيه » خطأ، والصواب بدلاً منه: « صالح مولى التَّوءَمة » كما في المسألة (٤١٦)، وهذا الذي ذكره الدارقطني في "العلل" (١٦١٩)، والله أعلم.

(٢) في (ف): « مجهول الحديث ».

(٣) هو: محمد بن الوليد.

(٤) في (أ) و(ش): « سعيد ».

(٥) قوله: « إني » سقط من (ف).

(٦) أي: مُسِنٌّ. ووقعت هذه اللفظة بأسانيد أخرى لهذا الحديث: « بدنتُ »، ورويت بتشديد الدال وفتحها «بَدَّنْتُ»، وبضمها مع التخفيف «بَدُنْتُ»:
والأوَّل: معناه: كَبِرْتُ وأسنَنتُ؛ يقال: بَدَّنَ الرجلُ تبدينًا: إذا أَسَنَّ؛ ومنه: رجلٌ بَدَنٌ: مُسِنٌّ. **والثاني**: معناه: زيادة الجسم واحتمال اللحم.
وكلٌّ مِن كِبَرِ السن واحتمالِ اللحم يثقل البدن ويثبِّط عن الحركة. وانظر: "غريب الحديث" لأبي عبيد (٣/ ١٨٧- ١٩١)، و"معالم السنن للخطابي" (١/ ٣١٩)، و"تهذيب اللغة" (١٤/ ١٤٤)، و"معجم مقاييس اللغة" (١/ ٢١١)، و"النهاية" (١/ ١٠٧).

(٧) قوله: « به » سقط من (ت) و(ك).

(٨) قوله: « حين » سقط من (أ). وقوله: « تدركوني » جاء في جميع النسخ بنون =

قال أبي: إنما هو: سعدُ بن إبراهيم بن عبدالرحمٰن بن[١] عَوْف، عن النبيِّ ﷺ[٢].

٤٣٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه ابن[٣] حِمْيَر[٤]، عن معاوية

= واحدة، والأصل: «تدركونني»؛ إذِ الفعلُ مرفوع، ويَحْتَمِلُ ما في النسخ وجهَيْنِ:
الأوَّل: أنْ تشدَّد النون: « تُدْرِكُونِّي »، والأصل: «تُدْرِكُونَنِي»، ثم أُدْغِمَتْ نون الرفع في نون الوقاية، فصارتْ نونًا واحدةً مشدَّدة؛ كقوله تعالى: ﴿ تَأْمُرُوٓنِّيٓ ﴾ [الزُّمَر: ٦٤].
والثاني: أنْ تكون النون خفيفةً: « تُدْرِكُونِي »، والأصل: « تُدْرِكُونَنِي » بنونَيْن، ثم حذفت إحداهما تخفيفًا؛ على لغة غَطَفَانَ؛ وورد على هذه اللغة قراءة نافع: ﴿فَبِمَ تُبَشِّرُونِ﴾ [الحجر: ٥٤].
والوجهان لغتان للعرب في الفعل المضارع المرفوع، إذا اجتمعتْ فيه نون الرفع، ونون الوقاية.
وهناك لغة ثالثة - وهي الأصل -: وهي إثبات النونين مِنْ غير إدغام؛ نحو قوله تعالى: ﴿تُؤْذُونَنِي﴾ [الصَّف: ٥]. ومما يخرج على حذف إحدى النونَيْنِ تخفيفًا، أو إدغامِهِمَا في الأخرى؛ من الحديث: قوله: « إنَّ لي قَرَابَةً أَصِلُهُمْ ويَقْطَعُونِي » "صحيح مسلم" (٢٥٥٨)، وقولُ عائشة ﵂: « وظَنَنْتُ أنَّ القومَ سَيَفْقِدُونِي » "صحيح مسلم" (٢٧٧٠)، وغير ذلك من الأحاديث.
انظر: "الكتاب" لسيبويه (٣/ ٥١٩- ٥٢٠)، و"إعراب الحديث النبوي" للعكبري (ص٢٣٢- ٢٣٤، ٢٧٧- ٢٧٨، ٣٥٥، ٣٨٠- ٣٨٥)، و"إعراب القرآن" للنحاس (٢/ ٣٨٣)، و"شرح التسهيل" لابن مالك (١/ ٥١- ٥٣)، و"البحر المحيط" لأبي حيان (٥/ ٤٤٧)، و"حاشية شرح قطر الندى" لمحيي الدين عبدالحميد (ص٣٦٢)، و"عقود الزبرجد" للسيوطي (٣/ ١١٥- ١١٦)، و"لسان العرب" (١٥/ ١٦٣).

(١) في (ف): « عن » بدل: « بن ».
(٢) يعني: أنه مرسل .
(٣) قوله: « بن » سقط من (ف).
(٤) هو: محمد بن حِمْيَر .

ابن أبي سلَّام[١]، عن عِكْرِمَة، عن طَلْحة السُّحَيْمي[٢]، عن رسول الله ﷺ قال: «**لَا يَنْظُرُ اللهُ إلى صَلَاةِ عَبْدٍ لَا يُقِيمُ صُلْبَهُ فِي رُكُوعِهِ وسُجُودِهِ**[٣]»؟

قال أبي: أرى أنه عِكْرِمَة بن عمَّار، ولم يَلْقَ[٤] عِكْرِمَةَ مولى ابنِ عباس.

٤٣٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه ابن حِمْيَر[٥]، عن إسماعيل

---

(١) هو: معاوية بن سلَّام بن أبي سلَّام، فنُسِب هنا إلى جدِّه. وانظر: "تهذيب الكمال" (١٢/ ٢٩١).

(٢) كذا جاء في هذه الرواية!
وقد ذكر الحافظ ابن حجر في "الإصابة" (٥/ ٢٥٥) طلحة السحيمي هذا وقال: «صوابه: طلق. قال أبو موسى: ذكره علي بن سعد العسكري في الصحابة، وروى من طريق يحيى بن أبي كثير، عن عكرمة، عن طلحة السحيمي، عن رسول الله ﷺ قال: " لا ينظرُ الله إلى صلاة عبدٍ لا يقيمُ صُلبَه في رُكوعِه وسُجودِه ". قلت: هذا الحديث أخرجه أحمد والطبراني في ترجمة طلق بن علي، وهو: السحيمي». اهـ.
والحديث رواه أحمد في "مسنده" (٤/ ٢٢ رقم ١٦٢٨٣) من طريق وكيع، عن عكرمة بن عمار، عن عبدالله بن زيد - أو بدر - عن طلق بن علي الحنفي، به.
ورواه الطبراني في "الكبير" (٨/ ٣٣٨ رقم ٨٢٦١) من طريق عقيل المقرئ، عن عكرمة بن عمار، عن عبدالله بن بدر، حدثني عبدالرحمن بن علي، عن طلق بن علي، به.

(٣) قوله: «وسجوده» سقط من (أ) و(ش).

(٤) أي: معاوية بن أبي سلَّام.

(٥) هو: محمد بن حمير المذكور في المسألة السابقة. وفي (ف): «أبي حمير».
وروايته أخرجها البيهقي في "جزء القراءة خلف الإمام" (ص٥٠)، لكن وقع عنده: «عبيدالله بن عمر» بدل: «عبدالله بن عمر». ثم أخرجه البيهقي أيضًا من طريق عبدالرحيم بن سليمان، عن عبيدالله بن عمر، عن نافع، به كذلك.

ابن عَيَّاش[١]، عن عبدالله بن عمر[٢]، عن نافع، عن ابن عمر، عن رسول الله ﷺ قال: «**مَنْ صَلَّى صَلَاةً لَمْ يَقْرَأْ فِيهَا بِأُمِّ القُرْآنِ، فَهِيَ خِدَاجٌ غَيْرُ تَمَامٍ**»؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ جِدًّا[٣].

٤٣٨ - وسألتُ[٤] أبي عن حديثٍ رواه ابن[٥] حِمْيَر[٦]، عن شُعَيب بن أبي حمزة، عن محمَّد بن المُنكَدِر، عن عبدالرحمٰن بن هُرْمُز الأعرج، عن عُبَيدالله[٧] بن أبي رافع، عن محمد[٨] بن مَسْلَمة:

---

(١) في (ك): « عباس ».

(٢) كذا في جميع النسخ! وتقدم أن البيهقي أخرجه من طريق ابن حمير، وفيه: « عبيدالله ابن عمر »، وأخرجه أيضًا من طريق عبدالرحيم بن سليمان، عن عبيدالله بن عمر. وإسماعيل بن عياش وعبدالرحيم بن سليمان ذُكر أنهما يرويان عن عبيدالله بن عمر، ولم نجد مَن ذَكر أنهما يرويان عن عبدالله .
انظر "تهذيب الكمال" (٣/ ١٦٣ و١٨/ ٣٦).

(٣) يعني: بهذا الإسناد؛ لأن الحديث أخرجه مسلم في "صحيحه" (٣٩٥) من حديث أبي هريرة.

(٤) نقل هذا النص مغلطاي في "شرح ابن ماجه" (٤/ ١٣٦٨).

(٥) قوله: « بن » سقط من (أ) و(ش)، وكتب فوقها في (أ) بخط مغاير: « محمد بن ».

(٦) هو: محمد؛ المذكور في المسألتين السابقتين. وروايته أخرجها النسائي في "سننه" (٨٩٨ و١٠٥٢ و١١٢٨)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١٩٩٣)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٣/ ١٥)، والطبراني في "المعجم الكبير" (١٩/ ٢٣١ رقم٥١٥)، لكن لم يذكر أحد منهم عبيدالله بن أبي رافع في سنده.

(٧) في (ك): « عبدالله ».

(٨) في (أ): « عمر » بدل : « محمد »، وكُتِب فوقها بخط مغاير: « صوابه محمد »، وهي مطموسة في (ش).

أنَّ النبيَّ ﷺ كان إذا قام يصلِّي؛ قال: « الله أَكْبَرُ، ﴿ وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَٰوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا ... ﴾ » إلى آخرِ الآية[(١)]؟

قال أبي: هذا من حديث إسحاق بن أبي فَرْوَة؛ يُرْوَىٰ: شُعَيب[(٢)] عن إسحاق بن أبي فَرْوَة.

٤٣٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه محمد بن خالد الوَهْبي[(٣)]، عن الوَصَّافي[(٤)]، عن مُحارِب بن دِثار، عن ابن عمر؛ قال: مازالَ النبيُّ ﷺ يُوصي بالصَّلاة وما مَلَكَتْ أيمانُكم، حتى انكَسَرَ لسانُهُ[(٥)]؟

---

(١) الآية (٧٩) من سورة الأنعام .

(٢) روايته أخرجها الطبراني في "المعجم الكبير" (١٩/ ٢٣٢ رقم٥١٦)، وفي "مسند الشاميين" (٣٣٦٤ و٣٣٦٥) من طريقه، عن إسحاق بن أبي فروة، عن الأعرج، عن عبيدالله بن أبي رافع، عن محمد بن مسلمة، به.
والحديث رواه مسلم في "صحيحه" (٧٧١) من طريق الماجشون بن أبي سلمة، عن عبدالرحمٰن بن هُرمُز الأعرج، عن عُبَيدالله بن أبي رافع، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

(٣) روايته أخرجها الطرسوسي في "مسند عبدالله بن عمر" (١٧) قال: حدثنا كثير - وهو: ابن عبيد - والطبراني في "الكبير" (٢٩١/ب- ٢٩٢/أ/ قطعة فيها مسند ابن عمر) قال: حدثنا الحسين بن إسحاق التستري، ثنا كثير بن عبيد، عن محمد بن خالد الوهبي، به.

(٤) هو: عبيدالله بن الوليد .

(٥) أي: استرخَىٰ وفَتَرَ، يعني: حتى توفِّي ﷺ. انظر: "النهاية" (٢/ ٨٢)، وكذا جاءت الرواية في "مسند عبدالله بن عمر » للطرسوسي، والذي في "المعجم الكبير" للطبراني (الموضع المذكور)، عن ابن عمر؛ قال: « كان عامَّةُ وصيَّة رسول الله ﷺ: الصلاةَ وما ملكَتْ أيمانُكُمْ! حتى جعَلَ يُغَرْغِرُ بها في صَدْرِهِ، وما كان يَقْبِضُ بها لسانُهُ»، يعني: لا يتبيَّنُ كلامُهُ بها من الوجع. كما في "تاريخ دمشق" (٧/ ٦٢)، و"فيض القدير" (٥/ ٢٥١).

قال أبي: أحاديثُ الوَصَّافي عن مُحارِب مناكيرُ[1].

٤٤٠ - وسمعتُ[2] أبي وحدَّثنا عن محمد بن يزيد بن[3] سِنان، عن أبيه، عن يحيى بن أبي كَثِير؛ قال: حدَّثني ابن شِهاب الزُّهْري؛ أنَّ عَبَّاد بن أَوْس؛ أخبره: أنه سمع أبا هريرة يقول: قال رسولُ الله ﷺ: «**تَفْضُلُ صَلَاةُ الجَمَاعَةِ عَنْ صَلَاةِ الرَّجُلِ وَحْدَهُ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ صَلَاةً[4]**».

قال أبي: إنَّما هو: يحيى بن أبي كثير؛ أنَّ محمد بن عبدالرحمٰن ابن ثَوْبان حَدَّثه؛ أنَّ عبَّاد بن أَوْس أخبره، وليس بينهما الزُّهْري.

---

(١) وذكر ابن عدي في "الكامل" (٤/ ٣٢٣) عدة أحاديث للوصافي هذا عن محارب، ولم يذكر هذا الحديث فيها، ثم قال: «وهذه الأحاديث للوصافي عن محارب، عن ابن عمر، هو الذي يرويها، ولا يتابع عليها».

(٢) تقدمت هذه المسألة برقم (٢١٨). (٣) في (ش): «عن» بدل: «بن».

(٤) كذا في جميع النسخ: «خمس وعشرين صلاةً»، وتحتمل في العربية وجهين:
الأوَّل: بالجر «خَمْسٍ» بتقدير الباء، أي: تفضُلُ عنها بخمسٍ وعشرين صلاةً، حُذِفَ حرف الجر، وبقي الاسمُ بعده مجرورًا، وهو قليلٌ أو نادرٌ.
ومنه قولُ رؤبةَ وقد قِيلَ له: كيف أصبحْتَ؟ فقال: «خَيْرٍ، والحمدُ لله» بالجر، والتقدير: على خَيْرٍ.
وعلى هذا خَرَّج ابنُ مالكٍ والزركشيُّ والسُّيُوطيُّ حديثَ أبي هريرة هذا - في رواية البخاريِّ (٦٤٧) - قالوا: يروى بالجر على تقدير الباء، أي: بِخَمْسٍ. وذكر الزركشي أنَّ هذا وقع في الصحيحَيْنِ، لكنَّ لم نجده في النسخة اليونينية من "صحيح البخاري" ولا في "صحيح مسلم" (٦٤٩). انظر كلام الزركشي في "عقود الزبرجد" للسيوطي (٢/ ٥٠٩)، وانظر: "شواهد التوضيح" (ص١٥٣-١٥٤)، و"همع الهوامع" (٢/ ٤٦٨)، (٣/ ١٠)، و"عمدة القاري" (٥/ ١٦٨)، و"فيض القدير" (٤/ ٤٣٥). =

٤٤١ - **وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه مَرْوان الفَزَارِيُّ[١]، عن يحيى ابن كثير[٢] الكاهِلِيِّ؛ قال: حدَّثني مُسَوَّر[٣] بن يزيدَ المالِكي؛ قال: شَهِدتُّ رسولَ الله ﷺ يقرأُ في صلاةٍ[٤]، فترك شيئًا لم يقرَأْهُ، فلمَّا[٥] سَلَّم، قال رَجُلٌ من القوم: آيةُ كذا وكذا لم تقرَأْهَا[٦] يا رسول الله!**

= **والوجه الثاني**: وَجْهُ النصب « خَمْسًا »، وكتب بحذف ألف التنوين على لغة ربيعة، والجادَّة: «خمسًا» وإنما نُصِبَ « خَمْسًا » هنا على نزع الخافض، والتقدير: «بِخَمْسٍ»؛ حُذِفَ الجارُّ فانتصَبَ الاسم بعده. انظر في لغة ربيعة المسألة رقم (٣٤)، وفي نزع الخافض المسألة رقم (١٢).

(١) هو: مروان بن معاوية. وروايته أخرجها ابن سعد في "الطبقات" (٦/ ٥٠)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٨/ ٤٠)، وأبو داود في "سننه" (٩٠٧)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٨٧٢ و١٠٥٩ و٢٦٩٩)، وعبدالله ابن الإمام أحمد في "زوائده على المسند" (٤/ ٧٤ رقم١٦٦٩٢)، والبغوي في "معجم الصحابة" (٣/ ١١١)، وابن حبان في "صحيحه" (٢٢٤٠ و٢٢٤١)، والطبراني في "الكبير" (٢٠/ ٢٧- ٢٨ رقم ٣٤)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٦١٦٥)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ٢١١).
ومن طريق ابن أبي عاصم رواه ابن الأثير في "أسد الغابة" (٥/ ١٧٧).
قال ابن أبي عاصم: « يحيى بن كثير؛ لين الحديث ».

(٢) قوله: « يحيى بن كثير » كذا في (أ) و(ف)، وضبَّب عليه الناسخان، وكتب فوقه ناسخ (أ): « صح »، وفي (ت) و(ك): « يحيى بن أبي كثير »، وأصل (ش) موافق لـ(أ)، لكن ألحق بالهامش قوله: « أبي ». وانظر "تهذيب الكمال" (٣١/ ٥٠١)، وتعليق مصحِّحي "التاريخ الكبير".

(٣) على وزن « مُحمَّد ». انظر "الإكمال" لابن ماكولا (٧/ ١٨٩).

(٤) في(ك): « في صلاته ».

(٥) في (ك): « فلم ».

(٦) المثبت من (أ) و(ش)، وفي (ت) و(ف): «تقرها»، وفي (ك): « يقرها ».

قال: «**أَفَلَا أَذْكَرْتَنِيهَا إِذَنْ؟**»، فقال الرَّجُلُ: كنتُ أُرَيْهَا[١] نُسِخَتْ[٢]؟

قال أبي: لم يَرْوِ هذا الحديثَ غيرُ مروان. ويحيى بنُ كَثِيرٍ[٣] ومُسَوَّرٌ مجهولان[٤].

٤٤٢ - وسألتُ[٥] أبي عن حديثٍ رواه بَقِيَّة[٦]، عن عُتْبة بن أبي حَكِيم، عن قتادة، عن أنس: أنَّ النبيَّ ﷺ كان يُصَلِّي بعد الوِتْر ركعَتَين وهو جالسٌ، يقرأُ في الرَّكعَة الأولى بأمِّ القرآن و: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ﴾، وفي الآخِرة بأمِّ القرآن و: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ﴾؟

---

(١) كذا في جميع النسخ « أريها » بالياء، ومثله في بعض الأصول الخطية لـ"معرفة الصحابة" لأبي نعيم، والجادَّة أن تكون بالألف « أراها » كما في مطبوعات بقيّة مصادر التخريج، لكنَّ ما في النسخ يخرَّج على أنَّ هذه الياء ألفٌ أُمِيلَتْ نحو الياء، فكتبتْ على صورتها، ولا يلفظ بها إلا ألفًا ممالة. وسببُ إمالةِ الألفِ هنا: كونُ أصلها ياءً؛ ويشهد لذلك: أنَّ بني أسد يتكلمون بالإمالة، وراوي الحديث وهو مسوَّر بن يزيد من بني أسد، كما في "تقريب التهذيب"، وانظر الكلام على الإمالة في المسألة رقم (٢٥) و(١٢٤).

(٢) في (ك): « سخت »، وتتمة الحديث: « فقال النبي ﷺ: فإنها لم تُنْسَخْ ».

(٣) كذا في (أ) و(ش) و(ف)، وضبَّب عليها ناسخا (أ) و(ف)، وفي (ت) و(ك): «ويحيى ابن أبي كثير»، وانظر التعليق عليه أول المسألة.

(٤) قال البخاري في "التاريخ الكبير" (٨/ ٤٠): « مُسَوَّر بن يزيد المالكي له صحبة ».

(٥) وفي هامش النسخة (أ) عنون لهذه المسألة بخط مغاير يبدو أنه خط محمد بن العطار بما نصه: « صلاة ركعتين بعد الوتر ».

(٦) هو: ابن الوليد. وروايته أخرجها الدارقطني في "سننه" (٢/ ٤١)، وفي "الأفراد" (٨٢/ ب/ أطراف الغرائب)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ٣٣).
نقل الدارقطني عن شيخه أبي بكر بن أبي داود قوله: « هذه سُنَّة تفرَّد بها أهل البصرة، وحفظها أهل الشام ». وقال الدارقطني في "الأفراد": « غريب من حديث قتادة عنه، تفرد به عتبة عنه، وتفرد به بقية عن عتبة ». وذكر البيهقي أن عتبة بن =

قال أبي: هذا - من حديث قتادةَ - منكرٌ .

٤٤٣ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه شُعَيب بن إسحاق[٢]، عن هشام الدَّسْتُوائي، عن يحيى بن أبي كثير، عن عُرْوَة، عن عائِشَة؛ أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ فِي صَلاتِهِ[٣] فَمَسَّ ذَكَرَهُ، فَلْيَتَوَضَّأْ» ؟

قال أبي: إنما يَرْويه هشام[٤]، عن يحيى، عن رَجُلٍ، عن عُرْوَة، عن عائِشَة .

= أبي حكيم غير قوي . والحديث رواه ابن خزيمة في "صحيحه" (١٠٧٩ و١١٠٥) والبيهقي (٣/ ٣٣) من طريق عمارة بن زاذان، عن ثابت، عن أنس، به.

(١) انظر المسألة المتقدمة برقم (٧٤).

(٢) لم نقف على روايته، والحديث رواه الحارث بن أبي أسامة في "مسنده" (٨٠/ بغية الباحث) من طريق عبدالعزيز بن أبان، والذهبي في "المعجم المختص بالمحدثين" (ص١٥٨) من طريق عبيدالله بن عبدالمجيد الحنفي، كلاهما عن هشام الدستوائي، به. قال الذهبي: « هذا حديث نظيف الإسناد غريبٌ ».

(٣) في (ك): « صلاتهم ».

(٤) روايته أخرجها إسحاق بن راهوية في "مسنده" (٨٦٦) من طريق معاذ بن هشام، عن أبيه، به.
وأخرجه العجلي في "الثقات" (٢/ ١١٤) من طريق عبيدالله بن موسى، عن هشام الدستوائي، عن رجل، عن عروة بن الزبير، عن عائشة، به، هكذا بإسقاط « يحيى» من الإسناد.
وذكر الدارقطني في "العلل"(٥/ ٢١/أ-٢٣/أ) أن هذا الحديث يرويه الزهري ويحيى بن أبي كثير، واختُلِف عنهما، ثم أطال في ذكر الاختلاف، فانظره هناك إن شئت. وانظر "المطالب العالية" (٢/ ٣٨٧ رقم ١٣٥).

٤٤٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الوليد[١]؛ قال: حدَّثنا الأوزاعيُّ[٢]؛ قال: حدَّثني يحيى[٣]؛ قال: حدَّثني محمد بن إبراهيم؛ قال: حدَّثني شَقيق[٤] بن سَلَمة؛ قال: حدَّثني حُمْران مولى عثمان؛ قال: رأيتُ عثمان قاعِدًا في المَقاعِد[٥]، فدعا بِوَضُوءٍ، فتوضَّأ، ثم قال: رأيتُ رسولَ الله ﷺ في مَقْعَدِي هذا توضَّأ مثل وُضُوئي هذا. ثم قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**مَنْ تَوَضَّأَ مِثْلَ وُضُوئِي هَذَا، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ**»، قال رسول الله ﷺ: «**ولا تَغْتَرُّوا**[٦]»؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: محمد بن إبراهيم[٧]، عن عيسى ابن طَلْحة، عن حُمْران، وليس لأبي وائِل[٨] معنًى، هذا الغَلَطُ من

---

(١) هو: ابن مسلم . وروايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (٢٨٥)، والنسائي في "السنن الكبرى" (١٧٦)، وابن حبان في "صحيحه" (٣٦٠).
وراوه أحمد في "مسنده" (١/ ٦٦ رقم ٤٧٨) من طريق أبي المغيرة عبدالقدوس بن الحجاج، عن الأوزاعي، به.

(٢) هو: عبدالرحمٰن بن عمرو .

(٣) هو: ابن أبي كثير.

(٤) في (ك): « سفيان » بدل: « شقيق ».

(٥) تقدم تفسيرها في المسألة رقم (١٤٣).

(٦) في (ك) يشبه أن تكون: « تفترقا ».

(٧) روايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (٢٨٥) من طريق عبد الحميد بن حبيب، عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن محمد بن إبراهيم، عن عيسى بن طلحة، عن حمران، به .
والحديث أخرجه البخاري في "صحيحه" (٦٤٣٣) من طريق شيبان، عن يحيى بن أبي كثير، عن محمد بن إبراهيم، عن معاذ بن عبدالرحمٰن، عن حمران، به.

(٨) هو: شقيق بن سلمة؛ المذكور في الإسناد .

الوليد فيما أرى[١].

٤٤٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الوليد بن مسلم، عن محمد ابن مُطَرِّفٍ، عن داودَ بن صالح[٢]؛ قال: قال لي سهل بن حُنَيف: أرأيتَ قولَ الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْنَا ٱلْمُسْتَقْدِمِينَ مِنكُمْ وَلَقَدْ عَلِمْنَا ٱلْمُسْتَـْٔخِرِينَ﴾[٣]؟ قلتُ: في القتال؟ قال: لا؛ ولكنْ في صُفُوفِ الصَّلاة.

قال: فقوله: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱصْبِرُوا۟ وَصَابِرُوا۟ وَرَابِطُوا۟﴾[٤]؟ قلتُ: في الرِّبَاط؟ قال: لا؛ ولكنْ في الجُلُوسِ بالمساجِد[٥] انتظارَ الصَّلاةِ؟

قال أبي: إنَّما هو: داود، عن أبي أُمامَة[٦] بن سهل؛ في قولِه . . .[٧].

---

(١) انظر "العلل" للدارقطني (٢٦٢) فقد أطال في ذكر الاختلاف في الحديث.
(٢) روايته أخرجها ابن مردويه في "تفسيره"؛ كما في "الدر المنثور" للسيوطي (٥/ ٧٤).
(٣) الآية (٢٤) من سورة الحجر .
(٤) الآية (٢٠٠) من سورة آل عمران.
(٥) في (ت) و(ك): « في المساجد ».
(٦) في (ك): « إنما هو دواعي أبي أمامة »!.
(٧) كذا في جميع النسخ، والمعنى - والله أعلم-: أي في قوله تعالى . . . إلخ، وربما كان قوله: « في » متصحفًا عن قوله: « من »، فيكون المعنى: من قول أبي أمامة بن سهل بن حنيف».

٤٤٦ -وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الوليد[(١)]، عن عبدالرحمٰن بن ثابت بن ثَوْبَانَ، عن الثِّقَةِ عندَهُ؛ أنه حَدَّثَهُ[(٢)] عن عُبَادَةَ بنِ نُسَيٍّ؛ سمعتُ عبدالرحمٰن بن غَنْمٍ يقول: سألتُ معاذَ[(٣)] بن جبل عن رَجُلٍ صلَّى بغير أذانٍ ولا إقامة؟ فقال معاذ: ليس الأذانُ والإقامةُ مِنْ فرض الصَّلاة التي افتَرَضَ اللهُ عزَّ وجلَّ عليك؛ إنما هو خيرٌ يُدْعَىٰ به إليها، وفضلٌ يُؤْخَذُ به؟

قال أبي: هذا الرَّجُلُ الذي [لم يُذْكَرِ][(٤)] اسمُه، هو: محمد بن سعيد الأزدي[(٥)]، وهو حديثٌ مُنكَرٌ، يحدِّث[(٦)] مِثْلَ[(٧)] هذا الحديثِ .

٤٤٧ - وسألتُ[(٨)] أبي عن حديثٍ رواه صَدَقَةُ بن خالد، عن الأوزاعيِّ[(٩)]، عن يحيى بن أبي كثير[(١٠)]، عن أبي قِلابة الجَرْمي[(١١)]، عن أبي أُميَّة الضَّمْري[(١٢)]؛ قال: قَدِمْتُ على رسول الله ﷺ من سَفَرٍ،

---

(١) هو: ابن مسلم.
(٢) في (ك): « حدث ».
(٣) في (ك): «معاوية» بدل: «معاذ».
(٤) ما بين المعقوفين زيادةٌ يقتضيها السِّياق، أو ما يقوم مقامها .
(٥) وهو الذي قتله أبو جعفر المنصور على الزندقة وصلبه، فعُرِف بالمصلوب.
(٦) أي: محمد بن سعيد.
(٧) في (ت) و(ك): « بمثل ».
(٨) ستأتي هذه المسألة برقم (٧٨٤)، ويأتي فيها ذكر الاختلاف في هذا الحديث. وفي هامش النسخة (أ) عنون لهذه المسألة بخط مغاير بما نصه: « وضع شطر الصوم والصلاة عن المسافر ».
(٩) هو: عبدالرحمٰن بن عمرو.
(١٠) في (ك): « يحيى بن بكير ».
(١١) هو: عبدالله بن زيد الجَرْمي.
(١٢) هو: عمرو بن أمية .

فقال: «أَلا تَنْتَظِرُ الغَدَاءَ؟»، قلتُ: إنِّي صائِم، قال: «تَعَالَ أُخْبِرْكَ عَنِ المُسَافِرِ[١]: إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ وَضَعَ عنهُ الصِّيامَ، وَنِصْفَ الصَّلَاةِ»؟

قال أبي: إنما هو: عن أبي قِلابة، عن أنس بن مالك الكَعْبي.

٤٤٨ - **وسألتُ أبي**[٢] عن حديثٍ حدَّثنا به عن[٣] عبدالرزاق ابن عمر الدِّمَشْقي، عن محمد بن عيسى بن سُمَيع، عن معاوية بن سَلَمة النَّصْري[٤] الكوفي، عن طَرَفَة[٥]، عن عبدالله بن أبي أَوْفى؛ قال: سافَرْتُ مع النبيِّ ﷺ اثنتَيْ عَشْرَةَ سَفْرَةً[٦]، فكان يصلِّي الظُّهْرَ، ولو وضَعْتَ جَنْبًا في الرَّمْضاء لَأَنْضَجَهُ[٧]، ويُطِيلُ القِراءةَ في أول ركعَة ما سَمِعَ وَقْعَ الأقدامِ، حتى يَنْقَطِعَ[٨] صوتُها، ثم يجعلُ الثانيةَ أقصَرَ من الأولى، والثالثةَ أقصَرَ من الثانية، و الرابعةَ كذلك، والعصرَ قَدْرَ[٩] ما يسير الراكبُ فَرْسَخَيْنِ أو ثلاثةً، و يُطيلُ في الأولى، ويقصِّرُ في الثانية والثالثة؟

---

(١) في (ف): «السفر».
(٢) نقل بعض هذا النص أبو زرعة ابن العراقي في "تحفة التحصيل" (ص٥٠٧)، وانظر "فتح الباري" لابن رجب (٤/ ٤٢٠).
(٣) قوله: «عن» سقط من (ش).
(٤) في (أ) و(ش): «البصري».
(٥) هو: الحضرمي.
(٦) المثبت من (ت)، وهو الجادَّة، وفي (أ) و(ف): «اثنَيْ عَشْرَةَ سَفْرَةً».
(٧) كذا! ولعلَّ المراد: لأنضجه الحرُّ.
(٨) في (ف): «تنقطع».
(٩) في (ت): «قد»، بسقوط الراء.

قال أبي: أَحْسَبُ أنَّ هذا الحديثَ من حديث ابن جُحَادةَ، ومعاويةُ بنُ سَلَمة لم يدركْ طَرَفَةَ؛ فأرى أَنَّ[١]: معاويةُ بنُ سَلَمة[٢]، عن محمَّد بن جُحَادَة[٣]، وقد تُرِكَ من الإسناد محمد بن جُحَادَة[٤].

---

(١) في (ف): « بن »، وانظر التعليق بعد التالي.

(٢) في (ف): « مسلمة ».

(٣) قوله: « فأرى أن معاوية... » إلى هنا، كذا في جميع النسخ، وفي الموضع السابق من "تحفة التحصيل" نقلاً عن أبي حاتم: « معاوية بن سلمة لم يدرك طَرَفَةَ؛ فأرى أنه (أي: معاوية) أخذه عن محمد بن جحادة ». والذي وقع هنا يخرَّج على أنَّ اسم « أنَّ » ضميرُ شأنٍ محذوفٌ، والتقدير: أرى أَنَّهُ - أي: أَنَّ الشأنَ في هذا الحديث -: معاويةُ بن سلمة، عن محمد بن جحادة، أي: إسناده هكذا. وانظر لضمير الشأن: التعليق على المسألة رقم (٨٥٤).

(٤) الحديث أخرجه البزار في "مسنده" (٣٣٧٦)، والدارقطني في "الأفراد" (٢٢٧/ب/أطراف الغرائب)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٦٦) من طريق خازم بن حسين أبي إسحاق الحميسي، عن محمد بن جحادة، عن طرفة الحضرمي، عن عبد الله بن أبي أوفى، به. قال البزار: « وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن ابن أبي أوفى إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد ».
وقال الدارقطني: « تفرد به أبو إسحاق الحميسي خازم بن الحسين، عن محمد بن جحادة، عن طرفة بن عمرو الحضرمي. ورواه زياد بن خيثمة، عن ابن جحادة، عن الحكم، عن طرفة. قال ابن جحادة: ثم حدثني به طرفة، وتفرد به زياد بن خيثمة عنه، ولا نعلم حدث به عن الحكم إلا محمد بن جحادة ».
وقال ابن رجب في "فتح الباري" (٤/ ٤٢٠): « وفي إسناده أبو إسحاق الأحمسي ضعفوه ».
وقال الذهبي في "الميزان" (٢/ ٣٣٥): « طرفة الحضرمي، ولا يصح حديثه؛ قاله الأزدي ».
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٣٥٦ رقم١٩١٤٦)، وأبو داود في "سننه" (٨٠٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٦٦) ثلاثتهم من طريق همام بن يحيى، عن محمد بن جحادة، عن رجل، عن عبد الله بن أبي أوفى، أن النبي ﷺ كان =

قلتُ: ما حالُ معاوية بن سَلَمة؟

قال: أرى[١] حديثَهُ مستقيمًا .

٤٤٩ - وسألتُ[٢] **أبي** عن حديثٍ رواه محمد بن سُلَيمان بن أبي داود الحَرَّاني[٣]، عن أبيه، عن عبد الكريم الجَزَري[٤]، عن زياد بن أبي مريم، عن عبدالله بن مَعْقِلٍ، عن كعب بن عُجْرَةَ: أنَّ أعمَى أتى رسولَ الله ﷺ فقال: إني أسمعُ النِّداء، ولعلِّي أنْ[٥] لا أَجِدَ قائدًا، فقال رسول الله ﷺ: ((**إِذَا سَمِعْتَ النِّدَاءَ، فَأَجِبْ دَاعِيَ اللهِ**)) ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ[٦]، ومحمَّدُ بنُ سُلَيمان منكرُ

= يقوم في الركعة الأولى من صلاة الظهر حتى لا يسمع وقع قدم ».
قال الحافظ ابن حجر في "النكت الظراف" (٥١٨٥/تحفة الأشراف): « وقد جزم الحافظ الضياء بأن الذي لم يُسَمَّ في هذه الرواية هو: طرفة. . . ».

(١) في (ف): « أبي » بدل: « أرى ».

(٢) نقل ابن رجب في "فتح الباري" (٢/ ٣٩٢) ومغلطاي في "شرح ابن ماجه" (٤/ ١٣٢٧) قول أبي حاتم هنا: « هذا حديث منكر ». لكن ابن رجب نقله بالمعنى.

(٣) في (ت): « الخراني »، وفي (ك): « الخذاني ». ورواية الحراني هذا: أخرجها الطبراني في "المعجم الكبير" (١٩/ ١٣٨ رقم٣٠٤)، والدارقطني في "السنن" (٢/ ٨٧)، وفي "الأفراد" (٢٤٤/أ/ أطراف الغرائب)، وأبو نعيم في "تاريخ أصبهان" (٢/ ١٢٢/ تعليقًا).
قال الدارقطني في "الأفراد" : « غريبٌ من حديثه عنه، تفرد به زياد بن أبي مريم عنه، وتفرد به عبدالكريم بن مالك الجزري عن زياد، وتفرَّد به سليمان بن أبي داود الحرَّاني عن عبدالكريم ».

(٤) هو: عبدالكريم بن مالك.

(٥) كذا في جميع النسخ بإثبات «أنْ» في خبر «لعلَّ» حملاً لها على «عَسَىٰ»؛ وانظر التعليق على المسألة رقم (٢٤٠).

(٦) يعني: بهذا الإسناد؛ لأن الحديث أخرجه مسلم(٦٥٣) من حديث أبي هريرة.

الحديث، وأبوه ضعيفٌ جِدًّا .

٤٥٠ - وسألتُ[١] **أبي** عن حديثٍ رواه عليُّ بن[٢] ميمونٍ الرَّقِّيُّ[٣]، عن مَخْلَد بن يزيد الحَرَّانيِّ، عن سُفْيان[٤]، عن منصور[٥]، عن الحَكَم[٦]، عن مِقْسَم[٧]، عن ابن عباس، عن أم سَلَمة؛ قالت: كان رسولُ الله ﷺ يُوتِرُ بِسَبْعٍ، وخمسٍ، ولا يَفْصِلُ بينهُنَّ بتسليم ولا بكلام؟

(١) في هامش النسخة (أ) عند هذه المسألة كُتب بخط مغاير كلمة: «الوتر».

(٢) قوله: «علي بن» سقط من (ك).

(٣) روايته أخرجها ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٣٠٨٣).
وأخرجه النسائي في "السنن الكبرى" (٤٣٣) من طريق عمرو بن هشام، والطبراني في "المعجم الكبير" (٢٣/ ٣٧٨ رقم٨٩٥) من طريق أبي جعفر النفيلي، كلاهما عن مخلد بن يزيد، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٥/ ١٣٧- ١٣٨) من طريق مؤمل ابن إسماعيل، كلاهما (مخلد ومؤمل) عن سفيان الثوري، به.
وأخرجه النسائي في "سننه" (١٧١٥) من طريق إسرائيل، عن منصور، به.
ورواه أحمد في "مسنده" (٦/ ٢٩٠ رقم ٢٦٤٨٦)، والنسائي في "سننه" (١٧١٤)، وأبو يعلى في "مسنده" (٦٩٦٣)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٢٩١) من طريق جرير بن عبدالحميد، وعبدالرزاق في "مصنفه" (٤٦٦٨) - ومن طريقه أحمد في "مسنده" (٦/ ٣١٠ رقم ٢٦٦٤١)، والطبراني في "الكبير" (٢٣/ ٢٨٣ رقم ٦١٧) - والنسائي في "الكبرى" (٤٣٢) من طريق الثوري، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٨/ ١٧٩- ١٨٠) من طريق أبي حمزة السكري جميعهم عن منصور، عن الحكم، عن مقسم، عن أم سلمة، به. كذا بإسقاط ابن عباس.

(٤) هو: الثوري.

(٥) هو: ابن المعتمر.

(٦) هو: ابن عُتَيبَة .

(٧) هو: مولى ابن عباس.

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ [(١)].

٤٥١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه محمد بن بَكَّار، عن سعيد ابن بشيرٍ، عن قتادة، عن أبي حَسَّان[(٢)]، عن عبدالله بن عَمْرو: أنَّ النبيَّ ﷺ حدَّثهم ذاتَ ليلةٍ عن بني إسرائيل، فلم يَقُمْ فيها إلا إلى عُظْمِ صَلاةٍ[(٣)]؟

قال أبي: يروي هذا الحديثَ أبو هلال[(٤)]، عن قتادة، عن أبي

---

(١) قال الدارقطني في "العلل" (٥/ ١٦٩/أ): «يرويه الحكم بن عُتَيبة، واختُلِف عنه: فرواه إسرائيل، عن منصور، عن الحَكَم، عن مِقْسَم، عن ابن عباس، عن أم سلمة؛ قاله عبيدالله بن موسى عنه، وكذلك قال مَخْلد بن يزيد الحَرَّاني، عن الثوري، عن منصور. وخالفه أصحاب الثوري؛ فرَوَوه عن الثوري، عن منصور، عن الحَكَم، عن مِقْسَم، عن أم سلمة. وكذلك رواه جرير بن عبدالحميد، وأبو حمزة السُّكَّري، وعمرو بن أبي قيس، وأبو وكيع، وزائدة بن قدامة، وزهير، وأبو الأحوص عن منصور. وقال جعفر الأحمر: عن منصور، عن الحَكَم، عن مِقْسَم، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ. وقال شعبة: عن الحكم، عن مقسم، عن رجل، عن ميمونة وعائشة، عن النبي ﷺ. ورواه مالك بن مِغْوَل، عن الحَكَم، عن مِقْسَم، عن ابن عباس وأم سلمة. ورواه الحجاج بن أرطاة، عن الحَكَم، عن مِقْسَم، عن ابن عباس، عن عائشة وميمونة، عن النبي ﷺ، والمرسل عنهما أصحُّ».

(٢) هو: الأعرج، واسمه: مسلم بن عبدالله.

(٣) قال ابن الأثير في "النهاية" (٣/ ٢٦٠): «عُظْمُ الشَّيء: أكبرُه، كأنه أراد: لا يقومُ إلا إلى الفريضة».

(٤) هو: الرَّاسبي، واسمه: محمد بن سُلَيم. وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٤٣٧ رقم١٩٩٢١ و٤٤٤ رقم١٩٩٩٠)، والبزار في "مسنده" (٣٥٩٦)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٣٤٢)، والطحاوي في "شرح المشكل" (١٣٧)، وابن عدي في "الكامل" (٦/ ٢١٥)، والطبراني في "المعجم الكبير" (١٨/ ٢٠٧ رقم٥١٠)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٣٧٩) والخطيب في "الجامع" (١٣٨٥).

حَسَّان، عن عِمْران بن حُصَين، عن النبيِّ ﷺ. وحديثُ عبدالله بن عمرو أشبَهُ؛ لأنه قد تابَعَهُ[1] هشامٌ الدَّسْتوائي[2] وعَمْرُو بن الحارث[3].

٤٥٢ - وسمعتُ أبي رحمه الله[4] وحدَّثنا عن مُؤَمَّل بن إِهاب[5]، عن

---

(١) يعني: تابعَ سعيدَ بن بشير.

(٢) في (ف): «الدستواني». وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٤٣٧ رقم١٩٩٢٢)، وأبو داود في "سننه" (٣٦٦٣)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٣٤٢)، والخطيب في "الجامع" (١٣٨٦).

(٣) لم نقف على روايته من هذا الوجه، والحديث رواه ابن حبان في "صحيحه" (٦٢٥٥) من طريق عمرو بن الحارث، عن سعيد بن أبي هلال، عن قتادة، عن أبي حسَّان، عن عبدالله بن عمرو، به.
وقال ابن عدي في "الكامل" (٦/ ٢١٥): «وروى هذا الحديث عمرو بن الحارث، عن قتادة، عن أبي حسَّان، عن عبدالله بن مسعود؛ بدل عمران بن حصين».
وقال البزار في "مسنده" (٩/ ٦٨): «وهذا الحديث لا نعلم يُروى عن النبي ﷺ إلا برواية عمران بن حصين وعبدالله بن عمرو، واختُلِف في إسناده عن قتادة؛ فقال أبو هلال: عن قتادة، عن أبي حسان، عن عمران بن حصين، وقال معاذ بن هشام، عن أبيه: عن قتادة، عن أبي حسان، عن عبدالله بن عمرو، عن النبي ﷺ. وهشام أحفَظُ من أبي هلال».
وقال الخطيب بعد أن رواه من طريق هشام: «وهذا - فيما قيل - أصحُّ من رواية أبي هلال، والله أعلم».
وقال ابن حجر في "إتحاف المهرة" (١٢/ ٥٦) بعد أن ذكر رواية أبي هلال: «رواه غيره عن قتادة، عن أبي حسان، عن عبدالله بن عمرو، وهو أشبه».

(٤) قوله: «رحمه الله» ليس في (أ) و(ش).

(٥) لم نقف على روايته، والحديث رواه عبدالرزاق في "مصنفه" (٤١٢١). ومن طريقه ابن عبدالبر في "التمهيد" (١٢/ ٤٨)، والضياء في "المختارة" (٧/ ١٩٦ رقم ٢٦٣٢). =

عبدالرزاق[١]، عن ابن جُرَيج[٢]، عن الزُّهْري، عن أنس؛ قال: قَدِمَ النبيُّ ﷺ المدينةَ وهي مَحَمَّةٌ[٣]، فدخل المسجِدَ والناسُ يصلُّون قُعُودًا، فقال: «**صَلَاةُ الْقَاعِدِ عَلَى النِّصْفِ مِنْ صَلَاةِ الْقَائِمِ**»، فتَجَشَّمَ[٤] الناسُ الصَّلاةَ[٥] قيامًا .

قال أبي: هذا خطأٌ[٦] .

٤٥٣ - وسمعتُ[٧] أبي يذكُرُ حديثَ عبد الرزاق[٨]، عن مَعْمَر،

= ورواه أحمد في "مسنده" (٣/ ١٣٦ رقم ١٢٣٩٥)، وأبو يعلى في "مسنده" (٣٥٨٣) من طريق محمد بن بكر، عن ابن جريج، به.
ورواه ابن عبدالبر في "التمهيد" (١٢/ ٤٨) من طريق النضر بن شميل، عن صالح ابن أبي الأخضر، عن ابن شهاب، به.

(١) هو: ابن همَّام الصَّنعاني . (٢) هو: عبدالملك بن عبدالعزيز .

(٣) أرضٌ مَحَمَّةٌ، ومُحِمَّةٌ، أي: ذات حُمَّى، أو كثيرتها . انظر "النهاية في غريب الحديث" (١/ ٤٤٦)، و"القاموس المحيط" (٤/ ١٠١).

(٤) أي: تكلَّفوها على مشقَّة . انظر "لسان العرب" (١٢/ ١٠٠).

(٥) في (أ) و(ش): « بالصلاة ».

(٦) اختُلِف في هذا الحديث على الزهري؛ فروي عنه عن أنس. وروي عنه عن عيسى ابن طلحة، عن عبدالله بن عمرو. وروي عنه عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة، عن عبدالله بن عمرو. وروي عنه عن مولى لعبدالله بن عمرو، عن عبدالله ابن عمرو. وروي عنه عن السائب بن يزيد، عن عبدالمطَّلب بن أبي وَداعة، عن النبي ﷺ. وروي عنه عن سالم، عن أبيه، عن النبي ﷺ. ذكر ذلك كلَّه الدارقطني في "العلل" (٥/ ٢٥/أ)، ثم قال: « ورواه مالك ومعمر عن الزهري: أن عبدالله بن عمرو، ولم يذكر بينهما أحدًا، وهو المحفوظ ».

(٧) نقل هذا النص الضياء المقدسي في "المختارة" (٧/ ١٧٥)، وابن عبدالهادي في "تنقيح التحقيق" (١/ ٤٣١).

(٨) روايته أخرجها في "مصنفه" (٣٢٧٦). ومن طريقه رواه أحمد في "مسنده" =

عن الزُّهْري، عن أنس: أنَّ النبيَّ ﷺ أشار في الصَّلاة بإصْبَعِهِ[١].

قال أبي: اختَصَرَ عبدُالرزَّاقِ هذه الكلمةَ من حديث النبيِّ ﷺ: أنه ضَعُفَ، فقدَّم[٢] أبا بكر يصلِّي بالناس، فجاء النبيُّ ﷺ ... فذكَرَ الحديثَ.

قال أبي: أخطأ[٣] عبدُالرزاق في اختصارِهِ[٤] هذه[٥] الكلمةَ؛ لأنَّ عبدالرزاق اختَصَرَ هذه الكلمةَ، وأدخلَهُ في بابِ مَنْ كان يشيرُ بإصْبَعِه في التشهُّد[٦]، وأوهَمَ أنَّ النبيَّ ﷺ إنما أشارَ بيدِه في التشهُّد، وليس كذاك هو.

= (٣/ ١٣٨ رقم١٢٤٠٧)، وعبد بن حميد في "مسنده" (١١٦٢/ المنتخب)، وأبو داود في "سننه" (٩٤٣)، وأبو يعلى في "مسنده" (٣٥٦٩ و٣٥٨٨)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٨٨٥)، وابن حبان في "صحيحه" (٢٢٦٤)، والدارقطني في "سننه" (٢/ ٨٤)، والسهمي في "تاريخ جرجان" ص(١٠٥)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٢١/ ١٠٤)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٨/ ٢٢٦) و(٥١/ ١٤٨)، والضياء في "المختارة" (٧/ ١٧٤).
ورواه مسلم في "صحيحه" (٤١٩) من طريق عبدالرزاق، به، بطوله دون اختصار.

(١) قوله: « بإصبعه » ليس في رواية عبدالرزاق في "المصنف"، ولا في رواية من رواه من طريقه.
(٢) في (أ) و(ش): « فقام ».
(٣) في (ت) و(ك): « خطأ ».
(٤) في (ف): « اختصار ».
(٥) في (ك): « وهذه ».
(٦) كذا قال أبو حاتم! والحديث في الموضع السابق من "مصنف عبدالرزاق" في «باب الإشارة في الصلاة»، ولم يقيده بالتشهد، ولم يذكر الإصبع، وليس في أحاديث الباب عند عبدالرزاق شيء يتعلق بالإشارة في التشهد، بل جميعها تحكي الإشارة في الصلاة عامةً.

قلتُ لأبي: فإشارةُ النبيِّ ﷺ إلى أبي بكر كان في الصَّلاة، أو قبلَ دخول النبيِّ ﷺ في الصَّلاة؟

فقال: أمَّا في حديثِ شُعَيْبٍ[١] عن الزُّهْري، لا يَدُلُّ[٢] على شيءٍ من هذا .

٤٥٤ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه أيُّوب بن عُتْبة[٣]، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة؛ قال: رخَّص رسولُ الله ﷺ في قتل الأسوَدَيْنِ في الصَّلاة: الحَيَّةِ و العَقْرب؟

---

(١) هو: ابن أبي حمزة.
وحديثه أخرجه البخاري في "صحيحه"(٦٨٠) فقال: حدثنا أبو اليمان؛ قال: أخبرنا شعيب، عن الزهري؛ قال: أخبرني أنس بن مالك الأنصاري - وكان تَبِعَ النبيَّ ﷺ، وخدمه، وصحبه-: أن أبا بكر كان يصلي لهم في وجع النبيِّ ﷺ الذي توفِّي فيه، حتى إذا كان يوم الإثنين وهم صفوف في الصَّلاة، فكشف النبي ﷺ سِتْرَ الحُجْرة ينظر إلينا وهو قائم، كأن وجهه ورقة مصحف، ثم تبسَّم يضحك، فهممنا أن نَفْتَتِن من الفرح برؤية النبي ﷺ، فنكَصَ أبو بكر على عقِبَيه لِيَصِلَ الصفَّ، وظن أن النبي ﷺ خارج إلى الصلاة، فأشار إلينا النبي ﷺ :« أن أتمُّوا صلاتكم »، وأرخى السِّتر فتوفِّي من يومه.

(٢) كذا في جميع النسخ بحذف الفاء من جواب « أمَّا »، وكانت الجادَّة أن يقال:« فلا يَدُلُّ »، لكنَّ ما وقع في النسخ من حذف هذه الفاء: جائز سائغ وله شواهد. انظر إيضاح ذلك في التعليق على المسألة رقم (٦٣٧).

(٣) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (١٣١/أ- ب/ مسند أبي هريرة)، والعقيلي في "الضعفاء" (١٠٩/١).
قال البزار: « وهذا الحديث أخشى أن يكون أخطأ فيه أيوب بن عتبة في إسناده؛ إذ رواه عن يحيى، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، وإنما يرويه الحفاظ عن يحيى، عن ضمضم بن جَوْس، عن أبي هريرة ».

فقالا: هذا خطأٌ؛ إنما هو: يحيى[١]، عن ضَمْضَم بن جَوْسٍ، عن أبي هريرة .

قلتُ لهما: الخطأُ[٢] ممَّن هو؟

قالا: مِنْ أَيُّوبَ؛ حدَّث به مَرَّةً على الصِّحَّة عن ضَمْضَم، ومَرَّةً على الخطأ[٣] .

---

(١) روايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (٢٦٦٢)، وأحمد في "مسنده" (٢/ ٤٧٣ و٤٧٥ رقم ١٠١١٦ و١٠١٥٤)، وأبو داود في "سننه" (٩٢١)، والترمذي في "جامعه" (٣٩٠)، وابن حبان في "صحيحه" (٢٣٥٢)، وابن عدي في "الكامل" (٥/ ١٨١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٢٦٦)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٢٠/ ٩٧)، وابن حزم في "المحلى" (٣/ ٨٥)، والبغوي في "شرح السنة" (٧٤٤)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٣٤/ ١٦١) من طريق علي بن المبارك، والطيالسي في "مسنده" (٢٦٦١)، وعبدالرزاق في "مصنفه" (١٧٥٤)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٤٩٦٨)، وأحمد في "مسنده" (٢/ ٢٣٣ و٢٤٨ و٢٨٤ و٤٩٠ رقم ٧١٧٨ و٧٣٧٩ و٧٨١٧ و١٠٣٥٧)، وابن ماجه في "سننه" (١٢٤٥)، والنسائي في "سننه" (١٢٠٢ و١٢٠٣)، والعقيلي في "الضعفاء" (٢/ ٢٣٧)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٨٦٩)، وابن حبان في "صحيحه" (٢٣٥١)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٢٥٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٢٦٦)، والبغوي في "شرح السنة" (٧٤٥) من طريق معمر، وأحمد في "مسنده" (٢/ ٢٥٥ رقم ٧٤٦٩)، والدارمي في "مسنده" (١٥٤٥) من طريق هشام الدستوائي، ثلاثتهم عن يحيى بن أبي كثير، به.

(٢) قوله: « الخطأ » سقط من (ت) و(ك).

(٣) قال الدارقطني في "العلل"(٨/ ٤٩ رقم١٤٠٩):« يرويه يحيى بن أبي كثير، واختُلِف عنه: فرواه أيوب بن عتبة، عن يحيى، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، وخالفه معمر ابن راشد وهشام الدستوائي وعلي بن المبارك؛ رَوَوه عن يحيى بن أبي كثير، عن ضمضم بن جوس، عن أبي هريرة، وهو الصواب ».

٤٥٥ - وسألتُ[(١)] أبي عن حديثٍ رواه موسى بن داود[(٢)]، عن عبدالعزيز بن أبي سَلَمة[(٣)]، عن حُمَيد[(٤)]، عن أنس، عن أُمِّ الفضل: أنَّ النبيَّ ﷺ صلَّى في ثَوْبٍ واحدٍ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو ما حدَّثنا به عبدالله بن صالح، عن عبدالعزيز، عن رَجُلٍ: أنَّ النبيَّ ﷺ.

٤٥٦ - [(٥)].

٤٥٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبدالله بن صالح بن مسلم العِجْليُّ، عن أبي بكر بن عَيَّاش، عن عبدالله بن رَبيع، عن عامر بن مسعود؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا في الصَّفِّ الأَوَّلِ، مَا اصْطَفُّوا عَلَيْهِ إِلَّا بِسُهْمَةٍ[(٦)]»؟

---

(١) تقدَّمت هذه المسألة برقم (٢٢٦) و(٣٣٣)، وانظر المسألة رقم (٥٤٥).

(٢) تقدم تخريج روايته في المسألة رقم (٢٢٦).

(٣) كأنه ضرب في (ف) على ألف قوله: «أبي». وهو: عبدالعزيز بن عبدالله، المعروف بالماجِشُون.

(٤) هو: ابن أبي حُمَيد الطَّويل.

(٥) أورد محقق المطبوع تحت هذا الرَّقْم ما نصُّه: «سألت أبي عن حديثٍ رواه عبدالله بن صالح، عن عبدالعزيز، عن رجل: أن النبي ﷺ أبي»؛ وهذه الزيادة تكرار وخلط بين بعض النص السابق وأول النص الآتي، وهي محذوفة في النسختين الخطيتين اللتين اعتمدهما المحقق، وهما (ت) و(ك)؛ فإنَّ الناسخَيْنِ كتبا قبل «سألت»: «لا»، وبعد «وسلم»: «إلى»، وهذا في مصطلح النُّسَّاخ يعني: حذف ما بين «لا» و«إلى»، ولكن المحقِّق لم يتنبَّه لذلك، وأشكلت عليه كلمة «إلى» فظنها «أبي» غير منقوطة. ولم يرد هذا النص في بقية النسخ فحذفناه، وأبقينا الرَّقْم حتى لا يختلفَ الترقيم مع المطبوع.

(٦) أي: بِقُرْعَة، وأصل السُّهْمَة: النَّصيبُ والحظُّ؛ كما في "لسان العرب" (١٢/٣٠٨).

قال أبي: كذا قال عبدُالله بن صالح! وإنما هو: أبو بكر، عن عبدالعزيز بن رُفَيْع[1].

٤٥٨ - وسألتُ[2] أبي عن حديثٍ رواه شَبَابَةُ[3]، عن ابن أبي ذئب[4]، عن سعيد بن سَمْعان، عن أبي هريرة؛ قال: كان رسولُ الله ﷺ إذا افتَتَحَ الصَّلاة، نَشَرَ أصابِعَهُ نَشْرًا؟

قال أبي: إنما رَوَى[5] على هذا اللفظ يحيى بنُ يَمَانٍ[6]، ووَهِمَ،

---

(١) الحديث أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٨١٢) والفسوي في "المعرفة والتاريخ" (٣/ ١٢٨) من طريق زائدة، والخطابي في "غريب الحديث" (١/ ١٧١) من طريق جرير بن عبدالحميد، والضياء في "المختارة" (٨/ ٢١٠ رقم٢٤٨ و٢٤٩) من طريق زهير، ثلاثتهم عن عبدالعزيز بن رفيع، عن عامر بن مسعود، به.
وأخرج ابن عدي في "الكامل" (٣/ ٤٣٢) هذا الحديث من طريق سيف بن محمد، ثنا عبدالعزيز بن رفيع، عن عامر بن واثلة، عن أبي مسعود الأنصاري، به، مرفوعًا، ثم قال: «قال لنا ابنُ صاعد: بيَّنَ سيفٌ ضعفَه في إسناد هذا الحديث وتسويتَه، وإنما هو عن عامر بن مسعود. والذي قاله ابنُ صاعد كما قال، وسيف ابن محمد جعل بدلَ عامر بن مسعود: عامرَ بن واثلة، وعامرُ بن واثلة هو أبو الطفيل، ثم زاد في الإسناد أيضًا عن ابن مسعود الأنصاري، عن النبي ﷺ، وليس لأبي مسعود ولا لعامر بن واثلة في هذا الإسناد ذكر، وقد رواه عن عبد العزيز بن رفيع جماعة من الكوفيين وغيرهم، عن عامر بن مسعود، عن النبي ﷺ، مرسلاً».
وذكر الدارقطني في "العلل" (٦/ ١٨٣ رقم ١٠٥٥) الاختلاف في هذا الحديث، ثم قال: «والصَّحيح قول جرير: عن عبدالعزيز، عن عامر بن مسعود الجمحي، مرسل، عن النبيِّ ﷺ، وقد أدرك النبيَّ ﷺ».

(٢) تقدمت هذه المسألة برقم (٢٦٥).

(٣) هو: ابن سَوَّار.

(٤) هو: محمد بن عبدالرحمن.

(٥) أي: رواه، يعني: هذا الحديثَ؛ وهذا مِنْ حذف ضمير المفعول به للعلم به. انظر التعليق على المسألة رقم (٢٤).

(٦) روايته تقدمت في المسألة (٢٦٥).

وهذا[١] باطِلٌ .

٤٥٩ - وسألتُ[٢] أبي عن حديثٍ رواه الحسين بن عليِّ بن يزيد الصُّدَائيُّ[٣]، عن أبيه، عن إبراهيم بن فَرُّوخٍ مولى عمر بن الخطَّاب، عن أبيه، عن ابن عباس؛ قال: بِتُّ عند مَيْمُونَة خالتي - وكانت ليلتَها من رسول الله ﷺ - فأغفَى رسولُ ﷺ، ونِمْتُ عند رؤوسِهما، فسمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «**اللَّهُمَّ بِكَ**[٤] **وَضَعْتُ جَنْبِي، وَإِلَيْكَ فَوَّضْتُ أَمْرِي، آمَنْتُ بِما أَنزَلْتَ، وَبِمَا جاءَتْ بِهِ الرُّسُلُ، صَدَقَ اللهُ وَبَلَّغَ المُرْسَلُونَ**» ثلاثَ مرَّات، ثم أغفَى هُنَيَّةً[٥]، ثم قام فتوضَّأ ثلاثًا ثلاثًا، ومسح رأسَهُ، ونَضَحَ فَرْجَهُ بالماء، ثم قام فصلَّى، فقرأ سورة

---

(١) في (ش): « وهو ».

(٢) نقل هذا النص بتمامه ابن دقيق العيد في "الإمام" (٢/ ٨٦)، ونقل قول أبي حاتم: مغلطاي في "شرح ابن ماجه" (١/ ٣٧٤)، والعراقي في "ذيل الميزان" (٧٤). وانظر "لسان الميزان" (١/ ٩١).

(٣) في (أ) و(ش) و(ف): «الصراتي ». ولم نقف على روايته، والحديث رواه الخطيب في "المتفق والمفترق" (٣/ ١٤٣٦)، وابن ماكولا في "تهذيب مستمر الأوهام" ص(٢٠٠) من طريق محبوب بن محرز، عن إبراهيم بن عبدالله بن فروخ، عن أبيه، عن ابن عباس، به، بلفظ: أن النبي ﷺ توضأ ونضح فرجه مرَّة .

(٤) في (ت) و(ك): « اللَّهم لك »، وكذا في "الإمام" .

(٥) أي: قليلاً من الزمان، وهو تصغير « هَنَة » محذوفة اللام؛ أصله: « هُنَيْوَة » اجتمعت الواو والياء، وسَبَقَتْ إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياءً، وأدغمت الياءان. وهذا على أن أصل لام « هنة » المحذوفة: واو. وعلى القول بأنَّ أصلها هاء، تصغَّر « هَنَة » على « هُنَيْهة ». وانظر "النهاية" (٥/ ٢٧٩)، و"المصباح المنير" (٢/ ٦٤١)، و"عقود الزبرجد" (٣/ ١٧- مسند أبي هريرة).

المائدة، والنحل، و﴿ إِنَّا فَتَحْنَا ﴾[1]، ثم رَقَدَ هُنَيَّةً، ثم قام فتوضَّأ دون ذلك الوُضُوء، كلُّ ذلك لا يَغْمِسُ يدَه في الإناء حتى يغسِلَها ... فذكَرَ الحديثَ بطوله ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، وإبراهيمُ هذا هو[2] مجهولٌ .

٤٦٠ - وسألتُ أبي[3] عن حديثٍ رواه حمَّاد بن زيد[4]، عن

---

(١) أي: سورة الفتح.

(٢) قوله: « هو » ليس في (ش)، ولا في "الإمام"، و"شرح ابن ماجه"، و"ذيل الميزان".

(٣) قوله: « أبي » ليس في (ت) و(ف)، وعلق ناسخ (ف) عليه في الحاشية بقوله: « هكذا في الأصل ». وستأتي هذه المسألة برقم (١٠٨٤).

(٤) لم نقف على روايته من هذا الوجه، والحديث أخرجه محمد بن نصر المروزي في "تعظيم قدر الصلاة" (٦٩٣) عن محمد بن عبيد بن حساب ، عن حماد بن زيد، عن يحيى بن سعيد ، عن محمد بن يحيى بن حَبَّان، عن أبي عمرة، عن زيد بن خالد، به .

وقال ابن عبد البر في "التمهيد" (٢٣/ ٢٨٦): « وروى ابن جريج، وحماد بن زيد ، وابن عيينة، عن يحيى بن سعيد هذا الحديث، فقالوا فيه: عن محمد بن يحيى، عن أبي عمرة؛ كما قال ابن وهب ومصعب ».اهـ. وسيأتي باقي كلامه .

وأخرج البزار في "مسنده" هذا الحديث (٣٧٦٥) من طريق شيخه محمد بن عبدالملك، عن حماد، عن يحيى بن سعيد ، عن محمد بن يحيى بن حَبَّان، عن رجل، عن زيد بن خالد، به . وشيخ البزار محمد بن عبدالملك: هو ابن أبي الشوارب، القرشي، وحماد : هو ابن زيد؛ يدل على ذلك: أن البزار روى عن محمد بن عبدالملك هذا ، عن حماد بن زيد في مواضع عدَّة ، منها : (١٧١٧ و٢٤٨٩ و٢٥٩٣ و٣٢٠١ و٣٨٦٠ و٣٩٢٨)، ولم نقف على رواية له عن حماد بن سلمة، ولم نجد أحدًا ذكر أنه يروي عن حماد بن سلمة، وأما حماد بن زيد فذكره الذهبي في "سير أعلام النبلاء" (١١/ ١٠٣) من شيوخه .

يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى بن حَبَّان، عن زيد بن خالد: أنَّ رجلاً ماتَ على عهد رسولِ الله ﷺ، فلم يُصَلِّ عليه، وقال لأصحابِه: «صَلُّوا ...» ؟

قال أبي: كذا رواه حمَّاد بن زيد!

ورواه جماعةٌ[1] عن يحيى، عن محمد بن يحيى،

---

(١) منهم الإمام مالك، وابن عيينة، وعبدالوهاب الثقفي، وابن جريج، ويحيى بن سعيد القطان، وعبدالله بن نمير، وسفيان الثوري، ويزيد بن هارون، وبشر بن المفضل، والليث بن سعد، وغيرهم:
أما الإمام مالك: فأخرج الحديث في "موطئه" (٢/ ٤٥٨ رقم٩٧٨/ رواية يحيى الليثي) هكذا: عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى بن حَبَّان، أن زيد بن خالد قال ... فذكره هكذا بإسقاط أبي عمرة. كذا جاء في رواية يحيى الليثي!
وفي رواية أبي مصعب الزهري (٩٢٤): « عن محمد بن يحيى بن حَبَّان، عن أبي عمرة الأنصاري، عن زيد بن خالد الجهني ». كذا جاء في المطبوع من رواية أبي مصعب. والذي حكاه الجوهري وابن عبدالبر عن رواية أبي مصعب أن اسم الواسطة: « ابن أبي عمرة ».
فقد رواه الجوهري في "مسند الموطأ" (٨١٩) من طريق القعنبي، عن مالك، فقال فيه: « عن محمد بن يحيى بن حَبَّان، عن ابن أبي عمرة؛ أن زيد بن خالد الجهني قال...»، فذكره، ثم قال الجوهري: « هكذا قال ابن القاسم، ومعن، وابن بكير، وابن عفير، وأبو مصعب: "عن ابن أبي عمرة"، وقال ابن وَهْب، والزبيري: "عن أبي عمرة" ». اهـ.
وذكر ابن عبد البر في "التمهيد" (٢٣/ ٢٨٥-٢٨٦) رواية يحيى الليثي، ثم قال: «هكذا في كتاب يحيى وروايته: " عن مالك، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى بن حبان؛ أن زيد بن خالد "، لم يَقُل: " عن أبي عمرة "، ولا: " عن ابن أبي عمرة "، وهو غلطٌ منه، وسقط من كتابه ذكر أبي عمرة. واختلف أصحاب مالك في "أبي عمرة"، أو " ابن أبي عمرة " في هذا الحديث أيضًا: =

. . . .

= فقال القعنبي، وابن القاسم، ومعن بن عيسى، وأبو المصعب، وسعيد بن عفير، وأكثر النسخ عن ابن بكير، كلهم قالوا في هذا الحديث: عن مالك، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن ابن أبي عمرة؛ أن زيد بن خالد الجهني قال: توفِّي رجل . . . ، فذكروا الحديث. وقال ابن وَهْب ومصعب الزبيري: عن مالك، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن أبي عمرة، عن زيد ابن خالد. . . . وروى ابن جريج، وحماد بن زيد، وابن عيينة عن يحيى بن سعيد هذا الحديث، فقالوا فيه: عن محمد بن يحيى، عن أبي عمرة؛ كما قال ابن وَهْب ومصعب». اهـ. ورواية ابن وَهْب المذكورة أخرجها البيهقي في "سننه"(٩/ ١٠١).
وأما رواية سفيان بن عيينة: فأخرجها الشافعي في "السنن" (٦٥١)، والحميدي في "مسنده" (٨١٥)، ومحمد بن نصر في "تعظيم قدر الصلاة" (٦٩٤)، والطبراني في "الكبير" (٥/ ٢٣٠ رقم٥١٧٧)، .
وأما رواية عبدالوهاب الثقفي: فأخرجها الشافعي أيضًا (٦٥٢)، والبزار في "مسنده" (٣٧٦٤)، ومحمد بن نصر (٦٩٥).
وأما رواية ابن جريج: فأخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٩٥٠١)، ومن طريقه الطبراني في "الكبير" (٥١٧٥).
وأما رواية يحيى بن سعيد القطان: فأخرجها الإمام أحمد في "المسند"(٥/ ١٩٢ رقم٢١٦٧٥)، وأبو داود في "سننه" (٢٧١٠)، والنسائي في "سننه" (١٩٥٩)، وابن حبان في "صحيحه" (٤٨٥٣)، والحاكم "المستدرك" (٢/ ١٢٧).
وأما رواية عبدالله بن نمير: فأخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٣٥١٦)، والإمام أحمد في "المسند" (٤/ ١١٤ رقم١٧٠٣١). ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجها الطبراني (٥١٨٠).
وأما رواية سفيان الثوري: فأخرجها ابن أبي شيبة أيضًا (٣٣٥١٧)، والبزار في "مسنده" (٣٧٦٦).
وأما رواية يزيد بن هارون: فأخرجها الإمام أحمد مقرونة برواية عبدالله بن نمير، وعبد بن حميد في "مسنده" (٢٧٢/ المنتخب)، وابن الجارود في "المنتقى" (١٠٨١)، والطبراني في "الكبير" (٥١٧٤ و٥١٨١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٩/ ١٠١). =

عن أبي عَمْرَةَ[١]، عن زيد بن خالد، عن النبيِّ ﷺ؛ وهو الصَّحيحُ.

٤٦١ - وسألتُ[٢] أبي عن الحديثِ الذي رواه عبدالحميد بن جعفر[٣]، عن محمد بن عمرو بن عَطَاء، عن أبي حُمَيد السَّاعِدي: في عَشَرةٍ من أصحاب النبيِّ ﷺ؛ في صِفَةِ[٤] صلاةِ النبيِّ ﷺ: فرفَعَ اليدَيْنِ...؟

فقال: رواه الحَسَن بن الحُرِّ[٥]، عن عيسى بن عبدالله بن مالك،

= وأما رواية بشر بن المفضل: فأخرجها أبو داود والحاكم مقرونة برواية يحيى القطان السابقة. وأما رواية الليث بن سعد: فأخرجها ابن ماجه في "سننه" (٢٨٤٨)، والبيهقي في الموضع السابق.

(١) هو: مولى زيد بن خالد الجهني.

(٢) نقل بعض هذا النص مغلطاي في "شرح ابن ماجه" (٤/ ١٣٥٩)، لكنه تصرَّف في النقل؛ فأخطأ في تفسير مراد أبي حاتم بالإرسال، فقال: « ولما سأل ابن أبي حاتم أباه عن حديث عبدالحميد هذا؟ قال: أصله صحيح، ورواية العباس بن سهل عن أبي حميد مرسلة ».

(٣) روايته أخرجها أحمد في "المسند" (٥/ ٤٢٤ رقم ٢٣٥٩٩)، وأبو داود (٧٣٠ و٩٦٣)، والترمذي (٣٠٤ و٣٠٥)، والنسائي (١٠٣٩ و١١٠١)، وابن ماجه (٨٠٣ و٨٦٢ و١٠٦١)، والبزار في "مسنده" (٣٧١١)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ١٩٥ و٢٢٣ و٢٢٨ و٢٣٠ و٢٥٨)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٥٨٧ و٥٨٨ و٦٢٥ و٦٥١ و٦٧٧)، وابن حبان في "صحيحه" (١٨٦٥ و١٨٦٧ و١٨٧٠ و١٨٧٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٧٢ و١١٦ و١١٨ و١٢٣ و١٢٩ و١٣٧)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٧/ ٥٢- ٥٣)، والبغوي في "شرح السنة" (٥٥٦). قال الترمذي: « هذا حديث حسن صحيح ».

(٤) في (ف): « صف ».

(٥) روايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٧٣٣ و٩٦٦)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٢٦٠)، وابن حبان في "صحيحه" (١٨٦٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ١٠١ و١١٨).

عن محمد بن عمرو بن عَطاء، عن العباس بن سهل بن سعد، عن أبي حُمَيد السَّاعِدي، عن النبيِّ ﷺ [١]؛ بِمِثْلِ حديث عبدالحميد بن جعفر. والحديثُ أصلهُ صحيحٌ؛ لأنَّ فُلَيح بن سُلَيمان[٢] قد رواه عن العباس بن سهل، عن أبي[٣] حُمَيد السَّاعِدي.

قال أبي: فصارَ الحديثُ مُرسَلً[٤].

---

(١) من قوله: « عن العباس بن سهل . . » إلى هنا، سقط من (أ) و(ش).

(٢) روايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٧٣٤ و٧٣٥ و٩٦٧)، والترمذي في "جامعه" (٢٦٠ و٢٧٠ و٢٩٣)، وابن ماجه في "سننه" (٨٦٣)، والبزار في "مسنده" (٣٧١٢)، وابن جرير في "تهذيب الآثار" (١/ ١٩٠ و١٩١/ مسند ابن عباس)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٥٨٩ و٦٠٨ و٦٣٧ و٦٤٠ و٦٨٩) والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٢٢٣ و٢٢٩- ٢٣٠ و٢٥٧ و٢٦٠) وابن حبان في "صحيحه" (١٨٧١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٧٣ و١١٢ و١٢١ و١٢٨- ١٢٩). وقال الترمذي: « حسن صحيح ».

(٣) في (ت): « بن » بدل: « أبي ».

(٤) كذا في جميع النسخ: « مرسل »، وهو صحيحٌ في العربية، ويتخرَّج على وجهَيْن:
الأوَّل: أن يكون منصوبًا « مرسلً » خبرًا لـ« صار »، وحذفت ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، والجادَّة: مرسلاً، بالألف. وانظر المسألة رقم (٣٤).
والثاني: أن يكون مرفوعًا « مرسلٌ » خبرًا للمبتدأ « الحديثُ »، والجملة الاسمية من المبتدأ والخبر: في محلِّ نصب خبر لـ« صار »، ويكون اسم « صار »: ضمير شأن، والتقدير: فصار هو - أي: الشأن-: الحديثُ مرسلٌ. وانظر الكلام على ضمير الشأن في التعليق على المسألة رقم (٨٥٤).
ومراد **أبي حاتم بقوله**: « **فصار الحديث مرسلً** »: عدم سماع محمد بن عمرو بن عطاء للحديث من أبي حميد؛ يوضحه قول الحافظ ابن رجب في "فتح الباري" (٥/ ١٥٦): « وأنكر آخرون سماع محمد بن عمرو بن عطاء لهذا الحديث من أبي حميد أيضًا، وقالوا: بينهما رجل، وممَّن قال ذلك: أبو حاتم الرازي، والطحاوي، وغيرهما ». =

٤٦٢ - وسألتُ[1] أبي عن حديثٍ سمعَه من إبراهيم بن سعيد الجَوْهَري؛ قال: حدَّثنا سعدُ بن عبدالحميد بن جعفر، عن فُلَيح بن سُلَيمان، عن حُنَين بن أبي حَكِيمٍ، عن حُكَيم بن عبدالله بن قيس، عن عامر بن سعد، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: «مَنْ سَمِعَ

= وكلام الطحاوي الذي أشار إليه ابن رجب تجده في "شرح معاني الآثار" له (١/ ٢٥٩)، وتابعه عليه ابن القطان الفاسي في "بيان الوهم والإيهام" (٢/ ٤٦١-٤٦٥). وتولى مناقشة هذه العلة، وردَّها ، وتصحيح الحديث: ابنُ القيم في "تهذيب السنن" (١/ ٣٥٥-٣٦٥)، وابن رجب في "فتح الباري" (٥/ ١٥٥-١٥٩)، فأجادا، ولولا الطول لنقلنا كلامهما؛ لجودته.

وقد أخرج الحديث البخاري في "صحيحه" (٨٢٨) من طريق الليث بن سعد، عن خالد بن يزيد المصري، عن سعيد بن أبي هلال، عن محمد بن عمرو بن حَلْحَلَة، عن محمد بن عمرو بن عطاء، عن أبي حميد.

ثم أخرجه من طريق الليث أيضًا، عن يزيد بن أبي حبيب ويزيد بن محمد، كلاهما عن محمد بن عمرو بن حَلْحَلَة، به ، ثم قال البخاري: « وسمع الليث يزيد بن أبي حبيب، ويزيد بن محمد بن حَلْحَلَة، وابن حَلْحَلَة من ابن عطاء . . . وقال ابن المبارك: عن يحيى بن أيوب؛ قال: حدثني يزيد بن أبي حبيب؛ أن محمد بن عمرو حدَّثه ».

وبيَّن ابن رجب في الموضع السابق من "فتح الباري" أن مراد البخاري بما ذكره: اتصال إسناد هذا الحديث، وأن الليث سمع من يزيد بن أبي حبيب، وأن يزيد سمع من محمد بن عمرو بن حَلْحَلَة، وأن ابن حَلْحَلَة سمع من محمد بن عمرو بن عطاء.

وفي رواية يحيى بن أيوب التي علَّقها التصريح بسماع يزيد من محمد بن عمرو بن حَلْحَلَة. وأما سماع محمد بن عطاء من أبي حميد والنَّفَر من الصَّحابة الذين معه: ففي هذه الرواية أنه كان جالسًا معهم، وهذا تصريحٌ بالسماع من أبي حميد.

وقد صرَّح البخاري في "تاريخه" بسماع محمد بن عمرو بن عطاء من أبي حميد كذلك. ا.هـ كلام ابن رجب. وانظر "البدر المنير" لابن الملقن (٣/ ٣-٤/ مخطوط)، و"فتح الباري" لابن حجر (٢/ ٣٠٧).

(١) أشار مغلطاي في "شرح ابن ماجه" (٤/ ١١٤٩) إلى هذه المسألة.

المُؤَذِّنَ...»[١]؟

قال أبي: وَجَدتُّ[٢] في كتاب سعيد بن عُفَير[٣]: عن يحيى بن أيُّوب، عن عُبَيدالله[٤] بن المغيرة، عن حُكَيم بن عبدالله بن قيس، عن عامر بن سعد بن أبي وقَّاص، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ.

قال أبي: ورواه اللَّيث[٥]، عن حُكَيم بن عبدالله، عن عامر بن سعد، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ.

قال أبي: واللَّيثُ ثقةٌ، [وعُبَيدالله][٦] بن المغيرة من أهل مِصر.

---

(١) يعني: حديث: « من قال حين يسمع المؤذِّن: أشهد أن لا إله إلا الله وحدَه لا شريك له، وأن محمدًا عبده ورسوله، رضيتُ بالله ربًّا، وبمحمدٍ رسولاً، وبالإسلام دينًا؛ غُفِر له ذنبه ».

(٢) في (أ) و(ش) و(ف): « وحدث ».

(٣) نُسِب هنا إلى جدِّه، وهو سعيد بن كثير بن عفير.
وروايته أخرجها ابن خزيمة في "صحيحه" (٤٢٢)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ١٤٥).

(٤) في (ف): « عبدالله ».

(٥) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (١/ ١٨١ رقم١٥٦٥)، ومسلم في "صحيحه" (٣٨٦)، والترمذي في "جامعه" (٢١٠)، وأبو داود في "سننه" (٥٢٥)، وابن ماجه في "سننه" (٧٢١)، والنسائي في "سننه" (٦٧٩)، والبزار في "مسنده" (٣/ ٣٣٢ رقم١١٣٠).
قال الترمذي: « حديث حسن صحيح غريب، لا نعرفه إلا من حديث الليث بن سعد، عن حكيم بن عبدالله بن قيس ».
وقال البزار: « وهذا الحديث لا نعلمه يروى بهذا اللفظ إلا عن سعد، عن النبي ﷺ بهذا الإسناد ».

(٦) في جميع النسخ: « وعبدالله »، وتقدم على الصَّواب، ومثل هذا الخطأ يقع في اسمه أحيانًا؛ كما نبَّه عليه المزِّي في "تهذيب الكمال" (١٩/ ١٦١-١٦٣).

قلتُ لأبي: أبو هريرة أشبَهُ أو سعد؟

قال: قد اتَّفَقَ نَفْسانِ على «عامر بن سعد، عن أبيه»؛ وهو أشبَهُ.

٤٦٣ - وسألتُ[1] أبي عن حديثٍ رواه أبو سُفْيان الحِمْيَري[2]، عن سُفْيان بن حُسَين، عن الزُّهْري، عن أبي أُمامةَ بن سَهْل بن حُنَيف، عن أبيه: أنَّ النبيَّ ﷺ صلَّى على قَبْر ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ والصَّحيحُ حديثُ يونس بن يزيد[3] وجماعةٍ[4]، عن الزُّهْري، عن أبي أُمامَة، عن النبيِّ ﷺ؛ بلا «أبيه»[5].

---

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (١٠٨٥).

(٢) هو: سعيد بن يحيى بن مهدي. وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المسند" (٥٨)، و"المصنف" (١١٤١٧)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٤٩٤)، ومن طريق ابن أبي شيبة رواه الطبراني في "الكبير" (٦/ ٨٤ رقم ٥٥٨٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٣٥).
ورواه الحارث بن أبي أسامة في "مسنده" (٢٧١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ٤٨) من طريق الأوزاعي، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٤٩٥) من طريق النعمان بن راشد، كلاهما عن الزهري، عن أبي أمامة، أخبرني بعض أصحاب النبي ﷺ، به.
وفي رواية الطحاوي: « عن بعض أصحاب النبي ﷺ ».

(٣) روايته أخرجها النسائي في "سننه" (١٩٦٩).

(٤) منهم الإمام مالك في "الموطأ" (١/ ٢٢٧ رقم٥٣٣). وابن جريج، وروايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٦٥٤٢). وسفيان بن عيينة، وروايته أخرجها النسائي في "سننه" (١٩٨١).

(٥) يعني: مرسلاً .
قال ابن عبد البر في "التمهيد" (٦/ ٢٥٤):« روى سفيان بن حسين هذا الحديث عن ابن شهاب، عن أبي أمامة بن سهل، عن أبيه، عن النبي ﷺ ، وهو حديث =

٤٦٤ - وسألتُ أبي عن أُسَيد بن حُضَير[١]: أنه صلَّى قاعدًا .

ورواه أصحابُ هشام بن عُرْوَة، عن هشام[٢]، عن كَثِير بن السَّائب، عن محمود بن لَبِيد .

وحمَّادُ بنُ سَلَمَةَ أقلَبَهُ[٣]؛ فقال: عن محمود، عن كَثِير بن السَّائب[٤].

= مسند متصل صحيح من غير حديث مالك؛ من حديث الزهري وغيره، وروي من وجوه كثيرة عن النبي ﷺ كلها ثابتة ».
وقال البيهقي في "السنن" (٤/ ٣٥):« كذا رواه سفيان بن حسين، والصحيح رواية مالك ومن تابعه مرسلاً دون ذكر « أبيه » فيه. ورواه الأوزاعي عن الزهري، عن أبي أمامة: أن بعض أصحاب رسول الله ﷺ أخبره ».

(١) في (ت) و(ك): « حضين ».

(٢) قوله: « بن عروة عن هشام » سقط من (ش).

(٣) يعني: قَلَبَهُ، وهي لغة ضعيفة؛ كما في "لسان العرب" (١/ ٦٨٥).

(٤) كذا وقعت هذه المسألة في جميع النسخ! ومن الواضح أن فيها سقطًا، ولم نقف على من نقل هذه المسألة عن المصنف، والحديث ذكره البخاري في "تاريخه" (٧/ ٢٠٨) من رواية علي بن مسهر، عن هشام بن عروة، عن أبيه عروة، عن كثير ابن السائب، عن محمود بن لبيد؛ قال: كان أسيد بن حضير يؤمُّ قومَه، فمرض أيامًا، فوجد من نفسه خِفَّة، فخرج فصلَّى بنا قاعدًا .
وأخرجه الدارقطني في "سننه" (١/ ٣٩٧) من طريق محمد بن إسحاق، عن هشام، به، نحو رواية البخاري. وأخرجه ابن المنذر في "الأوسط" (٤/ ٢٠٦-٢٠٧ رقم٢٠٤٦) من طريق حماد بن سلمة، عن هشام بن عروة، عن محمود بن لبيد، عن كثير بن السائب: أن أسيد بن حضير صلَّى بأصحابه قاعدًا وهم قعود، فكان يؤمُّهم من وَجَع .
وهذه هي الرِّواية التي ذكرها ابن أبي حاتم هنا، وقال:«وحماد بن سلمة أقلبه»، يعني: أنه جعله من رواية محمود بن لبيد، عن كثير بن السائب، والصَّواب عكسُه.
وثمَّة اختلافٌ آخر: فالحديث أخرجه عبدالرزاق في "المصنف"(٤٠٨٥) من طريق=

٤٦٥ - وسمعتُ[١] أبي وذكر حديثَ أبي خالد الأحمر[٢]، عن ابن عَجْلانَ[٣]، عن زيد بن أسلَمَ، عن أبي صالح [٤]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: «إنَّما جُعِلَ الإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بهِ؛ فَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا» .

قال أبي: ليس هذه الكلمةُ[٥] بالمحفوظ، وهو مِنْ تخاليطِ ابن عَجْلان[٦]. وقد رواه خارِجَةُ بنُ مُصْعَب أيضًا، وتابَعَ ابنَ عَجْلان،

= شيخه سفيان بن عيينة، عن هشام بن عروة، عن أبيه عروة: أن أسيد بن حضير اشتكى، وكان يؤمُّ قومَهُ جالسًا .
كذا رواه ابن عيينة مرسلاً، فلم يذكر كثير بن السَّائب ولا محمود بن لبيد .

(١) في (ش): « وسألت ». وروى هذا النص عن ابن أبي حاتم البيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ١٥٧)، ونقله ابن كثير في "إرشاد الفقيه" (١/ ١٢٥).

(٢) هو: سليمان بن حيَّان . وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٧٩٩ و٧١٣٦ و٣٦١٢٦)، وأحمد في "مسنده" وابنه عبدالله في "زياداته على المسند" (٢/ ٤٢٠ رقم ٩٤٣٨)، والبخاري في "الكنى" ص(٣٨)، وأبو داود في "سننه" (٦٠٤)، وابن ماجه في "سننه" (٨٤٦)، والنسائي في "سننه" (٩٢١)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٢١٧)، والدارقطني في "سننه" (١/ ٣٢٧)، وتمام في "فوائده" (٢٩٦/ الروض البسام)، والبيهقي في "القراءة خلف الإمام" (٣١١)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (١١/ ٣٣).
ورواه النسائي في "سننه" (٩٢٢)، والدارقطني في "سننه" (١/ ٣٢٨)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٥/ ٣٢٠)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (١١/ ٣٣) من طريق محمد بن سعد الأشهلي، عن ابن عجلان، به.

(٣) هو: محمد.

(٤) هو: ذَكوان السَّمان.

(٥) يعني قوله: « فإذا قرأ فأنصتوا ».

(٦) كذا في جميع النسخ، وكانت الجادَّة أن يقال: « ليسَتْ هذه الكلمةُ بالمحفوظةِ، وهي من تخاليط ابن عجلان»، وقد قعتْ هذه العبارة - بنحو مما هنا على الجادَّة-=

وخَارِجَةُ أيضًا ليس بالقويِّ[(١)].

= عند البيهقي في « سننه »، نقلاً عن ابن أبي حاتم. والإشكال على ذلك في تذكير ما حَقُّهُ التأنيثُ في مواضع ثلاثة: « ليس »، و « بالمحفوظ »، و « هو »:

أما «ليس» فيخرج تذكيره على وجهين: الأول: بالحمل على المعنى؛ فإنه حَمَلَ «هذه الكلمة» على معنى « هذا الكلام »؛ لأن الكلمة في اللغة بمعنى الكلام التام المفيد، وليست بمعنى القول المفرد، من الاسم والفعل والحرف، إلا في اصطلاح النحاة. ولأن الكلمة المشار إليها هي قوله: « إذا قرأ فأنصتوا »، وهذا كلامٌ وليس كلمةً واحدة. وانظر: "شرح شذور الذهب" (ص٣٣- ٣٥). وانظر تحريرًا لذلك عند شيخ الإسلام في: "مجموع الفتاوى" (١/ ٢٤٥- ٢٤٦)، (٧/ ١٠١)، (١٠/ ٢٣٢- ٢٣٣)، (١٢/ ١٠٣- ١١٦). وانظر للحمل على المعنى بتذكير المؤنَّث: التعليق على المسألة رقم (٢٧٠).

والثاني: أنَّ التذكير في « ليس » راجعٌ إلى كون اسمه «هذه الكلمة» - غَيْرَ حقيقيِّ التأنيث؛ فيجوزُ معه تذكير الفعل - كما وقع هنا - وتأنيثه، وانظر التعليق على المسألة رقم (٢٢٤).

أما قوله: « بالمحفوظ »: فلا إشكال فيه على الوجه الأول، من حمل «هذه الكلمة» على معنى « هذا الكلام »؛ أي: ليس هذا الكلام بالمحفوظ. وأما على الوجه الثاني فيخرج على أن المحفوظ جاء على صيغة المصادر التي على وزن مفعول؛ كالمعقول والمجلود، وحينئذ يلزم فيه الإفراد والتذكير؛ كما تقول: رجلٌ عدلٌ، وامرأةٌ عدلٌ، والمعنى: ليست هذه الكلمة ذاتَ حفظٍ، وانظر نحو ذلك في المسألة رقم (٣٦٤).

وأما التذكير في قوله: « وهو »: فعلى معنى «المذكور» أو «المشار إليه»، أي: وهذا الذي ذُكِرَ من تخاليط ابن عجلان، وهذا يرجع إلى باب الحمل على المعنى بتذكير المؤنَّث، وهو فاشٍ في العربية؛ انظر المسألة رقم (٢٧٠).

بقي أن نقول: إنَّ هذه العبارة وردتْ بصيغة التأنيث عند ابن كثير في "إرشاد الفقيه"، ففيه: « قال أبو حاتم: ليستْ هذه الزيادةُ بمحفوظة - يعني: « وإذا قرأ فأَنْصِتُوا » - وهي من تخاليط محمد بن عجلان ».

(١) قال عباس الدوري في "تاريخ ابن معين" (٣/ ٤٥٥ رقم٢٢٣٦): « سمعت ابن معين يقول في حديثِ أبي خالد الأحمر؛ حديثِ ابن عجلان: ليس بشيء، ولم يثبته، =

. . . .

= ووهّنه ». وقال البخاري في الموضع السابق: « ولم يصح ».
وقال أبو داود في الموضع السابق: « وهذه الزيادة: " وإذا قرأ فأنصِتوا " عندنا ليست بمحفوظة، الوهم عندنا من أبي خالد ».
وقال النسائي في "الكبرى"(٩٩٤): « لا نعلم أحدًا تابع ابن عجلان على قوله: "وإذا قرأ فأنصِتوا" ».
وذكر الدارقطني في "العلل" (٨/ ١٨٧ رقم١٥٠١) اختلاف الرواة على محمد بن عجلان في إسناد هذا الحديث، وأنهم كلهم ذكروا: « وإذا قرأ فأنصِتوا »، ثم قال الدارقطني: « وهذا الكلام ليس بمحفوظ في هذا الحديث ». وقال البيهقي في "سننه" (٢/ ١٥٦): « وهو وهم من ابن عجلان ».
وقال في "المعرفة" (٣/ ٧٥): « وقد أجمع الحفاظ على خطأ هذه اللفظة في الحديث، وأنها ليست بمحفوظة: يحيى بن معين، وأبو داود السجستاني، وأبو حاتم الرازي، وأبو علي الحافظ، وعلي بن عمر الحافظ، وأبو عبدالله الحافظ ».
وقال في "القراءة خلف الإمام": ص(١٣١- ١٣٢): « هذا حديث يعرف بأبي خالد الأحمر، عن ابن عجلان. قال البخاري: لا يعرف هذا من صحيح حديث أبي خالد الأحمر. قال أحمد بن حنبل: أراه كان يدلس. وقال يحيى بن معين: أبو خالد الأحمر صدوق وليس بحجة ».
وصحّح هذه الزيادة مسلم بن الحجاج، والإمام أحمد، وابن عبدالبر:
أما مسلم بن الحجاج: فإنه أخرج في "صحيحه" (٤٠٤) حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه في صفة الصَّلاة؛ من طريق أبي عوانة وضَّاح بن عبدالله، وسعيد بن أبي عروبة، وهشام الدَّستوائي، وسليمان التيمي، جميعهم عن قتادة، عن يونس بن جبير، عن حِطَّان بن عبدالله الرقاشي، عن أبي موسى، وذكر أن سليمان التيمي زاد في روايته: « وإذا قرأ فأنصِتوا »، وفي آخر الحديث قال مسلم بن الحجاج لأبي بكر ابن أخت أبي النَّضْر: تريد أحفظ من سليمان؟ فقال له أبو بكر: فحديث أبي هريرة، فقال: هو صحيح؟ يعني: « وإذا قرأ فأنصِتوا »، فقال: هو عندي صحيح. فقال: لِمَ لَمْ تضَعْه ههنا؟ قال: ليس كل شيء عندي صحيح وضعتُه ههنا؛ إنما وضعت ههنا ما أجمعوا عليه. اهـ. =

٤٦٦ - **وقال أبي**: ذاكرتُ أبا زرعة بحديثٍ رواه عَبْدَةُ بن سُلَيمان[(١)]، عن محمد بن عمرو بن عَلْقَمَة، عن أبي سَلَمة[(٢)]، عن المغيرة بن شُعْبَة: أنَّ النبيَّ ﷺ كان إذا سَلَّم من الصَّلاة قال: «**اللَّهُمَّ، لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الجَدِّ مِنْكَ الجَدُّ**»، فقلتُ: قد[(٣)] رابَني أمرُ هذا الحديث! لأنَّ الناسَ يَرْوُونَهُ عن محمد بن عمرو، عن أبي سَلَمة، عن المغيرة، عن النبيِّ ﷺ؛ في

= وأما الإمام أحمد وابن عبدالبر: فإن ابن عبدالبر استشهد في "التمهيد"(١١/ ٣٢-٣٤) بهذا الحديث من رواية أبي موسى وأبي هريرة، ثم أخرجه من طريق النسائي، وذكر عبارة النسائي السابقة، ثم قال ابن عبدالبر: بعضهم يقول: أبو خالد الأحمر انفرد بهذا اللفظ في هذا الحديث، وبعضهم يقول: إن ابن عجلان انفرد به، وقد ذكره النسائي من غير حديث أبي خالد الأحمر...، فإن قال قائل: إن قوله: « وإذا قرأ فأنصِتوا » لم يقله أحد في حديث أبي هريرة غيرُ ابن عجلان، ولا قاله أحد في حديث أبي موسى غيرُ جرير، عن التيمي؛ قيل له: لم يخالفهما من هو أحفظ منهما، فوجب قبول زيادتهما، وقد صحَّح هذين الحديثين أحمد بن حنبل، وحسبك به إمامة وعلمًا بهذا الشأن. حدثنا عبدالله بن محمد؛ قال: حدثنا عبدالحميد بن أحمد؛ قال: حدثنا الخضر بن داود؛ قال: حدثنا أبو بكر الأثرم؛ قال: قلت لأحمد بن حنبل: من يقول عن النبي ﷺ من وجه صحيح: « إذا قرأ الإمام فأنصِتوا»؟ فقال: حديث ابن عجلان الذي يرويه أبو خالد، والحديث الذي رواه جرير عن التيمي، وقد زعموا أن المعتمر رواه. قلت: نعم ! قد رواه المعتمر؛ قال: فأي شيء تريد؟ [قال ابن عبدالبر]: فقد صحح أحمد الحديثين جميعًا عن النبي ﷺ: حديث أبي هريرة، وحديث أبي موسى؛ قوله ﷺ: « إذا قرأ الإمام فأنصِتوا »، فأين المذهب عن سنة رسول الله ﷺ، وظاهِر كتاب الله عزَّ وجلَّ، وعمل أهل المدينة ؟ اهـ.

(١) روايته أخرجها ابن عبدالبر في "التمهيد" (٢٣/ ٨١).

(٢) هو: ابن عبدالرحمٰن بن عوف.

(٣) قوله: « قد » ليس في (ك).

المسح على الخُفَّين[١]! فتابَعَني على ما رابَني، ورابَهُ[٢] نحوُ ذاك[٣]، حتى ذاكَرَني بعضُ أصحابنا،عن بعض المدنيِّين، عن محمد بن عمرو، عن أبي سَلَمة، عن المغيرة، كما رواه عَبْدَةُ؛ غيرَ أنَّ ذلكَ لم يَستَقِرَّ بَعْدُ عندي .

٤٦٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه بُرْدُ بن سِنَان[٤]، عن الزُّهْري، عن عُرْوَة، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ: أنه كان يصلِّي، فاستَفْتَحْتُ البابَ، فجاء النبيُّ ﷺ ففتح البابَ، ومضى في صَلاتِه .

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في "مسنده" (٤/ ٢٤٨ رقم ١٨١٧١)، والدارمي (٦٨٦)، وأبو داود في "سننه" (١)، والترمذي في "جامعه" (٢٠)، والنسائي في "السنن" (١٧)، وابن ماجة في "سننه" (٣٣١)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٥٠)، وابن الجارود في "المنتقى" (٢٧) من طرق عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة به.

(٢) في (ك): « وروابه ».

(٣) في (أ) و(ش): « ذلك ». يعني رابهما أن يُرْوَى هذا المتن بهذا الإسناد، وإلَّا فحديث المغيرة قد رواه البخاري في "صحيحه" (٨٤٤، ٦٣٣٠، ٦٦١٥، ٧٢٩٢)، ومسلم (٥٩٣) من طريق ورَّاد كاتب المغيرة بن شعبة، عن المغيرة به مرفوعًا مطولاً.

(٤) روايته أخرجها الطيالسي في "المسند" (١٥٧١)، وإسحاق بن راهويه (١١٤٧)، والإمام أحمد في "المسند" (٦/ ٣١ و١٨٣ و٢٣٤ رقم٢٤٠٢٧ و٢٥٥٠٣ و٢٥٩٧٢)، وأبو داود في "سننه" (٩٢٢)، والترمذي في "جامعه" (٦٠١)، والنسائي في "سننه"(١٢٠٦). وأبو يعلى في "مسنده" (٤٤٠٦)، وابن حبان في "صحيحه" (٢٣٥٥)، والدارقطني في "سننه" (٢/ ٨٠) والبيهقي (٢/ ٢٦٥)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٢٠/ ٩٧- ٩٨)، والبغوي في "شرح السنة" (٧٤٧). وقال الترمذي:« هذا حديث حسن غريب ».
وأخرجه الدارقطني في "سننه" (٢/ ٨٠) من طريق محمد بن حميد الرازي، عن حكام بن مسلم، عن عنبسة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة به.

قلتُ لأبي: ما حالُ هذا الحديث؟

فقال أبي: لم يَرْوِ هذا الحديثَ أحدٌ عن النبيِّ ﷺ غيرُ بُرْدٍ، وهو حديثٌ مُنكَرٌ، ليس يَحْتَمِلُ الزُّهْريُّ مثلَ هذا الحديث، وكان بُرْدٌ يرى القَدَر[1].

٤٦٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو كُرَيْب[2]، عن وكيع[3]، عن ابن أبي ذئب[4]، عن خالِهِ[5]، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ.

وقال مَرَّةً: عن ابن أبي ذئب، عن الزُّهْري، عن أبي سَلَمة، عن

---

(١) قال ابن رجب في "فتح الباري" (٦/ ٣٨٢): «واستنكره أبو حاتم الرازي، والجوزجاني؛ لتفرد بُرْدٍ به»، وانظر: "شرح العلل" له (٢/ ٤٨٣).

(٢) هو: محمد بن العلاء.

(٣) هو: ابن الجراح. وروايته على هذا الوجه لم نقف عليها. لكن أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٤٢٥٣)، والإمام أحمد في "مسنده" (٢/ ٤٤٣ رقم ٩٧١٢)، والبغوي في "الجعديات" (٢٧٦٨) عن يعقوب بن إبراهيم. ثلاثتهم (ابن أبي شيبة، وأحمد، ويعقوب) عن وكيع، عن ابن أبي ذئب، عن خاله الحارث بن عبدالرحمن، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة به مثل رواية الليث بن سعد الآتيه.

(٤) واسمه: محمد بن عبدالرحمٰن.

(٥) في (ت) و(ك): «خالد»، وهو تصحيف، والمثبت هو الصَّواب، وخال ابن أبي ذئب: هو الحارث بن عبدالرحمٰن؛ المصرَّح باسمه في الروايات الآتية، وقد أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٤٤٣ رقم ٩٧١٢)، والبغوي في "الجَعديات" (٢٧٦٨)، كلاهما من طريق وكيع، عن ابن أبي ذئب، عن خاله الحارث بن عبدالرحمٰن، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.
وأما قوله: «عن أبيه»: فلم نقف على رواية أبي كريب للنظر هل هي كذلك، أو موافقة لما جاء عند الإمام أحمد والبغوي؟

أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ: أنه سجدَ في النَّجْم .

ورواه اللَّيْث بن سعد، عن ابن أبي ذئب، عن الحارث بن عبدالرحمٰن، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ .

ورواه ابن أبي فُدَيْك[١]، عن ابن أبي ذئب، عن الحارث بن عبدالرحمٰن[٢]، عن محمد بن عبدالرحمٰن بن ثَوبان، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ[٣] .

وكذا رواه الوليدُ بن مسلم، وعبدالعزيز بن محمد، عن ابن أبي ذئب؟

قال أبي: هذا الصَّحيحُ .

٤٦٩ - وسألتُ[٤] أبي عن حديثٍ رواه مالك[٥]، وابن عُيَينة[٦]،

---

(١) هو: محمد بن إسماعيل بن مسلم. وروايته أخرجها الشافعي في "مسنده" (١/ ١٢٣- ترتيب). وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٣٠٤ رقم ٨٠٣٤) عن أبي عامر العقدي. والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٣٥٣) من طريق أبي عامر، وبشر بن عمر. والطوسي في "مختصر الأحكام" (٣/ ١٣٢ رقم ٥٣٩) من طريق أبي عاصم. والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٣٢١) من طريق خالد بن الحارث أربعتهم عن ابن أبي ذئب به.

(٢) من قوله: « عن أبي سلمة، عن أبي هريرة،عن النبيِّ ﷺ. ورواه ابن أبي فُدَيْك ...» إلى هنا سقط من (ف)؛ بسبب انتقال بصر الناسخ.

(٣) قوله: « عن النبي ﷺ » سقط من (أ) و(ش).

(٤) نقل ابن رجب في "فتح الباري" (٢/ ١٤٧) قول أبي حاتم الرازي: « كلاهما صحيح »، وانظر المسألة رقم (٢٣٦).

(٥) روايته أخرجها في "الموطأ" (١/ ١٤٠ رقم٣١٨)، ومن طريقه أخرجه البخاري في "صحيحه" (٣٥٨)، ومسلم (٥١٥).

(٦) هو: سفيان. وروايته أخرجها الحميدي في "مسنده"(٩٦٦)، والإمام أحمد في =

عن الزُّهْري[(١)]، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ: أنه سُئل عن الصَّلاة في الثَّوب الواحِد؟ فقال: «**أَوَكُلُّكُمْ يَجِدُ ثَوْبَيْنِ؟!**».

ورواه سُلَيمان بن كَثِير[(٢)]، عن الزُّهْري، عن أبي سَلَمة[(٣)]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ؟

قال: كلاهُما صحيحٌ، قد روى[(٤)] عُقَيل[(٥)]، عن الزُّهْري، عن سعيدٍ وأبي سَلَمة، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ؛ جَمَعَهُما[(٦)].

٤٧٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو[(٧)] مُصْعَب[(٨)]، عن

= "المسند" (٢/ ٢٣٨-٢٣٩ رقم ٧٢٥١)، وابن ماجه في "سننه" (١٠٤٧). وابن خزيمة في "صحيحه" (٧٥٨)، وابن الجارود في "المنتقى" (١٧٠)، وابن حبان في "صحيحه" (٢٢٩٦).

(١) ضبَّب ناسخا (ت) و(ك) على قوله: « الزهري ».

(٢) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٣٤٥ رقم ٨٥٤٩). وأخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (١٣٦٤) عن معمر. والإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٢٦٥- ٢٦٦ رقم ٧٦٠٦) عن عبدالرزاق، عن معمر وابن جريج. والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٣٧٩) من طريق ابن جريج. كلاهما عن الزهري به.

(٣) هو: ابن عبدالرحمٰن بن عَوف.

(٤) في (ف): « رواه ».

(٥) هو: ابن خالد. وقد تابعه عليه يونس بن يزيد الأيلي. روايتهما أخرجها مسلم في "صحيحه" (٥١٥).

(٦) في (ك): «جميعهما». وأطال الدارقطني في "العلل" (١٨٠٨) في ذكر الاختلاف في هذا الحديث على الزهري، ثم قال: « وكلها محفوظة عن الزهري، إلا قول روح، عن زمعة، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، فإنه غير محفوظ ».

(٧) في (ك): « بن ».

(٨) هو: أحمد بن أبي بكر الزهري. لم نقف على روايته على هذا الوجه، لكن أخرجه الترمذي في "جامعه" (٨٦٩)، والحسن بن محمد الخلال في "فضائل سورة الإخلاص" (٣٤) من طريق محمد بن هارون بن حميد كلاهما (الترمذي ومحمد =

عبدالعزيز بن عِمْران، عن محمد بن عُبَيد، عن جعفر بن محمد، عن أبيه[١]، عن جابر: أنَّ النبيَّ ﷺ قرأ في ركعَتَي الطَّوافِ بِسُورَتَي الإخلاص: ﴿قُل[٢] يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾، و: ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ[٣].

٤٧١ - وسألتُ[٤] أبي عن حديثٍ رواه مَعْنُ بن عيسى، عن موسى بن يعقوب الزَّمْعي، عن الصَّلْت بن سالم مولى طَلْحَة بن محمد ابن عُبَيدالله؛ أنَّ مولًى لعمر بن الخطَّاب أخبره، عن عبدالله بن عمرو ابن العاص، عن أبي الدَّرداء، عن النبيِّ ﷺ قال: «**مَنْ صَلَّى الضُّحَى سَجْدَتَيْنِ، لَمْ يُكْتَبْ مِنَ الغَافِلِينَ** . . .»، وذكَرَ الحديثَ .

قلتُ لأبي: مولًى لعمر، مَنْ هو؟

قال: زيدُ بن أسلَم فيما أرى .

= ابن هارون) عن أبي مصعب به. بدون ذكر محمد بن عبيد في إسناده.

(١) هو: محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، المعروف بالباقر.

(٢) في (ت) و(ف) و(ك): « وقل ».

(٣) روى هذا الحديث الترمذي في "جامعه" (٨٧٠) من طريق سفيان، عن جعفر بن محمد، عن أبيه: أنه كان يستحبُّ أن يقرأ في ركعتي الطواف بـ: ﴿ قُلۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾، و: ﴿ قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، ثم قال الترمذي: « وهذا أصحُّ من حديث عبد العزيز بن عمران . وحديث جعفر بن محمد عن أبيه في هذا أصحُّ من حديث جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر، عن النبي ﷺ، وعبد العزيز بن عمران ضعيفٌ في الحديث ». وانظر "الفصل للوصل" للخطيب (٢/ ٦٣٩).

(٤) تقدمت هذه المسألة برقم (٣٧٠).

٤٧٢ - **وسألتُ أبي** عن حديثٍ رواه أبو مُصعَب[١]، عن الحسين ابن زيد بن عليٍّ، عن جعفر بن محمد، عن أبيه[٢]، عن يزيد بن رُكانَة: أنَّ النبيَّ ﷺ صلَّى على ميِّتٍ، فكبَّر، فقال: **«اللَّهُمَّ، عَبْدُكَ، وَابْنُ أَمَتِكَ، احتَاجَ إلى رَحْمَتِكَ، وَأَنْتَ أَغْنَى عَنْ عَذَابِهِ»** ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ لا أصلَ له .

❁ ❁ ❁ ❁ ❁

(١) هو: أحمد بن أبي بكر الزهري. وروايته أخرجها ابن قانع في "معجم الصحابة" (٣/ ٢٢٣)، وأخرجه ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٤٤٤)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٣/ ٢٢٢)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٢٢/ ٢٤٩ رقم٦٤٧)، وعنه أبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٢٦١٦) جميعهم من طريق حميد ابن يعقوب، عن الحسين بن زيد، به.
وأخرجه الحاكم في "المستدرك" (١/ ٣٥٩) من طريق إبراهيم بن المنذر، عن الحسين بن زيد، به.

(٢) هو: محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، المعروف بالباقر.

تَمَّ[١] الجُزْءُ الثَّالثُ بحمد الله[٢] وعَوْنِه[٣] ومَنِّه،
يَتْلُوهُ الجُزْءُ[٤] الرَّابعُ في عِلَلِ أخبارٍ رُوِيَتْ في الصَّلاة
وأوَّلِ كتاب الزَّكاة[٥]، في حديثٍ رواه أبو[٦] مُصعَب،
عن عبدالعزيز بن عِمران[٧]

والحمدُ لله ربِّ العالَمين، وصلَّى الله على سيِّدنا محمد، وآلِهِ
وصَحبِهِ وسلَّم تسليمًا كثيرًا
وحَسْبُنا الله ونِعْمَ الوَكيل[٨]

❁ ❁ ❁ ❁ ❁

---

(١) المثبت من (ف)، وفي (أ): « ثم ».
(٢) في (ف): « الله تعالى ».
(٣) قوله: « وعونه » ليس في (ف).
(٤) في (ف): « ويتلوه في الجزء ».
(٥) من قوله: « في علل . . . » إلى هنا ليس في (ف).
(٦) قوله: « أبو » سقط من (أ)، وأثبت من (ف)، وانظر الموضع الآتي في أول إسناد المسألة رقم (٤٧٣).
(٧) زاد بعده في (ف): « عن ابن أخي الزهري ».
(٨) في (ف): « وحسبنا الله وكفى »، ومن قوله: « تم الجزء الثالث . . . » إلى هنا ليس في (ت) و(ش) و(ك)، وجاء في حاشية (ش): « آخر الجزء الثالث ».

بسم الله الرَّحمٰن الرَّحيم
وصلَّى الله على سيِّدنا محمَّد وآله وصحبه وسلَّم
الجُزْءُ الرابعُ مِنْ "كِتَابِ الْعِلَلِ"
يَشْتَمِلُ على عِلَلِ أَخْبَارٍ رُوِيَتْ فِي الصَّلَاةِ والزَّكَاةِ[١]

٤٧٣ - قال: أخبرنا أبو محمد عبدالرحمٰن بن أبي حاتِم الرَّازي[٢]: وسألتُ[٣] أبي عن حديثٍ رواه أبو[٤] مُصعَب[٥]، عن عبدالعزيز بن عِمران، عن ابن أخي الزُّهْري[٦]، عن الزُّهْري، عن سالم[٧]، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ: أنه كان يقرأُ في غزوة تَبوك في ركعَتَي الفجر: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ﴾، و: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾؟

---

(١) من قوله: « بسم الله الرحمن الرحيم ... » إلى هنا ليس في (ت) و(ك)، واتفق النص في (ف) مع (أ) ما عدا قوله: « يشتمل على » فوقع بدله في (ف): « في »، ولم يرد في (ش) إلا قوله: « علل أخبار رويت في الصَّلاة والزَّكاة ».

(٢) في (أ): « الرازي رحمه »، أراد الترحُّم عليه فلم يكتب لفظ الجلالة. ومن قوله: «قال: أخبرنا ... » إلى هنا من (أ) و(ش) فقط.

(٣) المثبت من (ف)، وفي بقية النسخ: «سألت»، والأصل أن تكون العبارة: «قال: سألت»، فحُذِفَ «قال»؛ وحَذْفُ القولِ كثيرٌ في العربية؛ حتى قال أبو علي الفارسي: «حَذْفُ القولِ مِنْ حَدِيثِ البَحْرِ؛ قُلْ ولا حَرَجَ!». انظر "مغني اللبيب" (ص٥٩٦).

(٤) قوله: «أبو» سقط من (أ) و(ش).

(٥) هو: أحمد بن أبي بكر الزهري. وروايته أخرجها الطبراني في "المعجم الكبير" (٢١٨/١٢ رقم١٣١٢٣)، وفي "الأوسط" (٧٧٩٢). وقال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن الزهري إلَّا ابن أخيه، ولا عن ابن أخي الزهري إلَّا عبدالعزيز بن عمران، تفرد به أبو مصعب ».

(٦) هو: محمد بن عبدالله بن مسلم.

(٧) هو: سالم بن عبدالله بن عمر.

قال أبي: هذا حديثٌ باطلٌ بهذا الإسناد .

٤٧٤ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه عمر بن علي[٢]، عن أَشْعَثَ بنِ سَوَّار، عن بُكَير بن الأخْنَس، عن حَنَش[٣] بن المُعتَمِر، عن وَابِصَةَ بنِ مَعْبَد، عن النبيِّ ﷺ: أنه صلَّى[٤] خلفَ الصَّفِّ وحدَهُ . . . ؟

قال أبي: رواه بعضُ الكوفيِّين عن أَشْعَث، عن بُكَير، عن وابِصَة، عن النبيِّ ﷺ .

قال أبي: أما عمرُ فمحلُّه الصِّدْقُ، ولولا [تدليسُهُ][٥] لحكَمنا[٦]؛ إذْ جاء بالزِّيادة[٧]، غَيْرَ أنا نخافُ أن يكونَ أَخَذَهُ عن غير ثقة . وأَشْعَثُ هو أَشْعَث[٨] .

قلتُ: حَنَشٌ أدرَكَ وابِصَةَ ؟

---

(١) هذه المسألة متأخرة في (أ) و(ش) عن المسألة التالية رقم (٤٧٥).
ونقل بعض هذا النص ابن الملقن في "البدر المنير" (٣/ ٢٨٥/ مخطوط).
وتقدَّمت هذه المسألة برقم (٢٨١)، وانظر المسألة رقم (٢٧١).

(٢) هو: المقدَّمي.

(٣) في (ت) و(ك): « حفش ».

(٤) في المسألة رقم (٢٧١) و(٢٨١): « أن رجلاً صلَّى خلفَ الصفِّ وحدَهُ ».

(٥) في (أ) و(ت) و(ش) و(ف): « تدلسه »، والمثبت من (ك) و"الجرح والتعديل" (٦/ ١٢٥).

(٦) في الموضع السابق من "الجرح والتعديل": « لحكمنا له »، وهو أجود .

(٧) وجاء بالزيادة أيضًا يزيد بن هارون وحفص بن غياث، فروياه عن أشعث بن سوَّار، بزيادة حنش بن المعتمر؛ وتقدَّم تخريج روايتهما في المسألة رقم (٢٨١).

(٨) في المسألة رقم (٢٨١): « . . . وأشعث هو أشعث، قال أبو محمد: يعني أنه ضعيف الحديث »، وفي "الجرح والتعديل" (٦/ ١٢٥): « سألت أبي عنه [أي: =

قال: لا أُبعِدُه .

٤٧٥ - وسألتُ[1] أبي عن حديثٍ رواه ابن أبي فُدَيك[2]، عن الضَّحَّاك بن عثمان، عن سعيد المَقْبُري[3]، عن أبي هريرة؛ قال: كان رسول الله ﷺ[4] جالسًا في المسجِد ونحن معه؛ إذ[5] جاء ضِمَامُ بن ثَعْلَبة، فدخل المَسْجِدَ على جَمَلٍ له، فقال: أَيُّكم محمد؟ قالوا: هذا رسولُ الله ﷺ، قال: إني سائلُكَ عن مسألة، ومُغَلِّظٌ عليك! أَنْشُدُكَ بِرَبِّ مَنْ قَبْلَكَ وَرَبِّ مَنْ بَعْدَكَ، آللهُ أرسلكَ إلى النَّاس؟ قال: «نَعَمْ»، ثم عَادَ عليه المسألةَ[6]؛ قال: آللهُ أَمَرَكَ أن تَأْمُرَ النَّاسَ بالصَّلواتِ[7] الخمسِ في اللَّيل والنَّهار؟ قال «نَعَمْ» . . . وذكَرَ الحديثَ ؟

= عن عمر بن المقدَّمي] ؟ فقال: محلَّه الصدْقُ، ولولا تدليسُهُ، لحكمنا له؛ إذَا جاء بزيادةٍ؛ غير أنَّا نخاف بأن يكون أخذه عن غير ثقة ».

(١) هذه المسألة متقدمة في (أ) و(ش) على المسألة التي قبلها رقم (٤٧٤).

(٢) قوله: « أبي عن حديث رواه ابن أبي فديك » مكرر في (ف). وابن أبي فديك هو: محمد بن إسماعيل بن مسلم.
وروايته على هذا الوجه ذكرها ابن منده في "الإيمان" (١/ ٢٧٣).
وأخرجها النسائي في "سننه" (٢٠٩٤) من طريق أبي عمارة الحارث، عن أبيه، عن عبيدالله بن عمر العمري، عن سعيد المقبري به.

(٣) هو: سعيد بن أبي سعيد.

(٤) في (أ) و(ش) و(ف): «كان النبي ﷺ». (٥) في (ت): « إذا ».

(٦) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: أعاد عليه المسألةَ، فإن لم تكن همزة «أعاد» سقطت من النساخ، فإن نصب «المسألة» هنا يتوجه على النصب على نزع الخافض، والتقدير: ثم عاد عليه بالمسألة، أي: رجع عليه بها، حُذِفَ الخافض، فانتصب ما بعده. وقد تقدم التعليق على نزع الخافض في المسألة رقم (١٢).

(٧) في (أ) و(ف): «بالصَّلاة بالصلوات»، وكذا في (ش)، وضُرِبَ على قوله: «بالصَّلاة».

فقال[١] أبي: هذا وَهَمٌ[٢]؛ إنما رواه اللَّيْث[٣] عن سعيد المَقْبُري، عن شَرِيك بن عبدالله بن أبي نَمِر، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ؛ وهو أشبَهُ[٤].

٤٧٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبدالرَّزاق[٥]، عن ابن جُرَيج[٦]، عن عبدالملك، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ قال: « **يَؤُمُّ القَوْمَ أَقْرَؤُهُمْ لِلْقُرْآنِ** ».

قلتُ لأبي: مَنْ عبدُالملك هذا ؟

قال: مجهول[٧].

---

(١) في (ت) و(ف) و(ك): « قال ».

(٢) نقل ابن حجر في "الفتح" (١/ ١٥٠) حكم أبي حاتم على رواية الضحاك بن عثمان هذه بالوهم.

(٣) هو: ابن سعد. وروايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٦٣).

(٤) قال الدارقطني في "العلل"(٨/ ١٥٠ رقم١٤٧٠): « يختلف فيه على سعيد المقبري، فروي عن عبيدالله بن عمر، وعن أخيه عبدالله، وعن الضحاك بن عثمان، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة، ووهموا فيه على سعيد، والصَّواب: ما رواه الليث بن سعد، عن سعيد المقبري، عن شريك بن أبي نمر، عن أنس بن مالك . وقال يعقوب بن إبراهيم بن سعد: عن الليث، عن ابن عجلان، عن المقبري . وقد سمعه الليث من المقبري، وهو صحيح عنه ».

(٥) هو: ابن همَّام الصَّنعاني وروايته في "مصنفه" (٣٨١٠)، ومن طريق عبدالرزاق أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ١٦٣ رقم١٢٦٦٥).

(٦) هو: عبدالملك بن عبدالعزيز .

(٧) وقال ابن أبي حاتم أيضًا في "الجرح والتعديل" (٥/ ٣٧٦ رقم١٧٥٩): عبدالملك: روى عن أنس بن مالك، عن النبي ﷺ: « يؤمُّ القومَ أقرؤهم لكتاب الله عز وجل »، روى عنه ابن جريج، سألت أبي عنه؟ فقال: مجهول .اهـ.

٤٧٧ - **وسمعتُ أبي**: حدَّثنا عُبَيْس[(١)]؛ قال: حدَّثنا حاتِم[(٢)]، عن محمد بن يوسف[(٣)]، عن عبدالله بن يزيد الكِنَاني[(٤)]؛ قال: سمعتُ السَّائِبَ بن يزيد يقول: جَمَعَ عمرُ بنُ الخطَّابِ الناسَ في رمضانَ على أُبَيِّ بن كعب .

قال أبي: قال عُبَيْس: عن عبدالله بن يزيد، وأخطأ؛ إنما هو: محمد بن يوسف بن عبدالله[(٥)]، فأخبرتُهُ فلم يَرْجِعْ .

٤٧٨ - **وسألتُ**[(٦)] **أبي** عن حديثٍ رواه سُوَيْد بن[(٧)] سعيد[(٨)]، عن يحيى بن سُلَيم الطَّائِفي، عن إسماعيلَ بنِ أُميَّة وعُبَيدِاللهِ بنِ عمر، عن

---

(١) هو: عُبَيس بن مرحوم .

(٢) هو: حاتِم بن إسماعيل .

(٣) قوله: « قال: حدثنا حاتم، عن محمد بن يوسف » سقط من (ف).

(٤) كذا في جميع النسخ ! وصوابه: « الكندي » كما في "تهذيب الكمال" (٢٧/ ٤٩)، و"التقريب" (٦٤٥٤)، مع مراعاة تصويب أبي حاتم الآتي .

(٥) أخرجه هكذا الإمام مالك في "الموطأ" (١/ ١١٥ رقم٢٥١) عن محمد بن يوسف، عن السائب بن يزيد أنَّه قال: « أمر عمر بن الخطاب أُبَيَّ بن كعب وتميمًا الداري أن يقوما للناس بإحدى عشرة ركعة ». ومن طريق الإمام مالك أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٤٦٩)، وفي "فضائل الأوقات" (١٢٦)، و"معرفة السنن والآثار" (٤/ ٤٣). وأخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (٧٧٣٠)، وابن أبي شيبة (٧٦٧٠)، وابن شبة في "تاريخ المدينة" (٢/ ٧١٣ و٧١٦) من طرق عن محمد بن يوسف به.

(٦) نقل العراقي في "طرح التثريب" (٢/ ٢٤٥) حكم أبي حاتم على هذا الحديث.

(٧) قوله: « سويد بن » مكرر في (ت) بسبب مجيئه في آخر الورقة (١١٢) وبداية الورقة التالية (١١٣).

(٨) روايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (١٠٣٦).

نافع، عن ابن عمر؛ قال: رخَّص رسولُ الله ﷺ لِلنِّسَاءِ في التَّصفيق في الصَّلاة، وللرِّجال في التَّسبيح ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ بهذا الإسناد[(١)].

٤٧٩ - وسألتُ[(٢)] أبي عن حديثٍ رواه هشام بن سعد[(٣)]، عن زيد بن أَسْلَم، عن عطاء[(٤)]، عن أبي واقِد[(٥)]، عن النبيِّ ﷺ؛ قال: « **قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: إِنَّا أَنْزَلْنَا المَالَ لإِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَلَوْ كَانَ لِابْنِ آدَمَ وَادٍ**[(٦)] **أَحَبَّ أَنْ يَكُونَ لَهُ**

---

(١) قال الدارقطني في "العلل" (٨/ ٣٤٠ رقم١٦١٠): « يرويه إسماعيل بن أمية، واختُلِف عنه، فرواه يحيى بن سليم الطائفي مرة عن إسماعيل بن أمية، عن عطاء، عن أبي هريرة، ومرة عن نافع، عن ابن عمر، وحديث عطاء عن أبي هريرة أصح».

(٢) ستأتي هذه المسألة برقم (٦٤٣) و(١٨١٧).

(٣) روايته أخرجها أبو عبيد في "فضائل القرآن" (ص٣٢٢-٣٢٣)، وأبو بكر بن أبي شيبة في "المسند" - كما في "إتحاف المهرة" (١٦/ ٣٢٧)- والإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٢١٨-٢١٩ رقم٢١٩٠٦)، والدولابي في "الكنى والأسماء" (١/ ٥٩)، وأبو عوانة في "الزكاة" - كما في "إتحاف المهرة" (١٦/ ٣٢٧)- والطبراني في "المعجم الكبير" (٣/ ٢٤٧ رقم ٣٣٠٠ و٣٣٠١)، وفي "الأوسط" (٢٤٤٦)، وأبو بكر القطيعي في "جزء الألف دينار" (١٧٦)، والبيهقي في "الشعب" (٩٧٩٦ و٩٧٩٧).

وأخرجه والطبراني في "االكبير" (٣/ ٢٤٧ رقم٣٣٠٢) من طريق محمد بن عبدالرحمن بن مجبر، عن زيد بن أسلم، به.

(٤) هو: ابن يسار .

(٥) هو: الليثي، مشهور بكنيته.

(٦) في (ت) و(ك): « وادي »؛ بإثبات الياء، وهو صحيحٌ فصيحٌ، وانظر التعليق على المسألة رقم (١٤٦).

وَادِيانِ، وَلَوْ كَانَ لَهُ وَادِيانِ أَحَبَّ أَنْ يَكُونَ لَهُ ثَالِثًا[1]، وَلَا يَمْلأُ جَوْفَ ابْنِ آدَمَ إِلَّا التُّرَابُ، وَيَتوبُ اللهُ عَلَى مَنْ تَابَ» ؟

قال أبي: روى هذا الحديثَ ابنُ أبي فُدَيْك[2]، عن ربيعة بن

---

(١) كذا في جميع النسخ، بنصب ثالثًا، ونحوه في "شعب الإيمان" وكان حقُّه الرَّفْعَ؛ لأنَّه إما فاعلُ «يَكُون» إذا كانت تامَّةً، أو اسمٌ لها مؤخَّر إذا كانت ناقصة، وقد جاءت هذه الكلمة بالرفع على الجادَّة في كثير من مصادر التخريج، ووردت الجملةُ بتمامها في بعض مصادر التخريج بألفاظ أخرى كلُّها موافقة للمشهور من لغة العرب. لكنَّ ما وقع عندنا وفي "الشعب" يخرَّج على وجوه:
أحدها: أن التقدير: أحبَّ أن يكون [وادٍ] له ثالثًا؛ فـ«أن يكون» مفعولُ «أحبَّ»، وفاعل «يكون» أو اسمها: ضمير يعود إلى «الوادي الآخَرِ» المفهوم من السياق، و«ثالثًا»- على ذلك - إما حالٌ من الاسم المرفوع بـ«يكون»، أو خبرٌ عنها، وهو على الإعرابين منصوبٌ.
والثاني: أنه نصب على توهم أنه خبر «يكون» لتأخُّره لفظًا. وانظر التعليق على المسألة رقم (١٨٥٣).
والثالث: أنَّ «واديًا» فاعل «يكون» أو اسمٌ لها، لكنَّه جاء منصوبًا اكتفاءً بالقرينة المعنوية؛ فإنَّ العرب قد يحملها ظهورُ المعنى والعِلْمُ بأنَّ السامع لا يجهل المراد: إلى نَصْبِ ما حقُّهُ الرفع، ورفعِ ما حقُّه النصب؛ كقولهم: خَرَقَ الثوبُ المسمارَ، وكَسَرَ الزجاجُ الحجرَ.
وانظر في الكلام على نصب الفاعل ورفع المفعول اكتفاءً بالقرينة المعنوية: "شرح التسهيل" (٢/ ١٣٢-١٣٣)، و"شرح الأشموني" (٢/ ١٤٢)، و"شرح ابن عقيل" (١/ ٤٨٥)، و"مغني اللبيب" (ص٦٦٢-٦٦٣)، و"همع الهوامع" (٢/ ٦-٧).
والرابع: إنْ لم تكن هناك روايةٌ محفوظة في ضبط «يكون» يجب المصير إليها، فإنه يمكنُ - لغةً - أن تُضْبَطَ هنا بتشديد الواو من «كوَّن» مضعَّفًا، فتكون العبارة هكذا: «أحبَّ أن يُكَوِّنَ له ثالثًا»، والجملةُ على هذا مستقيمةٌ لفظًا ومعنًى. والله أعلم.

(٢) هو: محمد بن إسماعيل. وروايته أخرجها الطبراني في "المعجم الكبير" (٣/ ٢٤٨ رقم٣٣٠٣)، والقضاعي في "مسند الشهاب" (١٤٤٢) من طريق أحمد بن صالح، عنه، به. وأخرجه أبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٧٠١٤) من طريق أحمد بن =

عثمان، عن زيد بن أسلَم، عن أبي مُرَاوِح[(١)]، عن أبي[(٢)] وَاقِدٍ، عن النبيِّ ﷺ؛ وحديثُ هشام أشبَهُ[(٣)].

٤٨٠ - وسألتُ[(٤)] أبي عن حديثٍ رواه يوسف بن محمد بن المُنْكَدِر[(٥)]، عن أبيه، عن جابر؛ قال: كان رسولُ الله ﷺ إذا رأى رجلاً مُغَيَّرَ الخَلْقِ، خَرَّ ساجِدًا شُكْرًا للَّه، وإذا رأى القِرْدَ، خَرَّ

= الفرج، عن ابن أبي فديك، عن ربيعة بن عثمان، عن زيد بن أسلم، عن أبي المرواح، به مرسلاً. ليس فيه ذكر «أبي واقد». وأخرجه البيهقي في "الشعب" (١٠٢٨١- دار الكتب العلمية) من طريق أبي الأزهر، عن ابن أبي فديك، عن ربيعة ابن عثمان، عن زيد بن أسلم، عن أبي واقد الليثي، عن أبي مرواح، به. وقال البيهقي: «كذا وجدته في كتابي، والصواب: عن أبي مرواح، عن أبي واقد الليثي، ورواية هشام [تحرفت إلى: "همام"] بن سعد أصح وكذلك رواه عبدالله بن جعفر، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي واقد».

(١) هو: الغفاري، ويقال: الليثي، المدني، مشهور بكنيته.

(٢) من قوله: « فديك ... » إلى هنا سقط من (ك).

(٣) ذكر الدارقطني في "العلل"(٦/ ٢٩٨-٢٩٩ رقم١١٥٣) رواية هشام بن سعد وربيعة ابن عثمان، ثم قال:« وحديث هشام بن سعد أشبه بالصَّواب ».

(٤) نقل ابن الملقن في "البدر المنير" (٣/ ٢٠٥/مخطوط) حكم أبي حاتم على هذا الحديث.

(٥) روايته أخرجها ابن حبان في "المجروحين" (٣/ ١٣٦)، والطبراني في "الأوسط" (٤٥٤١)، وابن عدي في "الكامل"(٧/ ١٥٥) من طريق عبدالرحمن بن عبيدالله الحلبي، عنه به.
وأخرجه الخرائطي في "فضيلة الشكر" (ص٥٤) فقال: حدثنا محمد بن جابر الضرير، قال: حدثنا محمد بن السكن الشمشاطي قال: حدثنا عبدالله بن عبدالرحمن الحلبي، عن يوسف بن محمد بن المنكدر، عن أبيه، عن جده، أن النبي ﷺ كان إذا رأى صاحب بلاء خرَّ ساجدًا ».

ساجِدًا للَّه[١]، وإذا قام من مَنامِه، خَرَّ ساجِدًا للَّه[٢]؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ.

٤٨١ - وسألتُ[٣] أبي عن حديثٍ رواه عبدالرحمٰن بن بِشْر بن الحكم[٤]، عن مالك بن سُعَير، عن هشام بن عُروَة، عن أبيه، عن عائِشَة: أنَّ النبيَّ ﷺ أمرَ[٥] ببناء المساجِد في الدُّور؟

قال أبي: إنما يُروى عن عُروَة، عن النبيِّ ﷺ، مُرسَلً[٦][٧].

---

(١) قوله: «لله» ليس في (ف).

(٢) من قوله: «وإذا رأى القرد...» إلى هنا سقط من (ت) و(ك)؛ لانتقال بصر الناسخ.

(٣) نقل مغلطاي هذا النص في "شرح ابن ماجه" (٤/ ١٢٦٣).

(٤) روايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (٧٥٨)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٢٩٤). وأخرجه أبو داود في "سننه" (٤٥٥)، وابن ماجه (٧٥٩)، وأبو يعلى في "مسنده" (٤٦٩٨)، وابن حبان في "صحيحه" (١٦٣٤) من طريق زائدة بن قدامة. وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٦/ ٢٧٩ رقم ٢٦٣٨٦)- ومن طريقه العقيلي في "الضعفاء" (٣/ ٣٠٩)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٤٣٩)- والترمذي في "جامعه" (٥٩٤)، والطوسي في "مختصر الأحكام" (٥٥٦)، وابن عدي في "الكامل" (٥/ ٨٣)، والبغوي في "شرح السنة" (٤٩٩) من طريق عامر بن صالح، عن هشام بن عروة، به. وأخرجه العقيلي في "الضعفاء" (٣/ ٣٠٩) من طريق قُرَّان ابن تمام، عن هشام، عن أبيه، عن الفرافصة مرفوعًا.

(٥) في (ت) و(ك): «مر»، وكتب ناسخ (ك) فوقها: «كذا».

(٦) كذا بحذف ألف تنوين الاسم المنصوب جريًا على لغة ربيعة، وانظر التعليق على المسألة رقم(٣٤).

(٧) أخرجه من هذا الوجه مرسلاً ابن أبي شيبة في "المصنف" (٧٤٤٣)، والعقيلي في "الضعفاء" (٣/ ٣٠٩) من طريق وكيع، والترمذي في "جامعه" (٥٩٥) من طريق وكيع وعبدة بن سليمان، وفي (٥٩٦) من طريق سفيان بن عيينة، ثلاثتهم عن هشام ابن عروة، به. ليس فيه ذكر عائشة. وقال الترمذي: «هذا أصحُّ من الحديث الأول». =

٤٨٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه رَوَّاد بن الجَرَّاح[(١)]، عن شَرِيك[(٢)]، عن أبي إسحاق[(٣)]، عن التَّمِيمي[(٤)]، عن البَرَاء؛ قال: رأيتُ رسولَ الله ﷺ إذا سَجَدَ، خَوَّى[(٥)] حتى يُرَى[(٦)] بياضُ إِبْطَيْهِ ؟

= وذكر الدارقطني هذا الحديث في "العلل" (٥/ل٣٦/أ)، وذكر أنه يرويه جماعة عن هشام بن عروة، منهم الثوري، وزائدة بن قدامة، وعبدالله بن المبارك، وابن عيينة، ومالك بن سعير، وغيرهم، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة ، ثم قال: « والصَّحيح عن جميع من ذكرنا وعن غيرهم: عن هشام، عن أبيه، مرسلاً عن النبي ﷺ . وقيل: عن قُرَّان [في الأصل: حران] بن تمام، عن هشام، عن أبيه، عن الفرافصة، عن النبي ﷺ ، ولا يصحُّ ».اهـ.

(١) في (أ):« داود بن الحراج » غير منقوطة الجيم، وفي (ش):« داود بن الجراج ». وروايته لم نقف عليها. لكن الحديث أخرجه الحاكم في "المستدرك" (١/ ٢٢٨) وعنه البيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ١١٥) من طريق النفيلي، عن زهير بن معاوية، عن أبي إسحاق، عن التميمي؛ الذي قد يحدث بالتفسير عن ابن عباس قال: أتيت النبي ﷺ من خلفه فرأيت بياض إبطيه وهو مجخ وفرَّج يديه ». والذي يبدو لنا أن في المطبوع من "المستدرك" و"سنن البيهقي" سقطًا فإنَّ الحاكم قال قبل روايته لهذا الحديث:« ورواه زهير بن معاوية، عن أبي إسحاق، عن أربد التميمي، عن البراء، عن ابن عباس؛ أخبرناه أبو بكر محمد بن المؤمل، ثنا الفضل ابن محمد الشعراني، ثنا النفيلي . . .»، ثم ذكر الحديث كما تقدم ولم يذكر فيه البراء، وهو كذلك بدون ذكر البراء عند البيهقي، لكن أخرجه البغوي في "مسند ابن الجعد" (٢٥١٠) عن علي بن الجعد، عن زهير، عن أبي إسحاق قال: رأيت البراء ينعت لنا السجود فقال: يلزق إليتي الكف بالأرض، قال: ورفع البراء عجيزته.

(٢) هو: ابن عبدالله النخعي، القاضي. (٣) هو: عمرو بن عبدالله السَّبيعي.

(٤) هو: أَرْبِدَةُ - ويقال: أربد - له ترجمة في "تهذيب الكمال" (٢٩١).

(٥) أي: جافى بطنَهُ عن الأرض؛ كما في "النهاية" (٢/ ٩٠). وقال العسكري في "تصحيفات المحدثين" (١/ ٢٣٣):« خوَّى: الخاء معجمة، والواو مشددة، معناه: رفع عجيزته، وتجافى عن الأرض ».

(٦) في (أ): « نرى »، وفي (ك):« ترى ».

قال أبي: إنما هو: أبو إسحاق، عن البراء [١].

٤٨٣ - وسمعتُ [٢] أبي وحدَّثنا عن عباس [٣] الخلَّال، عن يحيى

---

(١) أخرجه ابن سعد في "الطبقات" (١/ ٤٢١) عن يونس بن محمد المؤدب، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٦٥٠) عن أسود بن عامر، والإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٣٠٣ رقم١٨٧٠١) عن أبي كامل مظفر بن مدرك، وأبو داود في "سننه" (٨٩٦)، ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ١١٥) من طريق الربيع بن نافع، والنسائي في "سننه" (١١٠٤)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٦٤٦) من طريق علي بن حجر، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٢٣١) من طريق يحيى الحماني، والبغوي في "الجعديات" (٢١١٤) من طريق محرز بن عون، والروياني في "المسند" (٢٨٠) من طريق معلى بن منصور، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ١١٥) من طريق سعيد بن سليمان، جميعهم عن شريك، عن أبي إسحاق، عن البراء، به.
وأخرجه النسائي في "سننه" (١١٠٥)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٦٤٧)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٢٢٧-٢٢٨)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ١١٥) من طريق النضر بن شميل، عن يونس بن أبي إسحاق، عن البراء، أن النبي ﷺ كان إذا صلى جخَّى. وعند بعضهم: «جخ».
وأخرجه ابن عدي في "الكامل" (٢/ ٢٩٠) من طريق الحسن بن عمارة، عن أبي إسحاق، عن البراء، به.
وللحديث طرق أخرى عن أبي إسحاق، عن البراء في صفة السجود بألفاظ مختلفة.

(٢) نقل قول أبي حاتم ابنُ كثير في "إرشاد الفقيه" (١/ ٢٣٧)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٤/ ٩٣/ مخطوط)، و"تحفة المحتاج" (١/ ٦١٠)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (٢/ ٢٦٤)، و"إتحاف المهرة" (١٦/ ٢٠١-٢٠٢)، و"تهذيب التهذيب" (٢/ ٧٧)، وانظر المسألة رقم (١٠٢٦).

(٣) في (ش): «عَيَّاش». وهو: عباس بن الوليد الخلَّال. وروايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (١٥٦٥) عنه، به. وأخرجه ابن عبدالبر في "التمهيد" (٦/ ٣٣٢-٣٣٣)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢٢/ ١١٥)، والمزي في "تهذيب الكمال" (١١/ ٣١٢) من طريق عبدالله بن أبي داود، عن العباس بن الوليد، به. =

ابن صالح الوُحَاظِي، عن سَلَمة بن كُلثوم، عن الأوزاعيِّ[1]، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة: أنَّ رسولَ الله ﷺ صلَّى على جِنَازة، فكبَّر عليها أربعًا، ثم أتى قَبْرَ الميِّت، فَحَثَا عليه مِنَ قِبَلِ رأسِه ثلاثًا[2].

قال أبي: هذا حديثٌ باطلٌ[3].

= وأخرجه الطبراني في "الأوسط" (٤٦٧٣) عن أبي زرعة الدمشقي؛ عبدالرحمن بن عمرو، عن يحيى بن صالح الوحاظي، به.
قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن الأوزاعي إلَّا سلمة بن كلثوم، تفرَّد به يحيى بن صالح ».

(١) هو: عبدالرحمٰن بن عمرو.

(٢) قوله: « ثلاثًا » ليس في (ك).

(٣) نقل ابن عبدالبر في "التمهيد" (٦/ ٣٣٣) عقب رواية هذا الحديث عن ابن أبي داود قوله: « ليس يُرْوَى عن النبي ﷺ حديثٌ صحيحٌ أنه كبَّر على جِنازة أربعًا، إلا هذا، ولم يروه إلا سلمة بن كلثوم، وهو ثقة، من كبار أصحاب الأوزاعي. قال: وإنَّما يروى عن النبي ﷺ من وجه ثابت أنَّه كبر على قبر أربعًا، وأنَّه كبر على النَّجاشي أربعًا، وأمَّا على جنازة أربعًا هكذا فلا، إلَّا حديث سلمة بن كلثوم هذا ».

وذكر ابن كثير في الموضع السابق من "إرشاد الفقيه" هذا الحديث، ثم قال: «رواه ابن ماجه بإسناد لا بأس به، لكن قال أبو حاتم الرازي: هذا حديث باطل». وقال ابن الملقن في الموضع السابق من "البدر المنير": « إسناده لا بأس به، وخالف أبو حاتم الرازي فقال: إنه حديث باطل ». وذكر ابن حجر في الموضع السابق من "التلخيص الحبير" قول أبي حاتم، ثم قال: « قلت: إسناده ظاهره الصحة ... »، ثم ذكره من رواية ابن ماجه، ثم قال: « ليس لسلمة بن كُلثوم في "سنن ابن ماجه" وغيرها إلا هذا الحديث الواحد، ورجاله ثقات ... »، ثم ذكر أن ابن أبي داود رواه في "كتاب التفرُّد"، وذكر عبارته التي نقلها المزي، ثم قال ابن حجر: =

٤٨٤ - وسمعتُ[١] أبي وحدَّثنا عن هشام بن عمَّار[٢]، عن الدَّرَاوَرْدي[٣]، عن هشام بن عُرْوَة، عن أبيه، عن عائِشَة: أنَّ النبيَّ ﷺ قرأ في ركعَتَي المَغرِب بـ﴿ الٓمٓصٓ ﴾[٤].

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ، مُرسَل[٥].

= « فهذا حكمٌ منه [أي: من ابن أبي داود] بالصحَّة على هذا الحديث، لكن أبو حاتم إمام لم يحكم عليه بالبطلان إلا بعد أن تبيَّن له، وأظن العلَّة فيه عنعنة الأوزاعي، وعنعنة شيخه، وهذا كله إن كان يحيى بن صالح هو الوحاظي شيخ البخاري، والله أعلم». اهـ.

والذي يظهر لنا - والله أعلم - أن أبا حاتم حكم على هذا الحديث بالبطلان بسبب تفرُّد سلمة بن كلثوم به عن الأوزاعي، وهو ممن لا يُحتمل تفرُّده؛ لكونه مقلًّا غير مشهور، والأوزاعي إمام مكثر له تلاميذ لازموه، ولم يرووا عنه هذا الذي رواه سلمة .

(١) نقل هذا النص ابن دقيق العيد في "الإمام"(٤/ ٥٤)،وابن الملقن في "البدر المنير" (٢/ ٢١٤/ مخطوط)، ونقل ابن رجب في "فتح الباري"(٤/ ٤٢٨) قول أبي حاتم فقط.

(٢) لم نقف على رواية هشام بن عمَّار هذه. والحديث أخرجه النسائي في "سننه" (٩٩١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٣٩٢) من طريق بقية بن الوليد وأبي حيوة شريح بن يزيد، عن شعيب بن أبي حمزة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة: أن رسول الله ﷺ قرأ في صلاة المغرب بسورة الأعراف فرَّقها في ركعتين. وأخرجه الطبراني في "مسند الشاميين" (٣٣٦٢) من طريق بقية بن الوليد وحده، عن شعيب، به.

(٣) هو: عبدالعزيز بن محمد.

(٤) يعني: سورة الأعراف .

(٥) قوله: «مرسل» يجوز فيه النصب والرفع. وانظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).
ولم نقف على هذه الرواية المرسلة، وقد اختلف على هشام في هذا الحديث على=

. . . .

= وجوه أخرى غير المذكورة هنا، فقد أخرج البخاري هذا الحديث في "صحيحه" (٧٦٤) من طريق ابن جريج، عن ابن أبي مليكة، عن عروة بن الزبير، عن مروان ابن الحكم، عن زيد بن ثابت . وذكر الترمذي في "العلل الكبير" (١٠٨) هذا الحديث من رواية محمد بن عبدالرحمٰن الطُّفاوي، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن أبي أيوب وزيد بن ثابت، وذكر أنه سأل محمد بن إسماعيل البخاري عنه ؟ فقال: « الصحيح: عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن أبي أيوب، أو زيد بن ثابت. هشام بن عروة يشكُّ في هذا الحديث ».
قال الترمذي: « وصحَّح [يعني البخاري] هذا الحديث عن زيد بن ثابت ».
وذكر الدارقطني في "التتبع"(١٦٠) رواية البخاري السابقة، ثم قال: « ورواه هشام ابن عروة، عن أبيه، واختُلِف عليه: فقال أبو حمزة، وابن أبي الزناد: عن هشام، عن أبيه، عن مروان؛ كقول ابن أبي مليكة، وقال يحيى القطان، والليث بن سعد، وحماد بن سلمة، وغيرهم: عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن زيد أنه قال لمروان، مرسلاً، وكذلك قال عمرو بن الحارث عن أبي الأسود، عن عروة، عن زيد بن ثابت». اهـ. وقال في "العلل" (١١٤٤): « يرويه هشام بن عروة، واختُلِف عنه: فقال محمد بن عبدالرحمٰن الطفاوي: عن هشام، عن أبيه، عن أبي أيوب وزيد، وخالفه أصحاب هشام؛ منهم: عبدة بن سليمان، ومحمد بن بشر، ووكيع، وغيرهم، فقالوا: عن هشام، عن أبيه، عن أبي أيوب، أو زيد بن ثابت، وهو الصَّحيح عن هشام، فإنه كان يشكُّ في هذا الحديث . والصَّحيح من هذا الحديث: زيد بن ثابت، ولم يسمعه عروة منه، إنما سمعه من مروان، عن زيد بن ثابت؛ بيَّن ذلك ابن جريج، عن ابن أبي مليكة، عن عروة؛ قال: أخبرني مروان بن الحكم، عن زيد بن ثابت ». اهـ. وقال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (٢/ ٢٤٧): « وعند النسائي من رواية أبي الأسود، عن عروة، عن زيد بن ثابت: أنه قال لمروان: أبا عبد الملك! أتقرأ في المغرب بـ﴿ قل هو الله أحد ﴾، و﴿ إنا أعطيناك الكوثر﴾؟ وصرَّح الطحاوي من هذا الوجه بالإخبار بين عروة وزيد، فكأن عروة سمعه من مروان، عن زيد، ثم لقي زيدًا فأخبره ». اهـ. ولما نقل ابن دقيق العيد هذا النص في الموضع السابق من "الإمام" قال: « وفيما قاله ابن أبي حاتم نظر! فقد ذكرنا من جهة النسائي رواية هذا الحديث موصولاً من غير جهة هشام والدراوردي ». اهـ.

٤٨٥ - **وسألتُ**[١] **أبي وأبا زرعة** عن حديثٍ رواه الأوزاعيُّ[٢]، عن يحيى بن أبي كَثِير، عن[٣] محمد بن إبراهيم، عن عيسى بن طَلْحَة، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ قال: «**لَوْ يَعْلَمُ الْمُتَخَلِّفُونَ عَنْ هَاتَيْنِ الصَّلَاتَيْنِ . . .**» ؟

قال أبي: رواه أَبَانُ[٤] وشَيْبانُ[٥]، عن يحيى، عن محمد بن إبراهيم، عن يُحَنَّس[٦]، عن عائِشَة، **والصَّحيحُ عندي - والله أعلم -**: محمد بن إبراهيم[٧]، عن عيسى، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ .

وقال أبو زرعة: أشبَهُ عندي: عن يُحَنَّس، وأخافُ أنَّ: «عيسى» إنما صُحِّفَ فيه، وأراد: يُحَنَّس .

قلتُ لأبي زرعة: إن مسلم بن إبراهيم[٨] روى عن أبانَ، عن يحيى، عن محمد بن إبراهيم، عن عيسى؟

---

(١) نقل هذا النص مغلطاي في "شرح ابن ماجه" (٤/ ١٣٣٩)، وانظر المسألة (٥١٥).

(٢) هو: عبدالرحمٰن بن عمرو. وروايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (٧٩٦)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٣/ ١٠١).

(٣) في (ش): « بن » بدل: « عن ».

(٤) هو: ابن يزيد العطَّار. وروايته على هذا الوجه لم نقف عليها، وستأتي من طريق مسلم بن إبراهيم عنه مثل رواية الأوزاعي.

(٥) هو: ابن عبدالرحمٰن النَّحْوي. وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٣٥٦)، والإمام أحمد في "المسند" (٦/ ٨٠ رقم٢٤٥٠٦)، والنسائي في "السنن الكبرى" (٣٨٦).

(٦) هو: ابن أبي موسى، ويقال: ابن عبدالله، القرشي، الأسدي، المدني.

(٧) من قوله: « عن يُحَنَّس. . . » إلى هنا سقط من (ت) و(ك)؛ لانتقال بصر الناسخ.

(٨) هو: الأزدي، الفراهيدي. وروايته أخرجها النسائي في "السنن الكبرى" (٣٨٧).

قال: أخافُ أن يكون غَلِطَ مسلمٌ؛ حدَّثنا أبو سَلَمة[١]، عن أبانَ، عن يحيى، عن محمد بن إبراهيم، عن يُحَنَّس[٢]؛ وهذا أصحُّ من حديث مسلم.

٤٨٦ - **وسألتُ أبي وأبا زرعة** عن حديثٍ رواه عبدالرزاق بن عمر، عن الزُّهْري، عن حُمَيد بن عبدالرحمٰن، عن عبدالله بن عبدالله ابن عمر، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ قال: «**إذا اسْتَأْذَنَتِ امْرَأَةُ أَحَدِكُم إلى المَسْجِدِ، فَلْيَأْذَنْ لَهَا**»؟

فقالا: هذا خطأٌ؛ إنما هو: عن[٣] حُمَيد، عن عُبَيدالله بن عبدالله ابن عمر، عن ابن عمر[٤]، عن النبيِّ ﷺ[٥].

٤٨٧ - **وسألتُ أبي** عن حديثٍ رواه الحَكَم بن موسى[٦]، عن

---

(١) هو: موسى بن إسماعيل التَّبوذكي.

(٢) في (ك): «محيسر».

(٣) قوله: «عن» ليس في (ت) و(ك).

(٤) قوله: «عن ابن عمر» سقط من (ش).

(٥) ومن هذا الوجه الذي رجَّحه أبو حاتم وأبو زرعة أخرجه ابن حبان في "صحيحه" (٢٢١٣) من طريق الوليد بن مسلم، عن ابن نمير، قال: سمعت الزُّهري، قال: أخبرني حُمَيد بن عبدالرحمٰن، به.
والحديث أخرجه البخاري في "صحيحه" (٨٧٣ و٥٢٣٨)، ومسلم (٤٤٢) من طرق عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، به.

(٦) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٣١٠ رقم٢٢٦٤٣)، والدارمي في "مسنده" (١٣٦٧)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٦٦٣)، وأبو يعلى في "معجم شيوخه" (١٥٠)، وابن المنذر في "الأوسط" (٣/ ١٧٤)، والطبراني في "الكبير" (٣/ ٢٤٢ رقم٣٢٨٣)، وفي "الأوسط" (٨١٧٩)، والدارقطني في "العلل" (٨/ ١٥)، وفي "الأفراد" (٢٨١/ أ/ أطراف الغرائب)، والحاكم في "المستدرك" =

الوليد بن مسلم، عن الأوزاعيِّ[(١)]، عن يحيى[(٢)]، عن عبدالله بن أبي قَتادة، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ قال: «**أَسْوَأُ النَّاسِ سَرِقَةً الَّذِي يَسْرِقُ[(٣)] صَلَاتَهُ...**»، الحديثَ ؟

قال أبي: كذا حدَّثنا الحَكَم بن موسى! و لا أعلمُ أحدًا روى عن الوليدِ هذا الحديثَ غيْرُهُ[(٤)(٥)]،

= (١/ ٢٢٩)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٣٨٥-٣٨٦)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٨/ ٢٢٧)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١٥/ ٥٣).

(١) هو: عبدالرحمٰن بن عمرو. (٢) هو: ابن أبي كثير .

(٣) في (ف): « يسرق من »، واللفظان في مصادر التخريج.

(٤) وكذا قال الطبراني في "الأوسط" عقب رواية الحديث، والدارقطني في "العلل" (٦/ ١٤١) مسألة رقم (١٠٣٣)، وروى الخطيب في "تاريخ بغداد" (٨/ ٢٢٧) ومن طريقه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١٥/ ٥٤) عن عثمان بن سعيد الدارمي قال: قدم علي بن المديني بغداد فحدثه الحكم بن موسى بحديث أبي قتادة: « إن أسوأ الناس سرقة ...» فقال له عليٌّ: لو غيرك حدَّث به كنَّا نصنع به، أي لأنك ثقة، ولا يرويه غير الحكم.
ولكن يرد ذلك رواية أبي جعفر السويدي الآتية، وقال الخطيب عقب رواية الحكام السابقة: « وقد تابع الحكم أبي جعفر السويدي فرواه عن الوليد بن مسلم».
وقال ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١٥/ ٥٣): « وتابع الحكم عليه أبو جعفر محمد ابن النوشجان السويدي؛ فرواه عن الوليد كذلك، وخالف الوليد عبدالحميد بن حبيب بن أبي العشرين فرواه عن الأوزاعي، عن يحيى عن أبي سلمة، عن أبي هريرة».

(٥) قوله: « غيره » يجوز فيه الرفع والنصب؛ وقد سئل ابن الحاجب عن إعراب «غير» في قولهم: «هذا الحديثُ لا نَعْلَمُ أحدًا رَوَاهُ عن فلان غَيْرُ فلان »، أيُنْصَبُ «غير» أم يرفع ؟ - وهو نحو مما وقع عندنا - فأجاب بما نصُّه: «**إنْ جَعَلْتَ "نَعْلَمُ"** متعدِّيًا إلى مفعولَيْن، أحدهما : "أحدًا"، والثاني: "رواه" - كما تقول: ما أظنُّ أحدًا رواه عن فلان، وهو الظاهر - فالفصيحُ الرفعُ على البدل من الضميرِ المرفوعِ المستترِ في "رواه" العائدِ على "أحد"؛ لأنَّه المنفيُّ في "لا نعلم"، ويجوز نَصْبُهُ على =

وقد عارَضَهُ[١] حديثٌ حدَّثَناه هشامُ بنُ عمَّار[٢]، عن عبد الحميد بن حبيب بن أبي العِشْرين، عن الأوزاعيِّ، عن يحيى، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: « أَسْوَأُ النَّاسِ سَرِقَةً . . . »[٣].

قلتُ لأبي: فأيُّهما[٤] أشبَهُ عندك ؟

قال: جميعًا مُنكَرِينِ[٥]؛ ليس لواحدٍ منهما معنًى.

قلتُ: لِمَ ؟

= الاستثناء، وهي قراءة ابن عامر [كذا]، ولا يجوز أن يرفع على أنه فاعل "رواه"؛ لأنَّ في "رواه" ضميرَ فاعلٍ عائدًا على "أحد"؛ فلا يستقيمُ أن يُرْفَعَ به فاعلٌ آخر. وإن جعلتَ "نَعْلَمُ" بمعنى "نَعْرِفُ" المتعدِّي إلى واحد، كان "رواه" صفةً له؛ كأنَّك قلت: لا نعرفُ راويًا غَيْرَ فلان - تعيَّن النصب بدلاً أو استثناءً؛ كقولك: ما أكرمتُ أحدًا راويًا غَيْرَ زيد، لا يجوز في "غَيْر" إلا النَّصْب ».اهـ. ذكر ذلك السيوطي في "عقود الزبرجد" (١/ ٧٢)، ثم قال: « نقلته من خط ابن الضائع في "تذكرته"، وهو نقله من خط ابن الحاجب».

(١) أي: عارضه في إسناده، وأما المتن فواحدٌ .

(٢) روايته أخرجها ابن حبان في "صحيحه " (١٨٨٨)، والطبراني في "الأوسط" (٤٦٥٥)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٢٢٩)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٣٨٦)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٢٣/ ٤١٠)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١٥/ ٥٤). قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن الأوزاعي عن يحيى، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، إلَّا ابن العشرين ».

(٣) من قوله: « الذي يسرق صلاته. . . » إلى هنا سقط من (ك).

(٤) في (ف): « أيهما ».

(٥) كذا في جميع النسخ «منكرين» بالياء قبل النون، والجادَّة أن يكون بالألف «منكران»؛ خبرًا لمبتدأ محذوف، والتقدير: « قال: هما جميعًا منكران »، لكنَّ ما في النسخ يخرَّج على وجهَيْنِ في العربية ذكرناهما في التعليق على قوله: «فقال أبي: جميعًا صحيحين »، في المسألة رقم (٢٥)، وانظر التعليق على المسألة رقم(٧٥٩).

قال: لأنَّ حديثَ ابن أبي العِشْرين لم يَرْوِ[١] أحدٌ سواه، وكان الوليدُ صنَّف "كتاب الصَّلاة"، وليس فيه هذا الحديثُ .

وقال[٢] **أبو زرعة**: حدَّثني محمد بن أبي عَتَّاب؛ قال: حدَّثني أحمد بن حنبل[٣]؛ قال: حدَّثني أبو جعفر السُّوَيدي[٤]، عن الوليد بن مسلم، كما رواه الحَكَم بن موسى .

قيل[٥] **لأبي زرعة**: مَنِ السُّوَيدي ؟

قال: رجلٌ مِنْ أصحابنا[٦].

---

(١) أي: لم يَرْوِهِ، وحُذِفَ ضمير المفعول به. انظر التعليق على المسألة رقم (٢٤).

(٢) في (ت) و(ك): « قال » بلا واو .

(٣) روايته أخرجها في "المسند" (٥/ ٣١٠ رقم٢٢٦٤٢).

(٤) في حاشية (أ) عُلِّق على هذا الموضع بما نصُّه: « أبو جعفر السُّويدي اسمه: محمد ابن النّوشَجان ».

(٥) في (ف): « قلت ».

(٦) قال عثمان بن سعيد الدارمي: قدم عليُّ بن المديني بغداد، فحدثه الحكم بن موسى بحديث أبي قتادة: « إن أسوأَ الناس سَرِقَةً . . . »، فقال له علي: لو غيرك حدث به كنا نصنع به - أي: لأنك ثقة -! ولا غير الحكم ». انظر "تاريخ بغداد" (٨/ ٢٢٧).
وقال الدارقطني في "الأفراد" (٢٨١/ أ/ أطراف الغرائب): « غريب من حديث يحيى بن أبي كثير، عن عبدالله، عن أبيه، وغريب من حديث الأوزاعي، عنه، تفرد به الحكم بن موسى، عن الوليد بن مسلم ».
وقال في "العلل" (٦/ ١٤١ رقم١٠٣٣): « تفرد به الحكم بن موسى، عن الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن عبدالله بن أبي قتادة، عن أبيه، وخالفه هشام بن عمار، فرواه عن ابن أبي العشرين، عن الأوزاعي، عن يحيى، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، ويشبه أن يكون حديث أبي هريرة أثبت، والله أعلم». وانظر "العلل" (٨/ ١٥ رقم١٣٧٩).

٤٨٨ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه النُّعمان بن المُنذِر[٢]، عن مَكْحول، عن عَنبَسَة، عن أُمِّ حبيبة، عن النبيِّ ﷺ قال: «مَنْ حَافَظَ عَلَى ثِنْتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً فِي يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، بُنِيَ لَهُ بَيْتٌ فِي الجَنَّةِ»؟

فقال أبي: لهذا الحديث عِلَّة؛ رواه[٣] ابنُ لَهِيعَة[٤]، عن سُلَيمان ابن موسى، عن مَكْحول، عن مولًى لِعَنبَسَة بن أبي سُفْيان، عن عَنبَسَة، عن أُمِّ حبيبة، عن النبيِّ ﷺ.

قال أبي: هذا دليلٌ أنَّ[٥] مَكْحُولٌ[٦] لم يَلْقَ عَنبَسَةَ[٧]، وقد أفسَدَهُ

---

(١) انظر المسألة رقم (٢٨٨) و(٣٧٢) و(٤٠١).

(٢) روايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٧/ ٣٦) تعليقًا، وأبو داود في "سننه" (١٢٦٩)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١١٩١ و١١٩٢)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٢٣/ ٢٣٢-٢٣٣ رقم٤٤١ و٤٤٢) و(٢٣/ ٢٣٦ رقم٤٥٨)، وفي "الأوسط" (٣٠٨٣ و٣١٦٢)، وفي "مسند الشاميين" (١٢٦٣ و٣٦٣٣)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٣٠٢)، وتمام في "فوائده" (٣٧٩/ الروض البسام)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٤٧٢) بلفظ: «مَن حافَظَ على أربع رَكْعات قبل الظهر، وأربع بعدها حرمه الله على النار».

(٣) في (أ) و(ش): «روى»، وفي (ف): «ورواه»، والمثبت من (ت) و(ك).

(٤) هو: عبدالله. وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٦/ ٣٢٦ رقم٢٦٧٧٢)، والطبراني في "الكبير" (٢٣/ ٢٣٦ رقم ٤٥٧). وقد اختلف على سليمان بن موسى في هذا الحديث اختلافًا كثيرًا.

(٥) في (ت) و(ك): «بن» بدل: «أن».

(٦) كذا في النسخ، وله ثلاثة وجوه: **الأوَّل**: أنْ يكون اسم «أنَّ» منصوبًا «مكحولً»، وحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة. وانظر التعليق على المسألة رقم (٣٤). **والثاني والثالث**: أن «مكحولٌ لم يَلْقَ عنبسةَ» جملة اسمية، وهي خبر «أنَّ» مثقلة أو «أنْ» مخففة، واسمها ضمير الشأن محذوف، وانظر المسألة رقم (٨٥٤).

(٧) جزم هشام بن عمار، وأبو مُسْهِر، والبخاري، وأبو زرعة بأن رواية مكحول عن =

روايةُ ابنِ لَهِيعَة[١].

قلتُ لأبي: لِمَ حَكَمْتَ برواية ابن لَهِيعَة، وقد عرفتَ ابنَ لَهِيعَة وكثرةَ أوهامِه؟

قال أبي: في رواية ابن لَهِيعَة[٢] زيادةُ رجل، ولو كان نُقصانَ

= عنبسة مرسلةٌ. انظر تفصيل ذلك في "المراسيل" لابن أبي حاتم (ص٢١١-٢١٣)، و"تحفة التحصيل" (ص٥١٥ - ٥١٨)، وانظر المسألة المتقدمة برقم (٨١/أ).

(١) في (أ) و(ش): « وأفسده رواية ابن لهيعة»، وكذا جاء بتذكير الفعل مع الفاعل المؤنَّث «رواية».
ووجهُهُ: أنَّ الفاعل مؤنَّثٌ غيرُ حقيقيِّ التأنيث، وهو «رواية ابن لهيعة »، وفُصِلَ بفاصل من الفعل وهو هنا ضمير المفعول، وفي ذلك يجوز تذكير الفعل وتأنيثه، وإنْ كان التأنيثُ أرجح، فالجادَّة أن يقول:« وقد أفسدَتْهُ روايةُ ابن لهيعة ».
وانظر "شرح شذور الذهب" (ص ٢٠٠-٢٠٣)، وانظر التعليق على المسألة رقم (٢٢٤).
ووجه آخر: أنَّه حمل قوله:« رواية ابن لهيعة » على معنى «الحديث»، وهذا من الحمل على المعنى بتذكير المؤنَّث، وهو باب واسع جدًّا في اللغة؛ لأنَّه ردُّ فرع إلى أصل، فكأنه قال:« وقد أفسَدَهُ حديثُ ابنِ لهيعة ».
وانظر للحمل على المعنى التعليق على المسألة رقم (٢٧٠).
ووجه ثالث: أنَّه ذكَّر «الرواية» لإضافتها إلى «ابن لهيعة»، والمضاف يستفيد من المضاف إليه التذكير والتأنيث على تفصيل في ذلك، فكأنَّه قال هنا: وقد أفسدَهُ ابنُ لهيعة بروايته هذه.
وانظر فيما يستفيده المضاف من المضاف إليه: التعليق على المسألة رقم (٩٣٨).

(٢) من قوله: « وقد عرفت. . . » إلى هنا سقط من (ت) و(ك)؛ لانتقال بصر الناسخ.

رجلٍ، كان أسهلَ على[1] ابن لَهِيعَة حِفْظُهُ[2][3].

٤٨٩ - وسألتُ[4] أبي عن حديثٍ رواه الوليد بن مسلم[5]، عن ابن ثَوْبَان[6]، عن إسماعيل بن محمد بن سعد، عن أبيه: أنَّ سعدًا كان يُوتِرُ بركعة؛ ويقول: ثلاثٌ أَحَبُّ إليَّ من واحدة، وخمسٌ أحبُّ إليَّ من ثلاث، وسبعٌ أحبُّ إليَّ من خمس، وما كان أكثرَ فهو أحبُّ إليَّ؟

---

(١) في (ك): « لكان أسهل عن ».

(٢) لكن خالف ابن لهيعة: سويد بن عبدالعزيز عند النسائي (١٨١٤ و١٨١٥)، فرواه عن سليمان بن موسى، عن مكحول، عن عنبسة بن أبي سفيان، عن أم حبيبة، به، وهذا يقوي رواية النعمان بن المنذر.

وقد تابع النعمان عليه غير واحد، فأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٧٢٤)- ومن طريقه ابن ماجه في "سننه" (٤٨١)- والبخاري في "التاريخ الكبير" (٧/ ٣٧)، والترمذي في "العلل الكبير" (٥٤)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ١٣٠) من طريق العلاء بن الحارث، عن مكحول به مثل رواية النعمان.

وقال الترمذي: « سألت محمدًا عن هذا الحديث فقال: مكحول لم يسمع من عنبسة، روى عن رجل، عن عنبسة، عن أم حبيبة: من صلى في يوم وليلة ثنتي عشرة ركعة. وسألت أبا زرعة عن حديث أم حبيبة فاستحسنه ورأيته كأنه عده محفوظًا ».

(٣) في حاشية (أ) عُلِّقَ على هذه المسألة بما نصه: « هذا فقه في التعليل».

(٤) في هامش النسخة (أ) كتب عند هذه المسألة بخط مغاير كلمة: « وتر ».

(٥) لم نقف على روايته. وأخرجه الدارقطني في "سننه" (٢/ ٣٣) من طريق الأوزاعي وعلي بن المبارك، عن يحيى بن أبي كثير، حدثني محمد بن عبد الرحمن بن ثابت ابن ثوبان: أن سعد بن أبي وقاص صلى العشاء، ثم أوتر بواحدة، فقال له رجل: يا أبا إسحاق ألم أرك أوترت بواحدة، قال: يا أعور وأنت تعلمني ديني.

(٦) هو: عبدالرحمٰن بن ثابت بن ثَوبان.

قال أبي: إنما يَروي إسماعيلُ بن محمد، عن عَمِّه[(١)]، عن سعد: أنه كان يُوتِرُ بواحدة، وأمَّا ذِكْرُ الخَمْس و السَّبْع: فإنما يَروي إسماعيلُ بن محمد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، قولَهُ[(٢)].

٤٩٠ - وسألتُ[(٣)] أبي عن حديثٍ رواه الفِريابي[(٤)]، عن الأوزاعي[(٥)]، عن الزُّهْري، عن عطاء بن يزيد، عن أبي أيُّوب، عن النبيِّ ﷺ قال: « **الوِتْرُ حَقٌّ؛ فَمَنْ شَاءَ أَوْتَرَ بِثَلاثٍ، وَمَنْ شَاءَ أَوْتَرَ بِخَمْسٍ** ».

---

(١) إسماعيل يروي عن عمَّيه عامر ومصعب ابني سعد بن أبي وقاص ؓ ؛ كما في "تهذيب الكمال" (٤٧١)، والمقصود هنا مصعب بن سعد؛ فقد أخرج عبدالرزاق في "المصنف" (٤٦٤٧) هذا الأثر من طريق سفيان بن عيينة، عن إسماعيل بن محمد بن سعد؛ قال: سمعت مصعب بن سعد بن أبي وقاص يقول لسعد: إنك توتر بركعة واحدة ! قال: نعم، أخفف على نفسي، ثلاثٌ أحب إليَّ من واحدة، وخمسٌ أحب إليَّ من ثلاث، وسبعٌ أحب إليَّ من خمس. كذا رواه عبدالرزاق!
وقد أخرجه البيهقي في "سننه" (٣/ ٢٥) من طريق الحميدي، عن سفيان؛ حدثني إسماعيل بن محمد بن سعد، عن عمِّه مصعب بن سعد؛ قال: قيل لسعد: إنك توتر بركعة . . . ، فذكره.
فتبيَّن بهذا أنه سقط من رواية عبدالرزاق قوله: « قيل »؛ لأن إسماعيل بن محمد لم يدرك جدَّه سعد بن أبي وقاص. فظهر من هذه الرواية أن ذكر الخمس والسبع صحيح في رواية إسماعيل بن محمد.

(٢) في (ك): « وقوله ».

(٣) نقل بعض هذا النص ابن الملقن في "البدر المنير" (٣/ ٢١٤). وفي هامش النسخة (أ) كتب عند هذه المسألة بخط مغاير كلمة: « وتر ».

(٤) في (ك): « العرياني ». والفريابي هو: محمد بن يوسف. وروايته أخرجها الدارمي في "مسنده" (١٦٢٤)، وابن ماجه في "سننه" (١١٩٠)، والدارقطني (٢/ ٢٢)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٣٠٢).

(٥) هو: عبدالرحمٰن بن عمرو.

ورواه عمر بن عبدالواحد، عن الأوزاعي، عن الزُّهْري، عن عطاء بن يزيد، عن النبيِّ ﷺ، مُرسَلً[١]؛ ولم يَذكُرْ أبا أيُّوب .

قلتُ لأبي: أيُّهما أصحُّ: مُرسَل، أو متَّصل؟

قال: لا هذا ولا هذا، هو من كلام أبي أيُّوب .

قال[٢] أبو محمد[٣]: وقد[٤] أخبَرَنَا العبَّاسُ بنُ الوليد بن [مَزْيَد][٥]،عن أبيه،عن الأوزاعيِّ، فقال: عن أبي أيُّوب، عن النبيِّ ﷺ.

وروى بكرُ بنُ وائل[٦]، والزُّبَيديُّ[٧]، ومحمدُ بنُ أبي حَفْصة[٨]،

---

(١) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة. انظر المسألة رقم (٣٤).

(٢) في (أ) و(ش): « وقال ».

(٣) قوله:« أبو محمد » ليس في (أ) و(ش)، فالكلام فيهما إلى آخر المسألة من تتمة كلام أبي حاتم، والعباس بن الوليد من شيوخ أبي حاتم وأبي زرعة وابن أبي حاتم، كما في "الجرح والتعديل" (٦/ ٢١٤) .

(٤) قوله:«وقد» ليس في (ت) و(ك).

(٥) في جميع النسخ:« يزيد »، عدا (ش) فإنها لم تظهر فيها، والتصويب من "الجرح والتعديل"، و"التقريب" (٣٢٠٩).
وروايته أخرجها النسائي في "سننه" (١٧١١)، وابن حبان في "صحيحه" (٢٤٠٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ٢٤). ومن طريق النسائي رواه ابن عبدالبر في "التمهيد" (١٣/ ٢٥٩).

(٦) روايته أخرجها أبو داود في "سننه" (١٤٢٢)، وابن المنذر في "الأوسط" (٢٦٦٦)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٣٠٣). ومن طريق أبي داود أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ٢٢)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (١٣/ ٢٥٨)، وأبو الشيخ في "جزء من حديثه" (٧٦/ انتقاء ابن مردويه).

(٧) اسمه: محمد بن الوليد. وروايته أخرجها الدارقطني في "سننه" (٢/ ٢٣)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٣٠٢)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٨/ ٣٠٧) و(١٤/ ٣٣٣).

(٨) روايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٦/ ٢٦١-٢٦٢)، والطبراني في =

وسُفْيانُ بنُ حسين[١]، ووُهَيبٌ[٢]، عن مَعْمَر، فقالوا كلُّهم: عن الزُّهْري، عن عطاء بن يزيد، عن أبي أيُّوب، عن النبيِّ ﷺ.

وأما من وَقَفَهُ: فابن عُيَينة[٣]، ومَعْمَرٌ -من رواية عبدالرزاق[٤]- وشُعَيْبُ[٥] بنُ أبي حمزة[٦].

= "المعجم الكبير" (٤/ ١٤٨ رقم٣٩٦٧)، والبيهقي (٣/ ٢٤).

(١) في (ك): « حنين » بدل: « حسين ».
وروايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (٥٩٤)، وابن أبي شيبة في "المسند" (٦)، وفي "المصنف" (٦٨٤٤)، والإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٤١٨ رقم٢٣٥٤٥)، والدارمي (١٦٢٣)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٢٩١)، والشاشي في "مسنده" (١١١١)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٤/ ١٤٧ رقم٣٩٦٣)، والدارقطني في "سننه" (٣/ ٢٣)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٣٠٣)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ٢٤).

(٢) هو: ابن خالد.
وروايته أخرجها الفسوي في "المعرفة والتاريخ" (١/ ٣٩٣)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٢٩١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ٢٤). وأخرجه الدارقطني في "سننه" (٣/ ٢٣)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٣٠٣) من طريق عدي بن الفضل، عن معمر، به.

(٣) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٦٨٤٥) عنه، به. ورواه النسائي في "سننه" (١٧١٣) عن الحارث بن مسكين، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٢٩١) عن يونس بن عبدالأعلى. وذكرها الدارقطني في "العلل" (٧/ ١٠٠) من طريق الحميدي وقتيبة بن سعيد وسعيد بن منصور، جميعهم عن ابن عيينة به، موقوفًا.

(٤) روايته في "مصنفه" (٤٦٣٣). ومن طريقه رواه ابن المنذر في "الأوسط" (٥/ ١٨٢ رقم٢٦٥٤).

(٥) في (ت): « وشعير »، وفي (ك): « وسعير ».

(٦) روايته أخرجها البيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ٢٧). وممن رواه عن الزهري موقوفًا أيضًا: عبدالله بن بديل الخزاعي وروايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" =

٤٩١ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه بَقِيَّة[٢]، عن يونس[٣]، عن الزُّهْري، عن سالم[٤]، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ قال: ((مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنْ صَلَاةِ الجُمُعَةِ وَغَيْرِهَا، فَقَد أَدْرَكَ))؟

= (٥٩٤)، وحفص بن غيلان وروايته أخرجها النسائي في "سننه" (١٧١٢).

وقال ابن عدي في ترجمة ضبارة بن عبدالله من "الكامل" (٤/ ١٠٢): « وهذا ما أقل من رفعه عن الزهري! وإنما يرفعه سفيان بن حسين وبعض رواة الأوزاعي، عن الأوزاعي، ومن رواية ضبارة هذا عن دويد، عن الزهري . ورواه وهيب، عن معمر والنعمان بن راشد، عن الزهري مرفوعًا أيضًا ». وذكر في (٦/ ٢٦١-٢٦٢) هذا الحديث من طريق محمد بن أبي حفصة عن الزهري مرفوعًا، وذكر بعده أن سفيان ابن حسين رفعه أيضًا عن الزهري، ثم قال: « وروي عن الأوزاعي، عن الزهري مرفوعًا ، ورواه وهيب عن معمر والنعمان بن راشد، عن الزهري مرفوعًا أيضًا، والباقون يوقفونه ».

وقال الدارقطني في "العلل" (٦/ ٩٨ رقم١٠٠٥): « يرويه الزهري، واختُلِف عنه في رفعه: فرواه بكر بن وائل، والأوزاعي، والزُّبَيدي، ومحمد بن أبي حفصة ، وسفيان بن حسين، ومحمد بن إسحاق، عن الزهري مرفوعًا إلى النبي ﷺ . ورواه أشعث بن سوار عن الزهري، فشَكَّ في رفعه. واختُلِف عن يونس: فرواه حرملة، عن ابن وَهْب، عن يونس مرفوعًا، وخالفه ابن أخي ابن وَهْب، عن عمِّه، عن يونس فوقفه. وتابعه عثمان بن عمر،عن يونس. واختُلِف عن معمر: فرفعه عدي بن الفضل عن معمر، ووقفه حماد بن يزيد وابن علية وعبد الأعلى وعبدالرزاق عنه: واختُلِف عن ابن عيينة: فرفعه محمد بن حسان الأزرق عنه، ووقفه الحميدي، وقتيبة، وسعيد بن منصور. والذين وقفوه عن معمر أثبتُ ممَّن رفعه ».

(١) نقل بعض هذا النص ابن حجر في "التلخيص الحبير"(٢/ ٨٦). وستأتي هذه المسألة برقم (٥١٩) و(٦٠٧)، وانظر المسألة رقم (٥٨٤).

(٢) هو: ابن الوليد. وروايته أخرجها النسائي في "سننه" (٥٥٧)، وابن ماجه في "سننه" (١١٢٣)، وابن عدي في "الكامل"(٢/ ٧٦)، والدارقطني في "سننه" (٢/ ١١).

(٣) هو: ابن يزيد الأَيْلي.

(٤) هو: ابن عبدالله بن عمر.

قال أبي[١]: هذا خطأٌ؛ المتن والإسناد؛ إنما هو: الزُّهْري، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ: «مَنْ أَدْرَكَ مِنْ صَلَاةٍ رَكْعَةً، فَقَد أَدْرَكَهَا»[٢].

وأما قوله: «مِن صَلاةِ الجُمُعَةِ ...»، فليس هذا في الحديث، فوَهِمَ في كِلَيهِما[٣].

---

(١) في المسألة رقم (٥١٩) قال أبو حاتم: « هذا حديث منكر ».

(٢) ومن هذ الوجه أخرجه الإمام مالك في "الموطأ" (١/ ١٠ رقم١٥)، ومن طريقه أخرجه مسلم في "صحيحه" (٦٠٧)، وأخرجه مسلم أيضًا (٦٠٧) من طرق أخرى عن الزهري، به .

(٣) قال الدارقطني في "العلل" (٩/ ٢١٦ رقم١٧٣٠): « واختلف عن يونس فرواه ابن المبارك وعبد الله بن رجاء وابن وهب والليث بن سعد وعثمان بن عمر، عن يونس، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة على الصواب. وخالفهم عمر ابن حبيب فقال: عن يونس بهذا الإسناد: "من أدرك الجمعة" فقال ذلك محمد بن ميمون الخياط عنه، ووهم في ذلك، والصواب: "من أدرك من الصلاة". ورواه بقية بن الوليد عن يونس، فوهم في إسناده ومتنه، فقال: عن الزهري، عن سالم، عن أبيه: « من أدركَ من الجُمُعة ركعَة »، والصَّحيحُ قول ابن المبارك ومن تابعه .اهـ.
وقال الذهبي في "الميزان" (١/ ٣٣٤): رواه الثقات عن الزهري فقالوا: عن سعيد ابن المسيب، عن أبي هريرة، وما فيه: « مِن الجُمُعة ».اهـ.
وقال ابن عدي في الموضع السابق: « وهذا الحديث خالف بقية في إسناده ومتنه. فأما الإسناد فقال: عن سالم، عن أبيه، وإنما هو عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة . وفي المتن قال: « من صلاة الجمعة » والثقات رووه عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة، ولم يذكروا الجمعة ». وذكره الذهبي في "سير أعلام النبلاء" (٨/ ٥٢٦) رواية بقية هذه ثم قال: «فهذا منكر، وإنما يروي الثقات عن الزهري بعض هذا بدون الجمعة ...». وقد اختلف على الزهري في هذا الحديث اختلافات كثيرة، ذكرها الدارقطني في "علله" في المسألة رقم (١٧٣٠).

٤٩٢ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه محمد بن المُصَفَّى[٢]، عن أبي ضَمْرَة[٣]، عن محمد بن عمرو، عن إبراهيم بن عبدالرحمٰن بن عَوف، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ قال: «إنَّ اللهَ وَمَلائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى[٤] الَّذينَ يُصَلُّونَ في الصُّفُوفِ الأُوَلِ»؟

قال أبي: هذا خطأٌ بهذا الإسناد؛ والصَّحيحُ[٥] ما رواه الدَّرَاوَرْدي[٦]، عن ابن عَجْلان[٧]، عن إبراهيم بن عبدالله بن حُنَيْن، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ[٨].

٤٩٣ - وسألتُ[٩] أبي عن حديثٍ رواه الأوزاعي[١٠]، عن

---

(١) قال ابن رجب في "فتح الباري" (٤/ ٢٥٥): « والصواب: إرسال إسناده، قاله أبو حاتم والدارقطني ». وانظر المسألة رقم (٣٤٣).

(٢) روايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (٩٩٩)، والطبراني في "الأوسط" (٦٣٤٢)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١٠/ ٣٨١).

(٣) هو: أنس بن عِياض.

(٤) قوله: « على » سقط من (أ).

(٥) في (ت) و(ف) و(ك): « الصحيح » بلا واو .

(٦) هو: عبدالعزيز بن محمد.

(٧) هو: محمد.

(٨) قال الدارقطني في "العلل" (٤/ ٢٨٧ رقم٥٧٠): « يرويه محمد بن مصفًّى، وانفرد به عن أنس بن عياض، عن محمد بن عمرو، عن إبراهيم بن عبدالرحمٰن بن عوف، عن أبيه، ووَهِمَ فيه، وإنما رواه محمد بن عمرو، عن محمد بن إبراهيم التيمي مرسلاً ».

(٩) في هامش النسخة (أ) عنون بخط مغاير لهذه المسألة بما نصه: « القراءة خلف الإمام».

(١٠) هو: عبدالرحمٰن بن عمرو. وروايته أخرجها أبو يعلى (٥٨٦١)، وابن حبان في "صحيحه" (١٨٥٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ١٥٨). وفي "القراءة خلف الإمام" (٣٢٢ و٣٢٣ و٣٢٤) من طرق عن الاوزاعي به، وأخرجه ابن حبان في "صحيحه" (١٨٥١) من طريق الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن الزهري، عمن سمع أبا هريرة يقول . . . الحديث.

الزُّهْري، عن سعيد بن المسيّب، عن أبي هريرة، قال: قرأ النبيُّ ﷺ في صلاةٍ[١] جَهَرَ فيها بالقراءة، فلما سلَّم قال: «**هَلْ قَرَأَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مَعِيَ آنِفًا؟**» الحديث؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ خالفَ الأوزاعيُّ أصحابَ الزُّهْريِّ في هذا الحديث؛ إنما رواه الناسُ[٢] عن الزُّهْري؛ قال: سمعتُ ابن أُكَيْمَة[٣] يحدِّثُ سعيدَ[٤] بن المسيّب، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ[٥].

---

(١) في (ف): « في صلاة الجمعة ».

(٢) منهم الإمام مالك في "الموطأ" (١/ ٨٦ رقم١٩٣)، ومن طريقه أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٣٠١-٣٠٢ رقم٨٠٠٧)، وأبو داود في "سننه" (٨٢٦)، والترمذي في "جامعه" (٣١٢)، والنسائي في "سننه" (٩١٩). ومنهم سفيان بن عيينة، وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٢٤٠ رقم٧٢٧٠)، وأبو داود في "سننه" (٨٢٧)، وابن ماجه (٨٤٨). ومنهم ابن جريج، وروايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٢٧٩٦)، والإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٢٨٥ رقم٧٨٣٣). ومنهم معمر، وروايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٢٧٩٥)، وابن ماجه في "سننه" (٨٤٩).

(٣) في جميع النسخ: « ابن أبي أكيمة »، وهو خطأ. انظر ترجمته في "تهذيب الكمال" (٢١/ ٢٢٨)، و"التقريب" (٨٥٢٧). والحديث معروف من طريقه كما في التخريج السابق.

(٤) في (ف): « يحدث عن سعيد »، وكأنه ضُرب على قوله: « عن ».

(٥) قال الدارقطني في "العلل" (٩/ ٥٥ رقم١٦٤٠): « يرويه الزهري، واختُلِف عنه: فرواه مالك ومعمر ويونس والزبيدي وابن جريج وعبدالرحمٰن بن إسحاق والليث ابن سعد وابن أبي ذئب وابن عيينة، عن الزهري، عن ابن أُكَيمة، عن أبي هريرة، وخالفهم الأوزاعي؛ رواه عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، ووَهِمَ فيه، وإنما هو: عن الزهري؛ قال: سمعتُ ابن أُكَيمة يحدث سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، كذلك قال يونس وابن عيينة عن الزهري في حديثهما، =

٤٩٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عِكْرِمَة بن عمَّار[١]، عن شَدَّادٍ أبي عمَّار، عن أبي أُمامَة؛ قال: جاء رجلٌ إلى النبيِّ ﷺ فقال[٢]: أَقِمْ عَلَيَّ الحَدَّ! فقال: «أَتَوَضَّأْتَ حِينَ أَقْبَلْتَ؟»، قال[٣]: نعم! قال[٤]: «وَصَلَّيْتَ مَعَنَا[٥]؟»، قال: نعم[٦]! قال: «فَإِنَّ[٧] اللهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ عَفَا عَنْكَ».

= وكذلك روي عن النعمان بن راشد، عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة.
ورواه عمر بن محمد بن صهبان، عن الزهري ووهم فيه وهمًا قبيحًا فقال: عن الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله بن عتبة، عن ابن عباس، وعمر متروك».
وقال ابن عبدالبر في "التمهيد" (١١/ ٢٤): «لم يختلف رواة "الموطأ" فيما علمت في هذا الحديث من أوله إلى آخره، وزاد فيه: روح بن عبادة عن مالك عن ابن شهاب أنه قال: لا قراءة خلف الإمام فيما يجهر فيه الإمام. وقد رواه بعض أصحاب الأوزاعي، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ جعل في موضع ابن أكيمة: سعيد بن المسيب، وذلك وهم وغلط عند جميع أهل العلم بالحديث، والحديث محفوظ لابن أكيمة. وإنما دخل الوهم فيه عليه لأن ابن شهاب كان يقول في هذا الحديث: سمعت ابن أكيمة يحدث عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، فتوهم أنه لابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة. ولا يختلف أهل العلم بالحديث: أن هذا الحديث لابن شهاب عن ابن أكيمة، عن أبي هريرة. وأن ذكر سعيد بن المسيب في إسناد هذا الحديث خطأ لا شك عندهم فيه، وإنما ذلك عندهم؛ لأنه كان في مجلس سعيد بن المسيب، فهذا وجه ذكر سعيد بن المسيب لا أنه في الإسناد».اهـ.

(١) روايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (٢٧٦٥).
(٢) في (ش): «قال». وفي هامش النسخة (أ) حاشية غير واضحة.
(٣) المثبت من (ف)، وفي بقية النسخ: «قلت».
(٤) قوله: «قال» سقط من (ك).
(٥) قوله: «معنا» سقط من (ف).
(٦) من قوله: «قال: وصلَّيت ...» إلى هنا سقط من (أ) و(ش)؛ لانتقال بصر الناسخ.
(٧) في (ت) و(ك): «قال» بدل: «فإن».

قلتُ لأبي: رواه الأوزاعي[(١)]، عن شَدَّاد أبي عمَّار، عن واثِلَة، عن النبيِّ ﷺ؛ فأيُّهما أصَحُّ؟

قال: الأوزاعيُّ[(٢)] أعلمُ به؛ لأنَّ شَدَّادَ[(٣)] دِمَشقيٌّ وَقَعَ إلى اليمامة، والأوزاعيُّ من أهل بلدِهِ، والأوزاعيُّ أفهم به، وأهلُ اليمامة يَروون عنه ثلاثةَ أحاديث؛ يقولون: عن شَدَّاد، عن أبي أُمامَة، أحدُها هذا .

قلتُ: والآخَرَينِ[(٤)] هما اللَّذَانِ رواهما الأوزاعيُّ[(٥)]؟

---

(١) هو: عبدالرحمٰن بن عمرو . وروى هذا الحديث عنه الوليد بن مسلم واختلف عليه فأخرجه النسائي في "السنن الكبرى" (٧٢٧١/ الرسالة) عن محمود بن خالد، وابن حبان في "صحيحه" (١٧٢٧) من طريق عبدالرحمن بن إبراهيم كلاهما عن الوليد ابن مسلم قال: حدثنا الأوزاعي . . . الحديث. وأخرجه ابن خزيمة في "صحيحه" (٣١١) من طريق محمد بن عبدالله بن ميمون، والطبراني في "المعجم الكبير" (٦٧/٢٢ رقم ١٦٣) من طريق سليمان بن عبدالرحمن الدمشقي، كلاهما عن الوليد، عن الأوزاعي، عن شداد بن عبدالله أبي عمَّار، عن أبي أمامة، به.

(٢) من قوله: « عن شداد أبي عمار، عن واثلة . . . » إلى هنا سقط من (أ) و(ش).

(٣) كذا :«شدادً» بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وانظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(٤) كذا بالياء في جميع النسخ، وكانت الجادَّة أن يقال:« والآخران »، لكنْ قد يخرَّج ما في النسخ على الإمالة؛ فالأصل:« والآخرانِ»، ثم أميلت الألف لانكسار النون بعدها، فكتبتْ ياءً، ولا تُنْطَقُ إلا ألفًا ممالة «والآخَرَيٰنِ»، وانظر الكلام على الإمالة في المسألة رقم (٢٥) و(١٢٤).

(٥) الأحاديث الثلاثة التي يرويها أهل اليمامة عن شداد أبي عمار هي:
١ - الحديث المذكور في هذه المسألة كما نصَّ عليه أبو حاتم، وقد أخرجه مسلم في "صحيحه" (٢٧٦٥). =

قالا[1]: هذا سِوى ذاك[2]؛ غيرَ أن الوليد بن مسلم يحكي عن الأوزاعيِّ، عن شَدَّاد، عن واثِلَة[3].

وروى عمر بن عبدالواحد[4]، عن الأوزاعي، عن شَدَّاد، عن أبي

= ٢ - حديث: « يا ابن آدمَ ! إنَّك أن تَبذُلَ الفضلَ خيرٌ لك . . . ». أخرجه مسلم (١٠٣٦).

٣ - حديث: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: أرأيتَ رجلاً غزا يلتمِسُ الأجرَ والذِّكر، مالَهُ ؟ . . . الحديث. أخرجه النسائي (٣١٤٠).

وهذه الأحاديث الثلاثةُ من رواية عكرمة بن عمار اليمامي، عن شداد، عن أبي أُمامة.

وثَمَّة حديثٌ رابع لم يذكره أبو حاتم، وهو:

٤ - حديث: أنه ﷺ قال في الحرورية: «كلاب النار». أخرجه ابن خزيمة في الجهاد من "صحيحه" - كما في "إتحاف المهرة" (٦/ ٢٢٩ رقم٦٣٩٦) -، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ١٤٩)، من طريق عكرمة بن عمار أيضًا، عن شداد، عن أبي أمامة.

وأما الأوزاعي فإنه روى عن شداد، عن أبي أُمامة حديثين:

١ - الحديث المذكور في هذه المسألة، وفيه الاختلاف الذي عرضه ابن أبي حاتم، وبيَّنه النسائي في "السنن الكبرى" (٧٣١٢-٧٣١٦).

٢ - حديث: « من لَبِسَ الحريرَ في الدنيا لم يلبَسْه في الآخرة ». أخرجه مسلم (٢٠٧٤).

وأما الرواية عن شداد، عن غير أبي أمامة فتزيد عن اثنتين .

(١) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: « قال »؛ لأن السُّؤال موجَّه إلى أبي حاتم فقط؛ وما في النسخ يتخرَّج على أنه أُشْبِعَتْ فتحةُ اللام فتولَّدت ألفٌ بعدها؛ فهي ألف الإشباع لا ألف المثنى، وإنما أشبع هنا لتذكُّر القائل أو المقول؛ ولذلك تسمَّى هذه الألف: ألف التذكُّر. انظر "الخصائص" لابن جني (٣/ ١٢٨-١٣٠)، و"سر صناعة الإعراب" (٢/ ٧٧٨)، و"المفصَّل" للزمخشري (ص٤٦٧).

أو يقال: إنَّه توهَّم أنَّ الجواب من أبي حاتم وأبي زرعة فكتب: قالا، والله أعلم.

(٢) في (ت) و(ك): « ذلك ». (٣) في (ش): « وايله ».

(٤) روايته أخرجها أبو داود في في "سننه" (٤٣٨١)، والنسائي في "الكبرى" (٧٢٧٢/ الرسالة). وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٢٦٥ رقم ٢٢٢٨٦)، =

أُمَامَة، فقد اتفقَتْ روايةُ عمر بن عبدالواحد عن الأوزاعيِّ مع رواية[(١)] عِكْرِمَة بن عمَّار[(٢)]، والوليدُ بن مسلم كثيرُ الوَهَمِ، والذي عندي: أنَّ الحديثَ عن أبي أُمامَة أشبَهُ، وأنَّ الوليد[(٣)] وَهِمَ في ذلك[(٤)].

٤٩٥ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الوليد بن مسلم، عن عَدِيِّ ابن زيد؛ قال: أدركَ أبو الدَّرداء ركعةً من صلاة الجماعة . . . .

فقلتُ لأبي: الوليدُ هو[(٥)]: عن عَدِيٍّ بن زيد، أو عثمانَ بن زيد؟

فقال[(٦)]: هو عثمانُ بن زيد.

كتبه أبي بِخَطِّه.

٤٩٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه زهير بن محمد[(٧)]، عن

= والنسائي في "الكبرى" (٧٢٧٤/ الرسالة) من طريق أبي المغيرة الخولاني، والنسائي في "الكبرى" (٧٢٧٣/ الرسالة) من طريق الوليد بن مزيد، كلاهما عن الأوزاعي، به.

(١) في جميع النسخ: « مع أن رواية »، عدا (أ)، فإنه ضُرِبَ فيها على قوله: « أن »، وهو الصَّواب.

(٢) أي: في جعله عن أبي أمامة. (٣) في (ف): « الولد ».

(٤) قال النسائي في "السنن الكبرى" عقب الحديث (٧٢٧١/ الرسالة): « لا نعلم أن أحدًا تابع الوليد على قوله: "عن واثلة"، والصواب: أبو عمار عن أبي أمامة، والله أعلم ».

(٥) في (ت) و(ك): « وهو » بالواو. (٦) في (ش): « قال ».

(٧) روايته أخرجها ابن خزيمة في "صحيحه" (٩٤٠)، وابن حبان (٥٣٥٥)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٢١٩)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٣٨٩)، وفي "الشعب" (٨٢٣٧ و٨٣٥٣)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٤١/ ٣١٤) من طريق هشام بن عمَّار، عن الوليد بن مسلم، قال: حدثنا زهير بن محمد، به. =

محمد بن المُنكَدِر، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ قال: «**ثَلَاثَةٌ لَا تُقْبَلُ لَهُمْ صَلَاةٌ، وَلَا تُرْفَعُ لَهُمْ إلى السَّماءِ حَسَنَةٌ: العَبْدُ الآبِقُ حَتَّى يَرْجِعَ، وَالمَرأَةُ السَّاخِطُ عَلَيْهَا زَوْجُهَا حَتَّى يَرْضَى، والسَّكْرَانُ حَتَّى يَصْحُوَ**»؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ؛ لم يَروِ عن ابن المُنكَدِر غيرُ[(١)] زهير[(٢)].

٤٩٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عُبَيدالله بن معاذ[(٣)]، عن

= وأخرجه الطبراني في "الأوسط" (٩٢٣١)، والبيهقي في "الشعب" (٨٢٣٦) من طريق موسى بن أيوب، عن الوليد بن مسلم، عن زهير بن محمد، عن عبدالله بن محمد بن عقيل، عن جابر، به.
وروى الطبراني عقبه حديثًا آخر بنفس الإسناد ثم قال: «لم يرو هذين الحديثين عن عبدالله بن محمد بن عقيل إلَّا زهير بن محمد، تفرد بهما الوليد، ولا يرويان عن جابر إلَّا بهذا الإسناد».

(١) في (ك): «عن» بدل: «غير».

(٢) ذكر ابن عدي في "الكامل" (٣/ ٢١٩) هذا الحديث في الأحاديث المنتقدة على زهير بن محمد.
وقال البيهقي في "السنن" (١/ ٣٨٩): «تفرَّد به زهير هكذا». وهذا الحديث يرويه أهل الشَّام عن زهير بن محمد، وروايتهم عنه منكرة كما تقدَّم في المسألة رقم(٤١٤)، وانظر المسألة رقم (١٢٩٩).

(٣) روايته أخرجها الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ١٤٦)، والشاشي في "مسنده" (١/ ٣٦٦ رقم٣٥٦)، والطبراني في "المعجم الكبير" (١٠/ ٩٤ رقم ١٠٠٦٤)، لكن سقط من إسناد الطبراني قوله: «عن أبيه».
وأخرجه الطبراني في "الدعاء" (٤٦٦) من طريق عبدالعزيز بن الحصين، عن سعيد ابن أبي عروبة، به. قال الطبراني: «لم يجود هذا الحديث أحد ممن رواه عن سعيد إلا معاذ بن معاذ وعبد العزيز بن الحصين».
وأخرجه الطبراني في "الدعاء" (٤٦٧) من طريق سلَّام بن مسكين، عن قتادة، =

أبيه[١]، عن ابن أبي عَروبة[٢]، عن قتادة، عن أبي الأَحْوَص[٣]، عن عَلْقَمَة[٤]، عن ابن مسعود؛ قال: بينا نحنُ مع رسولِ الله ﷺ، فَسَمِعَ رجلاً يقول: الله أكبر، الله أكبر، فقال: «عَلَى الفِطْرَةِ»، فابتَدَرناه، فإذا راعي غَنَم . . .؟

قال أبي: حدَّثنا عُبَيدالله به هكذا، وحدَّثناه أيضًا ابنُ نُفَيل[٥]، عن خُلَيد[٦]، عن قتادة، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ[٧].

قال أبي: حديثُ سعيد[٨] أشبَهُ[٩].

٤٩٨ - وسُئِلَ[١٠] أبو زرعة عن هذا الحديث، وعَمَّا يرويه يزيد

= عن صاحب له، عن علقمة، عن عبدالله، به موقوفًا.
وسيأتي من طرق أخرى، عن سعيد بن أبي عروبة، في المسألة التالية.

(١) هو: معاذ بن معاذ العنبري. (٢) هو: سعيد.

(٣) هو: عَوف بن مالك . (٤) هو: ابن قيس النخعي.

(٥) هو: أبو جعفر عبدالله بن محمد النُّفَيلي. وروايته أخرجها الطبراني في "المعجم الأوسط" (٢/ ٨ رقم١٠٥٣)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٤٨).

(٦) هو: ابن دَعْلَج السَّدوسي.

(٧) وأخرجه مسلم في "صحيحه" (٣٨٢) من طريق حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس، به . (٨) أي: ابن أبي عروبة .

(٩) قال الدارقطني في "العلل"(٥/ ١١٦-١١٨ رقم٧٦٣):« يرويه قتادة، واختُلِف عنه: فرواه سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، واختُلِف عن سعيد، فرواه معاذ بن معاذ، وعبدالعزيز بن الحصين، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن أبي الأحوص، عن علقمة، عن عبدالله »، ثم ذكر أوجه الاختلاف فيه، ثم قال:« ويشبه أن يكون الصَّواب قول معاذ بن معاذ ومن تابعه عن سعيد ».

(١٠) انظر المسألة السابقة رقم (٤٩٧).

ابن زُرَيْع[١]، عن ابن أبي عَروبة، عن قتادة، عن أبي الأَحْوَص، عن ابن مسعود، عن النبيِّ ﷺ؛ بلا عَلْقَمَة[٢].

فقال أبو زرعة: يزيد[٣] بن زُرَيْع أحفظُ.

قال أبو محمد[٤]: وحدَّثنا هارون بن إسحاق[٥]، عن عَبْدَة بن سُلَيمان، عن ابن أبي عَروبة؛ كما يرويه يزيد بن زُرَيْع؛ بلا ذكر عَلْقَمَة في الإسناد[٦].

---

(١) روايته أخرجها النسائي في عمل اليوم والليلة من "السنن الكبرى" (٦/ ٢٠٧ رقم١٠٦٦٥).

(٢) أي: ليس فيه ذكرٌ لعلقمة بين أبي الأحوص، وابن مسعود.

(٣) في (أ) و(ش): «حديث يزيد».

(٤) قوله: «قال أبو محمد» من (ت) و(ك) فقط، وفي (أ) و(ش): «فقلت» بدلاً منه.

(٥) لم نقف على روايته، والحديث أخرجه الإمام أحمد (١/ ٤٠٦-٤٠٧ رقم٣٨٦١) عن محمد بن بشر، وعبدالوهاب الخفاف، وأبو يعلى في "المسند" (٥٤٠٠) من طريق محمد بن بشر والعباس بن الفضل، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٤٠٥) من طريق عبدالوهاب بن عطاء الخفاف، والطبراني في "الكبير" (١٠/ ٩٤ رقم ١٠٠٦٣)، وفي "الدعاء" (٤٦٥) من طريق أبي زيد النحوي، أربعتهم عن سعيد بن أبي عروبة، به. مثل رواية يزيد وعبدة بدون ذكر «علقمة» في إسناده.

(٦) أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (١/ ٤٠٦-٤٠٧ رقم٣٨٦١) من طريق عبدالوهاب ابن عطاء ومحمد بن بشر.
وأخرجه أبو يعلى في "مسنده" (٥٤٠٠) من طريق العباس بن الفضل ومحمد بن بشر.
وأخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (١٠/ ٩٤ رقم١٠٠٦٣) من طريق سعيد بن أوس أبي زيد النحوي، أربعتهم عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن أبي الأحوص، عن ابن مسعود بلا ذكر لعلقمة في الإسناد.

٤٩٩ - وسألتُ[1] أبي عن حديثٍ رواه موسى بن أيُّوب النَّصِيبيُّ، عن أبي ضَمْرَة أنس بن عِياض، عن الحارث بن عبدالرحمٰن ابن أبي ذُبَاب[2]، عن عمر بن عُبَيدالله بن أبي الوَقَّاد[3]، عن النبيِّ ﷺ؛ أنه صلَّى بِمنى صلاةَ المغرب، فسلَّم في الرَّكعَتَينِ، فسَبَّح به النَّاسُ، فقام فصلَّى[4] ركعةً أُخرى، ثم سجد سَجدَتَين وهو جالسٌ بعد السَّلام؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو عمر بن عُبَيدالله؛ قال: صلَّى بنا أنس بن مالك .

قلتُ لأبي: مِمَّن الخطأُ؟

---

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (٥٦٠). (٢) في (ك): « ذياب ».

(٣) في (ت) و(ك): « بن أبي الرقاد »، وفي (أ) و(ش):« بن الوقاد ». والمثبت من (ف)، وهو الموافق لما في "الجرح والتعديل"(٦/ ١١٩). وجاء في "التاريخ الكبير" للبخاري(٦/ ١٦٨):« عمر بن عبدالله بن أبي الواقد »، ومثله في "الثقات" لابن حبان (٥/ ١٤٩)، إلا أنه قال: «واقد ». وهذا الراوي ذكره أبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٢/ ل٧٥/ أ) فسمَّاه: «عمر بن عبيدالله بن أبي زياد »، ونبَّه على خطأ من عدَّه في الصحابة، وسبقه ابن منده . وقال ابن حجر في "الإصابة" (٨/ ٢٨ رقم٦٨٢٣):« عمر بن عبيدالله بن أبي زياد: تابعيٌّ روى عن أنس، غَلِطَ بعض الرواة فذكره في الصحابة، قال ابن منده: لا يصحُّ . . .، ووقع في كتاب ابن الأثير: عمر بن عبيدالله بن أبي زكريا ».اهـ.

وهذا الذي ذكره ابن حجر عن ابن الأثير هو في "أسد الغابة" له (٤/ ١٨٤)، لكن وقع فيه مرة: « عمر بن عبدالله »، ومرة: « عمر بن عبيدالله »، وسيأتي ذكرُ الخلاف بين النسخ في اسم هذا الراوي في المسألة الآتية برقم (٥٦٠)، وهي تكرار لهذه المسألة .

(٤) في (ت): « يصلي ».

قال: من موسى[١].

٥٠٠ - وسألتُ[٢] **أبي** عن حديثٍ رواه عبدُ الرَّزَّاق[٣]، عن ابن مُحَرَّر[٤]، عن يزيد بن الأَصَمِّ، عن أبي هريرة: أنَّ النبيَّ ﷺ كان يسجُدُ على كَوْرِ العِمامَة[٥]؟

قال أبي: هذا حديثٌ باطلٌ، وابنُ مُحَرَّر ضعيفُ الحديث.

٥٠١ - وسألتُ[٦] **أبي** عن حديثٍ رواه أبو الطَّاهر أحمد بن عمرو بن السَّرْح[٧]، عن خالِهِ أبي رَجَاء عبدالرحمٰن بن عبد الحميد بن سالم، عن عُقَيل[٨]، عن ابن شِهاب، عن سعيد بن المسيّب وأبي

---

(١) في الموضع السابق من "الجرح والتعديل" ذكر هذا الحديث، وذكر عن أبيه أن صوابه: أن أنسًا صلَّى بهم المغرب، وأنه قال: « وعمر تابعي »، ونقل عن أبي زرعة قوله: « أظنه ليست له صحبة ».

(٢) نقل الزيلعي في "نصب الراية" (١/٣٤٨) بعض هذا النص. وجعل ابن حجر في "التلخيص الحبير" (١/٤٥٦) الحكم على هذا الحديث من قول ابن أبي حاتم، فقال: « قال ابن أبي حاتم: هذا حديثٌ باطل ». اهـ. وانظر المسألة رقم (٥٣٥).

(٣) روايته في "المصنف" (١٥٦٤). ورواه محمد بن أسلم الطوسي في كتابه "تعظيم قدر الصلاة" - كما في "عمدة القارئ" (٤/١١٧)- عن خلَّاد بن يحيى، عن عبدالله بن محرَّر، به.

(٤) هو: عبدالله.

(٥) كَوْرُ العِمامة: أحدُ أدوارِها، يقال: كارَ العِمامَةَ على رأسِه يكورُها كَورًا: لفَّها وأدارَها. انظر "مختار الصحاح" (ص ٥٠٣) « كور ».

(٦) انظر ما سبق في المسألة رقم (١٠٧).

(٧) روايته ذكرها العقيلي في "الضعفاء" (٢/٣٤٨)، وأخرجه الطبراني في "الأوسط" (٥٥٠) من طريق أحمد بن القاسم؛ قال: حدثني أبي وعمي؛ قالا: حدثنا سويد، عن قرَّة، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، فذكره.

(٨) هو: ابن خالد الأَيْلي.

سَلَمة، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ قال: « يَأْتِي الشَّيْطَانُ أَحَدَكُمْ فِي صَلَاتِهِ، حَتَّى يُخَيَّلَ إِلَيْهِ أَنَّهُ قَدْ أَحْدَثَ، فَلَا يَنْصَرِفْ(١) حَتَّى يَجِدَ(٢) رِيحًا، أَوْ يَسْمَعَ صَوْتًا » ؟

سمعتُ أبي يقول: هذا خطأٌ(٣).

٥٠٢ - وسألتُ(٤) أبي عن الحديث الذي رواه عُبَيدالله بن عمرو(٥)، عن أيُّوب(٦)، عن أبي قِلابَة(٧)، عن أنس بن مالك، عن النبيِّ ﷺ؛ في

---

(١) في (ت): « تنصرف ».

(٢) في (ك): « تجد ».

(٣) إنما حكم أبو حاتم على هذا الإسناد بأنه خطأ؛ لصحة الحديث؛ فقد أخرجه البخاري (١٣٧)، ومسلم (٣٦١)، كلاهما من طريق سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب وعبادة بن تميم، كلاهما عن عبدالله بن زيد عمِّ عباد بن تميم، عن النبي ﷺ، به. وأخرجه مسلم برقم (٣٦٢) من طريق سهيل بن أبي صالح، عن أبيه أبي صالح ذكوان السَّمَّان، عن أبي هريرة.
فالظاهر أن من رواه عن الزهري عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبدالرحمٰن، عن أبي هريرة: ركب الجادَّة، أو دخل له حديث في حديث آخر، أو غير ذلك، والله أعلم.

(٤) نقل الضياء في "المختارة" (٦/ ٢٣٣) قول أبي حاتم الرازي في هذا الحديث.

(٥) هو: الرَّقِّي. وروايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ٢٠٧) تعليقًا، وأبو يعلى في "مسنده" (٢٨٠٥)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٢١٨)، وابن حبان في "صحيحه" (١٨٤٤ و١٨٥٢)، والطبراني في "الأوسط" (٢٦٨٠)، والدارقطني في "سننه" (١/ ٣٤٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ١٦٦)، وفي "المعرفة" (٣٧٩٠)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١٣/ ١٧٥-١٧٦)، والضياء في "المختارة" (٦/ ٢٣٢ رقم ٢٢٤٩).

(٦) هو: السَّختياني.

(٧) هو: عبدالله بن زيد الجَرْمي.

القراءة خَلْفَ الإمامِ[١]؟

قال أبي: وَهِمَ فيه عُبَيدالله بن عمرو، والحديثُ: ما رواه خالد الحَذَّاء[٢]، عن أبي قِلابَة، عن محمد بن أبي عائِشَة، عن رَجُلٍ من أصحاب النبيِّ ﷺ، عن النبيِّ ﷺ[٣][٤].

---

(١) ولفظه: أن النبي ﷺ صلَّى بأصحابه، فلما قضى صلاتَه، أقبل عليهم بوجهه، فقال: « أتقرؤون في صلاتكم خلفَ الإمام والإمامُ يقرأ ؟ »، فسكتوا، فقالها ثلاثَ مرات، فقال قائل - أو قائلون -: إنا لنفعلُ، قال: « فلا تفعَلوا ، وليقرأ أحدكُمْ بفاتحة الكتاب في نفسِهِ ».

(٢) هو: خالد بن مِهْران. وروايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٢٧٦٦)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٧٥٨)، وأحمد في "مسنده" (٤/ ٢٣٦ و٥/ ٦٠ و٤١٠ رقم ١٨٠٧٠ و٢٠٦٠٠ و٢٣٤٨١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ١٦٦)، و"جزء القراءة" (ص ١٥٥-١٥٦)، و"المعرفة" (٣٧٩٠) من طريق الثوري، وأحمد (٥/ ٨١ رقم ٢٠٧٦٥/ وأطراف المسند ١١١٣٨) من طريق شعبة، كلاهما عن خالد، به .
ورواه البخاري في "جزء القراءة" (ص ٧٦)، والبيهقي في "المعرفة" (٣٧٨٨)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (١١/ ٤٥) من طريق يزيد بن زريع، عن خالد، عن أبي قلابة، عن محمد بن أبي عائشة، عمن شهد ذلك، عن النبي ﷺ .
قال البيهقي في "المعرفة" بعد أن رواه من طريق الثوري: « وهذا إسناد صحيح، وأصحاب النبي ﷺ كلهم ثقة، فترك ذكر أسمائهم في الإسناد لا يضر إذا لم يعارضه ما هو أصح منه، ورواه أيوب، عن أبي قلابة، فأرسله، والذي وصله حجة ».

(٣) قوله: « عن النبي ﷺ » من (ت) و(ك) فقط .

(٤) قال البخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ٢٠٧): « وقال عبيد الله بن عمرو: عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أنس، عن النبي ﷺ، ولا يصح أنس ».
وقال ابن حبان: « سمع هذا الخبر أبو قلابة عن محمد بن أبي عائشة، عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ، وسمعه من أنس بن مالك، فالطريقان جميعا محفوظان ».
وخالفه البيهقي فقال في طريق أنس: « ليس بمحفوظ »، وقال: « تفرد بروايته =

٥٠٣ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه[٢] إسماعيل بن عَيَّاش[٣]، عن عُمَارَة بن غَزِيَّة، عن ابن يِسَاف؛ سمع معاويةَ بن أبي سُفْيان؛ قال: سمعتُ النبيَّ ﷺ يقول: «إِذَا سَمِعْتُمُ المُؤَذِّنَ يُؤَذِّنُ؛ فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ» ؟

= عن أنس: عبيدالله بن عمرو الرقي، وهو ثقة، إلا أن هذا إنما يعرف عن أبي قلابة، عن محمد بن أبي عائشة ».

وقال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن أيوب إلا عبيدالله ».

وقال الخطيب: « هكذا روى هذا الحديث عبيد الله بن عمرو، عن أيوب، وخالفه سلام أبو المنذر، فرواه عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أبي هريرة، وخالفهما الربيع ابن بدر، رواه عن أيوب، عن الأعرج، عن أبي هريرة، ورواه إسماعيل بن علية وغيره، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن النبي ﷺ مرسلاً، ورواه خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن محمد بن أبي عائشة، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، عن النبي ﷺ».

وقال الدارقطني في "العلل" (٤/ ٣٦/أ): « يرويه أيوب السَّختياني وخالد الحذاء، واختُلِف عنه؛ فأما أيوب: فإن عبيدالله بن عمرو رواه عن أيوب، عن أبي قِلابَةَ، عن أنس بن مالك، عن النبي ﷺ. وخالفه سلام أبو المنذر، فرواه عن أيوب، عن أبي قِلابَةَ، عن أبي هريرة . وخالفهما الربيع بن بدر؛ رواه عن أيوب، عن الأعرج، عن أبي هريرة. وخالفهم ابن عُلَيَّة، وابن عيينة، وحماد بن زيد؛ رووه عن أيوب، عن أبي قِلابَةَ - مرسلاً -، عن النبي ﷺ، وهو صحيح من رواية أيوب . فأما خالد الحذاء فرواه عن أبي قِلابة، عن محمد بن أبي عائشة، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ ؛ قال ذلك سفيان الثوري، ويزيد بن زريع، وبشر بن المفضَّل، عن خالد . ورواه ابن عُلَيَّة وخالد بن عبدالله وشعبة وعلي بن عاصم، عن خالد الحذاء، عن أبي قِلابة، عن محمد بن أبي عائشة - مرسلاً -، عن النبي ﷺ . ورواه هشيم، عن خالد، عن أبي قِلابة مرسلاً ، لم يجاوز أبا قِلابة، والمرسل أصح ».اهـ. وبنحو هذا ذكر في "العلل" (١٦٤٥).

(١) نقل هذه المسألة بتمامها مغلطاي في "شرح سنن ابن ماجه" (٤/ ١١٥٢-١١٥٣).

(٢) في (ف): « روى ».

(٣) روايته أخرجها الطبراني في "المعجم الكبير" (١٩/ ٣٤٦ رقم٨٠٢).

قال أبي: أنكَرْتُ هذا الحديثَ؛ إذ كان: «عُمَارَة، عن ابن يِسَاف؛ سمعَ معاويةَ»، ولم أَدْرِ مَنِ ابنُ يِسَاف هذا؟ فتفكَّرتُ فيه، فإذا إسماعيلُ بن جعفر قد روى هذا الحديثَ عن عُمارَة بن غَزِيَّة، عن خُبَيْب بن عبدالرحمٰن - قال أبي: وهو ابن يِساف - عن حفص بن عاصِم بن عمر، عن أبيه، عن جَدِّه عمر، عن النبيِّ ﷺ قال: «**إذَا سَمِعْتُمُ المُؤَذِّنَ . . .**»[1].

قال أبي: أما ابنُ يِساف: فأرى أنه خُبَيْبُ بن عبدالرحمٰن بن يِسَاف، ونسبه إلى جَدِّه، ولم يسمع خُبَيْبٌ من معاوية شيئًا، فيَحْتملُ أن يكون قد دخل لإسماعيل بن عَيَّاش حديثٌ في حديث[2].

---

(١) ومن هذا الوجه أخرجه مسلم في "الصحيح" (٣٨٥). وقال ابن حجر في "فتح الباري" (٢/ ٩٤): «أخرج مسلم من حديث عمر بن الخطاب نحو حديث معاوية، وإنما لم يخرجه البخاري لاختلاف وقع في وصله وإرساله؛ كما أشار إليه الدارقطني». وانظر التعليق التالي.

(٢) قال الدارقطني في "العلل" (٢٠٥): «هو حديث يرويه عُمارة بن غزية، عن خبيب بن عبدالرحمٰن، واختُلِف عن عمارة: فرواه إسماعيل بن جعفر، عن عُمارة، عن خبيب، عن حفص بن عاصم، عن أبيه، عن عمر، فوصل إسناده ورفعه إلى النبي ﷺ، حدَّث به عنه كذلك إسحاق بن محمد الفَرْوي، ومحمد بن جَهْضَم. ورواه إسماعيل بن عياش، عن عُمارة بن غَزية، عن خبيب بن عبدالرحمٰن - مرسلاً -، عن النبي ﷺ. ووقفه يحيى بن أيوب، عن عُمارة بن غَزية، عن خبيب. وحديث إسماعيل بن جعفر المتصل قد أخرجه البخاري ومسلم في "الصحيح". وإسماعيل ابن جعفر أحفظُ من يحيى بن أيوب وإسماعيل بن عياش، وقد زاد عليهما، وزيادة الثقة مقبولة، والله أعلم».
ونبَّه محقق "العلل" على خطأ الدارقطني في نسبته هذا الحديث للبخاري، وذكر أن في هامش إحدى النسخ ما نصه: «هذا الحديث إنما أخرجه مسلم دون البخاري، =

٥٠٤ - وسألتُ[١] **أبي** عن حديثٍ رواه أيُّوب بن سُوَيد[٢]، عن ابن جُرَيج، عن عطاء[٣]، عن قيس بن سَهْل- جد يحيى بن سعيد -؛ قال: مرَّ به النبيُّ ﷺ وهو يصلِّي بعد الصُّبْح، فقال له: «**يَا قَيْسُ! مَا هَذِهِ الصَّلَاةُ؟**»، قال: بأبي أنتَ وأمي! دخلتُ المسجدَ وأنت تصلِّي، ولم أكُنْ ركعتُ ركعَتَي الفجر، فركعتُهُما[٤] الآنَ. فلم يَعِبْ ذلك عَلَيَّ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: عطاء، عن سعد بن سعيد، عن قيس بن قَهْد[٥].

٥٠٥ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه هُشَيم[٦]، وسُفْيان بن

= وقد بيَّن ذلك في كتاب "الاستدراك" له »؛ يعني "التتبع" (ص٢٦٤ رقم١٢٢).

(١) انظر ما سبق في المسألة رقم (٣٠٩).

(٢) روايته ذكرها أبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٤/ ٢٣١٣).

(٣) هو: ابن أبي رباح.

(٤) في (ت) و(ك): « فركعتها ».

(٥) في (أ) و(ش): « فهر »، وفي (ف): « فهد »، ولم تنقط في (ك)، والمثبت من (ت)، وهو الصَّواب؛ كما في "التاريخ الكبير" للبخاري (٧/ ١٤٢)، و"فتح الباري" لابن حجر (٢/ ١٧٦). قال أبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٤/ ٢٣١٢): «قيس بن قهد الأنصاري مختلف في اسم أبيه، فقيل: قيس بن عمرو، وقيل: قيس ابن سهل، وقيل: ابن قهد، وهو: جد يحيى بن سعيد الأنصاري...». وانظر "الإصابة" لابن حجر (٨/ ٢٠٣-٢٠٤ و٢٠٧-٢٠٨).

(٦) هو: ابن بشير. وروايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (٨٣٤)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٣٣٤)، والإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٢٧٠ رقم ١٨٣٧٧)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٣٧٨٢ و٣٧٨٣)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ١٩٤). ومن طريق ابن أبي شيبة رواه الطبراني في "المعجم الكبير" (١٧٤/ مسند النعمان بن بشير).

حُسَين[١]، وروى[٢] أحمد بن يونس[٣]، عن أبي عَوَانَة[٤]، كلُّهم[٥] عن أبي بِشْر جعفر بن أبي وَحْشِيَّة[٦]، عن حبيب بن سالم، عن النُّعْمان بن بَشِير؛ أنه قال: أنا أعلمُ النَّاسِ بوقتِ صلاة العِشاء؛ كان[٧] يُصَلِّيها بعد سُقُوطِ القمر ليلةَ الثالثةِ[٨] من أول الشَّهْر .

---

(١) في (ك): « حنين ». وروايته ذكرها الدارقطني في "سننه" (١/ ٢٧٠).

(٢) في (ك): « روى » بلا واو.

(٣) لم نقف على روايته، والمعروف عن أبي عوانة روايته عن أبي بشر، عن بشير بن ثابت، عن حبيب، به، كما سيأتي.

(٤) هو: الوضَّاح بن عبدالله اليَشكُري.

(٥) أي: هشيم، وسفيان بن حسين، وأبو عوانة. ورواه أيضًا عن أبي بشر على هذا الوجه رقبة بن مصقلة، روايته أخرجها النسائي في "سننه" (٥٢٨)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٣٧٨٦)، والدارقطني في "الأفراد" (٢٥٢/أ/ أطراف الغرائب).

(٦) هو: جعفر بن إياس.

(٧) يعني: النبي ﷺ .

(٨) في (ك): « ليلة الثلاثة ». والمثبت من بقية النسخ، وهو صحيح في العربية وله نظائر، وقد جعله الكوفيُّون من إضافة الشي إلى نفسه إذا اختلف اللفظان؛ كما وقع هنا، فإنَّ الليلة هي الثالثة، وقد احتَجَّ الكوفيُّون بقوله تعالى: ﴿وَلَدَارُ ٱلْآخِرَةِ خَيْرٌ﴾ [النحل: ٣٠]، وقول العرب: صلاةُ الأولى، ومسجدُ الجامع، وحبَّةُ الحمقاءِ، وقد تأوَّل ذلك البصريُّون على تقدير حذف مضاف إليه وإقامة صفته مُقامه؛ والتقدير: صلاةُ الساعةِ الأولى، ومسجدُ المكان الجامع، وحبَّةُ البقلةِ الحمقاء. وانظر "الإنصاف في مسائل الخلاف" (٢/ ٤٣٦-٤٣٨)، و"أوضح المسالك" (٣/ ١٠٩)، و"همع الهوامع" (٢/ ٥٠٩)، و"مشارق الأنوار" (١/ ٨٣). وسيأتي نحوُهُ في المسألة رقم (٨٩٧) في قوله: « كلام الأوَّل ».

وروى[١] مُسَدَّد[٢]، عن أبي عَوانة[٣]، عن أبي بِشْر، عن بشير ابن ثابت، عن حبيب بن سالم، عن النُّعمان، عن النبيِّ ﷺ ؟

قال أبو زرعة: حديثُ بشير بن ثابت أصحُّ .

قلتُ: وُفِّقَ أبو زرعة لما قال، وحكَمَ لِمُسَدَّدٍ بما أتى عن أبي عَوَانة؛ بزيادةِ رجلٍ في الإسناد .

---

(١) في (ش): « ورواه ».

(٢) هو: ابن مُسَرْهَد . وروايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٤١٩)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ١٩٥)، وعنه البيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٤٤٨)، وأخرجه أحمد في "المسند" (٤/ ٢٧٤ رقم١٨٤١٥) عن عفان وسريج، والنسائي في "سننه" (٥٢٩) من طريق عفان وحده، والدارمي في "مسنده" (١٢٤٧) عن يحيى ابن حماد، والترمذي في "جامعه" (١٦٥)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٣٧٨٥) عن محمد بن عبدالملك بن أبي الشوارب، والترمذي (١٦٦) من طريق عبدالرحمن بن مهدي، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٣٧٨٤) من طريق علي بن الحسن بن شقيق، والدارقطني في "سننه" (١/ ٢٦٩-٢٧٠) من طريق عبدالأعلى بن حماد. والطبراني في "الكبير" (١٧٣/مسند النعمان بن بشير)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ١٩٤)، وعنه البيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٣٧٣) من طريق عارم بن الفضل، كلهم عن أبي عوانة، به. وأخرجه ابن حبان في "صحيحه" (١٥٢٦)، والطبراني في "الكبير" (١٧٢/مسند النعمان بن بشير) من طريق أبي الوليد، عن أبي عَوانة، عن إبراهيم بن المنتشر، عن حبيب بن سالم، به.

(٣) أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٢٧٢ رقم١٨٤١٥) من طريق عفان وسريج، والترمذي في "جامعه" (١٦٥ و١٦٦) من طريق محمد بن عبدالملك بن أبي الشوارب، وعبدالرحمٰن بن مهدي، والنسائي في "سننه" (٥٢٩) من طريق عفان، أربعتهم عن أبي عَوانة، به .

وقد حدَّثنا أحمدُ بن سِنَان[١]، عن يزيد[٢]، عن شُعْبَة، عن أبي بِشْر[٣]، عن بَشِير بن ثابت، عن حَبِيب بن سالم، عن النُّعْمان[٤].

٥٠٦ - وسُئِلَ[٥] أبو زرعة عن حديثٍ رواه محمد بن إسحاق[٦]، عن يَزيد بن أبي حَبِيب، عن مَرْثَد[٧] بن عبدالله، عن أبي أيُّوب

---

(١) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (٣٢٣٢)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٢١/ ٧٦ رقم١٧٥)، قرن البزار في روايته «محمد بن موسى القطان» مع أحمد بن سنان.
ورواه الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٢٧٢ رقم ١٨٣٩٦) عن يزيد بن هارون، به.
وأخرجه الطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٣٧٨١) عن أبي غسان مالك بن يحيى الهمذاني، والدارقطني في "سننه" (١/ ٢٧٠) من طريق محمد بن عبدالملك الدقيقي، والحاكم في "المستدرك" (١/ ١٩٤) من طريق سعيد بن مسعود، أربعتهم عن يزيد بن هارون، به .

(٢) هو: ابن هارون، ومن طريقه أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٢٧٢ رقم ١٨٣٩٦)، وأخرجه الدارقطني في "سننه" (١/ ٢٧٠) من طريق محمد بن عبدالملك الدقيقي، والحاكم في "المستدرك" (١/ ١٩٤) من طريق سعيد بن مسعود، أربعتهم عن يزيد بن هارون، به .

(٣) في (ف): « عن أبي بسر » بالسين المهملة .

(٤) قال الترمذي في الموضع السابق: « روى هذا الحديث هشيم، عن أبي بشر، عن حبيب بن سالم، عن النعمان بن بشير، ولم يذكر فيه هشيم: عن بشير بن ثابت، وحديث أبي عوانة أصحُّ عندنا؛ لأن يزيد بن هارون روى عن شعبة، عن أبي بشر نحو رواية أبي عوانة ».

(٥) نقل الزيلعي في "نصب الراية" (١/ ٢٤٦) بعض هذا النص، ونقل ابن رجب في "فتح الباري" (٣/ ١٦٢) قول أبي زرعة: « حديث حيوة أصحُّ ».

(٦) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ١٤٧ رقم١٧٣٢٩) و(٥/ ٤١٧ و٤٢٢ رقم٢٣٥٣٤ و٢٣٥٣٥ و٢٣٥٨٢)، وأبو داود في "سننه" (٤١٨)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٣٣٩)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ١٩٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٣٧٠).

(٧) في (أ) و(ش): «يزيد» بدل: «مرثد».

الأنصاري؛ أنه أنكَرَ على عُقبَة بن عامر تأخيرَهُ صلاةَ المغرب، وقال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: **«لَا تَزَالُ أُمَّتِي عَلَى الفِطْرَةِ مَا لَمْ يُؤَخِّرُوا المَغْرِبَ إلى اشْتِبَاكِ النُّجُومِ»** .

ورواه حَيْوَةُ[١] وابنُ لَهِيعَة[٢]، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أسلَمَ أبي[٣] عِمران التُّجِيبي، عن أبي أيُّوب، عن النبيِّ ﷺ أنه قال: **«بَادِرُوا بِصَلَاةِ[٤] المَغْرِبِ طُلُوعَ النُّجُومِ»**[٥]؟

قال[٦] أبو زرعة: حديثُ حَيْوَة أصحُّ .

٥٠٧ - وسُئِلَ[٧] أبو زرعة عن[٨] حديثٍ رواه عُبَيْسُ[٩] بن

---

(١) هو: ابن شُرَيح . وروايته أخرجها الطبراني في "المعجم الكبير" (٤/ ١٧٦ رقم ٤٠٥٧).

(٢) هو: عبدالله . وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٤١٥ رقم ٢٣٥٢١)، والشاشي في "مسنده" (١١٢٩)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٤/ ١٧٦ رقم٤٠٥٨)، والدارقطني في "السنن" (١/ ٢٦٠).

(٣) في (أ) و(ش): « بن » بدل: « أبي ». وهو: أسلم بن يزيد، وكنيته: أبو عمران .

(٤) في (أ) و(ش): « صلاة »، والمثبت من بقية النسخ.

(٥) جمع ابن أبي حاتم هنا بين رواية حيوة وابن لهيعة، وساقهما مساقًا واحدًا على أنهما متفقان في اللفظ، وليس كذلك؛ فالذي ذكره هو لفظ رواية ابن لهيعة، وأما لفظ رواية حيوة فهو: « عن أبي أيوب قال: كنا نصلِّي المغربَ حين تَجِبُ الشَّمسُ، نبادر بها طلوعَ النجوم »؛ لذلك قال الدارقطني في "العلل"(٦/ ١٢٥): « ورواه حيوة بن شريح فنحا به نحو الرفع ». وانظر "فتح الباري" لابن رجب (٣/ ١٦٢).

(٦) في (أ) و(ش) و(ف): « وقال »، وفي (ك): « حيوة قال ».

(٧) نقل ابن رجب في "فتح الباري" (٢/ ٧٠٤) قول أبي زرعة: « هو حديثٌ منكر، وعُبَيسٌ شيخٌ ضعيفُ الحديث ». ثم نقل عن الأثرم قوله: « هذا إسناد واهٍ ».

(٨) قوله: «عن» سقط من (ت) و(ك) و(ف). (٩) في (ش): « عنبس ».

مَيمون، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: «**يَقْطَعُ الصَّلَاةَ: الكَلْبُ**[١]، **وَالحِمَارُ**[٢]، **وَالمَرْأَةُ، واليَهُودِيُّ، والنَّصْرانِيُّ، وَالمَجُوسِيُّ، وَالخِنْزِيرُ**» ؟

فقال أبو زرعة: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، وعُبَيسٌ شيخٌ ضعيفُ الحديث[٣].

٥٠٨ - وسُئِلَ[٤] **أبو زرعة** عن حديثٍ رواه سعيد بن سُلَيمان[٥]، عن سُلَيمان بن داود اليَمَامي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: «**مَنْ بَنَى بَيْتًا يُعْبَدُ اللهُ فِيهِ مِنْ مَالٍ**[٦] **حَلالٍ، بَنَى اللهُ لَهُ بَيْتًا فِي الجَنَّةِ مِنْ دُرٍّ وَيَاقُوتٍ**» ؟

---

(١) قوله: « الكلب » ليس في (أ) و(ش).

(٢) في (ش): « الحمار » بلا واو .

(٣) قوله: « الحديث » ليس في (ش). والحديث أخرجه مسلم في "صحيحه" (٥١١) من طريق يزيد بن الأصم،عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ:« يَقْطَعُ الصَّلَاةَ المَرْأَةُ وَالحِمَارُ والكَلْبُ، ويَقِي مِن ذَلِك مثلُ مُؤَخِّرَةِ الرَّحْلِ ».

(٤) نقل هذا النص مغلطاي في "شرح سنن ابن ماجه" (٤/ ١٢١٢).

(٥) روايته أخرجها البزار في "مسنده" - كما في "زوائد البزار لابن حجر (٢٦٢)- والعقيلي في "الضعفاء"(٢/ ١٢٦)، والطبراني في "الأوسط" (٥٠٥٩)، والبيهقي في "الشعب" (٢٦٧٦)، والخطيب في "الموضح لأوهام الجمع والتفريق"(١/ ١١٩).
وأخرجه أبو يعلى - كما في "المطالب العالية" (٣٥٤)- وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٢٧٧) من طريق بشر بن الوليد الكندي، عن سليمان بن داود، به.
وذكره ابن حبان في "المجروحين" (١/ ٣٣٤) من طريق بشر بن الوليد، به.
ومن طريق أبي يعلى أخرجه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢/ ٢٨٨).
قال الطبراني:« لم يرو هذا الحديث عن يحيى بن أبي كثير إلَّا سليمان بن داود، تفرد به سعيد بن سليمان، ولا يروى عن أبي هريرة إلَّا بهذا الإسناد ».

(٦) في (ت) و(ك): « من ماله ».

قال أبو زرعة: هذا الحديثُ من حديث أبي هريرة وَهَمٌ .

قلتُ: ولم يُشْبِعِ الجَوَابَ، ولم يُبَيِّن علَّةَ الحديثِ بأكثَرَ ممَّا ذكرَهُ.

والذي عندي: أنَّ الصَّحيحَ على ما رواه أَبَانُ العَطَّارُ[(١)]، عن يحيى بن أبي كثير، عن [محمود][(٢)] بن عمرو، عن أسماءَ بنت يزيد ابن السَّكَن، عن النبيِّ ﷺ. وعن يحيى، عن محمود بن عمرو، عن أبي هريرة، موقوفٌ[(٣)].

وسمعتُ أبي يقول: هو محمود بن عمرو بن يزيد بن السَّكَن[(٤)].

---

(١) هو: أبان بن يزيد. وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٦/ ٤٦١ رقم ٢٧٦١٢) عن سويد بن عمرو، حدثنا أبان - يعني العطار - به.
وتابع أبان عليه موسى بن إسماعيل أبو سلمة التبوذكي واختلف عليه فيه؛ فأخرجه الطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (١٥٥٤) عن ابن أبي داود، وفهد. والعقيلي في "الضعفاء"(٢/ ١٢٦) عن عبدالرحمن بن أحمد، والطبراني في "المعجم الكبير" (٢٤/ ١٨٥ رقم٤٦٨)، وفي "الأوسط" (٨٤٥٩) عن معاذ بن المثنى، أربعتهم عن موسى بن إسماعيل، عن أبان به مثل رواية سويد بن عمرو. وخالفهم محمود بن إسماعيل الصائغ فرواه عن موسى، عن أبان، عن يحيى، عن محمود بن عمرو، عن أبي هريرة، موقوفًا. قال العقيلي: « وهذا أولى ».

(٢) في جميع النسخ: « محمد »، وكذا عند مغلطاي وهو خطأ، فالذي يروي عن أسماء بنت يزيد هو ابن أخيها محمود بن عمرو؛ كما في "تهذيب الكمال" (٣٥/ ١٢٨)، والسياق بعده يدلُّ عليه .

(٣) ظاهر صنيع المصنف هنا: أن محمود بن عمرو كان عنده الحديث عن أسماء بنت يزيد مرفوعًا، وعن أبي هريرة موقوفًا عليه، فكان يحدِّث به هكذا وهكذا.
وقوله: «موقوف» كذا جاء بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وانظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(٤) قال ابن معين عن هذا الحديث: « ليس هذا بشيء؛ إنما هو عن أبي هريرة موقوف». اهـ من "تاريخ ابن معين رواية الدوري" (٣/ ١١٢ رقم٤٦٩).

٥٠٩ - وسُئِلَ[١] أبو زرعة عن حديثٍ رواه ربيعة بن أبي عبدالرحمٰن، فاختُلِفَ عنه:

فروى بِشْرُ بن المُفَضَّل[٢]، عن عُمَارة بن غَزِيَّة، عن ربيعة، عن عبد الملك بن سعيد بن سُوَيد الأنصاري، عن أبي حُمَيد السَّاعِدي -[أو][٣] عن أبي أُسَيد السَّاعِدي - عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «**إذا دَخَلَ أَحَدُكُمُ المَسْجِدَ، فَلْيُسَلِّمْ، وَلْيَقُلِ: اللَّهُمَّ، افْتَحْ لِي أَبْوابَ رَحْمَتِكَ، وَإذا خَرَجَ فَلْيَقُلِ: اللَّهُمَّ، إنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ**».

ورواه سُلَيمانُ بن بلال[٤]، عن ربيعة، عن عبد الملك بن سعيد بن سُوَيد، عن أبي حُمَيد وأبي أُسَيد، عن النبيِّ ﷺ؟

وقال الحافظ في "اللسان" (٣/ ٨٤): «والمستغرب منه قوله فيه: « من در وياقوت» فإن للحديث طرقًا جيِّدة ليس هذا فيها ».اهـ.

(١) نقل هذا النص مغلطاي في "شرح سنن ابن ماجه" (٤/ ١٢٨٦).

(٢) روايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (٧١٣). وقد توبع عليه؛ فأخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (١٦٦٥) عن إبراهيم بن محمد، وابن ماجه" في "سننه" (٧٧٢) من طريق إسماعيل بن عياش، كلاهما عن عمارة بن غزية، به، عن أبي حميد الساعدي وحده. وسيأتي عن عمارة بإسناد آخر.

(٣) قوله: « أو » سقط من جميع النسخ، عدا (أ) فإنها ملحقة بها فوق قوله: « عن »، وكأنها بخط مغاير، وإثباتها هو الصَّواب؛ كما تجده في الموضع السابق من "صحيح مسلم" وغيره، وكما يفهم من سياق المسألة .

(٤) أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٤٩٧ رقم ١٦٠٥٧)، و(٥/ ٤٢٥ رقم ٢٣٦٠٧)، والنسائي في "سننه" (٧٢٩)، والبزار في "مسنده" (٣٧٢١)، وابن حبان في "صحيحه" (٢٠٤٩)، جميعهم من طريق أبي عامر العقدي، عن سليمان ابن بلال، عن ربيعة بن أبي عبدالرحمٰن، عن عبد الملك بن سعيد بن سويد الأنصاري، قال: سمعت أبا حميد وأبا أسيد يقولان . . . ، فذكره .	=

قال أبو زرعة: عن أبي حُمَيد وأبي أُسَيد - كلاهما عن النبيِّ ﷺ[(١)]- أصحُّ .

قلتُ: لم يكن أخرجَ أبو زرعة مَنْ خالفَ بِشْرَ بن المُفَضَّل في روايته عن عُمارة بن غَزِيَّة، وأحسَبُ أنه لم يكنْ وَقَعَ عندَهُ .

وأخبرنا يونس بن عبد الأعلى[(٢)]- قراءةً عليه - عن ابن وَهْب[(٣)]، عن يحيى بن عبدالله بن سالم، عن عُمَارة بن غَزِيَّة، عن ربيعة، عن عبدالملك بن سعيد بن سُوَيد، عن أبي حُمَيد وأبي أُسَيد، عن النبيِّ ﷺ؛ كما رواه سُلَيمانُ بن[(٤)] بلال؛ فدلَّ على[(٥)] أنَّ الخطأَ من بِشْرِ بن المُفَضَّل[(٦)].

= وأخرجه مسلم في "صحيحه" (٧١٣)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٤٤١) من طريق يحيى بن يحيى ،و الدارمي في "سننه" (٢/ ٢٩٣) من طريق عبدالله بن مسلمة، وأبو عوانة في "مسنده" (١٢٣٥) من طريق ابن أبي مريم، ثلاثتهم عن سليمان بن بلال، عن ربيعة بن أبي عبدالرحمٰن، عن عبد الملك بن سعيد، عن أبي حميد أو عن أبي أسيد، به .

(١) من قوله: « قال أبو زرعة. . . » إلى هنا مكرر في (ك)؛ لانتقال بصر الناسخ.

(٢) روايته أخرجها أبو عوانة في "مسنده" (١٢٣٣)، والطبراني في "الدعاء" (٤٢٦) من طريق أحمد بن سعيد الهمذاني، عن ابن وهب، به.

(٣) هو: عبدالله .

(٤) في (ك): « عن » بدل: « بن ».

(٥) قوله: « على » ليس في (ت) و(ك).

(٦) روى البزار هذا الحديث في "مسنده" (٩/ ١٧٠) من طريق بشر بن المفضل، ثم قال: « وهذا الحديث لا نعلم أحدًا يرويه عن رسول الله ﷺ بأحسن من هذا الإسناد، وقد روي عن رسول الله ﷺ من وجوه، فذكرنا هذا الحديث لعلَّة عُمارة بن غزية، وذكرناه عن أبي حميد وأبي أسيد، وإن كان يروى عن غيرهما؛ لقلة ما يرويان عن رسول الله ﷺ ».

٥١٠ - وسمعتُ[١] أبا زرعة وذكَرَ الحديثَ الذي رواه سعيد الجَرْميُّ[٢]، عن أبي تُمَيْلَة[٣]، عن أبي حَمْزة السُّكَّري[٤]، عن جابر الجُعْفِي[٥]، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى[٦]، عن السُّلَيك[٧]؛ قال: نهى رسولُ الله ﷺ أن يُصَلَّى في أَعْطانِ الإبِلِ، وأمرَ أن يُتَوَضَّأَ مِنْ لُحومها.

فقال: حديثُ الأعمش، عن عبدالله بن عبدالله الرَّازي، عن ابن أبي ليلى، عن البَرَاء، عن النبيِّ ﷺ أصحُّ[٨].

---

(١) تقدمت هذه المسألة برقم (٣٨).

(٢) هو: سعيد بن محمد.

(٣) في (أ) و(ف): «ثميلة» بالثاء المثلثة، وهو خطأ، والمثبت من (ت) و(ش)، و(ك)، وهو: يحيى بن واضح.

(٤) هو: محمد بن ميمون.

(٥) هو: جابر بن يزيد.

(٦) قوله: «ليلى» سقط من (ف).

(٧) هو سُلَيْك الغَطَفاني، صحابي مشهور.

(٨) قال ابن حجر في "الإصابة" (٣/ ٢١٧):« روى عبدالله في "زيادات المسند" والبغوي وابن السكن من طريق أبي جعفر الرازي عن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى عن ذي الغرة قال: عرض أعرابي للنبي ﷺ، فسأله عن الصلاة في أعطان الإبل؟ قال: والراوي له عن أبي جعفر عبيدة بن معتِّب، وهو ضعيف. وخالفه الأعمش وحجاج ابن أرطاة فقالا: عن عبيد الله (كذا) بن عبدالله - وهو أبو جعفر الرازي -، عن ابن أبي ليلى، عن البراء بن عازب . قال حجاج بن أرطاة: أو أسيد بن حضير - بالشك -، وقد صحَّح الحديث من رواية الأعمش: أحمد وابن خزيمة وغيرهما . . . قال ابن السكن: لا يصح شيء من طرقه ». وانظر "معرفة الصحابة" لابن نعيم (٢/ ١٠٣٣).

٥١١ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه المُقْرِئُ[(١)]، عن حَيْوَةَ[(٢)]، عن يزيد بن أبي حَبِيب، عن عبدالرحمٰن بن شِمَاسَة[(٣)]؛ قال: صَلَّى عمرو بن العاص بالنَّاس، فكان على تَشَهُّدِهِ، فقامَ، فصاحَ به النَّاسُ: سُبحانَ الله! سُبحانَ الله[(٤)]! فصَلَّى كما هو حتى أَتَمَّ صلاتَهُ، ثم سجَدَ سَجدَتَيْنِ، ثم قال: إن الذي صَنَعْتُ هي[(٥)] السُّنَّة؟

قال أبو زرعة: هذا خطأٌ؛ إنما هو عن عُقبَة بن عامر .

قلتُ أنا[(٦)]: الذي يروي هذا الحديث هو اللَّيْثُ بن سعد[(٧)]، روى عن يزيد بن أبي حَبِيب، عن عبدالرحمٰن بن شِمَاسَة، عن عُقبَة، عن النبيِّ ﷺ .

---

(١) هو: عبدالله بن يزيد . وروايته أخرجها ابن أبي عمر في "مسنده"؛ كما في "المطالب العالية" (٦٨٣).

(٢) هو : ابن شُريح .

(٣) بكسر الشين المعجمة، وتخفيف الميم، بعدها ألفٌ، ثم مهملة. "فتح الباري" لابن حجر (٤/ ٨٠).

(٤) في (ف): «سبحان الله» مرة واحدة . (٥) في (ش): « هذه ».

(٦) القائل: هو عبدالرحمٰن بن أبي حاتم، وهذا من زيادته في بيان العلَّة .

(٧) قوله: « بن سعد » ليس في (أ) و(ش). ورواية الليث هذه أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٤٤٩٨)، والحارث بن أبي أسامة في "مسنده" (١٨٢/ البغية)، والطبراني في "المعجم الكبير" (١٧/ ٣١٣ رقم٨٦٧)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (١٠/ ٢٠٠-٢٠١)، وأخرجه ابن حبان في "صحيحه" (١٩٤٠)، والطبراني في "المعجم الكبير" (١٧/ ٣١٤ رقم٨٦٨)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٣٢٥)، وعنه البيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٣٤٤) من طريق بكر بن مضر، عن يزيد بن أبي حبيب، به، نحوه.

٥١٢- وسُئِلَ أبو زرعة[١] عن حديثٍ رواه إسماعيل بن عَيَّاش[٢]، عن ابن جُرَيج[٣]، عن ابن أبي مُلَيكة[٤]، عن عائِشَة، عن النبيِّ ﷺ قال: «إِذَا قَاءَ[٥] أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ، أَو رَعَفَ، أَو قَلَسَ[٦]؛ فَلْيَنْصَرِفْ فَلْيَتَوَضَّأْ[٧]، ثُمَّ يَبْنِي عَلَى مَا مَضَى مِنْ صَلَاتِهِ مَا لَمْ يَتَكَلَّمْ»؟

قال أبو زرعة: هذا خطأٌ؛ الصَّحيحُ: عن ابن جُرَيج، عن أبيه[٨]، عن ابن أبي مُلَيْكَة[٩]، عن النبيِّ ﷺ، مُرسَل[١٠].

٥١٣ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه الفَضْلُ بن موسى السِّيناني[١١]، عن ابن جُرَيْج[١٢]، عن عَطَاء[١٣]، عن عبدالله[١٤] بن

---

(١) في (أ): «وسُئِلَ أبي أبو زرعة». وقد تقدَّمت هذه المسألة برقم (٥٧)، وفيها إعلال أبي حاتم للحديث بمثل إعلال أبي زرعة هنا.

(٢) في (ك): «عباس».

(٣) هو: عبدالملك بن عبدالعزيز بن جُرَيج.

(٤) هو: عبدالله بن عبيدالله.

(٥) في (ك): «قال» بدل: «قاء».

(٦) سلف تفسير «القَلْسُ» في المسألة رقم (٥٧).

(٧) في (ت) و(ك): «وليتوضأ».

(٨) هو: عبدالعزيز بن جريج.

(٩) تقدم في المسألة رقم (٥٧) أنه ليس فيه ذكر لابن أبي مليكة.

(١٠) قوله: «مرسل» يجوز فيه النصب والرفع. وانظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

(١١) في (أ) و(ف): «الشَّيْباني»، ويشبه أن تكون هكذا في (ش)، وانظر ترجمة الفضل هذا في "تهذيب الكمال" (٢٣/ ٢٥٤). وروايته أخرجها أبو داود في "سننه" (١١٥٥)، وابن ماجه (١٢٩٠)، والنسائي (١٥٧١)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٤٦٢)، وابن الجارود في "المنتقى (٢٦٤)، والدارقطني في "سننه" (٢/ ٥٠)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٢٩٥)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ٣٠١).

(١٢) هو: عبدالملك بن عبدالعزيز.

(١٣) هو: ابن أبي رباح.

(١٤) في (ف): «عبيدالله».

السَّائِب؛ قال: شَهِدتُّ مع رسول الله ﷺ العِيدَ، فلمَّا قضى الصَّلاةَ قال: « **إِنَّا نَخْطُبُ؛ فَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَجْلِسَ لِلْخُطْبَةِ فَلْيَجْلِسْ، وَمَنْ أَحَبَّ فَلْيَرْجِعْ** »؟

قال أبو زرعة: الصَّحيحُ ما حدَّثَنا به[1] إبراهيمُ بن موسى، عن هشام بن يوسف، عن ابن جُرَيْج، عن عطاء: أنَّ النبيَّ ﷺ... مُرسَلٌ[2][3].

٥١٤ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه محمد بن أبي بكر المُقَدَّمي، عن الحارث بن وَجِيه[4]، عن مالك بن دينار، عن أنس بن

---

(١) كلمة: « به » غير موجودة في (أ) و(ش) و(ف).

(٢) كذا، بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وانظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(٣) قال ابن معين: « هذا خطأ؛ إنما هو: عن عطاء فقط، وإنما يغلط فيه الفضل بن موسى السيناني؛ يقول: عن عبدالله بن السائب ». اهـ من "تاريخ ابن معين رواية الدوري" (٥٦).
وقال أبو داود في الموضع السابق: « هذا مرسل عن عطاء، عن النبي ﷺ ».
وقال النسائي - كما في "تحفة الأشراف"(٤/ ٣٤٧): «هذا خطأ، والصواب مرسل».
وقال ابن رجب في "فتح الباري" (٦/ ١٤٨): « وكذا ذكر الإمام أحمد أنه مرسل، وكان عطاء يقول به، ويقول: إن شاء فليذهب. قال أحمد: لا نقول بقول عطاء، أرأيت لو ذهب الناس كلُّهم؛ على من كان يخطب ؟! ».
وقال ابن خزيمة: « هذا حديث خراساني غريبٌ غريب، لا نعلم أحدًا رواه غير الفضل بن موسى السيناني ». وانظر "إرواء الغليل" (٦٢٩).

(٤) في (أ): « دحية » بدل: « وجيه ». والحديث أخرجه ابن جرير في "تفسيره" (١٨/ ٦١٠/ دار هجر) من طريق زيد بن الحباب، وابن عدي في "الكامل" (٢/ ١٩٣) =

مالك - في قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ عَنِ ٱلْمَضَاجِعِ﴾[(١)] - قال: كان أصحابُ رسولِ الله ﷺ يُصَلُّونَ بين المَغْرِبِ والعِشَاء؟

فقال أبو زرعة: هذا يُروىٰ: مالك بن دينار، عن سالم[(٢)].

٥١٥ - وسألتُ[(٣)] **أبي** عن حديثٍ رواه عَتِيقُ بن يعقوب[(٤)]، عن زكريَّا بن مَنْظُور، عن هشام بن عُرْوَة، عن أبيه، عن عائِشَة: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «**لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي شُهُودِ العَتَمَةِ لَيْلَةَ الأَرْبِعَاءِ، لَأَتَوْهَا وَلَوْ حَبْوًا**»؟

قال أبي: هذا حديثٌ باطلٌ، وزكريَّا ضعيفُ الحديث.

٥١٦ - وسمعتُ[(٥)] **أبا زرعة** وحدَّثنا عن الربيع بن يحيى[(٦)]، عن

= من طريق الصلت بن مسعود، كلاهما عن الحارث بن وجيه، عن مالك بن دينار، به. وعزاه الزيلعي في "تخريج أحاديث الكشاف" (٨٦/٣) إلى ابن مردويه من حديث الحارث بن وجيه، به.
قال ابن عدي: « لا يحدث به عن مالك غيرُ الحارث بن وجيه ».

(١) الآية (١٦) من سورة السَّجدة.

(٢) هو: ابن عبدالله بن عمر، فيما يظهر.

(٣) انظر المسألة رقم (٤٨٥).

(٤) روايته أخرجها الطبراني في "الأوسط" (٨٠٥) وقال: « لم يرو هذا الحديث عن هشام بن عروة إلا زكريا بن منظور، تفرَّد به عتيق بن يعقوب ».

(٥) في (أ) و(ش): « وسألت ».

(٦) لم نقف على روايته، والحديث أخرجه النسائي في "سننه" (١١٧٨) من طريق وهب بن جرير، عن شعبة، به. وفيه: « عن ابن بحينة» لم يسمه.
وأخرجه الدارمي في "مسنده" (١٥٤١) من طريق حماد بن سلمة، عن يحيى بن سعيد، وفيه: « عن مالك بن بحينة » مثل رواية الربيع بن يحيى، عن شعبة.

شُعْبَة، عن يحيى بن سعيد، عن عبدالرحمٰن الأعرَج[١]، عن مالك بن بُحَيْنَة: أنَّ رسول الله ﷺ قام في الرَّكْعَتَيْنِ، فلمَّا تَشَهَّدَ[٢]، سجد سَجْدَتَيِ[٣] الوَهَمِ، ثمَّ سَلَّم .

فقال[٤] أبو زرعة: إنما هو: عبدُالله بنُ مالكٍ ابنُ بُحَيْنَةَ[٥] الأَسَدِيُّ حليفُ بني عبد المُطَّلِب[٦].

٥١٧ - وسمعتُ أبي وذَكَرَ[٧] حديثًا حدَّثني به عن حَيْوَة بن شُرَيْح الحِمْصي، عن بَقِيَّة[٨]، عن شُعْبَة، عن أبي بِشْر جعفر بن إِيَاس؛ قال: قال لي عُبَيد بن عُمَير: لو رأيتَ عَنَاقًا تَبْعَرُ[٩] في المسجِد[١٠].

قال شُعْبَة: كأنهُ لا يَرىٰ به بأسًا .

---

(١) هو: عبدالرحمٰن بن هرمز .

(٢) في (ت) و(ك): « شهد ».

(٣) في (ت) و(ك): « سجدتين ».

(٤) في (ف): « قال ».

(٥) يُقرأُ بتنوين «مالك»، ورفع «بن» بعده؛ لأن الأصح أنَّ «بحينة » هي أمُّ عبدالله لا أمُّ مالك؛ ولذلك توضع ألف الوصل في «بن». انظر التعليق على ذلك في المسألة رقم (٤٢٥).

(٦) روى هذا الحديث كثير من الحفاظ عن يحيى بن سعيد وعن غيره، ولم يقل أحدٌ منهم:« مالك بن بحينة ». وأخرجه البخاري في "صحيحه" (١٢٢٥) من طريق مالك بن أنس، ومسلم (٥٧٠) من طريق حماد بن زيد، كلاهما عن يحيى بن سعيد، عن الأعرج، عن عبدالله بن بحينة، به .

(٧) في (ت) و(ك): « ذكر » بلا واو.

(٨) هو: ابن الوليد .

(٩) أي: تُلْقِي بَعْرَها .

(١٠) لم نقف على تخريجه، وأورده ابن حزم في "المحلَّى" (١/ ١٧١) قائلاً: وعن عُبَيد ابن عمير قال: إنَّ لي عُنَيِّقًا تبعَرُ في مسجدي. اهـ. أورده في جملة آثار، وقال عقبَها: أما الآثارُ التي ذكرنا فكلُّها صحيح .

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: عن أبي بِشْر، عن[1] يوسف بن ماهَك.

٥١٨ - وسمعتُ[2] أبي وذكر حديثًا حدَّثنا به عن حَيْوَة بن شُرَيْح[3]، عن بَقِيَّة[4]، عن الزُّبَيدي[5]، عن الزُّهْري، عن سالم، عن ابن عمر: أنَّ النبيَّ ﷺ كان يسلِّم تَسْلِيمَتَيْنِ.

فقال[6] أبي: هذا حديثٌ مُنكَر[7].

٥١٩ - وسمعتُ أبي وذكر حديثًا حدَّثنا به عن حَيْوَة[8]، عن

---

(١) قوله: «عن» سقط من (ف).

(٢) نقل ابن رجب في "فتح الباري" (٥/٢٠٧) قول أبي حاتم: «هذا حديثٌ مُنكَر».

(٣) روايته أخرجها الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/٢٦٨)، والطبراني في "المعجم الأوسط" (٣٥٦٩)، وفي "مسند الشاميين" (١٧٦٦)، قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن الزهري إلا الزبيدي».

(٤) هو: ابن الوليد.

(٥) واسمه: محمد بن الوليد.

(٦) في (ك): «قال».

(٧) قال أبو داود في "مسائله" (٢٠٠٥): «ذكرت لأحمد حديث بقية، عن الزبيدي، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه: أن النبي ﷺ كان يسلم تسليمتين؟ قال: يقول فيه: «حدثنا» يعني بقية؟ قلت: لا ينكرون أن يكون سمعه. قال: هذا أبطل باطل». اهـ. قال الدارقطني: «اختُلِف على بقية في لفظ روي أنه كان يسلم تسليمتين، وروي تسليمة واحدة، وكلها غير محفوظة».
وقال الأثرم: «هو حديث واهٍ، وابن عمر كان يسلم واحدة، قد عرف ذلك عنه من وجوه، والزهري كان ينكر حديث التسليمتين ويقول: ما سمعنا بهذا». نقل ذلك ابن رجب في "فتح الباري" (٥/٢٠٧).

(٨) يعني: ابن شُرَيح المذكور في المسألة السابقة.

بَقِيَّة[١]، عن يونس بن يزيد، عن الزُّهْري[٢]، عن سالم، عن ابن عمر: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «**مَنْ أَدْرَكَ مَعَ الإِمَامِ رَكْعَةً، فَقَدْ أَدْرَكَ الجُمُعَةَ**».

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ [٣].

٥٢٠ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه أبو كُرَيْب[٤]، عن مُصعَب بن المِقْدام، عن زائِدَة[٥]، عن عمرو بن يحيى الأنصاري، عن محمد بن يحيى[٦] بن حَبَّان، عن عمرو بن سُلَيم، عن خَلْدَة الأنصاري، عن أبي قتادَة، عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «**إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمُ المَسْجِدَ، فَلَا يَجْلِسْ حَتَّى يَرْكَعَ رَكْعَتَيْن**»؟

قال أبو زرعة: هكذا قال: عمرو بن سُلَيم، عن خَلْدَة! وإنما هو: عمرو بن سُلَيم بن[٧] خَلْدَة، عن أبي قَتادة، عن النبيِّ ﷺ[٨].

---

(١) هو: ابن الوليد. (٢) قوله: «عن الزهري» سقط من (ك).

(٣) تقدم هذا النص برقم (٤٩١)، وفيه: قال أبي: هذا خطأٌ، المتن والإسناد؛ إنما هو: الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: « مَنْ أَدْرَكَ مِنْ صَلَاةٍ رَكْعَةً، فَقَدْ أَدْرَكَهَا » . وأما قوله: «من صَلاة الجُمُعَة »، فليس هذا في الحديث، فوَهِمَ في كليهما .اهـ. وانظر المسألة رقم (٥٨٤) و(٦٠٧).

(٤) هو: محمد بن العلاء . (٥) هو: ابن قدامة.

(٦) قوله: « الأنصاري عن محمد بن يحيى » سقط من (ك). وانظر أوجه الاختلاف في هذا الحديث في "العلل" للدارقطني (١٠٣٤).

(٧) في (ك): « عن » بدل: « بن »، وهو خطأ ظاهر.

(٨) أخرجه مسلم في "صحيحه" (٧١٤) من طريق حسين بن علي، عن زائدة، عن عمرو بن يحيى الأنصاري، عن محمد بن يحيى بن حَبَّان، عن عمرو بن سُلَيم بن خَلْدَة الأنصاري، عن أبي قتادة، به. =

٥٢١ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه محمد بن سعيد بن[1] الأصبَهاني[2]، عن شَرِيك[3]، عن هشام بن عُروَة، عن أبيه؛ قال: قَنَتَ رسولُ الله ﷺ حين فَرَغَ من السُّورة في الفَجرِ، فلمَّا قضى الصَّلاةَ قال: « **إِنَّمَا قَنَتُّ بِكُمْ؛ لِتَدْعُوا اللهَ، وَلِتَسْأَلُوهُ حَوَائِجَكُمْ** » ؟

قال أبو زرعة: هذا قولُ عُروَة، وليس[4] بمرفوع[5].

٥٢٢ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه أبو يُوسُفَ يعقوبُ[6]،

= وأخرجه البخاري في "صحيحه" (٤٤٤)، ومسلم (٧١٤) من طريق مالك، عن عامر بن عبدالله بن الزبير، عن عمرو بن سليم، به.

(١) قوله: « بن » ليس في (أ) و(ش).

(٢) لم نقف على روايته، والحديث أخرجه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (١٧/ ٤٦٢) من طريق الخليل بن زياد، عن شريك، به. وذكر المقريزي في "مختصر كتاب الوتر" لمحمد نصر المروزي (ص١٤٦) عن هشام بن عروة، عن أبيه، به. لم يذكر إسناده إلى هشام. وأخرجه الطبراني في "الأوسط" (٧٠٢٧) من طريق منظور بن زهير السعدي، عن شريك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، به، مرفوعًا. وأخرجه الدارقطني في "الأفراد" (٥٥/ب/ أطراف الغرائب) من طريق عثمان بن حكيم، عن عبدالغفار بن القاسم، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن الزبير، به، مرفوعًا.

(٣) هو: ابن عبدالله النخعي، القاضي.

(٤) في (ش): « ليس » بلا واو .

(٥) رواه محمد بن نصر - كما في "مختصر قيام الليل" (ص٣٠١)- من طريق هشام بن عروة، عن أبيه مرسلاً. ورواه الطبري في "تهذيب الآثار" (١/ ٣٦٥ رقم ٦٣٣/ مسند ابن عباس) من طريق أنس بن عياض، عن هشام بن عروة، عن أبيه؛ أنه كان لا يقنت في شيء من الصلوات، ولا في الوتر؛ غير أنه كان يقنت في صلاة الفجر قبل أن يركع الركعة الآخرة، ثم يقول لمن حوله: أقنتُ لأن أدعو، فادعوا الله.

(٦) هو: ابن إبراهيم القاضي .

عن يزيدَ بنِ أبي زياد، عن عيسى[(١)]، عن سعيد بن زيد؛ قال: قَنَتَ النبيُّ ﷺ فقال: «اللَّهُمَّ، الْعَنْ رِعْلاً[(٢)]، وَذَكْوَانَ، وَعُصَيَّةَ؛ عَصَتِ اللهَ وَرَسُولَهُ، والْعَنْ أَبَا الأَعْوَرِ[(٣)] السُّلَمِيَّ» ؟

فقال أبو زرعة: «لم يَرْوِ هذا الحديثَ غيرُ أبي يوسف». ولم يقرأه[(٤)] علينا[(٥)].

٥٢٣ - وسألتُ[(٦)] أبي عن حديثٍ رواه ابنُ عُيَينة، عن ابن عَجْلان، عن يعقوب بن عبدالله بن الأَشَجِّ، عن بُسْر[(٧)] بن سعيد، عن

(١) كذا في جميع النسخ، ويغلب على الظن أنها متصحِّفة عن: «ابن يُحَنَّس»، فعيسى ويحنس رسمهما متقارب، وقد أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٧٠٤٦)؛ فقال: حدثنا يعقوب بن إبراهيم، عن يزيد بن أبي زياد، عن ابن يُحَنَّس، عن سعيد ابن زيد؛ قال: قَنَتَ رسول الله ﷺ فقال: «اللَّهُمَّ، العَنْ رِعْلاً، وَذَكْوَانَ، وعضلاً، وَعُصَيَّةَ؛ عَصَتِ اللهَ وَرَسُولَهُ، والعَنْ أَبَا الأَعْوَرِ السُّلَمِيَّ».
وأخرجه أحمد بن منيع في "مسنده" - كما في "المطالب العالية" (٤/ ٩٠ رقم٤٨٢) - عن أبي يوسف، عن يزيد بن أبي زياد، عن أبي الحسن، عن سعيد بنِ زيد، به، مرفوعًا نحوه. كذا وقع فيه: «أبي الحسن»، وأغلب الظن أنها محرَّفةٌ عن: «ابن يُحَنَّس». وأخرجه ابن قانع في "معجم الصحابة" (١/ ٢٦٤) من طريق أبي يوسف، به. ووقع عنده: «عن يوحنس». وابن يُحَنَّس هو: أبو الحسن يزيد بن يُحَنَّس الكوفي، يروي عن سعيد بن زيد، ويروي عنه يزيد بن أبي زياد؛ كما في "التاريخ الكبير" (٨/ ٣٦٨)، و"الجرح والتعديل" (٩/ ٢٩٥)، و "تهذيب الكمال" (١٠/ ٤٤٧) و(٣٢/ ١٣٧).

(٢) في (ك): «وعلاً».

(٣) في (ت): «والعزبل الأعور»، وفي (ك): «والعدابل الأعور».

(٤) في (ك): «يعده».

(٥) القائل: «ولم يقرأه علينا» هو: عبدالرحمٰن بن أبي حاتم.

(٦) تقدمت هذه المسألة برقم (٣٤٧)، وانظر المسألة رقم (٢١١).

(٧) في (ش) و(ك): «بشر».

أبي هريرة: أنَّ رسول الله ﷺ قال لزينبَ امرأةِ عبدالله: «**إذَا خَرَجْتِ إلى المَسْجِدِ لِصَلَاةِ المَغْرِبِ، فَلَا تَطَيَّبِينَ**[١]» ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو بُسْر[٢] بن سعيد، عن زينبَ الثَّقفيَّة، عن النبيِّ ﷺ .

٥٢٤- وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه عبد العزيز الدَّرَاوَرْدي[٣]، عن إسماعيل بن أبي حَبِيبة، عن عبدالله بن عبدالرحمٰن بن ثابِت بن الصَّامِت؛ قال: جاءنا النبيُّ ﷺ، فصلَّى بنا في مَسْجِدِ بني[٤] عبدِ الأَشْهَل، فرأيتُهُ واضِعًا يَدَيْهِ[٥] في ثَوْبِهِ إذا سَجَد .

وروى هذا الحديثَ عبدُالله بن مَسْلَمَة القَعْنَبِيُّ[٦]، عن إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حَبِيبة، عن داود بن الحُصَين، عن مَشْيَخَةِ[٧] بني[٨]

---

(١) كذا في جميع النسخ، والجادَّة أن يقال: « فلا تطيَّبي »، وقد تقدَّمت هذه العبارة في المسألة رقم (٣٤٧)، وقد ذكرنا صحَّتَها، وبيَّنَّا وجه ذلك هناك.

(٢) في (ت) و(ش) و(ك): « بشر ».

(٣) هو: عبدالعزيز بن محمد. وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٧٢٨)، ومن طريقه الإمام أحمد في "المسند"، وابنه عبدالله في "زياداته على المسند" (٤/ ٣٣٤-٣٣٥ رقم ١٨٩٥٣)، وابن شبة في "تاريخ المدينة" (٧/ ٦٦)، وابن ماجه في "سننه" (١٠٣١)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢١٤٧)، والمزي في "تهذيب الكمال" (١٥/ ٢٠٠).

(٤) في (ت) و(ك): « بن » بدل: « بني ».

(٥) في (ك): « يده ».

(٦) روايته أخرجها ابن سعد في "الطبقات الكبرى" (١/ ٤٥٣).

(٧) في (أ) و(ش) و(ف): « شيخه »، والمثبت من (ت) و(ك)، وكذا في الموضع السابق من "الطبقات" لابن سعد.

(٨) في (ت) و(ف) و(ك): «بن» بدل: «بني».

عبدِ الأَشْهَل: أنَّ رسولَ الله ﷺ صلَّى في مَسْجِدِ بني عبدِ الأَشْهَل مُلْتَحِفًا في كِساء، كان يضعُ يدَيه[(١)] على الكِساء؛ يَقِيهِ بَرْدَ الحَصْبَاءِ إذا سَجَد.

وروى إسحاقُ الفَرْوي[(٢)]، عن إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حَبيبة، عن عبدالرحمٰن بن عبدالرحمٰن بن ثابِت بن الصَّامِت، عن أبيه، عن جَدِّه[(٣)]: أنَّ رسولَ الله ﷺ صلَّى... مِثلَ مَتنِ حديثِ القَعْنَبِيِّ؟

---

(١) في (ت) و(ف) و(ك): «يده».

(٢) هو: إسحاق بن محمد بن إسماعيل بن أبي فروة، وروايته لم نقف عليها، لكن الحديث أخرجه ابن خزيمة في "صحيحه" (٦٧٦) من طريق سعيد بن أبي مريم، والفسوي في "تاريخه" (١/ ٣٢١-٣٢٢)- ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ١٠٨)- من طريق إسماعيل بن أبي أويس، كلاهما عن إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة، عن عبدالرحمٰن بن عبدالرحمٰن بن ثابت بن الصامت، عن أبيه، عن جدِّه به. وسقط من مطبوع ابن خزيمة قوله: «عبدالرحمٰن بن»، والتصويب من المخطوط (٨٣/ أ)، و"إتحاف المهرة" (٣/ ١٥).
ورواه ابن ماجه (١٠٣٢)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٢١٤٧)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٢/ ٧٦ رقم١٣٤٤)، ومن طريقه أبو نعيم في "معرفة الصحابة" (١٣٣٦)، والمزي في "تهذيب الكمال" (١٥/ ٢٠٠)، من طريق إسماعيل بن أبي أويس، عن إبراهيم بن إسماعيل، عن عبدالله بن عبدالرحمٰن بن ثابت بن الصامت، عن أبيه، عن جدِّه به . وقال البخاري في "التاريخ الكبير" (٥/ ٢٦٦): «عبدالرحمٰن بن ثابت بن الصامت، عن أبيه، عن النبي ﷺ . قال ابن أبي حبيبة: عن عبدالرحمٰن بن عبدالرحمٰن بن ثابت، عن أبيه، ولم يصحَّ حديثُه».
ورواه ابن شبة في "تاريخ المدينة" (١/ ٦٧)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (١/ ١٢٩) من طريق معن بن عيسى، عن ابن أبي حبيبة، عن عبدالرحمٰن بن ثابت بن صامت، عن أبيه، عن جده، به. وقال المزي في "تحفة الأشراف" (٥/ ٢٨٢): «إنما هو: عن عبدالله بن عبدالرحمٰن، عن أبيه، عن جدِّه ثابت بن الصامت».

(٣) في (ش): «جَدَّته».

فقال أبو زرعة: الصَّحيحُ حديثُ الفَرْوي .

٥٢٥ - و سُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه أبو عامر العَقَديُّ[١]، عن زكريَّا بن إسحاق، عن عَمرو بن دينار، عن سعيد بن جُبَير، عن ابن عبَّاس: أنَّ النبيَّ ﷺ صلَّى بالمدينة ثَمانًا[٢] جميعًا، وسَبْعًا جميعًا؟

قال أبو زرعة: هذا وَهَمٌ؛ رواه شُعْبَةُ[٣]، وحمَّادُ بن زيد[٤]، ومحمدُ بن مسلم[٥]، وحمَّادُ بن سَلَمة[٦]، وسُفْيانُ بن عُيَينة[٧]، عن

---

(١) هو: عبدالملك بن عمرو القيسي.

(٢) كذا في جميع النسخ، والذي في مصادر التخريج: « ثمانيًا »، وهي مفعول: «صلَّى» منصوب. وفي كلمة «ثماني» منوَّنة لغتان:
الأولى: إعرابها إعراب الاسم المنقوص، فتقول: هذه شجراتٌ ثمانٍ، ومررتُ بشجراتٍ ثمانٍ، ورأيتُ شجراتٍ ثمانيًا، وعلى هذه اللغة جاءت هذه اللفظة في مصادر التخريج «ثمانيًا»، وهذه هي اللغة المشهورة.
والثانية: حذفُ الياء، وجَعْلُ الإعراب على النون، فيقال: هذه شجراتٌ ثمانٌ، ومررتُ بشجراتٍ ثمانٍ، ورأيتُ شجراتٍ ثمانًا.
وعلى هذه اللغة جاءت الكلمة في جميع النسخ التي بين أيدينا. انظر: "همع الهوامع" (٣/ ٢٥٧)، و"تهذيب اللغة" للأزهري (١/ ١١٥)، و"لسان العرب" (٨/ ٣٥٨)، و"تاج العروس" (١١/ ٤٨٤)، وانظر: "المغرب، في ترتيب المعرب"(١/ ١٢٠-١٢١).

(٣) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٥٦٢).

(٤) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٥٤٣)، ومسلم (٧٠٥).

(٥) روايته أخرجها الطبراني في "المعجم الكبير" (١٢/ ١٣٧ رقم١٢٨٠٧)، وأبو نعيم في "الحلية" (٣/ ٩٠).

(٦) روايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (٢٧٣٥).

(٧) روايته أخرجها الحميدي في "مسنده" (٤٧٥)، والبخاري في "صحيحه" (١١٧٤)، ومسلم (٧٠٥).

عَمْرو بن دينار، عن جابر بن زيد[(١)]، عن ابن عبَّاس، عن النبيِّ ﷺ، وهو الصَّحيحُ، والوَهَمُ[(٢)] ينبغي أن يكونَ من زكريَّا[(٣)].

٥٢٦ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رُوِيَ عن أبي خالد الأحمر[(٤)]، عن حَجَّاج[(٥)]، عن الحَكَم[(٦)]، عن[(٧)] مِقْسَم[(٨)]، عن ابن عباس؛ قال: كان رسولُ الله ﷺ إذا لم يَرْتَحِلْ حتى تزيغَ الشَّمسُ، صلَّى الظُّهْرَ و العَصْرَ جميعًا، وإذا كانت لم تَزِغْ، أَخَّرها[(٩)] حتى يجمع بينهُما في وقتِ العصر؟

فقال أبو زرعة: هو خطأٌ؛ إنما هو: أبو خالد[(١٠)]، عن ابن

---

(١) من قوله: « وحماد بن سلمة . . . » إلى هنا سقط من (أ) و(ش).

(٢) قوله: « والوهم » سقط من (أ) و(ش).

(٣) مراد أبي زرعة: أن عمرو بن دينار إنما يروي هذا الحديث عن جابر بن زيد، وليس عن سعيد بن جُبَير، وحديث سعيد بن جُبَير أخرجه مسلم (٧٠٥) من طريق أبي الزبير وحبيب بن أبي ثابت، عن سعيد بن جُبَير، عن ابن عبَّاس قال: صلَّى رسول الله ﷺ الظهر والعصر جميعًا، والمغرب والعشاء جميعًا في غير خوف ولا سفر .

(٤) هو: سليمان بن حيَّان. وروايته أخرجها يحيى بن عبدالحميد الحمَّاني في "مسنده" - كما في "التلخيص الحبير" (٢/ ١٠١)-. وقال ابن حجر في "فتح الباري" (٢/ ٥٨٢): « وفي إسناده مقال ».

(٥) هو: ابن أرطاة .

(٦) هو: ابن عُتَيبة.

(٧) في (ك): « بن » بدل: « عن ».

(٨) هو: ابن بُجْرَة، مولى ابن عباس.

(٩) في (ف): « أخرهما ».

(١٠) روايته أخرجها عبد بن حميد (٦١٣)، والطبراني في "الكبير" (١١/ ٢١١ رقم١١٥٢٤)، والدارقطني في "سننه" (١/ ٣٨٩). ورواه عبدالرزاق (٤٤٠٥) - وعنه أحمد (١/ ٣٦٧-٣٦٨ رقم ٣٤٨٠)- عن ابن جريج، عن حسين، عن عكرمة وكريب، عن ابن عباس به . وأخرجه الشافعي في "مسنده" (١/ ١٨٦ =

عَجْلان[١]، عن الحسين بن عبدالله، عن عِكرِمَة، عن ابن عبَّاس[٢].

٥٢٧ - قال أبو محمَّد[٣]: وذكر[٤] أبو زرعة عن محمَّد بن عبدالله بن نُمَير[٥]، عن محمد بن فُضَيل، عن الأعمش، عن أبي وائِل[٦]؛ قال: صَلَّيْتُ خلفَ عليٍّ، فكان يُسَلِّم عن[٧] يمينه: السَّلام عليكُم ورحمةُ الله، وعن يساره: السَّلامُ عليكُم[٨] ورحمةُ الله.

قال أبو زرعة[٩]: قال ابن نُمَير: « هذا خطأٌ »، ولم يُبَيِّنِ الصحيحَ ما هو.

= رقم٥٣٠-ترتيب السندي)- ومن طريقه البغوي في "شرح السنة" (١٠٤٢)- عن إبراهيم بن أبي يحيى، والطبراني في "المعجم الكبير" (١١/ ٢١١ رقم١١٥٢٥) من طريق هشام بن عروة، كلاهما عن حسين بن عبدالله، عن كريب وحده، به.

(١) هو: محمد.

(٢) قال ابن حجر في "التلخيص الحبير" (٢/ ١٠١): « وحسين ضعيف، واختُلِف عليه فيه، وجمع الدارقطني في "سننه" بين وجوه الاختلاف فيه؛ إلا أن علته ضعف حسين، ويقال: إن الترمذي حسَّنه، وكأنه باعتبار المتابعة ».

(٣) قوله: « قال أبو محمد » ليس في (أ) و(ش)، وفي (ف): « قلت » بدلاً منه.

(٤) في (ت) و(ك): « ذكر » بلا واو.

(٥) لم نقف على روايته، والحديث أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٠٥١) عن ابن فضيل، به. وأخرجه ابن المنذر في "الأوسط" (٣/ ٢٢١ رقم١٥٤٤)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٢٧٠ و٢٧١) من طريق زهير بن معاوية، عن أبي إسحاق، عن أبي وائِل، عن عليٍّ ﷺ؛ أنَّه كان يسلِّم في الصلاة عن يمينه، وعن شماله. وزاد ابن المنذر فيه: « السَّلام عليكُم ورحمة الله، السَّلام عليكُم ورحمة الله ».

(٦) هو: شقيق بن سلمة.

(٧) في (ش): «على» بدل: «عن».

(٨) قوله: «عليكم» ليس في (ك).

(٩) قوله: «قال أبو زرعة» ليس في (ك).

فقال أبو زرعة: الصَّحيحُ: الأعمش، عن أبي رَزِين[(١)]، عن عليٍّ.

قلتُ: كذا رواه الثَّوْري، عن الأعمش[(٢)].

٥٢٧/أ - قلتُ[(٣)]: وحَدَّث[(٤)] أبو زرعة عن محمد بن كثير العَبْدي[(٥)]، عن سُفْيان الثَّوْري، عن منصور[(٦)]، عن فُضَيل بن عمرو، عن إبراهيم[(٧)]؛ قال: مَنْ آذاهُ الحَرُّ؛ فليسجُدْ على ثَوبه يوم الجُمُعة.

فقال أبو زرعة: إنما هو عن عمر[(٨)]؛ حدَّثنا قَبيصة[(٩)]؛ قال: حدَّثنا سُفْيان[(١٠)]، عن منصور، عن فُضَيل، عن إبراهيم، عن عمر.

---

(١) هو: مسعود بن مالك الأسدي.

(٢) أخرجه عبدالرزاق (٣١٣١ و٣١٣٣) من طريق الثوري، عن الأعمش، عن أبي رزين، عن علي، به. ورواه الشافعي في "الأم" (٧/ ١٦٥)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٢٧٠)، والبيهقي (٢/ ١٧٨) من طريق شعبة، عن الأعمش، عن أبي رزين، عن علي، به.
ورواه الشافعي في "الأم" (٧/ ١٦٥) عن هشيم، عن مغيرة، عن أبي رزين، به.
ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٠٥٢) عن ابن فضيل، عن إبراهيم بن سُميع، عن أبي رزين، عن علي به.

(٣) قوله: « قلت » ليس في (ت) و(ك).

(٤) في (أ) و(ش): « وحديث ».

(٥) لم نقف على روايته، لكن أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٧٧٢) عن هشيم؛ قال: أخبرنا مغيرة، عن إبراهيم؛ أنَّه قال: «إذا كان حَرٌّ أو بَرْدٌ فليسجُدْ على ثوبه».

(٦) هو: ابن المعتمر.

(٧) هو: ابن يزيد النخعي.

(٨) يعني: عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٩) هو: ابن عقبة السُّوائي.

(١٠) هو: الثوري. وروايته أخرجها عبدالرزاق في "مصنفه" (١٥٥٨ و٥٤٦٦) عن الثوري، عن منصور، به. ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٧٦٧) عن جرير، عن منصور، به، نحوه
ورواه ابن أبي شيبة (٢٧٧١) عن ابن فضيل، عن الأعمش، عن إبراهيم قال: قال عمر: إذا وجد أحدكم حرَّ الأرض؛ فليضع ثوبه بينه وبين الأرض، ثم ليسجُد عليه.

٥٢٨ - وسُئِلَ[١] أبو زرعة عن حديثٍ رواه يزيدُ بن هارون[٢]، عن محمد بن عبدالرحمٰن بن المُجَبَّرِ[٣]، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ أنه قال: « مَا بَيْنَ المَشْرِقِ وَالمَغْرِبِ قِبْلَةٌ » ؟

قال أبو زرعة: هذا وَهَمٌ؛ الحديثُ حديثُ ابن عمر، موقوفً[٤].

---

(١) نقل ابن رجب في "فتح الباري" (٢/ ٢٩١) بعض هذا النص، وقال الذهبي في "تلخيص المستدرك" (١/ ٢٠٦): « وصححه أبو حاتم الرازي موقوفًا على عبدالله»، كذا قال: « أبو حاتم » بدل: « أبو زرعة » !!

(٢) روايته أخرجها الدارقطني في "سننه" (١/ ٢٧١)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٢٠٦)، ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٩).
ورواه الدارقطني (١/ ٢٧٠)، والحاكم (١/ ٢٠٥)، والبيهقي (٢/ ٩) من طريق شعيب بن أيوب، عن ابن نمير، عن عبيدالله بن عمر، عن نافع، به.

(٣) قوله: « المجبر » مطموس في (ت)، وفي موضعه بياض في (ك).

(٤) وقد قال الحاكم في الموضع السابق: « هذا حديث صحيح، قد أوقفه جماعة عن عبدالله بن عمر ».
وقال ابن رجب في الموضع السابق: « ورفعُه غير صحيح عند الدارقطني وغيره من الحفاظ. وأما الحاكم فصححه، وقال: على شرطهما، وليس كما قال ».
وقال البيهقي في الموضع السابق: « تفرد به ابن مجبر . . . والمشهور رواية الجماعة: حماد بن سلمة وزائده بن قدامة ويحيى بن سعيد القطان وغيرهم، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر من قوله ».
ورواه عبدالرزاق (٣٦٣٦) عن معمر، عن أيوب، ورواه البغوي في "الجعديات" (٢٤٠٥) عن شريك، عن عبيدالله، والفاكهي في "أخبار مكة" (٢٩١) من طريق حماد بن مسعدة، عن عبيدالله، كلاهما - أيوب وعبيدالله - عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: ما بين المشرق والمغرب قبلة .
وجاء عن عمر بن الخطاب من قوله، وصححه الإمام أحمد عنه. انظر "فتح الباري" لابن رجب (٢/ ٢٩٠)، و"العلل" للدارقطني (٩٤).
وقول أبي زرعة: «موقوف» يجوز فيه النصب والرفع. انظر التعليق على المسألة (٨٥).

٥٢٩ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه الحَكَم بن بَشِير[١]، عن عمرو بن قيس المُلَائي، عن عاصم بن أبي النَّجُود، عن أبي رَزِين[٢]، عن أبي هريرة؛ قال: أَخَّرَ رسولُ الله ﷺ العِشاءَ[٣] الآخِرَةَ ذاتَ ليلةٍ حتى ذَهَبَ[٤] ثُلُثُ اللَّيْلِ أو قريبٌ، ثم خرجَ علينا والناسُ قليلٌ، فغضِبَ غضبًا شديدًا، ثم قال: **«لَوْ أَنَّ رَجُلاً دَعَا النَّاسَ[٥] إِلى عَرْقٍ[٦] أَوْ مِرْمَاتَيْنِ** - قال أبو زرعة: سَهْمَيْن[٧]- **لأَجَابُوهُ، وَهُمْ يَسْمَعُونَ النِّداءَ لِلصَّلَاةِ، لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَبْعَثَ رِجَالاً، ثُمَّ أَتَخَلَّلَ دُورَ قَوْمٍ لَايَشْهَدُ أَهْلُها الصَّلَاةَ، فأُضْرِمَهَا بِالنَّارِ»** .

---

(١) روايته أخرجها الطبراني في "المعجم الأوسط" (٧/ ١٨٢ رقم٧٢٢١)، وقال: « لم يرو هذا الحديث عن عاصم، عن أبي رزين إلا عمرو بن قيس، تفرد به: الحكم بن بشير. ورواه الناس عن عاصم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، ورُوي عن عاصم، عن زرٍّ، عن عبدالله ».

(٢) هو: مسعود بن مالك الأسدي .

(٣) في (ك): « عشاء ».

(٤) في (ت): « ذهبت ».

(٥) من قوله: « فغضب غضبًا . . . » إلى هنا سقط من (ك).

(٦) قال ابن الأثير في «النهاية » (٣/ ٢٢٠): « العَرْق - بالسُّكون -: العَظْمُ إذا أُخِذَ عنه مُعظَمُ اللَّحم ».

(٧) ما ذكره أبو زرعة قولٌ في تفسير: «المِرْماة»؛ قيل: هي السهم الصغير الذي يُتَعَلَّم به الرَّمْيُ، والمعنىٰ: أنه لو دُعِيَ إلى أن يُعْطى سَهْمَين من هذه السِّهام، لأَسرع الإجابة. قال الزمخشري: وهذا ليس بوَجيه، ويدفَعُهُ قوله: « أو عَرْق ». والتفسير الأشهر لمِرْماة هو أنها: ظِلْفُ الشَّاة، وقيل: ما بين ظِلْفَيها.
وقال أبو عبيد: هذا حرفٌ لا أدري ما وجهُهُ، إلا أنه هكذا يفسَّر بما بين ظِلْفَي الشَّاة، يريد به حقارتَهُ. انظر "النهاية" (٢/ ٢٦٩-٢٧٠).

وروى هذا الحديثَ حمَّاد بن سَلَمة[(١)] وزيدُ بنُ أبي[(*)] أُنَيْسَة، فقالا: عن عاصِم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ؟

فقال[(٢)] **أبو زرعة**: الحديثُ حديثُ حمَّادٍ وزيدِ بنِ أبي[(*)] أُنَيْسَة، وتابَعَهُما على ذلك أبو بكر بن عَيَّاش[(٣)].

٥٣٠ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ حدَّث به عن أبي سعيد الأَشَجِّ[(٤)]، عن أبي خالد الأحمر[(٥)]، عن حَجَّاج بن أَرْطَاة[(٦)]، عن

---

(١) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٤١٦ رقم٩٣٨٣)، والدارمي في "مسنده" (١٢٤٨)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ١٦٩)، وفي "شرح مشكل الآثار" (٥٨٧٤).

(*) قوله: « أبي » سقط من (ت) و(ك).

(٢) في (ف): « قال ».

(٣) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٣٧٧ و٥٢٥-٥٢٦ رقم٨٩٠٣ و١٠٨٠٣)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ١٦٩)، وفي "شرح مشكل الآثار" (٥٨٧٥). ورواه البخاري في "صحيحه" (٦٥٧)، ومسلم (٦٥١) من طريق الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة به.
قال الدارقطني في "العلل" (١٥٠٣): « يرويه عاصم بن أبي النَّجود، واختُلِف عنه: فرواه أبو بكر بن عياش، وحماد بن شعيب (كذا)، وزيد بن أبي أنيسة، عن عاصم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، وخالفهم عمرو بن قيس المُلائي ؛ رواه عن عاصم عن أبي رزين، عن أبي هريرة، ولعل عاصمًا حفظه منهما». اهـ.

(٤) هو: عبدالله بن سعيد .

(٥) هو: سليمان بن حيَّان. وروايته أخرجها الطبراني في "الكبير" (١٤٣٧٢)، وابن عدي في "الكامل" (٢/ ٢٢٨).

(٦) أخرجه الدارقطني في "سننه" (١/ ٤١٤)- ومن طريقه أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٣٠١-٣٠٢)- من طريق ابن نمير، عن الحجاج بن أرطاة، به .

يعلى بن عَطَاء، عن أبيه[١]، عن عبدالله بن عمرو؛ قال: صلَّى النبيُّ ﷺ صلاةَ الفَجْرِ في مَسْجِدِ الخَيْف، فبَصُرَ برجُلَيْنِ مُتَنَحِّيَانِ[٢]، فدعا بهما، فجيءَ بهما تُرْعَدُ فَرائِصُهُما[٣]، فقال[٤]: «مَا مَنَعَكُمَا أَنْ تُصَلِّيَا مَعَنَا؟»؛ قالا: صَلَّينا في رِحَالِنَا، ثم أقبلنا؛ قال: «أَفَلَا صَلَّيْتُمَا مَعَنَا، تَكُنْ صَلَاتُكُمَا مَعَنَا تَطَوُّعٌ[٥]، وَالَّتِي صَلَّيْتُمَا فِي رِحَالِكُمَا الفَرِيضَةَ؟!»؟

---

(١) هو: عطاء العامري.

(٢) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: «برجُلَيْن مُتَنَحِّيَيْنِ»، لكنَّ ما في النسخ يخرَّج على وجهين:
الأوَّل: أن نجعل قوله: «مُتَنَحِّيان» تابعًا لـ«رجلين» على أنه نعتٌ مقطوعٌ بالرفع، وهو خبر لمبتدأ محذوف، وتقدير الكلام: فَبَصُرَ برجُلَينِ هما متنحيان، والجملة الاسمية «هما متنحيان» في محل جر صفة لـ«رجلين». وانظر الكلام على النعت المقطوع في "شرح ابن عقيل" (٢/ ١٨٨-١٩٠).
والثاني: أنَّ «متنحيان» نعت لـ«رجلين»، وهو مجرورٌ بكسرة مقدَّرة على الألف؛ وحينئذٍ نجري قوله: «برجلين» في جَرِّه بالياء على لغة الجمهور، ونجري قوله: «متنحيان» على لغة بني الحارث بن كعب وجماعة من العرب، واستعمالُ لغتين في كلام واحدٍ شائع في لغة العرب، انظر: "الخصائص" (١/ ٣٧٠-٣٧٤)، وانظر في اللغةَ الحارثية: التعليق على المسألة رقم (٥٥٤).

(٣) الفرائصُ والفَرِيص: جمع فَرِيصَة، وهي: اللحمة بين الكتِف والصَّدر، ويقال: أُرْعِدَتْ فرائصُهُ عند الفزع- بالبناء لما لم يُسَمَّ فاعله- أي: ارتجفَتْ واضطربَتْ عند الخوف، ومنه هذا الحديث. انظر "الصحاح" (٢/ ٤٧٥)، و"النهاية" (٣/ ٤٣٢)، و"اللسان" (٣/ ١٧٩)، و(٧/ ٦٤).

(٤) في (ت) و(ك): «قال».

(٥) كذا في جميع النسخ: «تطوُّع»، وهي صحيحة في العربية، ولها وجهان:
الأول: أن تكون منصوبة «تَطوُّعَ» خبرًا لـ«تكن»، لكن حذفت منها ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، انظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).
والثاني: أن تكون مرفوعة «تطوُّعٌ» على أنها خبرٌ للمبتدأ «صلاتُكُما»، والجملة الاسمية من المبتدأ والخبر في موضع نصب خبر «تكن»، واسم «تكن» على هذا: =

قال[١] أبو زرعة: هذا وَهَمٌ عندي .

قلتُ: لم يُبَيِّنْ ما الصَّحيحُ، والذي عندي أنَّ الصَّحيحَ: ما رواه شُعْبَة[٢]، وسُفْيان[٣]، وهشام بن حَسَّان[٤]، وحمَّاد بن سَلَمة[٥]، وأبو عَوَانة[٦]، وشَرِيك[٧]، وهُشَيم[٨]، عن يَعْلى بن[٩] عطاء، عن جابر

= ضمير القصة- وهو المسمَّى أيضًا بضمير الشأن والحديث- والتقدير: تكن هي - أي: القصة والشأن - صلاتكما معنا «تطوُّعٌ». وانظر لضمير الشأن أو القصة التعليق على المسألة رقم (٨٥٤).

(١) في (ف): « قلت: قال ».

(٢) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ١٦١ رقم١٧٤٧٧ و١٧٤٧٨ و١٧٤٧٩)، وأبو داود في "سننه" (٥٧٥ و٥٧٦).

(٣) هو: الثوري. وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ١٦١ رقم١٧٤٧٥)، وأبو داود في "سننه" (٦١٤).

(٤) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٣٩٣٤)، وابن سعد في "الطبقات الكبرى" (٥/ ٥١٧)، والإمام أحمد في "المسند" (٤/ ١٦١ رقم١٧٤٧٧)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٦٣٨).

(٥) روايته أخرجها الطبراني في "المعجم الكبير" (٢٢/ ٢٣٣ رقم٦١٢).

(٦) هو: الوضَّاح بن عبدالله اليشكري. وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ١٦١ رقم١٧٤٧٦)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١٤٦٣)،وابن قانع في "معجم الصحابة"(٣/ ٢٢٢)، والطبراني في "المعجم الكبير"(٢٢/ ٢٣٤ رقم٦١٣).

(٧) هو:ابن عبدالله النخعي، القاضي. وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ١٦١ رقم١٧٤٧٧)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٦٣٧)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٢٢/ ٢٣٥ رقم٦١٥)، والدارقطني في "سننه" (١/ ٤١٣).

(٨) هو: ابن بشير . وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (١/ ١٦٠-١٦١ رقم١٧٤٧٤)، والترمذي في "جامعه" (٢١٩)، والنسائي في "سننه" (٨٥٨). قال الترمذي:« حديث حسن صحيح ».

(٩) في (ف): « عن » بدل: « بن ».

ابن يزيد بن الأسود، عن أبيه[١]، عن النبيِّ ﷺ[٢].

٥٣١ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه يعقوب بن حُمَيد بن كاسِب، عن ابن وَهْب[٣]، عن عمرو بن الحارث، عن بُكَير بن الأَشَجِّ، [وعن][٤] عبد العزيز بن أبي حازم، عن أسامة[٥] بن زيد، عن بُكَير بن عبدالله بن الأَشَجِّ؛ جميعًا[٦] عن عَفِيف بن عمرو السَّهْمي، عن سعيد بن المسيّب: أنَّ رجلاً من بني أسد بن خُزَيمة أتى أبا أَيُّوبَ الأنصاري، فقال: أُصَلِّي في منزلي، ثم آتي المَسْجِدَ، فتقامُ الصَّلاة، فأصلِّي مَعَهُم، فأجدُ في نَفْسِي من ذلك؟ فقال أبو أَيُّوب: سألنا عن ذلكَ النبيَّ ﷺ فقال: «لَكَ بِذَلِكَ سَهْمُ جَمْعٍ»[٧]؟

(١) أبوه هو: يزيد بن الأسود الخُزاعي، ويقال: العامري، صحابيٌّ نزل الطَّائف. انظر "التقريب" (٧٧٣٥).

(٢) قال البيهقي في الموضع السابق: « أخطأ حجاج بن أرطاة في إسناده، وإن أصاب في متنه، والصحيح رواية الجماعة ».

(٣) هو: عبدالله.

(٤) في جميع النسخ: «عن» بلا واو، وهو خطأ يترتَّب عليه تخليطٌ في الإسناد، والصَّواب: «وعن»، ومعناه: أن يعقوب بن حميد بن كاسب يروي هذا الحديث أيضًا عن عبدالعزيز بن أبي حازم، عن أسامة بن زيد، عن بُكَيْر، فعبدالله بن وَهْب وعبدالعزيز بن أبي حازم كلاهما من شيوخ يعقوب كما في "تهذيب الكمال" (٣٢/ ٢١٨-٢١٩).

(٥) في (ش): « عن أبي أسامة ».

(٦) المراد أن جميع الرواة - في الطريقين اللتين رواهما يعقوب بن حُمَيد - اتفقوا على قول: « عن عفيف بن عمرو السَّهمي، عن سعيد بن المسيب: أن رجلاً من بني أسد ... الحديث»؛ خلافًا لما سيرجِّحُه أبو زرعة بعدُ.

(٧) قال ابن الأثير في «النهاية » (١/ ٢٩٦): « أي: له سهمٌ من الخير جُمِعَ فيه حَظَّان، والجيم مفتوحة. وقيل: أراد بالجَمع: الجيش، أي: كسَهْم الجيش من الغنيمَة ». ونقل ابن عبدالبر في «التمهيد » (٤/ ٢٤٩) عن ابن وَهْب تفسيره لها بأنه يضعَّف =

قال أبو زرعة: إنما هو: عَفِيفُ بن عمرو بن المسيّب السَّهْمي: أنَّ رجلاً من بني أسد سأل أبا أيُّوبَ عن ذلك؟ فقال: سألتُ النبيَّ ﷺ[1].

٥٣٢ - وسُئِلَ[2] أبو زرعة عن حديثٍ اختلَفَ[3] محمَّدُ بنُ عبدالرحمٰن بن أبي ليلى والثوريُّ، عن عبد الكريم أبي[4] أُمَيَّة[5]:

فقال سُفْيان[6]: عن عبدالكريم، عن عمرو بن سعيد، عن عائِشَة؛

= له الأجر، ثم قال ابن عبدالبر: «قول ابن وَهْب هذا - والله أعلم - خيرٌ من قول من قال: إن الجمع هاهنا الجيش، وإن له أجرَ الغازي - أو الغزاة - من قوله: تراءى الجَمْعان؛ يعني: الجيشَين، وليس هذا عندي بشيء، والوجهُ ما قاله ابن وَهْب، وهو المعروف عن العرب». اهـ.

(١) الحديث رواه أبو داود (٥٧٨) عن أحمد بن صالح، عن ابن وَهْب به.
ورواه الطبراني في "الكبير" (٤/ ١٥٨ رقم ٣٩٩٨) من طريق أحمد بن صالح، والمزي في "تهذيب الكمال" (٢٠/ ١٨٣) من طريق حرملة بن يحيى، كلاهما عن ابن وَهْب، عن عمرو بن الحارث، عن بكير؛ أنه سمع عفيف بن عُمر بن المسيب يقول: حدثني رجل من أسد خزيمة: أنه سأل أبا أيوب، فذكره.
قال أحمد بن صالح: قال ابن وَهْب: عفيف بن عُمر، والصواب: عفيف بن عَمرو؛ قد روى مالك، عن عفيفٍ هذا الحديث، فقال: عفيف بن عمرو، لم يرفعه مالك.
ورواه الطبراني في "المعجم الكبير" (٤/ ١٥٧ رقم ٣٩٩٧)، و"الأوسط" (٨٦٨٣) من طريق عمرو بن الحارث، عن بكير بن عبدالله بن الأشج، عن يعقوب بن عفيف ابن المسيب: أنه سأل أبا أيوب، فذكره. قال الطبراني: «لا يُروى هذا الحديث عن أبي أيوب إلا بهذا الإسناد، تفرد به بكير بن الأشج».
ورواه مالك في "الموطأ" (١/ ١٣٣) عن عفيف السَّهْمي، عن رجل من بني أسد: أنه سأل أبا أيوب، فذكره موقوفًا.

(٢) نقل هذا النص مغلطاي في "شرح سنن ابن ماجه" (٣/ ٩٢٣).

(٣) أي: اختلف فيه.

(٤) في (ش): «بن» بدل: «أبي».

(٥) هو: عبدالكريم بن أبي المُخارق.

(٦) أي: الثوري. وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٦٢١٥)، وابن أبي =

أنَّ النبيَّ ﷺ دخلَ عليها، واختبَأَتْ مَولاةٌ له، فقال النبيُّ ﷺ: «**حاضَتْ؟**» فقالت[١]: نعم، فَشَقَّ لها من ثَوْبِهِ، وقال: «**اخْتَمِري بِهَذَا**».

وروى **ابنُ أبي ليلى**[٢]: عن عبدالكريم، عن سعيد بن عمرو، عن عائِشَة؟

فقال أبو زرعة: ما يَرويه الثوريُّ أصحُّ.

وسألتُ أبي عنه؟

فقال: هو عمرو بن سعيد بن عمرو بن سعيد بن[٣] المُعَلَّى[٤].

٥٣٣ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه أبو معاوية الضَّرير[٥]،

= عمر العدني في "مسنده" - كما في "مصباح الزجاجة" (١/ ٢٣٣)- ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه ابن ماجه في "سننه" (٦٥٤)، والخطيب البغدادي في "الموضح لأوهام الجمع والتفريق" (٢/ ٢٤٤).

(١) في (ت) و(ش) و(ك): « فقال ».

(٢) روايته أخرجها أسلم الواسطي المعروف بـ« بحشل » في "تاريخ واسط" (ص٧١).

(٣) قوله: « بن » سقط من (ش).

(٤) كذا في جميع النسخ ! وكذا عند مغلطاي! ولم نجد في الرواة من ينسب هكذا، ولم يذكره ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل"، وحقُّه أن يذكره فيه لو كان هكذا، فالظَّاهر أنه مصحَّف، وصوابه: « عمرو بن سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص »، وهو المعروف بالأشدَق، فهو الذي يروي عن عائشة ﵂، ويروي عنه عبدالكريم أبو أمية المعروف بابن أبي المخارق؛ كما في "تهذيب الكمال" (٢٢/ ٣٥-٣٦). على أن مغلطاي لم يعدَّه تصحيفًا، وإنما ذكر أن ابن عساكر نسبه إلى العاص، وذكر أن المزِّي تابعه على ذلك، ثم قال مغلطاي: « وكأن ما قاله أبو حاتم أشبه، وإن كان كما قاله، فهو رجل مجهول لا يُعرف حاله ».

(٥) هو: محمد بن خازم. وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٤٠٦٣)، - وعنه عبد بن حميد في "مسنده" (١٠٧٨/ المنتخب)-، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٣٧٥).

عن داود بن أبي هند، عن أبي نَضْرَةَ[١]، عن جابر؛ قال: خرجَ النبيُّ ﷺ ذاتَ ليلةٍ وأصحابُهُ ينتظرونَهُ لصلاة العِشَاء، فقال: «**نَامَ النَّاسُ وَرَقَدُوا، وَأَنْتُمْ تَنْتَظِرُونَ الصَّلَاةَ، أَمَا إِنَّكُمْ فِي صَلَاةٍ مُنْذُ انْتَظَرْتُمُوهَا، وَلَوْلا ضَعْفُ الضَّعِيفِ، وَكِبَرُ الكَبِيرِ؛ لأَخَّرْتُ هَذِهِ الصَّلاةَ إِلى شَطْرِ اللَّيْلِ**»؟

فقال أبو زرعة: هذا حديثٌ وَهَمٌ؛ وَهِمَ فيه أبو معاوية[٢].

قلتُ: لم يُبَيِّنِ الصَّحيحَ ما هو، والذي عندي أنَّ الصَّحيحَ: ما رواه وُهَيْبٌ[٣] وخالدٌ الواسطيُّ[٤]، عن داود، عن أبي نَضْرَة، عن أبي سعيد، عن النبيِّ ﷺ[٥].

---

(١) هو: المنذر بن مالك بن قُطَعَة .

(٢) قال ابن رجب في "فتح الباري" (٣/ ٢٠٢) بعد أن ذكر رواية أبي معاوية: «والصواب قول سائر أصحاب داود في قولهم: عن أبي سعيد؛ قاله أبو زرعة، وابن أبي حاتم، والدارقطني، وغيرهم».

(٣) هو: ابن خالد.

(٤) هو: خالد بن عبدالله .

(٥) الحديث رواه أحمد في "المسند" (٣/ ٥ رقم١١٠١٥)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٣٤٥) من طريق محمد بن أبي عدي، وأبو داود في "سننه" (٤٢٢) من طريق بشر ابن المفضَّل، والنسائي برقم (٥٣٨)، وابن ماجه (٦٩٣) من طريق عبدالوارث بن سعيد، وابن خزيمة في "صحيحه" (٣٤٥) من طريق عبدالأعلى بن عبدالأعلى، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٣٧٥) من طريق علي بن عاصم، جميعهم عن داود بن أبي هند، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد الخدري به مرفوعًا.
قال البيهقي: «هكذا رواه بشر بن المفضل وغيره عن داود بن أبي هند، وخالفهم أبو معاوية الضرير، عن داود فقال: عن جابر بن عبدالله!
وقال الدارقطني في "العلل" (٤/ ١٣٢/أ): «يرويه داود بن أبي هند واختُلِف عنه: فرواه أبو معاوية، عن داود بن أبي هند، عن أبي نضرة، عن جابر، وغيره يرويه =

٥٣٤ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ اختَلَفَ الرُّواةُ[١] عن إسماعيل ابن أُميَّة: فروى عبد الوارث[٢]، ومَعْمَر[٣]، وبشر بن المُفَضَّل[٤]، وابن عُلَيَّةَ[٥]، وحُمَيد بن الأسود[٦]، كلُّهم عن إسماعيل بن أُميَّة، عن أبي عمرو بن محمد بن حُرَيْث، عن جَدِّه، عن أبي هريرة: أنَّ رسول الله ﷺ قال: « **إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ، فَلْيَجْعَلْ تِلْقاءَ وَجْهِهِ شَيْئًا، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيَنْصِبْ عَصًا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ عَصًا فَلْيَخُطَّ خَطًّا، ثُمَّ لَا يَضُرُّهُ مَا مَرَّ أَمَامَهُ** ».

= عن داود بن أبي هند، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد، وهو الصَّواب ».
وهذا الحديث له إسناد آخر عن جابر؛ أخرجه الإمام أحمد في "مسنده" (٣/ ٣٦٧ رقم١٤٩٤٩)، وأبو يعلى (١٩٣٦)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ١٥٧) من طريق الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر، به.

(١) أي: اختلف الرواة فيه. (٢) هو: ابن سعيد.

(٣) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٢٤٩ و٢٥٤-٢٥٥ و٢٦٦ رقم ٧٣٩٤ و٧٤٦١ و٧٦١٥)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٨١٢) لكن قال: عن أبي عمرو بن حريث، عن أبيه، عن أبي هريرة.

(٤) روايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٦٨٩)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٨١٢). ومن طريق أبي داود أخرجه ابن عبدالبر في "التمهيد" (٤/ ١٩٩).

(٥) هو: إسماعيل.

(٦) روايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (٩٤٣) عن بكر بن خلف، عن حميد بن الأسود، عن إسماعيل، عن أبي عمرو بن محمد بن عمرو بن حُرَيث، عن جَدِّه حُرَيث بن سُليم، عن أبي هريرة. ورواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٢٧٠) من طريق يوسف بن يعقوب، عن محمد بن أبي بكر، عن حميد بن الأسود، عن إسماعيل، عن أبي عمرو ابن محمد بن حُرَيث، عن أبيه، عن أبي هريرة. كذا روي عن حميد على الوجهين.
وقال الدارقطني في "العلل" (١٠/ ٢٨١ رقم٢٠١٠): « ورواه بشر بن المفضل وعبدالوارث بن سعيد، وحميد بن الأسود، وأبو إسحاق الفزاري؛ فقالوا: =

وروى ابن جُرَيج، وسُفْيان بن عُيَينة - في رواية الحُمَيديِّ[١] وعليِّ بن المَدِيني[٢] وابنِ المُقْرِئ[٣]- عن إسماعيل بن أُميَّة، عن أبي محمد بن عمرو بن حُرَيْث، عن جَدِّه حُرَيْث - رجلٍ من بني عُذْرَة - عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ .

ورواه مسلم بن خالد الزَّنْجي[٤]، عن إسماعيل بن أُميَّة، عن أبي محمد بن[٥] عمرو بن حُرَيْث، عن أبيه، عن جَدِّه[٦]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ .

= عن إسماعيل، عن أبي عمرو بن محمد بن حُرَيث، عن جَدِّه، عن أبي هريرة؛ إلا أن حميدًا قال من بينهم: عن أبيه، عن أبي هريرة ».

(١) هو: عبدالله بن الزُّبير . وروايته أخرجها هو في "مسنده" (٩٩٣).

(٢) روايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٦٩٠)، ثم قال ابن المديني:« قال سفيان: لم نجد شيئًا نشدُّ به هذا الحديث، ولم يجئ إلا من هذا الوجه. قلت لسفيان: إنهم يختلفون فيه، فتفكر ساعة ثم قال: ما أحفظ إلا أبا محمد بن عمرو. قال سفيان: قدم ههنا رجل بعد ما مات إسماعيل بن أمية، فطلب هذا الشيخ؛ أبا محمد حتى وجده، فسأله عنه ؟ فخلَّط عليه ». وقال أبو داود:« وسمعت أحمد بن حنبل سئل عن وصف الخط غير مرَّة ؟ فقال: هكذا؛ عرضًا مثل الهلال ».

(٣) هو: محمد بن عبدالله بن يزيد المقرئ . وروايته لم نقف عليها، وممن رواه عن ابن عيينة على هذا الوجه أيضًا: أبو خثيمة زهير بن حرب، وروايته أخرجها ابن حبان في "صحيحه" (٢٣٦١)، وفي "الثقات" (٤/ ١٧٥)، وعبدالجبار بن العلاء ومحمد بن منصور الجوَّاز، روايتهما أخرجها ابن خزيمة في "صحيحه" (٨١١). وعمَّار بن خالد، روايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (٩٤٣).

(٤) روايته أخرجها ابن حبان في "صحيحه" (٢٣٧٦).

(٥) قوله:« محمد بن » سقط من (ت) و(ك) .

(٦) قوله: « عن جده » سقط من (ت) و(ك) .

ورواه يحيى بن سعيد القَطَّان، وحسين بن حفص[١]، عن الثوريِّ، عن إسماعيل بن أُميَّة، عن أبي عمرو[٢] بن حُرَيْث، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ[٣].

قال أبو زرعة[٤]: الصَّوَابُ ما رواه الثوريُّ .

قلتُ: قد[٥] اختُلِفَ عن ابن عُيَينة[٦]؛ فأمَّا يونسُ بن عبدالأعلى وسُلَيمانُ[٧] القَزَّاز: فحَدَّثاني[٨] عن ابن عُيَينة، عن إسماعيل بن أُميَّة، عن أبي عمرو بن محمد بن حُرَيْث، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ .

---

(١) روايته أخرجها البيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٢٧٠). وأخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٢٤٩ و٢٥٤-٢٥٥ و٢٦٦ رقم٧٣٩٤ و٧٤٦١ و٧٦١٥)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٨١٢) كلاهما من طريق عبدالرزاق، عن الثوري، به .

(٢) في (ف): « عن ابن عمرو ».

(٣) من قوله: « ورواه يحيى بن سعيد. . . » إلى هنا سقط من (ت) و(ك)؛ بسبب انتقال بصر الناسخ.

(٤) في (ف): « قال أبا زرعة ».

(٥) قوله: « قد » ليس في (ت) و(ك).

(٦) قال الدارقطني في "العلل" (١٠/ ٢٧٨ رقم٢٠١٠): « ورواه ابن عيينة واختُلِف عنه: فقال سعيد بن منصور عنه: عن إسماعيل بن أمية، عن أبي محمد بن عمرو ابن حُرَيث، عن أبيه، عن جَدِّه، عن أبي هريرة. وخالفه جماعة من أصحاب ابن عيينة، فقالوا عنه: عن أبي محمد بن عمرو بن حُرَيث، عن جَدِّه، ولم يقولوا: عن أبيه ».

(٧) هو : ابن داود .

(٨) في (ك): « فحدثا ».

وروى الحُمَيديُّ، وعليُّ بن المَديني، وابن المُقْرئ على ما بَيَّنَّا[١].

---

(١) أطال الدارقطني رحمه الله في "العلل" (٢٠١٠) في ذكر الاختلاف في هذا الحديث، ونقل ابن رجب في "فتح الباري" (٢/ ٦٣٩) عنه أنه قال: « والحديث لا يثبت ».
وروى البيهقي في "سننه" (٢/ ٢٧١) عن علي بن المديني أنه قال: « قلت لسفيان: إنهم يختلفون فيه! بعضهم يقول: أبو عمرو بن محمد، وبعضهم يقول: أبو محمد بن عمرو! فتفكر ساعة، ثم قال: ما أحفظه إلا أبا محمد بن عمرو. قلت لسفيان: فابن جريج يقول: أبو عمرو بن محمد؟ فسكت سفيان ساعة، ثم قال: أبو محمد ابن عمرو، أو أبو عمرو بن محمد. ثم قال سفيان: كنت أراه أخًا لعمرو بن حريث. وقال مرَّة: العذري ». ثم قال البيهقي: « واحتجَّ الشافعي رحمه الله بهذا الحديث في القديم، ثم توقف فيه في الجديد، فقال في كتاب البويطي: ولا يخط المصلي بين يديه خطًّا، إلا أن يكون في ذلك حديث ثابت، فليُتَّبع، وكأنه عثر على ما نقلناه من الاختلاف في إسناده، ولا بأس به في مثل هذا الحكم إن شاء الله تعالى، وبه التوفيق». اهـ.
وقال ابن عبدالبر في "التمهيد" (٤/ ١٩٨-٢٠٠): « واختلفوا فيما يعرض ولا يُنصب، وفي الخطِّ: فكل من ذكرنا قوله أنه لا يجزئ عنده أقل من عظم الذراع، أو أقل من ذراع، لا يجيز الخطَّ، ولا أن يعرض العصا والعود في الأرض فيصلي إليها، وهم: مالك، والليث، وأبو حنيفة وأصحابه، كلهم يقول: الخط ليس بشيء، وهو باطل، ولا يجوز عند واحد منهم إلا ما ذكرنا، وهو قول إبراهيم النخعي. وقال أحمد بن حنبل وأبو ثور: إذا لم يجعل تلقاء وجهه شيئًا، ولم يجد عصًا ينصبها فليخطَّ خطًّا، وكذلك قال الشافعي بالعراق. وقال الأوزاعي: إذا لم يكن ينتصب له؛ عرضَه بين يديه، وصلى إليه، فإن لم يجد خطَّ خطًّا، وهو قول سعيد بين جبير. قال الأوزاعي: والسوط يعرضه أحب إلي من الخط. وقال الشافعي بمصر: لا يخط الرجل بين يديه خطًّا، إلا أن يكون في ذلك حديث ثابت فيتَّبع ».
ثم أخرج ابن عبدالبر الحديث، ثم قال: « وهذا الحديث عند أحمد بن حنبل ومن قال بقوله حديث صحيح، وإليه ذهبوا، ورأيت أن علي بن المديني كان يصحِّح هذا الحديث ويحتج به. وقال أبو جعفر الطحاوي- إذ ذكر هذا الحديث-: أبو عمرو بن محمد بن حريث هذا مجهول، وجدُّه أيضًا مجهول، ليس لهما ذكر في غير =

٥٣٥ - وسمعتُ[١] **أبي** وذكَرَ حديثًا حدَّثنا به؛ قال: حدَّثنا عبدالرحمٰن بن بكر[٢] بن الرَّبيع بن مسلم؛ قال: حدَّثني حسَّان بن سِيَاه؛ قال: حدَّثنا ثابتٌ البُنَاني[٣]، عن أنس بن مالك: أنَّ النبيَّ ﷺ سَجَد على كَوْرِ العِمامة[٤].

فسمعتُ أبي يقول: هذا حديثٌ مُنكَرٌ[٥].

= هذا الحديث، ولا يحتج بمثل هذا من الحديث ». اهـ.

وحكى ابن رجب في "فتح الباري" (٢/ ٦٣٦) عن الإمام مالك أنه قال: « الخطُّ باطل »، ثم ذكر نقل ابن عبدالبر عن الإمام أحمد أنه صححه، ثم قال متعقبًا: وأحمد لم يُعرَف عنه التصريح بصحته، وإنما مذهبه العمل بالخطِّ، وقد يكون اعتمد على الآثار الموقوفة، لا على الحديث المرفوع؛ فإنه قال في رواية ابن القاسم: الحديث في الخطِّ ضعيف »، ثم عرض ابن رجب الاختلاف على إسماعيل بن أمية، ونقل عن يحيى بن معين أنه قال: « الصحيح: إسماعيل بن أمية، عن جده حريث، وهو أبو أمية، وهو من عُذرَة. قال: ومن قال فيه: عمرو بن حريث فقد أخطأ ». اهـ.

وقد مثَّل ابنُ الصلاح والعراقيُّ للحديث المضطرب بهذا الحديث، ونازعهما في ذلك ابن حجر بأن الطرق قابلةٌ لترجيح بعضها على بعض، والراجحة منها يمكن التوفيق بينها. انظر "التقييد والإيضاح" (ص ١٢٤-١٢٥)، و"النكت على ابن الصلاح" (٢/ ٧٧٢-٧٧٣).

(١) نقل هذا النص بتمامه الزيلعي في "نصب الراية" (١/ ٣٨٥)، ونقل بعضه ابن حجر في "التلخيص الحبير" (١/ ٤٥٦). وانظر المسألة رقم (٥٠٠).

(٢) في (ش): « بن أبي بكر ».

(٣) هو: ثابت بن أسلم.

(٤) سلف تفسير: « كَوْر العِمامة » في التعليق على المسألة رقم (٥٠٠).

(٥) قال البيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ١٠٦): « وأما ما رُوي عن النبي ﷺ من السجود على كور العمامة: فلا يثبت شيء من ذلك، وأصحُّ ما روي في ذلك: قول الحسن البصري حكايةً عن أصحاب النبي ﷺ ». وقال ابن القيم في "زاد المعاد" (١/ ٢٣١): «ولم يثبت عنه السجود على كور العمامة من حديث صحيح ولا حسن».

٥٣٦- وسمعتُ[(١)] أبا زرعة وسُئِلَ عن حديثٍ حدَّثنا به عن شَيبان ابن فَرُّوخ[(٢)]، عن عِكْرِمَة بن إبراهيم،عن عبدالملك بن عُمَير اللَّيْثي[(٣)]، عن مُصْعَب بن سعد، عن أبيه سعد ؛ قال: سألتُ رسولَ الله ﷺ عن قول الله عزَّ وجلَّ:﴿ ٱلَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ﴾[(٤)]؟ قال: «هُمُ الَّذِينَ يُؤَخِّرُونَهَا[(٥)] عَنْ وَقْتِهَا» ؟

فسمعتُ[(٦)] أبا زرعة[(٧)] يقول: هذا خطأٌ؛ والصَّحيحُ موقوفٌ[(٨)].

---

(١) انظر ما سيأتي في المسألة رقم (١٧٤٠).

(٢) روايته أخرجها المروزي في "تعظيم قدر الصلاة" (٤٢)، وأبو يعلى في "مسنده" (٨٢٢)، والدولابي في "الكنى" (١٤٤٥)، وابن المنذر في "الأوسط" (٢/ ٣٨٧)، والطبراني في "المعجم الأوسط" (٢٢٧٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٢١٤).
ورواه البزار في "مسنده" (١١٤٥) من طريق يحيى بن حسان، وابن جرير الطبري في "تفسيره" (٢٤/ ٦٣٢-٦٣٣)، والعقيلي في "الضعفاء" (٣/ ٣٧٧) من طريق عمرو بن الربيع بن طارق، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٢١٤-٢١٥) من طريق حرمي بن حفص، ثلاثتهم عن عكرمة بن إبراهيم، به .

(٣) كذا في جميع النسخ! والصواب:«اللخمي». انظر "تهذيب الكمال"(١٨/ ٣٧٠).

(٤) الآية (٥) من سورة الماعون .

(٥) في (ك):« يخرجونها ».

(٦) في (ك):« وسمعت ».

(٧) في (أ):«أبي» بدل:«أبا زرعة»، وصوِّبت في الهامش،ولم تتضح جيدًا في التصوير.

(٨) الحديث أخرجه أبو يعلى في "مسنده" (٧٠٤)، والطبري في "تفسيره" (٢٤/ ٦٣٠-٦٣١)، والمروزي في "تعظيم قدر الصلاة" (٤٣)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٢١٤) من طريق عاصم بن أبي النجود، عن مصعب بن سعد، عن أبيه ، موقوفًا.
ورواه عبدالرزاق في "التفسير" (٣/ ٤٠٠) من طريق الأعمش، والطبري في "تفسيره" (٢٤/ ٦٣٠) من طريق خلف بن حوشب، والخطيب في "تالي تلخيص المتشابه"(٢٣٣) من طريق عبدالله بن زبيد اليامي، جميعهم عن طلحة بن مصرف،=

٥٣٧ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ اختَلَفَ الرُّواة عن شَريك[١]:

فروى[٢] أبو نُعَيم[٣]، عن شَرِيك، عن سِمَاك[٤]، عن موسى بن طَلْحَة، عن أبيه .

= عن مصعب بن سعد، عن أبيه موقوفًا. ورواه أبو يعلى في "المسند" (٧٠٥) من طريق سماك، عن مصعب بن سعد، عن أبيه.

قال البزار في الموضع السابق: « وهذا الحديث قد رواه الثقات الحفاظ عن عبدالملك بن عمير، عن مصعب بن سعد، عن أبيه موقوفًا، ولا نعلم أسنده إلا عكرمة بن إبراهيم، عن عبدالملك بن عمير، وعكرمة لينُ الحديث ».

وقال العقيلي في الموضع السابق بعد أن ذكر الخلاف فيه: « والموقوف أولى ».

وقال الطبراني في الموضع السابق: « لم يرفع هذا الحديث، عن عبدالملك بن عمير إلا عكرمة بن إبراهيم ».

وقال البيهقي في الموضع السابق : « وهذا الحديث إنما يصحُّ موقوفًا، وعكرمة بن إبراهيم قد ضعفه يحيى بن معين وغيره من أئمة الحديث ».

وقال ابن كثير في "تفسيره" (٨/ ٥١٦) بعد أن ذكر الرواية الموقوفة: « وهذا أصح إسنادًا، وقد ضعف البيهقي رفعه وصحَّح وقفه، وكذلك الحاكم ».

وقال الدارقطني في "العلل" (٥٩٢): « يرويه عبد الملك بن عمير فاختُلِف عنه، فأسنده عكرمة بن إبراهيم، عن عبدالملك بن عمير ورفعه إلى النبي ﷺ ، وغيرُه يرويه عن عبد الملك بن عمير موقوفًا على سعد، وهو الصَّواب . وكذلك رواه طلحة بن مصرِّف، وسماك بن حرب، وعاصم بن أبي النجود، عن مصعب بن سعد، عن أبيه موقوفًا، وهو الصَّواب ».

(١) هو: ابن عبدالله النخعي، القاضي.

(٢) أي: فرواه، حذف ضمير المفعول، للعلم به. وانظر التعليق على المسألة رقم (٢٤).

(٣) هو: الفضل بن دُكَين. وروايته أخرجها عبد بن حميد في "مسنده" (١٠١/ المنتخب)، وأخرجه مسلم في "صحيحه" (٤٩٩) من طريق أبي الأحوص وعمر ابن عبيد الطنافسي، كلاهما عن سماك، عن موسى بن طلحة، به.

(٤) هو: ابن حرب .

ورواه إسحاقُ بن يوسف الأَزْرَق، عن شَرِيك، عن عثمان بن مَوْهَب، عن موسى بن طَلْحَة، عن أبيه[١]، عن النبيِّ ﷺ قال: «**يَسْتُرُ المُصَلِّيَ مِثْلُ**[٢] **مُؤَخِّرَةِ الرَّحْلِ**[٣]»؟

فقال[٤] **أبو زرعة**: حديثُ سِماكٍ أشبَهُ من حديث عثمان، إلا أن يكونَ رَوَى[٥] عنهما جميعًا[٦].

٥٣٨ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه لَيْثُ[٧] بن سعد، فاختُلِف عن ليث:

فروى أبو الوليد[٨]، عن ليث[٩]، عن عبدالله بن أبي مُلَيْكَة، عن عبدالله بن أبي نَهِيك، عن سعد بن أبي وقَّاص، عن النبيِّ ﷺ.

---

(١) من قوله: «ورواه إسحاق . . .» إلى هنا مكرَّر في (ت)؛ بسبب انتقال بصر الناسخ.

(٢) قوله: «مثل» سقط من (ش).

(٣) كذا في (ت)، وأثبت الناسخ علامة الإهمال تحت الحاء. ووردت في بقيَّة النسخ: «الرجل» بالجيم.

(٤) في (ك): «قال».

(٥) الضمير يعود إلى شريك، وفي (ش): «رُوي».

(٦) ذكر الدارقطني وجوهًا أخرى من الاختلاف في هذا الحديث في "العلل" (٥١٢)، وصحح حديث من رواه عن سماك بن حرب، عن موسى بن طلحة، عن أبيه موصولاً.

(٧) قوله: «ليث» سقط من (ش).

(٨) هو: هشام بن عبدالملك الطيالسي. وروايته أخرجها الدارمي في "مسنده" (٣٥٣١)، وأبو داود في "سننه" (١٤٦٩)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١٠/ ٢٣٠)- ووقع عند الدارمي: «ابن أبي نهيك» من غير تسمية. وعند أبي داود والبيهقي: «عبيدالله بن أبي نهيك». وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (١/ ١٧٥ رقم ١٥١٢)، وأبو داود في "سننه" (١٤٦٩)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (١٣٠٤)، والقضاعي في "مسند الشهاب" (١١٩٧) من طرق عن الليث بن سعد، به.

(٩) قوله: «عن ليث» سقط من (ف).

ورواه يحيى بن بُكَير[١]، عن ليث، عن عبدالله بن عُبَيدالله بن أبي مُلَيكَة، عن عُبَيدالله[٢] بن أبي نَهِيك، عن سعيد بن أبي سعيد، عن النبيِّ ﷺ أنه قال[٣]: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يَتَغَنَّ بِالقُرْآنِ»؟

قال أبو زرعة: في كتاب اللَّيث في أصله: سعيد بن أبي سعيد، ولكن لُقِّنَ بالعراق: عن سعد[٤][٥].

---

(١) لم نقف على روايته من هذ الوجه، لكن أخرجه الحاكم في "المستدرك" (١/ ٥٦٩) من طريق عبيد بن شريك، يحيى بن بُكَير، عن الليث بن سعد، عن ابن أبي مُلَيكَة، عن عُبَيدالله بن أبي نَهِيك، عن سعد بن مالك ،به. والرواية المذكورة أخرجها أبو داود في "سننه" (١٤٦٩) من طريق يزيد بن خالد بن موهب، عن الليث بن سعد، به.

(٢) كذا في جميع النسخ مُصغَّرًا، وكلاهما مذكور عنه؛ فيقال له: « عبدالله »، و«عبيدالله »؛ كما في "تهذيب الكمال" (٣٦٠٧).

(٣) قوله: « أنه قال » ليس في (ت) و(ك).

(٤) في (ك): « عن سعيد ».

(٥) الحديث رواه أبو داود في "مسنده" (١٤٦٩) من طريق أبي الوليد الطيالسي وقتيبة بن سعيد ويزيد بن خالد، ورواه أحمد في "المسند" (١/ ١٧٥ رقم١٥١٢) عن حجاج وأبي النضر، كلهم عن الليث، عن عبدالله بن أبي مليكة، عن عبدالله بن أبي نهيك، عن سعد به . قال يزيد بن خالد: عن ابن أبي مليكة، عن سعيد بن أبي سعيد، وقال قتيبة: هو في كتابي: عن سعيد بن أبي سعيد .
ورواه أبو عبيد في "فضائل القرآن" (ص ٢١٠)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (١٣٠٤) من طريق عبدالله بن صالح، عن الليث، عن ابن أبي مليكة، عن عبيدالله بن أبي نهيك، عن سعيد بن أبي سعيد به.
قال عبدالله بن صالح: قال لنا الليث بالعراق - يعني في هذا الحديث -: عن سعد ابن أبي وقاص .
قال الدارقطني في "العلل" (٤/ ٣٨٩ رقم٦٤٩): «واختُلِف على الليث في ذكر سعد ابن أبي وقاص؛ فأما الغرباء عن الليث فرووه عنه على الصَّواب. وأما أهل مصر =

٥٣٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبَّاس[1] بن محمد

= فرووه وقالوا: عن سعيد بن أبي سعيد؛ كان سعد. ومنهم من قال: عن سعيد، أو سعد. وقال قتيبة: عن الليث، عن رجل؛ ولم يُسَمِّ سعدًا ولا غيره ».
ونقل الترمذي في "العلل الكبير" (٦٥١) عن البخاري قوله: « والصحيح: ما رواه عمرو بن دينار وابن جريج، عن ابن أبي مليكة، عن عبيدالله بن أبي نهيك، عن سعد بن أبي وقاص، عن النبي ﷺ: " ليس منا من لم يتغن بالقرآن ". قال محمد: وكان الليث بن سعد يروي هذا عن ابن أبي مليكة، عن عبيدالله بن أبي نهيك ويقول: عن سعيد بن أبي سعيد، ثم رجع فقال: عن سعد بن أبي وقاص، هكذا قال عبدالله بن صالح ».
وقال الدارقطني في "العلل" (٩/ ٤٠٧): « والصَّواب قول عمرو بن دينار وابن جريج، عن ابن أبي مليكة، عن ابن أبي نهيك، عن سعد ». اهـ.
وقال المزي في "تحفة الأشراف" (٣/ ٣٠٥): « والصحيح حديث سعد ».
وقال ابن حجر في "الإصابة" (٥/ ٢٩): « سعيد بن أبي سعيد روى عن النبي ﷺ في التغني بالقرآن، من رواية عبيدالله بن أبي نهيك عنه، والصَّواب: عن ابن أبي نهيك، عن سعد، هكذا استدركه الذهبي في "التجريد"، وليس لسعيد بن أبي سعيد صحبة، إنما جاءت هذه الرواية من طريق مرسلة ».
تنبيه: ذكر الدارقطني في "العلل" (٤/ ٣٨٧) الاختلاف في هذا الحديث، إلا أنه وقع في أثناء الطباعة سقطٌ في كلام الدارقطني، استدركه المحقق ﷺ في نهاية الجزء التاسع من "العلل" (ص ٤٠٥-٤٠٧).

(١) في (ش): « عَيَّاش ». ونقل الإمام ابن القيم هذه المسألة في "زاد المعاد" (١/ ٢٢٩) باختصار، ثم قال: «إنما أنكره - والله أعلم - لأنَّه من رواية العلاء بن إسماعيل العطار، عن حفص بن غياث، والعلاء هذا مجهول لا ذكر له في الكتب الستة ».
ونقل الحافظ ابن حجر بعض هذا النص في "لسان الميزان" (٤/ ١٨٢-١٨٣)، و"إتحاف المهرة" (٢/ ٦١ رقم١٢٢٥)، وعلَّق على كلام أبي حاتم بقوله: « وإنما أنكره؛ لأنه تفرد به عن حفص، والعلاء لا يُعرَف حاله. وقد ذكر مسلم: أن علامة المنكر أن يتفرَّد من ليس معروفًا حالُه برواية حديث عمَّن يكون مكثرًا من الرواية. وقد رواه عمر بن حفص بن غياث عن أبيه بسند آخر؛ قال: عن الأعمش، =

الدُّوري[١]، عن العلاء بن إسماعيل العَطَّار[٢]، عن حفص بن غِيَاث، عن عاصم الأَحْوَل[٣]، عن أنس بن مالك؛ قال: رأيتُ رسولَ الله ﷺ[٤] إذا كبَّر حاذى[٥] إِبْهامُهُ أُذُنَيْهِ، ثم ركَعَ حتى استَقَرَّ كُلُّ مَفْصِلٍ منه في مَوضِعِهِ، ثم انحَطَّ بالتَّكبير، فسَبَقَتْ رُكبَتَيهِ[٦] يَدَيهِ ؟

فقال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ [٧].

= عن إبراهيم، عن علقمة وغيره، عن عمر موقوفًا عليه، وهذا هو المحفوظ؛ فإن عمرَ أثبتُ الناس في أبيه ».

(١) روايته أخرجها الدارقطني في "سننه" (١/ ٣٤٥) - ومن طريقه الضياء في "المختارة" (٦/ ٢٩٣-٢٩٤ رقم ٢٣١٠)-، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٢٢٦)، ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٩٩).

(٢) في (أ) و(ش) و(ف): « القطَّان ».

(٣) هو: عاصم بن سليمان.

(٤) في (ف): « رأيت النبي ﷺ ».

(٥) في (ت): « حاذ ».

(٦) كذا في جميع النسخ، والجادَّة أن يقال: « ركبتاه » كما في مصادر التخريج؛ لأنَّه فاعل «سَبَقَتْ»، لكنَّ ما وقع في النسخ قد يخرَّج على وجهين:
الأول: وجه الرفع على الفاعليَّة بـ«سَبَقَتْ»، والأصل: « ركبتاهُ »، لكن أُمِيلَتْ ألِفُهُ فكتبت ياءً، وإمالتُها لوقوع الياء بعدها في قوله: «يَدَيْهِ». وتنطق « رُكْبَتَيْهُ » بالألف الممالة، مضمومة الهاء، انظر "شرح التصريح على التوضيح" (٢/ ٦٤٨)، وانظر التعليق على المسألة رقم (٢٥) و(١٢٤) في الكلام على الإمالة.
والثاني: وجه النصب على المفعولية بفعل مضمر، تقديره: أعني أو أَخُصُّ، كأنه قال: فَسَبَقَتْ - أعني ركبَتْيهِ - يديه. والله أعلم.

(٧) قال الدارقطني والبيهقي في الموضع السابق: « تفرد به العلاء بن إسماعيل ».
وقال الحاكم في الموضع السابق: « صحيح على شرط الشيخين ولا أعرف له علة، ولم يخرجاه ». =

٥٤٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه معاويةُ بن هشام[١]**، عن سُفْيان**[٢]**، عن حَبِيب**[٣]**، عن مُجَاهِد**[٤]**، عن عبدالله بن عمرو؛ قال:** قال رسولُ الله ﷺ: «**صَلَاةُ القَاعِدِ عَلَى النِّصْفِ مِنْ صَلَاةِ القَائِمِ**» ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: حَبِيب، عن أبي موسى الحَذَّاء[٥]**، عن عبدالله بن عمرو، عن النبيِّ ﷺ**[٦]**.**

= ورواه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٢٥٦) من طريق عمر بن حفص بن غياث، عن أبيه، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن أصحاب عبدالله: علقمة والأسود، فقالا: حفظنا عن عمر في صلاته أنه خرَّ بعد ركوعه على ركبتيه كما يخرُّ البعير، ووضع ركبتيه قبل يديه. اهـ. وهذه الطريق هي التي رجَّحها ابن حجر كما تقدم.

(١) روايته أخرجها النسائي في "الكبرى" (١٣٦٩)، والبزار في "مسنده" (٢٤٩٢)، والخطيب في "موضح أوهام الجمع والتفريق" (٢/ ٤٢٣).

(٢) هو: الثوري.

(٣) هو: ابن أبي ثابت.

(٤) هو: ابن جبر المكي.

(٥) قال أبو حاتم: «أبو موسى الحذاء لا يُعرَف ولا يُسمَّى». "الجرح والتعديل" (٩/ ٤٣٨).

(٦) قال البزار في الموضع السابق: «وهذا الحديث لا نعلم أحداً رواه عن الثوري، عن حبيب، عن مجاهد، عن عبدالله بن عمرو إلا معاوية بن هشام».
ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٤٦٣٣)، وأحمد في "المسند" (٢/ ١٩٢-١٩٣ رقم٦٨٠٨) عن وكيع، والنسائي في "الكبرى" (١٣٧٠) من طريق أبي نعيم، كلاهما عن سفيان، عن حبيب، عن أبي موسى، عن عبدالله بن عَمرو به مرفوعًا.
تنبيه: أورد الدارقطني هذا الحديث في "العلل" (٤/ ٤٧/ب) في "مسند ابن عُمر" بضم العين، فقال: «يرويه حبيب بن أبي ثابت، واختُلِف عنه؛ فرواه معاوية بن هشام، عن سفيان، عن حبيب، عن مجاهد، عن ابن عُمر، عن النبي ﷺ، وغيره يرويه عن حبيب بن (كذا، وصوابه: عن) أبي موسى، عن عبدالله بن عُمر، وهو الصَّواب». اهـ. =

٥٤١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه بَقِيَّة[(١)]، عن وَرْقاء[(٢)]، عن أبي الزِّنَاد[(٣)]، عن الأَعْرَج[(٤)]، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إِنَّ العَبْدَ إِذَا صَلَّى فِي العَلَانِيَةِ فأَحْسَنَ، ثُمَّ صَلَّى فِي السِّرِّ[(٥)]؛ قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: هَذا عَبْدي[(٦)] حَقًّا»؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ؛ يشبهُ أن يكونَ مِنْ حديث عَبَّاد بن كَثير.

٥٤٢ - وسمعتُ[(٧)] أبا زرعة وحدَّثنا عن عَبَّاد بن موسى[(٨)]، عن طَلْحَة بن يحيى الأنصاري، عن يونس بن يزيد، عن الزُّهْري، عن أنس؛ قال: إذا عَرَفَ الغلامُ يمينَهُ من شِمَالِهِ، فَمُرُوهُ بالصَّلاة.

= والحديث من هذين الطريقين والخلاف فيه إنما هو معروف عن عبدالله بن عَمرو بن العاص، ويبعد أن يكون تصحيفًا من الناسخ؛ لأنه أورده في سياق أحاديث ابن عُمر، ومسند عبدالله بن عَمرو بن العاص ليس في "العلل" للدارقطني، فلعله وقع للدارقطني وهمٌ في اسم صحابيِّه، والله أعلم.

(١) هو: ابن الوليد. وروايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (٤٢٠٠).

(٢) هو: ابن عمر اليَشْكُري.

(٣) هو: عبدالله بن ذكوان.

(٤) هو: عبدالرحمن بن هرمز.

(٥) كذا في جميع النسخ، وجاء عند ابن ماجه في الموضع السابق: «وصلَّى في السِّرِّ فأحسن».

(٦) في (ش): «عندي».

(٧) نقل هذا النص ابن دقيق العيد في "الإمام" (٣/ ٥٣٦-٥٣٧)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٢/ ٢٤٠/ مخطوط)، والشيخ طاهر الجزائري في "توجيه النظر" (٢/ ٦١٧).

(٨) روايته أخرجها البيهقي في "شعب الإيمان" (٨٣٣٢).

فسمعتُ أبا زرعة يقول: الصَّحيحُ عن الزُّهْريِّ قَطْ[(١)]، قولَهُ.

٥٤٣ - وسألتُ[(٢)] أبي عن حديثٍ رواه محمد بن المُصَفَّى[(٣)]، عن بَقِيَّة[(٤)]، عن صَفْوان بن عمرو، عن سَلَمة القَيْسي[(٥)]، عن أبي أُمَامَة، عن النبيِّ ﷺ قال[(٦)]: **«لِيَبْشُرِ[(٧)] المُدْلِجُونَ في الظُّلَمِ إلى المَسَاجِدِ بِمَنَابِرَ مِنْ نُورٍ يَوْمَ القِيَامَةِ، يَفْزَعُ النَّاسُ وَلَا يَفْزَعُونَ»**؟

فسمعتُ أبي يقول: إنما هو: سَلَمة، عمَّنْ حدَّثه، عن أبي أُمَامَة، عن النبيِّ ﷺ، وبعضُهم يقول: عن رجالٍ من أهل بيتِه، عن أبي

---

(١) كذا في جميع النسخ: «قَطْ»، وليس هو في "البدر المنير"، ووقع مكانه بياض في "الإمام"، وفي "توجيه النظر": «فقَطْ». و«قَطْ» بفتح القاف وسكون الطاء. وانظر التعليق على المسألة رقم (٩٢).

(٢) نقل قول أبي حاتم مغلطاي في "شرح سنن ابن ماجه" (٤/١٢٩٨).

(٣) لم نجد روايته على هذا الوجه، والحديث رواه الطبراني في "الكبير" (٨/ ١٤٢ رقم٧٦٣٣) من طريق عمرو بن عثمان، وفي "مسند الشاميين" (١٠٣٣) من طريق عيسى بن المنذر، كلاهما عن بقيَّة، عن صفوان بن عمرو، عن سلمة القَيْسي، عن أبي أُمامَة به، لكن في "مسند الشاميين": «سلمة العبسي» بالباء الموحَّدة.
ورواه الطبراني في "الكبير" (٨/ ١٤٢ رقم٧٦٣٤)، وفي "مسند الشاميين" (١٠٣٤) من طريق محمد بن المصفي، عن بقية، عن صفوان، عن سلمة القَيْسي - ولم ينسبه في "مسند الشاميين" - عن رجلٍ من أهل بيتِه، عن أبي أُمامَة.

(٤) هو: ابن الوليد.

(٥) كذا في جميع النسخ، والموضع الآتي من "المعجم الكبير" للطبراني، وفي "الجرح والتعديل" (٤/ ١٧٨): «سلمة العنسي، روى عن رجالٍ من أهل بيتِه، عن أبي أُمامَة، روى عنه صفوان بن عمرو».

(٦) قوله: «قال» ليس في (ت) و(ك).

(٧) في (ف): «بشر»، ومعنى: «لِيَبْشُر»: لِيَفْرَح.

أُمَامَة، عن النبيِّ ﷺ[(١)].

٥٤٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه سُرَيْج[(٢)] بن يونس، عن يحيى ابن سُلَيم[(٣)]، عن عُبَيدالله بن عمر[(٤)]، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: نهى رسولُ الله ﷺ عن لِبْسَتَيْنِ، وعن صَلاتَيْنِ[(٥)]، وعن بَيْعَتَين؛ نهى عن الصَّمَّاءِ[(٦)]، والحُبْوَةِ[(٧)] وفَرْجُهُ مفتوحٌ إلى السَّماء، وعن بَيع الحَصَاة[(٨)]،

---

(١) من قوله: «وبعضهم يقول عن رجال . . .» إلى هنا مكرَّر في (ت)؛ لانتقال البصر.

(٢) في (أ) و(ش) و(ف): «شريح»، ولم تنقط في (ت) و(ك). وانظر "تهذيب الكمال" (١٠/ ٢٢١).

(٣) روايته أخرجها الدارقطني في "الأفراد" (١٩١/ب/أطراف الغرائب). ونقل عن ابن صاعد قوله: «وهذا مما وهم يحيى بن سليم في إسناده؛ لأن بعضه عن حبيب، وبعضه عن أبي الزناد، تفرد به يحيى بن سليم عن عبيدالله».

(٤) في (ف): «عَمْرو».

(٥) في (ف): «نهى رسول الله ﷺ عن صلاتين».

(٦) الصَّمَّاء؛ هي: أن يتجلَّلَ الرجلُ بثوبه ولا يرفع منه جانبًا، وإنما قيل له: صَمَّاء؛ لأنه يسدُّ على يديه ورجليه المنافذَ كلَّها؛ كالصخرة الصَّمَّاء التي ليس فيها خَرْق ولا صَدْع، والفقهاءُ يقولون: هو أن يتغطَّى بثوبٍ واحد ليس عليه غيرُه، ثم يرفعَه من أحد جانبيه فيضعَهُ على مَنْكِبه، فتنكشفَ عورتُه .اهـ. "النهاية" لابن الأثير(٣/ ٥٤).

(٧) الحُبْوَةُ بضم الحاء - وبكسرها أيضًا - والاحْتِباء: أن يضُمَّ الإنسانُ رجلَيه إلى بطنه بثوبٍ يجمعُهما به مع ظهره، ويشدُّه عليها . وقد يكون الاحتباءُ باليدين عوضَ الثَّوب، وإنما نَهَى عنه؛ لأنه إذا لم يكن عليه إلا ثوبٌ واحد ربَّما تحرَّك أو زال الثوبُ فتبدو عورتُه.اهـ. "النهاية" لابن الأثير (١/ ٣٣٥-٣٣٦).

(٨) قال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (٤/ ٣٦٠): «واختُلِف في تفسير بيع الحصاة، فقيل: هو أن يقول: بعتُك من هذه الأثواب ما وقعتْ عليه هذه الحَصاة، ويرمي حصاةً، أو من هذه الأرض ما انتهت إليه في الرمي . وقيل: هو أن يشترط الخيارَ إلى أن يرميَ الحصاة . والثالث: أن يجعلا نفس الرمي بيعًا».اهـ. =

وعن المُنابَذَةِ[(١)]، وصلاةٍ بعد الصُّبْحِ حتى تطلُعَ الشَّمْسُ، وبعد العصرِ حتى تَغْرُبَ الشَّمْسُ ؟

فسمعتُ أبي يقول: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، الحديثُ كلُّه منكرٌ[(٢)].

٥٤٥ - أخبرنا[(٣)] أبو محمد عبدالرحمٰن بن أبي حاتِم؛ قال: وحدَّثنا[(٤)] يحيى بن محمد بن يحيى النَّيسابوري، عن

= وهذا الثالث الذي ذكره ابن حجر هو الذي حكاه الترمذي في "جامعه" عقب الحديث رقم (١٢٣٠) حيث قال: « ومعنى بيع الحصاة: أن يقول البائعُ للمشتري: إذا نَبذتُ إليك بالحَصاة، فقد وجبَ البيعُ فيما بيني وبينك، وهذا شبيهٌ ببيع المنابذة، وكان هذا من بيوع أهل الجاهلية ».

(١) في (أ): « وعن بيع المنابذة ».
والمُنابَذَةُ في البيع: أن يقولَ الرجلُ لصاحبه: انْبِذْ إليَّ الثوبَ - أو أَنْبِذُهُ إليك - ليجبَ البيع . وقيل: هو أن يقول: إذا نبذْتُ إليك الحصاة، فقد وجب البيع ». "النهاية "(٥/ ٦).

(٢) ومقصوده: أنه منكرٌ من حديث ابن عمر، وإلا فالحديثُ رواه البخاري (٥٨٤)، ومسلم (١٥١١) مختصرًا من طريق خبيب بن عبدالرحمٰن، عن حفص بن عاصم، عن أبي هريرة به مرفوعًا. وانظر "فتح الباري" لابن رجب (٢/ ١٨٠ فما بعدها).

(٣) انظر المسألة رقم (٢٢٦) و(٣٣٣) و(٤٥٥)، وفي هامش النسخة (أ) عنون لهذه المسألة بخط مغاير بما نصه: «الثوب الواحد».

(٤) قوله: « أخبرنا أبو محمد . . . » إلى هنا من (ت) و(ك)، وجاء مكانه في (ف): «قلت: وحدثنا »، ويظهر أن الراوي فيها عن يحيى: هو ابن أبي حاتم، وهو الصواب، لكن جاء في نسختَي (أ) و(ش): «وحدَّثنا» فقط، والمفهوم منهما أن الراوي هو أبو حاتم لا أبو محمد، وهو خطأ لمخالفته لسياق المسألة؛ ففي آخرها قال أبو محمد: « ثم ذكرته لأبي . . . إلخ »، وهذا شاهد بأن الراوي عن يحيى هو ابن أبي حاتم، وليس أباه أبا حاتم، والله أعلم. على أنه لولا قرينة السياق لجوَّزنا صحة ما في هاتين النسختين أيضًا؛ فإنَّ يحيى بن محمد هذا روى عنه أبو زرعة وأبو حاتم وابنه أبو محمد؛ كما في "الجرح والتعديل" (٩/ ١٨٦).

مُسَدَّد[١]، عن مُعتَمِر بن سُلَيمان، عن أبيه[٢]، عن أنس: أنَّ النبيَّ ﷺ صَلَّى خَلْفَ أبي بكر في ثَوبٍ واحدٍ.

وذلك[٣] عند أبي زرعة بعد رجُوعه من الحجِّ.

فقال أبو زرعة: هذا خطأٌ، ليس هذا هكذا؛ حدَّثنا[٤] مُسَدَّد، عن المُعتَمِر، عن حُمَيد، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ؛ ليس فيه سُلَيمان التَّيْمِي[٥].

فقال يحيى: اضربوا عليه.

قال أبو محمد[٦]: **ثم ذكرتُه لأبي فقال**: حدَّثنا ابنُ أبي شيبة وغيرُهُ، عن مُعتَمِر، عن حُمَيد، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ[٧]، ولو كان عن[٨] التَّيْمِي، لكان مُنكَرًا.

٥٤٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه محمد بن عَجْلان[٩]، عن

---

(١) هو: ابن مُسَرْهَد. (٢) هو سليمان بن طَرْخان التَّيْمي.

(٣) أي: كان تحديثُ يحيى بن محمد النيسابوري بهذا الحديث عند أبي زرعة.

(٤) زاد قبلها في (أ) و(ت) و(ف): «حديثًا».

(٥) تقدَّم في المسألة رقم (٢٢٦) من طرق عن حميد.

(٦) قوله: «قال أبو محمد» ليس في (ف)، وفي(أ) و(ش): «قلت».

(٧) من قوله: «ليس فيه سليمان...» إلى هنا سقط من (ك)؛ بسبب انتقال بصر الناسخ.

(٨) في (ت) و(ك): «على» بدل: «عن».

(٩) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٣٣٩-٣٤٠ و٤١٧ رقم ٨٤٧٧ و٩٤٠٣)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٤/ ٢٠٣) تعليقًا، وأبو داود في "سننه" (٩٠٢)، والترمذي في "جامعه" (٢٨٦)، وابن حبان في "صحيحه" (١٩١٨)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٢٢٩)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ١١٦-١١٧).

سُمَيٍّ[١]، عن أبي صالح[٢]، عن أبي هريرة؛ قال: شُكِيَ إلى رسول الله ﷺ مَشَقَّةُ السُّجود عليهم إذا انْفَرَجُوا، فقال: «اسْتَعِينُوا بالرُّكَب»[٣].

ورواه ابنُ عُيَينة[٤] وغيرُهُ[٥]، عن سُمَيٍّ، عن النُّعْمان بن أبي عَيَّاش، عن النبيِّ ﷺ، مُرسَلً[٦]؟

فسمعت أبي يقول: الصَّحيحُ: حديثُ سُمَيٍّ، عن النُّعمان بن أبي عَيَّاش، عن النبيِّ ﷺ، مُرسَل[٧].

---

(١) هو: القرشي المخزومي، أبو عبدال المدني. (٢) هو: ذكوان السَّمَّان.

(٣) فسَّرها ابن عجلان في رواية الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٣٣٩)، والبيهقي في "سننه" (٢/ ١١٦-١١٧) بقوله: «ذلك أن يضعَ مِرفَقَيه على رُكبَتَيه إذا طال السُّجود وأَعْيا».

(٤) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٦٦٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى"، وأخرجه البخاري تعليقًا في "التاريخ الأوسط" (٢/ ١٨)، والتاريخ الكبير" (٤/ ٢٠٣).

(٥) كسفيان الثوري، وروايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٢٩٢٨)، والبخاري في "التاريخ الأوسط" (٢/ ١٨)، و"التاريخ الكبير" (٤/ ٢٠٣).

(٦) كذا، بحذف ألف التنوين من الاسم المنصوب على لغة ربيعة، انظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(٧) من قوله: «فسمعت أبي يقول...» إلى هنا سقط من (ك)؛ بسبب انتقال بصر الناسخ.
قال الترمذي في الموضع السابق: «هذا حديث لا نعرفه من حديث أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه، من حديث الليث، عن ابن عجلان، وقد روى هذا الحديث سفيان بن عيينة وغير واحد عن سُمَي، عن النعمان بن أبي عياش، عن النبي ﷺ نحو هذا، وكأن رواية هؤلاء أصحُّ من رواية الليث».
وقال البخاري في الموضع السابق بعد أن ذكر الاختلاف فيه: «مرسل أصحُّ».
وصحح الإرسال أيضًا الدارقطني في "العلل" (١٠/ ٨٦). قال ابن رجب في "فتح الباري" (٥/ ١١٠): «والمرسل أصحُّ عند البخاري، وأبي حاتم الرازي، والترمذي، والدارقطني، وغيرهم».
وقوله: «مرسل» يجوز فيه النصب والرفع، انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

٥٤٧ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ اختُلِف على عُبَيدالله بن عمر:

فروى أبو أسامة[٢]، عن عُبَيدالله بن عمر، عن الزُّهْري، عن سعيد بن المسيّب، عن عمر[٣] بن أبي سَلَمة؛ قال: رأيتُ رسولَ الله ﷺ يصلِّي في بيتِهِ في ثَوبٍ واحدٍ متوشِّحًا[٤] به، يخالفُ بين طَرَفَيْهِ.

وروى سعيدُ بن عبدالرحمٰن[٥]، عن عُبَيدالله بن عمر، عن الزُّهْري، عن عمر بن أبي سَلَمة، عن النبيِّ ﷺ؛ ولم يذكر سعيد بن المسيّب؟

فسمعتُ أبي يقول: هذا عندي أشبَهُ[٦].

---

(١) انظر ما سبق في المسألة رقم (٢٣٠) و(٢٣٦) وانظر المسألة رقم (٢٢٠٠).

(٢) هو: حماد بن أسامة. وروايته أخرجها ابن خزيمة في "الصلاة" - كما في "إتحاف المهرة" (١٥٨٩٩)- من طريق أبي الأزهر حوثرة بن محمد ومحمد بن علي بن محرر، والطبراني في "المعجم الكبير" (٩/ ٢٤ رقم ٨٢٩٠) من طريق محمد بن عبدالرحمن العنبري، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٤٨٨٧) من طريق هارون بن عبدالله، جميعهم عن أبي أسامة، به. وأخرجه الطبراني في نفس الموضع من طريق سعيد بن عبدالرحمن الجمحي، عن عبيدالله، به.

(٣) في (ش): «عمرو» في هذا الموضع، وفي الآخر جاءت على الصَّواب.

(٤) ذكر ابن الأثير في "النهاية" (٥/ ١٨٧) حديث: «أنه كان يتوشَّحُ بثوبه»، وفسَّره بقوله: «أي: يتغشَّى به».

(٥) لم نقف على روايته، لكن أخرجه ابن أبي شيبة في "مسنده" (٨١٢) عن أبي أسامة، عن عبيدالله بن عمر، به.
وأخرجه ابن قانع في "معجم الصحابة" (٢/ ٢٢٥) من طريق موسى بن عبدالرحمن، عن أبي أسامة، به. ليس فيه ذكر لسعيد بن المسيب كذلك.

(٦) الحديث رواه البخاري في "صحيحه" (٣٥٤ و٣٥٥ و٣٥٦)، ومسلم (٥١٧) من طريق هشام بن عروة، عن أبيه، عن عمر بن أبي سلمة به.

٥٤٨ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه أبو داود الطَّيَالسي[٢]، عن محمد بن ثابت، عن أبيه[٣]، عن أنس، عن زيد بن ثابت: أنَّ رسولَ الله ﷺ كان يُقارِبُ بين[٤] الخُطا إلى المَسْجِدِ، وقال: «إِنَّمَا فَعَلْتُهُ لِتَكْثُرَ خُطَايَ إلى[٥] المَسْجِدِ» ؟

فسمعتُ أبي يقول: روى هذا الحديثَ جماعةٌ عن ثابت البُناني، فلم يُوَصِّلْهُ[٦] أحدٌ إلا الضَّحَّاكُ بنُ نَبَراس[٧]، والضَّحَّاكُ لَيِّنُ الحديث، وهو ذا يتابعه محمدُ بن ثابت، ومحمدٌ أيضًا ليس بِقَويٍّ؛ والصَّحيحُ موقوفٌ[٨].

---

(١) نقل قول ابن أبي حاتم مغلطاي في "شرح سنن ابن ماجه" (٤/ ١٣٠١-١٣٠٢).

(٢) هو: سليمان بن داود. والحديث في "مسنده" (٦٠٦)، ومن طريقه أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (٥/ ١١٨ رقم ٤٨٠٠)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (٢٦٠٨).

(٣) هو: ثابت بن أسلم البُناني.

(٤) قوله: « بين » سقط من (ش).

(٥) قوله: « إلى» سقط من (ف).

(٦) قوله: « يُوَصِّلْهُ » من «وَصَّل الأحاديثَ» بتشديد الصاد، بمعنى: وَصَلَها. انظر التعليق على المسألة رقم (١٦٣).

(٧) كذا ضبطه ابن حجر في "التقريب" فقال: «بفتح النون والموحَّدة، وآخرُهُ مهملةٌ»، وعند الخزرجي في "الخلاصة" (ص١٧٧) ضبطت بكسر النون: « نِبْرَاس»؛ قال: «بكسر النون، وإسكان الموحَّدة، ثم مهملتين بينهما ألف».

(٨) الحديث أخرجه ابن أبي شيبة في "مسنده" (١٣٣)، والبخاري في "الأدب المفرد" (٤٥٨)، والعقيلي في "الضعفاء" (٢/ ٦٠٦/ السلفي)، وعبد بن حميد في "مسنده" (٢٥٦/ المنتخب)، والطبراني في "الكبير" (٥/ ١١٨ رقم ٤٧٩٩)، وابن عدي في "الكامل" (٤/ ٩٧) من طريق الضحاك بن نبراس، عن ثابت، به.
ورواه عبدالرزاق في "المصنف" (٣٤٠٨) من طريق جعفر بن سليمان، وابن أبي شيبة (٧٤١٠) من طريق حميد الطويل، والعقيلي في "الضعفاء" (٢/ ٦٠٧/ السلفي)، من طريق حماد بن سلمة، ثلاثتهم عن ثابت، به، موقوفًا. =

٥٤٩ - وسُئِلَ[(١)] أبو زرعة عن حديثٍ رواه سُلَيمان بن حَرْب، عن شُعْبَة، عن القاسم بن مِهْران، عن أبي رافع[(٢)]، عن أبي هريرة: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: « **إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ؛ فَلَا يَبْزُقَنَّ عَنْ يَمِينِهِ، وَلَا عَنْ يَسَارِهِ، وَلَا بَيْنَ يَدَيْهِ، وَلَكِنْ تَحْتَ قَدَمِهِ الْيُسْرَى، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَفِي ثَوْبِهِ** » ؟

فقال[(٣)] **أبو زرعة**: ما رُوِيَ عن النبيِّ ﷺ بأن يَبْزُقَ[(٤)] عن يسارِه أصحُّ من هذا الذي ذُكِرَ: ولا يَبْزُقْ عن يسارِهِ.

قال أبو محمد[(٥)]: أخطأ سُلَيمانُ بن حَرْب فيما روى من مَتْنِ هذا الحديث: بأنْ لا يَبْزُقَ عن يساره؛ **فقد حدَّثنا أبي**، عن أبي الوليد[(٦)] وآدَمَ[(٧)] العَسْقلانيِّ، عن شُعْبَة[(٨)]، عن القاسم بن مِهْران، عن أبي

= قال العقيلي: « حديث حماد أولى ».
وقال ابن حجر في "المطالب العالية" (١/ ٢٤٢ رقم٥٨١/ ٢): « والمحفوظ في هذا موقوف على زيد بن ثابت ﷺ ».

(١) قال ابن رجب في "فتح الباري" (٢/ ٣٤٥): « وأخطأ سليمان في قوله: " ولا عن يساره "، فقد رواه أصحاب شعبة عنه وقالوا: " ولكن عن يساره تحت قدمه " ذكره ابن أبي حاتم ».

(٢) هو: نُفَيع المدني.

(٣) في (أ) و(ش): « قال ».

(٤) في (ك): « ما يبزق » بدل: « بأن يبزق ».

(٥) قوله: « قال أبو محمد » من (ت) و(ك) فقط، وفي بقيَّة النسخ: « قلت ».

(٦) هو: هشام بن عبدالملك الطيالسي.

(٧) هو: ابن أبي إياس.

(٨) الحديث أخرجه مسلم في "صحيحه" (٥٥٠) من طريق محمد بن جعفر، عن شعبة، به. وأخرجه أيضًا (٥٥٠) من طريق ابن علية، وعبدالوارث، كلاهما عن القاسم بن مهران، به.

رافع، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ أنه قال: **«إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي فَلَا يَبْزُقْ بَيْنَ يَدَيهِ وَلَا عَنْ يَمِينِهِ، وَلَكِنْ عَنْ يَسَارِهِ تَحْتَ قَدَمِهِ»**.

هكذا متنُ حديثِ أبي الوليد وآدَمَ عن شُعْبَة[1].

ورواه هُشَيم[2]، عن القاسم بن مِهْران، عن أبي رافع، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ، واتَّفَقَ متونُ سائرِ الأحاديثِ عن النبيِّ ﷺ مِثل ذلك سواءً.

٥٥٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه أبو داود الطَّيَالسيُّ[3]، عن شُعْبَة، عن فِراس[4]، عن الشَّعبي؛ قال: سَمِعتُ سَمُرَةَ يقول: صَلَّى

---

(١) سليمان بن حرب ثقة إمام؛ إلا أنه ربما روى الحديث بالمعنى، فتغير بعض ألفاظه.
قال أبو داود: «كان سليمان بن حرب يحدث بحديث، ثم يحدث به كأنه ليس ذاك». وقال الخطيب: «كان سليمان يروي الحديث على المعنى فتتغير ألفاظه في روايته». انظر "تهذيب الكمال" (١١/ ٣٩١).
وقد روي عن سليمان بن حرب بما يوافق رواية آدم وأبي الوليد، أخرجه أبو نعيم في "المستخرج على صحيح مسلم" (١٢١٠) عن أبي حفص الخطابي، ثنا أبو مسلم إبراهيم بن عبدالله الكشي، ثنا سليمان بن حرب، عن شعبة، به.
وحدثنا أبو علي محمد بن أحمد بن الحسن، ثنا عبدالله بن أحمد بن حنبل، حدثني أبي، ثنا محمد بن جعفر؛ غندر، ثنا شعبة، به. والذي يبدو لنا أن أبا نعيم حمل رواية سليمان بن حرب على رواية محمد بن جعفر، ثم قال عقب روايته للحديث: «ذلك لفظ غندر».

(٢) هو: ابن بشير، وروايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (٥٥٠).

(٣) هو: سليمان بن داود. وروايته هذه أخرجها في "مسنده" (٩٣٢)، ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في "مسانيد فراس المكتب" (ص٤٢ رقم ١٠).

(٤) هو: ابن يحيى الهَمْداني.

رسولُ الله ﷺ الصُّبحَ فقال: « أَهَاهُنَا أَحَدٌ مِنْ بَنِي فُلَانٍ؟ إِنَّ صَاحِبَكُمْ مَحْبُوسًا(١) بِبَابِ الجَنَّةِ بِدَيْنٍ عَلَيْهِ »؟

---

(١) كتبت في (ت): «محبوس» وفوق كاسة السين ألف ملحقة بها. ولعله تصويب. والمثبت من بقيَّة النسخ. والجادَّة: « محبوسٌ »، بالرفع؛ لأنها خبر «إنَّ»، كما في بعض مصادر التخريج، وفي بعضها: « قد حُبِسَ ».
و: «محبوسًا» **بالنصب كما في النسخ، يخرَّج على ثلاثة أوجه:**
الأول: على الحال، وخبر «إنَّ» هو قوله: «بباب الجنة» على التقديم والتأخير، والأصل: « إنَّ صَاحبَكُم بباب الجنَّة محبوسًا»، أي: حالة كونه محبوسًا.
والثاني: النصب على الحال السَّادَّةِ مَسَدَّ الخَبَرِ، والتقدير: إنَّ صاحبَكُم واقفٌ محبوسًا بباب الجنة، ونحو ذلك، حُذِفَ الخبر، وسَدَّ الحالُ مسدَّهُ. انظر في ذلك التعليق على المسألة رقم (٨٢٧).
والثالث: النصب خبرًا لـ«إنَّ»، على لغة من ينصب بـ«إنَّ» وأخواتها، الاسم والخبر جميعًا. ومنه قولُ أبي هريرة ﷺ - في إحدى روايتي مسلم (١٩٥)-: « إِنَّ قَعْرَ جهنَّمَ لَسَبْعِينَ خريفًا »، وقولُ نافع - راوي الحديث عن ابن عمر - أو مَنْ دونه: «ورأى (أي: ابن عمر) أنَّ ذلك مُجْزِئًا ». وقولُ أبي نُخَيْلة [من الرجز]:

كَأَنَّ أُذْنَيْهِ إذا تَشَوَّفَا قادمةً أو قَلَمًا مُحَرَّفَا

ومنه: ما سُمِع من قولهم: «لعلَّ زيدًا أخانا»، وحكي: «لعل أباك منطلقًا».
وكثر ذلك في خبر «ليت»، **ومن شواهده**: قول ورقة بن نوفل: « ياليتني فيها جَذَعًا » - على أحد التخريجين - وقال ابنُ سلَّام الجمحي: «سمعتُ أبا عَوْنٍ الحِرْمازي يقول: ليتَ أباك مُنْطَلِقًا، وليتَ زيدًا قاعدًا». اهـ.
وخصَّ بعض العلماء ذلك بخبر «لَيْتَ» فقط. وخصه بعضهم بخبر «لَيْتَ» و«لعل» و«كأنَّ». وذهب غيرهم إلى جوازِ النصب مع «إنَّ» وأخواتها جميعًا، وهي لغةٌ لبعض العرب، لكنْ لم يُحْفَظ في خبر «لكنَّ».
والمانعون من ذلك يُنْكرون هذه اللغة ويؤوِّلون ما وَرَد من ذلك: إمَّا على إضمار «كان» أو غيرها والجملة هي الخبر، أو على الحال المغنية عن الخبر، أو تشبيهًا لـ«ليت» بـ«وددتُّ» و«تمنيتُ»، و«كأنَّ» بـ«ظننتُ»- بحيث تكون «إنَّ» وأخواتها ناصبةً للاسم رافعةً للخبر؛ على ما هو الأصلُ المشهورُ المجمعُ على صِحَّتِه. =

فسمعتُ أبي يقول: هكذا رواه أبو داود الطَّيَالسي[١] وعَمْرُو بن مرزوق[٢]، عن شُعْبَة، عن فِراس، عن الشَّعبي؛ قال: سمعتُ سَمُرَةَ! والشَّعْبِيُّ لم يسمع من سَمُرَة. روى سعيدُ بن[٣] مسروق[٤]، عن الشَّعْبي، عن سمعان بن مُشَنَّج، عن سَمُرَة، عن النبيِّ ﷺ[٥].

= انظر تفصيل ذلك وشواهده في: "طبقات فحول الشعراء" (١/ ٧٨)، و"شرح المفصَّل" (١/ ١٠٣- ١٠٤)، و"المحتسب" (١/ ٢٧٠)، و"شرح التسهيل" لابن مالك (٢/ ٥- ١٠)، و"شرح الكافية الشافية" له (١/ ٥١٦-٥١٨)، و"التذييل والتكميل" لأبي حيان (٤/ ٢٧٨)، (٥/ ٢٦- ٣٢)، و"ارتشاف الضرب" له (٣/ ١٢٤٢)، و"مغني اللبيب" (ص٤٩، ١٩٧، ٢٨٣)، و"همع الهوامع" (١/ ٤٩١)، و"خزانة الأدب" (١٠/ ٢٣٥)، و"شرح النووي على صحيح مسلم" (٣/ ٧٢).

(١) قوله: « الطيالسي » ليس في (ت) و(ف) و(ك).

(٢) روايته أخرجها الطبراني في "المعجم الكبير" (٧/ ١٧٨ رقم٦٧٥٠)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٢٥)، وأبو نعيم في "مسانيد فراس" (ص٤٢)، ولم يصرح في إسناده بسماع الشعبي من سمرة. وأخرجه الطيالسي في "المسند" (٩٣٣)، والإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٢٠ رقم٢٠٢٣٢)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٧/ ١٧٨ و١٧٩ رقم٦٧٥١ -٦٧٥٣)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٢٥)، وأبو نعيم في "مسانيد فراس" (ص٤٣-٤٤) من طرق عن فراس، به.
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٥/ ١١ و١٣ و٢٠ رقم ٢٠١٢٤ و٢٠١٥٧ و٢٠٢٢٢)، والطبراني في "الكبير" (٧/ ١٧٩ رقم ٦٧٥٤)، وفي "الأوسط" (٣٠٤٦)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٢٥)، والبيهقي في "الشعب" (٥١٥٦)، وأبو نعيم في "مسانيد فراس" (ص٤٥) من طرق عن الشعبي، به.

(٣) في (ش): « عن » بدل: « بن ».

(٤) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (١٥٢٦٣)، والإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٢٠ رقم٢٠٢٣١ و٢٠٢٣٣)، وأبو داود في "سننه" (٣٣٤١)، والنسائي (٧/ ٣١٥ رقم٤٦٨٥).

(٥) قال البخاري في "التاريخ الكبير" (٤/ ٢٠٤): «ولا نعلم لسمعان سماعًا من سمرة، ولا للشعبي من سمعان ».

٥٥١ - وسمعتُ[١] أبي وحدَّثنا عن سُلَيمان بن عُبَيدالله[٢] الرَّقِّي[٣]، عن عُبَيدالله[٤] بن عمرو، عن عبد الملك بن عُمَير، عن جابر بن سَمُرَة؛ قال: سأل رجلٌ رسولَ الله ﷺ: أُصَلِّي في الثَّوْبِ الذي آتي فيه أَهْلِي؟ قال: «نَعَمْ؛ إِلَّا أَنْ تَرى فِيهِ شَيْئًا فَتَغْسِلُهُ».

فسمعتُ أبي يقول: كذا رواه مرفوعٌ[٥]، وإنما هو موقوفٌ[٦].

---

(١) قال ابن رجب في "فتح الباري" (٢/ ١٣٦): «وقال أبو حاتم الرازي والدارقطني: الصواب وقفه على جابر بن سمرة».

(٢) في (أ) و(ش): «عبدالله».

(٣) روايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (٥٤٢). وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٨٩ و٩٧ رقم ٢٠٨٢٥ و٢٠٩٢٠ و٢٠٩٢١) من طريق عبدالله بن ميمون الرقي، وأبي أحمد مخلد بن الحسن بن أبي زميل، وابن ماجه (٥٤٢) من طريق يحيى بن يوسف الزمي، ثلاثتهم عن عبيدالله بن عمرو، عن عبدالملك بن عمير، عن جابر به.
قال عبدالله: «قال أبي: هذا الحديث لا يرفع عن عبدالملك بن عمير». كذا جاءت العبارة في المطبوع، وكذا نقلها ابن رجب في "فتح الباري" (٢/ ١٣٦).
وقال: «يشير إلى أن من رفعه فقد وهم». ونقلها ابن حجر في "أطراف المسند" (١/ ٧٠٠)، و"إتحاف المهرة" (٣/ ٦٤ و١٠٣) بلفظ: «هذا الحديث لا يرفعه غير عبدالملك». وما في المطبوع أقرب للصواب بضميمة ما يأتي ذكره عن الدارقطني في "العلل"، والله أعلم.

(٤) في (ش): «عبدالله».

(٥) كذا، بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، انظر المسألة رقم(٣٤).

(٦) أخرجه هكذا الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٥٣) من طريق أبي عوانة، وابن المنذر في "الأوسط" (٢/ ١٥٧) من طريق أسباط بن محمد، كلاهما عن عبدالملك بن عمير، عن جابر موقوفًا.
وقال الدارقطني في "العلل" (٤/ ٩٧/ ب): «يرويه عبيدالله بن عمرو، عن عبدالملك ابن عمير، عن جابر عن سمرة مرفوعًا...، ولا يصح، والصَّحيح: ما رواه =

٥٥٢ - وسألتُ[١] **أبي** عن حديثٍ رواه ابن الهاد[٢]، عن محمد ابن إبراهيم، عن عَطَاء بن يَسَار، عن رَجُلٍ من الأنصار من بني بَيَاضَة؛ أنه سمعَ رسولَ الله ﷺ وعَظَ الناسَ وحَذَّرهم وقال: «**المُصَلِّي يُنَاجِي رَبَّهُ، وَلَا يَجْهَرْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي القُرْآنِ**» .

ورواه ابنُ الهاد أيضًا على إِثْرِ ذلك عن محمد بن إبراهيم، عن أبي حازم مولى الغِفارِيِّينَ[٣]؛ أنه حدَّثه - هذا الحديثَ - البَيَاضِيُّ عن رسول الله ﷺ ؟

سمعتُ أبي يقول: لولا أنَّ ابن الهاد جمعَ بين الحديثَين، لكُنَّا نحكُم لهؤلاءِ الذين يَرْوُونَهُ[٤].

٥٥٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه شَرِيك[٥]، عن عبد الملك بن

= أبو عوانة، وأسباط بن محمد، وعبدالحكم بن منصور، وغيرهم، عن عبدالملك ابن عمير، عن جابر بن سمرة من قوله».

(١) تقدمت هذه المسألة برقم (٣٦٧)، وانظر المسألة الآتية برقم (٦٦٧).

(٢) هو: يزيد بن عبدالله بن أسامة بن الهاد.

(٣) وقيل: مولى الأنصار، وقيل: مولى بياضة، وقيل: التَّمَّار. انظر "تهذيب الكمال" (٣٣/ ٢١٧).

(٤) كذا في جميع النسخ. ومقصد أبي حاتم: ترجيحُ بعض الوجوه التي يرويها أكثرُ الرواة، لولا جمعُ ابن الهاد بين الحديثين. وسيأتي طرف لهذه المسألة برقم (٦٦٧) فانظره إن شئت.

(٥) هو: ابن عبدالله النخعي، القاضي. وروايته أخرجها ابن سعد في "الطبقات الكبرى" (٦/ ١٥٧)، وابن نصر في "تعظيم قدر الصلاة" (٩٣٠).
ورواه ابن نصر (٩٣١) من طريق عبيدالله بن عمرو الرَّقِّي، عن عبدالملك بن عمير، عن أبي المليح، قال: قال عمر، فذكره.

عُمير، عن أبي المَلِيح الهُذَلي[1]؛ قال: سمعتُ عمر يقول: لا إسلامَ لِمَنْ لم يُصلِّي[2]؟

سمعتُ أبي يقول: لم يُدرِكْ أبو المَلِيح عمرَ، يُروى - عن عبدالملك بن عُمَير، عن قَبِيصَة بن جابر؛ قال: سمعتُ عمر . . .[3]- هذا الكلامُ، لم يُذْكَر في الإسناد أبو المَلِيح[4].



---

(١) قيل: اسمه عامر، وقيل: زيد، وقيل: زياد.

(٢) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: «لِمَنْ لم يصلِّ» بحذف الياء، ولإثبات الياء هنا وجهان، ذكرناهما في التعليق على المسألة رقم (٢٢٨).

(٣) من قوله: « عن قبيصة. . . » إلى هنا سقط من (ت) و(ك).

(٤) الحديث أخرجه ابن نصر في "تعظيم قدر الصلاة" (٩٢٨) من طريق قرة بن خالد، عن عبدالملك بن عمير، عن جابر بن سمرة، عن المسور بن مخرمة قال: دخلت على عمر، فذكره.
قال الدارقطني في "العلل" (٢/ ٢١١): « ورواه عبد الملك بن عمير، فاختُلِف عليه: فرواه قرة بن خالد، عن عبدالملك بن عمير، عن جابر بن سمرة، عن المسور بن مخرمة، عن عمر. وخالفه شريك فرواه عن عبد الملك بن عمير، عن أبي المليح الهذلي، عن عمر. وقول قرة أشبه بالصَّواب ».

بَابٌ فِي الْوِتْرِ

٥٥٤ - قال أبو محمد[(١)]**: وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه مُلازِمُ بن عمرو، ومحمد بن جابر، فاختَلَفا:**

فروى مُلازِمُ بن عمرو[(٢)]، عن عبدالله بن بدر، عن قيس بن طَلْق، عن أبيه طَلْق بن علي، عن النبيِّ ﷺ أنه قال: **«لَا وِتْرَانِ**[(٣)] **في لَيْلَةٍ»**.

---

(١) قوله: « قال أبو محمد » من (ت) و(ك) فقط.

(٢) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٦٧٤٨)، والإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٢٣ رقم ١٦٢٩٦)، وأبو داود في "سننه" (١٤٣٩)، والترمذي في "جامعه" (٤٧٠)، والنسائي في "سننه" (٣/ ٢٢٩-٢٣٠ رقم ١٦٧٩)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١١٠١)، وابن حبان (٢٤٤٩)، والضياء المقدسي في "المختارة" (٨/ ١٥٦ رقم١٦٦ و١٦٧). ومن طريق أبي داود أخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ٣٦). وقال الترمذي: « حسن غريب ».

(٣) كذا في جميع النسخ ومصادر التخريج، والجادَّةُ: «لا وِتْرَيْنِ»؛ لأنَّ اسم «لا» النافية للجنس إذا كان مفردًا: يُبْنَىٰ على ما ينصب به، لكنَّ ما في النسخ صحيحٌ، ويخرَّج في العربية على وجهَيْن:

الأوَّل: على لغة من يُلْزِمُ المثنَّى وما يلحق به الألف مطلقًا، رفعًا ونصبًا وجرًّا؛ وهم: كنانة، وبنو الحارث بن كعب، وبنو العنبر، وبنو الهُجَيْم، وبطونٌ من ربيعة، وبكر بن وائل، وزُبَيْد، وخَثْعَم، وهَمْدان، وفزارة، وعُذْرة؛ وهذا لأنهم يعاملون المثنَّى والملحق به معاملة الاسم المقصور؛ فيعربونَهُ بحركاتٍ أصليَّة مقدَّرة على الألف، رفعًا ونصبًا وجرًّا.

ومن شواهد هذه اللغة: قولُهُ تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ﴾ [طه: ٦٣]، بتشديد نون «إنَّ»، و«هذان» بالألف، وهي قراءة العشرة إلا حفصًا وابن كثير وأبا عمرو، ومن الحديث - غير هذا الحديث - قول بعض الصحابة: « وفرقنا اثني عشر رجلاً ». ومن كلام العرب: «ضربْتُ يداه، ووضعتُهُ علاه» يريد: يدَيْهِ، وعلَيْهِ، وقولُ بعضهم: «لو استطعتُ، لأتيتُك على يَدَايَ». ولها شواهد من الشعر كثيرة. =

وروى[١] محمد بن جابر[٢]، عن عبدالله بن بدر، عن قيس[٣] بن طَلْق، عن النبيِّ ﷺ؛ ولم يقُلْ: عن أبيه؟

ولم يُبَيِّنْ[٤] أيُّهما أصحُّ!

= وانظر هذه اللغة وشواهدها في: "شرح التسهيل" (١/ ٦٢-٦٣)، و"التذييل والتكميل" (١/ ٢٤٥-٢٤٨)، و"شرح الأشموني" (١/ ٨٤-٨٥)، و"شرح المفصَّل" لابن يعيش (٣/ ١٢٨-١٢٩)، و"همع الهوامع" (١/ ١٤٥-١٤٧ باب المثنى)، و"البحر المحيط" (٦/ ٢٣٨)، و"معجم القراءات القرآنية" لعبداللطيف الخطيب (٥/ ٤٤٨-٤٥٣). وانظر "شواهد التوضيح" (ص١٥٧)، و"شرح سنن النسائي" للسيوطي (٣/ ٢٣٠)، و"حاشية السِّنْدي على سنن النسائي" (٢/ ٢٣٠)، و"عون المعبود" (٤/ ٣١٤).

والوجه الثاني: أنَّ «وتران» بالألف فاعلٌ لفعلٍ مقدَّرٍ، قال: «لا وتران»، أي: لا يجتمعُ وتران، أو لا يجوزُ وتران في ليلة، بمعنى: لا ينبغي لكم أنْ تجمعوهما. ذكره السِّنْدي في "حاشية النسائي". وانظر "الحديث النبوي، في النحو العربي" لمحمود فجال (ص١٥٤-١٥٥).

والأوَّل أولى؛ لاحتياج الثاني إلى التقدير.

(١) في (ش): «ورواه».

(٢) روايته أخرجها الإمام أحمد كما في "أطراف المسند" (٢٩٤٠)، و"إتحاف المهرة" (٦٦٦٧) من طريق محمد بن يزيد، عن محمد بن جابر، ولم نجدها في "المسند"، وإنما الموجود فيه (٤/ ٢٣ رقم ١٦٢٨٩) رواية موسى بن داود، عن محمد بن جابر، عن عبدالله بن بدر، عن طلق بن علي، عن أبيه، وهذه ذكرها ابن حجر أيضًا، ونبَّه على الخلاف فيها.

(٣) في (ت) و(ك): «ميسر».

(٤) يعني أباه. وهكذا جاءت العبارة في جميع النسخ! فإما أن يكون في النص سقط، أو يكون أبو حاتم هو الذي ذكر الاختلاف السابق، ولم يرجِّح، أو يكون عبدالرحمٰن بن أبي حاتم عرض الاختلاف على أبيه، فسكت ولم يُجبه بشيء؛ لكونه لم يحضره جواب، والله أعلم.

وَوَجَدتُّ[(١)] أيُّوبَ بن عُتْبَة[(٢)] قد وافقَ مُلازِمَ بن عمرو في[(٣)] توصيلِ هذا الحديثِ[(٤)] عن قيس بن طَلْق نَفْسِه، فقال: عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ؛ فدلَّ[(٥)] أنَّ الحديثَ موصَّلً أصحُّ[(٦)].

٥٥٤ / أ- حدَّثنا[(٧)] عليُّ بن الحسين بن الجُنَيد المالكي[(٨)]- حافظ

---

(١) في (ت) و(ك): «وودت».

(٢) روايته أخرجها أبو داود الطيالسي في "مسنده"(١١٩٢)، وابن سعد في "الطبقات" (٥/ ٥٥٢)، والإمام أحمد في "المسند" - كما في "أطراف المسند" (٢٩٤٠)، و"إتحاف المهرة" (٦٦٦٧)، وعزاه له الضياء في "المختارة" (٨/ ١٥٧)، وهو بهذا الإسناد غير موجود في المطبوع من "المسند"، ومحمد بن نصر المروزي في "الوتر" (ص ١٣٢)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٣٤٢)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٨/ ٣٣٣ رقم٨٢٤٧).

(٣) في (ك): « عمرو وفي ».

(٤) «توصيل هذا الحديث»، أي: وَصْلُهُ. وسيأتي آخر المسألة « أن الحديث موصل » أي: موصول. وانظر التعليق على المسألة رقم (١٦٣).

(٥) في (ت) و(ك): « فيدل ».

(٦) بهامش النسخة (ف) تعليق على هذا الموضع؛ ونصه: « صح من هنا إلى الوريقة صح». وهو تنبيه على وجود المسألتين التاليتين ملحقتين في وريقة أسفل الوجه الآخر من المخطوط. وانظر التعليق التالي.
وقوله: «موصَّل» بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وانظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(٧) هذه المسألة والتي بعدها سقطتا من (ت) و(ك)، وسقطتا أيضًا من أصل (ف)، ثم أُلحقتا بوريقة أسفل الوجه التالي في المخطوط.

(٨) أخرجه أيضًا ابن أبي حاتم في "تفسيره"- كما في "تفسير ابن كثير" (٧/ ٣١٠)- عن شيخه علي بن الحسين به. ورواه أبو يعلى في "مسنده"(٢٩٠٠)، وابن أبي الدنيا في "التهجد" (٢١٥) عن عبدالله بن عون، به. ورواه الطبراني في "الأوسط"(٥٧٣٧) عن محمد بن عبدالله الحضرمي، والدارقطني في "المؤتلف =

حديث مالك والزُّهْري - قال: سُئِل يحيى بن معين عن حديثٍ حدَّثنا به عبدُالله[١] بن عَوْن الخَرَّاز[٢]- وكان ثقةً - بمكة، عن محمد بن بِشْر العَبْدي، عن مِسْعَر[٣]، عن قتادة، عن أنس؛ قال: قام رسولُ الله ﷺ حتى تَوَرَّمَتْ قدماه - أو قال: ساقاه - فقيل له: أليسَ قد غَفَرَ اللهُ لك ما تقدَّم من ذَنْبِكَ وما تأخَّر؟ قال: «أَفَلَا أَكُونُ عَبْدًا شَكُورًا؟!»؟

فقال يحيى بن معين: الشَّيخُ[٤] صدوقٌ، والحديثُ لا أصلَ له .

فسمعتُ ابن الجُنَيد يقول: إنما رواه مِسْعَر[٥]، عن زياد بن عِلاقة، عن المغيرة بن شُعْبَة، عن النبيِّ ﷺ[٦].

= والمختلف" (١/ ٥٣٨)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٤/ ٣٣١) من طريق أبي القاسم عبدالله ابن بنت ابن منيع، كلاهما - الحضرمي وابن بنت ابن منيع - عن عبدالله بن عون، به. ورواه البزار في "مسنده" كما في "زوائده" لابن حجر (١/ ٣٢٤ رقم ٥٠٧)، وابن عدي في "الكامل" (٢/ ٣٦٨) من طريق الحسين بن علي بن الأسود، عن محمد بن بشر، به.

(١) في (ف): « حدثنا به عن عبدالله »، وكأنه ضُرب على قوله: « عن ».

(٢) قوله: « الخَرَّاز » لم تنقط الخاء والزاي في (أ) و(ش)، وفي (ف): «الحزار». والنص بكامله سقط من (ت) و(ك)، والمثبت من "المؤتلف والمختلف" للدارقطني (١/ ٥٣٨)، و"الأنساب" للسمعاني (٢/ ١٣٨-١٣٩)، و"توضيح المشتبه" لابن ناصر الدين (٢/ ٣٤٤).

(٣) هو: ابن كِدام الرؤاسي .

(٤) يعني: عبدالله بن عَون .

(٥) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (١١٣٠ و٦٤٧١). وأخرجه أيضًا (٤٨٣٦) هو ومسلم (٢٨١٩) من طريق سفيان بن عيينة، عن زياد بن علاقة، به . وأخرجه مسلم أيضًا من طريق أبي عوانة، عن زياد بن علاقة.

(٦) قال الطبراني في الموضع السابق :« لم يرو هذا الحديث عن مسعر، عن قتادة، عن أنس إلا عبدالله بن عون، عن محمد بن بشر، ورواه غيره عن محمد بن بشر، =

٥٥٤/ب - وسألتُ عليَّ بن الحسين بن الجُنَيد المالكي عن حديثٍ حَدَّثناه[١] عن يحيى بن طَلْحة اليَرْبوعي، عن أبي معاوية الضَّرير[٢]، عن لَيْث[٣]، عن طاوس، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ

= عن مسعر، عن زياد بن علاقة، عن المغيرة بن شعبة. ورواه أبو قتادة الحراني، عن مسعر، عن علي بن الأقمر، عن أبي جحيفة. ورواه سيف بن محمد ابن أخت سفيان، عن زياد بن علاقة، عن المغيرة بن شعبة ».

وقال ابن كثير في الموضع السابق: « غريب من هذا الوجه ».

قال ابن عدي في الموضع السابق: « وهذا يعرف بعبدالله بن عون الخراز، عن محمد بن بشر، ولم يروه من الثقات غيرُه، وعن محمد بن بشر فقال: عن مسعر، عن قتادة، عن أنس، وهو خطأ، وقد اختلفوا على مسعر في هذا الحديث على ألوان. والحسين بن علي بن الأسود سرق هذا الحديثَ من عبدالله بن عون على أن غير الحسين من الضعفاء قد سرق منه أيضًا ».

وذكر الدارقطني في "العلل" (١٢٤٨) الاختلاف في هذا الحديث، وقال: «والصَّحيح حديث مسعر ومن تابعه عن زياد، عن المغيرة ».

وقال ابن حجر في "المطالب العالية"(١/ ٢٥٢) بعد أن ذكره من طريق أبي يعلى: «هو معلول، والمشهور: عن مسعر، عن زياد بن علاقة، عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه». اهـ.

(١) في (أ) و(ش): «حدثنا». ويعني: ابن الجنيد، وروايته أخرجها ابن أبي حاتم في "تفسيره"(١٧٣٤٠).

وأخرجه الطبراني في "معجمه"، وابن مردويه في "تفسيره"- كما في "تخريج أحاديث الكشاف" للزيلعي (٣/ ٤٤)- والقضاعي في "مسند الشهاب" (٥٠٩) من طريق يحيى بن طلحة، به.

وأخرجه الطبراني في "المعجم الكبير"(١١/ ٤٦ رقم١١٠٢٥) من طريق يحيى بن زكريا المعلم، عن أبي معاوية، به. وأخرجه الطبري في "تفسيره" (٢٠/ ٤١) من طريق العلاء بن المسيب، عمن ذكره، عن ابن عباس، به موقوفًا.

(٢) هو: محمد بن خازم .

(٣) هو: ابن أبي سُليم .

أنه قال: «مَنْ لَمْ تَنْهَهُ[(١)] صَلَاتُهُ عَنِ الفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ، لَمْ يَزْدَدْ مِنَ اللهِ تَعَالَى[(٢)] إِلَّا بُعْدًا»؟

فسمعتُ عليَّ بن الحسين بن الجنيد يقول: هذا حديثٌ كذبٌ وَزُور[(٣)(٤)].



---

(١) في (ف): « ينهه ».

(٢) قوله: « تعالى » من (ف) فقط.

(٣) قال الذهبي في "ميزان الاعتدال" (٤/ ٣٨٧): « أفحش علي بن الجنيد فقال: كذب وزور ».
ورواه أحمد في "الزهد" (ص ١٩٩)، وأبو داود في "الزهد" (١٣٤)، والطبراني في "الكبير" (٩/ ١٠٣ رقم٨٥٤٣) من طريق أبي معاوية، عن الأعمش، عن مالك بن الحارث، عن عبدالرحمن بن يزيد، قال: قال عبدالله بن مسعود، فذكره موقوفًا.
قال الشيخ الألباني في "السلسلة الضعيفة" (٢): « باطل، وهو مع اشتهاره على الألسنة لا يصحُّ من قبل إسناده ولا من جهة متنه ».
وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في "مجموع الفتاوى" (٢٢/ ٥-٦): « هذا الحديث ليس بثابت عن النبي ﷺ، لكن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر كما ذكر الله في كتابه، وبكل حال فالصَّلاة لا تزيد صاحبها بعدًا؛ بل الذي يصلي خير من الذي لا يصلي، وأقرب إلى الله منه، وإن كان فاسقًا ».

(٤) بعده في (ف): « يتلوه باب الأذان »؛ إشارة إلى ربط الجزء الساقط الذي ألحق بالوريقة بما في أصل النسخة. وانظر التعليق في أول المسألة السابقة.

عِلَلُ أَخْبَارٍ رُوِيَتْ فِي الأَذَانِ

٥٥٥ - وسُئِلَ[١] أبو زرعة عن حديثٍ رواه أبو أسامة[٢]، عن الحَسَن بن الحَكَم، عن أبي هُبَيرة يحيى بن عَبَّاد الأنصاري، عن شيخٍ من الأنصار، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «**إنَّ المُؤَذِّنَ يُغْفَرُ لَهُ مَدَى صَوْتِهِ، وَيُصَدِّقُهُ كُلُّ رَطْبٍ ويَابِسٍ**».

وروى هذا الحديثَ وُهَيْبٌ[٣]، عن منصور[٤]، عن يحيى بن عَبَّاد، عن عطاء، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ.

وكذا رواه جرير[٥]، عن منصور، عن يحيى بن عَبَّاد، عن عطاء - رجلٍ من أهل المدينة - عن أبي هريرة، موقوفً[٦]، ولم يرفَعْهُ؟

---

(١) نقل هذا النص ابن الملقن في "البدر المنير" (٢/٣٠٨-٣٠٩/مخطوط)، وابن حجر في "التلخيص الحبير"(١/٣٦٦)، وقال ابن رجب في "فتح الباري" (٣/٤٣٤):« قال أبو زرعة والدارقطني:« حديث معمر وَهمٌ، والصحيح حديث منصور».

(٢) هو: حماد بن أسامة . وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٢٣٤٩).

(٣) هو: ابن خالد. وروايته ذكرها الدارقطني في "العلل" (١٦١٣).

(٤) هو: ابن المعتمر.

(٥) هو: ابن عبدالحميد. وقد تابعه على هذه الرواية زائدة بن قدامة، وفضيل بن عياض. وروايتهم ذكرها الدارقطني في "علله" في الموضع السابق.

(٦) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وانظر التعليق على المسألة رقم (٣٤). ووقع في "البدر المنير":« موقوفًا » على الجادَّة، لكن ابن الملقن يتصرف في النقل.

فقال أبو زرعة: الصَّحيحُ حديثُ منصور [(١)].

قيل لأبي زرعة: قال عبد الرَّزاق[(٢)]: عن مَعْمَر[(٣)]، عن منصور، عن عَبَّاد بن أُنَيس، عن أبي هريرة[(٤)]، عن النبيِّ ﷺ.

قال أبو زرعة: حديثُ مَعْمَر وَهَمٌ[(٥)].

٥٥٦ - أخبرنا[(٦)] أبو محمد؛ قال[(٧)]: حدَّثنا[(٨)] أبي، عن المُعَلَّى ابن أسد[(٩)]، عن وُهَيب؛ أنه قال لمنصور: مَنْ[(١٠)] عطاءٌ هذا،

---

(١) كذا في جميع النسخ ! وفيه إشكال؛ فمنصور اختُلِف عليه في رفع الحديث ووقفه، فأي روايتيه الصَّحيحة؟! والسياق يدلُّ على إعلال أبي زرعة للرواية المرفوعة، فصواب العبارة إذن: « الصحيحُ: حديث جرير عن منصور»، وهو الموافق لما صوَّبه الدارقطني، كما سيأتي نقله، والله أعلم.

(٢) روايته في "المصنف" (١٨٦٣)، ومن طريقه أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٢٦٦ رقم ٧٦١١)، وإسحاق بن راهويه (١٥٢)، وعبد بن حميد (١٤٣٧/ المنتخب).

(٣) هو: ابن راشد.

(٤) في (ك): « أبي هبيرة ».

(٥) ذكر الدارقطني في "العلل" (١٦١٣) الاختلاف في هذا الحديث، ثم قال: « ووهم فيه معمر ...، والصحيح: قول زائدة وفضيل بن عياض وجرير »، أي: عن منصور، عن يحيى بن عباد، عن عطاء؛ قال: حدثني رجل من أهل المدينة يقال له: عطاء، عن أبي هريرة موقوفًا . وانظر المسألة التالية .

(٦) انظر المسألة السابقة.

(٧) قوله: « أخبرنا أبو محمد؛ قال » من (ت) و(ك) فقط ، وفي (ف): « قلت » بدلاً منها.

(٨) في (أ) و(ش) و(ف): « وحدثنا » بالواو.

(٩) في (ت) و(ش) و(ك): « أسيد »، وهناك من حاول إصلاحها في (ت) فكادت تُطمَس.

(١٠) في (ك): « بن » بدل: « من ».

أهو[١] ابنُ أبي رباح ؟ قال: لا ، قلتُ: فهو عطاءُ بن يسار ؟ قال: لا ، قلتُ: من هو ؟ قال: رجل.

٥٥٧ - وسُئِلَ[٢] أبو زرعة عن حديثٍ رواه عثمانُ بن صالح[٣] المِصْري، عن ابنِ لَهِيعَة[٤]، عن عُقَيل[٥]، عن الزُّهْري، عن أنس بن مالك: أنَّ رسولَ الله ﷺ أمر بلالاً أن يَشْفَعَ الأَذَانَ ويُوتِرَ الإقامَةَ ؟

قال أبو زرعة: هذا حديثٌ مُنكَرٌ[٦].

❁ ❁ ❁ ❁ ❁

---

(١) في (ف): « قال هو » وضرب الناسخ على قوله: « قال ».

(٢) نقل هذا النص ابن الملقن في "البدر المنير" (٢/ ٢٩١/مخطوط)، ونقل الزيلعي في "نصب الراية" (١/ ٢٧١)، ومغلطاي في "شرح سنن ابن ماجه" (٤/ ١١٨٩) قول أبي زرعة: « هذا حديث منكر ». قال ابن الملقن:« ومراده بقوله: " هذا حديث منكر " بالنسبة إلى هذه الطريق التي سئل عنها فقط ».اهـ. وانظر المسألة المتقدمة برقم (٢٦٨) و(٣٥٩).

(٣) في (ت) و(ك): « عثمان بن أبي صالح ». وروايته أخرجها ابن المنذر في "الأوسط" (٣/ ١٧)، والدارقطني في "الأفراد" (٨٦أ، ٨٧/ ب/ أطراف الغرائب). قال الدارقطني:« تفرد به عثمان بن صالح، عن ابن لهيعة، عن عقيل».

(٤) كذا في (ك)، وفي بقيَّة النسخ : « أبي لهيعة ». وهو: عبدالله .

(٥) هو: ابن خالد الأَيْلي .

(٦) قال الإمام أحمد- كما في "مسائل ابن هانئ"(٢/ ٢٣٧ رقم٢٣١٠)- :«هذا باطل». ومرادهم جميعًا إعلالُ الحديث من هذا الطريق؛ وإلا فقد رواه البخاري في "صحيحه" (٦٠٣ و٦٠٥ و٦٠٦ و٦٠٧)، ومسلم (٣٧٨) من طرق عن أبي قلابة، عن أنس، به مرفوعًا .

بَابٌ فِي الاِسْتِسْقَاءِ

٥٥٨ - وسألتُ[١] **أبي** عن حديثٍ رواه محمَّد بن الحَسَن الأَسَدي[٢]، عن شَريكٍ[٣]، عن منصور[٤]، عن سالم بن أبي الجَعْد، عن أنس بن مالك؛ قال: اسْتَسْقَى رسولُ الله ﷺ فقال: «**اللَّهُمَّ، اسْقِنَا غَيْثًا مَريعًا**[٥] **طَبَقًا**[٦]**، عَاجِلاً غَيْرَ رائِثٍ**[٧]**، نافِعًا غَيْرَ ضَارٍّ**».

قال: فما بَرِحْنا حتى طَبَّقَتْ[٨] علينا سَبعًا، فقيل له: إنه قد حَبَسَ[٩]، فقال: «**اللَّهُمَّ، حَوَالَيْنا ولَا عَلَيْنا**»؛ فتَفَرَّجَتْ؟

فسمعتُ أبي يقول: إنما هو: سالم بن أبي الجَعْد، عن شُرَحبيل ابن السِّمْط، عن كعب بن مُرَّة، عن النبيِّ ﷺ[١٠].

---

(١) نقل ابن الملقن في "البدر المنير" (٤/ ٢٢/مخطوط) بعض هذا النص .

(٢) في (ت) : « الأسيدي ». وروايته أخرجها ابن أبي الدنيا في "المطر والرعد" (٤٩)، والطبراني في "الدعاء" (٢١٨٤).

(٣) هو: ابن عبدالله النخعي، القاضي. (٤) هو: ابن المعتمر .

(٥) قال ابن الأثير في "النهاية" (٤/ ٣٢٠): « المَرِيعُ: المُخْصِبُ النَّاجِعُ ».

(٦) أي: مالئًا للأرض، مغطِّيًا لها. يقال: غيثٌ طَبَقٌ، أي: عامٌّ واسع. "النهاية"(٣/ ١١٣).

(٧) أي: غير بطيءٍ متأخِّرٍ . "النهاية" (٢/ ٢٨٧).

(٨) قال ابن منظور :« طَبَّقَ الماءُ وجهَ الأرض: غطَّاه ». "لسان العرب » (١٠/ ٢١٠).

(٩) في (ت): « حيس ». والمعنى: أنه قد حبس الركبان؛ كما عند ابن أبي الدنيا في "المطر والرعد" رقم (٤٩).

(١٠) الحديث على هذا الوجه أخرجه الطبراني في "الكبير" (٢٠/ ٣١٩ رقم٧٥٦) من طريق بدل بن المحبر، عن شعبة، عن عمرو بن مرة، ومنصور بن المعتمر، وقتادة، عن سالم بن أبي الجعد، عن شرحبيل بن السِّمط، عن كعب بن مرة أو مرة بن كعب - شك شعبة -، عن النبي ﷺ به. =

٥٥٩ - وسُئِلَ[(١)] أبو زرعة عن حديثٍ رواه محمد بن بِشْر العَبْدي، عن محمد بن عمرو بن عَلْقَمَة، عن كَثير[(٢)] بن [حُبَيْش][(٣)]، عن أنس بن مالك؛ قال: جاء رجلٌ إلى رسول الله ﷺ وهو على المِنْبَر، فقال: ادْعُوا[(٤)] اللهَ أن يَسْقِيَنا! فرفعَ يدَيه - وما في السَّمَاء

= وأخرجه الطيالسي في "مسنده" (١٢٩٤)، والإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٢٣٥ رقم ٨٠٦٢)، وعبد بن حميد (٣٧٢/المنتخب)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٣٢٣)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٢/ ٣٨٠)، والطبراني في "الكبير" (٢٠/ ٣١٨ و٣١٩ رقم٧٥٥ و٧٥٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ٣٥٥) من طرق عن شعبة، عن عمرو بن مرة وحده، عن سالم، به.
وقد رواه البخاري في "صحيحه" (١٠١٣ و١٠١٤)، ومسلم (٨٩٧) من طريق شريك بن أبي نمر، عن أنس به، نحوه.

(١) روى العسكري في "تصحيفات المحدثين" (٢/ ٩٩٢) هذه المسألة عن ابن أبي حاتم إجازة، وجوَّدها وضبطها .

(٢) في "تصحيفات المحدثين" :«كبير» بالباء الموحدة، في المواضع الثلاثة في هذه المسألة.

(٣) بالحاء المهملة، ثم الباء الموحَّدة، وآخره شين معجمة، مصغَّرًا. وفي (ت) و(ش): « خُنيس » بالخاء المعجمة، ثم النون، وآخرها سين مهملة. وفي (ك): «خنبس» بالباء الموحدة بدل الياء، ولم تنقط في(أ) و(ف)، والمثبت من "تصحيفات المحدثين" للعسكري، وانظر "التاريخ الكبير" للبخاري (٧/ ٢٠٩)، و"الجرح والتعديل" (٧/ ١٥٠ رقم٨٣٩) و"الإكمال" لابن ماكولا (٢/ ٣٤٠)، و"تعجيل المنفعة" لابن حجر (٢/ ١٤٤).

(٤) كذا في جميع النسخ بإثبات الواو بعدها ألفٌ، وفي "تصحيفات المحدِّثين" : «ادْعُ»، وهو الجادَّة؛ لأنَّه مخاطبةٌ للواحد لا للجماعة، وهو رسولُ الله ﷺ، لكن إثبات الواو هنا يخرج على وجهين، ذكرناهما في التعليق على المسألة رقم (٢٢٨). وبيَّنَّا سبَبَ كتابة الألف بعد الواو في المسألة رقم (١٠٢٥).

قَزَعَةٌ[١]- فاسْتَسْقَى . . . فذكَرَ الحديثَ؟

فقال أبو زرعة: هكذا قال [ابن بِشْر][٢] : عن محمد بن عمرو، عن كَثِير بن [حُبَيْش][٣]، والصَّحيحُ: كثير بن خُنَيْس[٤]، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ .

❁ ❁ ❁ ❁ ❁

---

(١) القَزَعَةُ: واحدةُ القَزَع: وهي القِطَعُ من السَّحابِ المتفرِّقةُ. "المصباح المنير" (قزع) (ص ٥٠٢).

(٢) في جميع النسخ :« ابن نمير »، والتصويب من "تصحيفات المحدثين" . وروايته لم نقف عليها، لكن أخرجه أبو نعيم في "أخبار أصبهان" (١/ ٣٥٩) من طريق عبدالوهاب الثقفي، عن محمد بن عمرو، به.

(٣) انظر التعليق على هذا اللفظ في الصفحة السابقة.

(٤) في (ك):« خنبس » بالباء الموحدة، ولم تنقط الكلمة في (أ) و(ف)، وضبطها العسكري فقال:« بالنون والسين غير المعجمة ».

عِلَلُ أَخْبَارٍ رُوِيَتْ فِي السَّهْوِ

٥٦٠ - **وسمعتُ**[١] **أبي**[٢] **يقول** في حديثٍ حدَّثنا به عن موسى ابن أيُّوب النَّصِيبي، عن أبي ضَمْرَة أنس بن عِياض، عن الحارث بن عبدالرحمٰن بن أبي ذُباب، عن عمر بن عُبَيدالله بن أبي الوَقَّاد[٣]: أنَّ النبيَّ ﷺ صلَّى لهم بِمِنًى صلاةَ المَغرِب، فسلَّم في الرَّكْعتَين، فسبَّح به الناسُ حتى عَلِمَ، فقام فصلَّى الركعةَ الثالثةَ، فسلَّم، ثم سجَدَ سجدَتَين وهو جالسٌ بعد السَّلام .

فسمعتُ أبي يقول: هكذا روى موسى، وأخطأَ فيه؛ إنما هو: أنَّ أَنَسَ[٤] صلَّى المَغرِب، وعمرُ بن عُبَيدالله بن أبي[٥] الوَقَّاد[٦] تابعيٌّ .

❁ ❁ ❁ ❁ ❁

---

(١) تقدمت هذه المسألة برقم (٤٩٩).

(٢) قوله: « أبي » في موضعه بياض في (ت).

(٣) كذا في (ش)، وفي بقيَّة النسخ: « الرقاد » بالراء، وتقدم التعليق على ذلك في المسألة رقم (٤٩٩).

(٤) كذا في جميع النسخ، بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة، وقد تقدم التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(٥) قوله: « أبي » مكرر في (أ).

(٦) في (ف): « الرقاد »، وقد ضبَّب عليها ناسخا (ت) و(ك).

عِلَلُ أَخْبَارٍ رُوِيَتْ فِي سُجُودِ القُرْآنِ

٥٦١ - **وسمعتُ أبا زرعة**[١] وحَدَّثنا عن محمد بن بَكَّار[٢]، عن يحيى بن عُقبَة بن أبي العَيْزار، عن ابن أبي ليلى[٣]، وعن [إدريس][٤] الأَوْدي، كلاهما عن عاصِم بن بَهْدَلَة[٥]، عن زِرِّ بن حُبَيْش[٦]، عن صَفْوان بن عَسَّال؛ قال: سَجَدَ[٧] بنا رسولُ الله ﷺ في: ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ﴾[٨].

فقال أبو زرعة: هذا حديثٌ مُنكَرٌ خطأٌ؛ إنما هو: عاصم[٩]، عن زِرٍّ؛ قال: قرأَ عمَّار على المِنْبَرِ: ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ﴾، فنَزَلَ فسجَدَ، ويحيى ضعيفُ الحديث .

---

(١) في (أ) و(ش): « أبي » مكان: « أبا زرعة ».

(٢) روايته أخرجها الطبراني في "المعجم الكبير" (٨/ ٦٨ رقم٧٣٩٣)، وابن عدي في "الكامل" (٧/ ٢٢٣)، والدارقطني في "الأفراد" (١٤٤/أ/أطراف الغرائب).
وقال: قال لنا أبو القاسم بن منيع: « هذا غريب لا أعلم رواه غير يحيى بن عقبة ».
ثم قال الدارقطني: «وحديث صفوان، عن النبي ﷺ غريب من حديث إدريس الأودي ومحمد بن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى، عن عاصم، تفرَّد به يحيى بن عقبة بن أبي العيزار، عنهما».

(٣) هو: محمد بن عبدالرحمٰن .

(٤) في جميع النسخ : « أبي إدريس »، وهو تصحيف، فليس في هذه الطبقة من يكنى: أبا إدريس، ونسبته الأودي، وإنما هو « إدريس الأودي »، وهو إدريس بن يزيد بن عبدالرحمٰن الأودي، وهو المعروف بالرواية عن عاصم بن بهدلة؛ كما في "تهذيب الكمال"(٢/ ٢٩٩-٣٠٠)، وانظر مصادر التخريج السابقة.

(٥) هو: ابن أبي النَّجود .

(٦) في (ت): « رز بن حبيس » بسين مهملة، وفي (ك): « رزين بن حبيس ».

(٧) في (ت) و(ك): « فسجد ».

(٨) سورة الانشقاق.

(٩) في (ك): « إنما هو: عن عاصم ».

قلتُ: ورواه[١] الثَّوْري[٢]، وحمَّادُ بنُ سَلَمة[٣]، وأبو بكر بن عَيَّاش[٤]، عن عاصم، عن زِرٍّ، عن عَمَّار، موقوفً[٥].

٥٦٢ - وسمعتُ أبي وذكر حديثًا رواه عمرو بن علي الصَّيْرفي[٦]، عن عليِّ بن نصر، عن عبدالله[٧] المَدِيني، عن محمد بن عبدالرحمٰن ابن عَوْف؛ سمع أبا سعيد الخُدْري؛ قال: سَجَدَ النبيُّ ﷺ سَجْدَةً فأطال السُّجودَ حتى ظَنَنْتُ أنَّ الله قبضَ رُوحَهُ، ثم رفع رأسَهُ فسألتُهُ

---

(١) في (ت) و(ف) و(ك): « روى ».

(٢) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٥٢٨٤ و٥٨٨٣)، ومن طريقه ابن حزم في المحلَّى" (٥/ ٦١). وأخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٣١٦) من طريق سفيان وشعبة وشريك، عن عاصم، به.

(٣) روايته أخرجها الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٣٥٦)، وقرن معه شعبة والثوري.

(٤) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٤٢٥١) و(٤٣٥٨).

(٥) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، والجادَّة: موقوفًا. انظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(٦) لم نقف على روايته على هذا الوجه؛ لكن أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ١٤٧-١٤٨) عنه، قال: حدثنا يمان بن نصر قال: حدثنا عبدالله المدني قال: حدثنا محمد بن المنكدر، عن محمد بن عبد الرحمٰن بن عوف، به مختصرًا. أي: زاد في إسناده «محمد بن المنكدر».
وأخرجه أبو يعلى في "مسنده" (١٠٦٩)، والطبراني في "الأوسط" (٤٧٦٨) من طريق الجراح بن مخلد، عن يمان بن نصر، به مطولاً.
قال الطبراني: « لا يروى هذا الحديث، عن أبي سعيد إلَّا بهذا الإسناد، تفرَّد به اليمان بن نصر ».

(٧) في (ت) و(ك): « عبيدالله ».

عن ذلك؟ فقال: «إِنَّ جِبْرِيلَ عليه السلام لَقِيَنِي فَقَالَ: مَنْ صَلَّى عَلَيْكَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ، وَمَنْ سَلَّمَ عَلَيْكَ سَلَّمَ اللهُ عَلَيْهِ - أحسَبُه قال: عَشْرًا - فَسَجَدتُّ للهِ شُكْرًا» .

ورواه عمرُو بن أبي عمرو(١)، [عن عاصم بن عمر بن قَتادة](٢)، عن عبدالواحد بن محمد بن عبدالرحمٰن، عن عبدالرحمٰن بن عَوْف، عن النبيِّ ﷺ .

---

(١) روايته على هذا الوجه أخرجها عبد بن حميد (١٥٧/ المنتخب)، وابن نصر في "تعظيم قدر الصلاة" (٢٣٦) من طريق خالد بن مخلد، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٥٥٠) من طريق إسماعيل بن أبي أويس، كلاهما عن سليمان بن بلال، عن عمرُو بن أبي عمرو، به.
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (١/ ١٩١ رقم١٦٦٤) عن أبي سعيد مولى بني هاشم، عن سليمان بن بلال، عن عمرو، عن عبدالواحد، عن عبدالرحمٰن بن عَوْف، به.
وأخرجه ابن نصر في "تعظيم قدر الصلاة" (٢٣٧) من طريق عبدالعزيز الدَّراوَرْدي، عن عمرُو بن أبي عمرو، عن عبدالواحد بن محمد بن عبدالرحمٰن بن عَوْف، عن أبيه، عن جده. . ، فزاد فيه: « عن أبيه ».

(٢) ما بين المعقوفين سقط من جميع النسخ، فاستدركناه من "الجرح والتعديل" (٧/ ٣١٥-٣١٦)؛ حيث ذكر هذه المسألة هناك فقال: « محمد بن عبدالرحمٰن بن عوف: سمع أبا سعيد الخدري، عن النبي ﷺ: أنه سجد سجدة الشكر؛ فيما رواه عمرو بن على، عن على بن نصر عن عبدالله المديني، عن محمد بن عبدالرحمٰن بن عوف. وروى عمرو بن أبى عمرو، عن عاصم بن عمر بن قتادة، عن عبد الواحد ابن محمد بن عبد الرحمٰن بن عوف، عن عبدالرحمٰن بن عوف، عن النبي ﷺ فسمعتُ أبى يقول هو وهم، والصَّحيح حديث عمرو بن أبى عمرو، عن عاصم بن عمر بن قتادة، عن عبدالواحد بن محمد بن عبدالرحمٰن بن عوف، عن عبدالرحمٰن ابن عوف ».

فسمعتُ أبي يقول: حديثُ أبي سعيد وَهَمٌ، والصَّحيحُ حديثُ عبدالرحمٰن بن عَوْف[١].

❁ ❁ ❁ ❁ ❁

(١) ذكر الدارقطني في "العلل" (١٦٦٤) وجوه الاختلاف على عبدالواحد في هذا الحديث، ثم قال: « والصوابُ: قولُ سعيد بن سلمة والداروردي، عن عمرو بن أبي عمرو». اهـ.
ورواية سعيد بن سلمة والداروردي التي ذكرها الدارقطني: عن عمرو بن أبي عمرو، عن عبدالواحد، عن عبد الرحمن بن عوف، ولم نقف على هذه الرواية على هذا الوجه، إنما روى ابن نصر في "تعظيم قدر الصلاة" رواية الدراوردي، فقال: عبدالواحد، عن أبيه، عن جده، كما تقدم.

عِلَلُ أَخْبَارٍ رُوِيَتْ فِي الْجُمُعَةِ

٥٦٣ - وسمعتُ[(١)] أبي يقول: حديثُ سَمُرَةَ، عن النبيِّ ﷺ: «مَنْ تَرَكَ الجُمُعَةَ، فَلْيَتَصَدَّقْ بِدينَارٍ»: له إسنادٌ صالحٌ، همَّامٌ[(٢)] يرفعُهُ، وأيُّوب أبو العلاء[(٣)] يروي عن قتادة، عن قُدامَة بن وَبْرَة، لا يذكُرُ[(٤)] سَمُرَةَ.

وهو حديثٌ صالحُ الإسناد[(٥)].

---

(١) انظر المسألة الآتية برقم (٥٧٧).

(٢) هو: ابن يحيى العَوْذي. وروايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (٩٤٣)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٥٥٣٤)، والإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٨ و١٤ رقم ٢٠٠٨٧ و٢٠١٥٩)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٤/ ١٧٦)، وأبو داود في "سننه" (١٠٥٣)، وفي "مسائل أحمد" (١٨٨٠)، والنسائي في "سننه" (٣/ ٨٩ رقم ١٣٧٢)، والعقيلي في "الضعفاء" (٣/ ٤٨٤)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٨٦١)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٤٢٣٩)، وابن حبان في "صحيحه" (٢٧٨٨ و٢٧٨٩)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٧/ ٢٣٥ رقم٦٩٧٩)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٢٨٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ٢٤٨) من طرق عنه، عن قتادة، عن قُدامَة بن وَبْرَة، عن سَمُرة، به مرفوعًا.

وأخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" (٤/ ١٧٦-١٧٧) تعليقًا من طريق حجاج الأحول، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ٢٤٨) من طريق سعيد بن بشير، كلاهما عن قتادة، به. وخالفهم خالد بن قيس: فرواه عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة، به. وستأتي هذه الرواية في المسألة رقم (٥٧٧).

(٣) هو: ابن أبي مسكين أبو العلاء القصَّاب. وروايته أخرجها أبو داود في "سننه" (١٠٥٤)، وفي "مسائل أحمد" (١٨٨٠)، والروياني في "مسنده" (٨٥٥)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٢٨٠)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ٢٤٨).

(٤) في (ت) و(ك): « ولا يذكر » بالواو.

(٥) قال الإمام أحمد في الموضع السابق من "مسائله": « همام عندي أحفظ ».

وقال البخاري في الموضع السابق: « ولا يصح حديث قدامة في الجمعة ».

٥٦٤ - وسألتُ[١] **أبا زرعة** عن حديثٍ رواه عِكْرِمَة بن عمَّار، عن يحيى بن أبي كَثِير، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ[٢] قال: «**ثَلَاثٌ هُنَّ حَقٌّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ...**»[٣]؟

قال أبو زرعة: يقولونَ: عن يحيى بن أبي كَثِير، عن محمد بن عبدالرحمٰن بن ثَوْبان، عن رجلٍ، عن أبي سعيد، عن النبيِّ ﷺ؛ وهو الصَّحيحُ[٤].

٥٦٥ - وسمعتُ[٥] **أبي يقول**: عبدُالرحمٰن بن يزيد بن جابر: لا أعلمُ أحدًا من أهل العراق يُحَدِّث عنه، والذي عندي: أنَّ الذي يَرْوِي عنه أبو أُسامة[٦] وحُسَيْنٌ الجُعْفيُّ[٧] واحدٌ، وهو عبدالرحمٰن بن يزيد ابن تَمِيم[٨]؛ لأنَّ أبا أُسامة روى عن عبدالرحمٰن بن يزيد، عن

---

(١) نقل بعض هذا النص ابن دقيق العيد في "الإمام" (٣/ ٤٨-٤٩). وانظر المسألة رقم (٥٩٥).

(٢) قوله: « عن النبي ﷺ » سقط من (ف).

(٣) للحديث تتمَّة انظرها في المسألة رقم (٥٩٥).

(٤) هذا ما رجَّحه أبو زرعة هنا، وهو خلاف ما رجَّحه مع أبي حاتم في المسألة رقم (٥٩٥) من أن الصواب: يحيى بن أبي كثير، عن محمد بن عبدالرحمٰن بن ثوبان، عن رجل، عن أبي سعيد، موقوفًا .

(٥) نقل هذه المسألة ابن القيم في "جلاء الأفهام" (ص ١٥٢-١٥٣)، ونقل ابن الملقن بعضها في "تحفة المحتاج" (١/ ٥٢٥).

(٦) هو: حماد بن أسامة.

(٧) هو: حسين بن علي بن الوليد الجُعْفي .

(٨) وقال أبو حاتم في "الجرح والتعديل"(٥/ ٣٠٠): « فالذي يحدث عنه أبو أسامة ليس هو ابن جابر؛ هو: عبدالرحمٰن بن يزيد بن تميم». وسأله ابنه عن عبدالرحمٰن=

القاسِمِ[١]، عن أبي أُمامَة خمسةَ أحاديثَ - أو سِتَّة أحاديثَ - مُنكَرةً، لا يَحْتملُ أن يُحَدِّثَ[٢] عبدُالرحمٰن بن يزيد بن جابر مثلَهُ[٣]، ولا أعلم أحدًا من أهل الشَّام روى عن ابن جابر من هذه الأحاديثِ شَيْءً[٤].

= ابن يزيد بن تميم؟ فقال: «عنده مناكير، يقال: هو الذي روى عنه أبو أسامة وحسين الجعفي وقالا: هو ابن يزيد بن جابر، وغلطا في نسبه، ويزيد بن تميم أصح، وهو ضعيف الحديث».

وقال الدارقطني في تعليقه على "المجروحين" لابن حبان (ص ١٥٧): «الذي يروي عنه حسين هو: عبدالرحمٰن بن يزيد بن جابر وأبو أسامة يروي عن عبدالرحمٰن بن يزيد هذا؛ ابن تميم فيقول: ابن جابر، ويغلط في اسم جده».

(١) هو: ابن عبدالرحمٰن، أبو عبدالرحمٰن الدمشقي.

(٢) من قوله: «عن عبدالرحمٰن بن يزيد ...» إلى هنا سقط من (ك).

(٣) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: «مثلها»، أي: مثل هذه الأحاديث الخمسة أو الستة، لكنَّ ما في النسخ يخرَّج على وجهين:

الأول: أنَّ الضمير مذكَّر «مِثْلَهُ»، ويعود إلى الأحاديث باعتبار مفرده، والتقدير: مِثْلَ أيِّ حديث من هذه الأحاديث، أو نحو ذلك. وهذا من باب الحمل على المعنى بإفراد الجمع، وانظر التعليق عليه في المسألة رقم (١١٣٥).

والثاني: أنَّ الضمير مؤنَّث، والأصل: «مِثْلَهَا»، لكنْ حذفتْ منه الألف، ونُقِلَتْ حركةُ الهاء إلى اللام فأصبَحَتْ: «مِثْلَهْ»، وهذه لغة طيِّئ ولخم. وقد أوضحناها في التعليق على المسألة رقم (٢٣٥).

(٤) قال السخاوي في "القول البديع" (ص٣١٩): «لهذا الحديث علة خفيَّة، وهي أن حسينًا الجعفي أخطأ في اسم جد شيخه: عبدالرحمٰن بن يزيد، حيث سماه جابرًا؛ وإنما هو تميم، كما جزم به أبو حاتم وغيره، وعلى هذا فابن تميم منكر الحديث، ولهذا قال أبو حاتم: إن هذا الحديث منكر. وقال ابن العربي: إنه لم يثبت. وقال أبو اليمن: إنه غريب».

وقوله: «شيء» كذا في جميع النسخ، والجادَّة: «شيئًا»، وما في النسخ جَارٍ على لغة ربيعة، انظر التعليق على المسألة (٣٤)، وقد جاء على الجادة في "جِلاء الأفهام".

وأما حسينٌ الجُعْفي[(١)]: فإنه روى عن عبدالرحمٰن بن يزيد بن جابر، عن أبي الأَشْعَث[(٢)]، عن أوس بن أوس، عن النبيِّ ﷺ - في يوم الجُمُعة- أنه قال: «**أَفْضَلُ الأَيَّامِ يَوْمُ الجُمُعَةِ؛ فِيهِ الصَّعْقَةُ، وفِيهِ النَّفْخَةُ**»، وفيهِ كَذَا. وهو حديثٌ منكرٌ، لا أعلم أحدًا رواه غيرَ[(٣)] حسين الجُعْفي[(٤)].

وأما عبدُالرحمٰن بن يزيد بن تَمِيم: فهو ضعيفُ الحديث،

---

(١) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٨٦٩٧)، وأحمد في "المسند" (٤/ ٨ رقم١٦١٦٢)، وأبو داود في "سننه" (١٠٤٧ و١٥٣١)، والنسائي (٣/ ٩١ رقم ١٣٧٤)، وابن ماجه (١٠٨٥ و١٦٣٦)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (١٥٧٧)، والبزار (٨/ ٤١١ رقم٣٤٨٥)، وأبو نعيم في "المعرفة" (١/ ٣٠٨).

(٢) هو: شَراحيل بن آدَة الصنعاني.

(٣) قوله: « غير » يجوز فيه الرفع والنصب، وانظر التوجيه اللغوي لنظيره؛ في التعليق على المسألة رقم (٤٨٧).

(٤) ذكر ابن رجب في "شرح علل الترمذي" (٢/ ٦٨١) هذا الحديث وقال: « قالت طائفة: هو حديث منكر، وحسين الجعفي سمع من عبدالرحمٰن بن يزيد بن تميم الشامي، وروى عنه أحاديث منكرة فغلط في نسبته. وممن ذكر ذلك: البخاري، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وأبو داود، وابن حبان، وغيرهم. وأنكر ذلك آخرون وقالوا: الذي سمع منه حسين هو ابن جابر ».
وقال الحافظ ابن حجر في "النكت الظراف" (٢/ ٣-٤): « ذكر البخاري وأبو حاتم، وتبعهما ابن حبان: أن حسين بن علي الجعفي غلط في عبدالرحمٰن بن يزيد ابن تميم [كذا وصوابه: عبدالرحمٰن بن يزيد بن جابر]، كما جرى لأبي أسامة فيه، وأن هذا الحديث عن "ابن تميم" لا عن "ابن جابر". ولا يكون [أي قول هؤلاء] صحيحًا، وردَّ ذلك الدارقطني [أيضًا]، فخصَّ أبا أسامة [أي دون حسين بن علي الجعفي] بالغلط فيه ».

وعبدُالرحمٰن بن يزيد بن جابر ثقةٌ[1].

٥٦٦ - وسألتُ[2] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه سُلَيمان بن كَثِير[3]،

---

(١) قال البزار في الموضع السابق: « وهذا الحديث بهذا اللفظ لا نعلم أحدًا يرويه إلا شداد بن أوس، ولا نعلم له طريقًا غير هذا الطريق عن شداد، ولا رواه إلا حسين ابن علي الجعفي، ويقال: إن عبدالرحمٰن بن يزيد هذا هو عبدالرحمٰن بن يزيد بن تميم، ولكن أخطأ فيه أهل الكوفة: أبو أسامة والحسين الجعفي، على أن عبدالرحمٰن بن يزيد بن تميم لا نعلم روى عن أبي الأشعث، وإنَّما قالوا ذلك لأن عبدالرحمٰن بن يزيد بن جابر ثقة، وعبدالرحمٰن بن يزيد بن تميم لين الحديث، فكان هذا الحديث فيه كلام منكر عن النبي فقالوا: هو لعبدالرحمٰن بن تميم أشبه ».
ونقل الترمذي في "العلل الكبير" (ص٣٩٢) عن البخاري أنه قال: « أهل الكوفة يَروون عن عبدالرحمٰن بن يزيد بن جابر أحاديث مناكير وإنما أرادوا عندي: عن عبدالرحمٰن بن يزيد بن تميم، وهو منكر الحديث وهو بأحاديثه أشبه منه بأحاديث عبدالرحمٰن بن يزيد بن جابر ». وقال أبو عبيد الآجري عن أبي داود: « أبو أسامة روى عن عبدالرحمٰن بن يزيد بن تميم، وغلط في اسمه فقال: ثنا عبدالرحمٰن بن يزيد بن جابر. قال: وكلُّ ما جاء عن أبي أسامة: ثنا عبدالرحمٰن بن يزيد؛ فهو ابن تميم ». نقله ابن رجب في "شرح العلل" (٢/ ٦٨١).
وقال الخطيب في "تاريخ بغداد" (١٠/ ٢١٢): « روى الكوفيون أحاديث عبدالرحمٰن بن يزيد بن تميم، عن عبدالرحمٰن بن يزيد بن جابر، ووهموا في ذلك، فالحملُ عليهم في تلك الأحاديث، ولم يكن غير ابن تميم الذي إليه أشار عمرو بن علي، وأما ابن جابر فليس في حديثه منكر، والله أعلم».

(٢) ذكر ابن رجب في "فتح الباري" (٥/ ٤٦٦) حكم أبي حاتم وأبي زرعة على هذا الحديث. وستأتي هذه المسألة برقم (٥٧٣) و(٢٧٠٠).

(٣) روايته أخرجها الدارمي في "مسنده" (٣٣ و١٦٠٣)، والفسوي في "المعرفة والتاريخ" (٣/ ٥١٩)، والبزار في "مسنده" - كما في "البداية والنهاية" (٨/ ٦٨٥)، والطبراني في "الأوسط" (٥٩٥٠)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٢٨٨)، وابن مردويه في "المنتقى من حديث أبي الشيخ" (٧٢)، واللالكائي في "شرح أصول اعتقاد أهل السنة" (١٤٧٧ و١٤٧٨)، والبيهقي في "دلائل النبوة" (٢/ ٥٥٦) =

عن الزُّهْري وعن[١] يحيى[٢]، عن سعيد بن المسيِّب، عن جابر: أنَّ النبيَّ ﷺ كان يخطُبُ إلى جِذْعِ نَخْلَةٍ[٣]، فَحَنَّتْ[٤]... وذكر الحديثَ؟

فقالا: هذا وَهَمٌ؛ إنما هو: يحيى بن سعيد[٥]، عن حَفْص بن عُبَيدالله، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ[٦]، فأما من حديث الزُّهْري: فهو

= من طرق عنه، عن الزهري وحده، عن سعيد بن المسيب، به.
وأخرجه ابن عدي في "الكامل" (٣/ ٢٨٨)، وابن مردويه في "المنتقى من حديث أبي الشيخ" (٧٣)، وأبو نعيم في "دلائل النبوة" - كما في "البداية والنهاية" (٨/ ٦٨٥-٦٨٦)- من طريق عاصم بن علي، والبيهقي في "دلائل النبوة" (٢/ ٥٥٦) من طريق سعيد بن سليمان، كلاهما عن سليمان بن كثير، عن يحيى بن سعيد - وحده - عن سعيد بن المسيب، به.

(١) ضبَّب ناسخا (ت) و(ك) على قوله: «وعن».

(٢) المعنى: أن سليمان بن كثير روى الحديث أيضًا عن يحيى - وهو: ابن سعيد الأنصاري - كما رواه عن الزهري.

(٣) في (ت) و(ك): «نخلته».

(٤) أصل الحنين: ترجيعُ الناقة صوتَها إِثْرَ ولدِها، والمعنى هنا: أن الجِذْعَ نَزَع واشتاقَ إلى النبيِّ ﷺ. انظر "النهاية" (١/ ٤٥٢).

(٥) روايته أخرجها الدارمي في "مسنده" (٣٤) عن محمد بن كثير، عن سليمان بن كثير، عن يحيى بن سعيد، به. وأخرجه البخاري في "صحيحه" (٩١٨ و٣٥٨٥) من طريق محمد بن أبي جعفر وسليمان بن بلال، عن يحيى بن سعيد، به. وانظر "تحفة الأشراف" (٢/ ١٧١-١٧٢).

(٦) قال الدارقطني في "العلل" (٤/ ل٨٣/ أ): «يرويه يحيى بن سعيد الأنصاري، واختُلِف عنه: فرواه سليمان بن كثير، عن يحيى بن سعيد، عن ابن المسيب، عن جابر، وخالفه محمد بن جعفر بن أبي كثير؛ رواه عن يحيى بن سعيد، عن عبيدالله ابن حفص بن أنس، عن جابر، ورواه سويد بن عبدالعزيز، عن يحيى بن سعيد، عن حفص بن عبيدالله بن أنس، عن جابر، وهو الصواب». اهـ. =

عمَّن حَدَّثه، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ [١].

٥٦٧ - وسألتُ[٢] **أبي وأبا زرعة** عن حديثٍ رواه حسين الجُعْفي[٣]، عن زائدة[٤]، عن هشام[٥]، عن محمد بن سِيرين، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: **«لَا تَخُصُّوا لَيْلَةَ الجُمُعةِ بِقيامٍ، ولَا يَوْمَ الجُمُعةِ بِصِيامٍ»** ؟

فقالا: هذا وَهَمٌ؛ إنما هو: عن ابن سِيرين، عن النبيِّ ﷺ... مُرسَل[٦]، ليس فيه ذكرُ أبي هريرة؛ رواه أيُّوبُ[٧] وهشامٌ وغيرُهما كذا... مُرسَلً[٨].

= وقال ابن عدي في الموضع السابق: « وهذان الإسنادان عن الزهري وعن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب، عن جابر، لا أعلم يرويهما عنهما غير سليمان بن كثير». وقال ابن حجر في "موافقة الخُبر الخَبر" (١/ ٢٣١): « غريب من حديث الزهري، ما رأيته إلا من رواية سليمان بن كثير عنه ».

(١) من قوله: « فأما من حديث الزهري... » إلى هنا سقط من (ف)؛ لانتقال البصر. ورواية الزهري للحديث على هذا الوجه أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٥٢٥٣)، وابن سعد في "الطبقات" (١/ ٢٥١).

(٢) أشار لهذه المسألة ابن عبدالهادي في "المحرر في الحديث" (٦٥٢).

(٣) هو: حسين بن علي . وروايته أخرجها مسلم في "صحيحه"(١١٤٤)، وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٢/ ٣٩٤ رقم ٩١٢٧) من طريق عوف الأعرابي، عن ابن سيرين، به، نحوه مختصرًا.

(٤) هو: ابن قدامة.

(٥) هو: ابن حسَّان القردُوسي.

(٦) قوله: « مرسل» يجوز فيه النصب والرفع. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

(٧) هو: ابن أبي تميمة السَّخْتياني. وروايته ذكرها الدارقطني في "علله" (١٠/ ٤٣) مسألة رقم (١٨٤٣)، وذكر هناك اختلاف الرواة على أيوب فيه.

(٨) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وانظر تعليقنا في المسألة رقم (٣٤).

قلتُ لهما: الوَهَمُ مِمَّن هو، من زائدة أو من حسين؟

فقالا: ما أَخْلَقَهُ أن يكونَ الوَهَمُ من حسين(١)!

٥٦٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه المُقَدَّمي(٢)، عن مُعْتَمِر بن سُلَيمان، عن حُمَيد(٣)، عن أنس؛ قال: كانت الخُطْبَة قبل الصَّلاة؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: عن حُمَيد، عن الحَسَن، بدلَ: أنس(٤).

---

(١) قال الدارقطني في "التتبع" (ص ١٤٦ رقم٢٢): « وهذا لا يصح عن أبي هريرة؛ وإنما رواه ابن سيرين، عن أبي الدرداء في قصة طويلة لسلمان وأبي الدرداء، ورواه [أيوب] وهشام وغيرهما كذلك ».
وقال في "العلل" (١٤٥٣): « هو حديث يرويه عوف الأعرابي، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ ، وتابعه حسين الجعفي، عن زائدة، عن هشام، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، وكلاهما وهم . وأما حديث عوف: فالوهمُ فيه منه على ابن سيرين، وأما حديث هشام فالوهمُ فيه من حسين الجعفي على زائدة؛ لأن زائدة من الأثبات لا يحتمل هذا ».اهـ.
وذكر أوجه خلاف أخرى وصوَّب أنه عن ابن سيرين، عن أبي الدرداء.
وقال في "العلل" (١٨٤٣) بعد أن ذكر الاختلاف فيه: « والصَّواب عن ابن سيرين، عن أبي الدرداء. وسلمان، وهو مرسل عنهما؛ لأن ابن سيرين لم يسمع من واحد منهما ».

(٢) هو: محمد بن أبي بكر.

(٣) هو: ابن أبي حُمَيد الطَّويل.

(٤) لم نجد من أخرج هذا الحديث من طريق المقدَّمي، ولا من طريق معتمر بن سليمان، ولم نجد من أخرجه بهذا اللفظ، ولكن أخرج ابن أبي شيبة في "المصنف" (٥٦٧٩) من طريق أبي خالد الأحمر سليمان بن حيَّان، عن حميد، عن أنس قال: كانت الصَّلاة في العيدَين قبل الخُطبة .
وكذا أخرجه ابن المنذر في "الأوسط" (٤/ ٢٧٢) من طريق عبدالله بن بكر، عن حميد، عن أنس. ثم أخرجه ابن المنذر عقبه من طريق حماد، عن حميد، =

٥٦٩ - وسمعتُ أبي[١] وذكر حديثًا رواه محمد بن جابر[٢]، عن أبي إسحاق[٣]، عن الحارث[٤]، عن عليٍّ: أنَّ النبيَّ ﷺ نهى عن الصَّلاة والإمامُ يَخْطُب .

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، وهو من تَخاليطِ ابن جابر، والحديثُ هو حديثُ سُلَيْكٍ الغَطَفاني[٥].

= عن الحسن - مرسلاً -: أن رسول الله ﷺ وأبا بكر وعمر وعثمان كانوا يصلُّون، ثم يخطبُون، فلما كثُر الناسُ على عهد عثمان رأى أنهم لا يدركون الصَّلاة؛ خَطَبَ، ثم صلَّى. فإن كان هذا هو الحديث، فهو مقلوب المتن هنا في "العلل"، وهو في العيدين، لا في الجمعة، والله أعلم .

(١) قوله: « أبي » سقط من (ك).

(٢) روايته أخرجها أبو سعد الماليني في كتابه كما في "الأحكام الوسطى" لعبدالحق (٢/ ١١٢-١١٣).

(٣) هو: عمرو بن عبدالله بن السَّبيعي.

(٤) هو: ابن عبدالله الأعور.

(٥) قال عبدالحق: « ليس في هذا الإسناد من يحتج به غير أبي إسحاق، فأما محمد بن أبي مطيع وأبوه فغير معروفين فيما أعلم، ومحمد بن جابر ضعيف؛ كان قد عَمِيَ، فاختلط عليه حديثه، والحارث ضعيف ».اهـ.

تنبيه: وقع في "الأحكام الوسطى": « أبو سعيد الماليني »، ولذا قال ابن القطان في "بيان الوهم والإيهام" (٢/ ٢٢٤): « كذا وقع في النسخ .. وتكرر له هذا العمل من قوله: أبو سعيد الماليني . . . وصوابه: أبو سعد الماليني ».اهـ.

ولم يصرح عبدالحق هنا باسم كتاب الماليني، ولكنه ذكر في (٢/ ١٤٦) أن اسمه: "المؤتلف والمختلف"، وأنه لم يره .

وحديث سُلَيك الغطفاني الذي أشار إليه أبو حاتم: رواه البخاري (٩٣٠ و٩٣١ و١١٦٦)، ومسلم (٨٧٥) من حديث جابر بن عبدالله؛ قال: جاء سُليك الغطفاني يوم الجمعة . . . فذكره .

٥٧٠ - وسمعتُ[١] **أبي** وحدَّثنا عن محمد بن يحيى بن حسَّان[٢]، عن أبيه، عن مِسْكِينٍ أبي فاطمة[٣]، عن حَوْشَب[٤]، عن الحَسَن[٥]؛ قال: كان أبو أُمَامة يروي عن رسول الله ﷺ[٦]: **« إنَّ الغُسْلَ يومَ الجُمُعَةِ لَيَسُلُّ الخَطَايا مِنْ أُصُولِ الشَّعْرِ اسْتِلالاً »** .

فقال أبي: هذا منكرٌ، الحَسَنُ عن أبي أُمَامَة لا يجيءُ، ووَهَنَ أَمْرُ مِسْكينٍ عندي بهذا الحديث .

٥٧١ - وسألتُ[٧] **أبي وأبا زرعة** عن حديثٍ رواه الصَّعْقُ بن حَزْن[٨]، عن عليِّ بن الحَكَم، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ قال: **« أَتَاني**

---

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (٦٠٨) .
وقال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٨/ ٣٢٩) في ترجمة مسكين أبي فاطمة: « سألت أبي عنه؟ فقال: وَهَنَ أمرُ مسكين أبي فاطمة بهذا الحديث؛ حديث أبي أُمامة في "الغسل يوم الجمعة" .

(٢) لم نقف على روايته، والحديث أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (٨/ ٢٥٦ رقم٧٩٩٦) من طريق إسماعيل بن بشر بن منصور، عن مسكين، به.

(٣) هو: مسكين بن عبدالله .

(٤) هو: ابن عقيل.

(٥) هو: البصري.

(٦) قوله: « يروي عن رسول الله ﷺ » مكرر في (ت).

(٧) انظر المسألة رقم (٥٩٣).

(٨) روايته أخرجها أبو يعلى في "مسنده" (٤٢٢٨) من طريق شيبان بن فروخ، عنه، به. وأخرجه العقيلي في "الضعفاء" (١/ ٢٩٣) من طريق عارم، عن الصَّعق بن حزن، عن عليِّ بن الحكم، عن عثمان بن عمير، عن أنس، به. هكذا بزيادة عثمان ابن عمير.

جِبْرِيلُ عليه السلام بِمِرْآةٍ، فَإِذا في[١] وَسَطِهِ نُكْتَةٌ بَيْضاءُ[٢]، فَقَالَ: هَذِهِ الجُمُعَةُ»؟

قال أبو زرعة: هذا خطأٌ؛ رواه سعيدُ بن زيد، عن عليِّ بن الحكم، عن عثمان بن [عُمَير][٣]، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ.

قال أبي: نَقَصَ الصَّعْقُ رجلاً من الوَسَط[٤].

---

(١) قوله: « في » ليس في (ت) و(ك) و(ف).

(٢) كذا في جميع النسخ، وفي "مسند أبي يعلى": «بمثل المِرآة البَيْضاء، فيها نُكتةٌ سوداء»، ونحوه في "الأوسط" للطبراني (٦٧١٧)، و"الترغيب والترهيب" للأصبهاني (٨٩٢)، ولفظه في "ضعفاء العقيلي": «وفي يده كالمرآة البَيْضاء، في وسَطِهَا كالنُّكتة السوداء»، فجميع الألفاظ متفقة على أن المرآة بيضاء، والنكتة سوداء، وعلى ذلك جاء لفظ الحديث في المسألة رقم (٥٩٣) فلعلَّ ما وقع هنا وَهَمٌ وخطأٌ.
وأيضًا: قوله: «في وسطه» كانت الجادَّة فيه أن يقال: «في وَسَطِهَا»، أي: المرآة، لكنَّ ما وقع في الأصول الخطية صحيحٌ في العربية، ويَحْتمل وجهين:
الأول: أن يكون الأصل: «في وسَطِها»، لكن حذفت ألف ونقلت فتحة الهاء إلى الحرف الذي قبلها؛ على لغة طيِّئ ولخم. وانظر تفصيل القول على هذه اللغة وشواهدها في المسألة رقم (٢٣٥).
والثاني: أنَّ الضمير في «وَسَطِهِ» للمذكَّر، وهو عائدٌ إلى المرآة باعتبار المعنى؛ كأنه يقول: في وَسطِ المذكور، أو في وسط ما أتاني به جبريلُ، وهذا من الحمل على المعنى بتذكير المؤنث. انظر التعليق على المسألة رقم (٢٧٠).

(٣) في جميع النسخ: « عثمان » بدل: «عمير »، وضُبِّب عليها في (أ) و(ت)، وكتب بهامش (أ) بخط مغاير: « عمير »، وهو الصَّواب، وسيأتي ذكر هذا الحديث في المسألة الآتية برقم (٥٩٣)، ووقع هناك: « مثل حديث أبي اليقظان »، وأبو اليقظان هو عثمان بن عمير كما في "التقريب" (٤٥٣٩).

(٤) انظر طرق هذا الحديث في "الموضح لأوهام الجمع والتفريق" للخطيب (٢/ ٢٦٤-٢٦٨).

٥٧٢ -وسألتُ[١] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه هَمَّامٌ[٢]، وعبدُالوارث[٣]، عن محمد بن جُحَادَة؛ قال هَمَّام: عن أبي مِسْعَر، وقال عبد الوارث: عن أبي مَعْشَر[٤]، عن سعيد بن جُبَير، عن أبي مسعود البَدْري - قالا[٥]-: لا صلاةَ قبلَ خُروج الإمام يومَ العيد؟

فقالا: ما قال عبدُالوارث أشبَهُ؛ عن أبي مَعْشَر.

قال أبي: روى هذا الحديثَ شُعْبَة، عن أبي المُعَلَّى[٦]، عن سعيد بن جُبَير، عن ابن عباس: أنه كَرِهَهُ.

قال أبي: فلا أدري حَفِظَ أبو المُعَلَّى، أو[٧] الخَبَرَينِ صَحِيحَينِ[٨].

وسألتُ أبا زرعة عن هذا الحديث؟

(١) تقدمت هذه المسألة برقم (٣٢٥) دون ذكر رواية شعبة، عن أبي المعلى، إلى آخر المسألة.
(٢) هو: ابن يحيى العَوْذي.
(٣) هو: ابن سعيد.
(٤) هو: زياد بن كليب.
(٥) كذا في جميع النسخ، وهو يعني: همامًا وعبدالوارث، وقد يكون صوابه: «قال»؛ يعني: أبا مسعود البدري.
(٦) هو: يحيى بن ميمون العطَّار.
(٧) في (ت) و(ك): «إذ» بدل: «أو».
(٨) كذا في جميع النسخ بالياء، والجادَّة بالألف، والأصل: لا أدري أحَفِظَ أبو المُعَلَّى، أو الخَبَران صَحيحان؟ لكنَّ ما جاء في النسخ يخرَّج على الإمالة؛ أميلت الألف فكتبت ياءً، لانكسار النون بعدها في الكلمتين ولسيقها بالياء أيضًا في «صحيحين» وعلى ذلك تنطق العبارة بالألف الممالة: «أو الخَبَرٰنِ صَحِيحَٰنِ». وانظر للإمالة التعليق على المسألة رقم (٢٥)، و(١٢٤).

فقال: هذا حديثٌ آخَرُ؛ هذا عن ابن عباس، وذاكَ عن أبي مسعود[١].

٥٧٣ - وسألتُ[٢] أبي عن حديثٍ رواه سُلَيمان بن كَثير، عن الزُّهْري، عن سعيد بن المسيّب، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ: أنه كان يَخْطُبُ إلى جِذْعٍ، فلمَّا وُضِعَ المِنبَرُ وصَعِدَ[٣] عليه؛ حَنَّ[٤] الجِذْعُ.

ورواه أيضًا سُلَيمان بن كَثِير، عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن سعيد بن المسيّب، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ؟

قال أبي: جميعًا عندي خطأٌ[٥].

أما حديثُ الزُّهْري: فإنه يُروى عن الزُّهْري، عمَّن سَمِعَ جابرَ[٦]، عن النبيِّ ﷺ[٧]، ولا يُسَمِّي أحدًا، ولو كان سمعَ من سعيد، لَبادَرَ

---

(١) تقدم تخريج الحديث في المسألة رقم (٣٢٥) من طريق همام، ونزيد هنا فنقول: رواه النسائي (٣/ ١٨١-١٨٢ رقم١٥٦١) من طريق سفيان الثوري، عن الأشعث، عن الأسود بن هلال، عن ثعلبة بن زهدم: أن عليًّا استخلف أبا مسعود على الناس، فخرج يوم عيد فقال: يا أيها الناس، إنه ليس من السنة أن يُصلَّى قبل الإمام.
وانظر "العلل" للدارقطني (١٠٦٧)، و"مصنف ابن أبي شيبة" (٥٧٣٩ و٥٧٤٠).

(٢) تقدمت هذه المسألة برقم (٥٦٦)، وستأتي برقم (٢٧٠٠).

(٣) في (ت) و(ف) و(ك): « فصعد ». (٤) في (ت): « حتى » بدل: « حنَّ ».

(٥) الأصل: هما جميعًا خطأٌ عندي، فحذف المبتدأ «هما»؛ للعلم به. انظر: شرح الألفية، باب الابتداء.

(٦) كذا في جميع النسخ: «جابر» بحذف ألف تنوين النصب، على لغة ربيعة. والجادَّة: «جابرًا». وانظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(٧) من قوله: « قال أبي: جميعًا عندي . . . » إلى هنا سقط من (ش)؛ لانتقال البصر.

إلى تسميتِهِ، ولم يُكَنِّ عنه.

وأما حديثُ يحيى بن سعيد: فإنما هو ما يَرْوِيهِ عامَّةُ الثقات[١]، عن يحيى، عن حَفص بن عُبَيدالله [بن][٢] أنس، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ؛ وهو الصَّحيحُ.

٥٧٤ - وسمعتُ أبي وسُئِلَ عن حديثٍ رواه أبو قُتَيبة[٣]، عن ابن أبي ذئب[٤]، عن شُعْبَة مولى ابن عباس، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ: أنه كان يُصَلِّي ركعَتَين بعد المَغرِب، وركعَتَين بعد الجُمُعَة في بَيْتِه؟

فقال أبي: إنما هو: ابنُ أبي ذئب، عن شُعْبَة مولى ابن عباس، عن ابن عباس[٥]، موقوفٌ[٦].

والمرفوعُ إنما هو: ابنُ أبي ذئب[٧]، عن نافع، عن ابن عمر،

(١) قوله: «الثقات» سقط من (ف).

(٢) في جميع النسخ: «عن» بدل: «بن»، وهو خطأ وتصحيف، وصوِّبت في (أ) بخط مغاير. وقد جاءت على الصواب في المسألة رقم (٢٧٠٠). وانظر ترجمة حفص بن عُبَيدالله بن أنس في "تهذيب الكمال".

(٣) هو: سَلْم بن قتيبة. وروايته أخرجها أبو يعلى في "معجم شيوخه" رقم (٥٢).
وأخرجه الخطيب في "تاريخ بغداد" (١١/٣٥٦)، والذهبي في "تذكرة الحفاظ" (٢/٥٠٩) من طريق علي بن ثابت، عن ابن أبي ذئب، به.

(٤) هو: محمد بن عبدالرحمٰن.

(٥) من قوله: «عن النبيِّ ﷺ أنه كان يصلي...» إلى هنا سقط من (ك)؛ لانتقال البصر.

(٦) كذا، يجوز فيه النصب والرفع. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

(٧) روايته على هذا الوجه أخرجها أبو يعلى في "معجم شيوخه" (٥١)، وعنه ابن حبان في "صحيحه" (٢٤٨٧) من طريق سَلْم بن قتيبة، عن ابن أبي ذئب، به.
وأخرجه الطيالسي في "مسنده" (١٩٤٥)، وأحمد في "المسند" (٢/٢٣ =

عن النبيِّ ﷺ .

وأبو قتيبة كثيرُ الوَهَمِ، يُكتَبُ حديثُهُ[1] .

٥٧٥ - وسألتُ[2] أبي عن حديثٍ رواه هَمَّام[3]، عن قَتادة، عن الحَسَن[4]، [عن سَمُرَة][5]: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «مَنْ تَوَضَّأَ فَبِهَا وَنِعْمَتْ» .

= رقم (٤٧٥٧)، وعبد بن حميد في "مسنده" (٧٨١)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٣٣٦)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (١١/ ٣٥٦)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٤٣/ ١٣)، جميعهم من طريق ابن أبي ذئب، عن نافع، عن ابن عمر، به مرفوعًا. وأخرجه مالك في "الموطأ" (١/ ١٦٦) عن نافع، به. ومن طريق مالك وغيره رواه البخاري في "صحيحه" (٩٣٧)، ومسلم (٨٨٢).

(١) قال البرذعي في "سؤالاته لأبي زرعة" (٦٩٨-٦٩٩): «سألت أبا زرعة، عن حديث شعبة مولى ابن عباس، عن ابن عباس، وعن نافع، عن ابن عمر حديث ابن أبي ذئب "كان النبي ﷺ يصلِّي الركعتين قبل المغرب في بيته"؟ فأنكر حديث شعبة جدًّا ». وقال أيضًا: « فضعَّف الحديث جدًّا، وأنكره ».

(٢) نقل ابن دقيق العيد في "الإمام" (٣/ ٤٩)، وابن الملقن في "تحفة المحتاج" (١/ ٥١٤) بعض هذا النص .

(٣) هو: ابن يحيى العَوْذي. وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٨ و١٥ و١٦ و٢٢ رقم٢٠٠٨٩ و٢٠١٧٤ و٢٠١٧٧ و٢٠٢٥٩)، وأبو داود في "سننه" (٣٥٤) وغيرهما، وتابع همامًا عليه، شعبةُ، وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٥/ ١١ رقم٢٠١٢٠)، والنسائي في "سننه" (١٣٨٠)، والترمذي في "جامعه" (٤٩٧). وأبو عوانة الوضَّاح بن عبدالله اليشكري، روايته أخرجها الطبراني في "المعجم الكبير" (٧/ ١٩٩ رقم٦٨٢٠).
وأخرجه البزار في "مسنده" (٤٥٤٠) من طريق يونس بن عبيد، عن الحسن، به.

(٤) هو: البصري.

(٥) ما بين المعقوفين سقط من جميع النسخ، ولا بدَّ منه كما يدلُّ عليه قول أبي حاتم في آخر المسألة: « هَمَّام ثقة وصلَه »، وانظر "نصب الراية" (١/ ٨٨).

ورواه أَبَانُ[(١)]، عن قَتادة، عن الحسن: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «مَنْ تَوَضَّأَ فَبِهَا وَنِعْمَتْ».

قلتُ لأبي: أيُّهما أصَحُّ؟

قال: جميعًا صَحِيحَينِ[(٢)]؛ هَمَّام ثقة وَصَّلَهُ، وأَبَانُ لم يُوصِّلْه[(٣)].

٥٧٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عليُّ بن الجَعْد[(٤)]، عن أبي

---

(١) هو: ابن يزيد العطار، وروايته لم نقف عليها، والحديث أخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (٥٣١١) عن معمر، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٢٩٦) من طريق سعيد بن أبي عروبة، كلاهما عن قتادة، عن الحسن، به مرسلاً.

(٢) كذا في جميع النسخ بالياء، والجادَّة بالألف؛ لأن الأصل: «قال: هما جميعًا صحيحان»، فـ«هما» مبتدأ حُذف للعلم به، والخبر: «صحيحان»، وأمَّا مجيئه بالياء فقد ذكرنا له وجهَيْنِ في العربية في التعليق على مثله في المسألة رقم (٢٥).

(٣) انظر "العلل الكبير" للترمذي (ص ٨٦)، و"المرسل الخفي" للشريف حاتم (٣/ ١٣٧٥-١٣٨١).
وقوله: «وصَّله» و«يوصِّله» بتشديد الصاد، وهو في معنى: «وَصَلَهُ» و«يَصِلُهُ». وانظر التعليق على المسألة رقم (١٦٣).

(٤) روايته أخرجها البغوي في "الجعديات" (٣٤٥٥). ومن طريق البغوي رواه ابن عدي في "الكامل" (٣/ ٣٦٥)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (١/ ١٢). قال البغوي: «وهو عندي: سعيد بن زربي؛ لأن هذه الأحاديث حدث بها سعيد بن زربي».
ورواه ابن سعد في "الطبقات" (٧/ ٤٤) من طريق يزيد بن هارون، والطبراني في "الكبير" (١/ ١٨٩ رقم٤٩٨) من طريق مسلم بن إبراهيم، كلاهما عن سعيد بن زربي، عن أبي المليح، عن أبيه، به.
ورواه أحمد في "المسند" (٥/ ٧٤ و٧٥ رقم٢٠٧٠٠ و٢٠٧٠٢ و٢٠٧٠٣ و٢٠٧١١ و٢٠٧١٣ و٢٠٧١٥)، وأبو داود في "سننه" (١٠٥٧)، والنسائي (٢/ ١١١ رقم =

معاوية، عن أبي المَلِيح بن أسامة[١]، عن أبيه؛ قال: غَزَوْتُ مع رسول الله ﷺ غزوةَ[٢] حُنَيْن، فوافقَ يومُ جُمُعةٍ يومَ مَطَرٍ، فأمَرَ بلالً[٣] فنادى: أنْ صَلُّوا في الرِّحَال ؟

وسألتُ[٤] أبي: مَنْ أبو معاويةَ هذا ؟

فقال: هو سعيدُ بن زَرْبي .

= ٨٥٤)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٦٥٨)، وابن حبان (٢٠٨١)، والبيهقي في "السنن الكبرى"(٣/ ١٨٦) من طريق قتادة، عن أبي المليح، به.
وأخرجه الطيالسي في "مسنده" (١٤١٧)، وعبدالرزاق في "المصنف" (١٩٢٤)، والإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٧٤ رقم ٢٠٧٠٤ و٢٠٧٠٥ و٢٠٧٠٧)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٢/ ٢١)، وأبو داود في "سننه" (١٠٥٩)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٨٦٣)، وابن حبان (٢٠٧٩)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٢٩٣) من طريق خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن أبي المليح، به. وللحديث طرق أخرى عن أبي المليح، عن أبيه، به.
وقد جاء في بعض روايات الحديث: أن ذلك كان في «يوم حنين»، وفي بعض الروايات: أنه كان «زمن الحديبية».

(١) قيل: اسمه عامر، وقيل: زيد، وقيل: زياد. وأبوه: أسامة بن عمير الهذلي.

(٢) قوله: « غزوة » سقط من (أ) و(ش).

(٣) كذا في جميع النسخ:«فأمر بلال»، وله ضبطان:
الأول:«فأمر بلالً» يكون الفعل مبنيًّا للفاعل، و«بلال»: مفعوله، والفاعل ضمير مستتر يعود إلى رسول الله ﷺ، وجاء «بلالً» بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).
والثاني:«فأُمِرَ بلالٌ» ويكون الفعلُ مبنيًّا للمفعول، و«بلالٌ» نائبُ فاعله؛ فيكون مرفوعًا، وحُذف الفاعل هنا؛ للعلم به، وأنيب المفعول به مكانه. وانظر في جواز حذف ما يُعْلَمُ: التعليق على المسألة رقم (٢٤).

(٤) في (ت) و(ك):« سألت » بلا واو .

٥٧٧ - قال[١]: وسألتُ[٢] أبي عن حديثٍ رواه نُوح بن قَيس[٣]، عن أخيه خالد بن قَيس، عن قَتادة، عن الحَسَن[٤]، عن سَمُرَة، عن النبيِّ ﷺ قال: «مَنْ تَرَكَ الجُمُعَةَ مُتَعَمِّدًا فَعَلَيْهِ دِينَارٌ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَنِصْفُ دينَارٍ» ؟

قال أبي: يَرْوُونَ هذا الحديثَ عن قَتادة، عن قُدَامَة بن وَبْرَة، عن النبيِّ ﷺ[٥].

٥٧٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه مُؤَمَّل بن إسماعيل، عن سُفْيان[٦]، عن يحيى بن سعيد، عن ثَعْلَبَة بن أبي مالك[٧]، عن أبيه؛ قال: كُنَّا نتكلَّم، وعمرُ على المِنبَرِ، والمؤذِّنُ يؤذِّن، فإذا سَكَتَ المؤذِّنُ سَكَتْنا؟

قال أبي: إنما هو ثعلبةُ فقطْ، ليس فيه: عن أبيه[٨].

---

(١) قوله: « قال » ليس في (ت) و(ف) و(ك).
(٢) انظر المسألة المتقدمة برقم (٥٦٣).
(٣) روايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" (٤/ ١٧٧) تعليقًا، وأبو داود في "مسائله للإمام أحمد" (١٨٨٠)، وابن ماجه في "سننه" (١١٢٨)، والنسائي في "السنن الكبرى" (١٦٦٢)، والروياني في "مسنده" (٨٠٩)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٧/ ٢١٩ رقم٦٩١١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ٢٤٨). لكن وقع عند البخاري في "التاريخ الكبير": «نوح بن قيس، عن أبيه».
(٤) هو: البصري.
(٥) تقدم تخريجه في المسألة رقم (٥٦٣).
(٦) هو: الثوري.
(٧) هو: ثعلبة بن أبي مالك القرظي.
(٨) الحديث رواه مالك في "الموطأ" (١/ ١٠٣)، وعبدالرزاق في "المصنف" (٥٣٥٢)، والشافعي في "المسند" (١/ ١٣٩- ترتيب السندي)، والفسوي في =

٥٧٩ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه ابن أبي العِشْرين[٢]، عن الأوزاعيِّ[٣]، عن يحيى[٤]، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: «**المُتَعَجِّلُ**[٥] **إلى الجُمُعَةِ . . .**» ؟

قال أبي: هذا عندي غلطٌ؛ لأنَّ النَّاسَ يَروونه[٦] عن يحيى بن أبي كثير، عن عليِّ بن سَلَمة، عن أبي هريرة، موقوفً[٧]؛ وهذا أشبَهُ[٨].

= "المعرفة والتاريخ" (١/ ٤٠٨)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٣٧٠)، وفي "شرح مشكل الآثار" (٩/ ٤٣٥)، والطبراني في "مسند الشاميين" (٣٢٢٩)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ١٩٢) من طريق الزهري، عن ثعلبة بن أبي مالك به، وليس فيه: « عن أبيه ». وكذا رواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٥٢٩٦) من طريق يزيد بن عبدالله بن الهاد، عن ثعلبة.

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (٦٠٠).

(٢) هو: عبدالحميد بن حبيب. وروايته أخرجها ابن عبدالبر في "التمهيد" (٢٢/ ٢٦). وأخرجه الدارمي في "مسنده" (١٥٨٤)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٦/ ٢٧٦) تعليقًا، كلاهما من طريق محمد بن يوسف، عن الأوزاعي، به، وكذا رواه ابن خزيمة في "صحيحه" (١٧٦٨) من طريق مبشر بن إسماعيل، عن الأوزاعي.

(٣) هو: عبدالرحمٰن بن عمرو.

(٤) هو: ابن أبي كثير.

(٥) في (ك): « المعجل ».

(٦) كهشام الدستوائي، وروايته أخرجها البخاري في "التاريخ الكبير" ٦/ ٢٧٦) تعليقًا، قال البخاري: « وتابعه شيبان».
وتابعهما عكرمة بن عمَّار كما سيأتي في كلام الدارقطني الآتي.

(٧) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، انظر التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٨) قال الدارقطني في "العلل" (١٤٠٨): « يرويه يحيى بن أبي كثير، واختُلِف عنه: فرواه الأوزاعي، عن يحيى، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ . وقال شيبان وعكرمة بن عمار: عن يحيى، عن علي بن سلمة، عن أبي هريرة موقوفًا، ويشبه أن يكون هذا أصح ». =

٥٨٠ - وسألتُ[١] **أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه ابنُ أبي حازم**[٢]**، عن الضَّحَّاك بن عثمان، عن المَقْبُري**[٣]**، عن عبدالله بن وَدِيعَة، عن سَلْمان، عن النبيِّ ﷺ؛ في غُسْلِ يوم الجُمُعَة**[٤]**.**

قال المَقْبُري: فحدَّث أَبي[٥] **عُمَارَةَ**[٦] **بن عمرو بن حَزْم وأنا معه، فقال: أَوْهَمَ**[٧] **ابنُ وَدِيعَة؛ سمعتُهُ من سَلْمان، وهو يقول: «وزيادَة ثلاثةِ أيَّام».**

= والحديث رواه البخاري (٨٨١)، ومسلم (٨٥٠) من طريق أبي صالح، عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: «من اغتسلَ يوم الجمعة غُسلَ الجَنابَة، ثم راح، فكأنما قرَّب بَدَنَةً، ومن راح في السَّاعة الثانية فكأنما قرَّب بقرةً...» فذكره بطوله.

(١) نقل ابن رجب في "فتح الباري" (٥/ ٣٦٤-٣٦٥) بعض هذا النص، وانظر المسألة رقم (٥٨١) و (٦٠٣).

(٢) في (ف): «خازم»، وهو: عبدالعزيز بن أبي حازم.

(٣) هو: سعيد بن أبي سعيد، وروايته من هذا الوجه أخرجها الطبراني في "الكبير" (٦/ ٢٧١ رقم٦١٨٩).

(٤) يعني ما أخرجه البخاري في «صحيحه» (٨٨٣ و٩١٠) من حديث سلمان الفارسي رضي الله عنه؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «من اغتَسَلَ يومَ الجُمُعَة وتطهَّر بما استطاعَ من طُهْر، ثم ادَّهن أو مسَّ من طِيبٍ، ثم راحَ فلم يفرِّقْ بين اثنَين، فصلَّى ما كُتب له، ثم إذا خرجَ الإمامُ أنصَتَ؛ غُفِرَ له ما بينَهُ وبينَ الجُمُعَة الأُخرى».

(٥) يعني: كيسان المَقْبُري.

(٦) في (ت) و(ك): «فحدث ابن عمارة»، وقوله: «فحدَّث أبي عُمارَة»، «أبي»: فاعلُ «حدَّث»، و«عمارة» مفعولُهُ.

(٧) أي: أسقط من المتن جملةً؛ قال الفيومي في "المصباح المنير" (٢/ ٦٧٤): «"أوهم" من الحساب مِئةً مثل "أسقط" وزنًا ومعنى، وأوهم من صلاته ركعةً: تركها».

قال أبي: ورواه ابن أبي ذئب[١]، عن المَقْبُري، عن عُبَيدالله[٢] ابن وَدِيعَة، عن سَلْمان، عن النبيِّ ﷺ؛ ولم يذكُرِ الكلامَ الأخير[٣].

ورواه ابنُ عَجْلان[٤]، عن المَقْبُري، عن أبيه، عن عبدالله بن وَدِيعَة، عن أبي ذرٍّ، عن النبيِّ ﷺ .

قلتُ لأبي: أيُّهما الصَّحيحُ[٥]؟

قال: اتَّفَقَ نَفْسانِ على سلمان؛ وهو الصَّحيحُ[٦].

---

(١) هو: محمد بن عبدالرحمٰن . (٢) في (ش):« عبدالله ».

(٣) اختُلِف على ابن أبي ذئب، فرواه الإسماعيلي - كما في "فتح الباري" لابن حجر (٢/ ٣٧١)- من طريق حماد بن مسعدة وقاسم بن يزيد الجرمي، كلاهما عن ابن أبي ذئب بمثل روايته هنا. ورواه البخاري (٨٨٣ و٩١٠) من طريق ابن أبي ذئب، عن سعيد المَقبُري، عن أبيه، عن ابن وَدِيعَة، عن سلمان .
قال الحافظ ابن حجر في "الفتح" (٢/ ٣٧١):« وبيَّن الضحاك بن عثمان عن سعيد: أن عمارة إنما سمعه من سلمان؛ ذكره الإسماعيلي، وأفاد في هذه الرواية أن سعيدًا حضر أباه لما سمع هذا الحديث من ابن وديعة، وساقه الإسماعيلي من رواية حماد بن مسعدة وقاسم بن يزيد الجرمي، كلاهما عن ابن أبي ذئب، عن سعيد، عن ابن وديعة، ليس فيه: " عن أبيه "، فكأنه سمعه مع أبيه من ابن وديعة، ثم استثبت أباه فيه، فكان يرويه على الوجهين ».

(٤) هو: محمد. وروايته عند أحمد في "المسند" (٥/ ١٧٧ رقم٢١٥٣٩)، وابن ماجه في "سننه" (١٠٩٧)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٧٦٣ و١٧٦٤ و١٨١٢).

(٥) في (ك):« أيهما أصح ».

(٦) الذي يظهر: أن ترجيح أبي حاتم وأبي زرعة - كما سيأتي - إنما هو في كون الحديث عن سلمان، لا عن أبي ذر أو أبي هريرة، بلا التفات إلى الخلاف في إثبات أبي سعيد المقبري أو إسقاطه؛ وإلا فإنهما قد رجحا في المسألة التالية أن الصواب: عن سعيد المَقبُري، عن أبيه، عن ابن وَدِيعَة، واختلفا في الصحابي،=

قلتُ: فعُبَيدالله بن وَدِيعَة، أو عبدالله؟

قال: الصَّحيحُ: عُبَيدالله[١] بن وَدِيعَة[٢]، عن سلمان، عن النبيِّ ﷺ.

وقال أبو زرعة: حديثُ ابن أبي ذئب أصحُّ؛ لأنه أحفظُهم[٣].

قلتُ: عن سلمان؟

قال: نعم.

قلتُ: فعُبَيدالله أصحُّ، أو عبدالله؟

قال: عبدالله[٤] بن وَدِيعَة أصحُّ.

قلتُ: فابنُ أبي ذئب يقول: عُبَيدالله؟

= فقال أبو زرعة: عن أبي ذر أشبه، وقال أبو حاتم: عن سلمان أشبه، وقال: « حديث ابن أبي ذئب - أي عن سعيد، عن أبيه، عن ابن وَدِيعَة، عن سلمان - أشبه؛ لأنه قد تابعه عليه الضحاك بن عثمان ». ومن هذا الوجه أخرجه البخاري (٨٨٣ و٩١٠).

وقال ابن رجب في "فتح الباري" (٥/ ٣٦٤): « ونقل - أي ابن أبي حاتم - عن أبيه وأبي زرعة أنهما قالا: حديث سلمان الأصح، وكذا قال علي بن المديني والدارقطني، وهو الذي يقتضيه تصرف البخاري ».

وقال ابن حجر في "فتح الباري" (٢/ ٣٧١) بعد أن ذكر الاختلاف في الحديث: «وإذا تقرر ذلك عرف أن الطريق التي اختارها البخاري أتقن الروايات، وبقيتها إما موافقة لها أو قاصرة عنها أو يمكن الجمع بينهما ». وانظر "العلل" (١١٠٨ و٢٠٤٥)، و"التتبع" (ص ٢٠٦) كلاهما للدارقطني، و"هدي الساري" لابن حجر (ص ٣٥٢).

(١) في (ك): « عبدالله ».

(٢) سيأتي عنه في المسألة التالية أنه قال: « يقال: عُبَيدالله بن وديعة، ويقال: عبدالله ».

(٣) سيأتي عنه في المسألة التالية أنه قال: « حديث ابن عَجْلان أشبه ».

(٤) قوله: « قال: عبدالله » سقط من (ف)؛ بسبب انتقال بصر الناسخ.

قال: حِفْظي عنه: عبدالله .

وقلتُ[١] لأبي: فإنَّ يونس بن حَبِيب حدَّثنا عن أبي داود[٢]، عن ابن أبي ذئب، عن سعيد المَقْبُري، عن أبيه، عن عُبَيدالله بن عَدِيّ بن الخِيار، عن سلمان، عن النبيِّ ﷺ؟

قال: أخطأ أبو داود؛ حدَّثنا[٣] آدَمُ العَسْقَلاني[٤] وغيرُ واحدٍ[٥]، عن ابن أبي ذئب، عن سعيد، عن أبيه، عن عُبَيدالله بن وَدِيعَة، عن سلمان، عن النبيِّ ﷺ .

٥٨١ - وسألتُ[٦] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه سُلَيمان بن بلال[٧]، عن صالح بن كَيْسان، عن سعيد المَقبُري، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: « **إِذَا كَانَ يَوْمُ الجُمُعَةِ، فَاغْتَسَلَ الرَّجُلُ وتَطَيَّبَ وَلَبِسَ مِنْ خَيْرِ مَا يَجِدُ، ثُمَّ خَرَجَ إلى الصَّلَاةِ، وَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ**

---

(١) في (ت) و(ك): « قلت » بلا واو.

(٢) هو: الطيالسي. وروايته في "مسنده" (٤٧٩).
قال ابن حجر في "هدي الساري" (ص ٣٥٣): « وهذه رواية شاذة؛ لأن الجماعة خالفوه، ولأن الحديث محفوظ لعبدالله بن وديعة، لا لعُبَيدالله بن عدي ».

(٣) في (ش): « وحدثنا ».

(٤) في (ت) و(ك): «اد العسقلاني»، وهو: آدم بن أبي إياس . وروايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٨٨٣).

(٥) منهم عبدالله بن المبارك، وروايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٩١٠).

(٦) انظر المسألة السابقة رقم (٥٨٠)، والآتية برقم (٦٠٣).

(٧) روايته أخرجها ابن خزيمة في "صحيحه" (١٨٠٣)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ٢٤٣).

اثْنَيْن، ثُمَّ اسْتَمَعَ لِلْإِمَامِ[١]؛ غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَ الجُمُعَةِ إلى الجُمُعَةِ وَزِيادَةُ ثَلَاثَةِ أيّامٍ»[٢]؟

فقالا: هذا خطأٌ؛ هو: عن سعيد المَقْبُري، عن أبيه، عن عبدالله ابن وَدِيعَة؛ قال ابنُ عَجْلان[٣]: عن أبي ذَرٍّ، وقال ابنُ أبي ذئب[٤]: عن سَلْمان الخير[٥].

وقال أبو زرعة: حديثُ ابن عَجْلان[٦] أشبَهُ[٧].

وقال أبي: حديثُ ابن أبي ذئبٍ أشبَهُ؛ لأنه قد تابعَه الضَّحَّاكُ بن عثمان.

وقال[٨] أبي: قال يحيى بن معين: ابنُ أبي ذئبٍ أثبتُ في

---

(١) في (ك): « الإمام ».

(٢) قال ابن رجب في "فتح الباري" (٥/ ٣٦٥): « ولا ريب أن الذين قالوا فيه: « عن أبي هريرة » جماعةٌ حفَّاظ، لكن الوهم يسبق كثيرًا إلى هذا الإسناد؛ فإن رواية « سعيد المقبري عن أبي هريرة، أو عن أبيه عن أبي هريرة » سلسلةٌ معروفة، تسبق إليها الألسُن، بخلاف رواية: " سعيد، عن أبيه، عن ابن وديعة، عن سلمان "؛ فإنها سلسلةٌ غريبة، لا يقولها إلا حافظٌ لها متقن ».

(٣) أي: في روايته لهذا الحديث عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن عبدالله بن وديعة، وقد تقدمت في المسألة السابقة رقم (٥٨٠).

(٤) أي: في روايته عن سعيد المقبري، عن عُبَيدالله بن وَدِيعَة، وقد تقدمت في المسألة السابقة رقم (٥٨٠).

(٥) هو لقب سلمان الفارسي ﷺ.

(٦) من قوله: «عن أبي ذر...» إلى هنا سقط من (ت) و(ك)؛ بسبب انتقال بصر الناسخ.

(٧) تقدم في المسألة السابقة أنه قال: « حديثُ ابن أبي ذئب أصحُّ؛ لأنه أحفظُهم ».

(٨) في (ت) و(ك): « قال » بلا واو.

المَقْبُري[(١)] من ابن عَجْلان[(٢)].

قال أبي: وروى هذا الحديثَ أبو مَعْشَر[(٣)]، عن سعيد المَقْبُري، عن أبيه، عن أبي وَدِيعَة، عن النبيِّ ﷺ.

أسقَطَ أبو مَعْشَر مَنْ فوقَ ابنِ وَدِيعَة، وكَنَّى ابنَ وَدِيعَة[(٤)].

قال أبي: يقال: عُبَيدالله بن وَدِيعَة، ويقال: عبدالله[(٥)].

٥٨٢ - وسألتُ[(٦)] أبي عن حديثٍ رواه ابنُ أبي ذئب[(٧)]، عن أَسِيد بن أبي أَسِيد، عن عبدالله بن أبي قَتادة، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ قال: **((مَنْ تَرَكَ الجُمُعَةَ ثَلاثًا مِنْ غَيْرِ ضَرورَةٍ، فَقَدْ طُبِعَ عَلَى قَلْبِهِ))**؟

---

(١) في (ت): « المفترى ».

(٢) قال ابن حجر في "هدي الساري" (ص٣٥٣): « وأما ابن عجلان: فلا يقارب ابن أبي ذئب في الحفظ، ولا تعلل رواية ابن أبي ذئب مع إتقانه في الحفظ برواية ابن عجلان مع سوء حفظه، ولو كان ابن عجلان حافظًا لأمكن أن يكون ابن وديعة سمعه من سلمان ومن أبي ذر، فحدث به مرَّة عن هذا، ومرَّة عن هذا، وقد اختار ابن خزيمة في "صحيحه" هذا الجمع، وأخرج الطريقين معًا ».

(٣) واسمه: نَجيح بن عبدالرحمٰن.

(٤) في (ف): « ابن أبي وديعة ». قال ابن حجر في "هدي الساري" (ص٣٥٣): « وأما أبو معشر فضعيف، لا معنى للتعليل بروايته ».

(٥) تقدم في المسألة السابقة أنه قال: « الصَّحيحُ: عُبَيدالله بن وَدِيعَة ». وانظر "العلل" للدارقطني (١١٠٨).

(٦) نقل ابن الملقن في "البدر المنير" (٣/ ٣٢٨/ مخطوط) ترجيح أبي حاتم لحديث ابن أبي ذئب.

(٧) هو: محمد بن عبدالرحمٰن. وروايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (١١٢٦)، والنسائي في "السنن الكبرى" (١٦٥٧)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٨٥٦)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٣١٨٣)، والحاكم في "المستدرك" =

قال أبي: ورواه الدَّرَاوَرْدي[١]، عن أَسِيد، عن ابن[٢] أبي قَتادة، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ .

قلتُ: فأيُّهما أشبَهُ؟

قال: ابنُ أبي ذئب أحفَظُ من الدَّرَاوَرْدي، وكأنه أشبَهُ، وكأنَّ الدَّرَاوَرْدي لزِمَ الطَّريق[٣].

٥٨٣ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الدَّرَاوَرْدي[٤]، عن

= (١/ ٢٩٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ٢٤٧)، وفي "الشعب" (٢٧٤٤).
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٣٣٢ رقم ١٤٥٥٩)، وابن ماجة في "سننه" (١١٢٦) من طريق زهير بن محمد، والطبراني في "الأوسط" (٢٧٣) من طريق سعيد بن أبي أيوب. وابن عبدالبر في "التمهيد" (١٦/ ٢٤٠) من طريق عبدالله ابن جعفر. ثلاثتهم عن أَسِيد، به.
وقال البيهقي في "السنن" عقب رواية ابن أبي ذئب السابقة: « تابعه سليمان بن بلال، عن أسيد ».

(١) هو: عبدالعزيز بن محمد. وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٣٠٠ رقم ٢٢٥٥٨). والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٣١٨٤)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ٤٨٨)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (١٦/ ٢٤٠).

(٢) قوله: « بن » سقط من (ف).

(٣) ورجح الدارقطني في "العلل" (٤/ ١٢٧/ ب) طريق ابن أبي ذئب . وخالفهما ابن عبدالبر؛ فقال عقب رواية عبدالله بن جعفر السابقة: « هكذا قال عبدالله بن جعفر في هذا الحديث، جعله عن جابر والأول - عندي - أولى بالصواب على رواية الدراوردي. وعبدالله بن جعفر هذا هو والد علي بن المديني، وهو علي بن عبدالله ابن جعفر بن نجيح، وعليٌّ أحد أئمة الحديث، وأبوه عبدالله بن جعفر مدني ضعيف». قلنا: كأنه خفي على ابن عبدالبر متابعة ابن أبي ذئب وغيره له.

(٤) هو: عبدالعزيز بن محمد.

الرَّبَذي[(١)]، عن أيُّوب بن خالد بن صفوان؛ أنَّ أَوْسَ[(٢)] الأنصاريَّ حدَّثه، عن عبدالله[(٣)] بن رافع مولى أمِّ سَلَمة، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: « **أَفْضَلُ الأَيَّامِ عِنْدَ اللهِ يَوْمُ الجُمُعَةِ، وَهُوَ الشَّاهِدُ وَالمَشْهُودُ** » ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: أيُّوبُ بن خالد بن صفوان بن أَوْس، عن عبدالله بن[(٤)] رافع، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ[(٥)].

٥٨٤ - وسألتُ[(٦)] أبي عن حديثَيْنِ رواهما يَاسينُ بن معاذ الزَّيَّات[(٧)]، عن الزُّهْري:

---

(١) في (ك): « الزبيدي ». والرَّبَذي هو: موسى بن عبيدة .

(٢) كذا في جميع النسخ: « أوس » بلا ألف بعد السِّين، وفيه وجهان؛ ذكرناهما في التعليق على المسألة رقم (١٢٦) عند قوله: « إن حسين المعلم ».

(٣) في (ف): « عبيدالله ».

(٤) قوله: «بن» سقط من (ت) و(ك).

(٥) الحديث رواه الترمذي في "جامعه" (٣٣٣٩) من طريق روح بن عبادة وعبيدالله بن موسى، وابن عدي في "الكامل" (٢/ ٤٤) و(٦/ ٣٣٦)، والطبراني في "الأوسط" (١٠٨٧) من طريق بكار بن عبدالله بن عبيدة، والبيهقي (٣/ ١٧٠) من طريق روح ابن عبادة، ثلاثتهم عن موسى بن عبيدة الرَّبَذي، عن أيوب بن خالد، عن عبدالله بن رافع، عن أبي هريرة، به مرفوعًا. قال الترمذي: « هذا حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من حديث موسى بن عبيدة. وموسى بن عبيدة يُضَعَّف في الحديث، ضعفه يحيى بن سعيد وغيره ». وقال ابن عدي بعد أن ذكر أحاديث لموسى بن عبيدة: « عامتها مما ينفرد بها من يرويها عنه، وعامتها متونها غير محفوظة، وله غير ما ذكرت من الحديث، والضعف على رواياته بيِّن». وقال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن عبدالله بن رافع إلا أيوب، تفرد به موسى».

(٦) نقل ابن الملقن في "البدر المنير"(٣/ ٢٩٦-٢٩٧/ مخطوط)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (٢/ ٨٥) و(٤/ ٢٢٠) بعض هذا النص .

(٧) في (ش): « والزيات » بالواو.

أحدهما: عن سعيد بن المسيّب، عن أبي هريرة[(١)]؛ قال: « **مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَتَيِ الجُمُعَةِ أَوْ أَحَدَهُمَا**[(*)]**، فَقَدْ أَدْرَكَ الجُمُعَةَ، وَمَنْ لَمْ يُدْرِكْهُمَا وَلَا أَحَدَهُمَا**[(*)]**، فَلْيُصَلِّي**[(٢)] **الأُولَى** ». قال ياسين: أو قال: « **الظُّهْرَ أَرْبَعًا** ».

---

(١) أي: عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ؛ كما يتضح من التخريج، ومن المسألة (٤٩١).
والحديث رواه الطبراني في "الأوسط" (٨٦٥٦)، والدارقطني في "السنن" (٢/ ١١) من طريق يحيى بن أيوب، والخطيب في "تاريخ بغداد"(١١/ ٢٥٧) من طريق يوسف بن أسباط، كلاهما عن ياسين الزَّيَّات، عن الزُّهري، عن سعيد، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، به .
قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث بهذا اللفظ عن الزهري إلا الزيات ».
ورواه ابن عدي في "الكامل" (٧/ ١٨٤) من طريق الأبيض بن الأغر بن الصباح التميمي، عن ياسين الزَّيَّات، عن الزُّهْري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة به . قال ابن عدي: « ولياسين الزيات غير ما ذكرت، عن الزهري، وعن غيره، وكل رواياته أو عامتها غير محفوظة ».
ورواه ابن عدي في "الكامل" (٧/ ١٨٤) من طريق عبدالله بن الحارث المخزومي، والدارقطني في "السنن" (٢/ ١٠)، وفي "العلل" (٩/ ٢٢٤) من طريق بكر بن بكار، كلاهما عن ياسين، عن الزُّهري، عن سعيد وأبي سلمة، عن أبي هريرة، به.
ورواه الدارقطني في "السنن" (٢/ ١١)، وفي "العلل" (٩/ ٢٢٣) من طريق وكيع، عن ياسين، عن الزُّهري، عن سعيد أو أبي سلمة، عن أبي هريرة، به .

(*) كذا في جميع النسخ: «أحدهما»، وكانتِ الجادَّةُ أنْ يقال: « إحداهما »، أي: إحدى الركعتَيْنِ، ولَئِنْ ثَبَتَ ما في النسخ، فإنَّه يكون من باب الحمل على المعنى بتذكير المؤنَّث؛ حُمِلَتِ « ركعتي الجمعة » على معنى « ركوعي الجمعة »، فذكَّر وقال: أحدهما، أي: أحد الركوعَيْنِ، وانظر للحمل على المعنى التعليق على المسألة رقم (٢٧٠).

(٢) كذا في جميع النسخ، بإثبات الياء، والفعل مجزوم بلام الأمر، وهو عربيٌّ صحيحٌ، وانظر تخريج ذلك في المسألة رقم (٢٢٨).

والأُخرى[١]: عن سعيد[٢]، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «مَنْ أَسْلَمَ عَلَى شَيْءٍ، فَهُوَ لَهُ» ؟

قال أبي: أما حديثُ سعيد، عن أبي هريرة فَمَتْنُهُ[٣]: «مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الصَّلَاة رَكْعَةً، فَقَدْ أَدْرَكَهَا»[٤] .

وهذا حديثٌ لا أصلَ له[٥].

٥٨٥ - وسألتُ[٦] أبي عن حديثٍ رواه محمد بن بِشْر، عن يزيد

---

(١) كذا في جميع النسخ، ويُحمل على أنه أراد: « الطَّريق الأُخرى »، أو: « الرواية الأخرى » من باب الحمل على المعنى، حمَلَ المذكَّر على معنى المؤنَّث، انظر التعليق على المسألة رقم (٢٧٠).

(٢) الحديث رواه أبو يعلى في "مسنده" (٥٨٤٧)، وابن عدي (٧/ ١٨٤)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٩/ ١١٣) من طريق ياسين، عن الزُّهري، عن سعيد، عن أبي هريرة، به .
قال البيهقي: « وهذا الحديث إنما يروى عن ابن أبي مليكة، عن النبي ﷺ مرسلاً، وعن عروة، عن النبي ﷺ مرسلاً ».
وانظر "العلل" للدارقطني (٩/ ٢١٩).

(٣) في (ف): « فمنته ».

(٤) انظر أوجه الاختلاف في هذا الحديث في "علل الدارقطني" (١٧٣٠).

(٥) قوله: « وهذا حديثٌ لا أصلَ له » يحتمل أن يكون تتمة لكلامه على الحديث السابق، ويحتمل أن يكون لحديث: « من أسلم على شيء، فهو له ». وقد نقل ابن الملقن وابن حجر - كما سبق - هذه العبارة في الحديث الأول، ونقلها ابن حجر أيضًا في الحديث الثاني. ولعله مما يقوِّي كونها في الحديث الثاني أن أبا حاتم لم يتكلم عليه بشيء بخلاف الأول. وأما حديث: « من أدرك من الصَّلاة ركعة، فقد أدركها »: فقد صححه أبو حاتم بهذا اللفظ كما تقدم في المسألة رقم (٤٩١) و(٥١٩)، وسيأتي في المسألة رقم (٦٠٧).

(٦) تقدمت هذه المسألة برقم (٣٨١).

ابن زياد بن أبي الجَعْد، عن زُبَيدٍ[١]، عن عبدالرحمٰن بن أبي ليلى، عن كعب بن عُجْرَةَ؛ قال: قال عمر: صلاةُ الأضحى رَكْعَتان[٢]، وصلاةُ الجُمعَة ركعَتان . . . وذكر الحديثَ؟

قال أبي: رواه الثَّوْري، عن زُبَيد، عن ابن أبي ليلى، عن عمر . . . الحديثَ، ليسَ فيه كعب، وسُفْيانُ أحفَظُ .

٥٨٦ - وسألتُ[٣] أبي عن حديثٍ رواه عمرو بن أبي قَيْس[٤]،

---

(١) هو: ابن الحارث اليامي . (٢) في (ت):« ركعات ».

(٣) نقل ابن حجر في "الفتح" (٢/ ٣٧٨) تصويب أبي حاتم للإرسال .

(٤) روايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (٨٢٤)، والمزي في "تهذيب الكمال" (٢٧/ ٥١٧). وأخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (١٠/ رقم ١٠٠٨٥) من طريق محمد بن عياش، وفي "الأوسط" (٦٦٥٩) و"الصغير" (٩٨٦) و"مسند الشاميين" (٥١٥)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٢/ ١٥١) من طريق عمرو ابن قيس الملائي، كلاهما عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبدالله، به مرفوعًا.

وأخرجه الطبراني في "الكبير" (١٠/ رقم ١٠١١٦)، وفي "الصغير" (٨٨٧) من طريق أبي إسحاق الفزاري، عن مسعر بن كدام، عن أبي مرة، عن أبي الأحوص، عن عبدالله، به مرفوعًا. وقع في "المعجم الكبير": (أبي فزارة) بدل (أبي مرة).

وأخرجه أبو نعيم في "الحلية" (٧/ ١٨٣) من طريق شعبة، عن أبي إسحاق، عن أبي فروة - قال شعبة: فلقيته، فحدثني أبو فروة - عن أبي الأحوص، عن عبدالله ابن مسعود، به مرفوعًا.

قال أبو نعيم: « غريب من حديث سعيد، عن أبي فروة، واسمه: عروة بن الحارث، وتفرَّد به عنه حجاج بن نصير ».

وأخرجه الترمذي في "علله" (١٤٧) قال: حدثنا محمد بن حميد الرازي، حدثنا أبو تميلة، قال: حدثنا الحسين بن واقد، عن عاصم بن بهدلة، عن أبي وائل، عن عبدالله، به مرفوعًا كذلك.

وأبو مالك النَّخَعي[١]، فقالا: عن أبي فَرْوَة الهَمْداني[٢]، عن أبي الأَحْوَص[٣]، عن عبدالله[٤]؛ قال: كان رسولُ الله ﷺ يقرأُ في صلاة الغَدَاةِ من يوم الجُمُعَة: ﴿ الٓمٓ ۝١ تَنزِيلُ ﴾ السَّجْدَة، و: ﴿ هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ ﴾؟

قال أبي: وَهِمَا في الحديث، رواه الخَلْقُ[٥]، فكلُّهم قالوا[٦]: عن أبي فَرْوَة، عن أبي الأَحْوَص[٧]؛ قال: كان النبيُّ ﷺ... مُرسَلً[٨][٩].

---

(١) قيل: اسمه عبدالملك بن حسين، وقيل: عبادة بن الحسين، وقيل غير ذلك.

(٢) كذا وقع هنا: «أبو فروة الهَمْداني»، وهو: عروة بن الحارث الهَمْداني، أبو فروة الأكبر. ووقع عند الترمذي في "العلل الكبير" (١٤٩)، وفي "العلل" للدارقطني (٩٢٣): «أبو فروة الجُهَني»، وهو: مسلم بن سالم - كما سمَّاه الدارقطني - وهو أبو فروة الأصغر.

(٣) هو: عَوف بن مالك.

(٤) هو: ابن مسعود.

(٥) منهم سفيان بن عيينة، وروايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٢٧٣١). وحجاج بن أرطاة، وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٥٤٤١).

(٦) من قوله: «عن أبي فروة الهمداني ...» إلى هنا سقط من (ك).

(٧) في (ف): «الأخوص».

(٨) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٩) روى الترمذي هذا الحديث في "العلل الكبير" (١٤٩) من طريق عمران بن عيينة، عن أبي فروة الجهني، ثم قال: «سألتُ محمدًا [يعني البخاري] عن هذا الحديث؟ فقال: روى عمرو بن أبي قيس، عن أبي فروة، عن أبي الأحوص، عن عبدالله. وروى سفيان الثوري، عن أبي فروة، عن أبي الأحوص، عن النبي ﷺ مرسلاً، فكأن هذا أشبه. قلت له: فإن زائدة روى عن أبي فروة، عن أبي الأحوص، عن عبدالله. فلم يعرف حديث زائدة، ولا حديث عمران بن عيينة».اهـ. =

٥٨٧ - وسمعتُ أبي وذكر حديثَ الحَكَم بن عبد الملك[١]، عن قَتادة[٢]، عن الحَسَن[٣]، عن سَمُرَة، عن النبيِّ ﷺ قال: «**احْضُرُوا الجُمُعَةَ، وادْنُوا مِنْها؛ فَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَتَخَلَّفُ عَنِ**[٤] **الجُمُعَةِ، حَتَّى إِنَّهُ لَيُخَلَّفُ عَنِ الجَنَّةِ، وإِنَّهُ مِنْ أَهْلِها**».

قال أبي: رواه[٥] بعض حُفَّاظ أصحاب قَتادة[٦]، عن قَتادة، عن أبي أيُّوب الأَزْدي، عن سَمُرَة، عن النبيِّ ﷺ.

قيل لأبي: أَيُّهما أشبَهُ؟

قال: عن أبي أيُّوب عن سَمُرَة أشبَهُ.

قلتُ لأبي: فإنَّ سعيدَ بن بَشِير[٧] روى هذا الحديثَ عن قَتادة،

= وذكر الدارقطني في "العلل" (٩٢٣) الخلاف في هذا الحديث، ثم قال: « والصحيح مرسل ».

(١) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المسند" (٦٨٤- المطالب العالية)، والإمام أحمد في "المسند" (٥/ ١٠ رقم٢٠١١٢)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٧/ ٢٠٧ رقم٦٨٥٤)، و"المعجم الصغير" (٣٤٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ٢٣٨)، وفي "الشعب" (٢٧٥٧).

(٢) في (ت) و(ك): « عبادة ». وهو: ابن دعامة السدوسي.

(٣) هو: البصري.

(٤) في (ش): « من ».

(٥) في (ش): « ورواه » بالواو.

(٦) منهم هشام الدستوائي، وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٥/ ١١ رقم٢٠١١٨)، وأبو داود في "سننه" (١١٠٨)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٢٨٩)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ٢٣٨).

(٧) روايته أخرجها الطبراني في "المعجم الأوسط" (٤٣٧١)، لكن قال: « عن أبي أيوب»، ولم ينسبه. =

عن أبي أَيُّوبَ يحيى بنِ المُنكَدِر، عن سَمُرَة .

قال: أخطأَ في ذلك؛ إنما هو: أبو أَيُّوب العَتَكي[1] يحيى بن مالك.

٥٨٨ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عمرو بن أبي سَلَمة[2]، عن زُهير بن محمد، عن هشام بن عُرْوَة، عن أبيه، عن عائِشَة: أنَّ النبيَّ ﷺ خَطَبَ الناسَ يوم الجُمُعَة، فرأى علَيهِمْ ثيابَ النِّمار[3]، فقال رسولُ الله ﷺ: **«مَا عَلَى أَحَدِكُمْ إنْ وَجَدَ سَعَةً أَنْ يَتَّخِذَ ثَوْبَيْنِ لِجُمُعَتِهِ، سِوَى ثَوْبَيْ مِهْنَتِهِ؟!»** ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ بهذا الإسناد .

قال بعضُ أهل العربيَّة: ثيابُ النِّمَار: أَكْسِيَةٌ قِصارٌ[4].

٥٨٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه رَوَّاد[5]، عن سعيد بن بشير،

= قال الطبراني: « لم يرو هذه الأحاديث، عن قتادة إلَّا سعيد بن بشير تفرد بها محمد ابن بكار ».

(١) هو الأزدي .

(٢) روايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (١٠٩٦)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٧٦٥)، وابن حبان (٢٧٧٧).

(٣) قال ابن الأثير في "النهاية" (٥/١١٨): « كُلُّ شَمْلَةٍ مُخَطَّطة من مآزر الأعراب فهي نَمِرَة، وجمعها: نِمَار، كأنها أُخذت من لون النَّمِر؛ لما فيها من السواد والبياض». وانظر كلام أبي حاتم الآتي نقلاً عن بعض أهل العربية.

(٤) وهذا لا ينافي ما ذكره ابن الأثير، فقد تكون قصيرة ومخطَّطة .

(٥) هو: ابن الجرَّاح . وروايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٣/١٧٨)، والطبراني في "مسند الشاميين" (٢٦١٠)، وابن السني في "عمل اليوم والليلة" (٣٧٩)، وتصحف اسمه في المطبوع من "مسند الشاميين" إلى «داود بن الجراح».

عن قَتادة، عن أنس؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ «أَكْثِرُوا عَلَيَّ الصَّلَاةَ يَوْمَ الجُمُعَةِ»؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ بهذا الإسناد[١].

٥٩٠- وسألتُ[٢] أبي عن حديثٍ رواه عمرو بن خالد الحَرَّاني[٣]، عن ابن لَهِيعَة[٤]، عن محمد بن زيد بن المُهاجِر، عن محمد بن المُنكَدِر، عن جابر: أنَّ النبيَّ ﷺ كان إذا صَعِدَ المِنبَرَ، سَلَّم[٥]؟

قال أبي: هذا حديثٌ موضوعٌ[٦].

---

(١) قال ابن عدي: « ولرواد بن الجراح أحاديث صالحة، وإفرادات، وغرائب ينفرد بها عن الثوري وغير الثوري، وعامة ما يروي عن مشايخه لا يتابعه الناس عليه، وكان شيخًا صالحًا، وفي حديث الصالحين بعض النكرة؛ إلا أنه ممن يُكتَب حديثه ».
وللحديث طرق أخرى عن أنس لا يخلو شيء منها من ضَعْفٍ، ذكرها الإمام ابن القيم في "جلاء الأفهام" (ص١٥٩- ١٦٢)، والشيخ الألباني في "السلسلة الصحيحة" (١٤٠٧)، وقال عقب نقله لعبارة أبي حاتم هذه: « وبالجملة فالحديث بهذه الطرق حسن على أقل الدرجات، وهو صحيح بدون ذكر ليلة الجمعة ».

(٢) نقل هذه المسألة الزيلعي في "نصب الراية" (٢/ ٢٠٥)، وابن عبدالهادي في "تنقيح التحقيق" (٢/ ٧٨)، ونقل ابن كثير في "إرشاد الفقيه" (١/ ١٩٥) حكم أبي حاتم على الحديث .

(٣) روايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (١١٠٩)، وابن عدي في "الكامل" (٤/ ١٤٧)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ٢٠٤)، وتمَّام في "فوائده" (٤٥٠/ الروض البسام)، والبغوي في "شرح السنة" (١٠٦٩).

(٤) هو: عبدالله .

(٥) قوله: « كان إذا صعد المنبرَ، سلَّم » سقط من (ك).

(٦) قال ابن عدي في الموضع السابق: « وهذا بهذا الإسناد لا أعلم يرويه غير ابن لهيعة، وعن ابن لهيعة عمرو بن خالد ».

٥٩١ - وسمعتُ أبي وحدَّثنا عن أبي خلف[1] يزيدَ بن سعيد بن يزيد الأَصْبَحي الإسْكَنْدَراني[2]؛ قال: سمعتُ مالك بن أنس يُسْأَل[3]؛ فقال[4]: حدَّثني سعيد[5] بن أبي سعيد المَقْبُري، عن أبيه، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ في جُمُعَةٍ من الجُمَع: « **يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِيْنَ، إِنَّ هَذا يَوْمًا[6] جَعَلَهُ اللهُ عِيدًا، فاغْتَسِلُوا، وَعَلَيْكُمْ بِالسِّواكِ** ».

قال أبي: وَهِمَ يزيدُ بن سعيد في إسنادِ هذا الحديث؛ إنما يَرويه مالكٌ بإسنادٍ مُرسَلٍ[7].

---

(١) في (ت) و(ك): « ابن خلف »، والمثبت من بقيَّة النسخ، ويبدو أن كليهما تصحيف، فكنية يزيد بن سعيد الأصبحي هذا: أبو خالد؛ كما في "الثقات" لابن حبان (٩/ ٢٧٧)، و"الأنساب" للسمعاني (٣/ ١٩٢)، و"تاريخ الإسلام" للذهبي (ص٥٥٠ رقم ٦٠٢/ وفيات٢٤١-٢٥٠). وقد روى البيهقي في "سننه"(١/ ٢٩٩) هذا الحديث من طريق داود بن الحسين البيهقي، ثنا أبو خالد يزيد بن سعيد الإسكندراني... فذكره، وكذا ذكره الدارقطني في المسألة (٢٠٧٠) من "العلل".

(٢) روايته أخرجها الطبراني في "المعجم الصغير" (٣٥٨)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٢٩٩) و(٣/ ٢٤٣)، وابن عبد البر في "التمهيد"(١١/ ٢١١).

(٣) في (ت) و(ك): « سُئل ».

(٤) في (أ) و(ش): « قال ».

(٥) في (ف): « سعد ».

(٦) كذا في جميع النسخ « يومًا » منصوبًا، وهو خبر « إنَّ »، والجادَّة: « يومٌ » بالرفع كما في مصادر التخريج، لكنَّ ما وقع في النسخ يتخرَّج على لغة لبعض العرب، ينصبون بـ« إنَّ » وأخواتها الجزأين: الاسم والخبر جميعًا؛ وقد علَّقنا على هذه اللغة في المسألة رقم (٥٥٠).

(٧) قال البيهقي: « الصحيح مرسل، وقد روي موصولاً، ولا يصحُّ وصله ».
وقال ابن عبدالبر في الموضع السابق: « ولم يتابعه أحد من الرواة على ذلك، ويزيد ابن سعيد هذا من أهل الإسكندرية ضعيف ». وقال بعد أن ذكر الاختلاف على =

٥٩٢ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه عمرو بن أبي سَلَمة التِّنِّيسي[٢]، عن زهير بن محمد، عن محمد بن المُنْكَدِر، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ قال: «**غُسْلُ يَوْمِ الجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ**»؟

قال أبي: هذا[٣] خطأٌ[٤].

= يزيد ابن سعيد: « وهذا اضطراب عن يزيد بن سعيد، ولا يصح شيء من روايته في هذا الباب ».

والحديث رواه مالك في "الموطأ" (١/ ٦٥) عن ابن شهاب، عن ابن السَّبَّاق: أن رسول الله ﷺ قال... فذكره مرسلاً. ورواه من طريق مالك الشافعي في "مسنده" (١/ ١٣٣- رقم ٣٩١- ترتيب السندي)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٥٠١٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ٢٤٣)، والجوهري في "مسند الموطأ" (٢٣١)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (١١/ ٢١١)، وقال ابن عبدالبر: « هكذا رواه جماعة من رواة "الموطأ" عن مالك، عن ابن شهاب، عن ابن السباق، مرسلاً، ولا أعلم فيه بين رواة الموطأ اختلافًا ».

وقال ابن رجب في "فتح الباري" (٦/ ٧٠): « ورواه بعضهم عن مالك، عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، خرَّجه كذلك الطبراني وغيره، وهو وهم على مالك؛ قاله أبو حاتم الرازي، والبيهقي، وغيرهما ». وانظر "العلل" للدارقطني (٢٠٧٠).

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (٦١٤).

(٢) روايته أخرجها ابن خزيمة في "صحيحه" (١٧٤٦)، والطبراني في "الأوسط" (٤٢٦٧)، وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٢١٩).
قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن محمد بن المنكدر إلا زهير بن محمد، تفرَّد به عمرو بن أبي سلمة، ولا يروى عن جابر إلا بهذا الإسناد».
وقال ابن عدي: « ولا أعلم يرويه عن ابن المنكدر غير زهير ». وتقدم في التعليق على المسألة (٤١٤) أن رواية أهل الشام عن زهير بن محمد منكرة، وعمرو بن أبي سلمة شامي.

(٣) قوله: « هذا » مكرر في (ت).

(٤) وقال أبو حاتم في المسألة الآتية برقم (٦١٤): « علة هذا الحديث: ما روى سعيد =

٥٩٣ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه الوليدُ بن مسلم[٢]، عن

= ابن سلمة بن أبي الحسام، عن محمد بن المنكدر، عن عمرو بن سليم الزرقي، عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ ».
وسئل الدارقطني في "العلل" (٢٢٨١) عن هذا الحديث؟ فقال: « يرويه أبو بكر بن المنكدر، واختُلِف عنه: فرواه سعيد بن أبي هلال وبكير بن عبدالله بن الأشج، عن أبي بكر بن المنكدر، عن عمرو بن سُليم الزُّرَقي، عن عبدالرحمٰن بن أبي سعيد الخدري، عن أبيه، فضبطا إسناده وجوَّداه . . . ، ورواه سعيد بن سلمة بن أبي الحسام، واختُلِف عنه: فقال عبدالصمد بن عبدالوارث ومحمد بن عبدالملك بن أبي الشَّوارب: عن سعيد بن سلمة، عن محمد بن المنكدر، عن عمرو بن سليم، عن أبي سعيد، وقال عبدالله بن رجاء: عن سعيد بن سلمة، عن محمد بن المنكدر، عن أخيه أبي بكر، عن عمرو بن سليم، عن أبي سعيد، ورواه عمر بن محمد بن صهبان، عن أبي بكر بن المنكدر، عن عمرو بن سُليم، عن أبي سعيد، وأبو بكر بن المنكدر ليس له اسم. . . وروى هذا الحديث زهير بن محمد، فقال: عن محمد بن المنكدر، عن جابر، ووهم فيه، وإنما رواه محمد بن المنكدر عن أخيه أبي بكر، عن عمرو بن سليم الزُّرَقي، عن أبي سعيد، والقول الأول هو الصحيح ».
والحديث رواه البخاري في "صحيحه" من طريق شعبة، ومسلم (٨٤٦) من طريق بكير الأشج، كلاهما عن أبي بكر بن المنكدر، عن عمرو بن سُليم، عن أبي سعيد الخدري به مرفوعًا .
ورواه مسلم (٨٤٦) من طريق سعيد بن أبي هلال، عن أبي بكر بن المنكدر، عن عمرو بن سُليم، عن عبدالرحمٰن بن أبي سعيد الخدري، عن أبيه به مرفوعًا .
قال ابن حجر في "الفتح" (٢/ ٣٦٥): « والذي يظهر أن عمرو بن سليم سمعه من عبدالرحمٰن بن أبي سعيد، عن أبيه، ثم لقي أبا سعيد فحدثه، وسماعه منه ليس بمنكر؛ لأنه قديم، وُلد في خلافة عمر بن الخطاب، ولم يوصَف بالتدليس».

(١) سقطت هذه المسألة بتمامها من (ك)، وانظر المسألة المتقدِّمة برقم (٥٧١).

(٢) روايته أخرجها الطبراني في "المعجم الأوسط" (٦٧١٧)، وأبو القاسم الأصبهاني في "الترغيب والترهيب" (٨٩٢) وقال: « لم يرو هذا الحديث عن ابن ثوبان إلا الوليد بن مسلم ».

عبدالرحمٰن بن ثابت بن ثَوْبان، عن سالم بن عبدالله؛ أنه سمعَ أنس ابن مالك يقول: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «**أَتَانِي جِبْرِيلُ** عليه السلام **وَفِي يَدِهِ كَهَيْئَةِ المِرْآةِ البَيْضَاءِ، فيهَا نُكْتَةٌ سَوْداءُ ...**»، مثلَ حديث أبي اليَقْظان[1].

فقلتُ لأبي: هذا سالمُ بن عبدالله بن عمر؟

قال: لا[2]! هذا شيخٌ شاميٌّ.

٥٩٤ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه الوليدُ بن مسلم[3]، عن رجلٍ من بني أبي الحَلْبَس[4] السُّلَمي الجَزَري، عن عَبِيدة بن حَسَّان، عن طاوس، عن أبي موسى الأَشْعَري، عن النبيِّ ﷺ قال: «**تُبْعَثُ الأَيَّامُ عَلَى**[5] **هَيْئَتِهَا**[6]، **وَتُبْعَثُ الجُمُعَةُ زَهْرَاءَ مُنِيرَةً بَيْضاءَ تُضِيءُ لأَهْلِهَا، يَمْشُونَ فِي ضَوْئِها، أَلْوَانُهُمْ كَالثَّلْجِ بَيَاضًا، وَرِيحُهُمْ تَسْطَعُ المِسْكَ**[7]،

(١) هو عثمان بن عُمَير، وحديثه تقدم في المسألة رقم (٥٧١).

(٢) قوله: «قال: لا» في (أ): «قالا».

(٣) لم نقف على روايته من هذا الوجه، والحديث أخرجه ابن عدي في "الكامل" (٤/ ١٠٩-١١٠) من طريق إسماعيل بن عياش، عن طلحة بن زيد، عن عبيدة بن حسان، به.

(٤) في (ش): «الحليس» بالمثناة التحتية.

(٥) قوله: «على» سقط من (أ) و(ش).

(٦) في (ت): «هبتها»، وكذا في (ك)، إلا أنها لم تنقط.

(٧) كذا في جميع النسخ ومثله في "الكامل"، وفي مصادر التخريج: «كالمسك»، وهو الجادَّة، وما في النسخ يخرَّج على أنَّ «المِسْكَ» منصوبٌ على نزع الخافض، والتقدير: «تَسْطَعُ كالمسك». ويخرج أيضًا على أنَّ «المِسْكَ» منصوبٌ نيابةً =

تُهْدَى إِلَيْهِمْ كَالعَرُوسِ تُهْدَى إِلَى كَرِيمَتِهَا[١] يَنظُرُ إِلَيْهِمُ الثَّقَلانِ، ما يَطْرِفُونَ[٢] تَعَجُّبًا، حَتَّى يَدْخُلُونَ[٣] الجَنَّةَ، لَا يُخَالِطُهُمْ إِلاّ المُؤَذِّنُونَ المُحْتَسِبُونَ» ؟

قال أبي: روى هذا الحديثَ[٤] أبو مُعَيْدٍ[٥]، عن طاوس، عن

= عن المصدر في باب المفعولِ المُطْلَقِ، والتقدير: وريحُهُمْ تَسْطَعُ سُطُوعَ المِسْكِ »؛ حُذِفَ المضاف « سطوع »، وأقيم المضافُ إليه - وهو « المِسْك » - مُقَامَهُ، فأخَذَ حكمَهُ وإعرابَهُ؛ وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يُوسُف: ٨٢]، أي: واسأَلْ أهلَ القريةِ.

انظر: شروح الألفية، باب الإضافة، وانظر التعليق على المسألة رقم (٢).

(١) كذا في جميع النسخ! وكذا عند ابن عدي في "الكامل" وتمَّام في "فوائده"، وعند ابن خزيمة والحاكم: « كريمها »، وعند الطبراني: « خدرها ».

(٢) أي: تبقى أبصارُهم شاخصةً. انظر «لسان العرب» (٩/ ٢١٣).

(٣) كذا في جميع النسخ، وكذا جاء في بعض مصادر التخريج؛ وفي أغلبها: « حتى يدخلوا»، وهو الجادَّة؛ لأنَّ الفعلَ منصوبٌ بعد « حتى » الجارَّة بإضمار «أن»، وعلامةُ نَصْبِهِ: حذفُ النون. لكنَّه جاء هنا بثبوت النون على لغة من يهمل «أن» حملاً على «ما» أختها، كما في قول البراء ﵁: « قاموا قيامًا حتى يرونه قد سجد» "صحيح البخاري" (٧٤٧). وانظر "شواهد التوضيح" (ص ٢٣٤-٢٣٧).

(٤) قوله: « الحديث » سقط من (أ) و(ش).

(٥) المثبت من (ت)، ولم تنقط في (ف)، وفي بقيَّة النسخ: « أبو معبد » بالباء الموحدة. وأبو مُعَيْد هذا اسمه: حفص بن غَيلان. وروايته أخرجها ابن خزيمة في "صحيحه" (١٧٣٠)، والطبراني في "المعجم الكبير" - كما في "مجمع الزوائد" (٢/ ٣٧٤) -، وفي "مسند الشاميين" (١٥٥٧)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٢٧٧)، وتمَّام في "فوائده" (٤٣٧/ الروض البسام)، والعيسوي في "الجزء الأول من الفوائد المنتقاة" (٤٦٨/ مجموع فيه عشرة أجزاء حديثية)، والبيهقي في "الشعب" (٢٧٧٩) وفي "فضائل الأوقات" (٢٥٤)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٢/ ٢٣٧)، كلهم من طريق الهيثم بن حميد، عن أبي مُعَيْد، به.

أبي موسى، وكلاهما مُرسَلٌ؛ لأنَّ أبا مُعَيْدٍ[١] لم يُدْرِكْ طاوسًا، وعَبيدةُ بن حَسَّان لم يُدْرِكْ طاوسًا. وهذا الحديثُ من حديث محمد ابن سعيد الشَّامي، وهو متروكُ الحديث[٢].

٥٩٥ - وسألتُ[٣] أبي وأبا زرعة[٤] عن حديثٍ رواه أيُّوب بن عُتْبَة، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سَلَمة، عن أبي سعيد؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**ثَلَاثَةٌ حَقٌّ عَلَى المُسْلِمِ يَوْمَ الجُمُعَةِ: الغُسْلُ، والسِّواكُ، وأن يَمَسَّ طِيبًا إنْ وَجَدَهُ**»؟

قالا: هذا خطأٌ؛ إنما هو: يحيى، عن محمد بن عبدالرحمٰن بن ثَوْبان، عن رجلٍ، عن أبي سعيد، موقوف[٥].

قلتُ لهما: ممَّن الخطأ؟

قالا: مِنْ أيُّوب بن عُتْبَة.

---

(١) المثبت من (ت) و(ك)، وفي بقيَّة النسخ: «أبو معبد».

(٢) وقال ابن خزيمة - بعد أن أخرج الحديث كما سبق -: «إن صحَّ الخبر؛ فإن في النفس من هذا الإسناد!». وقال الحاكم: «هذا حديث شاذٌّ صحيح الإسناد».

(٣) انظر المسألة رقم (٥٦٤).

(٤) قوله: «وأبا زرعة» سقط من (أ) و(ش).

(٥) هذا ما رجَّحه أبو حاتم وأبو زرعة هنا، وهو خلاف ما رجَّحه أبو زرعة في المسألة رقم (٥٦٤) من أنَّ الصحيح: يحيى بن أبي كثير، عن محمد بن عبدالرحمن بن ثوبان، عن رجلٍ، عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ».
وقوله: «موقوف» يجوز فيه النصب والرفع. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

٥٩٦ - وسألتُ[١] **أبي** عن حديثٍ رواه أَبَانُ العَطَّارُ[٢]، عن يحيى[٣]، عن زيد[٤]، عن أبي سَلَّام[٥]، عن الحَضْرَمي[٦]، عن الحَكَم بنِ مِيناء؛ أنه سمعَ ابنَ عُمَرَ وابن عباس؛ سمعا رسولَ الله ﷺ وهو[٧] على المِنْبَرِ قال: «**لَيَنْتَهِيَنَّ أَقْوَامٌ عَنْ تَرْكِهِمُ الجُمُعاتِ . . .**»، الحديثَ؟

قال أبي: رواه معاويةُ بن سَلَّام[٨]، عن أخيه زيد، عن[٩] أبي سَلَّام - ولم يَذْكُر فيه الحَضْرَمي - عن الحكم بن مِيناء، عن ابن عُمَرَ وابنِ عباس .

---

(١) نقل بعض هذا النص مغلطاي في "شرح سنن ابن ماجه" (٤/ ١٣٣٢). وفي هامش النسخة (أ) حاشية غير واضحة.

(٢) هو: أبان بن يزيد. وروايته أخرجها الطحاوي في "مشكل الآثار" (٣١٨٦ و٣١٨٦/م) من طريق عبيدالله بن موسى العبسي، وأبي سلمة موسى بن إسماعيل التَّبوذَكي، كلاهما عن أبان، به . وأخرجه النسائي في "سننه" (١٣٧٠) من طريق حيان بن هلال، عن أبان، به، إلا أنه قال: « عن الحضرمي بن لاحق، عن زيد، عن أبي سلَّام، عن الحكم بن مِيناء»، فقدَّم وأخَّر . وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (١/ ٢٥٤ رقم٢٢٩٠) من طريق عفان بن مسلم، عن أبان، به، فأسقط الحضرميَّ من الإسناد. وأخرجه أحمد أيضًا (١/ ٣٣٥ رقم ٣١٠٠) من طريق هدبة بن خالد، عن أبان، به، فأسقط الحضرميَّ وزيد بن أبي سلَّام.

(٣) هو: ابن أبي كثير .

(٤) هو: ابن سلَّام .

(٥) هو: ممطور الحبشي.

(٦) هو: ابن لاحق، كما سيأتي .

(٧) قوله: « وهو » من (ف) فقط .

(٨) لم نقف على روايته، والحديث أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (١/ ٣٣٥ رقم ٣٠٩٩) من طريق هشام الدستوائي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلام، عن الحكم بن ميناء، به.

(٩) في (ش) و(ك): « بن » بدل: « عن ».

قال أبي: والحَضْرَميُّ بنُ[1] لاحِقٍ رجلٌ مِنْ أهل المدينة، وليس لروايةِ أبي سَلَّام عنه معنًى[2]، وإنما يُشْبِهُ أن يكونَ يحيى لم يسمَعْهُ من زيد[3]، فرواه عن الحَضْرَميِّ، عن زيد، فوَهِمَ الذي حَدَّث به، والله أعلم[4].

٥٩٧ - وسألتُ[5] أبي عن حديثٍ رواه نافعُ بن أبي نُعَيم

---

(١) في (ت) و(ك): «من» بدل: «بن».

(٢) قوله: «معنى» سقط من (ش).

(٣) قال المِزِّي في ترجمة زيد بن سلَّام من "تهذيب الكمال" (٢٠٩٥): «وقال يحيى ابن حسَّان التِّنِّيسي، عن معاوية بن سلَّام: أخذ مني يحيى بن أبي كثير كُتُبَ أخي زيد بن سلَّام. وقال عباس الدوري عن يحيى بن معين: لم يلقَ يحيى بن أبي كثير زيدَ بنَ سلَّام، وقَدِمَ معاويةُ بن سلَّام عليهم، فلم يسمع يحيى بن أبي كثير منه شيئًا؛ أخذ كتابه عن أخيه، ولم يسمَعْه، فدلَّسه عنه. وقال أبو بكر الأثرم: قلتُ لأبي عبدالله أحمد بن حنبل: يحيى بن أبي كثير سمع من زيد بن سلَّام؟ فقال: ما أشبهه! قلت له: إنهم يقولون: سمعها من معاوية بن سلَّام؟ فقال: لو سمعها من معاوية لذكر معاوية، هو يُبَيِّن في أبي سلَّام؛ يقول: حدَّث أبو سلَّام، ويقول: عن زيد. أما أبو سلَّام فلم يسمع منه، ثم أثنى أبو عبدالله على يحيى بن أبي كثير». اهـ.

(٤) في الحديث اختلاف كثير غير ما ذُكر هنا، لكنَّ أصحَّ طرقه ما رواه مسلم في "صحيحه" (٨٦٥)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ١٧١) من طريق أبي توبة الربيع بن نافع، عن معاوية بن سلَّام، عن أخيه زيد؛ أنه سمع أبا سلَّام؛ قال: حدثني الحكم، عن ابن عمر وأبي هريرة.
قال البيهقي: «ورواية معاوية بن سلَّام عن أخيه زيد أولى أن تكون محفوظة».

(٥) نقل هذا النص ابن الملقن في "البدر المنير" (٣/ ٤٠٨/ مخطوط). ونقل ابن حجر في "التلخيص الحبير" (٢/ ١٧٢) قول أبي حاتم: «هذا خطأ». وانظر المسألة التالية.

القارئ[١]، عن نافع مولى ابن عمر، عن ابن عمر: أنه كان يُكَبِّر في العِيدَيْنِ سبعًا في الأُولى، وخمسًا في الثَّانية ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ رَوَىٰ[٢] هذا الحديثَ عن أبي هريرة: أنه كانَ يُكَبِّر[٣].

٥٩٨ - وسألتُ[٤] أبي عن حديثٍ رواه إسحاقُ بن الفُرَات قاضي

---

(١) في (ك): « الفارسي ». وروايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (٥٧٢٠)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٣٤٥).

(٢) كذا في جميع النسخ، وفي "البدر المنير": « يُروىٰ »، والمقصود - فيما يظهر -: نافع مولى ابن عمر؛ فإنه رواه عن أبي هريرة عند مالك في "الموطأ" (١/ ١٨٢٠)، والبيهقي في "السنن" (٣/ ٢٨٨)، وغيرهما .

(٣) الحديث رواه مالك في "الموطأ" (١/ ١٨٠) عن نافع مولى عبدالله بن عمر، أنَّه قال: « شهدت الأضحى والفطر مع أبي هريرة، فكبر في الركعة الأولى سبع تكبيرات قبل القراءة، وفي الآخرة خمس تكبيرات قبل القراءة ».
ومن طريق مالك أخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (٥٦٨٠)، والشافعي في "الأم" (١/ ٢٣٦)، وفي "المسند" (٤٦٠- ترتيب السندي)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٣٤٤)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٢٨٨). ورواه عبدالرزاق (٥٦٨١ و٥٦٨٢)، والطحاوي (٤/ ٣٤٤)، والدارقطني في "العلل" (٩/ ٤٧)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ٢٨٨) من طرق عن نافع، عن أبي هريرة، به موقوفًا .
قال البخاري: « والصَّحيحُ: ما روى مالك،وعبدالله ،والليث، وغير واحد من الحفاظ: عن نافع، عن أبي هريرة، فِعْلَه ». نقله الترمذيُّ عنه في"العلل الكبير" (١٥٦). وانظر "الكامل" لابن عدي (٧/ ١٨).
وقال الإمام أحمد:« ليس يروى في التكبير في العيدين حديثٌ صحيح مرفوع ». نقله ابن حجر في "التلخيص الحبير" (٢/ ١٧٢).

(٤) نقل بعضَ هذا النصِّ ابنُ الملقِّن في "البدر المنير" (٣/ ٤٠٧/ مخطوط)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (٢/ ١٧١). وانظر المسألة السابقة.

مِصْر[١]، عن ابن لَهِيعَة[٢]، عن أبي الأسود[٣]، عن عُرْوَة، عن أبي واقِدٍ اللَّيْثي؛ قال: شَهِدتُّ العيدَيْنِ مع رسول الله ﷺ، فكبَّر في الأُولَى سبعًا، وفي الثَّانية خمسًا؟

قال أبي: هذا حديثٌ باطلٌ بهذا الإسناد[٤].

٥٩٩ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبدالرحمٰن بن يزيد بن جابر[٥]، عن عطاء الخُراساني، عن مَولى أُمِّ عثمان - امرَأتِه[٦]- عن عليِّ بن أبي طالب - ذكَرَ[٧] كلامًا، وفيه دلالةٌ أنه عن النبيِّ ﷺ- قال:

---

(١) روايته ذكرها الدارقطني في "علله" (٥/ ٢٧ب)، ووقع عنده: « عن عروة، عن عائشة وأبي واقد الليثي »، وكذلك رواه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٣٤٣) من طريق سعيد بن كثير ابن عفير، عن ابن لهيعة، به. ورواه الإمام أحمد في "المسند" (٦/ ٦٥ رقم ٢٤٣٦٢) عن أبي سعيد مولى بني هاشم، عن ابن لهيعة، عن عقيل، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة، به.

(٢) هو: عبدالله.

(٣) هو: محمد بن عبدالرحمٰن بن نوفل، المعروف بيتيم عُرْوَة.

(٤) اختُلِف على ابن لهيعة في هذا الحديث، فمرَّة جعله من مسند عائشة، ومرَّة من مسند أبي واقد الليثي، ومرَّة من مسند أبي هريرة.
قال الدارقطني في "العلل" (٥/ ل ٢٥/ب): « والاضطراب فيه من ابن لهيعة ».
وقال الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤/ ٣٤٤): « وأما حديثُ ابن لهيعة فبَيِّنُ الاضطراب ». وذكر الترمذي في "العلل الكبير" (١٥٥) أنه سأل البخاري عن هذا الحديث؟ فضعَّفه؛ قال: قلتُ له: رواه غير ابن لهيعة ؟ قال: لا أعلمه .اهـ.

(٥) روايته أخرجها أبو داود في "سننه" (١٠٥١)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ٢٢٠). ورواه أحمد في "المسند" (١/ ٩٣ رقم٧١٩) من طريق الحجاج بن أرطاة، عن عطاء الخراساني؛ أنه حدَّثه عن مولى امرأته، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وفي آخره قال: « هكذا سمعت نبيكم ﷺ ».

(٦) أي: امرأة عطاء الخراساني.

(٧) في (ك): « وذكر ».

«إِذَا كَانَ يَوْمُ الجُمُعَةِ، جَلَسَ المَلَائِكَةُ عَلَى أَبْوابِ المَسْجِدِ[١] . . .» .

ورواه حمَّاد بن سَلَمة، عن عطاء الخُرَاساني، عن رجلٍ، قولَهُ، موقوفً[٢] .

قلتُ لأبي: ما الصَّحيحُ؟

قال: حديثُ عبدالرحمٰن بن يزيد بن جابر أشبَهُ، وحمَّادٌ لم يحفَظْ.

٦٠٠ - وسألتُ[٣] أبي عن حديثٍ رواه ابن أبي العِشْرين[٤]، عن الأَوزاعيِّ[٥]، عن يحيى[٦]، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: «**مَثَلُ المُهَجِّرِ[٧] إلى الجُمُعَةِ كَالمُهْدِي جَزُورًا[٨]** . . .»، الحديثَ ؟

فقال[٩] أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: يحيى بن أبي كثير، عن عليِّ ابن سَلَمة، عن أبي هريرة، موقوف[١٠] .

---

(١) في (ف): « المساجد ».
(٢) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، انظر التعليق على المسألة رقم(٣٤).
(٣) تقدَّمت هذه المسألة برقم (٥٧٩). (٤) هو: عبدالحميد بن حبيب.
(٥) هو: عبدالرحمٰن بن عمرو . (٦) هو: ابن أبي كثير.
(٧) في (ك): « المهاجر »، والمُهَجِّر: هو المُبَكِّر، والتَّهجيرُ: التَّبكيرُ، قال الأزهري: يذهبُ كثيرٌ من الناس إلى أن التهجيرَ في هذه الأحاديث تفعيلٌ من الهاجرة وقتَ الزَّوَال، وهو غَلَطٌ، والصَّواب أنها التَّبكيرُ، وهي لغةُ أهل الحجاز ومن جاورهم من قيس. . . وسائرُ العرب تقول: هجَّر الرجلُ: إذا خرجَ وقتَ الهاجِرَة، وهي نصفُ النَّهار. "تهذيب اللغة" (٦/ ٤٤) بتصرف.
(٨) في (ت): « جرروا ». (٩) في (ش): « قال ».
(١٠) قوله: « موقوف » يجوز فيه النصب والرفع. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

٦٠١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه سُوَيْد بن عبد العزيز[١]، عن يحيى بن الحارث، عن القاسم[٢]، عن أبي أُمَامَة، عن النبيِّ ﷺ قال: «اغْتَسِلُوا يَوْمَ الجُمُعَةِ؛ فَهُوَ كَفَّارَةٌ مَا بَيْنَ الجُمُعَةِ إلى الجُمُعَةِ»؟

قال أبي: رواه عمرُ بن عبدالواحد، عن يحيى بن الحارث، عن القاسم؛ يَرْفَعُ الحديثَ إلى رسولِ الله ﷺ .

قال أبي: هذا أشبَهُ .

٦٠٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه بَقِيَّةُ[٣]، عن شُعْبَة[٤]، عن

---

(١) روايته أخرجها الطبراني في "المعجم الكبير" (٨/ ١٧٨ رقم٧٧٤٠)، و"الأوسط" (٧٠٨٧)، و"مسند الشاميين" (٨٨١)، ثم قال: « لم يرو هذا الحديثَ عن يحيى بن الحارث إلا سويدُ بن عبدالعزيز ».

(٢) هو: ابن عبدالرحمٰن الشَّامي، أبو عبدالرحمٰن .

(٣) هو: ابن الوليد . وروايته أخرجها أبو داود في "سننه" (١٠٧٣)، وابن ماجه (١٣١١)، والبزار في "مسنده" (ق٢٠٨/ أ)، وابن الجارود في "المنتقى" (٣٠٢)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٢٨٨) والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ٣١٨)، والخطيب البغدادي في "تاريخ بغداد" (٣/ ١٢٩)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (١٠/ ٢٧١). وأخرجه ابن عدي في "الكامل" (٣/ ١٩٣) من طريق زياد بن عبدالله البكائي، عن عبدالعزيز بن رفيع، به .
ورواه الدارقطني في "الأفراد" (٣٢٢/أ- أطراف الغرائب) من طريق أبي بلال الأشعري، عن أبي بكر بن عياش، عن عبدالعزيز بن رفيع به.
ورواه ابن ماجه في "سننه" (١٣١١) من طريق بقية، عن شعبة، عن مغيرة، عن عبدالعزيز بن رفيع، عن أبي صالح، عن ابن عباس، به، ثم قال ابن ماجه - كما في "النكت الظراف" لابن حجر (٤/ ٣٨٣)- في آخر الحديث: « ما أظن إلّا أني وهمت في « ابن عباس » والصواب: « أبي هريرة ».

(٤) في (أ) و(ش): «رواه شعبة، عن بَقِيَّة».

مُغِيرَةَ[(١)]، عن عبد العزيز بن رُفَيْع، عن أبي صالح[(٢)]، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ؛ قال[(٣)]: اجتمعَ عِيدانِ في عهدِ النبيِّ ﷺ؟

قال أبي: رواه أبو عَوَانة[(٤)]، عن عبدالعزيز بن رُفَيْع؛ قال: شَهِدتُّ الحجَّاجَ بنَ يوسف واجتمعَ عِيدانِ في يوم، فجَمَّعوا، فسألتُ أهلَ المدينة؛ قلتُ: كان فيكُم رسولُ الله ﷺ[(٥)] عَشْرَ سنين، فهل اجتمعَ عِيدانِ ؟ قالوا: نعم .

قال أبي: هذا أشبَهُ[(٦)].

---

(١) هو: ابن مِقْسَم الضَّبِّي .

(٢) هو: ذَكوان السَّمَّان . (٣) القائل: أبو هريرة ﷺ .

(٤) هو: الوضَّاح بن عبدالله اليشكُري. وكذا ذكر أبو حاتم روايته هنا وفيها: « فسألت أهل المدينة » ولم يذكر أبا صالح، وقد ذكر الدارقطني روايته في "العلل" (١٩٨٤) فقال: « رواه أبو عوانة، وزائدة، وشريك، وجرير بن عبدالحميد، وأبو حمزة السكري، كلُّهم عن عبدالعزيز بن رفيع، عن أبي صالح مرسلاً؛ وهو الصحيح ».
وهذه الرواية المرسلة أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٥٧٢٨)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (١١٥٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣/٣١٨) من طريق سفيان الثوري، عن عبدالعزيز بن رفيع، به.

(٥) من قوله: « فسألت أهل المدينة . . . » إلى هنا مكرَّر في (ف).

(٦) قال البزار في الموضع السابق :« لا نعلم رواه عن شعبة وأسنده إلا بقية، وحديث عبدالعزيز بن رفيع، عن أبي صالح، عن أبي هريرة فقد رواه غير واحد عن أبي صالح مرسلاً ».
ونقل الخطيب البغدادي في الموضع السابق عن الأثرم أنه قال:« قال أبو عبدالله أحمد بن حنبل: بلغني أن بقية روى عن شعبة، عن مغيرة، عن عبدالعزيز بن رُفَيع، عن أبي صالح، عن أبي هريرة في العيدين يجتمعان في يوم، من أين جاء بقيةُ بهذا ؟! كأنه يعجَب منه. ثم قال أبو عبد الله: قد كتبت عن يزيد بن عبد ربه، =

٦٠٣ - قال أبو محمد[١]**: سألتُ**[٢] **أبي عن حديثٍ رواه محمد ابن عيسى بن الطَّبَّاع، عن جرير**[٣]**، عن منصور**[٤]**، عن أبي**

= عن بقية، عن شعبة حديثين، ليس هذا فيهما، وإنما رواه الناس عن عبد العزيز، عن أبي صالح مرسلاً ». اهـ.

ثم نقل الخطيب عن الدارقطني أنه قال: « هذا حديث غريب من حديث مغيرة، ولم يروه عنه غير شعبة، وهو أيضا غريب عن شعبة، لم يروه عنه غير بقية. وقد رواه زياد البكائي وصالح بن موسى الطلحي، عن عبد العزيز بن رفيع متصلاً، وروي عن الثوري، عن عبد العزيز بن رفيع، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، وهو غريب عنه. ورواه جماعة عن عبد العزيز بن رفيع، عن أبي صالح، عن النبي ﷺ مرسلاً، لم يذكروا أبا هريرة ».

وقال ابن عبدالبر في الموضع السابق: « وهذا الحديث لم يروه - فيما علمت - عن شعبة أحدٌ من ثقات أصحابه الحفاظ، وإنما رواه عنه بقية بن الوليد، وليس بشيء في شعبة أصلاً . . . ».

وقال ابن عدي في الموضع السابق: « وهذا يرويه عن عبد العزيز بن رفيع مع زياد البكائي صالح بن موسى الطلحي، وروي عن شعبة، عن عبدالعزيز بن رفيع، ولا أعلم يرويه عن شعبة غير بقية ».

وذكر الدارقطني في "العلل" (١٩٨٤) الاختلاف في الحديث، وصحَّح الإرسال.

(١) قوله: « قال أبو محمد » من (ت) و(ك) فقط.

(٢) في (أ) و(ش) و(ف): « وسألت » بالواو. وانظر المسألة رقم (٥٨٠) و(٥٨١).

(٣) هو: ابن عبدالحميد. وروايته أخرجها النسائي في "سننه" (١٤٠٣)، وفي "السنن الكبرى" (١/ ٥١٨ و٥٣٣ رقم١٦٦٤ و١٧٢٤) وابن حزم في "المحلَّى" (٥/ ٦٢) من طريق إسحاق بن إبراهيم، والبزار في "مسنده" (٢٥٢٦)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٧٣٢)، والرافعي في "التدوين في أخبار قزوين" (٢/ ٢٣١) من طريق يوسف بن موسى، وابن جرير الطبري في "تاريخه" (١/ ٧٦) عن محمد بن حميد الرازي، والطبراني في "المعجم الكبير" (٦/ ٢٣٧ رقم ٦٠٩١) من طريق عثمان بن أبي شيبة، أربعتهم عن جرير، به.

(٤) هو: ابن المعتمر.

مَعْشَر[١]، عن إبراهيم[٢]، عن عَلْقَمَة[٣]، عن القَرْثَع[٤]، عن سَلْمان، عن النبيِّ ﷺ: «تَدْرِي مَا يَوْمُ الجُمُعَةِ؟»... فذكَرَ الحديثَ؛ قال: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَتَطَهَّرُ...»؟

فقال أبي: رواه جريرٌ بالرَّيِّ، عن مغيرة[٥]، ويُشْبِهُ أن يكونَ حدَّث بالعراق مِنْ حفظِه هكذا، والحديثُ معروفٌ مِنْ حديث مغيرة.

قلتُ: فأيُّهما أشبَهُ؟

قال: المغيرة[٦].

---

(١) هو: زياد بن كُليب.
(٢) هو: ابن يزيد النخعي.
(٣) هو: ابن قيس النخعي.
(٤) هو: الضبِّي الكوفي.
(٥) هو: ابن مِقسم الضَّبِّي.
(٦) الحديث رواه الإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٤٤٠ رقم ٢٣٧٢٩)، والفسوي في "المعرفة والتاريخ" (١/ ٣٢٠- ٣٢١)، والنسائي في "الكبرى"(١٦٦٥ و١٧٢٥)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٣٦٨)، والطبراني في "الكبير" (٦/ ٢٣٧ رقم٦٠٨٩)، والبيهقي في "الشعب" (٢٧٢٤)، والخطيب في "الموضح لأوهام الجمع والتفريق" (١/ ١٦٧) من طريق أبي عوانة، عن المغيرة، عن أبي مَعْشَر، عن إبراهيم، عن عَلْقَمَة، عن قَرْثَع الضبِّي، عن سلمان، به.
ورواه الطبراني في "المعجم الكبير" (٦/ ٢٣٧ رقم ٦٠٩٠)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٤/ ٤٧- ٤٨) من طريق أبي كدينة، عن المغيرة، به.
وقال الخطيب في الموضع السابق من "الموضح": «هكذا روى هذا الحديث أبو عوانة، عن مغيرة الضَّبِّي، وتابعه علي بن عاصم الواسطي، وعمر بن عبيد الطنافسي، فروياه عن مغيرة كذلك، وخالفهم خالد بن عبدالله المزني، وهُشَيْم بن بشير السلمي؛ فروياه عن مغيرة، عن أبي معشر، عن إبراهيم، عن القرثع، ولم يذكرا في إسناده علقمة. =

٦٠٤ - وسألتُ أبي عن حديثِ عامر[(١)]، عن قيس بن سعد: أنَّ رسولَ الله ﷺ كان يُقَلَّسُ[(٢)] له يومَ الفِطْر[(٣)]: أيُّ شيء معناه؟

وبعضُهم[(٤)] يقول هذا: عن عامر، عن عِياضٍ الأَشْعَري[(٥)]، عن النبيِّ ﷺ، أيُّهما أصَحُّ؟ وما معنى[(٦)] الحديث؟

فأجابَ أبي فقال: معنى التَّقْلِيس: أنَّ الحَبَشَ كانوا يَلْعَبون يومَ الفِطْر بعد الصَّلاة بالحِراب .

= ورواه أبو إسحاق الفزاريُّ عن مغيرةَ، عن إبراهيم؛ فنقص من الإسناد أبا معشر، وهو زياد بن كليب، وزاد فيه علقمة. ورواه معتمر بن سليمان التيمي، واختلف عنه: فرواه عبيد بن عبيدة التمار، وحاتم بن يزيد الدلال، عن معتمر، عن أبيه، عن أبي معشر نفسه، عن إبراهيم، عن القرثع، كذا قال التمار، وقال الدلال: «عن علقمة، عن القرثع»، وخالفهما عمر بن عبدالوهاب الرياحي؛ فروى عن معتمر، عن أبيه، عن منصور، عن أبي معشر، عن إبراهيم، فأدخل الرياحي في إسناده بين سليمان التيمي، وبين أبي معشر منصورًا، وذكر فيه أيضًا علقمة. ورواه جرير بن عبدالحميد، عن منصور، عن أبي معشر كذلك، وخالفه أبو حمزة السكري؛ فرواه عن منصور، عن إبراهيم، عن قرثع، أسقط من إسناده أبا معشر وعلقمة؛ وكذلك روى عن الأعمش، عن إبراهيم، عن قرثع. ورواه إبراهيم بن مهاجر، عن إبراهيم النخعي، قال: دخل سلمان على النبي ﷺ، فسأله عن يوم الجمعة: ولم يذكر بين إبراهيم وبين سلمان أحدًا».

(١) هو: ابن شَراحيل الشعبي.
(٢) سيأتي تفسير أبي حاتم له باللَّعِب بالحِراب، وانظر "النهاية" لابن الأثير (٤/ ١٠٠).
(٣) في (ك): «للفطر».
(٤) في (ت) و(ك): «بعضهم» بلا واو.
(٥) هو: عياض بن عمرو.
(٦) في (ش): «يعني».

واختَلَفَتِ الرِّوايةُ عن الشَّعْبي في عِياضٍ الأشعريِّ، وقيسِ بنِ سعد:

رواه جابرٌ الجُعْفي[1]، عن الشَّعْبي، عن قيس بن سعد، عن النبيِّ ﷺ، ورواه آخَرُ - ثقةٌ أُنْسِيتُ اسمَهُ[2]- عن الشَّعْبي، عن عِياض، عن النبيِّ ﷺ.

وعِياضٌ الأشعريُّ، عن النبيِّ ﷺ، مُرسَلٌ؛ ليست له صُحْبَةٌ[3].

---

(١) هو: جابر بن يزيد.

(٢) الظاهر أنه يعني: مغيرة بن مِقْسَم الضَّبِّي، كما سيأتي في التخريج.

(٣) مدار هذا الحديث على عامر بن شراحيل الشعبي، ويرويه عنه جابر بن يزيد الجعفي، ومغيرة بن مقسم، واختلفا:
أما جابر الجعفي: فيرويه عن الشعبي، عن قيس بن سعد بن عبادة؛ قال: ما كان شيء على عهد رسول الله ﷺ إلا وقد رأيته، إلا شيء واحد؛ فإن رسول الله ﷺ كان يُقَلَّس له يوم الفطر. أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٤٢٢ رقم ١٥٤٧٩)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (١٤٨٥)، والطبراني في "الكبير" (١٨/ ٣٥٢ رقم٨٩٦)، وأبو الحسن القطان في "زياداته على ابن ماجه" (١٣٠٣)، والبيهقي في "السنن" (١٠/ ٢١٨)، جميعهم من طريق إسرائيل، عن جابر.
وأخرجه الطحاوي (١٤٨٤ و١٤٨٥)، والبيهقي في "الشعب" (٦١٢٣ و٦١٢٤)، من طريق شيبان بن عبدالرحمٰن وشريك بن عبدالله، عن جابر.
ورواه أبو الحسن القطان في الموضع السابق من طريق شيبان.
وأما مغيرة بن مقسم: فيرويه عن الشعبي؛ قال: شهد عياض الأشعري عيدًا بالأنبار، فقال: مالي لا أراكم تقلِّسون كما كان يُقَلَّس عند رسول الله ﷺ ؟ أخرجه البخاري في "التاريخ الكبير"(٧/ ١٩)، وابن ماجه في "سننه" (١٣٠٢)، والطحاوي (١٤٨٦)، والطبراني في "الكبير" (١٧/ ٣٧١ رقم١٠١٧)، والبيهقي في "السنن"(١٠/ ٢١٨)، والخطيب في "التاريخ" (١/ ٢٠٦-٢٠٧)، جميعهم من طريق شريك بن عبدالله، عن مغيرة. وأخرجه الخطيب أيضًا من طريق هشيم بن =

٦٠٥ - **وسمعتُ أبا زرعة** وذكَرَ حديثً[١] رواه[٢] مالكُ بن أنس[٣]، عن الزُّهْري، عن سعيد بن المسيّب: أنَّ رسولَ الله ﷺ حين قَفَلَ من خيبر[٤]، أَسْرَىٰ، حتى إذا كان مِنْ آخِرِ اللَّيلْ، عَرَّسَ[٥]، وقال لبلال: «**اكْلَأْ لَنا[٦] الصُّبْحَ**»، ونام رسولُ الله ﷺ وأصحابُه حتى طَلَعَتِ الشمسُ، فقال رسولُ الله ﷺ: «**اقْتَادُوا رَوَاحِلَكُمْ[٧]**...»، وذكَرَ الحديثَ[٨]،

= بشير، عن مغيرة. ورجح الطحاوي حديث عياض فقال في "شرح مشكل الآثار" (٤/ ١٣٠): «وكان أولى مما رويناه قبله في هذا الباب؛ لأن مغيرة عن الشعبي أثبت من جابر، عن الشعبي».

(١) كذا في جميع النسخ بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وتقدَّم التعليق على ذلك في المسألة رقم (٣٤).

(٢) في (ك): «روى».

(٣) روايته في "الموطأ" (١/ ١٣ رقم٢٥) ومن طريق مالك رواه البغوي في "شرح السنة" (٤٣٧).

(٤) في (ف): «حنين».
والحديث أخرجه مسلم في "صحيحه" كما سيأتي، ووقع عنده: «خيبر»، وعلَّق عليها النووي في "شرح مسلم" (٥/ ١٨١) بقوله: «"وخيبر" بالخاء المعجمة، هذا هو الصواب، وكذا ضبطناه، وكذا هو في أصول بلادنا من "نسخ مسلم". قال الباجي، وأبو عمر بن عبدالبر، وغيرهما: هذا هو الصواب. قال القاضي عياض: هذا قولُ أهل السير؛ وهو الصحيح. قال: وقال الأصيلي: إنما هو "حنين": بالحاء المهملة والنون، وهذا غريب ضعيف». اهـ.

(٥) قال ابن الأثير في "النهاية" (٣/ ٢٠٦): «التَّعْريسُ: نزولُ المسافر آخرَ الليل نَزْلَةً للنَّوم والاستراحة».

(٦) في (أ): «اكلأنا».

(٧) في (ك): «رواحكم».

(٨) قوله: «وذكر الحديث» مكرَّر في (ت).

وفيه: «وَمَنْ نَسِيَ صَلَاةً، فَلْيُصَلِّهَا[١] إذا ذَكَرَهَا؛ فَإِنَّ اللهَ تعالى قَالَ: ﴿ وَأَقِمِ[٢] ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكْرِيٓ ﴾[٣]» .

وروى هذا الحديثَ أبانُ بنُ يزيدَ العَطَّارُ[٤]، عن مَعْمَر، عن الزُّهْري، عن سعيد، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ[٥].

قال أبو زرعة: الصَّحِيحُ: هذا الحديثُ: عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ[٦].

---

(١) المثبت من (ت) و (ك)، وهو الجادَّة، ولم تتضح في (ش). ولإثبات الألف وجهان ذكرناهما في التعليق على المسألة رقم (٢٢٨).

(٢) في جميع النسخ: «أقم» بلا واو.

(٣) الآية (١٤) من سورة طه.

(٤) روايته أخرجها أبو داود في "سننه" (٤٣٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (١/ ٤٠٣). ومن طريق أبي داود رواه البيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٢١٨)، وابن حزم في "المحلى" (٣/ ٢٦). وانظر التعليق آخر المسألة.

(٥) قوله: «صلى الله عليه وسلم» ليس في (ت).

(٦) لم ينفرد معمر بوصله عن الزهري، بل تابعه يونس بن يزيد، وصالح بن أبي الأخضر. أما رواية يونس بن يزيد: فأخرجها مسلم في "صحيحه" (٦٨٠).
وأما رواية صالح بن أبي الأخضر: فأخرجها الترمذي في "جامعه" (٣١٦٣)، ثم قال: «هذا حديث غير محفوظ، رواه غير واحدٍ من الحفاظ عن الزهري، عن سعيد ابن المسيب: أن النبي ﷺ، ولم يذكروا فيه: عن أبي هريرة. وصالح بن أبي الأخضر يُضَعَّف في الحديث، ضعفه يحيى بن سعيد القطان وغيره من قبل حفظه».
وقال أبو داود في الموضع السابق: «رواه مالك، وسفيان بن عيينة، والأوزاعي، وعبدالرزاق، عن معمر وابن إسحاق، لم يذكر أحد منهم الأذان في حديث الزهري هذا، ولم يسنده منهم أحد إلَّا الأوزاعي وأبان العطار، عن معمر». وذكر الدارقطني في "العلل" (١٣٥٠) الاختلاف في هذا الحديث وقال: «المحفوظ هو المرسل». =

٦٠٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه يحيى بن سعيد[١] القَطَّان[٢]، عن شُعْبَة، عن قَتادة؛ قال: سمعتُ جابر[٣] بن زيد يحدِّث عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ قال: «**يَقْطَعُ الصَّلاةَ المَرْأَةُ الحَائِضُ[٤] وَالكَلْبُ**».

قال يحيى بن سعيد: أخافُ أن يكونَ وَهِمَ[٥]؟

قال أبي: هو صحيحٌ عندي[٦].

= والذي يظهر أن الوجهين ثابتان عن الزهري، فمرة كان يصله، ومرة يرسله؛ ولذا رجح أبو زرعة الرواية الموصولة، ورجحها كذلك مسلم فأخرجها في "صحيحه" كما سبق، وأيدها بإخراجه للحديث بعد ذلك من طريق يزيد بن كيسان، عن أبي حازم، عن أبي هريرة؛ ليدلِّل على أن أصل الحديث معروف عن أبي هريرة.
وقال ابن رجب في "فتح الباري" (٣/ ٣٢٩): « وصحح أبو زرعة ومسلم وصله، وصحح الترمذي والدارقطني إرساله ».
وقد روي الحديث أيضًا من طريق سفيان بن عيينة ومحمد بن إسحاق، كلاهما عن الزهري، به موصولاً، لكن اختُلِف عليهما في وصله وإرساله أيضًا اختلافًا مؤثرًا، فلا نطيل بذكره، والله أعلم .

(١) في (أ): « يزيد » بدل: « سعيد ».
(٢) في (ت) و(ك): « العطَّار ». وروايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (١/ ٣٤٧ رقم٣٢٤١)، وأبو داود في "سننه" (٧٠٣)، وابن ماجه (٩٤٩)، والنسائي (٢/ ٦٤ رقم٧٥١)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٨٣٢)، وابن حبان (٢٣٨٧)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ٤٥٨)، والطبراني في "المعجم الكبير" (١٢/ ١٤٠ رقم ١٢٨٢٤)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢/ ٢٧٤).
(٣) في (ت) و(ك): « خالد » بدل: « جابر ».
(٤) في (أ): « المرأة والحائض ».
(٥) يعني: أخاف أن يكون وهم شعبة في رفعه.
(٦) قال يحيى - كما عند النسائي في الموضع السابق-: « رفعه شعبة ». =

٦٠٧ - **وسألتُ**[١] **أبي** عن حديثٍ رواه بَقِيَّة[٢]، عن يونس بن يزيد، عن الزُّهْري، عن سالم، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ قال: «**مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الجُمُعَةِ وَغَيْرِهَا، فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ**» ؟

فسمعتُ أبي يقول: هذا خطأٌ؛ إنما هو: الزُّهْري، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ .

٦٠٨ - **وسألتُ**[٣] **أبي** عن حديثٍ رواه يحيى بن حسَّان، عن مِسْكينٍ أبي فاطمة[٤]، عن حَوْشَب[٥]، عن الحَسَن[٦]؛ قال: كان أبو أُمَامَة يروي عن رسول الله ﷺ: «**إنَّ الغُسْلَ يومَ الجُمُعَةِ يَسُلُّ الخَطَايا مِنْ أُصُولِ الشَّعْرِ اسْتِلالاً** »؟

فسمعتُ أبي يقول: هذا حديثٌ مُنكَرٌ .

ثم قال: الحَسَنُ عن أبي أُمَامَة! لا يجيءُ هذا إلا مِنْ لِينِ[٧] مِسْكين .

= وقال أبو داود في الموضع السابق: « وقفه سعيد وهشام وهمام عن قتادة، عن جابر ابن زيد على ابن عباس ».

(١) تقدمت هذه المسألة برقم (٤٩١) و(٥١٩) و(٥٨٤).

(٢) هو: ابن الوليد.

(٣) تقدمت هذه المسألة برقم (٥٧٠).

(٤) هو: مسكين بن عبدالله .

(٥) هو: ابن عَقيل .

(٦) هو: البصري .

(٧) كذا في (ف)، ويشبه أن تكون هكذا في (أ)، ولم تتضح في (ش)، ووقع في (ت) و(ك): « بن » بدل « لين »، وفي المسألة رقم (٥٧٠) قال أبو حاتم: « هذا منكر؛ الحسن عن أبي أمامة لا يجيء، ووهن أمر مسكين عندي بهذا الحديث ».

٦٠٩ - **وسمعتُ[1] أبي يقول**: حدَّثنا كَثِيرُ بنُ عُبَيْدٍ الحَذَّاءُ الحِمْصي[2]، عن عبدالمجيد بن عبدالعزيز بن أبي رَوَّاد، عن مَعْمَر، عن الأعمش، عن إبراهيم[3]، عن عَلْقَمَة[4]؛ قال: رُحْتُ[5] مع عبدالله - يعني: ابنَ مسعود - فوجَدَ ثلاثةَ نَفَرٍ قد سَبَقوه، فقال: رابعُ أربعةٍ، وما رابعُ أربعةٍ ببعيد؛ إني سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: **«إنَّ النَّاسَ يَجْلِسُونَ مِنَ اللهِ يَوْمَ القِيَامَةِ عَلَى قَدْرِ رَوَاحِهِمْ إلى الجُمُعَاتِ؛ الأَوَّلُ، ثُمَّ الثَّاني، ثُمَّ الثَّالثُ، ثُمَّ الرَّابِعُ»**، ثم قال: رابعُ أربعةٍ، وما رابعُ أربعةٍ ببعيد.

فسمعتُ أبي يقول: قلتُ لِكَثير بن عُبَيد: إنهم يَرْوون[6] عن عبدالمجيد، عن مروان بن سالم، عن الأعمش، هذا الحديثَ! فقال: هكذا حدَّثنا[7] به عن مَعْمَر، عن الأعمش[8].

---

(١) نقل بعض هذا النص الزيلعي في "تخريج أحاديث الكشاف" (٤/ ٢٢).

(٢) روايته أخرجها ابن ماجه في "سننه" (١٠٩٤)، وابن أبي عاصم في "السنة" (٦٢٠)، والطبراني في "المعجم الكبير" (١٠/ ٧٨ رقم١٠٠١٣).

(٣) هو: ابن يزيد النخَعي. (٤) هو: ابن قيس النخَعي.

(٥) أي: إلى الجامع؛ لأداء صلاة الجمعة.

(٦) وممن رواه على هذا الوجه: علي بن مسلم الطوسي، وروايته أخرجها البزار في "مسنده" (١٥٢٥)، وعبدالله بن أبي غسان، وروايته أخرجها العقيلي في "الضعفاء" (٤/ ٢٠٤)، وعلي بن الحسن بن أبي عيسى، وروايته أخرجها البيهقي في "شعب الإيمان"(٢٧٣٥)، ثلاثتهم عن عبدالمجيد بن عبدالعزيز، عن مروان ابن سالم، عن الأعمش، به.

(٧) يعني: عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رَوَّاد.

(٨) قال البزار في الموضع السابق: «لا نعلم رواه عن الأعمش، عن إبراهيم، =

ومروانُ بن سالم منكرُ الحديث؛ ضعيفُ الحديث جِدًّا، ليس له حديثٌ قائم، يُكْتَبُ حديثُهُ[1].

٦١٠ - وسمعتُ أبا زرعة[2] وحدَّثنا عن ابن أبي شَيْبة[3]، عن ابن[4] المبارك[5]، عن أسامة بن زيد، عن يوسف بن السَّائب، عن السَّائب[6]؛ قال: كنا نَتَحَلَّقُ يوم الجُمُعَة قبل الجُمُعَة.

وسمعتُ[7] **أبا زرعة يقول:** هكذا قال! وإنما هو: أسامةُ بن زيد، عن محمد بن يوسف، عن السَّائب[8].

= عن علقمة، عن عبد الله إلا مروان بن سالم، وقد تقدم ذكرنا له بلينه ».
وقال الدارقطني في "العلل" (٧٧٣): « يرويه عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي روَّاد، واختُلِف عنه: فرواه الحسن بن البزار، عن عبدالمجيد، عن مروان بن سالم، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله. وخالفه كثير بن عبيد، فرواه [عن] عبدالمجيد، عن معمر، عن الأعمش بهذا الإسناد. وخالفهما عبدالصمد بن الفضل، فرواه عن أبيه، عن عبد المجيد، عن الثوري، عن الأعمش، وهذا لا يصح عن الثوري، والأول أشبه بالصواب، ومروان بن سالم متروك الحديث ».

(١) قال ابن أبي حاتم أيضًا في "الجرح والتعديل" (٨/ ٢٧٤ رقم ١٢٥٥): « سألت أبي عن مروان بن سالم؟ فقال: منكر الحديث جدًّا، ضعيف الحديث، ليس له حديث قائم. قلت: يُترك حديثه؟ قال: لا! بل يكتب حديثه ».

(٢) في (ف): « وسمعت أبي زرعة» ثم كتب ألفًا طويلة فوق الياء غير ملتصقة بها!

(٣) هو: أبو بكر عبدالله بن محمد. والحديث في "مصنفه" (٥٤٠٨).

(٤) في (ت) و(ك): « أبي » بدل: « بن ».

(٥) هو: عبدالله. (٦) هو: ابن يزيد.

(٧) في (ت) و(ك): « سمعت » بلا واو.

(٨) الحديث رواه أبو الشيخ في "طبقات المحدثين بأصبهان" (٤/ ١٩٠)، عن عبدالله ابن أبي عمرو، ثنا هارون بن طريف المكي، ثنا ابن وهب، ثنا أسامة بن زيد؛ =

٦١١ - **وسُئِلَ أبو زرعة** عن حديثٍ رواه محمد بن عبدالله بن نُمَير، عن يحيى بن يَمَان، عن سُفْيان(١)، عن سعد(٢)، عن رجُلٍ، عن ثَوْبان؛ قال: حقٌّ على كُلِّ مُسلمٍ أن يَسْتاكَ يومَ الجُمُعَة، ويَلْبَسَ أفضلَ ثيابِهِ، ويتَطَيَّبَ؟

فقال أبو زرعة: أخطأَ فيه(٣) يحيى؛ وإنما هو: عن(٤) محمد بن عبدالرحمٰن بن ثَوْبان (٥).

٦١٢ - **وسمعتُ أبا زرعة** وحدَّثنا عن سعيد بن سُلَيمان الواسِطي(٦)، عن الهُذَيل بن بلال الفَزَاري، عن نافع؛ حدَّثني أبو

= أن محمد بن يوسف حدثه؛ أنه سمع السائب بن يزيد يقول . . . فذكره.

(١) هو: الثوري. (٢) هو: ابن إبراهيم.

(٣) قوله: «فيه» ليس في (أ) و(ش). (٤) قوله: «عن» ليس في (ش).

(٥) الحديث رواه أحمد في "المسند" (٤/ ٣٤ رقم١٦٣٩٨)، عن عبدالرحمن بن مهدي، وفي (٥/ ٣٦٣ رقم ٢٣٠٧٦) عن وكيع، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (١/ ١١٦) من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين، ثلاثتهم عن الثوري، عن سعد بن إبراهيم، عن محمد بن عبدالرحمٰن بن ثوبان، عن شيخٍ من الأنصار، قال: قال رسول الله ﷺ . . . الحديث.
ورواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (٤٩٩٧) عن محمد بن جعفر؛ غندر، وأبو يعلى في "مسنده" (٧١٦٨) من طريق عبدالملك بن إبراهيم الجُدِّي، كلاهما عن شعبة، عن سعد بن إبراهيم؛ قال: سمعت محمد بن عبدالرحمٰن بن ثوبان يحدث عن رجل من الأنصار، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، عن النبي ﷺ، به. ورواه أحمد في "المسند" (٤/ ٣٤ رقم١٦٣٩٧)، عن محمد بن جعفر، عن شعبة بالإسناد السابق، إلا أنه وقفه .

(٦) روايته أخرجها البخاري في "التاريخ الأوسط" (٢/ ١٤٠) تعليقًا، وأخرجها العقيلي في "الضعفاء" (٤/ ٣٦٤)، وابن عدي في "الكامل" (٧/ ١٢٣)، والخطيب في =

هريرة، عن النبيِّ ﷺ قال: «مَنْ أَتَى الجُمُعَةَ، فَلْيَغْتَسِلْ» .

فسمعتُ أبا زرعة يقول: إنما هو: نافع، عن ابن عمر. وعن أبي هريرة مُنكَرٌ[(١)] .

٦١٣ - وسُئِلَ[(٢)] أبو زرعة عن حديثٍ[(٣)] رواه أحمدُ بن عبدالله بن يونس[(٤)]، عن محمد بن طَلْحَة، عن الحَكَم بن[(٥)] عمرو، عن ضِرار

= "تاريخ بغداد" (١٤/ ٧٦). وتابع سعيد بن سليمان عليه أحمد بن يونس وروايته أخرجها البخاري في "التاريخ الأوسط" (٢/ ١٤٠) تعليقًا، وابن عدي في "الكامل" (٧/ ١٢٣)، ولفظ روايته عند ابن عدي: « من أتى مسجدي يوم الجمعة، فليغتسل ».

(١) قال البخاري في الموضع السابق:« وقال مالك والحَكَم وعِدَّةٌ: نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ في الجمعة ». وكذا قال العقيلي .
وقال الدارقطني في "العلل" (٢١٩٣):« يرويه هُذَيل بن بلال، عن نافع، عن أبي هريرة، ووهم فيه، والصحيح: عن نافع، عن ابن عمر، كذلك رواه أيوب، ومالك، وعبيدالله بن عمر، وغيرهم من الحفاظ ».
وطريق نافع، عن ابن عمر الذي رجَّحه الأئمة: أخرجه البخاري في "صحيحه" (٨٧٧) من طريق الإمام مالك، ومسلم (٨٤٤) من طريق الليث بن سعد، كلاهما عن نافع، به .

(٢) نقل ابن الملقن في "البدر المنير" (٣/ ٣٥٥/ مخطوط)، وابن كثير في "إرشاد الفقيه" (١/ ١٩١) قول أبي زرعة. (٣) في (ف):«وسمعت أبي عن حديث».

(٤) لم نقف على روايته، والحديث أخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" (٢/ ٣٣٧) - ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ١٨٣)- من طريق إسماعيل بن أبان، وأخرجه البيهقي أيضًا من طريق سعيد بن سليمان، والعقيلي في "الضعفاء"(٢/ ٢٢٢) من طريق حجاج بن محمد، والطبراني في "المعجم الكبير" (٢/ ٥١ رقم١٢٥٧) من طريق أسد بن موسى، أربعتهم عن محمد بن طلحة، به .

(٥) في (ت) و(ك): « أبي » بدل:« بن »، وهو صواب أيضًا، فهو: الحكم بن عمرو الجزري أبو عمرو. انظر "ميزان الاعتدال" (٢/ ٣٤٤).

ابن عمرو، عن أبي عبدالله الشَّامي[(١)]، عن تَمِيمٍ الدَّاريِّ، عن النبيِّ ﷺ قال: «**الجُمُعَةُ وَاجِبَةٌ إِلَّا عَلَى صَبِيٍّ، أَوِ امْرَأَةٍ، أَو مَرِيضٍ، أَو عَبْدٍ، أَو مُسَافِرٍ**»؟

فقال أبو زرعة: هذا حديثٌ مُنكَرٌ[(٢)].

٦١٤ - وسألتُ[(٣)] **أبي** عن حديثٍ رواه عمرو بن أبي سَلَمة[(٤)]، عن زهير بن محمد، عن محمد بن المُنكَدِر، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ قال: «**الغُسْلُ يَوْمَ الجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ**» ؟

فسمعتُ أبي يقول: عِلَّةُ هذا الحديث: ما روى[(٥)] سعيدُ بن سَلَمَةَ ابنِ[(٦)] أبي الحُسَام[(٧)]، عن محمد بن المُنْكَدِر، عن عمرو بن سُلَيم الزُّرَقي، عن أبي سعيد[(٨)]، عن النبيِّ ﷺ .

---

(١) في (ت): « الشافي ».

(٢) قال البخاري في ترجمة الحكم، والعقيلي في ترجمة ضرار: « لا يتابع عليه ».
وقال ابن كثير في "إرشاد الفقيه" (١/ ١٩١): « وإسناده غريب جدًّا ». وانظر "بيان الوهم والإيهام" لابن القطان (٣/ ١٦٠-١٦١).

(٣) تقدمت هذه المسألة برقم (٥٩٢).

(٤) تقدمت روايته في المسألة رقم (٥٩٢).

(٥) في (ش): « ما رواه ».

(٦) في (ش): « عن » بدل: « بن ».

(٧) روايته على هذا الوجه أخرجها أبو يعلى في "مسنده" (١١٠٠) من طريق عبدالصمد بن عبدالوارث، عنه، به. وقد اختلف عليه في هذا الحديث كما تقدم نقله عن الدارقطني في المسألة رقم (٥٩٢).

(٨) قوله: « عن أبي سعيد » سقط من (ف).

٦١٥ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه الأوزاعي[٢]، عن المُطَّلِب بن حَنْطَب؛ قال حدثني[٣] مَنْ سمع النبيَّ ﷺ يقول لِرَجُلٍ دخل المَسْجِدَ يوم الجُمُعَة، ورسولُ الله ﷺ يَخْطُب؛ قال: «**قُمْ فَصَلِّ رَكْعَتَيْنِ**» ؟

فسمعتُ أبي يقول: منهُم من يقول: المُطَّلِب بن حَنْطَب، عن أبي هريرة[*]، ومنهُم من يقول: المُطَّلِبُ، عن سهل بن سعد[*]، ومنهُم من يقول: عمَّن سمع النبيَّ ﷺ؛ وهو أَصَحُّ .



(١) هذه المسألة بكاملها ملحقة بهامش (ت)، ولم تتضح بعض العبارات فيها . وانظر المسألة رقم (٢٤٣).

(٢) هو: عبدالرحمن بن عمرو .

(٣) في (ت) و(ك) يشبه أن تكون: « صبي ».

(*) تقدم تخريجه في المسألة رقم (٢٤٣).

عِلَلُ أَخْبَارٍ رُوِيَتْ فِي الزَّكَاةِ وَالصَّدَقَاتِ

٦١٦ - وسألتُ أبا[١] زرعة عن حديثٍ رواه داود[٢] بن عبدالرحمٰن العَطَّار[٣]، عن إسماعيل بن أُمَيَّة، عن سعيد بن أبي سعيد المَقْبُري، عن أبيه، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إِنَّ هَذا المَالَ حُلْوَةٌ خَضِرَةٌ، فَمَنْ أَخَذَهُ[٤] بِحَقِّهِ، بُورِكَ لَهُ فِيهِ، وَرُبَّ مُتَخَوِّضٍ في مَالِ اللهِ ومَالِ رَسُولِهِ - فِيمَا اشْتَهَتْ نَفْسُهُ - لَهُ النَّارُ يَوْمَ يَلْقَاهُ»؟

قال أبو زرعة: هذا خطأٌ؛ إنما هو: سعيدٌ المَقْبُري[٥]، عن عُبَيد

---

(١) في (ف): «أبي».

(٢) قوله: «داود» سقط من (ت) و(ف) و(ك).

(٣) روايته أخرجها أبو يعلى في "مسنده" (٦٦٠٦).

(٤) في (ش): «أخذ».

(٥) الحديث أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٦/ ٣٧٨ رقم٢٧١٢٤)، والترمذي في "سننه" (٢٣٧٤)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٤٨٨٩)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٢٤/ ٢٢٨ رقم ٥٧٨) من طريق الليث، عن سعيد المقبري، عن عبيد سَنوطا، به. قال الترمذي: «حديث حسن صحيح». وأخرجه ابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٣٢٥٩)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٢٤/ ٢٢٧ رقم ٥٧٧)، وأبو نعيم في "الحلية" (٢/ ٦٤) من طريق أبي معشر، والطبراني في "الكبير" (٢٤/ ٢٢٨ رقم ٥٧٩)، والبيهقي في "الشعب" (٩٨٢٣) من طريق محمد ابن عمرو، كلاهما عن سعيد المقبري، به.
وأخرجه الحميدي في "مسنده" (٣٥٦)، والإمام أحمد في "مسنده" (٦/ ٣٦٤ و٤١٠ رقم ٢٧٠٥٤، ٢٧٠٥٥، ٢٧٣١٧)، وعبد بن حميد في "مسنده" (١٥٨٨/ المنتخب)، وابن حبان في "صحيحه" (٢٨٩٢، ٤٥١٢)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٢٤/ ٢٢٩ رقم ٥٨٠- ٥٨٧) من طريق عمرو بن كثير بن أفلح، عن عبيد سنوطا، به.

سَنُوطا أبي الوليد، عن خَوْلَةَ بنت قيس - امرأةِ حمزة بن عبدالمُطَّلِب - عن النبيِّ ﷺ.

قلتُ لأبي زرعة: الخطأُ مِمَّنْ هو؟

قال: الله أعلم! كذا رواه داود العَطَّار[1].

٦١٧ - وسألتُ[2] أبي وأبا زرعة[3] عن حديثٍ رواه عبدالله بن نافع الصَّائغ[4]، عن محمد بن صالح التَّمَّار، عن الزُّهْري، عن سعيد

---

(١) قال الدارقطني في "العلل" (٢٠٧١): «يرويه إسماعيل بن أُمَيَّة، واختُلِف عنه: فرواه عبدالأعلى بن حماد وعباس بن الوليد النَّرْسِيَّان، عن داود العطار، عن إسماعيل بن أمية، عن سعيد المَقبُري، [عن أبيه]، عن أبي هريرة، وغيرهما يرويه عن داود العطار، عن إسماعيل أمية، عن سعيد المَقبُري، عن أبي هريرة؛ ولا يقول: «عن أبيه»، وكلاهما وهم. وإنما روى هذا الحديث المقبري، عن عبيد، عن خولة بنت قَهْد، عن النبي ﷺ». وانظر "العلل" له أيضًا (٥/ ٢٣٠/ ب -٢٣١/ أ).

(٢) نقل ابن الملقن في "البدر المنير" (٤/ ١٩٠/ مخطوط)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (٨٤٧) قول أبي حاتم إلا أنه وقع عند ابن الملقن « قال أبو حاتم: والصحيح عن سعيد أنه مرسل»، وعند ابن حجر:« وقال أبو حاتم: الصحيح عن سعيد بن المسيب: أنَّ النبي ﷺ أمر عتابًا؛ مرسل »، ثم قال ابن حجر:« وهذه رواية عبدالرحمٰن بن إسحاق، عن الزهري ».

(٣) في (أ): « أبي وأبي زرعة ».

(٤) روايته أخرجها أبو داود في "سننه" (١٦٠٤)، والترمذي في "جامعه" (٦٤٤)، وفي "العلل الكبير" (١٨١)، وابن ماجه في "سننه"(١٨١٩)، وابن أبي عاصم في "الآحاد والمثاني" (٥٦٣)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢٣١٦)، وابن قانع في "معجم الصحابة" (٢/ ٢٧٠)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٢/ ٣٩)، وابن حبان في "صحيحه" (٣٢٧٨)، والدارقطني في "السنن" (٢/ ١٣٣ و١٣٤)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ١٢١، ١٢٢)، والمزي في "تهذيب الكمال" (١٩/ ٢٨٥). =

ابن المسيّب، عن عَتَّاب بن أَسِيد: أنَّ النبيَّ ﷺ أَمَرَهُ أنْ يَخْرُصَ العِنَبَ كما يَخْرُصُ التَّمْر؟

فقالا: هذا خطأٌ؛ رواه عبدالرحمٰن بن إسحاق[1]، عن الزُّهْري، عن سعيد: أنَّ النبيَّ ﷺ أَمَرَ عَتَّاب بن أَسِيد.

ورواه يونس بن يزيد، فقال: عن الزُّهْري: أنَّ النبيَّ ﷺ أمر عَتَّاب بن أَسِيد، ولم يَذْكُرْ سعيدَ بنَ المسيّب.

قال أبو زرعة: الصَّحيحُ عندي: عن الزُّهْري: أنَّ النبيَّ ﷺ...

= وأخرجه الطبراني في "المعجم الأوسط" (٨٨٣٧)، والدارقطني في "السنن" (٢/ ١٣٣) من طريق خالد بن نزار، عن محمد بن صالح التمار، به.
قال أبو داود: « سعيد لم يسمع من عتاب شيئًا ». وقال الترمذي: « حديث حسن غريب ». وقال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن الزهري إلا محمد بن صالح التمار ».

(١) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٠٥٦٣ و٣٦١٩٦) من طريق إسماعيل بن إبراهيم بن علية، والنسائي في "سننه" (٥/ ١٠٩ رقم ٢٦١٨)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٦/ ٤٦٩- ٤٧٠) من طريق بشر بن المفضل ويزيد بن زريع، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢٣١٧)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ١٢٢)، من طريق يزيد بن زريع، ثلاثتهم عن عبدالرحمٰن بن إسحاق، به.
وأخرجه أبو داود في "سننه" (١٦٠٣) من طريق بشر بن منصور، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢٣١٨)، والدارقطني في "سننه" (٢/ ١٣٣) من طريق عبدالله بن رجاء وبشر بن منصور، وابن الجارود في "المنتقى" (٣٥١)، وأبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٥٥٣٥) من طريق عبدالله بن رجاء كلاهما « بشر، وعبدالله » عن عبدالرحمٰن بن إسحاق، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن عتاب بن أسيد، به.

فإنه تابع يونسَ الأَوْزاعيُّ[(١)] وعُقَيلٌ[(٢)]، فقالا: عن الزُّهْري: أنَّ النبيَّ ﷺ[(٣)]، ولا أعلمُ أحدًا تابع عبدالرحمٰن بن إسحاق في هذه الرِّواية.

قال أبي: الصَّحيحُ عندي - والله أعلم -: عن الزُّهْري، عن سعيد ابن المسيّب؛ قال[(٤)]: كان يُخْرَصُ العِنَبُ كما يُخْرَصُ التَّمْرُ؛ كذا رواه بعض أصحاب الزُّهْري.

٦١٨ - وسألتُ[(٥)] أبي عن حديثٍ رواه محمد بن مسلم الطَّائِفي[(٦)]، وعيسى بن مَيمون بن دايَة المَكِّي[(٧)]، عن عمرو بن دينار، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ قال: **«لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ ذَوْدٍ[(٨)] صَدَقَةٌ»**؟

---

(١) هو: عبدالرحمٰن بن عمرو.

(٢) هو: ابن خالد الأيلي.

(٣) من قوله: «فإنه تابع...» إلى هنا سقط من (ت) و(ك)؛ بسبب انتقال بصر الناسخ.

(٤) في (ف): «قد» بدل: «قال».

(٥) انظر المسألة رقم (٦٢٤).

(٦) روايته أخرجها عبدالرزاق في "المصنف" (٧٢٥١)، والإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٢٩٦ رقم١٤١٦٢)، وابن ماجه في "سننه" (١٧٩٤)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢٣٠٤).

(٧) روايته أخرجها الطيالسي في "مسنده" (١٨٠٨).

(٨) الذَّوْدُ من الإبل: من الثلاثة إلى العشر، وقيل: ما بين ثلاث إلى التسع، وقيل: ما بين الثلاث إلى العشرة. ولا واحدَ له من لفظه؛ كالنفر، والرهط، والقوم.
وقد وقع في رواية مسلم وغيره لهذا الحديث - من حديث جابر رضي الله عنه: «خمسة ذَوْد»، قال النووي: «وقد ضبطه الجمهور: خمسُ ذَوْدٍ، ورواه بعضهم: خمسةُ ذَوْدٍ، وكلاهما لرواة كتاب مسلم، والأولُ أشهر، وكلاهما صحيحٌ في اللغة؛ فإثباتُ الهاء؛ لانطلاقه على المذكَّر والمؤنَّث، ومَنْ حَذَفَها، قال الداودي: أراد: أن الواحدة منه فريضةٌ». وقال: «الروايةُ المشهورةُ: "خَمْسِ ذَوْدٍ" بإضافة "ذود" =

قال أبي: أرى أنَّ هذا خطأٌ؛ لأنَّ الحُمَيديَّ[١] حدَّثنا عن ابن عُيَينة[٢]؛ قال: كان عمرو بن دينار ويحيى بن سعيد[٣] يَرويانِ هذا الحديثَ عن عمرو بن يحيى، عن أبيه[٤]، عن أبي سعيد .

قال أبي: ورأيتُ في بعض أحاديثهما؛ إما محمدُ بن مسلم، أو ابنُ دايَة: عمرو بن دينار، عن جابرٍ وأبي سعيد[٥]، عن النبيِّ ﷺ[٦] .

قال أبي: كان ابنُ عُيَينة أعلمَ الناس بحديث عمرو بن دينار[٧] .

= إلى "خمس"، وروي بتنوين "خمسٍ"، ويكون "ذَوْدٌ" بدلاً منه؛ حكاه ابن عبدالبر، والقاضي، وغيرهما، والمعروف الأول، ونقله ابن عبدالبر، والقاضي عن الجمهور ». وانظر "شرح النووي" (٧/ ٥٠- ٥١)، و"أوضح المسالك" (٤/ ٢٢١- ٢٢٥).

(١) هو: عبدالله بن الزبير . وروايته أخرجها في "مسنده" (٧٥٢)، ومن طريقه أبو الشيخ في "طبقات المحدثين بأصبهان" (٤/ ٢١٢ رقم ٩٧٦).

(٢) هو: سفيان .

(٣) هو: الأنصاري .

(٤) هو: يحيى بن عمارة .

(٥) في (ت) و(ك): « وابن سعيد ».

(٦) أخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ٢٢٣-٢٢٤)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢٣٠٥)، وأبو نعيم في "الحلية" (٣/ ٣٥٣-٣٥٤)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ١٢٨)، وابن حجر في "موافقة الخُبر الخَبر" (٢/ ٩١) جميعهم من طريق داود بن عمرو الضَّبِّي، عن محمد بن مسلم الطائفي، به.
قال أبو نعيم: « غريب من حديث عمرو، ولم يجمعهما إلا محمد بن مسلم ».
وقال ابن حجر في الموضع السابق: « هكذا رواه داود بن عمرو جامعًا بين جابر وأبي سعيد، وخالفه غيره من الحفاظ، فاقتصروا على جابر ».

(٧) قال ابن خزيمة في الموضع السابق: « هذا الخبر لم يسمعه عمرو بن دينار من جابر». =

٦١٩ - وسألتُ[١] أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه عُمَرُ بن شَبِيب[٢]، عن عبدالله بن عيسى، عن حَفْصٍ وعُبَيدِالله ابنَيْ أخي[٣] سالم بن أبي الجَعْد، عن سالم، عن ثَوْبان، عن النبيِّ ﷺ قال: «الصَّدَقَةُ تَدْفَعُ[٤] مِيتَةَ السُّوءِ»[٥]؟

= وقال العقيلي في "الضعفاء" (٤/ ١٣٤): « لا يتابع عليه »، أي: محمد بن مسلم.
وقال الطبراني في "المعجم الأوسط" (٨٤٨٣): « لم يرو هذا الحديث عن عمرو ابن دينار إلا محمد بن مسلم ».
وقال ابن عبد البر في "التمهيد" (١٣/ ١١٦): « انفرد به محمد بن مسلم من بين أصحاب عمرو بن دينار، وما انفرد به فليس بقوي ».
ورواه عبدالرزاق في "المصنف" (٧٢٥٠) عن ابن جريج؛ أخبرني عمرو بن دينار؛ قال: سمعت عن غير واحد، عن جابر؛ قال: « ليس فيما دون خمسة أواق صدقة ... ». ومن طريق عبدالرزاق رواه البخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ٢٢٤)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢٣٦).
قال البخاري: « هذا أصحُّ، مرسل ». وقال ابن خزيمة: « هذا هو الصَّحيح، لا رواية محمد بن مسلم الطائفي، وابنُ جريج أحفظ من عدد مثل محمد بن مسلم ».
ونقل ابن عبد البر عن حمزة بن محمد الحافظ قوله: « لا تصح هذه السنة عن أحد من أصحاب رسول الله ﷺ، إلا عن أبي سعيد، وقد روى هذا الحديث محمد بن مسلم الطائفي، عن عمرو بن دينار، عن جابر، عن النبي ﷺ. ورواه معمر، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبي هريرة، وليسا بصحيحين ».
وحديث أبي سعيد: رواه البخاري في "صحيحه" (١٤٤٧)، ومسلم (٩٧٩).

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (١٩٨٨)، (٢١١٣).
(٢) روايته أخرجها الروياني في "مسنده" (٦٢٦).
(٣) في (ت) و(ك): « ابن أخي ».
(٤) في (ف): « ترفع ».
(٥) هذا جزء من متن الحديث، وسيذكر المصنِّف بعضه برقم (١٩٨٨) بلفظ: « لا يزيدُ في العُمُرِ إلا البِرُّ، ولا يَرُدُّ القَدَرَ إلا الدُّعَاءُ، وإنَّ الرجلَ ليُحْرَمُ الرِّزْقَ بالذَّنب =

قالا[١]: هذا خطأٌ؛ رواه سُفْيان الثَّوْري[٢]، عن عبدالله بن عيسى، عن عبدالله بن أبي الجَعْد، عن ثَوْبان؛ وهو الصَّحيحُ .

قلتُ لهما: ليس لسالمٍ هاهنا معنًى ؟

قالا: لا[٣] .

٦٢٠ - وسألتُ[٤] **أبي وأبا زرعة** عن حديثٍ رواه مُجالِد بن سعيد[٥]، عن الشَّعْبي، عن الحارث[٦]، عن عليٍّ[٧]، عن النبيِّ ﷺ؛

= يصيبُه». وسيذكره مرة أخرى برقم (٢١١٣) بلفظ: « لا يزيدُ في العُمر شيءٌ إلا البرُّ، والصَّدقةُ تدفعُ مِيتةَ السُّوء ».

(١) في (ك): « قال » بلا ألف المثنى.

(٢) روايته أخرجها الإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٢٧٧ و٢٨٠ و٢٨٢ رقم ٢٢٣٨٦ و٢٢٤١٣ و٢٢٤٣٨)، وابن ماجه في "سننه" (٩٠ و٤٠٢٢)، وابن حبان في "صحيحه" (٨٧٢)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٣٠٦٩).

(٣) زاد ابن أبي حاتم في المسألة رقم (٢١١٣): « قال أبو زرعة: حدثنا أبو نعيم؛ قال: حدثنا الثوري، عن عبدالله بن عيسى، عن عبدالله بن أبي الجعد، عن ثوبان، عن النبي ﷺ؛ وهذا أصح من حديث عمر بن شبيب ».

(٤) ستأتي هذه المسألة برقم (١٣٩٧).

(٥) اختلف عن مجالد في هذا الحديث؛ فرواه على هذا الوجه الطبراني في "الأوسط" (٥١٩٢) من طريق عبدالله بن عمر بن أبان، قال: نا عبيدة بن الأسود، عن مجالد، عن الشعبي، به. وسيأتي عن مجالد بالوجه الذي رجَّحه أبو حاتم وأبو زرعة.

قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن الشعبي إلَّا مجالد، ولا عن مجالد إلَّا عبيدة، تفرد به عبدالله بن عمر ».

(٦) هو: ابن عبدالله الأعور .

(٧) قوله: « عن علي » سقط من (ف).

أنه قال: «المَعْدِنُ[١] جُبَارٌ[٢] ...»، وذكرتُ لهما الحديثَ؟

فقالا: هذا خطأٌ؛ إنما هو: عن الشَّعْبي[٣]، عن جابر بن عبدالله، عن النبيِّ ﷺ؛ وهو الصَّحيحُ.

٦٢١ - وسمعتُ[٤] أبي يقول: لا أعلَمُ روى الثَّوْريُّ، عن إبراهيم بن أبي حَفْصَة، إلا حديثًا واحدًا عن سعيد بن جُبَير؛ قال: الخالُ يُعطَى منَ الزَّكاة[٥].

٦٢٢ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه سعيد بن عامر[٦]، عن هَمَّام[٧]، عن قَتادة، عن أنس: أنَّ النبيَّ ﷺ سَنَّ فيما سَقَتِ

---

(١) صحِّفَتْ في (ت) إلى: «المعدد».

(٢) قال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (٣/ ٣٦٥): قوله: «المعدن جُبار»، أي: هَدَرٌ، وليس المراد أنه لا زكاةَ فيه، وإنما المعنى: أن من استأجَر رجلاً للعمل في مَعدِن مثلاً فهلَكَ، فهو هَدَر، ولا شيء على من استأجَرَه. اهـ.

(٣) روايته أخرجها أحمد في "مسنده" (٣/ ٣٣٥ و٣٥٣ رقم ١٤٥٩٢ و١٤٨١٠)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣/ ٢٠٣) من طريق عباد بن عباد، والبزار في "مسنده" (٨٩٤/ كشف الأستار)، وأبو يعلى في "مسنده" (٢١٣٤) من طريق حماد ابن زيد، كلاهما عن مجالد، عن الشعبي، به.
قال البزار: «لا نعلم رواه عن مجالد إلَّا أهلُ البصرة؛ حماد وأصحابه».

(٤) ستأتي هذه المسألة ضمن المسألة رقم (٢٢٢٦).

(٥) الحديث رواه عبدالرزاق في "المصنف" (٧١٦٤)، وابن أبي شيبة في "المصنف" (١٠٥٣٤)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (١/ ٢٨٢-٢٨٣) عن سفيان الثوري، عن إبراهيم، عن سعيد بن جبير، بلفظ: «أعطِ الخالةَ من الزَّكاة، ما لم تُغْلِقْ عليها الباب».

(٦) روايته أخرجها الترمذي في "العلل الكبير (١٧٩)، والبزار في "مسنده" (١/ ٤٢٢/ كشف الأستار)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٢٤/ ١٦٣).

(٧) هو: ابن يحيى العَوْذي.

السَّماءُ. . . ؟

فقالا[١]: هذا خطأٌ؛ إنما هو: هَمَّام[٢]، عن قَتادة، عن أبي الخليل[٣]: أنَّ النبيَّ ﷺ. . . مُرسَلٌ[٤][٥].

٦٢٣ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه أبو عَوْنٍ الزِّيَادي[٦]، عن محمد بن ذَكْوان، عن منصور[٧]،

---

(١) كذا في جميع النسخ، والسؤال موجَّه إلى أبي حاتم فقط! وقد ضبَّب ناسخ (ش) على قوله: «فقالا»، وضبب ناسخ (أ) كذلك عليها وعلى قوله: «أبي» في بداية السؤال، وكتب في الهامش: «هكذا وُجِدَ في الأصل»، لكنَّ ما وقع في النسخ له وجه من العربية تقدم ذكره في التعليق على مثله في المسألة رقم (٤٩٤)، فارجعْ إليها إنْ شئت.

(٢) روايته أخرجها ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٠٠٨١) عن وكيع، عنه، به .

(٣) هو: صالح بن أبي مريم .

(٤) قوله: « مرسل» يجوز فيه النصب والرفع. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

(٥) قال الترمذي في الموضع السابق: « فسألت محمدًا- يعني البخاري - عن هذا الحديث؟ فقال: هو عندي مرسل: قتادة، عن النبي ﷺ ، وسعيد بن عامر كثير الغلط ». وقال البزار: « لا نعلمه عن أنس إلا من هذا الوجه، هكذا رواه سعيد بن عامر، عن همام، عن قتادة، عن أنس، ورواه الحفاظ عن قتادة، عن أبي الخليل ». وقال ابن عبدالبر في الموضع السابق :« انفرد به همام، وغيره يرويه عن قتادة، عن أبي الخليل ».

(٦) هو: محمد بن عَوْن . وروايته أخرجها البزار في "مسنده" (١٤٨٢)، والخرائطي في "مساوئ الأخلاق" (١٠٦)، وابن عدي في "الكامل" (٦/ ٢٠٠)، والطبراني في "المعجم الكبير" (١٠/ ٧٢ رقم٩٩٨٥).

(٧) هو: ابن المعتمر فيما يظهر؛ فهو الذي يروي عن إبراهيم النخعي، ويروي عنه محمد بن ذكوان كما في "تهذيب الكمال" (٢٦٠ و٥٤٩٧)؛ ويؤيده: أن الدارقطني ذكر في "العلل" (٤/ ٢٠٨) أن سفيان الثوري روى هذا الحديث عن منصور، =

عن إبراهيم[١]، عن عَلْقَمَةَ[٢]، عن عبدالله[٣]: أنَّ النبيَّ ﷺ استعمَلَ عمرَ[٤] على الصَّدقات، فأتى العباسَ فَمَنَعَهُ، فَشَكَا عمرُ إلى النبيِّ ﷺ، فقال النبيُّ ﷺ: «عَمُّ الرَّجُلِ صِنْوُ[٥] أَبِيهِ، وَإِنَّا تَعَجَّلْنَا مِنْ عَبَّاسٍ صَدَقَةَ مَالِهِ» ؟

فقالا: هو خطأٌ؛ إنما هو: منصور[٦]، عن الحَكَم[٧]، عن الحَسَن بن مسلم بن يَنَّاق[٨]: أنَّ النبيَّ ﷺ بعَثَ عمر ... مُرسَلًا[٩]؛ وهو الصَّحيحُ[١٠].

= والثوري يروي عن ابن المعتمر. ويُشكِل على هذا: أن الإمام أحمد أخرج هذا الحديث في "الفضائل" (١٧٥٩) من طريق هشيم بن بشير، عن منصور، وهشيم معروف بالرواية عن منصور بن زاذان، وقد نصَّ على ذلك أبو داود صراحة كما سيأتي، فإما أن يكون ابن المعتمر وابن زاذان كلاهما روى الحديث عن الحكم بن عتيبة، وهما معروفان بالرواية عنه كما في "تهذيب الكمال" (١٤٢٢)، أو يكون الحديث لابن زاذان، والرواية الأخرى وهم في ذكر السند والراوي، والله أعلم.

(١) هو: ابن يزيد النخعي.
(٢) هو: ابن قيس.
(٣) هو: ابن مسعود.
(٤) في (ك): «عمير».
(٥) الصِّنْوُ: المِثْل؛ كما في "النهاية" لابن الأثير (٣/ ٥٧).
(٦) هو: ابن المعتمر فيما يظهر؛ وانظر التعليق على ذلك في الصفحة السابقة.
(٧) هو: ابن عُتَيبة.
(٨) في (ف): «بنان» غير منقوطة الباء والنون الأولى.
(٩) قوله: «مرسل» يجوز فيه النصب والرفع. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).
(١٠) الحديث أخرجه أحمد في "فضائل الصحابة" (١٧٥٩) عن هشيم، عن منصور، عن الحكم، عن الحسن بن مسلم قال: بعث رسول الله ﷺ عمر.. فذكره.
وأخرج أبو داود في "سننه" (١٦٢٤) حديث علي، عن العباس في تعجيل الصدقة، ثم قال: «روى هذا الحديث هشيم، عن منصور بن زاذان، عن الحكم، عن الحسن ابن مسلم، عن النبي ﷺ، وحديث هشيم أصح». =

٦٢٤ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه محمد بن عُبَيد بن حِسَاب[٢]، عن حمَّاد بن زيد، عن عُبَيدالله[٣] وأيُّوبَ[٤]، عن عمرو ابن يحيى، عن أبيه[٥]، عن أبي سعيد، عن النبيِّ ﷺ قال: ((**لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوَاقٍ**[٦] **صَدَقَةٌ**))؟

= وقال البزار في الموضع السابق: « وهذا الحديث إنما يرويه الحفاظ عن منصور، عن الحكم بن عتيبة مرسلاً، ومحمد بن ذكوان هذا ليِّن الحديث، قد حدَّث بأحاديث كثيرة لم يُتابَع عليها ».
ونقل ابن عدي في الموضع السابق عن النسائي قوله: « محمد بن ذكوان عن منصور منكر الحديث »؛ ثم قال: « وهذا الذي أشار إليه النسائي أنه عن منصور منكر الحديث؛ لأن هذا لا يرويه عن منصور غيرُ ابن ذكوان هذا ».
وقال الدارقطني في "العلل" (٧٨٨): « يرويه محمد بن ذكوان، عن منصور، عن إبراهيم، عن علقمة، وهو وهم، والصحيح: عن منصور، عن الحكم، عن الحسن ابن مسلم بن يَنَّاق مرسلاً ». وفي المسألة (٥١٣) ذكر الدارقطني في الحديث اختلافًا آخر، ثم قال: « ورواه الثوري، عن منصور، عن الحكم، عن الحسن بن يَنَّاق مرسلاً ، وهو أشبهها بالصواب ». وقال البيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ١١١) بعد أن ذكره من طريق هشيم مرسلاً: « وهذا هو الأصح من هذه الروايات ».

(١) انظر المسألة رقم (٦١٨).
(٢) في (ك): « حسَّان ».
وروايته أخرجها ابن حبان في "صحيحه" (٣٢٦٨)، والطبراني في "الأوسط" (٤٥٤٠)، وابن عدي في "الكامل" (٥/ ١٤٠).
قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن أيوب إلا حماد بن زيد، تفرد به محمد بن عبيد بن حساب ».
(٣) هو: ابن عمر العمري .
(٤) هو: ابن أبي تميمة السَّختياني.
(٥) هو: يحيى بن عمارة .
(٦) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: خمس أواق؛ لأن الأوقية مؤنَّثة، لكنْ يخرَّج ذلك على الحمل على المعنى، حمل الأواقي على معنى الموازين، كأنَّه قال: خمسة موازين أواقٍ. وانظر في الحمل على المعنى بتذكير المؤنث: التعليق على المسألة رقم (٢٧٠).

قال أبي: هذا خطأٌ؛ ليس فيه أيُّوب.

حدَّثنا عارِم[1]، عن حمَّاد، عن عُبَيدالله بن عمر، عن عمرو بن يحيى، عن أبيه، عن أبي سعيد، عن النبيِّ ﷺ.

قال أبي: فلو قال[2]: يحيى بن سعيد[3]، كان يَحْتَمِلُ؛ لأن هذا الحديثَ عند يحيى بن سعيد[4].

٦٢٥ - وسمعتُ أبي وذكَرَ حديثًا رواه حمَّادُ بن سَلَمة، عن محمد بن إسحاق، عن يعقوب بن يزيد بن فلان، عن الحارث بن أبي

---

(١) هو: محمد بن الفضل السَّدوسي. لم نقف على روايته، والحديث أخرجه النسائي في "سننه" (٢٢٦٦)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢٢٦٣) من طريق حماد بن زيد، عن يحيى بن سعيد، وعبيدالله بن عمر، عن عمرو بن يحيى، به.
وأخرجه ابن خزيمة في "صحيحه" أيضًا (٢٢٩٣) من طريق عبدالأعلى، عن عبيدالله وحده، عن عمرو، به.
وأخرجه أيضًا في (٢٢٩٤) من طريق حماد بن زيد، وأيضًا في (٢٢٩٥) من طريق يزيد بن هارون، كلاهما عن يحيى بن سعيد وحده، عن عمرو، به.

(٢) أي: محمد بن عُبَيد بن حساب. وهذا فيه إشارة إلى أنه هو الذي أخطأ في ذكر أيوب في الإسناد. ويدل عليه أن ابن خزيمة أخرج الحديث في "صحيحه" (٢٢٦٣) من طريق أحمد بن عبدة، عن حماد بن زيد، عن يحيى بن سعيد وعبيدالله ابن عمر، عن عمرو بن يحيى، عن أبيه، عن أبي سعيد، به. وأخرجه أيضًا (٢٢٩٤) من طريق عمران بن موسى القزاز، عن حماد بن زيد، عن يحيى بن سعيد، عن عمرو بن يحيى، به.

(٣) أي: الأنصاري.

(٤) تقدم تخريج روايته، والحديث أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٤٠٥، ١٤٤٧)، ومسلم (٩٧٩) من طرق عن عمرو بن يحيى، به.

ذُباب: أنَّ عُمَرَ لم يأخُذْ من النَّاس زَمَنَ الرَّمَادَةِ[١] صدقةً، وبعثَهُمْ عامًا قابِلاً[٢]، فأَخَذَ منهُم عِقَالَيْنِ[٣]، فقَسَم فيهم عِقَالاً، وحَطَّ إلى عمر[٤] عِقالاً .

قال أبي: إنما هو: يعقوب بن عُتْبَة بن المغيرة بن الأَخْنَس بن شَرِيق .

٦٢٦ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عبدُالعزيز بن مسلم[٥]، عن الأعمَش، عن سعيد بن جُبَير، عن ابن عبَّاس: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «**لِيَسْتَغْنِي[٦] أَحَدُكُمْ عَنِ النَّاسِ وَلَوْ بِشَوْصِ سِوَاكٍ[٧]**» ؟

---

(١) في (ك): « ومن الزيادة » بدل: « زمن الرَّمادة ». وزمن الرَّمَادَة: سنة جَدْبٍ وقَحْطٍ في عهد عمر، فلم يأخُذ منهم الصَّدقة تخفيفًا عنهم. وقيل: سُمِّي عام الرَّمادَة: لأنهم لما أجدَبوا، صارَتْ ألوانُهم كلونِ الرَّماد . انظر "النهاية" لابن الأثير (٢/ ٢٦٢).

(٢) في (ش): « قليلاً ».

(٣) المراد: صدقة عامين؛ كما في «النهاية » (٣/ ٢٨٠).

(٤) قوله: « عمر » سقط من (ف).

(٥) روايته أخرجها البزار في "مسنده" (٩١٣/كشف الأستار)، والطبري في "تهذيب الآثار" (١/ ٢٠-٢١/ مسند عمر)، والطبراني في "المعجم الكبير" (١١/ ٣٥١ رقم١٢٢٥٧)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (٣٢٥١)، والضياء في "المختارة" (١٠/ ١٧٦).

(٦) في (ت) و(ك): « يستغني »، والمثبت من بقية النسخ، والجادَّة: « لِيَسْتَغْنِ » بحذف الياء؛ لأنَّهُ مجزومٌ بلام الأمر، لكن إثباتَ الياء مع الجازم له وجهان ذكرناهما في التعليق على المسألة رقم (٢٢٨).

(٧) أي: بغُسالَتِه . وقيل: بما يَتَفَتَّتُ منه عند التَّسَوُّك. "النهاية" (٢/ ٥٠٩).

قال أبي: هكذا رواه[١] عبدالعزيز، ورواه جريرُ بن حازم[٢]، عن الأعمَش، عن الحكم بن عُتَيبة[٣]، عن مَيْمون بن أبي شَبِيب، عن النبيِّ ﷺ، مُرسَلً[٤]؛ وهو أشبهُ[٥].

٦٢٧ - **وسألتُ[٦] أبي** عن حديثٍ رواه نَصْر بن علي[٧]، عن عبدالأعلى[٨]، عن هشام[٩]، عن محمد[١٠]، عن ابن عباس؛ قال:

---

(١) في (أ) و(ش): « روى ».

(٢) روايته أخرجها البيهقي في "شعب الإيمان" (٣٢٥٢) عنه، عن الأعمش ومنصور ابن زاذان،عن الحكم بن عتيبة، به .

(٣) في (ش) و(ك): « عيينة ».

(٤) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٥) قال إسماعيل القاضي - كما عند البيهقي في الموضع السابق -:« هكذا رواه عبدالعزيز بن مسلم، وقد خالفه غير واحد؛ رواه عن الأعمش، عن الحكم، عن ابن أبي ليلى». قال البيهقي:«هكذا وجدته: عن ابن أبي ليلى! والحديث عندنا عن الأعمش وغيره، عن الحكم، عن ميمون بن أبي شبيب، عن النبي ﷺ مرسلا ».
وقال حمدان بن علي - كما في "المختارة"-: سألت أحمد عن حديث عبدالعزيز القسملي:« استغنوا عن الناس . . .» فقال: منكر !.ما رأيت حديثًا أنكر منه .اهـ.

(٦) نقل هذا النص بتمامه ابن عبدالهادي في "تنقيح التحقيق (٢/ ٢٣٧)، ونقل الزيلعي في "نصب الراية" (٢/ ٤٢٥)، وابن الملقن في "البدر المنير" (٤/ ٢٢٨)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (٨٧٣) حكم أبي حاتم .

(٧) روايته أخرجها ابن خزيمة في "صحيحه" (٢٤١٥).
وأخرجه النسائي في "سننه"(٥/ ٥٠-٥١ رقم٢٥٠٩)، من طريق مخلد بن الحسين،والدارقطني في سننه" (٢/ ١٤٤)- ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى"(٤/ ١٦٨-١٦٩) - من طريق عبدالوهاب الثقفي، كلاهما - مخلد وعبدالوهاب - عن هشام بن حسان، به .

(٨) هو: ابن عبدالأعلىٰ .

(٩) هو: ابن حسَّان .

(١٠) هو: ابن سيرين .

أَمَرَنا رسولُ الله ﷺ أن نُؤَدِّيَ[١] زكاةَ رمضان[٢] صاعًا من طعام؛ عن الصَّغِير والكَبِير، والحُرِّ والمَمْلوك، مَنْ أَدَّى سُلْتًا[٣] قُبِلَ[٤] منه، وأَحسَبُهُ قال: ومن أَدَّى دَقِيقًا قُبِلَ منه، ومن أَدَّى سَوِيقًا قُبِلَ منه؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ [٥].

٦٢٨ - **وسألتُ أبي** عن حديثٍ رواه موسى بن عُبَيدة[٦]، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ قال: «**إنَّ المُؤْمِنَ يَتَصَدَّقُ بِالتَّمْرَةِ، وَلَا يَقْبَلُ اللهُ إِلَّا الطَّيِّبَ** ...»، وذكر الحديثَ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: عن عبدالله بن دينار[٧]، عن أبي صالح[٨]، عن أبي هريرة، فمنهُمْ من يُوقِفُهُ[٩]، ومنهُمْ من يُسْنِدُهُ،

---

(١) في (ت): «يؤدي»، ولم تنقط في (ك).
(٢) في (ف): «زكاة الفطرة رمضان».
(٣) قال ابن الأثير: السُّلْتُ: ضَرْبٌ من الشَّعير أبيضُ لا قِشْرَ له. "النهاية" (٢/ ٣٨٨).
(٤) في (أ): «قيل».
(٥) قال البيهقي في الموضع السابق: «وهذا مرسل، محمد بن سيرين لم يسمع من ابن عباس شيئًا». ولما نقل ابن حجر في "التلخيص" (٨٧٣) قول أبي حاتم؛ فسَّره بقوله: «لأن ابن سيرين لم يسمع من ابن عباس؛ في قول الأكثر».
(٦) روايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٦/ ٣٣٥).
(٧) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (١٤١٠) مرفوعة. وأخرج الحديث مسلم (١٠١٤) من طريق سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، به، مرفوعًا.
(٨) هو: ذكوان السَّمَّان.
(٩) في (ك): «يوثقه»، وقوله: «يُوقِفُهُ» مِنْ: أوقَفَ الحديثَ؛ بمعنى: وَقَفَهُ، وهو لغة قليلة. انظر "تاج العروس" (وقف).

ويَحْتَمِلُ أن يكونَ مرفوعً أيضًا صحيحً[(١)][(٢)].

٦٢٩ - وسألتُ[(٣)] **أبي** عن حديثٍ رواه طَلْحَة بن عمرو[(٤)]، عن محمد بن المُنْكَدِر، عن جابر: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: **«مَنْ أَشْبَعَ جَائِعًا فِي يَوْمِ سَغَبٍ**[(٥)]**، أَدْخَلَهُ اللهُ يَوْمَ القِيَامَةِ مِنْ بَابٍ مِنْ أَبْوابِ الجَنَّةِ، لَا يَدْخُلُ مِنْهُ إِلَّا مَنْ فَعَلَ مِثْلَ مَا فَعَلَ**[(٦)]**»** ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما هو: محمد بن المُنْكَدِر؛ قال: يُقال: مَنْ أشبعَ ... هكذا[(٧)].

---

(١) قوله: «مرفوع أيضًا صحيح» مكانه في (ت) و(ك): «مرفوعًا أيضًا صحيح»، وتقدير أصل العبارة: «ويحتمل أن يكون هو [أي الحديث] صحيحً أيضًا حال كونه مرفوعً»؛ على فـ«صحيحً» خبر «يكون»، و«مرفوعً» حالٌ منصوبٌ، ورُسمتا دون ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٢) قال ابن عدي في الموضع السابق - بعد أن ذكر لموسى أحاديث عن عبدالله بن دينار -: «وهذه الأحاديث لموسى، عن عبد الله بن دينار ليست هي محفوظة».
وذكر الدارقطني في "العلل" (١٨٩٤) الاختلاف في هذا الحديث، وقال: «وأما حديث عبدالله بن دينار: فالصحيح عنه: ما قاله عبدالرحمن ابنه وسليمان بن بلال عنه، عن أبي صالح، عن أبي هريرة». وانظر "العلل" له أيضًا (٤/ ٥٦/ ب).

(٣) انظر المسألة رقم (٢٠٣١).

(٤) روايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٤/ ١٠٨).

(٥) أي: في يوم جوعٍ. انظر "النهاية" (٢/ ٣٧١).

(٦) لم يتضح في (ت). والمراد: «ما فعله»، حذف ضمير المفعول وهو الرابط بين جملة الصلة والموصول.

(٧) قال ابن عدي - بعد أن ذكر لطلحة عدة أحاديث -: «وعامة ما يروى عنه لا يتابعونه عليه، وهذه الأحاديث التي أمليتها له عامتُها مما فيه نظر».

٦٣٠ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه عُبَيدالله بن موسى[٢]، عن بَشِير بن مُهاجِر، عن ابن بُرَيْدة[٣]، عن أبيه؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «مَا مَنَعَ قَوْمٌ الزَّكَاةَ إِلَّا حُبِسَ[٤] عَنْهُمُ القَطْرُ، ولَا نَقَصَ قَوْمٌ المِكْيَالَ...»، الحديثَ؟

قال أبي: رواه حُسَين بن واقِد[٥]، عن ابن بُرَيْدة، عن ابن عباس، موقوفً[٦]؛ وهو أشبَهُ[٧].

---

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (٢٧٧٣).

(٢) هنا انتهت الورقة (٦٢) من النسخة (ف)، وقد سقطت الورقة التالية (٦٣)، وتبدأ الورقة (٦٤) في أثناء المسألة رقم (٦٤٠) كما سيأتي التنبيه عليه.
ورواية عبيدالله بن موسى هذه وصلها أبو حاتم في المسألة رقم (٢٧٧٣) قال: حدثنا عبيدالله بن موسى، به، وأخرجها ابن أبي شيبة، وأبو يعلى، والروياني في "مسانيدهم" - كما في "المطالب العالية" (٩٧٣) -، والبزار (٤/ ١٠٤/ كشف الأستار)، والحاكم في "المستدرك" (٢/ ١٢٦)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ٣٤٦)، و"الشعب" (٣٠٤٠).
ومن طريق البزار رواه ابن عبد البر في "التمهيد" (٢١/ ١٩١).

(٣) هو: عبدالله.

(٤) في (ش): «حبس الله».

(٥) روايته أخرجها البيهقي في "السنن الكبرى" (٣/ ٣٤٦)، و"الشعب" (٣٠٣٩).

(٦) كذا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، وقد تقدَّم التعليق عليها في المسألة رقم (٣٤).

(٧) قال البزار: «لا نعلم رواه إلا بريدة، ولا نعلم له عنه إلا هذا الطريق».
وقال ابن حجر في الموضع السابق: «هذا إسناد حسن».
وقال في "بذل الماعون" (ص٢١٢) بعد أن أخرج الحديث من الطريق الأولى: «وله علة غير قادحة؛ أخرجه البيهقي في "الكبرى" من طريق عبدالله بن المبارك، عن حسين ابن واقد، عن عبدالله بن بريدة، عن ابن عباس ﵄، ويَحْتمل أن يكونا محفوظين، وإلا فهذه الطريق أرجح؛ لاحتمال أن يكون بشير بن المهاجر سلك

٦٣١ - وسمعتُ[١] **أبي** وذكر حديثًا رواه حَيْوَةُ بن شُرَيح[٢]، عن أبي[٣] الأسود[٤]، عن بُكَيْر بن الأَشَجِّ، عن [بُسْر][٥] بن سعيد، عن خالد بن عَدِيٍّ، عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**مَنْ جَاءَهُ مِنْ أَخِيهِ مَعْرُوفٌ مِنْ غَيْرِ إِشْرافٍ ولَا مَسْأَلَةٍ، فَلْيَقْبَلْهُ وَلَا يَرُدَّهُ؛ فَإِنَّمَا هُوَ رِزْقٌ سَاقَهُ اللهُ إِلَيْهِ**» .

فقال أبي: هذا خطأٌ؛ إنما يُروى عن بُسْر[٦] بن سعيد[٧]، عن ابن

= الجادَّة ».

= وقال السخاوي في "الأجوبة المرضية" (٣/ ١١٦٩): « وأورده في "المختارة"، فأدنى مراتبه أن يكون عنده حسنًا، وكذا حسَّن شيخنا في تصانيفه إسناده، وكأنه إنما لم يطلق الحكم لكون بشير خولف فيه ».
وانظر "الأجوبة المرضية" أيضًا (٢/ ٥٤٧-٥٤٨).

(١) في (ش): « وسألت »، وانظر المسألة التالية.

(٢) روايته أخرجها ابن سعد في "الطبقات الكبرى" (٤/ ٣٥٠)، والإمام أحمد في "المسند" كما في "أطراف المسند" (٢/ ٢٩٣ رقم٢٢٨٦)، و"إتحاف المهرة" (٤/ ٣٩٨ رقم٤٤٣٩).
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند"(٤/ ٢٢٠-٢٢١ رقم ١٧٩٣٦)، وأبو يعلى في "مسنده" (٩٢٥)، وابن حبان في "صحيحه" (٣٤٠٤ و٥١٠٨) من طريق سعيد بن أبي أيوب، عن أبي الأسود، به .

(٣) قوله: « أبي » سقط من (ك).

(٤) هو: محمد بن عبدالرحمٰن، المعروف بيتيم عُروَة .

(٥) في جميع النسخ :« بشر » ! وسيأتي في بعض النسخ على الصَّواب، وكذا جاء على الصَّواب في "الجرح والتعديل" (٣/ ٣٣٨).

(٦) في (ش) و(ك): « بشر »، والمثبت من (أ) و(ت)، وهو الصَّواب كما بيَّنا في التعليق المتقدِّم.

(٧) روايته على هذا الوجه أخرجها مسلم في "صحيحه" (١٠٤٥) من طريق بكير بن الأشج، عنه، به.

السَّاعِدي[١]، عن عمر، عن النبيِّ ﷺ[٢].

٦٣٢ - وسمعتُ[٣] أبي وذكر حديثًا رواه حَيْوَةُ [و][٤] ابن لَهِيعَة، عن أبي الأسود[٥]، عن يزيد بن خُصَيفة[٦]، عن السَّائب بن يزيد، عن ابن عبد شَمْسٍ، عن عمر بن الخطَّاب؛ قولَه: مَنْ جاءَه مِنْ أخيه معروفٌ من غير إشرافٍ ولا مسألَةٍ، فَلْيَقْبَلْهُ ولا يَرُدَّهُ؛ فإنَّما هو رِزقٌ ساقَه اللهُ إليه .

---

(١) هو: عبدالله بن السَّعدي، أو: السَّاعدي؛ كما في المسألة التالية .

(٢) ترجم ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٣/ ٣٣٨) لخالد بن عدي الجُهَني، وذكر روايته لهذا الحديث، وأنه روى عنه بسر بن سعيد الحضرمي، ثم قال: سألتُ أبي عن خالد هذا ؟ فقال: لا يُدرى من هو ! وهذا الحديث اختُلِفَ في الرواية عن بُكَير بن الأَشَجِّ: فروى سعيد بن أبي أيوب،عن أبي الأسود محمد بن عبدالرحمٰن بن نَوْفَل يتيم عروة، عن بُكَيْر بن الأَشَجِّ، عن بُسر بن سعيد، عن خالد بن عَدِيّ، عن النبي ﷺ . وروى اللَّيث بن سعد، عن بُكَيْر بن الأَشَجِّ، عن بُسر بن سعيد، عن ابن السَّاعدي، عن عمر بن الخطاب ﷺ؛ وهو الصَّحيح .اهـ.
وذكر الدارقطني في "العلل"(١٩٧) الاختلاف في الحديث، وقال:« وأحسنها إسنادًا: حديث شعيب بن أبي حمزة ومن تابعه، عن الزهري، عن السائب، عن حويطب بن عبدالعزى، عن ابن السعدي، عن عمر ». وانظر المسألة التالية .

(٣) انظر المسألة السابقة.

(٤) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها النص؛ إذ ليس في الرواة من اسمه: « حيوة بن لهيعة »، وحيوة بن شريح وابن لهيعة قرينان؛ فيبعد أيضًا أن تكون العبارة:«حيوة، عن ابن لهيعة »، وكثيرًا ما تأتي أسانيدُ فيها:« حيوة وابن لهيعة، عن أبي الأسود»؛ كما في "المسند" للإمام أحمد (٢/ ٣٣٠) وغيره، والله تعالى أعلم.

(٥) هو: محمد بن عبدالرحمٰن، المذكور في المسألة السابقة.

(٦) في (ك): « حيصفة ».

فقال أبي: وهذا أيضًا خطأٌ؛ إنما هو: عن ابن السَّاعِدي، عن عمر.

رواه الزُّهْري[١]، عن السَّائب بن يزيد، عن حُوَيْطِب[٢] بن عبد العُزَّى[٣]، عن عبدالله بن السَّعْدي، عن عمر، عن رسول الله ﷺ.

قال أبي: وهذا الصَّحيحُ، ويقال: ابنُ السَّعْديِّ والسَّاعِديِّ[٤].

٦٣٣ - وسمعتُ[٥] أبا زرعة وحدَّثنا عن يحيى بن بُكَير، عن اللَّيْث[٦]، عن هشام بن سعد، عن زيد بن أسلَم، عن عطاء بن يَسَار، عن أبي هريرة؛ قال: قالوا لرسولِ الله ﷺ: أَصحابُ الحُمُر[٧]؟ قال: «لَمْ يُنْزَلْ عَلَيَّ فِي الحُمُرِ شَيْءٌ؛ إِلَّا هَذِهِ الآيَةُ الفَاذَّةُ[٨]: ﴿ فَمَن[٩]

---

(١) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (٧١٦٣).

(٢) في جميع النسخ : « ابن حويطب »، وكانت في (ش): « حويطب »، ثم ألحق الناسخ فوقها « بن »، وكتب عليها علامة « صح ». والمثبت من "تهذيب الكمال" (٧/ ٤٦٥)، و"الإصابة" (٢/ ٣٠٤).

(٣) في (أ): « عبدالعزيز ».

(٤) انظر "العلل" للدارقطني (١٩٧).

(٥) ستأتي هذه المسألة برقم (١٧٠٧).

(٦) هو: ابن سعد.

(٧) اختصر المصنف متنَ الحديث كعادته، وهو حديثٌ معروف متفق على صحته؛ أخرجه البخاري (٢٣٧١)، ومسلم (٩٨٧)، ذكر فيه ﷺ عقوبة من لا يؤدِّي زكاةَ الكنز والإبل والغنم، فسألوه عن الخيل، فذكر أن الخيرَ معقودٌ في نواصيها إلى يوم القيامة ... الحديث . ثم سألوه، فقالوا: فالحُمُر يا رسول الله ؟ ... فذكر هذا الحديثَ جوابًا لسؤالهم .

(٨) الفاذَّةُ: الجامعةُ، المنفردةُ في معناها. "النهاية" (٣/ ٤٢٢).

(٩) في جميع النسخ :« من » !

يَعۡمَلۡ مِثۡقَالَ ذَرَّةٍ خَيۡرًا يَرَهُۥ . . . ﴾» إلى آخر السُّورة[١] .

فقال أبو زرعة: هذا وَهَمٌ، وَهِمَ فيه اللَّيْثُ؛ إنما الصَّحيحُ كما رواه مالكٌ[٢]، وحَفْصُ بن مَيْسَرَةَ[٣]، وابنُ أبي فُدَيك[٤]، عن هشام ابن سعد[٥]، عن زيد بن أسلَم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ.

٦٣٤- وسمعتُ أبي وحدَّثنا عن حَرْمَلَة[٦]، عن ابن وَهْب[٧]، عن ابن لَهِيعَة[٨]، عن خالد بن يزيد[٩]، عن يحيى بن محمد بن صَيْفي[١٠]، عن كُرَيب[١١] عن ابن عباس: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال لمعاذٍ حين بعثَهُ إلى اليَمَن: «**اتَّقِ دَعْوَةَ المَظْلُومِ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ لَهَا حِجَابٌ**

(١) سورة الزلزلة .

(٢) في "الموطأ" (٢/ ٤٤٤ رقم٩٥٨) عن زيد بن أسلَم، عن أبي صالح السَّمَّان، عن أبي هريرة، به، ومن طريق مالك أخرجه البخاري في "صحيحه" (٢٣٧١).

(٣) روايته أخرجها مسلم في "صحيحه" (٩٨٧) من طريق سويد بن سعيد، عنه، عن زيد بن أسلم، به .

(٤) هو: محمد بن إسماعيل. وروايته أخرجها أبو داود في "سننه" (١٦٥٩).

(٥) هذا السياق يوهم أن مالكًا وحفص بن ميسرة وابن أبي فديك ثلاثتهم رَوَوا الحديث عن هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، وليس كذلك، فالراوي عن هشام بن سعد هو ابن أبي فديك فقط، وأخرجه مسلم في "صحيحه" (٩٨٧) من طريق عبدالله بن وهب، عن هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم. وأما مالك وحفص بن ميسرة فإنهما يرويانه عن زيد بن أسلم كما سبق.

(٦) هو: ابن يحيى التُّجِيبي.

(٧) هو: عبدالله .

(٨) هو: عبدالله .

(٩) في (ش): « زيد ».

(١٠) ويقال: يحيى بن عبدالله كما سيأتي .

(١١) هو: ابن أبي مسلم، مولى ابن عباس .

دُونَ اللهِ، وَإِنَّكَ سَتَقْدَمُ عَلَى قَوْمٍ فَادْعُهُمْ إِلى التَّوْحِيدِ، فَإِذَا أَقَرُّوا بِذَلِكَ فَقُلْ: إِنَّ اللهَ فَرَضَ عَلَيْكُمْ خَمْسَ صَلَواتٍ، فَإِذَا أَقَرُّوا بِذَلِكَ فَقُلْ: إِنَّ اللهَ فَرَضَ عَلَيْكُمْ صَدَقَةً فِي أَمْوَالِكُمْ وَيُعَادُ بِهَا عَلَى فُقَرائِكُمْ، فَإِذَا أَقَرُّوا بِذَلِكَ فَخُذْ مِنْهُمْ وَتَوَقَّ كَرَائِمَ أَمْوَالِ النَّاسِ» .

قال أبي: إنما هو: يحيى بن عبدالله بن صَيْفي[(١)]، عن أبي مَعْبَد[(٢)]، عن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ؛ كذا رواه زكريَّا بن إسحاق[(٣)].

٦٣٥ - وسألتُ[(٤)] أبي عن حديثٍ رواه مَرْوَانُ الطَّاطَرِي[(٥)]، عن

---

(١) هو: يحيى بن محمد المتقدم في أول المسألة.

(٢) هو: نافذ مولى ابن عباس .

(٣) روايته أخرجها البخاري في "صحيحه" (١٣٩٥)، ومسلم (١٩).

(٤) نقل قول أبي حاتم ابنُ الملقن في "البدر المنير" (٤/ ١٥٣/ مخطوط)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (٨٢٠).

(٥) هو: مروان بن محمد. روايته أخرجها ابن عدي في "الكامل" (٤/ ١٤٨-١٤٩)، والدارقطني في "السنن" (٢/ ١٠٤)، والخطيب في "الفصل للوصل" (١/ ٣٦٦) .
وأخرجه أبو عبيد في "الأموال" (١٠٦٠) - ومن طريقه الخطيب في "الفصل للوصل" (١/ ٣٦٧) - والشاشي في "مسنده" (٦٢)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٤/ ١٠٦)، والخطيب في "الفصل للوصل" (١/ ٣٦٦) من طريق أبي الأسود النضر ابن عبدالجبار، والعقيلي في "الضعفاء" (٢/ ٢٥٩) - ومن طريقه الخطيب في "الفصل للوصل" (١/ ٣٦٧) - من طريق ابن أبي مريم، وابن عدي في "الكامل" (٤/ ١٤٨- ١٤٩) والخطيب في "الفصل للوصل" (١/ ٣٦٦- ٣٦٧) من طريق الوليد بن مسلم، ثلاثتهم عن ابن لهيعة، به.
وخالف حماد بن زيد روايةَ ابن لهيعة؛ فرواه عن يحيى بن سعيد، عن السائب بن يزيد، قال: صحبتُ سعد بن مالك من المدينة إلى مكة، فما سمعته يحدِّث عن =

ابن لَهِيعَة[١]؛ قال: كتب إليَّ يحيى بنُ سعيد يذكُرُ عن السَّائب بن يزيد أنه سَمِعَ سعد بن أبي وقَّاص يقولُ: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «**لَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ، ولَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ[٢] فِي الصَّدَقَةِ، والخَلِيطَانِ: مَا اجْتَمَعَ عَلَى الفَحْلِ والرَّاعي والحَوْضِ**»؟

قال أبي: هذا حديثٌ باطلٌ عندي، ولا أعلمُ أحدًا رواه غيرَ[٣] ابنِ لَهِيعَة.

وقال[٤] أبي: ويُروى هذا من كلام سعد فقَطْ[٥].

= النبي ﷺ بحديث واحد. أخرجه ابن ماجه في "سننه" (٢٩).
وذكر الدارقطني في "العلل" (٦٣٩) خلافا آخر في هذا الحديث فقال: وروى الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد، عن السائب أنه قال: صَحِبْتُ سعدًا كذا وكذا سمة (كذا في المطبوع ولعلها: سنة)، فلم أسمعه يحدِّث عن رسول الله ﷺ إلا حديثًا واحدًا.

(١) هو: عبدالله.

(٢) في (ك): «مقترق».

(٣) قوله: «غير» يجوز فيه الرفع والنصب، وانظر التوجيه اللغوي لنظيره في التعليق على المسألة رقم (٤٨٧).

(٤) في (ت) و(ك): «قال» بلا واو.

(٥) قال ابن عدي في الموضع السابق: «لا أعلم يرويه عن يحيى بن سعيد غيرُ [في الأصل: عن] ابن لهيعة». وروىٰ العقيلي في "الضعفاء" (٢/ ٢٩٥)- ومن طريقه الخطيب في "الفصل" (١/ ٣٦٨)- عن ابن أبي مريم؛ قال: لم يسمع ابن لهيعة من يحيى بن سعيد شيئًا، ولكن كتب إليه يحيى، وكان فيما كتب إليه يحيى هذا الحديث؛ يعني: حديث السائب بن يزيد ابن أخت نمر: صحبت سعد بن أبي وقاص كذا وكذا سنة، فلم أسمعه يحدِّث عن رسول الله ﷺ إلا حديثًا واحدًا، وكتب في عقبه على إثره: لا يفرَّق بين مُجتمِع، ولا يُجمَع بين متفرِّق في الصَّدَقَة، وظن ابنُ لهيعة أنه من حديث سعد؛ أنه يعني بقوله إلا حديثًا واحدًا: «لا يفرَّق بين مُجتمِع، ولا يُجمَع بين متفرِّق»، وإنما كان هذا كلام مُبتدأ من المسائل التي كتب بها إليه. =

٦٣٦ - وسألتُ[١] أبي عن حديثٍ رواه ابن وَهْب[٢]، عن ابن[٣] لَهِيعَة[٤]، عن الحارث بن يزيد، عن عبدالرحمٰن بن جُبَير[٥]: أنه كان

= وحكى الخطيب عن يحيى بن معين أنه قال: « هذا باطلٌ؛ إنما هذا من قول يحيى ابن سعيد: لا يُفرَّق بين مُجتمِع، ولا يُجمَع بين متفرِّق »، كذا حدث به الليث بن سعد وغيره ». وانظر "العلل" للدارقطني (٦٣٩).

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (١٢٣١).

(٢) هو: عبدالله. وروايته لم نقف عليها، لكن الحديث أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٢٢٩ رقم١٨٠١٥ و١٨٠١٧ و١٨٠١٨) من طريق موسى بن داود، وحسن بن موسى، ويحيى بن إسحاق، وأبو عبيد في "الأموال" (٦٥٤) من طريق عمرو بن طارق، وابن عبدالحكم في "فتوح مصر"(ص٢٦١)، والطبراني في "المعجم الكبير"(٢٠/ ٣٠٤ رقم٧٢٥) من طريق القعنبي، جميعهم عن ابن لهيعة، به.
وأخرجه ابن خزيمة في "صحيحه" (٢٣٧٠)، والطبراني في "الكبير" (٢٠/ ٣٠٥-٣٠٦ رقم ٧٢٧٤)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٤٠٦)، وأبو نعيم في "الحلية" (٨/ ٢٩١) من طريق الأوزاعي، عن الحارث بن زياد، به.
وأخرجه أبو داود في "سننه" (٢٩٤٥) - ومن طريقه البيهقي في "السنن الكبرى" (٦/ ٣٥٥) - عن موسى بن مروان الرقي، عن المعافي، عن الأوزاعي، عن الحارث بن يزيد، عن جبير بن نفير، عن المستورد، به.
قال المزي في "تحفة الأشراف" (٨/ ٣٧٧- ٣٧٨): « رواه جعفر بن محمد الفريابي، عن موسى بن مروان، فقال: « عبدالرحمن بن جبير »، بدل « جبير بن نفير »، وهو أشبه بالصواب ».
وأخرجه أبو عبيد في "الأموال" (٦٥٣) من طريق عياش بن عباس، عن الحارث ابن يزيد، عن رجل، عن المستورد.

(٣) المثبت من (ك)، وفي (أ) و(ت) و(ش): «أبي»، وهو ضمن السقط الذي في (ف).

(٤) هو: عبدالله .

(٥) هو: المصري المؤذِّن، وقد جاء في بعض المصادر: « عبدالرحمن بن جبير بن نفير»، قال الحافظ ابن حجر في "النكت الظراف" (٨/ ٣٧٧) بعد أنْ بيَّن الخلاف فيه: « وعلى هذا: فذكر « نفير » في هذا الإسناد غلط ممن ذكره؛ فإنَّ الذي جدُّه نفيرٌ شاميٌّ، وصاحب هذا الحديث مصري، والمستورد أيضًا مصري ».

في مجلسٍ فيه المُسْتَوردُ[١]، وعمرو بن غَيْلان بن سَلَمة، فسمع المُستَوْرِدَ يقول: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «**مَنْ وَلِيَ لَنا عَمَلاً فَلَمْ يَكُنْ لَهُ زَوْجَةٌ فَلْيَتَزَوَّجْ، أو خَادِمًا[٢] فَلْيَتَّخِذْ خَادِمًا، أَو مَسْكَنًا فَلْيَتَّخِذْ مَسْكَنًا، أو دَابَّةً فَلْيَتَّخِذْ دابَّةً، فَمَنْ أَصَابَ شَيْئًا سِوَى ذَلِكَ، فَهُوَ غَالٌّ، أو سَارِقٌ**» .

وقال[٣] ابنُ[٤] لَهِيعَة[٥]: أخبرني ابنُ هُبَيرَة السَّبَئي[٦]، عن عبدالرحمٰن بن جُبَير، بمثله؛ غيرَ أنه قال: «**غَالٌّ [وسَارِقٌ][٧]**» .

وقال[٨] ابنُ وَهْب: «**يُوَسَّعُ عَلَيْهِ فِي رِزْقِهِ، حَتَّى يَتَّخِذَ امْرَأَةً،**

---

(١) هو: ابن شداد .

(٢) كذا في جميع النسخ، وكذا في نسخ "مسند أحمد" (٢٩/ ٥٤٦/ الرسالة) أيضًا، وهي مفعولٌ به لفعلٍ مقدَّر يَدُلُّ عليه ما بعده، والتقدير: أو لم يَتَّخِذْ خادمًا، وكذلك ما بعده: أو لم يَتَّخِذْ مسكنًا. وانظر التعليق على "مسند أحمد" (٢٩/ ٥٤٦ طبعة الرسالة حاشية رقم ٣).

(٣) في (ت) و(ك): « قال » بلا واو .

(٤) في (ت): « أبي ».

(٥) روايته هذه أخرجها أبو عبيد في "الأموال" (٦٥٥)، والإمام أحمد في "المسند" (٤/ ٢٢٩ رقم١٨٠١٥ و١٨٠١٨ و١٨٠١٩)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٢٠/ ٣٠٥ رقم ٧٢٦).

(٦) في (ك): « السائي ». وهو: عبدالله بن هبيرة السَّبئي .

(٧) في (ت) و(ك): « أو ساد »، وهذا الموضع ضمن السَّقط الواقع في (ف)، وفي (أ) و(ش): « أو سارق »، وهو تصحيف؛ إذ لو كان كذلك لما كان هناك فرقٌ بين الروايتين . وقدأخرج كلتا الروايتين أبو عبيد في "الأموال" (٦٥٤ و٦٥٥) هكذا على الصَّواب .

(٨) في (أ) و(ش): « قال » بلا واو .

وخَادِمٌ، ومَسْكَنٌ[(١)]، وَدَابَّةٌ، ولَا يَأْخُذْ أَمْوَالَ النَّاسِ» ؟

قال أبي: هذا خطأٌ؛ إنَّما هو على ما رواه اللَّيْثُ[(٢)]، عن الحارث بن يزيد، عن رجلٍ، عن المُسْتَوْرِد، عن النبيِّ ﷺ .

فقلتُ لأبي: للمُسْتَوْرِدِ صُحْبَة ؟

قال: نعم .

٦٣٧ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه ابنُ وَهْب[(٣)]؛ قال: أخبرني ابن لَهِيعَة[(٤)]، عن ابن[(٥)] هُبيرة، عن أبي[(٦)] تَميم[(٧)]، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**الدِّينَارُ كَنْزٌ، والدِّرْهَمُ كَنْزٌ، وَالقِيرَاطُ كَنْزٌ**». فقيل: يا رسولَ الله، أمَّا الدِّينَارُ والدِّرْهمُ قَدْ[(٨)] عَرَفْنَاهُ، فما

---

(١) قوله: « وخادم، ومسكن »، كذا في جميع النسخ، بحذف ألف تنوين النصب فيهما على لغة ربيعة، وانظر التعليق على المسألة رقم (٣٤)، وانظر: "عقود الزبرجد" للسيوطي (١/ ٢٨٤- ٢٨٦).

(٢) هو: ابن سعد . وروايته أخرجها أبو عبيد في "الأموال" (٦٥٣).

(٣) هو: عبدالله . ولم نجد روايته، ولكن أخرجه الطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (١٢٧٢) من طريق أبي عبدالرحمن المقرئ عبدالله بن يزيد، عن ابن لهيعة، به.

(٤) هو: عبدالله .

(٥) في (ت) و(ك): « أبي » بدل: « بن ». وهو: عبدالله بن هبيرة السَّبَئي المذكور في المسألة السابقة .

(٦) في (أ) و(ش): « بن » بدل: « أبي ». وهو: عبدالله بن مالك .

(٧) هو: عبدالله بن مالك بن أبي الأسحم الجيشاني .

(٨) كذا في جميع النسخ؛ والجادة أن يقال: «فقد عرفناه»؛ لأن «أما» حرفُ شرط وتوكيد دائمًا، وتفصيل غالبًا؛ في جوابها أن يقترن بالفاء؛ كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا عَادٌ فَاسْتَكْبَرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [فُصِّلَت: ١٥]. =

القِيراطُ؟ قال: « نِصْفُ دِرْهَمٍ، نِصْفُ دِرْهَمٍ، نِصْفُ دِرْهَمٍ[(١)] » ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ[(٢)].

٦٣٨ - **وسألتُ أبي** عن حديثٍ رواه مَرْوانُ الطَّاطَري[(٣)]، عن أبي إسحاق الفَزَاري[(٤)]، عن عبدالملك بن أبي سُلَيمان، عن عَطاء[(٥)]، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ قال: «**مَنْ كَانَ لَهُ مَالٌ فَلَمْ يُؤَدِّ زَكَاتَهُ** . . .»، فَقَصَّ القِصَّةَ؟

قال أبي: إنما هو: عبد الملك[(٦)]، عن أبي الزُّبَير[(٧)]، عن جابر،

= وما في النسخ له وجهٌ في العربية صحيح؛ فقد ذهب النحاةُ إلى أن الفاء قد تحذف من جواب «أما» في الشعر ضرورة، وفي النثر على قلَّة. وذهب ابن مالك والدماميني وغيرهما: إلى أن حذفها جائزٌ في الاختيار وسعة الكلام، وقد أورد ابن مالك شواهد على ذلك من "صحيح البخاري" منها: قوله ﷺ: « أما بعدُ ما بالُ رجالٍ يشترطون شروطًا . . »، وقوله ﷺ: « أما موسى كأني أنظر إليه . . . »، ثم قال ابن مالك: « وقد خولفت القاعدةُ [يعني قاعدةَ النحويين] في هذه الأحاديث، فَعُلم بتحقيق: عدمُ التضييق، وأن من خَصَّهُ بالشعر، أو بالصورة المعيَّنة من النثر، مقصِّرٌ في فتواه، عاجز عن نصرة دَعواه». "شواهد التوضيح" (ص١٣٦). وانظر "سر صناعة الإعراب" لابن جني (١/ ٢٦٤- ٢٦٧)، و"عقود الزبرجد" (٣/ ٢٢٧- ٢٢٩) و"المغني" لابن هشام (ص٨٠- ٨٤)، و"شرح ابن عقيل" (٤/ ٥٢- ٥٤).

(١) في (ك): « نصف درهم » مرة واحدة .

(٢) قال المناوي في "فيض القدير" (٣/ ٥٥٤): « رواه ابن مردويه في "تفسيره" عن أبي هريرة بإسناد ضعيف، ورواه عنه في الفردوس، وبيَّض لسنده ».

(٣) هو: مروان بن محمد .

(٤) هو: إبراهيم بن محمد بن الحارث .

(٥) هو: ابن أبي رباح .

(٦) روايته على هذا الوجه أخرجها مسلم في "صحيحه" (٩٨٨) من طريق عبدالله بن نمير، عن عبدالملك، به.

(٧) هو: محمد بن مسلم بن تدرُس .

عن النبيِّ ﷺ.

٦٣٩ - وسألتُ[١] **أبي** عن حديثٍ رواه سُوَيد بن عبد العزيز[٢]، عن عثمان بن عَطاء، عن أبيه[٣]، عن عمرو بن شُعَيب، عن أبيه، عن جَدِّه: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «**مَنْ أَغْلَقَ بَابَهُ دُونَ جَارِهِ مَخَافَةً عَلَى أَهْلِهِ وَمَالِهِ فَلَيْسَ ذَلِكَ بِمُؤْمِنٍ، وَلَيْسَ بِمُؤْمِنٍ مَنْ**[٤] **لَم يَأْمَنْ جَارُهُ بَوَائِقَهُ**[٥] ...»، وذكَرَ حديثًا طويلاً في حَقِّ الجار؟

قال أبي: هذا حديثٌ خطأٌ[٦].

٦٤٠ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه هشام بن عمَّار[٧]، عن عِراكِ بن خالد؛ قال: حدَّثني أبي؛ قال[٨]: سمعتُ إبراهيم بن أبي

---

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (٢٣٥٧).

(٢) روايته أخرجها الخرائطي في "مكارم الأخلاق" (٢٤٧)، والطبراني في "مسند الشاميين" (٢٤٣٠)، وابن عدي في "الكامل" (٥/ ١٧١)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (٩١١٣).

(٣) هو: عطاء بن أبي مسلم الخراساني.

(٤) قوله: «من» سقط من (ك).

(٥) بوائقُه: غَوائلُه وشَرُّه، أو ظُلْمُه وغَشَمُه. "لسان العرب" (١٠/ ٣٠).

(٦) قال البيهقي في الموضع السابق: «سويد بن عبدالعزيز وعثمان بن عطاء وأبوه ضعفاء، غير أنهم غير متَّهمين بالوضع، وقد روي بعض هذه الألفاظ من وجه آخر ضعيف». وقال ابن القطان في "بيان الوهم والإيهام" (٢/ ٦٠٥): «وهو شديد النكارة، ولو جاء به أوثق الناس، فكيف هؤلاء؟!». وقال ابن رجب في "جامع العلوم والحكم" (ص ٢٥٧-٢٥٨): «إسناده ضعيف، ورفع هذا الكلام منكر، ولعله من تفسير عطاء الخراساني».

(٧) روايته أخرجها الطبراني في "مسند الشاميين" (١٨)، وفي "الدعاء" (٣٤)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٤٠/ ١٦٥).

(٨) في (ت) و(ك): «يقول: قال».

عَبْلَة يحدِّثُ عن عُبَادة بن الصَّامِت: أنَّ النبيَّ ﷺ أُتِيَ وهو في الحَطِيم[(١)]، فقيل: يا رسولَ الله، أُتِيَ على مالِ بَني[(٢)(٣)] فُلانٍ بِسِيفِ[(٤)] البحر، فذُهِبَ به، فقال رسولُ الله ﷺ: **«مَا تَلِفَ مَالٌ فِي بَرٍّ وَلَا بَحْرٍ إِلَّا بِمَنْعِ الزَّكَاةِ، فَحَرِّزُوا أَمْوَالَكُمْ بِالزَّكَاةِ، وَدَاوُوا مَرْضَاكُمْ بالصَّدَقَةِ، وادْفَعُوا عَنْكُمْ طَوَارِقَ البَلَاءِ بالدُّعَاءِ؛ فَإِنَّ الدُّعَاءَ يَنْفَعُ مِمَّا نَزَلَ مِنَ السَّمَاءِ[(٥)] وَمِمَّا لَمْ يَنْزِلْ، مَا نَزَلَ يَكْشِفُهُ، وَمَا لَمْ يَنْزِلْ يَحْبِسُهُ»** ؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ، وإبراهيمُ لم يُدْرِكْ عُبَادةَ، وعِراكٌ منكرُ الحديث، وأبوه خالدُ بن يزيد أوثقُ[(٦)] منه، وهو صَدوق[(٧)].

٦٤١ - وسألتُ أبي عن حديثٍ رواه عُتْبَة بن السَّكَن[(٨)]، عن أَبَانَ

(١) قال ياقوت في "معجم البلدان" (٢/ ٢٧٣): الحَطِيم - بالفتح ثم الكسر -: بمكة . قال مالك بن أنس: هو ما بين المقام إلى الباب، وقال ابن جُرَيج: هو ما بين الرُّكن والمقام وزمزم والحِجْر، وقال ابن حبيب: هو ما بين الركن الأسود إلى الباب إلى المقام حيث يتحطَّم الناس للدعاء .اهـ.

(٢) في (ت) و(ك): « بن » بدل: « بني ».

(٣) هنا انتهت الورقةُ الساقطةُ من (ف) التي كانت بدايتها في نهاية المسألة رقم (٦٣٠).

(٤) في (ك): « يسيف ». وسِيفُ البحر، بكسر السِّين: ساحلُه. "القاموس" (س ي ف)، و"النهاية" (٢/ ٤٣٤).

(٥) قوله: « من السَّماء » ليس في (ت) و(ك).

(٦) في (ك): « وأوثق » بالواو.

(٧) قال الطبراني في الموضع السابق: « إبراهيم لم يسمع من عبادة ».

(٨) روايته أخرجها العقيلي في "الضعفاء" (١/ ٤٢)، ومن طريقه ابن الجوزي في "الموضوعات" (١٨٠٥). ورواه ابن حبان في "المجروحين" (١/ ٩٨/ تعليقًا) من طريق مروان بن معاوية الفزاري، عن أبان، به. ثم ذكر ابن حبان حديثًا آخر لأبان وقال: « وهما جميعًا باطلان ».

ابنِ المُحبَّر[١]، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: **« كَمْ مِنْ حَوْرَاءَ عَيْنَاءَ مَا كَانَ مَهْرُهَا إِلَّا قَبْضَةً مِنْ حِنْطَةٍ، أَوْ مِثْلَهَا مِنْ تَمْرٍ»**؟

قال أبي: هذا حديثٌ باطلٌ، وأبانُ هذا مجهولٌ[٢] ضعيفُ الحديث[٣].

٦٤٢ - وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه عبد الرزَّاق[٤]، عن مَعْمَر، عن زيد بن أسلَم، عن عطاء بن يَسَار، عن أبي سعيد، عن النبيِّ ﷺ قال: **«لَا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ إِلَّا لِخَمْسَةٍ: رَجُلٍ اشْتَرَاهَا**

---

(١) في (ت) و(ك): « المجبر » بالجيم.

(٢) في (أ): « وأبان هذا هو مجهول » ثم ضُرب على قوله: « هو ».

(٣) نقل ابن حجر في "لسان الميزان" (١/ ٢٥) عن العقيلي قوله: « لا يتابعه عليه - أي أبان - إلا من هو مثله أو دونه ». وانظر "السلسلة الضعيفة" للشيخ الألباني (٥٧١).

(٤) روايته في "المصنف" (٧١٥١). ومن طريقه أخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٥٦ رقم١١٥٣٨)، وأبو داود في "سننه" (١٦٣٦)، وابن ماجه (١٨٤١)، وابن خزيمة في "صحيحه" (٢٣٧٤)، وابن الجارود في "المنتقى" (٣٦٠٥)، والدارقطني في "سننه" (٢/ ١٢١)، والحاكم في "المستدرك" (١/ ٤٠٧- ٤٠٨)، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ١٥، ٢٢).
وأخرجه الدارقطني في "سننه" (٢/ ١٢١)، وفي "العلل" (٢٢٧٩)، من طريق محمد بن سهل بن عسكر، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٧/ ١٥) من طريق أبي الأزهر، كلاهما عن عبدالرزاق، عن الثوري ومعمر، جميعًا عن زيد بن أسلم، به.
ورواه عبدالرزَّاق في "المصنف" (٧١٥٢) عن الثوري، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، به.
وبيَّن الدارقطني أنَّ من قال في رواية عبدالرزاق: « عن معمر » وحده أصح.

بِمَالِهِ(١)، أو رَجُلٍ عَامِلٍ عَلَيْهَا، أو غَارِمٍ، أو غَازٍ فِي سَبِيلِ اللهِ تَعَالى، أو رَجُلٍ لَهُ جَارٌ فَيُتَصَدَّقُ عَلَيْهِ فَيُهْدِي لَهُ»(٢)؟

فقالا: هذا خطأٌ؛ رواه الثَّوْري(٣)، عن زيد بن أسلَم؛ قال: حدَّثني الثَّبْتُ؛ قال: قال النبيُّ ﷺ؛ وهو(٤) أشبَهُ(٥).

وقال أبي: فإنْ قال قائلٌ: الثَّبْتُ من هو؟ أليس هو عطاءَ بنَ يَسَار؟ قيل له: لو كان عطاءَ بن يَسار، لم يُكَنِّ عنه .

قلتُ لأبي زرعة: أليس الثَّبْتُ هو عطاءً؟

قال: لا ! لو كان عطاءً، ما كان يُكَنِّي عنه .

وقد رواه ابن عُيَينة(٦)، عن زيد، عن عطاء، عن النبيِّ ﷺ،

---

(١) أي: رجلٌ ذو مالٍ يشتري الصدقة بماله .

(٢) يوضِّح ذلك رواية أبي داود (١٦٣٥)، ففيها: « أو لرجل كان له جارٌ مسكين، فتُصُدِّقَ على المسكين، فأهداها المسكين للغني ».

(٣) روايته أخرجها أبو داود في "سننه" تعليقًا عقب الحديث رقم (١٦٣٦)، والدارقطني في "العلل" (٢٢٧٩). وأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٠٦٨٢) عن وكيع، عن سفيان، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، به مرسلاً.

(٤) في (ك): « هو » بلا واو .

(٥) قال ابن الملقن في "البدر المنير" (٥/٤٣/أ): « واختلف الحفاظ أيما أصح: طريق الوصل، أو طريق الإرسال ؟ فصحَّح الثاني طائفة، ففي علل ابن أبي حاتم: أن الثوري أرسله، ونقل عن أبيه أن الإرسال أشبه ».

(٦) روايته أخرجها أبو داود في "سننه" تعليقًا عقب الحديث رقم (١٦٣٦)، وابن عبدالبر في "التمهيد" (٥/٩٦).
وأخرجه الإمام مالك في "الموطأ" (٢/٢٦٨)، ومن طريقه أبو داود في "سننه" (١٦٣٥) عن زيد بن أسلم، عن عطاء، به مرسلاً؛ مثل رواية ابن عيينة.

مُرسَلً[١].

قال أبي: والثَّوْريُّ أحفَظُ[٢].

٦٤٣ - وسألتُ[٣] **أبي** عن حديثٍ رواه ابن أبي فُدَيك، عن ربيعة ابن عثمان، عن زيد بن أسلَم، عن أبي المُرَاوِح، عن أبي واقِدٍ اللَّيْثي، عن النبيِّ ﷺ أنه قال[٤]: «[**قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ**][٥]: **إِنَّا أَنْزَلْنَا المَالَ لإِقَامِ الصَّلَاةِ، وإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، ولَوْ كَانَ لابْنِ آدَمَ وَادِيانِ مِنْ مَالٍ** ...»، وذكر الحديثَ؟

قال أبي: يَرْوُونَهُ عن زيد بن أسلَم، عن عطاء بن يَسَار، عن أبي واقِد، عن النبيِّ ﷺ .

٦٤٤ - وسألتُ[٦] **أبي** عن حديثٍ رواه يحيى بن حمزة[٧]، عن

---

(١) قوله: « مرسل » سقط من (ف). وقد جاء هنا بحذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة، انظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(٢) قال الدارقطني في الموضع السابق (٢٢٧٩): « حدَّث به عبد الرزاق، عن معمر والثوري، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد؛ قاله ابن عسكر عنه . وقال غيره: عن عبد الرزاق، عن معمر وحده، وهو أصح. وروى هذا الحديث عبدالرحمٰن بن مهدي، عن الثوري، عن زيد بن أسلم؛ قال: حدثني الثبت عن النبي ﷺ ، ولم يُسَمِّ رجلاً، وهو الصحيح ».

(٣) تقدمت هذه المسألة برقم (٤٧٩)، وستأتي برقم (١٨١٧).

(٤) ضبَّب ناسخا (ت) و(ك) على قوله: « قال ». وانظر الحاشية التالية .

(٥) ما بين المعقوفين سقط من جميع النسخ، والمثبت من المسألتين (٤٧٩) و(١٨١٧)، وانظر الحاشية السابقة .

(٦) نقل الذهبي في "الميزان" (٢/ ٢٠٢) بعض هذا النص .

(٧) روايته أخرجها أبو داود في "المراسيل" (ص٢١٣)، والنسائي في "سننه" (٤٨٥٣)،=

سُلَيمان بن داود، عن الزُّهْري، عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حَزْم، عن أبيه، عن جَدِّه: أنَّ النبيَّ ﷺ كَتَبَ إلى أهلِ اليَمَنِ بِصَدَقاتِ الغَنَم؟

قلتُ له: مَنْ سُلَيمانُ هذا؟

قال أبي: **مِنَ النَّاس من يقول**: سُلَيمان بن أَرْقَم . **قال أبي**: وقد كان قَدِمَ يحيى بنُ حمزةَ العِراقَ، فَيَرَوْنَ أنَّ الأرقمَ: لقبٌ، وأن الاسم: داود .

ومنهُم[1] **من يقول**: سُلَيمان بن داود الدِّمَشْقي، شيخٌ ليحيى بن حمزة ، لا بأسَ به؛ فلا أدري أيُّهما هو؟

وما أظنُّ أنه هذا الدِّمَشْقي[2].

ويُقال: إنهم أصابوا هذا الحديثَ بالعِراق مِنْ حديث سُلَيمان بن أَرْقَم[3].

= وابن عدي في "الكامل" (٣/ ٢٧٥).

(١) في (ف): « ومن الناس ».

(٢) من قوله: « شيخ ليحيىٰ . . . » إلى هنا سقط من (ك)؛ بسبب انتقال بصر الناسخ.

(٣) قال أبو داود في الموضع السابق: « سليمان بن داود وَهَمٌ ». وقال: « وَهِمَ فيه الحكم ».

ونقل الحافظ ابن حجر في "تهذيب التهذيب" (٢/ ٩٣) عن ابن منده أنه قال: « قرأت في كتاب يحيى بن حمزة بخطِّه: عن سليمان بن أرقم، عن الزهري، وأما من صحَّحه، فأخذوه على ظاهره في أنه سليمان بن داود، وقويَ عندهم أيضًا بالمرسل الذي رواه معمر، عن الزهري ». =

٦٤٥ - وسألتُ[1] أبي عن حديثٍ رواه ابن أبي العِشْرين[2]، عن

= وروى ابن عدي في "الكامل" (٣/ ٢٧٤-٢٧٥) عن ابن معين أنه قال: « سليمان بن داود ليس يعرف، ولا يصح هذا الحديث ».
وروى أيضًا عن البغوي أنه قال: « سمعت أحمد بن حنبل وسئل عن حديث الصدقات هذا الذي يرويه يحيى بن حمزة: أصحيحٌ هو ؟ فقال: أرجو أن يكون صحيحًا ».
وقال ابن حجر في الموضع السابق من "التهذيب": « أما سليمان بن داود الخولاني، فلا ريب في أنه صدوق؛ لكن الشبهة دخلت على حديث الصدقات من جهة أن الحكم بن موسى غلط في اسم والد سليمان، فقال: سليمان بن داود؛ إنما هو سليمان بن أرقم، فمن أخذ بهذا ضعَّف الحديث، ولا سيما مع قول من قال: إنه قرأه كذلك في أصل يحيى بن حمزة، فقد قال صالح جزرة: نظرت في أصل كتاب يحيى بن حمزة حديث عمرو بن حزم في الصدقات، فإذا هو عن سليمان بن الأرقم ».

(١) ستأتي هذه المسألة برقم (٢١٢٠).

(٢) هو: عبد الحميد بن حبيب. وروايته أخرجها ابن سمعون في "الأمالي" (٥٤)، وابن الجوزي في "البر والصلة" (١٧٩) كلاهما من طريق أحمد بن سليمان بن زيّان الدمشقي، عن هشام بن عمار، عن عبدالحميد بن أبي العشرين، به .
وأخرجه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٥٣/ ٣٠٧) من طريق محمد بن العباس بن الوليد الدمشقي، عن هشام بن عمار، به كسابقه. وأخرجه أبو الشيخ في "طبقات أصبهان" (٣/ ٦١٠) من طريق أحمد بن عيسى، عن هشام بن عمار، عن الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، به هكذا بذكر الوليد بن مسلم بدل عبدالحميد بن أبي العشرين.
وأخرجه الطبراني في "الأوسط" (٧٧٢٦) من طريق موسى بن إسماعيل الجبلي، عن الوليد بن مسلم، عن خارجة بن مصعب، عن عثمان بن سعد الكاتب، عن عمرو بن شعيب، به .
وأخرجه الطبراني أيضًا في "الأوسط" (٦٩٥٠) من طريق علي بن الحسن بن شقيق، عن خارجة بن مصعب، عن عثمان بن سعد، عن عمرو بن شعيب، به .

الأوزاعي[١]، عن عمرو بن شُعَيب، عن أبيه، عن جَدِّه، عن النبيِّ ﷺ قال: «**مَا عَلَى أَحَدِكُمْ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ أَنْ يَجْعَلَهَا عَنْ[٢] وَالِدَيهِ...**»؟

قال أبي: هذا حديثٌ مُنكَرٌ؛ إنما يُروى عن عَبَّاد بن كَثِير[٣]، عن عمرو بن شُعَيب، عن أبيه، عن جَدِّه.

قال أبي: عَبَّادُ بن كثير[٤] لم يُدْرِكْ عَمْرَو بن شُعَيب، وهو ضعيفُ الحديث في نفسِه.

قلتُ لأبي: فتخافُ أن يكونَ الأوزاعيُّ دلَّس[٥]؛ بلغه عن عَبَّاد[٦]، عن عمرو بن شُعَيب، فرواه عن عمرو؟

قال: لا! ولكنْ أخافُ أن يكونَ مِنِ ابنِ أبي العِشْرين.

قلتُ: أليس ابنُ أبي العِشْرين ثقةً؟

قال: هو دِيوانِيٌّ كاتِبٌ، لم يَكُنْ صاحبَ حديثٍ[٧].

---

(١) هو: عبدالرحمن بن عمرو.

(٢) في (ش): «على»، ومثله في المسألة رقم (٢١٢٠)، والمثبت من بقيَّة النسخ، ومثله في مصدري التخريج: "شعب الإيمان" للبيهقي، و"تاريخ دمشق" لابن عساكر.

(٣) روايته أخرجها البيهقي في "شعب الإيمان" (٧٥٣٣).

(٤) قوله: «عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده. قال أبي: عباد بن كثير» سقط من (ت) و(ك)؛ بسبب انتقال بصر الناسخ.

(٥) في (ت) و(ك): «وليس».

(٦) في (ف): «عباد بن كثير».

(٧) الحديث ضعفه الحافظ العراقي كما في "فيض القدير" (٥/٤٥٦).

٦٤٦ - **وسُئِلَ أبو زرعة** عن حديثٍ رواه ابن وَهْب[(١)]، فاختَلَفَ الرُّواة عنه :

فقال حَرْمَلَةُ بن يحيى: عن ابن وَهْب، عن عمرو بن الحارث، عن تَوْبة بن نَمِر، عن أبي عُمَيْرٍ عَرِيفِ بنِ سَرِيع، عن عبدالله بن عمرو ابن العاص: أنَّ عمر حَمَلَ رجلاً على فرسٍ في سبيل الله، ثم وجدَهُ يَبِيعُهُ، فأراد عمرُ أنْ يَشْتَرِيَهُ، فسأل النبيَّ ﷺ عن ذلك؟ فنهاه عنه وقال: **«إذَا تَصَدَّقْتَ[(٢)] بِصَدَقَةٍ فَأَمْضِهَا، لَقَدْ تَصَدَّقْتُ بِتَمْرٍ عَلَى مَسَاكِينَ، فوَجَدتُّ تَمْرَةً، فَأَدْخَلْتُ بِيَدي فِي فِيَّ، ثُمَّ لَفَظْتُهَا؛ خَشْيَةَ أَنْ تَكُونَ[(٣)] مِنَ الصَّدَقَةِ»** .

وروى هذا الحديثَ أبو سعيدٍ يحيى بنُ سُلَيمان الجُعْفيُّ، عن ابن وَهْب، عن عمرو بن الحارث، عن تَوْبة بن نَمِر، عن أبي عُفَير - قال حَرْمَلَةُ: عن أبي عُمَير - فأيُّهما أَصَحُّ؟

فقال أبو زرعة: أبو عُفَير أصحُّ .

وحدَّثنا أبي، عن أَصْبَغ[(٤)]، فقال: عن أبي عُمَير؛ كما قال حَرْمَلَة[(٥)] .

---

(١) هو: عبدالله .

(٢) في (ف): « تصدق ».

(٣) في (ت): « يكون ».

(٤) هو: ابن الفَرَج، ولم تنقط العين في جميع النسخ . وانظر ترجمته في "تهذيب الكمال" (٣/ ٣٠٤).

(٥) قال البخاري في "الكنى" من "التاريخ الكبير" (٨/ ٦٣ رقم٥٥٩): « أبو عُفَير =

٦٤٧ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه القَوَارِيري[١]، عن يزيد ابن هارون، عن حَجَّاج بن أَرْطَاة[٢]، عن أبي الزُّبير[٣]، عن جابر،

= عريفُ بني سريع »، وقال أبو حاتم كما في "الجرح والتعديل" (٩/ ٤١٦ رقم٢٠٣٦): « أبو عُفَير وكان عَريفًا لبني سريع ». قال المعلِّمي في تعليقه على "الجرح والتعديل" : « أي: مقدَّمًا عليهم، فعريف وصفٌ له، لا اسم، وبنو سريع هؤلاءِ بطن من المعافر ».

وسمَّاه : « عريف » كلٌّ من: الدارقطني في "المؤتلف والمختلف" (٣/ ١٦٩٠ و١٧١٨)، وابن حبان في "الثقات" (٥/ ٢٨٢)، وابن ناصر الدين في "توضيح المشتبه" (٦/ ٤٣٤).

قال الدارقطني : « أبو عفير عريف بن سريع، تابعي، عداده في المصريين، وقال بعضهم: هو أبو عمير ». وقال المعلِّمي: « والحجة في هذا: البخاري وأبو حاتم؛ ذكراه في الكنى فيمن لا يعرف اسمه ».

والحديث رواه البخاري في "التاريخ الكبير" (٢/ ١٥٦) فقال: « قال لي أحمد؛ قال: ثنا ابن وهب، أخبرني عمرو، سمع توبة بن نمر؛ سمع أبا عُفَير عَرِيف بني سَرِيع . . .»، فذكره.

ورواه أحمد (٢/ ١٧٣ رقم٦٦١٦) من طريق رشدين؛ حدثني عمرو بن الحارث؛ أن تَوبة بن نَمِر حدثه؛ أن أبا عُفَير عَرِيف بن سَرِيع حدثه. . . فذكره.

(١) هو: عبيدالله بن عمر .

(٢) سيأتي أنه روي من طريق أبي خالد الأحمر عنه موقوفًا .

(٣) هو: محمد بن مسلم بن تَدرُس . والحديث أخرجه ابن عدي في "الكامل" (٧/ ١٨٩ و١٩٥) من طريق يحيى بن أبي أنيسة ويحيى بن سعيد الجزري، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٨/ ١٢) من طريق خصيف بن عبدالرحمن، ثلاثتهم عن أبي الزبير، عن جابر، عن النبيِّ ﷺ، به .

قال ابن عدي: « وليس الحديث بمحفوظ ».

وأخرجه ابن الجوزي في "العلل المتناهية" (٢/ ٤٩٥ رقم٨١٨) من طريق الخطيب البغدادي، ثم قال: « لا يصح عن رسول الله ﷺ ، إنما روي عن ابن عمر ».

عن النبيِّ ﷺ قال: «مَا أُدِّيَ زَكَاتُهُ[١]، فَلَيْسَ بِكَنْزٍ[٢]» ؟

قال أبو زرعة: هكذا رواه القَوَارِيري، والصَّحيحُ موقوفٌ[٣].

٦٤٨ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه أبو معاوية[٤]، عن حَجَّاج بن أَرْطاة، عن الزُّهْري، عن أيُّوب بن بَشِير، عن أبي أيُّوب؛ قال: سُئِلَ النبيُّ ﷺ: أيُّ الصَّدقةِ أفضلُ ؟ قال: «عَلَى ذِي الرَّحِمِ

---

(١) كذا في جميع النسخ، والجادَّة: « ما أُدِّيَتْ زكاتُهُ »، لكنَّ ما وقع في النسخ صحيحٌ أيضًا؛ لأنَّ الفاعل هنا تأنيثُهُ غير حقيقي. وانظر إيضاح ذلك في التعليق على المسألة رقم (٢٢٤).

(٢) في (ت) و(ك) و(ف): « كنز »، ويخرَّج على حذف ألف تنوين النصب على لغة ربيعة انظر التعليق على المسألة رقم (٣٤).

(٣) قوله: « موقوف » سقط من (ف).
وهذا الحديث أخرجه عبدالرزاق في "المصنف" (٧١٤٥) من طريق ابن جريج، وابن أبي شيبة في "المصنف" (١٠٥١٨) من طريق أبي خالد الأحمر ، عن حجاج ابن أرطاة، كلاهما - ابن جريج وحجاج - عن أبي الزبير، عن جابر، موقوفًا .
قال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (٣/ ٢٧٢):« ورجَّح أبو زرعة والبيهقي وغيرهما وقفه كما عند البزار ».

(٤) هو: محمد بن خازم . وروايته ذكرها الدارقطني في "العلل" (١٠١٧)، وأخرجها عنه الإمام أحمد في "المسند" (٥/ ٤١٦ رقم٢٣٥٣٠)، وهناد في "الزهد" (١٠١٦)، وأخرجها الطبراني في "الكبير" (٤/ ١٣٨ و١٧٣ رقم ٣٩٢٣ و٤٠٥١) من طريق عبدالله بن يوسف وأبي بكر بن أبي شيبة، أربعتهم - الإمام أحمد وهناد وابن يوسف وابن أبي شيبة-، عن أبي معاوية، عن الحجاج، عن الزهري، عن حكيم بن بشير، عن أبي أيوب، به .
وأخرجه الطبراني في "الكبير" (٣/ ٢٠٣ رقم٣١٢٦) من طريق عبدالله بن يوسف، عن أبي معاوية، عن حجاج، عن الزهري، عن أيوب بن بشير، عن حكيم بن حزام؛ كما سيأتي .

الكَاشِحِ[(١)]» .

[وخالَفَهُ][(٢)] أبو خالدٍ الأحمرُ[(٣)]: فروَىٰ عن حَجَّاج، عن الزُّهْري، عن أيُّوب بن بَشِير[(٤)]، عن[(٥)] حَكِيم بن حِزام، عن النبيِّ ﷺ.

وروى الزُّبَيدي[(٦)]، عن الزُّهْري، عن أيُّوب بن بشير الأنصاري، عن النبيِّ ﷺ .

(١) قال ابن الأثير: الكاشِحُ: العَدُوُّ الذي يُضْمِرُ عداوتَه، ويطوي عليها كَشْحَه، أي: باطِنَه . اهـ. "النهاية" (٤/ ١٧٥).

(٢) في (ت) و(ك): « وخالد »، وفي بقيَّة النُّسَخ: « وقال ». والظاهر أنَّ قوله: «وخالد» أو « وقال » متصحِّفٌ عما أثبتناه أو نحوه.

(٣) هو: سليمان بن حَيَّان . وتابعه على هذا الوجه عبدالله بن نمير، وأبو معاوية في أحد الأوجه عنه، فروياه عن حجاج، عن الزهري،عن أيوب بن بشير، عن حكيم ابن حزام، به.
أما رواية عبدالله بن نمير: فأخرجها الطبراني في "الكبير" (٣/ ٢٠٢-٢٠٣ رقم٣١٢٦)، وأبو نعيم في "أخبار أصبهان" (٢/ ١٢-١٣).
وأما رواية أبي معاوية: فأخرجها الطبراني؛ من طريق عبدالله بن يوسف، عن أبي معاوية، به، وقد تقدم ذكرها. وسيأتي كلام الدارقطني عن هاتين الروايتين .
وأخرجه الإمام أحمد في "المسند" (٣/ ٤٠٢ رقم ١٥٣٢٠) من طريق سفيان بن حسين، عن الزهري، به؛ كرواية حجاج له على هذا الوجه .

(٤) قوله: « بشير » كان هكذا في (ف)، ثم ضرب عليه الناسخ وكتب: « سيرين »، وفي (ت) و(ك): « شيرين ».

(٥) قوله: « عن » سقط من (ك).

(٦) هو: محمد بن الوليد . وروايته أخرجها الحارث في "مسنده" (٢٩٩/ بغية).

وروى اللَّيْثُ[١]، عن عُقَيل[٢]، عن الزُّهْري، عن النبيِّ ﷺ؟

قال أبو زرعة: حديثُ[٣] الزُّبَيدي أصحُّ[٤].

٦٤٩ - وسُئِلَ أبو زرعة عن حديثٍ رواه الثَّوْري وجرير[٥]، فاختَلَفا:

فقال الثَّوْري: عن منصور[٦]، عن يونس بن خَبَّاب، عن أبي سَلَمة بن عبدالرحمٰن، عن النبيِّ ﷺ قال: **«مَا نَقَصَ مَالٌ مِنْ زَكَاةٍ قَطُّ»**.

---

(١) هو: ابن سعد. وروايته أخرجها أبو عبيد في "الأموال" (ص ٣٦٣).

(٢) هو: ابن خالد الأَيْلي.

(٣) قوله: «حديث» سقط من (أ) و(ش).

(٤) ذكر الدارقطني في "العلل" (١٠١٧) الاختلاف في هذا الحديث؛ وقال: يرويه حجاج بن أرطاة، عن الزهري، واختُلِف عنه: فقال ابن نمير: عن حجاج، عن الزهري، عن أيوب بن بشير، عن حكيم بن حزام، قال ذلك يوسف القطان عنه. وقال أبو معاوية: عن حجاج، عن الزهري، عن حكيم بن بشير، عن أبي أيوب. وقال علي بن حرب: عن أبي معاوية وابن نمير جميعًا عن حجاج، عن الزهري، عن أيوب بن بشير، عن أبي أيوب. وأفرده عن أبي معاوية وحدَه فقال: عن حجاج، عن الزهري، عن ابن بشير، عن أبي أيوب. ولم يروه عن الزهري غير حجاج؛ ولا يثبت».
وقال أيضًا في "العلل" (٥/ ٢١٠/أ): «... ورواه حجاج بن أرطاة، عن الزهري فقال مرة: عن حكيم بن [في الأصل: عن] بشير، عن أبي أيوب الأنصاري، وقال مرة: عن أيوب، عن حكيم [في الأصل: بشير] بن حزام؛ وكلاهما غير محفوظ».

(٥) هو: ابن عبدالحميد.

(٦) هو: ابن المعتمر.

وقال جرير: عن منصور، عن يونس بن سَعِيد، عن أبي سَلَمة، عن النبيِّ ﷺ؟

قال أبو زرعة: الثوريُّ أحفَظُ[١].

٦٥٠ - وسُئِلَ[٢] أبو زرعة عن حديثٍ رواه محمد بن المُثَنَّى أبو موسى، عن محمد بن عَثْمَة[٣]، عن عبدالله بن عمر العُمَري، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ قال: «**فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ والبَعْلُ**[٤]

---

(١) قال الدارقطني في "العلل" (٥٥٢): «يرويه يونس بن خباب، عن أبي سلمة، واختُلِف عنه: فرواه عمرو بن مجمع أبو المنذر السَّكوني، عن يونس بن خباب، عن أبي سلمة، عن أبيه. وخالفه منصور بن المعتمر، واختُلِف عنه: فرواه محمد ابن عمارة القرشي، عن الثوري، عن منصور، عن يونس بن خباب، عن أبي سلمة، عن أم سلمة. وقيل: عن القاسم بن يزيد الجرمي، عن الثوري مثله، ولا يصح . ورواه وكيع وغيره عن الثوري، [عن منصور]، عن يونس بن خباب، عن أبي سلمة مرسلاً، وهو الصحيح ».
وذكر الاختلاف أيضًا في موضع آخر من "العلل" (٥/ ١٧١/ب) وقال: « والمرسل أشبه ».

(٢) نقل ابن الملقن في "البدر المنير" (٤/ ١٨٥/ مخطوط)، وابن حجر في "التلخيص الحبير" (٢/ ٣٢٨ رقم٨٤٤) قول أبي زرعة .

(٣) هو: محمد بن خالد بن عثمة. وروايته أخرجها البزار في "مسنده" (ل٢٧/ أ/ النسخة الأزهرية).
ورواه أبو عوانة في "مستخرجه" (ص٨٦/ القسم المفقود) من طريق أبي حذيفة موسى بن مسعود النهدي، عن عبدالله العمري، به .

(٤) البَعْلُ: ما شَرِبَ من النَّخيل بعُروقِه من الأرض، من غَير سَقْي سماءٍ ولا غيرِها، قال الأزهريُّ: هو ما ينبتُ من النخل في أرضٍ يقرُبُ ماؤها، فرسختْ عروقها في الماء، واستغنتْ عن ماء السماء والأنهار وغيرها . "النهاية" (١/ ١٤١).

العُشْرُ، وَفِيمَا سَقَتِ العُيُونُ والنَّوَاضِحُ[1] وَالسَّوَانِي[2] نِصْفُ العُشْرِ» ؟

قال أبو زرعة: الصَّحيحُ: عن ابن عمر، موقوف[3][4].

تَمَّ الجُزْءُ الرَّابعُ بِحَمْدِ اللهِ وعَوْنِهِ ومَنِّهِ، ويَتلوهُ في الجُزْءِ الخامِسِ
في حديثٍ رواه الصَّبَّاح، والحمدُ للهِ وَحدَهُ
وصلَّى الله على سيِّدنا محمد وآلِهِ وصَحبِهِ وَسَلَّمَ تسليمًا كثيرًا،
والحمدُ لله ربِّ العالمين[5]

❋ ❋ ❋ ❋ ❋

---

(١) النَّواضِحُ: الإبل التي يُستَقى عليها، والمراد به هنا: ما سُقِي بالدَّوالي. انظر "النهاية" (٥/ ٦٩).

(٢) في (أ): « والشواني »، والسَّوانِي: جمع سانِيَة، وهي الناقة التي يُسْتَقَى عليها. "النهاية" (٢/ ٤١٥).

(٣) قوله: « موقوف » يجوز فيه النصب والرفع. انظر التعليق على المسألة رقم (٨٥).

(٤) الحديث رواه ابن أبي شيبة في "المصنف" (١٠٠٩٢) عن شبابة بن سوَّار، عن ليث ابن سعد، عن نافع، عن ابن عمر، به موقوفًا.
وترجيح أبي زرعة للرواية الموقوفة إنما هو بالنسبة لطريق نافع، وإلا فالحديث أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٤٨٣) من طريق الزهري، عن سالم بن عبدالله، عن أبيه عبدالله بن عمر، عن النبيِّ ﷺ.

(٥) من قوله: « تم الجزء الرابع... » إلى هنا ليس في (ت) و(ش) و(ك)، وفي حاشية (ش): « آخر الجزء الرابع »، واتفق النص في (ف) مع (أ) ما عدا قوله: «وعونه» فليس في (ف).

فِهْرِسُ المَوْضُوعَاتِ

الموضـــوع رقم الصفحة

